غازي الصوراني

مقالات ودراسات ومحاضرات...
في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

المجلد السادس

من عام 2013 إلى عام 2014

مارس 2015

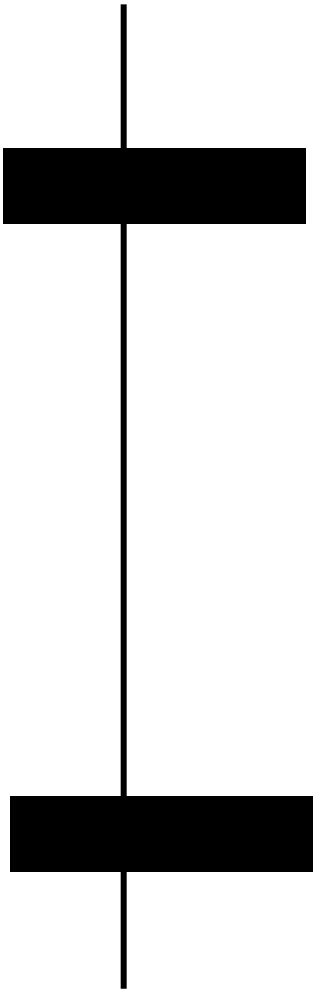

اسم الكاتب : غازي الصوراني

المجلد السادس: 2013 – 2014

إخـراج : نضال نبيل أبو مايلة

غازي الصوراني - مفكر يساري وماركسي - في حوار مفتوح مع القارئات والقراء حول: معارك ماركسية فكرية حول قضايا راهنة ومستقبلية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن – 2013 / 1 / 13

من اجل تنشيط الحوارات الفكرية والثقافية والسياسية بين الكتاب والكاتبات والشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى من جهة، وبين قراء وقارئات موقع الحوار المتمدن على الانترنت من جهة أخرى، ومن أجل تعزيز التفاعل الايجابي والحوار اليساري والعلماني والديمقراطي الموضوعي والحضاري البناء، تقوم مؤسسة الحوار المتمدن بأجراء حوارات مفتوحة حول المواضيع الحساسة والمهمة المتعلقة بتطوير مجتمعاتنا وتحديثها وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية والتقدم والسلام.

حوارنا –96 – سيكون مع الأستاذ غازي الصوراني – مفكر يساري وماركسي – ومسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول: معارك ماركسية فكرية حول قضايا راهنة ومستقبلية ؟.

تقديم..

لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل أحزاب اليسار ، بما يؤدي إلى إنتاج قيادة انتهازية رخوة عاجزة ، مرتدة وغير متجانسة ستدفع بهذا الفصيل أو الحزب إلى مزيد من التفكك والخراب .

فعندما تهترئ الأطر السياسية التي تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي.

وبالتالي فإن وحشة الجهد الفردي وقلقه– كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ– لا يمكن أن يبددهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها... كما يصبح استلهام جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري – دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة – وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

ففي ظل عزلته وغياب مصداقيته جف اليسار التقليدي واقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن نخره التخلف الفكري، وجعل منه الجمود النظري صنماً فارغاً بلا حياة ، واستنفدت ثوريته الانتهازية وضيق الأفق، وخنقته العزلة الشديدة عن جماهير الفقراء .

إن فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادر قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية ومسارها التطوري المتجدد ومنهجها وواعية أكثر بمكونات واقع مجتمعاتها..قيادات كفؤة وقادرة على الإجابة على أسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في أوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها ..بحاجة إلى قيادات وكوادر متواضعة وفيّه لكل شهداء الحرية والديمقراطية والعدالة والاشتراكية.. ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بأرواحهم من اجلها .. ووفيّه لأسر الشهداء والجرحى والأسرى المناضلين الصامدين .. ووفيّه لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ...أخيراً فصائل وأحزاب اليسار بحاجة ماسة جداً لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية.. إنها بحاجة ماسة إلى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم ، وليست بحاجة إلى قيادات تأتي إليها ليرتفعوا على أكتافها ... ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الأخلاقي... ذلك هو أول الطريق لخروج قوى وفصائل اليسار من أزماتها الخانقة شبه المستعصية التي تنذر – في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري – إلى تصدع أبنيتها وانهيارها وإسدال الستار عليها.

لذا فإن حركة اليسار العربي المتجددة أو الجديدة ، لن تأتي عبر تجميع الأطر الكمية الشكلية أو عبر الجمود والتخلف، أو الجثث القديمة، بل ستأتي عبر عملية خلق جديدة. إن ولادة جديدة لليسار العربي تحتاج إلى مخاض طويل وعسير عبر أحزاب بقيادات واعية وثورية تلتحم بالجماهير الشعبية وتسير في مقدمتها في المسيرة الطويلة حتى تحقيق الانتصار.

(1)

عن المرأة العربية العاملة ... الأم وشريكة العمر والابنة والأُخت والرفيقة والصديقة .

– كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل المساواة الكاملة للمرأة العربية مع الرجل وتحريرها من كافة القيود الاجتماعية ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد التي تعاني منها المرأة في بلادنا ، هو حديث منافق أو زائف لا معنى ولا قيمة له أو تأثير.

– أدرك أن مشوار تحرر المرأة ومساواتها مازال طويلاً في مجتمعاتنا ،وعليها ان تتحمل العبء الأكبر مع الرجل ، حيث نلاحظ استمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة ، خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل

ودين " أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع "هم البنات للممات" أو "كيدهن عظيم" أو "أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " وكذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل "طاعة النساء تورث الندم " و "البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " "ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما"، ويقال أيضا: "المرأة فتنة"، "صوت المرأة عورة". و أخيراً وليس أخراً "ظل راجل ولا ظل حيط " و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسة أو في المجتمع أو في الإنتاج الأدبي .. إلخ. فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في بلادنا "المرأة مرأة والرجل رجل"، "ربّة بيت ممتازة"، "بنت عائلة"، "مطيعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها"، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم "بعدا أخلاقويا" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربّة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا....وهذه الصورة الأخيرة لا تنتمي للتقدم بل هي عندي إعادة تجديد و تكريس للتخلف ولكن بمنطلق انتهازي .

– إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي ، خضعت وتخضع لسياقات اجتماعية وتراثية تاريخية بكل ما أنتجته من أعراف وعادات وتقاليد سلبية تراكمت على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها في إطار المجتمع التابع والمتخلف... وبالتالي فان هذه الأدوات أدت وظائفها داخل هذا الإطار بالتفاعل مع واقعه الاقتصادي والاجتماعي الذي شكل أساس البناء الثقافي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال قبل 50 عاماً ، فمازالت المرأة عموماً، والفقيرة خصوصاً في أطراف المدن والأرياف ، تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، بتأثير مباشر لهيمنة وسيطرة الرجل انسجاما مع الثقافة الذكورية المتخلفة السائدة ،وتساهم بالتالي –وفق ما أسميه عفوية الرضوخ– في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

– التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي الذي يوفر لها الضمانات الفعلية، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدمي ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و

في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى .

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء – شبه الاميات والاميات – من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فان عمل المرأة في المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدميّة بلا شك تمهيدا لمشاركتها الفعالة في النشاط العام ، السياسي والاجتماعي ، عبر المؤسسات الثقافية والجمعيات والأحزاب في مسيرة النضال الديمقراطي المشترك لتحرير المجتمع من كل أشكال التبعية والتخلف والاستغلال وتجاوزها صوب مجتمع الحرية والديمقراطية والمواطنة والمساواة بين الرجل والمرأة وفق أسس ومفاهيم قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية تمثل روح المجتمع والمستقبل المشترك للمرأة والرجل في مجتمع عربي ديمقراطي.

(2)

العرب وتحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة:

يبدو أن أنظمة الاستبداد العربية الكومبرادورية عموما وأنظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا، إلى جانب ضعف تأثير وهشاشة دور أحزاب وفصائل وحركات اليسار العربي ، علاوة على غياب التنسيق والعمل المشترك فيما بينها ..مهد الطريق إلى انتشار وفوز حركات الإسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها الناجمة – بشكل رئيسي– عن أوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية وتبعيتها التي أدت إلى تزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من ردة الفعل في أوساط الجماهير العفوية تجاه حركات الإسلام السياسي، تتراوح بين القبول والترحيب والاندفاع في تأييدها دونما وعي حقيقي من الجماهير بطبيعة دور حركات الإسلام السياسي ورؤاها وشعاراتها الديماغوجيه وبرامجها، الأمر الذي يفسر تمسك الجماهير العفوية بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا انشدادها للتيارات الدينية.

وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري العفوي للجماهير ،مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه المعارك والثورات ،لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة ،تثور مرة ،ثم تعود إلى

سباتها سنوات ، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها ،من خلال نشاطها الثوري .إن هذه الواقعة ،فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف.

لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد الإسلام السياسي الراهن ، دون ان نتجاوز تأثير الحالة الثورية العربية الراهنة – بالمعنى النسبي – في قسم هام من القطاعات الشعبية الفقيرة عموماً ، وفي المدن والعواصم العربية خصوصاً وهذا يعني بوضوح أن ضعف انتشار الحالة الثورية في أوساط جماهير الفلاحين والمهمشين في المناطق الريفية والطرفية يعود بشكل رئيسي إلى غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساط هذه الجماهير في ظروف الوضع العربي الراهن التي تحفز على الثورة المستمرة حتى إسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف ، إذ أن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع

البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا. ، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية .

(3)

منظور للعلاقة بين أحزاب وفصائل اليسار وحركات الإسلام السياسي

في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل –في مراحل تاريخية معينة– تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

أما بالنسبة للعلاقة الخلافية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند – من وجهة نظري – إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه أسيراً وتابعاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين وللسياسات الأمريكية .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه –مع حركات الإسلام السياسي– ظروفا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين .. وغيرهم،

بحيث نحرص على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها– عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

(4)

عن أوهام الربيع العربي وضرورات التواصل الثوري ..

بعد حوالي عام من فوز جماعة الإخوان المسلمين ووصولها إلى سدة الحكم في مصر وتونس ، بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة والبيروقراطية العسكرية والمدنية (المدعومة من الامبريالية الأمريكية) يتحركون داخل حلقة دائرية تعيد إنتاج التبعية والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده بأساليب وشعارات ديماغوجية، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

وبالتالي ، فإن ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف، والمزيد من تأثير القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، ما يعني عودة أدوات الظلم والظلام بلباس جديد لإعادة تشكيل بلدان النظام

العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، الجيش ورجال الأعمال والكومبرادور وبقية أشكال الرأسمالية الطفيلية المعادية لتطلعات الشباب الثوري و جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المضطهدين، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، إذ أن هذه القوى الطبقية كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل و تبهيت الصراع الطبقي ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الاشتراكية والصراع الطبقي الثوري ، ما يؤكد استعداداها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ...لكن صيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة ، خاصة في ظل تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً،والتي تتعرض اليوم إلى مواجهة أوضاع لا تحتمل، ما يعني بوضوح شديد استنهاض الثورة من جديد رغم التضحيات الجسام ... لكن الآمال العظيمة في تحقيق الديمقراطية ودولة المواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بآفاقها الاشتراكية لن تتحقق إلا من خلال التضحيات العظيمة.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهماتها الثورية الديمقراطية، السياسية والمجتمعية، عبر التواصل والتأثير في صيرورة الحراك الثوري المتجدد والراهن، وان تتحمل مسؤولياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل السياسي الاجتماعي الديمقراطي لعملية التغيير الثوري ، من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه وتحقيق تطلعات وأهداف جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المظلومين والمضطهدين في إطار الثورة الشعبية الديمقراطية.

(5)

المسألة اليهودية والصراع العربي الصهيوني ..

منذ نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، ثم تأسيس "دولة إسرائيل" في 1948/5/15 تم استخدام الأساطير الدينية والتوراتية ، لحساب الأهداف السياسية التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمه، فالأساطير الدينية والتوراتية استخدمت تاريخياً – ولازالت– لحساب الأهداف السياسية، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً، في إطار العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية، ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، وهذه العلاقة تؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري في بلادنا، المستند إلى

دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالية في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية ومستقبلها بأي شكل من الأشكال .

وها نحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما زال شعبنا الفلسطيني –الذي قدم الآلاف من قوافل الشهداء– مستمراً في صموده ونضاله رغم كل التنازلات السياسية والمفاوضات العبثية ، ورغم الانقسام الناجم عن الصراع الدموي ، على المصالح والكوتات ، بين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي يفرض على كافة القوى اليسارية الديمقراطية العربية مزيداً من الوحدة والنضال الديمقراطي لتثبيت أسس وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ارتباطاً بمنظور الثورة القومية التحررية الديمقراطية في إطارها الأممي الإنساني، بمثل ما يفرض أيضاً على القوى اليسارية الفلسطينية مراجعة خطابها السياسي بما في ذلك خطاب حل الدولتين ، من أجل استعادة روح النضال الفلسطيني وأدواته وفق قواعد النضال القومي الديمقراطي باعتبار أن الصراع مع هذا العدو هو صراع عربي صهيوني من الدرجة الأولى.

ففي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض للحد الأدنى من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية ، بات واضحاً ، أن التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على القوى الماركسية الثورية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي الطليعي على وجه الخصوص، وهذا يتطلب إسهام الجميع في مناقشة القضايا المطروحة بكل مسئولية ووعي – من اجل بلورة الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تكفل نهوضها ، بما يمكنها من تحديد رؤيتها ومهامها ووحدتها الداخلية للمرحلة القادمة بدقة .

ذلك إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لهذه القوى الثورية تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنهم من تحقيق عملية النهوض صوب دورها الطليعي المنشود.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام حركات وفصائل اليسار العربي عموما والفلسطينية خصوصا ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها

كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره .

وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار القومي العربية، وفي المقدمة اليسار الثوري الفلسطيني، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل أن يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي، وفي طليعتهم اليسار الثوري الفلسطيني المناضل من اجل استرداد الحقوق التاريخية على ارض فلسطين... والى أن تتوافر هذه الشروط تدريجيا سوف يستمر الصراع كما هو، مهما طال واستمر الحديث عن التفاوض من اجل ما يسمى حل الدولتين وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية، فلن يكون في ذلك سوى تكريسا للهيمنة والسيطرة الأمريكية الإسرائيلية على مقدرات الشعوب العربية واستمرار احتجاز تطورها واستتباعها وتخلفها.

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

إن النضال من أجل تحقيق هدف إقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها ، كفيل بحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الديمقراطي الموحد، وهذه القضية قد يفترض البعض محقا أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوي ، فإنني أقول بوضوح أن هذا ليس موقفاً طوباوياً بقدر ما هو حلم ثوري تتوافر مقوماته وإمكاناته في نسيج مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية عموما، وفي أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة التي تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في تحقيق هذا الحلم الثوري الذي يجسد الأهداف الوطنية والديمقراطية المستقبلية للشعوب العربية.

إن فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية تتبدى اليوم، باعتبارها التجسيد الثوري للحل الاستراتيجي الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية،

كحل استراتيجي، يكفل ويضمن استعادة شعبنا لحقوقه التاريخية والسياسية والسيادية في فلسطين وهو حل مرهون بتغيير موازين القوى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الإسلام السياسي وكل أنظمة الاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني – من خلال أحزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري –تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة ، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن.

لذلك كله، "ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة ، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون أن تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها تلتزم سياسياً وقانونياً وأخلاقيا بحل المسألة اليهودية في إطارها .

(6)

في وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية

القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش وإغراق الحزب وما يواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي".

لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا

ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها .

(7)

إلى رفاقي في الأحزاب والفصائل اليسارية العربية.. ماذا يعني ان تكون ماركسيا؟

لا خلاف على ان الماركسية نشأت في أتون الاستغلال الرأسمالي والصراع الطبقي، وتميزت بنضوجها ووعيها لطبيعة النظام الرأسمالي، إلا أن هذه النشأة لم تكن بمعزل عن التيارات السابقة للفكر الاجتماعي، وبالتالي لن تكون بمعزل عن التطورات والصراعات الطبقية الاجتماعية والسياسية اللاحقة .

فالماركسية ليست تصور أو مجموعة أفكار فقط، إنها فلسفة الشك التي تفترض إعادة تقييم الظواهر بلا توقف، وفق قوانينها العامة التي لا يمكن تطبيقها بصورة موضوعية صحيحة إذا لم تأخذ في الاعتبار طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الخاص لهذا المجتمع أو ذاك .

فالماركسية هي نظرية علمية قابلة للتطبيق على أي مجتمع وفق خصائصه الاقتصادية الاجتماعية الثقافية في جميع مراحل تطوره ، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فهي علم تطبيق المنهج المادي الجدلي والتاريخي والاقتصاد السياسي على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحله وأنماطه المختلفة عموماً، وعلى التاريخ الخاص لكل مجتمع من المجتمعات البشرية خصوصاً.

أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث. وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بوعي منطلقاته المادية الجدلية والتاريخية ورؤيته الاشتراكية وتتواصل مع مسيرتها وتطوراتها وتجددها . وبهذه الروح يجب في رأيي أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي في إطاره الإنساني والأممي .

لهذا يجب أن يتحدد دورها في الصراع الراهن، في إطار التناقض الرئيسي التناحري مع الإمبريالية والحركة الصهيونية، وفي إطار التناقض الرئيسي الداخلي في الصراع السياسي والطبقي ضد أنظمة

التبعية والتخلف والاستبداد في بلادنا ، وهذا هو واجب كل أحزاب وفصائل اليسار لمواجهة وإزاحة قوى اليمين الوطني واليمين الديني عبر النضال الديمقراطي .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، علينا تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاغتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أن تصبح ماركسياً معناه أن تقوم بزيارة التاريخ لا أن تُزَوِّره ، أن تَزُورَه عبر تحليل وفهم التطور التاريخي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لشعوبنا العربية منذ آلاف السنين وفق قوانين الماركسية ومقولاتها العلمية الموضوعية، ووفق مضمونها الطبقي الثوري الذي يرفع رايات الكادحين ضد رايات الرأسمالية وأدواتها المُستَغِلّة التي تنزف دماً من كلّ مساماتها ....أن تكونوا ماركسيين معناها ان تقوموا بتوفير كل شروط ومقومات وأسس الحزب الثوري الذي يتقدم الجماهير معبرا عن همومها وتطلعاتها في إنهاء كل مظاهر الاستغلال والإفقار والقهر والاستبداد... حزبا ثوريا خاليا من كل عناصر الهابطين والانتهازيين والفاسدين والمرتدين ومن كل مظاهر وشخوص الشللية والتكتلات وتطهير الحزب أو الفصيل منهم أولا بأول ليبقى ثوريا نقيا مناضلا في كل الأوقات والظروف.

أيها الرفاق ، أن تكونوا ماركسيين اليوم، معناها أن تراكموا كل عوامل الثورة الشعبية لإزالة وسحق أنظمة التخلف والرجعية والاستبداد والتبعية واجتثاثها من بلادنا وإقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي وهذا يفرض عليكم المبادرة إلى إقامة العلاقات السياسية والفكرية والتنظيمية بما يمكنكم من صياغة أساليب العمل المشترك بين كافة قوى وأحزاب وفصائل اليسار عبر رؤية ثورية إستراتيجية مشتركة لا تلغي خصوصية أي حزب أو فصيل، بقدر ما تؤكد على أهمية التنسيق والعمل المشترك بما يؤدي إلى تكريس وتقوية العلاقات عبر اللقاءات الدورية (السياسية والفكرية والتنظيمية) بين جميع قوى اليسار، تمهيداً لوحدة الحركة الماركسية العربية.... وهذا يفرض أن تكونوا ماركسيين معناها أن تقاوموا هذه الحركة الصهيونية، وليدة النظام الرأسمالي وربيبته، وان تناضلوا من اجل إزالة الصهيونية وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها، وأن تقاوموا نظام العولمة البشع ، لا أن تستهلكوا بضاعته الفكرية الرخيصة من الواقعية إلى الليبرالية إلى المهادنة.... أن تكونوا ماركسيين ، يعني أن تكونوا حاضنة دافئة للجماهير الشعبية العفوية، تحترمون كل تراثها ومعتقداتها وتتعلموا منها ، فأن تكون ماركسياً، يعني أن تنظر إلى الدين على أنه وعي اجتماعي وجزء هام ورئيسي من الوعي الإنساني، استطاع أن يلعب دوراً في تحرير الإنسان من الاستغلال عندما أحسن التعاطي مع أفكاره وجوهره عموما وفي بداياته الأولى خصوصا .

وأخيراً أن تكون ماركسياً، هو أن يتكامل وعيك أيها الرفيق، فتنهل من النظرية وتدرك منهجها إدراكا ذاتيا ، وتؤسس لك أرضية صلبة تنطلق منها للعمل النضالي والديمقراطي، الوطني والقومي والإنساني، لا أن تأخذ السياسة على حساب الفلسفة، فالجزء يكمل الكل، ولا تنفصل النظرية

الماركسية ومنهجها بالنسبة لنا وفي كل الظروف عن العمل السياسي، فإذا ضاع الجزء، ضاع الكل ، وضاعت معه هوية حزبنا الفكرية .

أن تكون ماركسياً هو أن تعمل على أن يكون وطننا العربي كله، وطن لأبناءه ، وطناً مستقلاً حراً موحداً تسوده الاشتراكية والحرية والديمقراطية والمساواة ، يبنيه ويحميه أبناءه من العمال والفلاحين الفقراء والكادحين بإرادتهم الجماعية الحرة، وبقيادة الحزب الماركسي الطليعي الجماهيري الثوري والديمقراطي.

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية .

المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

وفي كل الأحوال فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا – حول الواقع والنظرية – ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا أو طبيعة التزامنا... وكلنا ثقة بأن السواد الأعظم من رفاقنا ورفيقاتنا في فلسطين والوطن العربي ، حريصون على توسيع معارفهم بالنظرية ومنهجها بمثل حرصهم على وعيهم لمكونات واقعهم في مشهد الانتفاضات الشعبية المليء بالاحتمالات والقلق المشروع – في اللحظة الراهنة – من إمكانية استعادة قوى الثورة المضادة بدعم صريح ومباشر من القوى الامبريالية وحلف الناتو ودولة العدو الإسرائيلي ، لإعادة إنتاج التبعية والاستبداد والتخلف بصور وأشكال جديدة ، الأمر الذي يتطلب استنهاض كافة قوى اليسار العربي الديمقراطي الثوري من أجل توفير كل مقومات القوة والوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية بما يمكنهم من استعادة دورهم الطليعي في تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية ، التحررية الديمقراطية التي تنتظرها الجماهير بشوق كبير.

رفض التطبيق الميكانيكي لمفهوم -المركزية الديمقراطية -

18 / 1 / 2013

رفض التطبيق الميكانيكي لمفهوم "المركزية الديمقراطية "

(1)

حول الجمود الناجم عن التطبيق الميكانيكي لمبدأ المركزية الديمقراطية لدى احزاب وفصائل اليسار العربي .

ان جمود احزاب وفصائل اليسار وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم والمقولات الماركسية واللينينية ثم الستالينية بدون مراجعتها ومقاربتها مع خصوصية هذا البلد او ذاك ، وبدون وعي المتغيرات النوعية في مجرى الحياة الانسانية وتطور العلوم والمفاهيم والافكار السياسية والفلسفية والاجتماعية وخاصة عدم وعيهم لمفهوم الديمقراطية بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى التنظيمي واولويته جعل من هذه الاحزاب هياكل محكومة لنظم وآليات بالية قديمة غير مواكبة للتطور التنظيمي و للضرورات المعاصرة وظلت اسيرة للادوات والمفاهيم القديمة وفي مقدمتها شكلانية وجمود مفهوم المركزية كما سبق تطبيقه في التجربة الستالينية على الرغم من ان اطروحات لينين حرصت على التطبيق الخلاق للديمقراطية داخل الحزب، وعلى الرغم من المتغيرات المجتمعية والتنظيمية النوعية التي برزت منذ وفاة لينين الى يومنا هذا.

وبالتالي ظلت هذه المظاهر البيروقراطية الضاره ، مترسخة طوال العقود الماضية في جميع الأحزاب الشيوعية وفصائل اليسار ، لأسباب متعددة أهمها يكمن في الطبيعة البنيوية البيروقراطية المأزومة في الإطار القيادي، إلى جانب– وهذا هو الأهم – غياب الوعي العميق لدى كوادر وأعضاء هذه الأحزاب، وضعف الدافعية الذاتية أو الشغف الحقيقي بالحزب ومبادئه وأفكاره ، الأمر الذي راكم عوامل تراجع مفهوم وآليات الديمقراطية في هذه الفصائل والأحزاب ، وراكم أيضاً استفحال ظاهرة البيروقراطية في معظم المراتب والهيئات الحزبية عموماً وفي الهيئات القيادية الأولى خصوصاً عبر هيمنة المكاتب السياسية والأمناء العامون على الحياة الحزبية، وتفردهم أحياناً، بما أدى –تاريخياً– إلى إضعاف دور وتأثير اللجان المركزية باعتبارها الهيئة التشريعية وصاحبة السلطة أو المرجعية الأولى في الحزب ، وكان من الطبيعي في مثل هذه الأوضاع البيروقراطية ، وفي ظل غياب الوعي لدى قواعد الحزب، أن تؤدي هذه الهيمنة إلى إضعاف دور الهيئات القاعدية والوسيطة إضعافاً يجعلها تتحوّل إلى هامش في الحياة التنظيمية الداخلية، وحصر مهماتها في تنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها الهيئات الأعلى في المناسبات والاحتفالات الحزبية ، وفي مثل هذه الاوضاع البيروقراطية الجامدة ، اصبح النص على

الديمقراطية دون التقيد بأسسها والوعي بمضامينها ، لا يعني سوى تحوّل وثائق وانظمة ولوائح احزاب وفصائل اليسار إلى شعارات مفرغة من جوهرها، وإلى نوع مبتذل من الممارسة البيروقراطية أو الاستبدادية أو الانتهازية الذاتية والشللية في ظل غياب التطبيق الخلاق للديمقراطية.

(2)

كيف نفهم الديمقراطية في التفاعل مع مبدأ المركزية؟.....

الديمقراطية في جوهرها تحوي مسألتين:

الأولى : أنها تفترض وجود وتوفر عنصر الوعي أولاً، ومن ثم وجود اختلاف الآراء وتناقضها وتصارعها، وبالتالي فأي نفي لهذا الجانب يسقطها.

الثانية : إن الديمقراطية تنظم اختلاف الآراء للوصول إلى آراء أكثر وضوحاً ودقة، وأكثر سداداً، دون نفي الاختلاف من جديد، وهو اختلاف ارتقائي للحزب إذا ما انطلق منه الوعي بقضايا الوطن ومبادىء الحزب وهويته وأهدافه أولاً ، وإذا ما اتخذ مساراً موضوعياً ثانياً، لكن مع استمرار غياب الوعي ، تصبح عملية الاختلاف الارتقائي الديمقراطي للحزب مستحيلة.

إن الممارسة الواعية للديمقراطية والاختيار الحر الواعي داخل احزاب اليسار، هي أحد الضمانات الكفيلة بتطبيق مبدأ المركزية تطبيقاً خلاقاً لا يشكل قيدا على الديمقراطية، ويوفر التناسق والانسجام الرفاقي بين الهيئات القاعدية والوسطى والعليا في هذه الاحزاب، بمثل ما يضمن صيرورة التجدد النوعي في صفوفها بعيداً عن كافة المظاهر البيروقراطية والشللية والجمود، بما يحقق الحفاظ على مركزية وديمقراطية الحزب وتماسك هيئاته عبر التفاعل الرفاقي بينهما بعد طرد وإزاحة مظاهر وأدوات الخلل فيه.

(3)

كيف نفهم ونمارس مبدأ المركزية الديمقراطية ؟

إذا كان لينين قد رّكز على المركزية ، وعلى خضوع الأقلية للأغلبية، والأدنى للأعلى، فان فصائل واحزاب اليسار العربي بحاجة إلى وضعها في إطارها الحقيقي ضمن مفهوم أكثر شمولاً للمركزية الديمقراطية، اعتمادا بدرجة اساسية على الديمقراطية الواسعة ضمن تراتبية الأطر التنظيمية ووفق الالتزام الخلاق والمتجدد بهوية الحزب الفكرية وبرنامجه السياسي، لأن التركيز على المركزية وحدها مرادفاً للانضباط والالتزام التنظيميين، وبتجاهل كامل للديمقراطية، سوف يقود إلى إختلال أساسي في مجمل العملية التنظيمية، خاصة في ظل ضعف الوعي وتراجع الدافعية الذاتية لدى الاعضاء ، ومن ثم ضعف تطبيق مفهومي الالتزام والانتماء الحزبي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الظواهر السلبية البيروقراطية والانتهازية والشللية وبالتالي مزيد من فقدان الحزب لهيبته ومصداقيته .

فالمركزية ، يجب أن تترافق مع الديمقراطية الواسعة. كما أن الالتزام والانضباط لابد أن يلازمهما الانتقاد والحوار الرفاقي الصريح والمباشر والمحترم داخل الهيئات ، وإذا لم يتم تطبيق هذه الآلية أو لم يتم فهمها، فلابد من أن يحدث الشطط، فإذا اخذ جانب المركزية الصارمة فقط، فإن ذلك يعني تبني مفهوم جديد لا علاقة له بمفهوم المركزية الديمقراطية، خاصة وأن مبدأ المركزية الديمقراطية هو مفهوم غير قابل للفصل التعسفي، ولا يجوز ان نتبناه كشعار لممارسة فوقية أو بيروقراطية أو أحادية عند اتخاذ القرارات من الهيئة القيادية الأولى أو من رأسها القيادي أو مركز القرار فيها، لأن ذلك التبني يؤدي إلى المزيد من خراب العلاقات التنظيمية والمزيد من تراجع الحزب او الفصيل اليساري على المستوى التنظيمي والسياسي والجماهيري، ولا نظن أن أي مخلص لهذه الاحزاب والفصائل وتاريخها يريد لها مثل هذا المصير.

إن مختلف التجارب قد أثبتت أن علينا إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمقراطية ، بما يجعل منه أداة لتطور وتجدد الحزب بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو المجاملة أو الحلول الوسط من ناحية ثانية.

اخيرا ، لابد من أن أشير إلى أن هذا التوجه المطلوب يقتضي من كل رفيق ، التركيز على الوعي بهوية الحزب الفكرية، النظرية الماركسية ومنهجها، والوعي بمكونات واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الثورة أساسها الوعي، وحين يُفتقد الوعي تختلّ العملية كلها، وتفشل الثورات، وتتحوّل قيادة الأحزاب الثورية إلى سلطة بيروقراطية أو رخوة أو هابطة أو قمعية أو توفيقية انتهازية.

(4)

لكي لا تتحول المركزية الى قيد على الديمقراطية .....

الوعي بالاهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية المنحازة كليا للجماهير الشعبية، الى جانب الوعي النظري بالماركسية ومنهجها ، وقوة الدافعية الذاتية والشغف والأخلاق الثورية – لدى العضو – بمبادىء الحزب وأهدافه ، هي مجموعة اسس وضوابط تشكل في مجملها ووحدتها صمام الأمان الذي يحول دون الوصول إلى عزلة الحزب والنهايات المحزنة، وهي تسهم أيضا – إلى جانب قوة ووحدة التنظيم– في تحديد التصوّرات الإستراتيجية، والخطوات التكتيكية، وتحديد الظرف المناسب والزمان المناسب لتحقيق أو ممارسة أي شكل من أشكال النضال.

بغير ذلك تفشل الأحزاب الثورية، وتتحوّل إلى هوامش، وينتهي دورها التاريخي، ليبقى دورها اللحظي، في المناسبات والاحتفالات الشعبوية، الذي لا يعدو أن يكون دوراً شكلياً أو كمياً، دون أي تأثير حقيقي في السياسة أو في المجتمع ، وقد يتحول –بفعل تهمشه– إلى تنظيم تابع وانتهازي يماليء قوى السلطة أو القوى البرجوازية بدل أن يحاربها، ويقبل قيادة البرجوازية التابعة والرثة، بدل أن يقودها، ويهرب أو يعجز عن طرح قضايا الجماهير الأساسية، إلى الحديث عن قضايا هامشية.

فالديمقراطية بقدر ما تتناقض كلياً مع روح الشللية أو المحاور، فهي ترتقي وتتكرس بالوعي وقوة الدافعية والانتماء والالتزام ، لأنها تعني تأكيد الاختيار الحر، والتعبير الحر، وفق أسس ونظم تؤطر التعبير عن الآراء كما تؤطر الاختيار الحر، وهي أسس لا تستقيم الديمقراطية الحزبية بدونها لضمان سلامة المسيرة الحزبية.

مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة

30 / 1 / 2013

يمكن أن نقسم تاريخ الفلسفة إلى العصور الآتية :

(أ) العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 384ق.م – 322 ق.م).

(ب) العصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثة 322 ق.م – 500م ، وفي هذا العصر سادت الفلسفة السكولائية(المدرسية) الرجعية وفلسفة بيرون وأبيقور وزينون وأفلوطين، وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعمليةالميتافيزيقية.

(ت) العصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354–430 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر. وقد انشغلت الفلسفة في هذا العصر بالمسائل الدينية عبر السيطرة المطلقة للكنيسة في هذه المرحلة ، التي بدأت في التراجع ومن ثم اليقظة على يد روجر بيكون (1220 – 1292) الذي هاجم لاهوتيي عصره، وحاول المزج بين الدين والعلم والعمل ، ويعتبر رائد العلم التجريبي الحديث ، ثم تواصلت يقظة أوروبا على يد مارتن لوثر (1483–1546) وكوبرنيكس(1473–1532) وجاليليو (1564 – 1642) وميكافيللي (1469 – 1527) وجوردانو برونو(1548–1600)...ويعتبر فلاسفة الإسلام ابتداء من الكندي (800–879) والفارابي (870–950) وابن سينا (980–1037) وانتهاء بابن رشد(1126–1198) رافداً من روافد هذا العصر.

(ث) عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير...أبرز فلاسفة هذا العصر فرنسيس بيكون (1561–1626)ورينيه ديكارت (1596–1650)وتوماس هوبز(1588–1679)ولايبنتز (1646–1716)وباروخ سبينوزا(1632–1677)وجون لوك(1632–1704)ثم فلاسفة التنوير الفرنسي من أبرزهم : شارل مونتسكيو (1689–1755) وفرانسوا فولتير (1694م – 1778م) وجان جاك روسو (1712 – 1778) وديني ديدرو (1713 – 1784).. واخيرا الفلسفة الالمانية وأبرز فلاسفتها عمانويل كانط (1724 – 1804) وجورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831) ولودفيج فيورباخ(1804–1872) .

إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 – 1883) التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة هذا القرن (19) الفيلسوف شوبنهور (1788–1860) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798–1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية ، ثم هربرت سبنسر (1820–1903) من مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه (1844 – 1900) .

أما القرن العشرين، فهو –حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين– عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842–1910) ، ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863–1952) ، ثم جون ديوي (1859–1952) وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق .

وفي هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813–1855)، والألماني كارل ياسبرز (1883–1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتن هيدجر (1889–1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجر في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا بالوجود كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905–1980)، وقد ظهر في هذا القرن عدد من الفلاسفة الماديين الذين اسهموا في تطوير وتجديد ونقد الفلسفة الماركسية والتجربة السوفياتية، من ابرزهم مدرسة فرنكفورت أصحاب النظرية النقدية للماركسية (ماكس يوركهيمر "1895–1973" وتيودور أدورنو "1903–1969" وهربرت ماركيوزة "1898–1978" وأريك فروم "1900–1980"... وغيرهم) . وجورج لوكاتش (1885–1971) وأنطونيو جرامشي (1891–1937) وبول باران (1926– 2011) ولوي ألتوسير (1918–1990) ويورغن هابرماس (1929–) وظهور الفلسفات البنيوية والتفكيكية وما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة وصولاً إلى عصر العولمة ، ومن أبرزهم جيل دولوز (1926–1995) و ميشيل فوكو (1926–1984) وجاك دريدا من مواليد الجزائر (1930 –) و فيليكس غاتاري (توفي بداية التسعينات) .

حول طبيعة التطور الاجتماعي العربي المشوه ودور المثقف الثوري العضوي ..

4 / 2 / 2013

لا جدال في ان المسار التاريخي والراهن لتطور مجتعاتنا العربية يختلف كليا عن المسار التطوري الاجتماعي الاوروبي/ الغربي الذي لا يصلح كأساس معياري للحكم على حركة وقوانين التطور في المجتمعات المتخلفة كما هو حال بلداننا العربية حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية في اطار التشوه واختلاط الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري).

– فالمجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي ، لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه .. والمجتمع المتعدد الانماط ...الخ.

– ذلك ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية .

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسر (في ظروف الحالة الثورية العربية الراهنة) عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي(الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

طروحات في الفلسفة

20 / 2 / 2013

(1)

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، وفي هذا السياق ، نقول ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى ...جنب مع الحديث عن البدايات ، إذن فكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر ....أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة... وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي من أجل تعميق معارفهم في خدمة ممارساتهم من اجل التغيير ، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

وفي كل الأحوال ، فإن الفلسفة لا يمكن ولا يتسنى لها أن تحقق معانيها وترسم معالمها إلا برسم التصور العام الذي تتموضع داخله الأجزاء وتنسجم ، إن الفلسفة هنا إذن: تنظيم المعارف الإنسانية وإكتشاف حركتها ونظامها ، بهذا فإن المعرفة العلمية نفسها هي موضوع للفلسفة وهكذا فإن أدوات العلم موضوع بحث بذاته من مواضيع الفلسفة وهذا يدخل في أقانيم البحث الفلسفي في إطار ما يسمى علم القيم (AXIOLOGY) وعلم المنهج (METHODOLOGY) وعلم المعرفة (EPISTIMOLOGY) التي يفتقر إليها العلم.

إن كان بإمكان العلم أن يبحث في نتائج العمل فإن الفلسفة تبحث أيضا في غاياته وقيمه ، علم المعرفة في ذاته يمثل فلسفة للعلوم ، فالعلوم مستقلة –نسبياً–عن بعضها بل والمباحث المتفرعة داخل العلم الواحد كذلك ، واتجاه العلم كله نحو المزيد من التفكك بين المباحث وهذا كله يجعل العلم ونتاجه معا يبدو مفككا وغير مفهوم ، كيف يتحرك وكيف يتداخل نتاجه وكيف يعمل معا لخدمة وتطوير الانسان ؟ فلسفة العلوم – ومنهجها المادي الجدلي –هنا هي المسؤولة عن تقييم هذا الكل وانسجامه، إنها تجعل الباحث أكثر وعيا بطبيعة العمل الذي يؤديه ودوره ومكانته منسجما مع فلسفة العلوم بعامة ، وهي التي ترسم حدود المنهج وتحدد نوع وتوجه البحث العلمي واهدافه النهائية.

كما تهتم الفلسفة ببحث الميتافيزيقيا أو الماورائيات ، فتحاول الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بطبيعة المادة والحياة والفكر وعلاقة الروح بالجسد والكائن والموجود ..الخ . إن الإنسان موجود ، بالتالي الفلسفة هي محاولة لفهم منظم لهذا الوجود.

(2)

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة ، وهي قبل كل شئ موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان لا يستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي .. في شكله العفوي أو الطليع...ي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر ، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

(3)

التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص .

- إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي (علاقة الفكر بالوجود)
- هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً).

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي :

1– مستوى عفوي – اعتيادي . 2– مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي)

الأول : المستوى العفوي (الاعتيادي):

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية .

الثاني : المستوى الطليعي (الثقافي الايديولوجي):

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيدلوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية) إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق).

أخيرا ..الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص .

(4)

نشأة الفلسفة :

• نشأت الفلسفة القديمة وتطورت في ارتباط وثيق بالتصورات الأسطورية والخيالية حول الوسط المحيط بالإنسان) أصل العالم نار –ماء–فراغ) هيراقليطس – طاليس وغيرهم.

*وجها الفلسفة :

الوجه المثالي ، والوجه المادي :

كل منهما يحاول الإجابة عن المسألة الأساسية في الفلسفة ..!!

علاقة الفكر بالوجود أو علاقة الروح بالطبيعة ... إنه السؤال الخالد أيهما أسبق إلى الوجود ؟

عبر الإجابة على هذا السؤال يتحدد... موقفنا مع المثالية أم مع المادية ومنهجها .

*المفكر المادي :

هو الذي ينظر إلي العالم المحيط بالإنسان) شمس ونجوم وأرض وبحار وكائنات حية) على أنها أشياء موجودة موضوعياً ،أي أنها غير مرهونة في وجودها بالوعي البشري ، من ناحية أخرى ترى المادية أن العالم الموضوعي هو عالم سرمدي ، غير مخلوق وأنه هو علة وجود الوعي ،لا العكس) أي أنه سبب الوعي).

* المفكر المثالي :

يقول بأن الوعي) أو الفكر أو الروح أو الإله لافرق) هو الأسبق على الوجود . إنه ينكر أن يكون وعي الناس انعكاساً للواقع الموضوعي .) مثالية ذاتية ، وموضوعية) . بالرغم من موضوعية

الرؤية المادية للعالم، إلا أننا لا ندعو إلي الوقوف أمام هذه المسألة التي قد تثير كثيراً من الجدل و التساؤلات والخلافات دون أي طائل في هذه المرحلة بالذات ،نحن مع المنهج العلمي الجدلي ومع الموقف الموضوعي تجاه كل ما تتعرض له مجتمعاتنا العربية في كل جوانبها الحياتية من أجل الوصول عبر هذا المنهج إلي المواقف والتطبيقات التي نتطلع إليها فيما يتعلق بالتحرر السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والنهوض بإعتبار هذه القضايا إطارنا العملي المباشر في مواجهة الواقع من حولنا وفي تطبيق وعينا الفلسفي أو المنهجي أو السياسي على هذا الواقع ، هذا هو المقياس .

(5)

الفلسفة القديمة.....

لم يكن عفوياً اختياري لتعبير " الفلسفة القديمة " بدلاً من " الفلسفة الاغريقية " ، لأن قبولنا بما تطرحه العديد من المراجع والكتب الفلسفية الغربية بالنسبة للفلسفة الاغريقية بإعتبارها الاطار الأول والوحيد للمعارف الفلسفية في التاريخ القديم ،لايعني فقط شطب الدور الذي لعبته الفلسفة الشرقية في بلادنا في تلك المرحلة وانما اسقاط هذا الموقف العنصري من أجل تثبيت مفهوم مركزية الحضارة الغربية في الوضع الدولي المعولم الراهن على حساب الفلسفة والحضارة الشرقية القديمة عموماً وشطب كل مايمثله الشرق من دور معرفي وفلسفي في الماضي ، وتأثيره في الحضارة الغربية ،وتقييد حركة تطوره وآفاقه المستقبلية بما يخدم فقط الحضارة الغربية واستمرار هيمنتها على مقدرات وطننا العربي في القرن 21 عبر كافة الوسائل المادية والمعرفية .

وفي مواجهة مواقف وأساليب "الحضارة الغربية " المعاصرة ، تتبدى أهمية رؤيتنا الواعية والموضوعية في آن واحد للفلسفة القديمة التي تقوم على تخطئة المزاعم القائلة ان الفلسفة الشرقية ليس لها دور هام في تطور المعرفة البشرية من جهة ، والعمل على تفعيل دورنا في نفي مقولة " العقلية الغربية والعقلية الشرقية " والتناقض الدائم بينهما من جهة اخرى ، وصولاً الى التصدي للنزعات الفكرية العنصرية الراهنة التي تؤكد على مقولة " مركزية الحضارة الغربية في الفلسفة العالمية المعاصرة " بإعتبار ان هذا العصر هو عصر "نهاية الايديولوجيا".

كان لابد لهذه المقدمة / المدخل لموضوعنا ، التي تتوافق –في تقديرنا –مع مقولة ماركس في ان " الحاضر هو الذي يملك مفتاح الماضي وليس العكس " .

(6)

الفلسفة اليونانية (الاغريقية) القديمة.....

برزت الفلسفه اليونانيه في القرنين السادس والخامس ق.م و إستمرت حتى القرن الرابع ق.م ثم برزت بعدها الفلسفه الرومانيه في أواخر القرن الثاني ق.م حتي القرن السادس الميلادي ".

إن افضليه الفلسفه الاغريقيه إنها كانت الرائده في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعه الوقع وحقيقه العقل و العديد من القضايا ذات الطابع المعرفي الشمولي ، و بقدر ماكانت عظم...ة الاغريق قائمه على ضوء الفكر ، إستندت روما– التي وضعت فلسفه موازيه للفلسفه اليونانيه الى " عظمة القوة ".

في تعرضنا للفلسفه اليونانيه يبرز كل من افلاطون و ارسطو كمحور اساسي لهذه الفلسفه ، آخذين بالاعتبار و التقدير دور العديد من الفلاسفه الاغريق الذين وضعوا الاسس التي إنطلق منها كل من افلاطون و ارسطو ، من هؤلاء " طاليس " الذي قال إن جميع الموجودات صدرت عن ماده رطبه (الماء البارد)، وتلميذه " انا كسمندر " الذي كان ماديا إهتم بحقائق الكون وأصل الحياه ، ثم فيتاغورث –المولود في إيطاليا (580–500ق.م) الذي آمن بتناسخ الارواح ، و إشتغل بالحساب و الهندسه ، و هو القائل بان " هذا العالم كرة ناريه حيه " و هيراقليطس " ذلك الفيلسوف المادي الذي اعلن ان " بداية هذا الكون من النار وان هذا العالم سيظل ناراً حيه تنطفئ بمقدار و تشتعل بمقدار " و" انا كساغور" الذي قال "ان الشمس جسم مادي و أن العالم يتألف من عدد لا متناه من الدقائق الصغيره و ان الحياه عمليه دائمه و متصله و مستمره ، "إتهمه" ديمقراطيو اثينا الارستقراطيين بالالحاد و طردوه منها، بعد ذلك برزت"السفسطائيه" كظاهرة فلسفيه لعصر ديمقراطية العبيد في اثينا ، حيث كان الانسان عند السفسطائيين" معيار الأشياء جميعاً ، وشككوا في التصورات الدينية " ثم " ديمقريطس " الفيلسوف المادي الذي قال " ليس في هذا العالم الا الخلاء والذرات تتألف منها كل الموجودات "، وارجع ظهور الكائنات الحية الى الظروف الطبيعية عبر توحد الذرات ، كان نصيراً للديمقراطية العبودية ، بعكس " سقراط " رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في اثينا بإعتبار انها تؤدي –كما يقول– الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية ، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير ، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " اليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ، وجاء افلاطون (427–347 ق.م) من بعده كتلميذ نجيب لأستاذه ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطيه وفق اسس مغايره ، انه فيلسوف الفرديه الارستقراطيه الذي نشأ في جو ارستقراطي مريح .

" ان التغير عند افلاطون معناه الاضمحلال ، بينما الكمال معناه انعدام التطور " لقد اراد مجتمعاً ثابتا (اسبرطيا لا يتحرك بالديمقراطيه كما في اثينا) يتولى ادارته نخبه مختارة من الارستقراط الذين يمتلكون القدره على التفكير و التأمل للاشراف على ضبط "المجتمع الثابت " الذي يجب ان تقتلع منه تلك القوى التى تعمل من اجل التغيير ، هذه الافكار طبقتها الارستقراطيه الاوروبية فيما بعد طوال اكثر من الف عام تحت راية الكنيسة او النخبة اللاهوتيه ، وهذه الافكار موجودة نسبيا في تراثنا العربي حيث نلاحظ تعايش الوعي العفوي مع مفهوم "حالة الثبات " عبر امثلة كثيرة منها " الذي ينظر

الى اعلى تقطع رقبته " و " العين لا تعلو على الحاجب " و العديد من الامثال التي تدعو الى تكريس حالة الثبات ضد التغير .

(7)

فلسفة العصر الاقطاعي .....

• ظهرت هذه الفلسفة بعد استقرار وتفعيل دور الكنيسة في الغرب خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين ، وتعاظمت هيمنتها في القرن السادس بعد الغاء الافلاطونية واعلان المسيحية دين الدولة الرسمي عام 529م (يوستينيانوس).

• هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في هذا العصر حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمع...رفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني.

ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين)205–270م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به .

اوغسطين(354–430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد ، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي" " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير" ، هذه المواقف تم تطبيقها عمليا في هذا العصر بما يخدم الكنيسة والامراء ، بحيث تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر.

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية)المدرسيةscholasticism) خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر المتأثرة بالافلاطونية المحدثة ومثلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبنة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225–1274م(الذي خاض صراعا حادا ضد الرشدية حينما كان أستاذا في جامعة باريس، قال ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد، "الصورة عند توما الأكويني توجد بدون المادة ، اما المادة فلا يمكن ان توجد بدون الصورة (بدون الله) ، وان الوحي الإلهي لا يتضمن أي خطأ وفي حالة وجود التناقض فان المخطىء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

(8)

مجابهة الفلسفة الاقطاعية.....

بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214-1294م.)؛ الذي طرح فكراً نقدياً " للفلسفة الاقطاعية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة " .

لقد كانت هذه الآراء الم...عول الأول في هدم المعطيات الفكرية لهذا العصر بالرغم من أنها كانت سبباً في سجنه، وكانت أيضاً أحد مقومات المذهب البروتستنطي الذي يرفض القديسين والعذراء والملائكة الموجودة لدى الكاثوليك والأرثوذكس، حيث أكد أصحاب هذا المذهب أن " النعمة الإلهية تصل إلى الإنسان من عند الله دون وساطة الكنيسة " هذا الموقف جعل من الكنيسة والبابا – فيما بعد – شيئاً شكلياً وساهم في تحرير الإنسان من الأغلال الفكرية للعصر الإقطاعي .

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في امكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها:

1. انطلقت من فرضيات مذهبية جامدة لا يمكن إثباتها بالتجربة أو بالملاحظة .
2. لم تهتم بالعلوم أو الوقائع الحياتية .
3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع .

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة وللديمقراطية البرجوازية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

(9)

المذاهب والفلسفة الإسلامية .....

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً شجاعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها

إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الرابع عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب المذكورة وضاق... هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات : 1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة – 2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم –3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا . ويتوصل إلى أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد) وكذلك جميع الحرف) ، أما السادة فهم من نوع " أعلى "ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف" وهي قيود يتم الآن اعادة صياغتها في مشهد الاسلام السياسي الراهن.

(10)

المذاهب الفكرية الإسلامية.....

1- كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام (37 هجري 657 م). وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء) " حفظة القرآن) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقهاء ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ،) ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام).

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

انقسم الخوارج إلى عدة جماعات هي : الأزارقة _ النجدات _ الصفرية _ الأباضية وهذه الأخيرة لا تزال إلى يومنا هذا في عُمان ومسقط وشرق أفريقيا وأجزاء من المغرب وتونس وهم أقرب إلى السنة وأكثر الفرق اعتدالا.

2- جماعة المرجئة:

وهي من الأرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، وخلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب ، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الدولة الأموية (661 م. _ 750 م.) أشاعت في الحياة الفكرية آنذاك عقيدتي " الجبر والأرجاء " تبرر بالأولى مظالمها وما أحدثته من تحول بالسلطة السياسية ، خاصة استبدال الخلافة الشورية بالملك الوراثي، وتحاول أن تفلت بالثانية _ الإرجاء _ من إدانة المعارضة وحكمها على إيمان هذه الدولة وعقيدة حكامها بعد أن ارتكبت تلك المظالم.

3- المعتزلة:

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين)وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه ظلماً لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم " .

اختلف المعتزلة عن السنة في عرضهم للأدلة، فهي عند أهل السنة ثلاثة: الكتاب _ السنة _ الإجماع ؛ بينما هي أربعة عند المعتزلة يضيفون العقل إلى هذه الأدلة الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً، بل يرون أن العقل هو الأصل فيها جميعاً ، وكان طبيعياً أن يقدموا العقل في أمور الدنيا كما قدموه في أمور الدين وجعلوه حاكماً تعرض عليه المأثورات كي يفصل في صحتها رواية ودلالة .

كان العصر الذهبي للمعتزلة هو عصر المأمون من(813 م. _ 833 م.) والمعتصم (833م._ 842 م.) والواثق (842 م. _ 847 م. (وبموت هذا الأخير انتهى عصر المعتزلة وحصل الانقلاب ضدهم وضد نزعتهم العقلانية على يد المتوكل (847 م. _ 861 م. (حيث اقتلعوا من مناصبهم وأبعدوا عن التأثير الفكري وزج بالكثير من أعلامهم في السجون ، وأبيدت آرائهم ، وتقلص سلطان العقل على الحياة الفكرية والعامة وساد الظلام وتعطل التطور.

(11)

الشيعة.....

وهي تعني لغوياً الأنصار أو الأعوان ، أما في إطار الفكر الإسلامي فقد غلب هذا المصطلح " الشيعة " على الذين شايعواً وناصروا علي بن أبي طالب (600 م. _ 661 م.) والأئمة من بنيه .

وأهم ما يميز الشيعة ، نظرية " النص والوصية " أي النص على أن الإمام بعد الرسول هو علي بن أبي طالب، الوصية من الرسول _ بأمر الله _ لعلي بالإمامة ، وكذلك تسلسل النص والوصية بالإمامة للأئمة من بني علي ،... و صاحب هذه النظرية " النص والوصية " هو هشام بن الحكم _ توفي (سنة 805 م(؛ والشيعة تنقسم إلى عدة تيارات ، لكن التيارات الرئيسة ظلت هي :

أ. الإمامية الإثني عشرية
ب. الزيدية
ت. الإسماعيلية

وقد سميت الإثنى عشرية لأن سلسلة الأئمة عندهم توقفت عند الإمام الثاني عشر) أبو القاسم) من أحفاد علي بن أبي طالب المولود (عام 256 هـ ، 870 م.) والذي ما زال غائباً في اعتقاد الشيعة الإثنى عشرية) الإمام الغائب أو المهدي) وهم في انتظار عودته، وفي هذا السياق نورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على " أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله ، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام ، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام _ الذي هو كل ما لله وللرسول _ هو للفقيه أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع ، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه" . وهنا تتجلى نظرتهم الميتافيزيقية الغيبية النقيضة للرؤى العقلانية .

(12)

اخوان الصفا:

في كتاب " تاريخ الفلسفة " يشار إلى إخوان الصفا على أنهم " جماعة سرية ظهرت في البصرة في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي " ألف الإخوان إحدى وخمسون رسالة جمعوا فيها معلومات عصرهم في الرياضة والمنطق ، والعلوم الطبيعية ، وما وراء الطبيعة، والتصوف والسحر وعلم النجوم ؛ يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي :

1. **أعضاء الحواس**
2. **العقل**
3. **الحدس**

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات ، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية .

اتخذوا البصرة مقراً لهم ولم يعلنوا عن أسمائهم خوفاً من اتهامهم بالزندقة والإلحاد، ومن أقوالهم كما يوردها مؤلفا كتاب " الفلسفة الإسلامية " السابق ذكره أن : هذه الجماعة قد تآلفت بالعشرة وتصافت بالصداقة واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة بينهم مذهباً رأوا أنهم قرَّبوا به الطريق إلى الفوز برضى الخالق وقاموا بإنشاء " هيئة علمية وأخلاقية " تتعاون على نشر الثقافة العالية من الآلهيات والرياضيات والطبيعيات " .

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه ، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم ، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً ، ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوربا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.

(13)

الفلسفة الإسلامية :

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا د.نصر حامد أبو زيد[1] فيما يلي:

1. **التوحيد بين " الفكر " و " الدين " .**
2. **تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .**

3. الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية _ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية .
4. اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول .
5. إهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله ، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية.

من كل ما تقدم ، فانني اطمح الاسهام في الجهد الفكري التنويري الثوري الهادف الى تجسيد الرؤي والتفكير العقلاني في تراثنا العربي ، وربطه باطار التفكير العقلاني التنويري الحديث والمعاصر بهدف إحياء الجوانب الإيجابية في هذا التراث وتسخيرها في خدمة التطور الديمقراطي النهضوي الثوري، الوطني والقومي العربي في مجابهة كل اشكال ومظاهر التخلف والتبعية والاستبداد التي تغذيها القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الاسلام السياسي .

[1] قضايا فكرية–دراسة بعنوان الخطاب الدينى المعاصر–عدد خاص عن التيارات الدينية –ص45.

عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر

23 / 2 / 2013

في سياق انتقال مجتمع أوروبا الغربية من النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، وعبر صراع وتناقض نوعي متعدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ، بدأت تراكماته الأولى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

في هذا السياق تولدت المفاهيم والأفكار والمدارس الفلسفية معلنة بداية عصر جديد للبشرية ، عصر النهضة والتنوير. لكن ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة ، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى مع النظام أو الحامل الاجتماعي القديم ، إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي بين العصر الإقطاعي القديم وعصر النهضة والتنوير الجديد إلاَ بعد أربع قرون من المعاناة شهدت تراكماً مادياً وفكرياً هائلاً من جهة ، وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية في هولندا في مطلع القرن السابع عشر ، وفي بريطانيا من 1641 _1688 ، ثم الثورة الفرنسية الكبرى 1789 _ 1815، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر .

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية " انتقال موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم وبين العقل والمادة . والسؤال .. ما هي المقدمات المادية والفكرية التي دفعت نحو ولادة عصر النهضة ؟

المقدمات الأولى أو المرحلة الانتقالية نحو أسلوب الإنتاج الرأسمالي :_

قلنا ان الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والحركة الصاعدة ، ولم تسفر تلك المرحلة (التي ما زلنا نعاني من رواسبها في وطننا العربي حتى اللحظة) عن نتائج إيجابية تذكر سواء في الفلسفة أو في العلم ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين .

كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم مع بدايات تشكل أسلوب أو نمط الإنتاج الجديد في أحشاء المجتمع الإقطاعي ما بين القرنين الرابع والخامس عشر .

كان بداية ذلك التشكل عبر إطارين كان لابد من ولادتهما مع اقتراب نهاية تلك المرحلة وهما : إطار التعاونيات ، وإطار المانيفاكتوره التي كانت البدايات التمهيدية نحو ولادة المجتمع الرأسمالي حيث ظهرت المانيفاكتورات في المدن الإيطالية أولاً ثم انتقلت إلى باقي المدن الأوروبية .

في هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية ودورها في صناعة التعدين واختراع الأسلحة النارية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر .

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي الصاعد والمنتشر في أوروبا، وارتبطت هذه النجاحات بعناوين كثيرة ضمن محورين أساسيين :

1. الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر ، خصوصاً اكتشاف أميركا والطريق البحري إلى الهند ورحلة " ماجلان " حول الأرض وبالتالي إرساء أسس التجارة العالمية اللاحقة.
2. ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " وإخفاق وتراجع نفوذ الكنيسة الاقتصادي والسياسي ، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية "HUMANISM "، (وهو مصطلح نورده هنا لأهميته إذ أنه دل آنذاك على الثقافة الزمنية في مواجهة الثقافة اللاهوتية أو السكولائية الرجعية) وقد أخذ هؤلاء المثقفون من أصحاب النزعة الإنسانية على عاتقهم معارضة ونقض المفاهيم والعلوم الدينية الكنيسية عبر نشر علومهم الدنيوية التي كانت بالفعل أقرب إلى التعبير عن مزاج البرجوازية الصاعدة آنذاك.

إنَ المسألة المركزية هنا التي نلفت الانتباه إليها ، هي أن هذا العصر سمي عصر البعث renaissance الذي تولت قيادته ووجهت مساره الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك .

وفي ظل هذا الوضع _ كما يقول المفكر العربي سعيد بن سعيد العلوي _ كان من "الطبيعي" أن تسعى البرجوازية الصاعدة بعد أن امتلكت مقومات الوجود الاجتماعي والسياسي إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات وآراء وأفكار في كافة مجالات العلوم والمعارف الجديدة ، حيث وجد الفكر الفلسفي العقلاني وفكر التنوير عموماً عند هذه الطبقة الرعاية والتشجيع ، ساعدها على العمل والإنتاج من جهة ، وأوجد لها التبرير الكامل بالمطالب الكبرى لها – كطبقة صاعدة – في المساواة في الحقوق

والحرية في اعتناق الآراء المختلفة مع الكنيسة وفي التفكير والعمل خارج إطار الكنيسة أو الدائرة المقدسة ، حيث بدأت في التبلور ، المفاهيم والقيم الجديدة ، وبدأ الحديث عن المصلحة والمنفعة والصالح العام ، والرابطة الاجتماعية التي تعني الرفض الضمني للنظام القائم على أساس التمايز الاجتماعي ؛ إنه الانقلاب في التصورات الإيديولوجية ، فعوضاً عن النظرة "العمودية" حيث يكون ترتيب الناس في أعلى وأدنى تبرز النظرة "الأفقية" لأعضاء الوجود الاجتماعي الواحد حيث يكون المبدأ الوحيد المقبول للوجود وللعمل معاً هو شعار "المساواة" .

ولكن ما هي المنطلقات الأولية أو العناصر الجوهرية التي دفعت نحو هذا التشكل والاستمرارية في سيرورة عصر النهضة ؟؟

أولاً : المرحلة التاريخية الأولى لعصر النهضة

أعتقد أن كافة الدراسات التي تناولت المرحلة التاريخية الأولى من عصر النهضة وما يطلق عليها "المرحلة الانتقالية" تتفق على أن العنصر الرئيسي لهذا العصر بكل معطياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو: "الفردية أو الإقرار باهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للكنيسة التي ألغت هذا الحق وصادرته طوال أكثر من ألف عام ، دون أن نغفل إطلاقا دور التجارة التي شكلت العماد الاقتصادي للطبقة البرجوازية" ؛ التي وجدت في التجارة "سندها المعنوي بما تستدعيه من نظام في المعارف وفي القيم ، لأن عالم التجارة هو عالم الامتلاك والبضاعة والتنقل الحر في الزمان والمكان ، والتاجر كان يجد نفسه في ذلك العالم ممثلاً ، فاعلاً و سيداً تام السيادة غايته الربح ولا حاجة له للراهب أو لسلطان الكنيسة" .

أما أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذه المرحلة هم:

– نيقولا ميكافيللي (1469 م. _ 1527 م.)

– هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة :" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية التي أشرنا إليها أعلاه.

– نيقولا كوبرنيكس (1473 م. _ 1532 م.)

– ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمسHelio Contricism التي قام على أساسها علم الفلك الحديث؛ وهذه النظرية من أهم منجزات "كوبرنيكس" على الإطلاق وهي تستند إلى مبدأين:_ أولاً: ليست الأرض ثابتة في مركز الكون بل تدور حول محورها الخاص؛ وقد استطاع من خلال ذلك تفسير تعاقب الليل والنهار. ثانياً: الأرض تدور حول الشمس مركز الكون.

– جوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م.)

– فيلسوفاً وعالماً فلكياُ، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، بدأ حياته راهباُ وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداُ على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله" فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها، كما افترض أن جميع العوالم في هذا الكون مأهولة ، يدفعه إلى ذلك إيمانه بأن كل ما في الطبيعة ذو نفس استناداً إلى إيمانه بمذهب حيوية المادة "HYLOTOISM " الذي اعتنقه كغيره من الفلاسفة الطبيعيون؛ وهو أول من قال بوجود التجانس الفيزيائي بين الأرض والكواكب وهذه التنبوءات لم تؤكد علمياً إلا في أواسط القرن العشرين.

– لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

العلماء الطبيعيون:

ليوناردو دافنشي (1452 م. _ 1519 م.)

كان فناناً وعالماً موسوعياً ومصمماً تكنيكياً قام بوضع عدد من التصاميم لبعض الأجهزة أو الأجسام الطائرة والمظلات، وهو من أوائل المفكرين الذي استخدموا المنهج التجريبي الرياضي في دراسة الطبيعة، كان ليوناردودافنشي من أوائل المفكرين الذين قَدَّروا عالياً افكار ابن رشد ، وهو الذي اطلق عليه صفة " شارح أرسطو العظيم " .

جاليليو (1564 م. _ 1642 م.)

وهو من الرموز الخالدة في علوم الفلك .. كان لاكتشافاته الفلكية بواسطة تلسكوب صممه بنفسه دوراً كبيراً في انتصار نظرية كوبرنيكس وبرونو وأطلق عليه اسم "كولومبس السماء" .

يعتبر جاليلو من أبرز مفكري ذلك العصر الذين صاغوا النظرة الديئية deism إلى الطبيعة التي إعتنقها عدد من فلاسفة ومفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أسهمت هذه النظرة إلى جانب أصحاب النزعة الإنسانية والفلسفة البانتيئية (وحدة الوجود) في تعزيز وتطور الفلسفة العقلانية والمنهج المادي العلمي كمنطلقات أساسية لعصر النهضة.

رابعاً: المرحلة التاريخية الثانية أو تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر :-

أدى تفسخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي إلى تغيير كبير في الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع ورغم ذلك فقد ظل الدين يحتل مواقع أساسية وهامة في ذهنية الناس ونفوسهم ، ولكن لا شك أن تفسخ العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وتراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية أدى إلى خلق المناخ اللازم لقيام الثورات البرجوازية الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ بعد أن توفر الظرف الموضوعي الذي أدى إلى انتشار العلاقات الرأسمالية وتفشيها في مسامات المجتمع الإقطاعي وبروز العامل الذاتي عبر التحالف بين قوى البرجوازية المدينية الصاعدة، وشرائح من الأرستقراطية المبرجزة التي تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية وتحولت ملكيتها للأرض كلياً أو جزئياً من حيث توجيه العملية الإنتاجية لخدمة أغراض وتوجهات النمط الرأسمالي الجديد (الصاعد) .

بالطبع اتخذت هذه العملية في سياق حركتها الصاعدة مساراً تدريجياً بالنسبة للرؤى والأهداف الفكرية والفلسفية العامة؛ فقد بدأت هذه الحركة خطواتها الأولى تحت راية النزعة الدينية الإصلاحية التي يتزعمها مارتن لوثر (1483 م. _ 1546 م.) الذي كان مؤيداً ومطالباً بالإصلاح المعتدل إلى جانب أنه أنكر دور الكنيسة ورجال الدين كوسطاء بين الإنسان والله، وأكد أن "خلاص" الإنسان لا يتوقف على أداء الأفعال الخيرة والأسرار الغامضة والطقوس وإنما يتوقف على الإيمان المخلص الذي يستند إلى أن الحقيقة الدينية لا تقوم على "التقاليد المقدسة" والمراسم وإنما على الإيمان دون أي وساطة من الكنيسة، وقد عبرت هذ المطالب عن الصراع بين النظرة العامة البرجوازية المبكرة للعالم من جهة، والأيديولوجية الإقطاعية والكنيسة من جهة أخرى . ومما لا شك فيه أن هذه النزعة الإصلاحية الدينية ساهمت في فتح آفاق القطيعة بين الدين والدولة وتعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية ومؤسسات الدولة الديمقراطية من جهة؛ وتطور الفلسفة التجريبية

والمنهجية العلمية من جهة أخرى، مما أدى إلى فقدان الدين لسيطرته في ميداني العلم والفلسفة، وهي خطوة هامة بالرغم من بقاء دوره بالنسبة لعامة الشعب في المجتمع الرأسمالي .

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار العلم من أجل العلم.. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها:

- صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن (1643 – 1727) .
- تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء_ ديكارت ولايبنتز
- اكتشاف الدورة الدموية– هارفي – " تأكيد اكتشاف ابن النفيس"
- قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي_ بويل.
- ميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي_ تورشيللي (أحد تلامذة جاليليو)

لم يكن سهلاً لهذه الاكتشافات العلمية وغيرها أن تكون بدون تطور الفلسفة عموماً والمذهب التجريبي على وجه الخصوص ، في سياق الحراك والتناقض والصراع الاجتماعي الدائم والمستمر بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم والجديد ، إذ أنه بدون هذه الحركة والتناقض لم يكن ممكناً بروز الدعوة من أجل التغيير والتقدم التي عبر عنها فلاسفة عصر النهضة في أوروبا أمثال فرنسيس بيكون، ديكارت، هوبس، لايبنتز، سبينوزا.

التنويـر الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر :-

أ- التنوير الفرنسي :

في فرنسا وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر.. تطور أسلوب الإنتاج الجديد _الرأسمالي_ في أحشاء المجتمع القديم –الإقطاعي–، وقد شهدت فرنسا قبيل الثورة البورجوازية الفرنسية (1789) بأربعة عقود حركة فكرية واسعة وقوية عرفت "بحركة التنوير" ، وضع رجالها نصب أعينهم مهمة نقد ركائز الإيديولوجية الإقطاعية، ونقد الأوهام والمعتقدات الدينية والنضال من أجل إشاعة روح التسامح الديني وحرية الفكر والبحث العلمي والفلسفي وإعلاء شأن العقل والعلم في مواجهة الغيبية، ومن اهمهم شارل مونتسكيو (1689م. – 1755م.) و فرانسوا فولتير (1694م. – 1778م.) و جان جاك روسو (1712 – 1778) و ديني ديدرو (1713 – 1784) .

بالطبع لم يكن تيار التنوير الفرنسي متجانساً فإلى جانب المادية كانت المثالية وإلى جانب الإلحاد كان التيار الديني ، ولذلك فقد كان الفكر الإنجليزي أحد أهم مصادر فكر التنوير الفرنسي ، وكلاهما

وجها نقداً جاداً للنظام الإقطاعي والحكم المطلق ، ومهدا الطريق من أجل هدمه وتغيره انسجاماً مع وجهة نظر المصالح البرجوازية الجديدة .

الفلسفة الألمانية :

عمانويل كانت (1724 – 1804):-

لم يكن فيلسوفاً فحسب.. بل كان عالماً طبيعياً كبيراً أيضاً في مجالات الأنثروبولوجيا ، والجغرافية الفيزيائية والكسموجونيا كما كان يحاضر في عدد من العلوم والرياضيات والميكانيكا والفيزياء والتاريخ الطبيعي العام.

يعتبر "كانت" رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ومن الأركان الأساسية لأفكاره أنه "اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل بالرغم من أنه وقف نصيراً لحق التملك للأشياء وللناس أيضاً.. هذه المفارقات المتناقضة حول الحرية ، هي سمة أساسية للتفكير الرأسمالي الذي يتحدث عن الحرية أو الليبرالية والمساواة للمؤسسة الحاكمة دون أي تطبيق لهذه المفاهيم بين المواطنين جميعاً ، وهذه القاعدة هي جوهر الممارسة الرأسمالية المشوهة ، المطبقة بصورة فجة ومتوحشة في العالم الثالث عموماً ، وفي بلادنا بوجه خاص .

جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831)

أولا : حياته وعصره : عاش في مجتمع إقطاعي تسوده رجعية النبلاء وكذلك عاش مع رياح الثورة الفرنسية التي طالبت بتحرير الإنسان وتأثر بكليهما؛ كما تأثر بـ "كانت" وفلسفته العقلية بمثل ما تأثر بالشاعر الرومانسي الألماني "هلدرلين" .

ثانياً.. فلسفته: هو من أبرز ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ، وقد كان أول مؤلف له "فينومينولوجيا الروح" صدر في عام 1806 والذي يشكل حسب تعبير ماركس "المعين الحقيقي" للفلسفة الهيغلية؛ ثم أصدر بعد ذلك مؤلفه الضخم الثاني "علم المنطق".

حدد "انجلز" المكانة التاريخية لـ "هيغل" في تطور الفلسفة بقوله: "لقد بلغت هذه الفلسفة الألمانية الجديدة ذروتها في مذهب "هيجل" والذي تكمن مأثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور.. وقام بمحاولة للكشف عن العلاقة الداخلية لهذه الحركة وهذا التطور؛ ولا يهمنا هنا أن يكون "هيجل" لم يجد الحل لهذا المسألة..فمأثرته التاريخية تقوم في طرحه لها...!!

لقد صاغت فلسفة "هيجل" بشكل منظم النظرة "الديالكيتكية" إلى العالم؛ وما يوافق ذلك من منهج ديالكتيكي في البحث، ولقد صاغ "هيجل" الديالكتيك باعتباره علماً فلسفياً يعمم التاريخ لكامل المعرفة وكذلك القوانين الأكثر شمولاً لتطور الواقع الموضوعي وانتقد بعمق وحزم المنهج الميتافيزيقي ليصوغ

وإن كان بشكل مثالي _ قوانين ومقولات الديالكتيك التي شكلت الاساس المعرفي لافكار كارل ماركس المادية الجدلية والتاريخية.

لقد قام كلاسيكيو الماركسية بمعالجة مادية للأفكار الإيجابية في الديالكتيك الهيغلي المثالي مستعيضين عن المبدأ المثالي في وحدة الوجود والفكر بالمبدأ المادي القائل بأن وعي الإنسان هو انعكاس للواقع الموضوعي الموجود خارج هذا الوعي وبشكل مستقل عنه.. لقد وضعوا منهجاً جديداً في معرفة الواقع يتناقض جذرياً مع المنهج الهيغلي؛ لقد أوقفوه على قدميه بعد أن كان متكئاً على رأسه.. هذا ما فعله ماركس بعد هيجل اختلف الكثيرون حول فلسفته وبرز تيارين رئيسيين انعكاساً لها أو دفاعاً عنها؛ تيار يميني دعي ممثلوه بالهيغليين الشيوخ الذين تمسكوا بالأيدلوجية الإقطاعية/ المسيحية ضد التيار اليساري أو الهيغليون الشباب ، ومن أبرز الشباب "شتراوس" الذي أصدر كتاب "حياة يسوع" ودحض فيه المزاعم القائلة بعلة أولى خارقة "وحي إلهي" واعتبر كل "المعجزات" المسيحية أساطير ناتجة عن موقف جماعي للشعب بأسره خصوصاً في فترة الأزمة العميقة التي عصفت بمجتمع الرق.. لكن حركة الهيغليين الشباب التي لعبت دوراً تقدمياً في الثلاثينات من القرن التاسع عشر وكان ماركس أحدهم ، بدأت تفقد طابعها التقدمي مع ظهور مادية فيورباخ، وماركس من بعده؛ حيث قدم هذا الأخير بدلاً من المطلق الذي يقرر التاريخ ، نظرية صراع الطبقات التي تؤدي حسب الضرورة الهيغلية إلى الاشتراكية؛ وقد عبر عن ذلك ديورانت بقوله: "لقد فقس هيجل الأستاذ الإمبراطوري بيض الاشتراكية" .

لودفيج فيورباخ (1804 – 1872):- كان هدف فيورباخ تحرير الإنسان من الوعي الديني؛ وفي مؤلفه "نقد فلسفة هيجل" أعطى حلاً مادياً للمسألة السياسية في الفلسفة وهذا الحل يرتكز على اعتبار الطبيعة، أو الوجود، أولا ، تعتبر فلسفته استكمالاً وتجاوزاً في الوقت ذاته لمذهب هيجل.. فإذا كان هيجل يعزل العقل أو الفكر عن الإنسان ، فإن فلسفة فيورباخ – كما يسميها– "فلسفة المستقبل" تنطلق من الإنسان؛ فالإنسان وحده هو الذات الحقيقي للعقل ، والإنسان بدوره نتاج للطبيعة.

وفي رأيه إذا كان الدين يعد الإنسان بالنجاة بعد الموت فإن الفلسفة مدعوه لتحقق على الأرض ما يعد به الدين في عالم الغيب.. أي أن على الفلسفة أن تلغي الأوهام الدينية لتوفر وتعطي الإنسان القدرة على معرفة إمكانياته الحقيقية في بلوغ السعادة.. وهذا الهدف _السعادة_ هو ما سعى إليه أو إلى تحقيقه طوال حياته..! ادة واقعاً ينشأ عنه بالضرورة العقل المفكر.

اقترب في أواخر حياته من الاشتراكية العلمية خصوصاً بعد أن قرأ رأس المال، وأصبح عضواً في الحزب الديمقراطي الاشتراكي في عام 1870 م. إلاَ أنه لم يصل "بقناعاته" إلى مستوى المادية الديالكتيكية والتاريخية.

ظهور الفلسفة الماركسية ومصادرها ومكوناتها

إن امتلاك رفاقنا في أطر اليسار العربي لناصية الفلسفة الماركسية، لا يعني حفظ أحكامها واستنتاجاتها عن ظهر قلب، بل فهم جوهرها، ومتابعة مساراتها المعرفية المتطورة والمتجددة ، ومعرفة كيفية تطبيقها في الممارسة وفي حل المهمات الملموسة لنضالهم التحرري وصراعهم الطبقي الديمقراطي الثوري بافاقه الاشتراكية ، وبالتالي فان امتلاكنا لناصية الفلسفة الماركسية هو أكثر من ضروري في هذه المرحلة البالغة التعقيد في مجتمعاتنا العربية التي تشهد حالة غير مسبوقة من الانتفاضات الثورية الشعبية ضد انظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد ممارسات حركات الاسلام السياسي التي تبين للجماهير انها لا تختلف في جوهرها الطبقي وتبعيتها وممارساتها القمعية عن الانظمة المخلوعة ، فانطلقت من جديد لتواصل ثورتها حتى تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية التي انطلقت من أجلها.

كارل ماركس : (1818 – 1883) مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي ، " تأثر بأفكار هيجل وفيورباخ وآدم سميث ، نال درجة الدكتوراه في الفلسفة عن رسالته بعنوان " الاختلاف بين فلسفة ديموقرطيس الطبيعية وفلسفة إبيقور " عام 1841 ، ومن خلال دراسته للاقتصاد السياسي ومشاركته في الأحداث الثورية في المانيا وفرنسا ، اكتشف لأول مره الدور التاريخي للبروليتاريا وتوصل إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة ، كما وضع نظرية فائض القيمة التي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي وتكشف بوضوح عملية الاستغلال الرأسمالي ، أصدر العديد من الأبحاث والكتب أهمها " المخططات الاقتصادية والفلسفية " (1844) و " العائلة المقدسة " (1845) و " الايديولوجيا الألمانية " (1846) و"بؤس الفلسفة " (1847) " و"إطروحات حول فيورباخ " بالتعاون مع زميله " إنجلز " ثم أصدرا معاً " البيان الشيوعي " (1848) " الذي وضع الخطوط العريضة لتصور جديد للعالم ، وهو المادية المتماسكة ونظرية صراع الطبقات والدور الثوري للطبقة العاملة ، وبعد أن وضع عدداً من الكتب الهامة حول الثورة في فرنسا وأوروبا والصراع الطبقي ، أصدر في عام 1867 المجلد الأول لكتابه الرئيسي البالغ الأهمية " رأس المال " والذي تم استكماله فيما بعد على يد رفيقه " فريدريك انجلز" 1885 و 1894 .

إلى جانب كل ذلك ، فقد كان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال ، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل ، ولا وَضَع نظريات تصلح لجميع العصور والدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم ، نقد لا يرحم بمعنيين ، لا يهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة ، هكذا طرح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم ، "

حب الحكمة " أو " علم العلوم " ، إنه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي ، ولاسيما حركة الكادحين والفقراء التحريرية ، فهو يقول " لاشئ يمنعنا أن نربط ممارستنا بنقد السياسة ، بموقف حزبي معين في السياسة ، أي أن نربط ونقرن نقدنا بالنضال الواقعي .. إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري لمجتمعاتنا نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية، رغم كل ما يتبدى اليوم من مظاهر القوة والعدوان للتحالف الامبريالي الصهيوني في بلادنا من ناحية ورغم كل عوامل وأدوات ورموز الهبوط السياسي والتبعية والقهر والتخلف السلفي الرجعي والليبرالي الهابط من ناحية ثانية .

مصادر الفلسفة الماركسية :أولاً : الفلسفة الألمانية :

• هيجل : (1770 – 1831) أبرز رجالات الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ، وقد بلغت هذه الفلسفة ذروتها في مذهبه الذي تكمن مأثرته التاريخية في أنه كان أول من نظر إلى العالم ، الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية ، أي في حركة دائمة ، في تغير وتطور ، إنها عملية ديالكتيكية ، وهو أول من أعطى صياغة دقيقة لقوانين الديالكتيك الأساسية ، لكنه رغم ذلك وقف على أرضية المثالية الفلسفية الخاطئة .

• لودفيج فيورباخ (1804 – 1872) لعبت فلسفته المادية دوراً هاماً في وضع ماركس وانجلز للرؤية المادية ، لقد وجه فيورباخ نقداً عنيفاً للمثالية الهيجلية ، لكنه عموماً ظل مادياً ميتافيزيقياً ، بسبب أن ماديته لم تتفهم القيمة العلمية لديالكتيك هيجل ، كذلك لم يدرك حق الإدراك ماهية الإنسان، فاعتبره كائناً بيولوجياً فقط ، ولم يتبين الجانب المادي من العلاقات الاجتماعية .

ثانياً : الاقتصاد السياسي الانجليزي :

– من المصادر أيضاً النظريات الاقتصادية التي وضعها كل من آدم سميث (1723 – 1790) وديفيد ريكاردو (1772 – 1823) وخاصة نظرية القيمة – العمل التي كان لها أهمية بالغة في تكون المذهب الفلسفي الماركسي ، إن نظريتهما أوضحت ولأول مرة أهمية الأساس الاقتصادي لنشاط الناس ، كما بينا أن تطور المجتمع يرتكز إلى التفاعل الاقتصادي بين الناس ، لكنهما (سميث وريكاردو) كونهما من المدافعين عن الرأسمالية ، عملا على تبرير استغلال الرأسماليين للعمال ، وصورا هذا الاستغلال تفاعلاً بين شريكين متكافئين في إطار علاقات السوق ، أما الربح فاعتبراه مكافأة للرأسمالي على تنظيم الانتاج وإدارته ، المهم أن مذهبهما الاقتصادي كان منطلقاً للبحث اللاحق للعلاقات الاقتصادية وللكشف عن التناقض بين العمل والرأسمال من حيث هو التناقض الأساسي في المجتمع البرجوازي .

ثالثا : الاشتراكية الطوباوية :

من المصادر أيضاً : الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، وأهم الرموز : سان سيمون (1760 – 1825) وفورييه (1772 – 1837) وروبرت اوين (1771 –1858) ، وقد لعبت هذه الأفكار دوراً هاماً في التمهيد لظهور الفلسفة الماركسية ، وخاصة المادية التاريخية ، لقد ارتكزت أفكار هؤلاء الرواد على مطالبتهم بضرورة انتشار الملكية العامة (الجماعية) والعمل الجماعي ، بما يسمح بالقضاء على بؤس الجماهير ، لكنهم لم يروا السبل المؤدية إلى التحول الاشتراكي وأنكروا دور الثورة والصراع الطبقي أو لم يفهموه ، واعتبروا أن الطريق إلى الاشتراكية يمر عبر التنوير وتعاون الطبقات، وهو أمر مستحيل ، تلك هي مثاليتهم .

على ضوء الانجازات النظرية لأبرز رجالات الفلسفة والاقتصاد السياسي ، والاشتراكية الطوباوية، وضع ماركس وانجلز نظرية فلسفية جديدة كل الجدة تجمع لأول مرة في تاريخ العلم بين المادية الفلسفية والمنهج الديالكتيكي ، وتعطي تفسيراً علمياً لحياة المجتمع البشري ، وبفضلهما تحول العلم الفلسفي ليصبح أداة بيد الطلائع المثقفة والقوى الكادحة والبروليتاريا في نضالها لتغيير العالم. إن الفلسفة الماركسية هي علم عن قوانين علاقة الوعي بالعالم الموضوعي ، عن القوانين العامة للحركة في الطبيعة والمجتمع والفكر البشري .إن ظهور الماركسية في أربعينات القرن التاسع عشر ترافق مع تطور الرأسمالية وتَكَشُّف طبيعتها التناحرية وجوهرها القائم على الاستغلال والقهر كما نشاهده ونلمسه ونعاني منه يومياً عبر همجية وتوحش العولمة الامريكية وحليفها الصهيوني في بلادنا.

لذلك ...علينا التأكيد، على رفاقنا في احزاب وفصائل اليسار ، أننا أحوج ما نكون اليوم إلى توفر الحد المقبول من الإطلاع على مؤلفات ماركس، والمؤلفات الماركسية الحديثة والمعاصرة، وقبل كل شيء أن نكون مالكين للوعي بكل جوانب واقع مجتمعاتنا الراهن، السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بوضوح كبير، مدركين أن الماركسية ليست كل ما قاله ماركس، فهي لم تتشكل دفعة واحدة، بل تمت وتحددت عبر خبرة طويلة من المعرفة الفلسفية والعلمية والممارسات العملية. ماركسية ماركس إذن هي ثمرة أوضاع تاريخية واجتماعية وفكرية محددة، عبر تطورها في عصره وإلى يومنا هذا، فالمعروف أن الذي يميز النظرية الماركسية عن غيرها من الأنساق النظرية والفلسفية السابقة أمور ثلاثة:

الأول:- أنها تستمد عناصرها ومعطياتها وبالتالي قوانينها في الدراسة العلمية العينية الملموسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفكري والصراعي.

الثاني:- هو أنها ليست مجرد نظرية معرفية علمية تستمد هدفها من الدراسة العلمية الموضوعية وإنما تتضمن كذلك موقفاً موضوعياً كنظرية لتغيير الواقع تغيراً جذرياً لإقامة واقع مغاير

يتخلص فيه الإنسان من الاضطهاد الوطني والقومي ومن الفقر والقهر والاستغلال، وتتفجر فيه إنسانيته الإبداعية وتتوفر له الحرية الحقيقية.

الثالث:- الممارسة العملية تتم وفق هذه المعرفة، وهي شرط لها، فالممارسة هي مصدر أساسي في الوقت نفسه لهذه المعرفة.

في ضوء ما تقدم، فإن الماركسية تقف من حيث جوهرها ضد أمرين: ضد التجريد المطلق من ناحية، وضد التجريب البرغماتي من ناحية أخرى، وبالتالي ضد أي فكر عقائدي جامد غير نقدي وغير علمي، وضد أي ممارسة تقوم على هذا الفكر.

من هنا فإن مادية ماركس الجدلية، تعني معرفة الأشياء والوقائع كما هو في تحققها الفعلي لا في تصوراتها الوهمية ولا في جزئياتها المنعزلة، وإنما في علاقاتها وتشابكاتها التي تتخذ أشكالاً مختلفة، فالماركسية بقدر ما هي نظرية متكاملة إلا أنها في الوقت نفسه منهجاً علمياً متكاملاً أيضاً.

كذلك الأمر، فإن ماركس لم يقدم برنامج عملي للتحول الاشتراكي، وإنما قدم خطوط عامة، ولقد استطاع لينين أن يقود عملية الثورة وأن يحققها باقتدار عبقري في مواجهة الضرورات العملية والفكرية والتنظيمية التي فرضتها الأوضاع الخاصة والدولية آنذاك، وكانت له إبداعات فكرية وعملية عديدة مثل:- نظرية قيام الاشتراكية في بلد واحد، ونظرية أضعف الحلقات، ونظرية الثورة الثقافية، ونظرية حق تقرير المصير...الخ.

أخيراً، لابد أن نؤكد، قبل كل شيء على أن الماركسية هي فلسفة تقوم على نظرة جديدة للواقع المعاش، وهي فلسفة ديناميكية ترتكز أيضاً على رفض النسق المنغلق على نفسه، فقد قدمت لنا نتائج مختلفة ومتضادة في بعض الأحيان جعلتنا نستطيع فهم المجتمعات الحالية.

تمتاز إذن الفلسفة الماركسية عن الإنساق الفلسفية المألوفة (الديكارتية والهيغلية ...الخ) بأنها غير نهائية ترفض الانغلاق، وبأنها تستبطن داخل نظريتها ميادين تطبيقها فتخلق بذلك وحدة عضوية بين النظرية والممارسة. ولا بد أن نلاحظ هنا أن الماركسية ليست منهجاً فقط يستخدم لفهم المجتمعات الإنسانية وتطوراتها، بل هي أساساً نظرية عن قضايا الإنسان تستخدم منهج المادية الديالكتيكية، ولا يمكننا أن نعتبرها قولاً جامداً ودغمائياً عن العالم والحياة يضاف إلى الأقوال الأخرى المتواجدة على الساحة الفكرية. فالماركسية تقرير معمم لمبادئ المنهج ونظرية متطورة تتفاعل مع التحليل العيني للواقع العيني. لهذا نستطيع القول بأنها تهتم قبل كل شيء بتحديد سبل التفكير ومناهجه، وبمبادئ استنباط المفاهيم وتجميعها، وبالسيطرة على الحقائق الاجتماعية والسياسية والعلمية عامة، وذلك بتأسيس نظرية علمية ترتكز على قوانين الفكر الديالكتيكي الصحيح والمضاد للمثالية.

فالمنهج الديالكتيكي المادي هو النظرة الجدلية التي تهدف إلى تفسير الأشياء داخل العالم المادي تفسيراً نقدياً يدرك حركية الأشياء ويلم بكل ظواهرها دون الالتجاء إلى التجريد الميتافيزيقي الذي يرى

أن وجود المادة يتوقف حتماً على العنصر المثالي أو الروحي أو العقلي. فالنشاطات الإنسانية عامة تنشأ، حسب الماركسية، نتيجة الظروف المادية للحياة الإنسانية.

ومن هنا نستخلص أن الماركسية ليست فلسفة تضاف إلى الفلسفات الأخرى كالأفلاطونية أو الديكارتية وليست معتقداً أو نسقاً من الأفكار مطبوعة بطابع شعوري كالإسلام أو المسيحية وليست أيضاً نتاجاً ذهنياً وعقائدياً لتشكيلة اجتماعية تعبر عن مطامحها وتنبع من واقعها. ورغم أنها حوت كل هذه المعطيات فتشابك فيها العنصر الفلسفي بالعنصر الشعوري وبالعنصر العقائدي، فهي قبل كل شيء نظرة أصلية للواقع الاجتماعي والإنساني تحدد لا محالة سلوكاً معيناً ورؤية فكرية خاصة ولكنها تفرض تفسيراً علمياً للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفي هذا السياق، نشير إلى تطور الفكر الماركسي ما بعد لينين عبر العديد من المفكرين والقادة من أمثال جورج لوكاتش، وتروتسكي، ومدرسة فرنكفورت، وماوتسي تونج، وجرامشي، والتوسير، وجورج لابيكا، وهابرماس، وارنست ماندل وجون مولينو...إلخ، إلى جانب العديد من المفكرين والمثقفين في أمريكا اللاتينية وأسيا وفي بلادنا العربية من أمثال د.فؤاد مرسي، محمود أمين العالم، مهدي عامل، سمير أمين، اسماعيل صبري عبدالله، وصادق العظم ،حسين مروة ، إلياس مرقص، فوزي منصور، هشام غصيب، وماهر الشريف، عبد الباسط عبد المعطي، عبد الله العروي، ياسين الحافظ، هشام جعيط، وجيلبير الأشقر، سلامة كيلة ..إلخ.

واليوم في عصرنا الراهن، عصر تراجع العولمة الأحادية الأمريكية لحساب تعددية قطبية (تضم بالإضافة للإتحاد الأوروبي واليابان دولاً متطورة مثل: الصين والبرازيل والهند إلى جانب الدور المركزي لروسيا) بسبب تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية المالية والعالمية التي تفجرت في نهاية العام 2008 ولم تتوقف تراكماتها حتى اللحظة سواء في بلدان المركز / النظام الرأسمالي العالمي عموماً أو في بلدان الأطراف خصوصاً حيث ستتعرض هذه البلدان الفقيرة لمزيد من الانعكاسات الخطيرة للأزمة المالية تضاف إلى ما تعانيه شعوبها من إفقار وتخلف وتبعية بسبب الاستغلال الرأسمالي البشع لمواردها، كل هذه المتغيرات، إلى جانب استعادة قوى اليسار العالمي لدورها ووصولها إلى السلطة في العديد من بلدان العالم في أمريكا اللاتينية وأسيا، ستعزز حاجة شعوب الأطراف عموماً وقواها وأحزاب اليسار فيها إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي أكثر بما لا يقاس من الحاجة إليها في عهد ماركس. ذلك أن الحكم على الاشتراكية والفكر الماركسي لا يكون بما أصاب التجربة السوفييتية الاشتراكية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون عبر ما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني من ناحية، وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث عموماً وشعوب أمتنا العربية خصوصاً من ناحية ثانية.

هكذا تبرز الاشتراكية والماركسية كضرورة ما تزال تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد ترديا في حياة شعوب العالم وخاصة شعوب بلادنا العربية. وهكذا نعود إلى البداية متسائلين: هل ما تزال

الماركسية كما قال بها ماركس هي نفسها لم تتغير وعلينا أن نرفع أعلامها؟ ونجيب بوضوح إن الماركسية في تقديرنا ما تزال تحمل من المصادر النظرية والتوجهات المنهجية ما يجعلها أساسية في مرجعيات الفكر الاشتراكي والنضال الاشتراكي وخاصة فيما يتعلق باستنادها إلى البحث العلمي إلى جانب رؤيتها النظرية الفلسفية، المادية الجدلية، فضلاً عن الطابع النضالي للماركسية من أجل الانتقال بالمجتمعات البشرية من مرحلة الرأسمالية المعولمة إلى مرحلة الاشتراكية.

ولكن علينا أن نضيف عبر البحث والاجتهاد والوعي كل ما استجد منذ ظهور الماركسية وحتى اليوم من تطورات علمية وتكنولوجية، وبخاصة متابعة ما يتحقق اليوم من ثورة كاملة في إجمالي علوم الاتصال والمعلومات إلى جانب امتلاكنا للخبرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سياق حرصنا على بناء المقومات اللازمة لاستنهاض حزبنا في الجبهة استنهاضاً حقيقياً لا يمكن تحققه إلا بتحقيق شرط بناء الحزب العصري الملتزم بصورة جدلية بالماركسية في حركتنا وتطورها الصاعد والمستمر وعبر التطبيق الخلاق لقوانينها على واقعنا الفلسطيني والعربي لكي نسهم في صنع المستقبل الواعد لجماهيرنا العربيةعبر تحقيق اهدافها وتطلعاتها في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

إلى رفيقي أحمد سعدات في عيده السّتين

23 / 2 / 2013

رفيقي أحمد "أبو غسان" ، في عيد ميلادك الستين أسجّل ورفاقي في الجبهة فخرنا واعتزازنا بكَ وبصمودك وبدورك الطليعي الثوري حفاظاً على سنديانتنا .. جبهتنا الشعبية وهويتها الفكرية ومبادئها وأهدافها الوطنية والقومية والأممية . كُلّ عامٍ وأنتَ بألف خير أيها القائد الصامد في هذا الزمن العربي الرسمي الصامتْ المحكوم بأفكار الظلام والتخلّف والخضوع باسم الواقعية الرَّثة والهبوط السياسي الانتهازي وأوهام الربيع .. لكنك بصمودك وبسالتك في مجابهة السجان الصهيوني تظل نبراسا مضيئا –مع كل الرفاق أمثالك– تتحدى ظلام المرحلة وهبوطها بمثل ما نتحدى بشاعة الانقسام والصراع على السلطة و المصالح الفئوية بين فتح وحماس .

أيها المناضل المثال لي ولكل رفاقنا في الجبهة .. وللرفيقة الغالية أم غسّان والأبناء من عائلتك الصغرى الوفيّه لكَ والفخورة بكَ وبانتمائك بمثل وفائها لكل قرية ومدينة ومخيم في فلسطين .. يا مَنْ تُجيد مع رفاقك واخوانك الأسرى الحياة رغم معاناة الاعتقال وقسوة العدو وجغرافيا الزنزانة .. لقد صَغُرَتْ كل الأشياء يا رفيقي وصَغُرَ الوطن ، لكن لم ولن تَصغُر أحلام الأحرار و أحلام الثّوار التي ستظل كبيرة.. تستلهم من صمودك مزيدا من القوة والنضال من أجل إنهاء الانقسام واستعادة روح شعبنا واستنهاض مسيرته الثورية حتى تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها الآلاف .. وسُجنتَ ورفاقك واخوانك من أجلها .

رفيقي أحمد .. في عيد ميلادك الستين أقول .. كَبُرتَ مع السجن وفيه .. لكن تحديك للسجان الصهيوني يعزز في كل رفيق من رفاقك الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات الآلام .. إنني أراكَ اليوم أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية جبهتنا الشعبية. لا أبالغ إذا قلت أننا ورفاقك نتذكرك مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير ، مع إضراب سامر وأيمن عن الطعام ، مع "المـيّ وملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح ميلادك وحريتك... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله نعاهدك أن يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكم ولكن من أجل حريتكم وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية والعودة وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية .

كل عام وأنت بخير رفيقي أبو غسان .

الاقتصاد الفلسطيني وسبل الخروج من أزماته المستعصية

2013/3/4

حديثنا عن واقع ومكونات الاقتصاد الفلسطيني وآفاقه ، هو حديث عن العلاقة الداخلية في مجتمعنا، يرتكز إلى الأسس النظرية للاقتصاد السياسي الماركسي والاشتراكية والمنهج المادي الجدلي، ويُسَخّرها في تحليل الواقع ، بما يحقق التجسيد المأمول في وحدة النظرية والممارسة في مجرى النضال الديمقراطي والصراع الطبقي لمجابهة مظاهر الاستغلال والإفقار التي تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي واتساع الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الجماهير، والعمل على توفير عناصر الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني على أساس فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي وإلغاء بروتوكول باريس، وفي إطار الترابط والتكامل مع الاقتصاد العربي ، وفق أسس التنمية المستقلة والتخطيط الهادفة إلى إلغاء آليات اقتصاد السوق وتحقيق العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

ونظراً لتأثير العوامل الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الناس والدول، فإننا مع وجهة النظر التي تعرف مبادئ علم الاقتصاد السياسي بأنه الاقتصاد الذي يدرس الجانب الاجتماعي من الإنتاج، أو العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، **بمعنى أن علم الاقتصاد السياسي هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج ارتباطاً بتطور العلاقات الاقتصادية بين الناس، ذلك هو فهمنا –في الجبهة– للظواهر والعمليات الاقتصادية في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالي، المحكومة لمعادلة "جماعية الإنتاج والملكية الفردية لوسائل الإنتاج" ، حيث يتجلى الاستغلال أو الاستيلاء على فائض القيمة من العامل لحساب الرأسمالي كمحدد رئيسي للعلاقة بينهما .**

وفي مرحلة الإمبريالية تطور شكل ومضمون الاستغلال إلى الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب المستعمرة والفقيرة، خاصة في ظروف العولمة الراهنة ، تحقيقاً للمبدأ الأساسي للرأسمالية، الذي يتلخص في التوسع والمنافسة بهدف ضمان أكبر نسبة من الربح (رأس المال ينزف دماً من كل مساماته).

ما يهمنا التأكيد عليه في مرحلة العولمة الراهنة ، يتلخص في بشاعة انتزاع الفائض وتعميق انقسام العالم إلى بلدان (مناطق) غنية تستحوذ على 85% من الناتج الإجمالي للكرة الأرضية ومناطق فقيرة لا يتجاوز نصيبها 15% ، وتنحصر هذه المناطق في بعض بلدان آسيا وأفريقيا وبلدان الوطن العربي في ظل قيود التبعية والتخلف والخضوع .

وضمن هذه المجموعة ، تندرج فلسطين في أدنى السلم الاقتصادي والتنموي عبر خضوعها لشروط العولمة الإمبريالية من جهة و شروط دولة العدو الصهيوني وقيودها من جهة ثانية .

المنطلقات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني كما تحددت في القانون الأساسي :

رغم وجود تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة: البطالة، والفقر وفجوة الموارد المحلية، واختلالات هيكلية جذرية وجوهرية في الاقتصاد وسوق العمل المجزأ والمفتت بين الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وإرث الاحتلال الثقيل، إلا أن المشرع الفلسطيني قد سارع إلى إقرار منهج اقتصاد السوق الحر ، ودون تقدير أو دراسة لإمكانيات التطبيق .

فقد حدد القانون الأساسي منهج الاقتصاد الحر حسب المادة (21) التي نصت على أن: النظام الاقتصادي في فلسطين يقوم على أساس مبادئ وآليات الاقتصاد الحر على الرغم من المعوقات الخارجية والداخلية التي تمنع هذه الآليات من الانتشار والتطور واستغلال الموارد والاستثمار وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ومن بين هذه المعوقات:

أولاً : تقسيم الضفة الغربية بموجب اتفاق طابا عام 1995 إلى مناطق جغرافية ثلاث هي (C, B ,A) على أساسها تم تحديد صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في كل منطقة . علماً بان المنطقة (C) وهي تشكل معظم مساحة الضفة الغربية الكلية ليس للسلطة أي صلاحيات مدنية أو أمنية . مما يعني أن **السيادة الوطنية الفلسطينية ليست كاملة على الأرض والموارد.**

ثانياً: حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي والاقتصادي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما أدى إلى تشكل سوقين بل وحكومتين منفصلتين تماما.

ثالثاً : سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية.

رابعاً : تأثر قوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في الأراضي الفلسطينية بقوى العرض والطلب والأسعار والسياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الإسرائيلي بحكم التبعية (التجارية والمالية والنقدية والعمل).

فالاقتصاد الفلسطيني يتسم بكونه اقتصاد هش وضعيف ، تابع ومشوه ، ومجزأ ،و مستورد بالدرجة الأولى، ويهيمن عليه الطابع الاستهلاكي– الخدماتي. كما أن القطاع الخاص الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية لا هم له سوى الربح على حساب الأهداف الوطنية في معظم الحالات ، حيث يتركز معظم نشاطه في قطاعات التجارة والخدمات والعقار والمصارف والمضاربات المالية والإنشاءات ، ويبتعد كثيرا عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية والصناعية، الأمر الذي أدى إلى تعريض الصناعة الفلسطينية الناشئة للمنافسة الشديدة مع السلع المستوردة خاصة الصينية، ومن ثم تراجع دور الصناعات التحويلية– لاسيما الملابس والأحذية وبعض الصناعات الغذائية– في تشغيل الطاقة الإنتاجية وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة وتوفير فرص العمل، وتراجع مساهمة الصناعة ككل في الناتج المحلي الإجمالي لحساب المصالح الكومبرادورية والطفيلية .

وفي مثل هذه الأوضاع، من المستحيل أن يقوم اقتصاد السوق الحر، بالعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في حالة الأراضي الفلسطينية اليوم وغداً .

ذلك إن تحقيق بعض أهداف التنمية ، تتطلب منا في الجبهة الشعبية المطالبة بتعديل المادة (21) من القانون الأساسي بحيث تصبح كما يلي: يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد المختلط والتخطيط الذي يضمن تدخل الدولة وملكيتها لوسائل الإنتاج الرئيسية بما يضمن تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي والربط بين مبدأ الاقتصاد الحر ومبدأ التوازن الاجتماعي، أسوة بالبلدان الرأسمالية التي تخلت عن الهيمنة المطلقة لمبادئ الاقتصاد الحر وربطت بينها وبين مبادئ العدالة الاجتماعية والضمانات الاجتماعية والصحية.

الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع :

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فهو محكوم لشروط اتفاق أوسلو و بروتوكول باريس وسياسات وقوانين الدولة الصهيونية التي تتحكم في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية... وجاء الانقسام في حزيران 2007 ليكرس المزيد من عوامل التفكيك الاقتصادي علاوة على التفكيك السياسي والاجتماعي ، إلى جانب توليد ومراكمة المزيد من المصالح الخاصة ذات الطابع الطفيلي من خلال الشرائح الرأسمالية الرثة التي تكاثرت في إطار تجارة الممنوعات والتهريب عبر الانفاق .

وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل الضعف في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة وتدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية.

نورد فيما يلي، تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام، تعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :

1- إذا كانت الجدوى الاقتصادية تُعَرَّف بأنها قدرة الاقتصاد على استخدام موارده البشرية والمالية وثرواته الطبيعية، كي ينمو ويديم نفسه، ويرتقي بالأوضاع المعيشية للسكان المقيمين بمنطقته، فإنه من المستحيل في الظروف الحالية الحديث عن الجدوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهما لا يشكلان اقتصاداً واحداً موحداً، إلى جانب أن البروتوكول الاقتصادي

كرَّس التبعية الاقتصادية، وظلت السياسة التجارية الفلسطينية مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية.

وازداد الوضع سوءاً في ظل الانقسام حيث تعرض جزأي الاقتصاد الفلسطيني، أي الضفة والقطاع، إلى مزيد من التفكك بدلاً من التكامل، الأمر الذي يشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً، أو توفر السيناريوهات التي تعزز خطط حركة حماس وبعض القوى الخارجية في أن تصبح إقامة دولة فلسطينية أمر مسموح به في القطاع فقط، من دون الضفة، التي يتم دمجها أكثر فأكثر في الاقتصاد الإسرائيلي والأردني في إطار ما يسمى بـ"الخيار الأردني – الكونفدرالية أو الفدرالية أو الدولة العربية المتحدة بجوازي سفر فلسطيني وأردني" أو "التقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني الفلسطيني"

2- تسارع النمو الكمي في القطاع الحكومي ، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي عام 2011، (185) ألف يتبعون لحكومة رام الله بالإضافة إلى (42) ألف في حكومة حماس .

3- التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنع (يدخل إلى سوق العمل الفلسطيني سنوياً حوالي 40 ألف شاب معظمهم من الجامعيين ، ولا تتجاوز قدرة استيعاب السوق أو فرص العمل الجديدة أكثر من 5 ألاف فقط !!).

4- استمرار ظاهرة العجز الكبير في الميزان التجاري، فقد بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال العام 2011 حوالي 4.5[1] مليار دولار، بارتفاع مقداره نحو 14% عن العام 2010 . أما الصادرات السلعية المرصودة خلال العام 2011 فقد بلغت نحو 759 مليون دولار مقارنة مع 575 مليون دولار خلال العام 2010. وعلى ذلك، وصل عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3.7 مليار دولار خلال العام 2011 وهذا يزيد بنسبة 8% مقارنة مع عجز العام 2010 (3.4 مليار دولار).

5- تنامي الاتجاه لزيادة العون الدولي والإسرائيلي والعربي الرسمي للسلطة ، ما يعني المزيد من التبعية والارتهان السياسي.

وفي هذا السياق نشير إلى غياب دور المستثمرين الفلسطينيين في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وحل مشكلة البطالة . علماً بأن حجم الاستثمار الفلسطيني في الخارج وفقا لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية قد بلغ العام 2010 نحو 5.3 مليار دولار .

---

[1] المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس – العدد 28 – حزيران 2012 .

أما حجم الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي فيبلغ حوالي 2.5 مليار دولار (صحيفة القدس 7\12\2011)

6- **ارتفاع حجم الدين العام الفلسطيني من 1883 مليون دولار عام 2010 إلى 2213 [1] مليون دولار عام 2011**، بما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض .

7- **الناتج المحلي الإجمالي[2] : ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 ليصل إلى 6323 مليون دولار حسب الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، يتوزع كما يلي : الضفة الغربية 4472.4 مليون دولار بنسبة 70.1% من إجمالي الناتج المحلي ، وقطاع غزة 1850.6 مليون دولار بنسبة 29.9% من الإجمالي ، وبالتالي بلغ الدخل الحقيقي للفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة (عام 2011) 1609 دولار بمعدل 1912 دولار للفرد في الضفة الغربية، و1164 دولار للفرد في قطاع غزة ، مع العلم بان السوق الفلسطيني يسوده نفس مستوى الأسعار السائدة في السوق الإسرائيلي، الذي يبلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي 34000 دولار، أي أن نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين تشكل 5.6 % فقط من متوسط دخل الفرد في "إسرائيل" عام 2011.**

8- بلغ **خط الفقر المدقع للأسرة الفلسطينية (عام 2011) 1832 شيكل شهرياً ، أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة (ضمن خط الفقر المدقع) 5941 دولار ، ومعدل دخل الفرد من هذه الأسرة 990 دولار سنوياً ، وبالتالي معدل الدخل اليومي للفرد 2.7 دولار، في حين يقدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال (عام 2011) حوالي 2800 شيكل، أي ان معدل الدخل السنوي للأسرة (ضمن خط الفقر المتوسط) 9081 دولار ، ومعدل دخل الفرد السنوي 1513 دولار، ومعدل الدخل اليومي للفرد 4.1 دولار .**

9- **انخفاض حجم الاستثمار خاصة في قطاع غزة** بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت. **أما على صعيد الاستثمار والتطوير** في المنشات الاقتصادية والإنشاءات والصناعة **في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي" كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بداية عام 2009 ، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة** عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزاوي أو ما يسمى بـ "امارة غزة".

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية – تقرير الاستقرار المالي 2011 – تموز 2012 .

[2] المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012 ، إحصاءات الحسابات القومية ، رام الله – فلسطين

10- **توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي** (عام 2011 – 6323 مليون دولار) كما يلي: (يسهم قطاع الخدمات والتجارة بنسبة 65% وقطاع الصناعة يساهم بنسبة 12.6% ، قطاع الزراعة 5.5% الانشاءات 11.2% وأخرى 5.7%).

11- **بلغت القوى العاملة عام 2011 : 1059000 عامل ، بنسبة 71% في الضفة الغربية ويبلغ عددهم 751890 (منهم 10% يعملون في إسرائيل والمستوطنات)، وبنسبة 29% في قطاع غزة ، ويبلغ عددهم 307110 . أما بالنسبة لعدد العاملين بالفعل فيبلغ 838 ألف (في الضفة وغزة) موزعين بنسبة 71.2% في الضفة وعددهم 596655 ، وبنسبة 28.8% في قطاع غزة وعددهم 241345 ، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل (عام 2011) 221 ألف (في الضفة و غزة)، يتوزعون بنسبة 17.6% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وعددهم 132332 ، وبنسبة 28.9% في القطاع وعددهم 88755 (من مجموع القوى العاملة في القطاع)... أي أن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع كما يلي : 221 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 884 ألف شخص بنسبة 20.6% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع البالغ 4.29 مليون نسمة (1.65 مليون في قطاع غزة 2.64 مليون في الضفة الغربية) ، أما نسبة الفقر المدقع في الضفة فتبلغ 20.0% (وعددهم 529328 فرد) ، ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 21.6% (وعددهم 355020 فرد).**

12- **البطالة** : بلغ معدل البطالة في العام 2011 في الأراضي الفلسطينية 20.9% (17.3% في الضفة الغربية و 28.7% في قطاع غزة). ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 ما يلي :

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 35.7% (53% للإناث و 32% للذكور). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية هم الداخلين الجدد لسوق العمل .
- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 22% عند الذكور ذوي تعلم 1-6 سنوات ، بينما 14.9% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر .

- الأجر وساعات العمل :

وعلى الرغم من ارتفاع متوسط أجر عمال غزة، إلا أن الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع ما زالت واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 70% فقط من متوسط الأجر في الضفة).

الحد الأدنى للأجور:

تم إقرار الحد الأدنى للأجور بـ 1,450 شيكل شهريا، و 65 شيكل يوميا ، و 8.5 شيكل للساعة، لكن هناك رأيان متعارضان بالنسبة لمعيار تحديد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية[1].

الأول (ممثلو العمال) يرى أن يتم تحديد الأجر على ضوء تكاليف مستلزمات الحياة الضرورية، **والثاني** يرى أنه يجب تحديده على ضوء المتغيرات الاقتصادية.

ومن الواضح أن الرأي الأول أو ممثلو العمال يرون ، أن حساب الحد الأدنى للأجر يرتبط بالعلاقة مع المستوى الضروري / المقبول للحياة ، بحيث يتم تحديد الحد الأدنى على ضوء الدخل الأدنى الضروري لحياة الفرد أو على ضوء مستويات خطوط الفقر الوطنية .

وفي هذا السياق، نشير إلى أن خط الفقر الشهري للفرد في "إسرائيل" يبلغ 2,268 شيكل. وخط الفقر الشهري لأسرة من 4 أفراد هو 5,807 شيكل . كما تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى الفعلي للأجر في إسرائيل الآن هو 4,300 شيكل/شهر.

أما الرأي الثاني (أرباب العمل) : يطالبون بحساب الحد الأدنى للأجر ارتباطاً بالعلاقة مع المتغيرات الاقتصادية، ويرون أيضاً ، أن الحد الأدنى الضروري للحياة يخلط بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية، والبديل من وجهة نظر أنصار هذه المدرسة هو الانطلاق ليس من خط الفقر للأسرة ولكن من مستوى الأجور الفعلية في السوق ، أي من إنتاجية العمل.

– هيكل النظام المالي الفلسطيني :

يتكون القطاع المالي الفلسطيني من نوعين رئيسين من المؤسسات، المؤسسات الخاضعة لإشراف سلطة النقد الفلسطينية، ممثلة بالمصارف، ومحال ومؤسسات الصرافة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة. والمؤسسات الخاضعة لإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ممثلة بقطاع الأوراق المالية، وشركات التأمين، وشركات تمويل الرهن العقاري، وشركات التأجير التمويلي.

– القطاع المصرفي الفلسطيني[2]:

وصل عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2011 إلى 226 فرعاً ومكتباً .

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية – تقرير الاستقرار المالي 2011 – تموز 2012 .

[2] المصدر السابق .

سجل صافي موجودات (مطلوبات) المصارف عام 2011 نمواً بنسبة 6.1% مقارنة مع العام 2010. وهذا يعني أن زيادة بنحو 525.8 مليون دولار قد تحققت في **موجودات (مطلوبات) المصارف خلال فترة المقارنة، لتصل إلى حوالي 9115.7[1] مليون دولار مع نهاية العام 2011، موزعة كما يلي :**

- 27% فيها موزعة لدى البنوك في الخارج .
- 38,2% تسهيلات ائتمانية مباشرة (31% فيا للقطاع العام و 69% للقطاع الخاص).
- 10,3% أرصدة لدى سلطة النقد .
- 3,7 % أرصدة لدى البنوك في فلسطين .
- 5,5% نقدية ومعادن ثمينة .
- 9,1% محفظة الأوراق المالية .

– محال وشركات الصرافة :

في نهاية العام2011 بلغ عدد شركات الصرافة المرخص لها مزاولة المهنة في الأراضي الفلسطينية 292 شركة، منها 248 شركة في الضفة الغربية، و44 شركة في قطاع غزة.

– مؤسسات الإقراض المتخصصة:

عدد المؤسسات التي تزاول نشاط تمويل المشاريع الصغيرة قد بلغ 10 مؤسسات خلال العام 2011، تعمل من خلال 68 فرعاً، وتتولى إدارة محفظة من القروض بلغت حوالي 75.7 مليون دولار ، مرتفعة بنسبة 19% مقارنة مع العام 2010، كما بلغ عدد العملاء الناشطين 43,409 عميل، موزعين بنحو 29,923 عميل في الضفة الغربية و13,208 عميل في قطاع غزة. يذكر أن متوسط حجم القروض لا يتجاوز 1730 دولار للقرض الواحد.

13– **تركيبة القطاعات الاقتصادية حسب الملكية : القطاع العام والقطاع الخاص :**

يتكون الاقتصاد الفلسطيني من قطاعين رئيسين حسب الملكية وهما القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص.

المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في التوظيف [2]:

القطاع العام (الحكومي) الفلسطيني أصبح قطاعاً رئيسياً من حيث توظيف (استخدام) قوة العمل، حيث استوعب هذا القطاع 27 % من العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2011، وارتفع إلى 227 ألف موظف عام 2011 (185 ألف يتبعون حكومة رام الله + 42 ألف يتبعون حكومة

---

[1] المصدر السابق .

[2] دراسة بعنوان : رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني – دراسة بحثية – إعداد د.نصر عبدالكريم و د.ماجد صبيح – تشرين الثاني 2010.

حماس) أي بزيادة إجمالية بلغت أكثر من 150% بالنسبة إلى عدد العاملين في القطاع العام عام 1997 اللذين لم يتجاوز عددهم 80 ألف موظف.

أما القطاع الخاص فإنه استوعب القسم الرئيسي من العاملين نحو (70%) .

على مستوى المنطقة، فإن القطاع العام بات موظفاً رئيسياً أو منافساً للقطاع الخاص في استخدام الأيدي العاملة في قطاع غزة، حيث استوعب القطاع العام 48.0% بينما استوعب القطاع الخاص 52.0% من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة .

يعود ذلك إلى تراجع دور القطاع الخاص في قطاع غزة نتيجة الحصار وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الغزية بشكل تام.

في الضفة الغربية ارتفعت نسبة العاملين في القطاع العام، من 14% (1997) إلى 17% (عام 2010).

إن استعراضنا لهذه الأوضاع وغيرها الكثير، ينطوي على أهمية قصوى من أجل تفعيل دور الجبهة في مواصلة النضال الديمقراطي والضغط الجماهيري لإنهاء الانقسام والعودة إلى الاحتكام للنظام الأساسي والتعددية الديمقراطية والسلطة التشريعية، بما يمكننا من بلورة رؤية وأسس وطنية تضمن تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية كمحدد رئيسي لحركة ومسار الاقتصاد الفلسطيني الآن وفي المستقبل.

سنتناول فيما يلي أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة في كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري والخدمات ، والوضع المالي للسلطة خلال عام 2011 ، وموازنة حكومة حماس ، وتجارة الأنفاق .

أولاً / القطاع الزراعي:

علينا في الجبهة إيلاء هذا القطاع اهتماماً خاصاً ، لأنه من أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (الذي يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، لكن مساهمته في الناتج الإجمالي لا تتجاوز 6.5%[1] في حين أنه يشغل 11.9% من مجموع العاملين (89500) عامل وعاملة .

التعداد الزراعي 2010 [2]:

الحيازات الزراعية :

عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغ 111,310 حيازات، منها 90,908 حيازات في الضفة الغربية وتشكل ما نسبته 81.7 %، أما في قطاع غزة فبلغ عدد الحيازات الزراعية 20,402حيازة، تشكل ما نسبته 18.3 % وذلك خلال العام الزراعي2009 / 2010.

---

[1] المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس – العدد 30 – تشرين أول 2012 .

[2] كراس التعداد الزراعي – 2010 – الجهاز المركزي للاحصاء – كانون أول / ديسمبر ، 2011

أما على مستوى فئات المساحة للحيازات الزراعية فنجد أن 42.2 % من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية وبواقع 46,982 حيازة تقع ضمن فئة المساحة الصغيرة(أقل من 3 دونم)، و 23,348حيازة تقع ضمن فئة المساحة(3- 5.99 دونم) بنسبة 21.0% ، و 13,456 حيازة بنسبة 12.1% تقع ضمن فئة المساحة (6.0 – 9.99 دونم) و 27520 حيازة أكثر من 10 دونمات.

استخدامات الأراضي:

بلغ إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية 1,207,061 دونمًا، منها 1,105,146دونمًا في الضفة الغربية، و 101,915 دونمًا في قطاع غزة وذلك خلال العام الزراعي 2010/2009 .

الثروة الحيوانية[1] :

الأبقار: بلغ عدد الأبقار التي يتم تربيتها **في الأراضي الفلسطينية 33,925 رأسًا**، منها 24,290 رأسًا في الضفة الغربية و 9,635 رأسًا في قطاع غزة.

الضأن: عدد رؤوس الضأن التي يتم **تربيتها في الأراضي الفلسطينية بلغ 567,236 رأسا**، منها 505,833 رأسًا في الضفة الغربية، و 61,403 رؤوس في قطاع غزة.

الماعز: عدد رؤوس الماعز التي يتم تربيتها **في الأراضي الفلسطينية 219,364 رأسًا**، منها 207,214 رأسًا في الضفة الغربية، و 12,150 رأسًا في قطاع غزة.

الجمال: بلغ عدد رؤوس الجمال التي يتم تربيتها **في الأراضي الفلسطينية 1,521 رأسًا** منها 746 رأسًا في الضفة الغربية و 775 رأسًا في قطاع غزة.

مزارع الدواجن : بلغ عدد أمهات الدجاج اللاحم **في الأراضي الفلسطينية 399.4 ألف طير**، وبلغ عدد الدجاج اللاحم 31.1 مليون طير، أما عدد الدجاج البياض فقد بلغ 1.5 مليون طير، فيما بلغ عدد طيور الحبش 521.1 ألف طير منها 274.7 ألف طير ذكور، وذلك خلال العام الزراعي2010/2009.

النحل : بلغ عدد خلايا النحل **في الأراضي الفلسطينية 38,216 خلية.** بالنسبة لتوزيع الخلايا حسب النوع فقد بلغت 35,494 خلية حديثة بنسبة 92.9% ، مقابل 2,722 خلية تقليدية بنسبة 7.1%، وذلك كما2010/10/01.

[1] المصدر السابق .

أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

1. مصادرة الأراضي، والاغلاقات، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، والتجريف، وإعاقة التسويق.
2. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي وترابطه مع قطاع الصناعة .
3. ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء.
4. تخلف قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن.
5. هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحيانا الإهمال، نظراً لقلة الإيراد وتدني العائد من الزراعة.
6. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي.
7. عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.
8. يعاني القطاع الزراعي في قطاع غزة من مشكلة ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية.

وفي ضوء ما تقدم فإننا نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تطور القطاع الزراعي نذكر منها ما يلي:

أ- ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي.

ب- ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً أكبر من خلال توفير الأموال اللازمة.

ج- العمل على إدخال التقنيات الحديثة.

د- العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.

هـ- ترشيد عملية الرعي، بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.

و- تنمية وتطوير الثروة السمكية.

ز- تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات والدواجن.

الموارد المائية : حسب العديد من المصادر الرسمية ، فقد تسبب الجدار العنصري في مصادرة أكثر من 15% من أراضي الضفة الفلسطينية، وحجز في ذات الوقت أهم الأحواض المائية الفلسطينية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية.

وفي هذا السياق ، تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء (2010) إلى أن نسبة حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية 15% فقط، بينما حصة الإسرائيليين من هذه الأحواض تشكل النسبة الأوفر حظا والتي تقدر بـ85%.

إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها 1.7 مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه.

يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 مترا مكعبا مقابل 450 مترا مكعبا فقط للفلسطيني.

تم تقدير كمية المياه النقية (المتجددة) المتوفرة في الأرض الفلسطينية بنحو 2.4 مليار متر مكعب سنويًا، حيث تقوم إسرائيل باستغلال نحو 90% من هذه الكمية مقابل 15% فقط للفلسطينيين، (تحتاج الضفة سنوياً إلى 250 مليون متر مكعب، أما قطاع غزة يحتاج إلى 150 مليون متر مكعب ، يستهلك القطاع الزراعي 65% – والاستخدام المنزلي 27% – وقطاع الصناعة 8%) وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على المياه للاستخدام المنزلي، حيث بلغت كمية المياه التي تم شراؤها عام 2010 من شركة 'ميكروت' 53 مليون متر مكعب في الضفة الغربية ، مقارنة مع 47 مليون متر مكعب عام 2009.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية :

- **الخزان الغربي :** ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة.
- **الخزان الشمالي :** ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضا.
- **الخزان الجنوبي :** ويمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .
- **الينابيع :** يبلغ عددها حوالي (4000) نبع .
- **الآبار .**

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي لكن شح مياه الامطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، فقد بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .

ثانياً / قطاع الصناعة :

إن تطور الصناعة يشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دور ريادي في هذه العملية.

لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة – في الضفة وقطاع غزة – لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا ، وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، عَمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة.

فعلى الرغم من تزايد عدد المؤسسات ذات الصفة الصناعية، إلا أن معدلات النمو ظلت منخفضة في القطاع الصناعي في الضفة والقطاع قياسا بقطاع الخدمات.

- **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 12.6% [1]عام 2011 .**
- **عدد مؤسسات القطاع الصناعي: حوالي(15) ألف عام 2011 منها حوالي 4000 منشأة في قطاع غزة .**
- **التشغيل في القطاع الصناعي: حوالي 11,5% من مجموع العاملين عام 2011 86500 عامل.**

آثار الحصار على الصناعة :

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، منذ نوفمبر 2007، من حوالي 13% إلى أقل من 5% حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق حوالي 90% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من 35.000 عامل إلى نحو 4.200 عامل، وإلى حوالي 1500 عامل في منتصف عام 2009.

وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أكثر القطاعات الصناعية تضررا هو قطاع صناعة الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الغذائية، إذ انخفضت عدد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الأثاث في قطاع غزة من 600 مصنع خلال العام 2005 إلى نحو 120 مصنع في يوليو 2007 ثم تراجعت إلي أقل من 50 مصنع في يوليو 2009 وانخفض عدد العاملين في صناعة الأثاث من 5,500 عامل إلى نحو 550 عامل في يوليو 2007 ثم تراجع إلي أقل من 200 عامل في يوليو 2009.

ثالثاً / قطاع الخدمات :

يغطي قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة التعليم،

[1] المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس – العدد 28 – حزيران 2012

والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى . (مساهمة في التشغيل حوالي 60% ما يعادل 451 ألف عامل، أما مساهمة في الناتج الإجمالي 65%)، وفي هذا الجانب أشير إلى أن التجارة (وهي جزء من الخدمات) تستوعب 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية (135) ألف عامل وتسهم في الناتج الإجمالي بنسبة 13% .

نشير إلى أهمية قطاع الخدمات في تنشيط الحركة التجارية والسياحية والمعرفية والنقل والمواصلات والاتصالات، بما يعزز الفرص الاستثمارية ، لكن في إطار الترابط مع قطاعي الإنتاج الرئيسيين : الزراعة والصناعة .

وفي هذا السياق، نؤكد على أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات، التي ارتفعت عام 2011 إلى 3027 مليون دولار، والصادرات لم تتجاوز 452 مليون دولار، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري بلغ 2575 مليون دولار، والسبب في تراكم هذا العجز يعود إلى عدم انتهاج سياسية تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات .

– نسبة التجارة الخارجية مع "إسرائيل" وصلت إلى حوالي 77% – 80 % من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، تليها دول الاتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية.

– خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال العام 2011 [1]:

1. ظلت الإيرادات العامة للموازنة على مستواها تقريباً بين العامين 2011/2010 (3.2 مليار دولار تقريباً)، هذا على الرغم من انخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 23%. والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 14.5% بين العامين (إلى 2.2 مليار دولار).
2. جاءت معظم الزيادة في الإيرادات المحلية من الارتفاع في إيرادات المقاصة التي بلغت 1487 مليون دولار في حين أن الإيرادات المحلية (الضريبة والرسوم) بلغت 702 مليون دولار.
3. ارتفعت حصة الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق الجاري لتصل عام 2011 إلى 1679 مليون دولار.
4. ارتفع الدين العام (عام 2011) إلى 2,213 مليون دولار (25.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 1,883 مليون (22.6%) في العام 2010.

[1] المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس – العدد 30 – تشرين أول 2012 .

الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية [1]:

يمكن الحديث عن الأزمة المالية للسلطة ضمن خمسة مستويات، هي :

1. أزمة خسارة سنوية في الناتج المحلي .
2. أزمة مديونية متراكمة مع فوائدها
3. أزمة العجز الجاري في موازنة السلطة.
4. "الأزمة بالعدوى"؛ فما يصيب الاقتصاد الإسرائيلي، ينسحب على الاقتصاد الفلسطيني.
5. "الأزمة الاحتياط"، المتأتية عن تحكَّم "إسرائيل" بالاقتصاد الفلسطيني.

يقول الرفيق د.حسين أبو النمل: "حين يتم الحديث عن أزمة مالية غير مسبوقة، لا نكون أمام أزمة تخص عام 2012 حصراً، بل أزمات مرحَّلة تراكمياً منذ 2008 وصولاً لسنة 2012، التي بدأت مع دين يبلغ 1.5 مليار دولار، وفق أرقام رئيس الوزراء، و2.2 مليار وفق معطيات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار". وبذلك، يمكن الحديث (كما يؤكد د.حسين أبو النمل) عن مديونية في سنة 2012 تتراوح من 2.5 – 3 مليارات دولار، باعتبار أن العجز المتوقع يبلغ حوالي مليار دولار وفق تقديرات فياض"[2].

وفي هذا الجانب، يوضح د. أبو النمل ، الكلفة التي يدفعها الاقتصاد الفلسطيني سنوياً جراء الاحتلال، فيقول : ثمة رقم متداول يقول أن خسارة الاقتصاد الفلسطيني سنوياً بسبب الاحتلال، تبلغ 6.8 مليارات دولار، أي أكبر من الناتج المحلي سنة 2012، المقدَّر بحوالي 6 مليارات، أي أنه مقابل كل قرش ينتجه الفلسطيني يخسر ما يساويه جراء الاحتلال.

وبالتالي فإن توفير الناتج المحلي المهدور، يعني توفير دخل وطني مساوٍ تقريباً، مما يعني أيضاً توفير ضريبة دخل للسلطة تبلغ حوالي مليار دولار سنوياً، تعادل المساعدات الخارجية الموعودة.

فبالمقارنة مع "إسرائيل" التي بلغ عدد سكانها عام 2011 نحو 7.8 ملايين نسمة، مع ناتج محلي يتجاوز 244 مليار دولار، يقول د. أبو النمل : لو تعادلت الإنتاجيتان الفلسطينية والإسرائيلية، فإن 4.17 مليون فلسطيني، يساوون 53.2% من سكان "إسرائيل"؛ يجب أن ينتجوا 130 مليار دولار، التي هي قيمة 53.2% من ناتج "إسرائيل"، لأن الضفة وغزة مدارة منذ 45 سنة من قبلها، مما يفترض تقارب إنتاجية كل منهما لو تعرضتا للتطور الإيجابي نفسه.

---

[1] د. حسين أبو النمل – موقع الزيتونة – التقدير استراتيجي (48): أزمة المالية العامة الفلسطينية: مداواة العرَض وإبقاء المرَض! – أيلول/سبتمبر 2012 .

[2] المصدر السابق – د.حسين أبو النمل .

بناء عليه، –كما يضيف د. أبو النمل – يمكن القول إن الناتج المحلي الفلسطيني الافتراضي يبلغ 130 مليار دولار، أي 22 ضعف الناتج المحلي الواقعي البالغ حوالي ستة مليارات، أي 4.6% من حجمه الافتراضي. يعني ما تقدم أن خسارة الناتج المحلي الفلسطيني، نتيجة تدني الإنتاجية، تعادل 124 مليار دولار سنوياً.

ولكي يتلافى د. أبو النمل اختلاف شروط الإنتاج في "إسرائيل"، وافتراض صعوبة توفرها للفلسطينيين، يقدم مثلاً ثانياً هو لبنان مع عدد سكان شبيه بعدد سكان أراضي السلطة، وناتج محلي يبلغ حوالي 45 مليار دولار، أي أكثر من سبعة أضعاف الناتج الفلسطيني.

وبالنظر إلى أن دولة العدو الإسرائيلي، تبدي قلقاً شديداً من تطور الأزمة المالية للسلطة إلى حد انهيارها أو لجوئها إلى تحركات أحادية، أو اندلاع انتفاضة ثالثة، أو حصول فوضى. بسبب هذه المخاوف، توجهت بطلب عاجل إلى الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتحويل مئات ملايين الدولارات إلى السلطة لإنقاذها من الانهيار، علاوة على ما تقدمه من أحوال السلطة المحتجزة لديها.

إذاً، تؤكد الوقائع ثانية أن لدى "إسرائيل" قرار فتح وإغلاق صنابير المساعدات الخارجية على السلطة، لمنع الانفجار وليس لحل المشكلة، مما يقتضي من النخبة الاقتصادية الفلسطينية استثمارها فكرياً باتجاه إنهاء الانقسام وتشكيل رؤية تحظى بإجماع وطني يدعو إلى مسار سياسي جديد، هو وضع إنهاء الاحتلال عنواناً وحيداً للحل. غير ذلك، ليس إلا العيش المؤقت بانتظار الانهيار والانفجار.

ذلك يقتضي إجماع القوى السياسية الفلسطينية وتوحدها هو شرط أول لحمل أعباء المرحلة التاريخية المعقدة الراهنة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية .

وبالتالي نحن بحاجة إلى توفير إرادة سياسية وإدراك عميق يصل حدَّ اليقين، بضرورة مغادرة موقع المتلقي إلى موقع المبادر، ليس فيما يخص الأعداء بل الأصدقاء أيضاً، الذين آن لهم أن يعطوا فلسطين حسب حاجتها وكحق لها، لا أن يأخذوا منها بالسياسة ما يعطونه لها بالمال، الذي يبدو "مِنةً" منهم عليها. أي أن تقرر فلسطين ما تريده منهم لا أن يقرروا هم لها، وأن تكون وظيفتهم خدمة فلسطين لا أن تكون في خدمتهم!

موازنة "حكومة" حماس :

في ديسمبر 2012 أعلنت حكومة حماس موازنتها لعام 2013 بقيمة إجمالية بلغت 897 مليون دولار، منها 243 مليون دولار إيرادات محلية أي بنسبة 27% والباقي قيمته 654 مليون دولار، أي ما يقارب 73% عجز يفترض تغطيته من التبرعات الخارجية .

وفي هذا الجانب، نشير إلى بعض مصادر التمويل الأساسية لحكومة حماس كما يلي :

الأول: إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم ، **والثاني:** استغلال أراضي المواصي (المستوطنات المخلاة) في تنمية القطاع الزراعي والحيواني وتربية السمك، **والثالث:** التبرعات من حركة الإخوان المسلمين ، **والرابع:** معونات من قطر والسعودية وغيرها من البلدان العربية والإسلامية .

تتكون الموازنة العامة لحكومة حماس أربع بنود هي :

1. الرواتب والأجور وخصص لها مبلغ 449 مليون دولار " 50% " من الموازنة لتغطية رواتب وأجور 42,000 موظف يمثلون إجمالي الجهاز البيروقراطي لها (الرواتب والأجور لسنة 2012 من حكومة رام الله بلغت 1793 مليون دولار).
2. النفقات التشغيلية و هي تغطي مصاريف تشغيل الوزارات وخدمات المياه والكهرباء ومهمات السفر والبريد وتبلغ قيمة 103 مليون دولار "11.48%" من إجمالي النفقات العامة .
3. النفقات التحويلية، و يقصد بها معاشات التقاعد ومخصصات الرعاية الاجتماعية و خصص لها 110 مليون دولار أي نسبة 12.26 % من إجمالي النفقات العامة.
4. النفقات الرأسمالية و التطويرية وتشمل شراء اصول جديدة وتنفيذ مشاريع تطويرية مثل شق الطرق وبناء المدارس وقد خصص لها مبلغ 235 مليون دولار أي ما نسبته 26%.

تحليل الموازنة:

ارتفاع الموازنة المخصصة للأمن مقابل القطاعات الأخرى .

"خصصت الموازنة مبلغ 241 مليون دولار (30%) من الموازنة لقطاع الأمن و النظام العام في حين خصص مبلغ 281 مليون دولار " 34%" لعدد من الوزارات الأساسية مجتمعة و هي المالية– الاوقاف–سلطة المياه–المتقاعدون– في حين خصص مبلغ 12 مليون دولار اي ما نسبته 1.5 % للتنمية الاقتصادية. هنا لا يوجد اختلاف كبير مع الحكومة الفلسطينية في رام الله التي تخصص أكثر من 30% منها للأمن. بما يؤكد أن الأمن هو الاولوية الاهم لكليهما"[1].

تجارة الأنفاق [2] :

الحديث عن التهريب والأنفاق في مدينة رفح هو حديث عن ظاهرة تاريخية تراكمت واتسعت عبر خبرة التجارب القاسية –مع الهجانة وسلاح الحدود المصري في المرحلة الممتدة من عام 1949– 1967 ثم المرحلة التالية من الاحتلال وما تلاها منذ قيام السلطة عام 1994 إلى اليوم– عبر إطار

[1] عمر شعبان – مقال بعنوان: حول موازنة حكومة حماس ... خطوة صغيرة في طريق الشفافية الطويل – 23 يناير 2013 – الانترنت – موقع www.palthink.org ..

[2] غازي الصوراني – ورقة حول : أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – الانترنت الحوار المتمدن www.ahewar.org.

من العلاقات الاجتماعية التراتبية السرية والعلنية في مساحة جغرافية تخطت حدود رفح إلى سيناء في إطار العلاقات والمصالح المشتركة مع قبائلها البدوية ، بصورة عملت على ضمان نجاح عملية التهريب عبر الشريط الحدودي الذي يبلغ طوله حوالي 12 كم وعرضه حوال 700 متر .

وبسبب هذا الحصار والإجراءات المرتبطة به ، لم يكن مستغربا في شيء ، بل كان – وما زال– أمراً طبيعيا أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق التي كان يتوجب على كافة فصائل المقاومة والقوى الوطنية أن تبادر إلى الإشراف عليها وتنظيمها كشكل من أشكال التحدي للحصار وتعزيز صمود المواطنين ، لكن للأسف سرعان ما تحولت الأنفاق إلى تجارة مزدهرة تقدر قيمتها الإجمالية نهاية عام 2012 بحوالي 800 مليون دولار، استخدمت مئات العاطلين عن العمل ، المستعدين للمخاطرة بحياتهم لحساب جماعات التهريب في كل من رفح الفلسطينية والمصرية الذين لم تنقطع علاقتهم بعمليات التهريب ارتباطا بصلاتهم الاجتماعية والعائلية/العشائرية وجماعاتهم المنظمة منذ انفصال رفح المصرية عن الفلسطينية عام 1982 .

ولذلك فإن تهريب البضائع وغيرها –عبر أنفاق رفح– ، هي عملية تختلط الدوافع والأسباب لدى العاملين فيها بصورة مملوءة بالتناقض والمفارقات ، بدءا من أسباب الفقر والحاجة بالمعنى الإنساني وصولا إلى جشع العصابات عبر تهريب كل أنواع السموم والمخدرات مرورا بما بينهما من متنفذين وتجار كبار يتحكمون بالسوق ويحتكرون السلع ويفرضون الغلاء الفاحش ، لا همَ لهم سوى تحقيق الحد الأقصى من الأرباح دونما أي اعتبار لأي بعد إنساني أو وطني .

المهم هنا هو انتعاش واتساع وتطوير الخبرات في عملية التهريب التي تحولت إلى صناعة منظمة عبر الأنفاق التي باتت تخضع لقوانين أو أنظمة خاصة بها ، حيث أصبحت الأنفاق مهنة أساسية لأصحابها ومصدراً هاماً للحصول على الثروة ليس فقط من تهريب السلع والبضائع للسوق وإنما أيضا من تهريب الممنوعات بكل أنواعها تحقيقا لمزيد من الربح والثروة ، حيث تشكلت شريحة اجتماعية من أثرياء الأنفاق تمكنوا من مراكمة ثروات هائلة في وقت زمني قصير وأصبح الحديث عن وجود المليونيرات المحدثين من الأنفاق والعقارات بما يزيد عن ألف مليونير في قطاع غزة . ليس لهم علاقة بالمشاريع الاستثمارية المنتجة نظراً لفقدانهم الحد الأدنى من الخبرة أو القيم الوطنية ، فاتجهوا للاستثمار في الأراضي وبناء الشاليهات الباذخة وشراء أحدث السيارات الفارهه ، الأمر الذي أدى إلى انتشاء العديد من أنماط النشاط الاقتصادي الطفيلي ، الترفي التفاخري الباذخ وأسهم في تزايد حالة التراجع في منظومة القيم الأخلاقية والوطنية.

لكن المثير للقلق بالمعنى الاجتماعي والسياسي، إمكانية تزايد انتشار القيم الاجتماعية السالبة على حساب منظومة القيم الوطنية والاجتماعية التكافلية جنباً إلى جنب مع استمرار الانقسام،

وبالتالي توفير المزيد من الدوافع للشرائح الاجتماعية الرثة من تجار الأنفاق أو العصابات المنظمة المتخصصة في التهريب رغم كل المخاطر[1] المرافقة لها طالما هي وسيلة لضمان تحقيق الثروات الطارئة وتراكمها الهائل في زمن قياسي قصير ، على الرغم من انتشار السوق السوداء والاحتكارات وتزايد مظاهر الغلاء الفاحش ، وهو أمر طبيعي ارتباطاً بالمصالح الطبقية والخاصة القائمة على الاستغلال في كل الظروف طالما توفرت الإمكانية لذلك في ظل فوضى الأنفاق وفوضى التهريب وفوضى الاحتكارات دون أي شكل من أشكال الرقابة والتقنين بالنسبة لأنواع البضائع أو لنسبة الربح وتحديد الأسعار .

ويبدو أن إدامة عملية التهريب عبر الأنفاق تنطوي على مصالح متنوعة ومنفصلة ، فهناك مصالح لسلطة حماس (وبعض أجهزتها) ارتباطا بالحصار حيث أن معظم أصحاب الأنفاق هم من المقربين من حركة حماس أو من المحسوبين عليها ، ومصالح مصرية (اقتصادية) ، ومصالح أمنية إسرائيلية إلى جانب مصالح مجموعات التهريب الفلسطينية المتشابكة مع كافة الجهات ، وما يعنيه استمرار هذا الوضع من المزيد من الأضرار والانهيار للمصانع والإنتاج المحلي الذي لم يعد قادراً على المنافسة بسبب الارتفاع الهائل في كلفة المواد الأولية المهربة من ناحية ومنافسة سلع الأنفاق من ناحية ثانية .

إذن يمكن القول أن الأنفاق لم تقدم إلا حلاً جزئياً في توفير السلع الضرورية ، لكنها لم تسهم في تخفيف الأعباء عن المواطنين الفقراء بسبب جشع التجار و ارتفاع الأسعار إلى عدة أضعاف ، بحيث أصبحت الأنفاق أداة رئيسية للاستغلال و الاحتكار و الثروات السوداء المتراكمة لدى الشرائح المستفيدة[2] منها (أصحاب الأنفاق و المهربين – و التجار عموماً و تجار النفط خصوصاً) الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد تفسخ النسيج الاجتماعي بعد أن تفسخ النسيج الوطني و السياسي و غاب تأثير الأهداف أو الأفكار الوطنية الكبرى التوحيدية بسبب استمرار الانقسام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني .

وفي ضوء ذلك يمكن القول "ان اقتصاد تجارة الأنفاق يقوض إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة، تمهيداً لاقتصاد سوّي يؤسس لمعالجة الخلل القائم في الميزان التجاري، ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي المؤسس على تحفيز إنتاج الخبرات المادية من سلع وخدمات من شأنها توفير المقومات المادية لتنمية اقتصادية مستدامة تضع في المقام الأول مكافحة ظاهرتي البطالة والفقر ضمن سياسات اقتصادية مالية وتجارية ونقدية متوازنة تنحو نحو

[1] عدد القتلى منذ عام 2007 وصل إلى 232 شخص حتى تاريخ 17/يناير/2013 – مركز الميزان – الانترنت .

[2] حسب التقديرات فقد تراجع عدد الأنفاق إلى نحو ألف نفق بداية عام 2013 .

العدالة الاجتماعية، وتضع حداً للعمل غير المنتج والثراء الفاحش والغير مشروع، وتقضي على قيم تجار الموت ليحل محلها قيم التنوير والنهضة تمهيداً للحداثة واللحاق بركب التقدم"[1].

المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن استمرار الانقسام :

بعد مرور أكثر من ستة أعوام على الانقسام ، بات من الواضح أن القوى الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس غير الشرعيتين ، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون ايلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة – بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في الضفة وقطاع غزة ومخيمات اللجوء والمنافي، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال السياسي والديمقراطي والشعبي والكفاحي والنقابي ، وقيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

إننا إذن ، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب وغسل الأموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري –الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار تطور اقتصاد الصمود عبر التخطيط والتنمية والتقشف بعدا شاسعا .

وبالتالي فان التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن أن تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر أصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية

[1] وفيق الاغا و سمير أبومدللة – اقتصاد الانفاق ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية – مجلة الأزهر – غزة – العدد B1 – 2011.

خصوصاً– لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة أو عبر منظمات NGO's في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع بقاء الحصار والعدوان ومظاهر الدمار والخراب في قطاع غزة ، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الانقسام ، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة .

وفي ضوء هذه الاستنتاجات ، فإن من أولويات وواجبات الفصائل الوطنية الديمقراطية عموماً والجبهة الشعبية خصوصاً ، أن تبادر إلى مجابهة هذا الواقع عبر صياغة الأسس والأفكار الاقتصادية التنموية للخروج من هذه الأحوال الاقتصادية المتردية .

<u>أفكار أولية مقترحة حول الإستراتيجية الاقتصادية التنموية في نظام فلسطيني ديمقراطي موحد:</u>

يفترض الحديث عن الإستراتيجية التنموية، وضوحا مؤكدا في معالم المستقبل الاقتصادي لأي بلد من البلدان، وبالتالي فإن تناول موضوع الإستراتيجية التنموية في أرضنا الفلسطينية المحتلة لا تعترضه ضبابية المستقبل وتعقيدات الحاضر، ليس بالنسبة للاقتصاد فحسب، بل تعترضه أيضا إشكالية عدم اليقين بالنسبة للمستقبل السياسي أيضا ارتباطا بالموقف العدواني الإسرائيلي المسنود بدعم أمريكي صريح ومباشر، وبنظام عربي وصل إلى حالة من التبعية والخضوع والتفكك بات يتعامل عبرها مع قضيتنا الفلسطينية وحقوقنا السياسية والاقتصادية كعبء ثقيل على كاهله لم يعد قادرا أو راغبا في التعاطي معه إلا في حدود ما تسمح به السياسة الأمريكية .

لذلك فإننا لا نبالغ في القول إن اقتصادنا الفلسطيني – خاصة في ظروف الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي بات أكثر ضعفا وانكماشا مما كان عليه من قبل وخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي معا، نتيجة للدور الإسرائيلي – الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة من أن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني التعددي، والتغلب على افة الانقسام الخطير وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وبإرادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، بدل تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بما يعني تفكك وانهيار المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وهي الغاية الأساسية لدولة العدو الصهيوني التي تستهدف التبديد السياسي للفلسطينيين، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة نوعاً من الوهم.

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني إغفالنا لدور الانقسام والصراع على المصالح الطبقية والفئوية لحركتي فتح وحماس ، ولدور الممارسات والسياسات الداخلية من قبل حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين طوال الستة أعوام العجاف الماضية ، التي عمقت مظاهر الخلل والهبوط والانحطاط والتفكك السياسي والمجتمعي ، إلى جانب التراجع في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد لخلق ومواصلة حالة جماهيرية شعبية ضاغطة لإنهاء الانقسام واستعادة مقومات الوحدة الوطنية ، بما يمكننا من تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يرتكز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة للإستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل،وذلك لتحقيق هدفين[1] :

الأول : إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية .

الثاني : تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي .

على ان ندرك ان الإطار المطلوب ما بعد إنهاء الانقسام " يجب ان يقوم على أساس الأحوال الموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وان يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات الجماهير الشعبية الفقيرة، عبر دور

[1] دراسة حول انجازات المرحلة المؤقتة ومهمات المستقبل – سكرتارية الاونكتاد و د. فضل النقيب – 2000 .

مركزي للسلطة من جهة، وللقطاعين الخاص والعام من جهة ثانية، ومن أهم هذه الأهداف : الاهتمام بعملية التحويل البنيوي، والتركيز على تخفيض الهوة في الميزان التجاري، إلى جانب مشاركة كافة المؤسسات والقوى – في السلطة وخارجها – بدور فعال من أجل صياغة إستراتيجية وطنية للتطور التكنولوجي لأهميته القصوى في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته عموما وقطاع الخدمات خصوصا، وكل ذلك مرهون بإيجاد بيئة داخلية خالية من مظاهر الصراع وعدم الثقة .

وفي هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحاً لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الإستراتيجية :-

أولاً : حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيدا للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحققه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً : خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف أو المخيمات أو المناطق الفقيرة، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي – بعد المحاسبة القانونية– امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموما وفي مؤسسات السلطة خصوصا .

ثالثاً : فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني إلغاء بروتوكول باريس .

رابعاً : التخطيط التأشيري والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء إستراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي.

خامسا: وضع سياسة تنموية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية.

سادسا : مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

سابعا : تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان

معدلات عالية – نسبيا– من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين – الزراعة والصناعة– من ناحية ثانية. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضروراتها الاقتصادية–السياسية معا تقتضي من كافة المسئولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

ثامنا : إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي–الفردي– العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

تاسعا: العمل بكل جديه، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقا في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربي في دول الخليج والسعودية يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا.

عاشـرا: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في الشتات، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم .

إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجا علميا، وفلسفة ذات مضمون ديمقراطي، وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجوب تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي إلى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتفاقم تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة ثانية، وبالتالي فإن إلغاء هذه الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، الممتلك للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الإستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضا، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلبية الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبيق هذه الخطة الإستراتيجية، مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى إنهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستندة إلى الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصراعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الإستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

1- ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراه وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأناني البشع التي تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر حكومتين غير شرعيتن في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.
2- تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتقير المصير والعودة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية .

أخيراً : إننا نفترض أن هذا الفهم للتنمية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط و برامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي – الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقرراً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع يائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه.

مقارنة سريعة بين الرفيق هوجو شافيز ...وبين ما يسمى بزعماء الدول الاسلامية والعربية....!!!!

7 / 3 / 2013

مقارنة سريعة بين المناضل الاشتراكي الراحل الرفيق هوجو شافيز ...وبين ما يسمى بزعماء الدول الاسلامية والعربية....!!!!

تأملوا رفاقي وأصدقائي الثنائية المتناقضة بين قيم ومبادىء ومصداقية الماركسيين الاشتراكيين في مواقفهم ضد الامبريالية الامريكية والدولة الصهيونية وضد كل اشكال الظلم والعدوان والاغتصاب والاستغلال والاضطهاد والاستبداد، وبين حكام ومشايخ وأمراء ورؤساء الدول العربية ، ورؤساء دول ما يسمى بالأمة الاسلامية الذين يعلنون – بلا حياء – تأييدهم وولائهم للامبريالية الامريكية وتطبيعهم واعترافهم بالدولة الصهيونية علاوة على ممارستهم لأبشع اشكال الاستبداد والاستغلال والقهر لجماهير شعوبهم الفقيرة ..

أكتب هذه الخاطرة مستعيدا في ذهني رحلة حياة رفيقنا الثائر الأممي الرئيس الراحل شافيز ضد امريكا وضد الرأسمالية ليس دفاعا عن استقلال بلده فنزويلا وتحقيق العدالة الاشتراكية والتقدم والديمقراطية والتنمية لشعبها وجماهير عمالها وفلاحيها فحسب ، بل ايضا مواقفه المبدأية في تأييد الحركات الثورية والوطنية المنا ضلة من اجل استقلال بلدانها وتضامنه الصادق مع كل الشعوب المقهورة في هذا الكوكب وفي المقدمة منها شعبنا الفلسطيني في نضاله ضد العدوان والاغتصاب الصهيوني ... فإبان العدوان الإسرائيلي على غزة (يناير 2009) أعلن الثائر الاشتراكي الأممي هوغو تشافيز أن السفير الإسرائيلي شخص غير مرغوب بوجوده على الأراضي الفنزويلية، وقام بسحب السفير الفنزويلي من إسرائيل واثناء العدوان قال الراحل شافيز:"ينبغي جر الرئيس الإسرائيلي إلى محكمة دولية ومعه الرئيس الأميركي، لو كان لهذا العالم ضمير حي. يقولون إن الرئيس الإسرائيلي شخص نبيل يدافع عن شعبه! أي عالم عبثي هذا الذي نعيش فيه؟". ..هذا هو شافيز الاشتراكي الأممي الذي احتضن ودافع عن اهداف شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية من اجل التحرر والعدالة الاشتراكية والديمقراطية ،في حين ان دول الاسلام السياسي في البلاد العربية والاسلامية ما زالت غارقة في عمالتها لأمريكا حريصة على سفاراتها في الدولة الصهيونية!!!

رحلة حياتك رفيقنا فقيدنا شافيز كانت – وستبقى– مليئة بالمحطات المضيئة ، للتأمل والتفكير واعادة النظر لازالة الضباب والأوهام المسيطرة على عقول المخدوعين بأصحاب اللحى والعباءات السوداء ممن يطلق عليهم ملوكا وأمراء ومشايخ وأصحاب فخامة ومعالي ، وهم في حقيقتهم مجرد عملاء ساقطين ومنحطين... يرتعدون من شافيز حيا وميتا...بمثل ارتعادهم من لهيب الثورة الذي سينتشر في كل ارجاء الوطن العربي معلنا سقوطهم ونهاية انظمتهم...المجد والخلود للقائد الثوري الأممي شافيز .

الفلسفة الماركسية موقف أخلاقي قبل أن تكون علما

12 / 3 / 2013

سؤال ما هي الماركسية؟ ما زال متداولاً – بهذه الدرجة او تلك من الجدية والوعي أو التراجع أو الارتباك – بين معظم رفاقنا في كافة احزاب وفصائل اليسار العربي، وما زال النقاش حول هذا السؤال محمولاً بالشكوك او اليقين العاطفي البعيد –بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك – عن امتلاك الوعي العقلاني العميق بالمنهجية الماركسية وقوانينها ومقولاتها وجوهرها المادي النقيض للفلسفة المثالية ولكل الأفكار والمفاهيم الغيبية او الميتافيزيقية، ما يعني ان هذه الاحزاب والفصائل تعيش عموماً حالة من الارتباك والارتداد الفكري او فوضى الأفكار، عززت وكرست – حتى اللحظة – نوعاً من التفكك او التراجع في هويتها الفكرية لحساب "هويات" أو أفكار طارئة ليبرالية او توفيقية انتهازية وملتبسة أودينية شكلانية ، أودت بها الى حالة من الهبوط السياسي والمعرفي ارتباطاً بغياب التحليل الطبقي الماركسي لمجريات الصراع والحركة سواء على صعيد النضال الوطني التحرري او على صعيد النضال والصراع الطبقي الداخلي في مجتمعاتنا العربية ، وهنا تتبدى أهمية طرح السؤال مجدداً: ما هي الماركسية؟ وجوابنا الصريح والواضح رغم كل ما يدور من نقاشات موضوعية او مقترحة حول هذا الموضوع، ان الماركسية هي نظرية علمية، بمعنى انها تتكون من مجموعة من القوانين والمقولات والفرضيات، وهي أيضا – وهذا هو المهم– تنطوي على المنهج: أي الطريقة او الأسلوب وهما الأداة الأساسية لكل علم من العلوم، لكن الماركسية ليست "علماً" بالمعنى المعتاد للكلمة ، وإلا لكفى أي انسان أن يدرسها في مدرسة أو جامعة ما ويتخرج بشهادة في "الماركسية" وهو أبعد ما يكون عن الماركسية الجوهرية، على غرار بعض خريجي الجامعات السوفياتية في زمن ما قبل الإنهيار .

فالماركسية قبل أن تكون علماً ، إنما هي موقف أخلاقي بأعمق مفهوم الأخلاق. فهي مبنية على منطلقات أخلاقية هي إعتبار الإنسان ومحيطه الطبيعي أعلى الغايات والقيم، وبالتالي العمل لأجل تحرير البشر الجماعي والفردي من كل أنواع الإضطهاد وتحقيق المساواة بينهم على إختلاف اجناسهم وأعراقهم وألوانهم. ومن ذلك المنطلق الثوري بإمتياز تتبنى الماركسية وجهة كافة المضطهَدين: الطبقة العاملة بوصفها الطبقة المنتِجة غير المالكة والنساء باعتبارهنّ الجنس المضطهد والأمم والشعوب المقهورة، وهلمّ جرّا... وهذه نقطة أساسية في التثقيف الثوري لسبب بديهي هو التالي: قبل أن يتعلّم المناضلون الماركسية كعلم ولكي يستوعبونها حقاً لا بد لهم بادىء ذي بدء أن يتلقنوا منطلقاتها

الأخلاقية ويجعلونها منطلقاتهم، وإلا فما قيمة "المناضل" الذي حفظ قرآن الماركسية عن ظهر قلب ولا تزال عادات التعالي الإجتماعي إزاء الأتعس منه حظاً والذكورية والعنصرية والقومجية تخيّم على أطباعه. فما نفع "المادية الديالكتيكية والتاريخية" إذا درسها ذاك "المناضل" وهو لم يتخلص من رواسب تربيته الإجتماعية؟ والمنطلقات الأخلاقية التي ذكرتها لا يمكن دراستها كأي"علم" بل فقط كمبادىء أخلاقية يجب التحقق من فهمها ليس عن طريق المسابقات الخطّية، بل في الممارسة الحياتية اليومية المحمولة بالروح والارادة الثورية.

أُمَّهات .!

23 / 3 / 2013

بقلم: ولدي الغالي أكرم ...الى كل الأمهات والى أمه وشريكة عمري الحبيبة عفاف أم أولادي ملكة الحنان والحب والعطاء والتربية والاخلاق ..تلك هي أم جمال الوردة الدائمة الاشراق مع الورود الزاهرة في بستان حياتي : رانيا ورنا وجمال وأكرم وروان واولادهم وبناتهم أحفادي.... اقرأوا معي كلمات ولدي المبدع أكرم الى كل الأمهات.....

" لا تَحتَفِل بأمّك . فَقَطْ حافِظْ عليها !! "
أكرم الصوراني

على الأقل سأحتفظ بأمّي هذا العام . وعلى الأكثر قد يمارس بعض الأبناء ذات طقوس الاحتفال .! والدتي ربّما ليست وحدها التي لن يتسنى لها الاحتفال بوالدتها المتوفاة منذ ثلاثين عام .! بعد قليل سأجعلها تبكي عندما أُذكرها بجدَّتي ، وعندما أُهديها الأغنية التي تُبكيها ويُبكيني صوت فايزة أحمد عند سماع "ستّ الحبايب" .! تَخيَّل حتى بعد ثلاثين عام الأمهات لا تُنْسى .! بصماتُ الأقدام حاضرة في الذكريات وعلى شُرفة المنزل ، ومع الملاقط وسلّ الغسيل ، وأواني الطبخ ، ورائحة معجون الجلي ورائحة الكلور واللحمة وعجين وصناعة الخبز ورضاع الكبير قبل الصغير ، رضاعة بالمعنى الحنيني، لا بالمعنى الحليبي للكلمة وتفسيرات شيوخ القرن العشرين . أقدام الأمهات حاضرة عند الفرح ومع الحزن وفي نغمة الجوّال ، حتى الجنّة تجري فوقها الأقدام ومن تحتها تجري الأنهار ودموع فراق فلذات الأكباد قبل الأوان .! أدرك أنَّ كل الأمهات كما كل الآباء استثنائيون من وجهة نظر الأبناء . استثنائية ماما الأم . ماما الثَّدي . ماما الأخت . ماما الزوجة . ماما العائلة ، العاملة . ماما الزميلة. ماما المقتولة المغدورة استثنائيةٌ خاصة ذاتُ نكهةٍ خاصة متعددة الطعم ومذاقات الأشقياء .. ماما بمعنى يَمَّا ، بمعنى ، حَجَّتي وحُجَّتُكَ عند اللزوم وعند الهروب وعند الانتكاس وعند الحاجة للحب وللحنين وللبكاء .! لا يعنيني الحادي والعشرين من مارس/آذار كثيراً . وتعنيني معايدة كلَّ الأمّهات ، الراحلات منهن والباقيات الصالحات ، والمريضات المنفيات في بيوت العجزة والمُسنّين . المناضلات . الشاهدات الشهيدات . الجميلات ، العذراوات ، العزباءات ، العذباوات والحاملات للأطفال وللهموم وشيء من القهر .! تعنيني معايدة كلّ الأرحام وفي كل الأيام ، مَنْ وَضَعَتْ ومَنْ تَنْتَظِر ، ومَنْ ستصيرُ في قائمة الأمّهات . تعنيني معايدةُ بائعة الفراولة أمام المخبز وحيدة ، وصاحبة البسطة وتلك الأخرى

المتسولة قسراً على الطُرُقات ، وبائعة الشاي والمناديل أمام إشارة المرور ، وإشارة المستقبل ، تبحث عمَّن يشتري المنديل وتبحثُ عن الأمل وعن السؤال الحائر .. كيف ستصير أُمَّاً . وكيف سيحتفل بها المُشرَّدون ..!!

كلُّ عامٍ وأمّي وهُنَّ وأنتنَّ بخير وعلى قيد الأمل بالحياة .!!

مداخلة حول -الحملة الإسرائيلية لنزع صفة لاجئ عن ابناء وأحفاد اللاجئين-

30 / 3 / 2013

على الرغم من ادراكي لطبيعة الخلل والفجوة الهائلة في موازين القوى بين " اسرائيل " وبين الوضع العربي والفلسطيني الذي يعيش حالة غير مسبوقة من التفكك والخضوع والارتهان للسياسات الامريكية الصهيونية ، الا انني واثق من رفض شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية للممارسات الصهيونية العنصرية، عبر كل اشكال المقاومة الشعبية والمظاهرات والاعتصامات ، من خلال الحركات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والأهلية ولجان اللآجئين في الوطن والشتات ، التي يجب ان تقوم بدورها ضد الحملة الصهيونية ودفاعا عن حق اللاجئين واحفادهم بالعودة الى وطنهم التاريخي ، ومطالبة الدول العربية بإغلاق سفارات الدولة الصهيونية فيها، وإلغاء كافة العلاقات السياسية والتطبيعية معها.

وكذلك مطالبة كافة البلدان والاحزاب والحركات السياسية الصديقة في العالم، التداعي للتضامن مع شعبنا ضد هذه الحملة الصهيونية العنصرية التي لن تكون الأخيرة في المخطط الصهيوني ، وفي هذا الجانب لا بد من التأكيد مجددا على ضرورة تمسكنا بكافة القوانين والقرارات الدولية المتعلقة بحق العودة للاجئين خاصة القرار 194 الذي يستمد أهميته من كونه "القرار الوحيد الذي يُعَرِّف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم بالعودة كمجموعة قومية، وهو حق لا يسقط بتقادم الزمن، لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. كذلك ايضا التمسك بالقرارات التي تلت قرار 194 وتقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل : قرار 302 تاريخ1949/12/8 –قرار 394 تاريخ 1950/12/14 –قرار 720 تاريخ 1953/11/17 –قرار 818 تاريخ 1954/1/4 –قرار 916 تاريخ 1955/1/12 – قرار 1018 تاريخ 1957/2/28 –قرار 1351 تاريخ 1958/12/12 ..... الخ، وقرار 338 بتاريخ 1973/10/21، وكذلك القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم 3236 بتاريخ 1974/11/22 الذي "يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها : حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم واقرار الامم المتحدة واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة". والقرار رقم 3376 بتاريخ 1975/11/10 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، "بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف" ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3089) (د-28) بتاريخ 1973/12/7 الذي أكد على "الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم" ، وفي هذا السياق أُنَوِّه الى أن الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة (حسب القرار 3089) جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكامله، ما احتل منه قبل العام 1967 وبعده، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة، كما أن القرار المذكور اعتبر العودة "شرطا مسبقا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره"، وهنا برزت لأول مرة الإشارة الهامة –في وثائق الأمم المتحدة– "إلى أن حق العودة هو حق للشعب الفلسطيني بمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد" .

وبالتوازي مع قرارات الشرعية الدولية ، لا بد من التمسك بتطبيق نصوص الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب،التي تسمى بـ"الشرعة الدولية لحقوق الإنسان"، التي تقوم على "قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، وان حق العودة إلى الوطن يعتبر حقا طبيعيا لصيقا ومطلقا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه، حتى في حالات الطوارئ والاحتلال" ، وكذلك نصوص منظومة القانون الدولي الذي أكدت المادة الثالثة عشر منه ان:– "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ،بما في ذلك بلده ،وفي العودة إليه" ، كما أكدت في الفقرة الرابعة (أ) من المادة(85) على الانتهاكات الجسيمة، معتبرة ان الأبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه، أحد تلك الانتهاكات ومعتبرا إياها بمثابة جرائم حرب" .

على أي حال ، لا بد لي من التأكيد على أن سيادة الشعب الفلسطيني على ارض وطنه التاريخي فلسطين، لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاغتصاب والاستيطان، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الاخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي –بدوافع القوة والإكراه– بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي لأي شعب على ارضه ، وهو حق لا يجوز التفريط فيه من قبل حاكم او رئيس او ملك او سلطة مهما امتلك أي منهم للصلاحيات. فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) المرتبط بالشعب الفلسطيني دون سواه ، وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية الصهيونية الاكراهية وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال (65) عاماً الأخيرة لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضرا ومستقبلا، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي والنسيج الاجتماعي القومي العربي.

بناء على ما تقدم "فان الوضع القانوني "لإسرائيل" بالنسبة لجميع اراضي فلسطين التاريخية ، هو وضع المحتل الغاصب، حيث لا تستطيع "إسرائيل" ولا تملك الحق التاريخي والقانوني في كل الأحوال

بالسيادة على الأراضي التي احتلتها" قبل عام 1948 وبعده ، لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن ان تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعأرض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه والاغتصاب الصهيوني الأمريكي، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال، خاصةً وأن شعبنا الفلسطيني لم ولن يوافق باختياره على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ،كما أنه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على أرض وطنه مهما طال الزمن، لأن "انقضاء الزمن عاجز عن ان يجعل من اغتصاب الحركة الصهيونية لفلسطين عملا مشروعا، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة شعبنا.

اخيرا ، ان قضايا اللاجئين بوجه خاص، بغض النظر عن وجودهم القانوني أو الجغرافي في هذا البلد العربي أو الأجنبي، وبغض النظر عن أية أوضاع قانونية أو سياسية تشكلت بعد النكبة الأولى عام 1948 ، او اية قرارات لاحقة حتى يومنا هذا بما في ذلك اطلاق" إسرائيل" حملتها الحالية" لنزع صفة لاجئ عن أبناء وأحفاد اللاجئين الفلسطينيين " لن تؤثر في قوة مبدأ حق العودة بالمعنى التاريخي او وفق القرارات الدولية خاصة القرار 194 ، ذلك لان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية أفراد يُعَبِّرُ كل منهم عن رؤيته أو موقفه الخاص بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى قضية يُعَبِّر عنها اللاجئين أنفسهم ككتلة مجتمعية وسياسية، وبما يؤكد بشكل دائم وفعال على دورهم، كعنصر واطار سياسي وأساسي ملموس، وذلك تثبيتا لقاعدة يدركها العدو الإسرائيلي والقوى الإمبريالية المساندة له ، وتتلخص هذه القاعدة في انه ليس هناك أية إمكانية لحل عادل ومتوازن لقضية اللاجئين بدون حسم الصراع مع الدولة الصهيونية ، بما يؤدي إلى قيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

هنيئا للعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في فنزويلا بفوز الرفيق مادورو

16 / 4 / 2013

الانجازات التي حققتها القيادة الثورية في فنزويلا بقيادة المناضل الثوري الرحل شافيز كانت وستظل البوصلة التي دفعت جماهير العمال والفلاحين الفقراء والحرفيين والطلاب وصغار الموظفين الى انتخاب رفيقه المناضل الثوري المرشح الاشتراكي نكولاس مادورو ... ذلك ان النهج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تبنته حكومة شافيز، منذ وصلت ...السلطة في أواخر التسعينات حتى لحظة رحيله، قام على جعل الاقتصاد في خدمة الشعب، بدلاً من جعل الشعب في خدمة الاقتصاد. وهذه هي الفكرة الجوهرية لإلغاء الاستغلال الطبقي الرأسمالي... وهي المقدمة الاولى للاشتراكية.

إن هذا النهج الثوري كفيل بتحطيم النموذج الرأسمالي الليبرالي ومعه المصالح الإمبريالية الأمريكية... والرفيق مادورو وحكومته يدركون جيدا هذه الحقيقة، كما يدركون أن مصير البلاد ومستقبلها يتوقف على ثباتهم تحت الشدة، على المبادىء التي ناضل القائد الراحل شافيز ورفاقه من اجلها ...لانهم رجال مبدئيون، والرجل المبدئي، كما قال كاسترو مرة، كالذهب الحقيقي، ولذلك لم يكن مستغربا فوز مادورو معلنا انتصار رؤى وبرامج وتطلعات الجماهير الشعبية ومواصلة مسيرة الثورة في فنزويلا.... وبدلا من الانهيار انتصر رفيق درب شافيز ، المرشح الاشتراكي، نكولاس مادورو وصمد البوليفار، وتماسك الاقتصاد... وسيزداد التفاف الجماهير الشعبية حول الثورة.

إن مصداقية مادورو وحكومته الثورية القادمة في ممارساتها ضد المصالح الإمبريالية والصهيونية، وفي خدمة مصالح الجماهير الفقيرة من العمال والفلاحين، سيكون عاملا رئيسيا من العوامل التي ستحقق احلام وتطلعات الجماهير الشعبية في فنزويلا بقيادة الرفاق في الحزب الاشتراكي الموحد ومواصلة النضال ضد اليمين الطبقي البورجوازي في الداخل وضد الامبريالية الامريكية في الخارج ، وفي مقابل هذه الهجمة اليمينية و الامبريالية الامريكية، ها هي الجماهير الفقيرة تلتحم مع قيادتها الثورية الجديدة وتنتخب الرفيق ابن الطبقة الكادحة مادورو، ذلك إن الحلفاء الحقيقيين للشعب الفنزويلي هم – في آخر المطاف– عمال وفلاحو أمريكا اللاتينية المضطهدون. هم من يمكن الاعتماد عليهم دائما للدفاع عن الثورة الفنزويلية وعن أي ثورة في هذا العالم ، ونحن في فلسطين نؤكد تحالفنا وتضامننا الأممي مع مادورو والثورة في فنزويلا، التي ستمتد وتتواصل معلنة انهيار الامبريالية وانظمتها في كل امريكا الجنوبية لتشكل قاعدة وسنداً للثورة الفلسطينية والحركات الثورية اليسارية في كل بلدان العالم الثالث .

إن الثورة الفنزويلية ثورة ديموقراطية شعبية، تسير على طريق الثورة الاشتراكية، وفي هذا السياق فإن ما يسمى بـ"الديموقراطية" البرجوازية، ليس سوى خدعة كبرى تختبئ ورائها دكتاتورية رأس المال بقيادة التحالف اليميني البيروقراطي الكومبرادوري الطفيلي من عملاء وتوابع الامبريالية.... فقط الحركة الثورية للجماهير الشعبية هي التي منعت الثورة المضادة من الانتصار . لقد أظهرت التجربة أن القاعدة الصلبة الوحيدة التي تدعم الثورة هي الجماهير الفقيرة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والفلاحين الأجراء.

إن كلمتنا الصادقة نحن في الجشد ، الى قيادة وعمال فنزويلا هي: لا تثقوا إلا في أنفسكم وفي قوتكم الخاصة! لا تثقوا إلا في حركة الجماهير الثورية! هذه هي القوة الوحيدة التي بإمكانها كنس جميع العراقيل وهزم الثورة المضادة والبدء في أخذ السلطة بين أيديها. هذه هي الضمانة الوحيدة للانتصار... وعلى هذا الطريق فان ما يتوجب امتلاكه هو برنامج ثوري حازم، مبني على أسس علمية، وليس هناك من نظرية يمكنها تحقيق هذا إلا الماركسية وحزبها .... حزب الفقراء والعمال والفلاحين...

فالنضال من أجل الديموقراطية الثورية، لا يمكنه أن ينتصر إلا إذا تحول إلى نضال ضد ديكتاتورية الرأسمال وتحالفه الطبقي، ومن ثم ، فإنه لكي ينتصر النضال من أجل الديموقراطية، يجب أن يقود مباشرة إلى نضال من أجل سلطة العمال والفلاحين الفقراء ومن أجل الاشتراكية. ليس هنالك من "طريق وسط".

إن مستقبل الثورة البوليفارية سوف يتحدد، في آخر المطاف، بدرجة امتدادها إلى باقي بلدان أمريكا اللاتينية وخارجها. لقد فهم "تشي غيفارا" جيدا هذه الفكرة عندما قال أنه لا يمكن حماية الثورة الكوبية إلا بخلق "فيتنام فيتنامين أو ثلاثة أو أكثر"... وها هي فنزويلا وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية يحققون الحلم الجيفاري.

سوف تتواصل انتصارات الحركة البوليفارية الثورية بقيادة مادورو ورفاقه في الحزب الاشتراكي الموحد، وتتقدم إلى الامام لتتجاوز حدود الثورة البرجوازية الديموقراطية، وإنجاز الثورة الاشتراكية ، ونحن في الجشد نؤكد ثقتنا بالقيادة الثورية والرئيس الرفيق مادورو صوب مزيد من التقدم على طريق الثورة الاشتراكية في كل امريكا الجنوبية لتشكل منارة وقيادة تحتذى من رفاقنا في الجبهة الشعبية ومن كل الثوريين اليساريين المناضلين العرب من اجل التحرر القومي والديمقراطية والاشتراكية في بلادنا.

مدركين ان اي صفعة للثورة الفنزويلية هي صفعة لنا جميعاً .. كما أن صمود الثورة وانتصارها هو انتصار لكل المضطهدين والمناضلين من اجل الحرية والتقدم والاشتراكية.

عاشت الثورة الاشتراكية في بوليفيا التي تغزو اليوم كل أمريكا اللاتينية وتهدد مصالح الإمبريالية والوجود الصهيوني في بلادنا.

عاش التضامن الأممي ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني في بلادنا .. وسترفرف رايات التحرر والاشتراكية الحمراء في بلادنا كما ترفرف اليوم في فنزويلا .. فجيفارا لم يمت .. لقد عاد .. افتحوا الأبواب .. وأقيموا السواري لرايات اليسار التي ترتفع من جديد في فنزويلا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا معلنة بداية الخطوات صوب هزيمة الإمبريالية وحليفها الصهيوني وكل القوى الرجعية والكومبرادور في بلادنا.

عاشت الثورة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية طليعة الأممية في هذا العصر.

السيرورات الثورية للانتفاضات العربية وتأثيرها على القضية الفلسطينية

12 / 5 / 2013

منذ اندلاع الانتفاضات الشعبية وسقوط أنظمة التبعية والاستبداد في تونس ومصر واشتعالها في اليمن وليبيا والمغرب وسوريا والأردن والبحرين، توجهت أنظار وعقول وقلوب الشعب الفلسطيني صوب ثورة الجماهير الشعبية العربية تعبيرا عن فرحته وتأييده للمشهد العربي "الجديد" الذي تساقطت فيه رؤوس بعض أنظمة التبعية والفساد والاستبداد عموماً ونظام كامب ديفيد في مصر خصوصاً .

لكن سيرورة الحالة الثورية الانتفاضية ونتائجها المباشرة في تونس ومصر واليمن وغيرها من البلدان، كشفت بوضوح ، الطابع الاجتماعي والسياسي الديمقراطي للانتفاضة وأهدافها وشعاراتها التي تمحورت بسبب عفويتها ، وتأثير قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية فيها ضمن إطار هذا القطر العربي أو ذاك ، دون أي ترابط قوي وواضح بين البعدين الوطني الداخلي والقومي العربي سواء فيما يتعلق بالموقف من "إسرائيل" والصراع العربي الصهيوني أو الموقف من الامبريالية وإنهاء سيطرتها على مقدرات شعوبنا .

ففي ظل ضعف وتراجع القوى والحركات اليسارية في كافة البلدان العربية، استطاعت حركات الإسلام السياسي أن تقطف ثمار الانتفاضات الشعبية العفوية ، وتحقق فوزاً –لأول مرة في تاريخها– في الانتخابات البرلمانية ، والوصول إلى قمة السلطة الحاكمة في مصر وتونس ، عبر شعارات وبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية لم تحمل في طياتها أي شكل من أشكال التناقض مع السياسات الامبريالية والنظام الرأسمالي واقتصاد السوق الحر من ناحية ، ولم تحمل أي موقف واضح ضد دولة العدو الصهيوني أو رفض وإلغاء الاتفاقات المعقودة معها من ناحية ثانية ، خاصة وأن حركات الإسلام السياسي (الإخوان والنهضة وبقية الفروع في الوطن العربي والعالم الإسلامي) تعمل على التكيف مع السياسات الأمريكية وتكريسها ، وهو أمر غير مستغرب بالنسبة لي، عبر قراءتنا لدور هذه الجماعة منذ نشأتها حتى اللحظة الراهنة والمستقبل ، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة، وموقفها المناهض لمجمل الحركات التحررية الوطنية والديمقراطية عموماً ، والحركات القومية واليسارية على وجه الخصوص ، ومن ثم إسهامها في تعميق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل، الذي ألخصه في تكريس احتجاز تطور الشعوب العربية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وإبقاء حالة التخلف والتبعية للغرب الرأسمالي، حفاظاً على مصالحه في بلادنا ، إذ أن هذه الجماعات السياسية الدينية، كانت وستظل حريصة على إعاقة الثورة وتعطيل أو تبهيت الصراع الطبقي بشعارات طوباوية

غيبية ، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبورجوازية الرثة بكل أنواعها ، ما يؤكد استعداداها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها .

كما رفضت هذه الجماعات – ومازالت – فكرة الوطنية والقومية والوحدة العربية ، لحساب فكرة ما يسمى بـ"الأمة الإسلامية" و "الخلافة" وترويجها في أوساط الجماهير العفوية التي تعاني من شدة الفقر والبطالة والتخلف ، بحيث وجدت في ما تقدمه حركات الإسلام السياسي من خدمات أو مساعدات مالية واجتماعية واقتصادية ، ملاذاً لجأت إليه الجماهير الفقيرة دون وعي منها لدور أنظمة النفط وغيرها في تقديم الدعم والتمويل لهذه الحركات من ناحية، وفي ظل غياب دور أحزاب وقوى اليسار وانقطاعها عن التواصل والاندماج بالجماهير من ناحية ثانية.

وفي هذا المشهد ومتغيراته، لا أستطيع أن أطلق على ما جرى ويجري في بلدان العرب ، ثورة، بل اسميها مجازاً انتفاضة أو حالة ثورية، لا أنكر دورها في كسر حالة الخوف والتردد لدى الجماهير الشعبية ، والتمهيد لخلق واشتقاق عملية تغييريه في النظام العربي، إلا أنها حتى اللحظة ، لم تحقق سوى تغيير طربوش النظام (مبارك ، قذافي ، زين العابدين ، علي صالح ، وغيرهم على الجدول) ومهدت الطريق لوصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم ، دون أن تنجح في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي انطلقت الانتفاضات من أجلها.

والأدهى أن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية المؤثرة –حتى اللحظة– في هذه البلدان (وأقصد بذلك الجيش ورجال الأعمال والإخوان المسلمين والتيارات السلفية ورموز القبائل –التي أعيد إحياءها من جديد–) تسعى إلى إعادة تكريس وإنتاج صور من التخلف والتبعية ، بأشكال أكثر بشاعة وانحطاطاً مما كان عليه الأمر في الأنظمة المخلوعة ، وذلك ارتباطاً بمصالحها الطبقية الأنانية ورؤيتها الأيديولوجية الغيبية الرجعية ، يشجعها على ذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه في مجتمعاتنا العربية، إلى جانب ضعف وضحالة انتشار وتوسع القوى الثورية اليسارية في أوساط الجماهير .

لكنني على ثقة بأن سيرورة الحالة الثورية لن تنطفئ ، وها هي تشتعل من جديد في مصر وتونس، بعد أن تكشفت الجماهير زيف شعارات وبرامج الإخوان المسلمين وحزب النهضة ، وبالتالي كان لابد من خروج هذه الجماهير ، وانتفاضها الثوري من جديد ضد حكومتي الإسلام السياسي ، من اجل تحقيق الأهداف التي انطلقت وضَحّت من اجلها.

لذلك ، فإن الحديث عن الانتفاضات الشعبية العربية ، وسيروراتها الثورية، يفرض النظر إليها وتحليل متغيراتها وأهدافها عبر مشهدين.

المشهد الأول : مشهد إسقاط الرؤساء وبداية تطبيق الإجراءات الديمقراطية السياسية ذات الطابع الليبرالي، ومن ثم الانتخابات التي حققت فيها حركات الإسلام السياسي فوزاً غير مسبوق في كل تاريخها.

المشهد الثاني : مشهد ما بعد وصول الإخوان المسلمين والنهضة إلى السلطة والحكم في مصر وتونس ، أو ما أسميه قطف ثمار الانتفاضة.

ففي المشهد الأول، توحدت كل الجماهير الشعبية في معظم البلدان العربية عموماً، وفي تونس ومصر خصوصاً ، تحت شعارات الحرية والكرامة والخبز والديمقراطية وإسقاط النظام وأجهزته الفاسدة، الاستبدادية والقمعية ، وبالتالي فقد نجحت الانتفاضات في كسر حاجز الخوف ، وتحطيم استبداد الأنظمة، والانطلاق في سيرورتها الثورية التي امتد تأثيرها في معظم البلدان العربية ، وفي أوساط الشعب والشباب الفلسطيني في الوطن والمنافي ، الذي رفع شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام" وإنهاء كل أشكال الاستبداد والفساد، إلى جانب الدعوة إلى رفض المفاوضات العبثية والعودة إلى النضال السياسي والكفاحي المسلح والشعبي ، عبر الوحدة الوطنية، الكفيلة بالتمسك بالثوابت الوطنية وتوفير عوامل الصمود الوطني ، لكن هذا الحراك الشباب الفلسطيني ظل أسيراً لأطره النخبوية بعيداً عن التواصل والتأثير في أوساط الجماهير الشعبية .

وفي هذا المشهد ، نلاحظ طغيان الشعارات الوطنية ، المحلية / القطرية، ذات الطابع المطلبي المعيشي، والديمقراطي، كشعارات رئيسية للانتفاضات العربية، في مقابل خفوت الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع الشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن المتغيرات العربية الراهنة ، في ظل الانتفاضة ، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية الثائرة ، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة المخلوعة ، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية ، واستبدادها وقهرها لجماهير العمال والفلاحين الفقراء ، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، وتكيفها مع شروط الصندوق والبنك الدوليين التي أدت إلى المزيد من إفقار وإملاق ومعاناة الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير مسبوقة ، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أسلو وبقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، خاصة قراري 242 و 338 وصولاً إلى التراجع عن التمسك بحق العودة كما جرى في لقاء ياسر عبد ربه – بيلين– في جينيف، وصولاً إلى الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس على المصالح الفئوية وعلى اقتسام السلطة، ومن ثم تكريس الانقسام وانفصال حركة حماس وتمترسها في قطاع غزة بتاريخ 14/حزيران/2007، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية .

أما المشهد الثاني من سيرورة الانتفاضة ، فهو مشهد الإسلام السياسي الذي بدأ على أثر فوز الإخوان المسلمين والنهضة في مصر وتونس في الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وحرص حكومتيهما على إشاعة مظاهر الاستقرار وامتصاص وإنهاء الحالة الثورية الشعبية من خلال الفضائيات ووسائل الإعلام التابعة لها، إلى جانب الفضائيات العربية والأجنبية المساندة (الجزيرة / العربية/ الـBBC ... وغيرها) حيث سادت حالة أقرب إلى الهدوء والترقب في أوساط الجماهير، في انتظار مبادرة الحكومتين إلى تطبيق وتلبية المطالب الشعبية، عبر إصدار القوانين والقرارات الكفيلة بالتطهير الشامل لكل مؤسسات وأجهزة النظامين المخلوعين، وعدم الاكتفاء بالمحاكمات الشكلية، وكذلك إصدار القوانين التي تتضمن صراحة مصادرة كل الثروات غير المشروعة في جميع المجالات ، وإعادة إحياء مؤسسات القطاع العام الإنتاجية وتجديدها ، وتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، والتطبيق الصارم لمبدأ تكافؤ الفرص، وتقديم الدعم للسلع الغذائية والأساسية للشرائح الفقيرة، وإصدار القوانين التي تجسد التزام حكومتي الإخوان والنهضة، بالقضايا المطلبية ، في الاقتصاد والتنمية المستقلة والتأمين الصحي والتعليم والثقافة، وأن يخطط النظام الجديد إلى إعادة بناء الذات الوطنية الديمقراطية الموحدة بعيداً عن كافة أشكال التعصب الديني والطائفي والاثني في إطار الالتزام بالأسس الدستورية الديمقراطية للدولة المدنية الحديثة ، وضد كل مظاهر وأدوات الاستبداد في شتى صوره .

ولكن، بعد أقل من ستة شهور على وصول الإخوان المسلمين والنهضة إلى سدة الحكم، اكتشفت الجماهير الشعبية زيف شعارات حكومتيهما وبهتان مصداقيتهما ، وعدم التزامهما بالحد الأدنى من مطالب الجماهير ، بل على العكس من ذلك، زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً على ما كانت عليه في عهد النظامين المخلوعين، فارتفعت أسعار المواد الغذائية والأساسية، وتزايدت نسبة البطالة إلى أكثر من 20%، وارتفعت نسبة الفقر والفقر المدقع المحدد بدولارين في اليوم إلى أكثر من 20%، وتراجعت القطاعات الإنتاجية والسياحة ، وتزايدت الفجوة في الميزان التجاري بعد ان تراجعت الصادرات، وبقيت أجور العمال وصغار الموظفين والجنود والفلاحين الفقراء كما كانت عليه قبل الانتفاضة لا تلبي 30% من احتياجات الأسر الفقيرة في مصر خصوصاً .

وإلى جانب ذلك كله ، اكتشفت الجماهير أيضاً حرص حكومتي الإخوان والنهضة على تجديد علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية مع الامبريالية الأمريكية، واستجداء القروض من الصندوق والبنك الدوليين والموافقة على شروطها الخاصة بإلغاء الدعم عن المواد الأساسية للفقراء.

أما فيما يتعلق بالموقف السياسي لحكومتي تونس ومصر، فقد تماهى مع مواقف الدول الرجعية في الخليج والسعودية ، ومع موقف حكومة الإسلام السياسي في تركيا بقيادة أردوغان ، التي تقوم بدورها المرسوم باعتبارها عضواً في حلف الناتو ، في تشجيع الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني ، ولم يكن تأييدها لحكومة حركة حماس غير الشرعية في غزّة ، إلا بهدف تمرير سياسات

الاعتدال والمهادنة، ومن ثم المصالحة مع فتح وفق الرؤية السياسية الهابطة للسلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، وهنا بالضبط نلحظ الدور السياسي المباشر لحكومة مصر الإخوانية ، صوب هذه الوجهة السياسية الهابطة المنسجمة مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية، كما نلحظ أيضاً الدور السياسي غير المباشر لحزب النهضة وحكومته في تونس في نفس الوجهة.

وبالتالي فإننا أمام مشهد ما بعد سقوط بن علي وحسني مبارك وعلي صالح وغيرهم على الجدول ، يحمل في طياته إمكانيات – تملك العديد من المقومات– لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أوضاع جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي ، بما في ذلك استمرار الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني أو الدعوة لمهادنتها لآماد طويلة قادمة ، باسم الاعتدال السياسي وفي إطار الديمقراطية السياسية الشكلية أو الليبرالية الرثة ، بما يحقق مصالح القوى الطبقية الكومبرادورية والطفيلية والبيروقراطية العسكرية والمدنية، التي لم تتغير أحوالها ومصالحها على الرغم من سقوط رأس النظام في هذا البلد أو ذاك.

ما يعني بوضوح أن الجوهر الطبقي لحركات الإسلامي السياسي، لا يختلف أبداً عن الجوهر الطبقي للنظام المخلوع ، بل أن حركات الإسلام السياسي– في حال استقرار حكمها – ستعمل وفق منظورها الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي ، على رفض وإلغاء الشكل الليبرالي للديمقراطية السياسية وحرية الأفراد وحرية الرأي، لكي تكرّس أوضاعاً سياسية ومجتمعية ، عبر أنظمة أو قوانين مستحدثة، تستهدف وأد الحريات الديمقراطية وإعادة إنتاج وتجديد التخلف الاجتماعي، وإيجاد السبل الكفيلة بصياغة أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية وخضوعها لشروط الصندوق والبنك الدوليين، كما هو حال نظام الإسلام السياسي في مصر حالياً وفي تونس واليمن وليبيا وغيرها، الأمر الذي يثير كل دواعي القلق بالمعني الموضوعي من سيرورة مشهد الإسلام السياسي في علاقاته السياسية الراهنة والمستقبلية مع التحالف الإمبريالي الصهيوني، وما سيؤدي إليه من تنازلات سياسية خطيرة على راهن ومستقبل النضال التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني ، التي قد تكون أشد مرارة وقسوة من أي مرحلة سابقة.

في ضوء ما تقدم ، فإن مجمل المستجدات والمتغيرات السلبية المتلاحقة ، الناجمة عن ممارسات أنظمة وحكومات الإسلام السياسي – رغم قصر مدتها – تؤكد على مصداقية تحليلنا بالنسبة للجوهر الطبقي المشترك بين أنظمة حركات الإسلام السياسي والأنظمة المخلوعة، من حيث طابعها الكومبرادوري والرأسمالي الطفيلي بكل تلاوينه، وتبعيتها وخضوعها للسياسات الأمريكية ، علاوة على المخاطر الناجمة عن تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، وما تعنيه من إعادة إنتاج للتخلف، وممارسته على صعيد القضايا الاجتماعية المتعلقة بأوضاع العمال والفلاحين والشباب وحرية المرأة والإبداع الثقافي وكافة قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تحليلاتها .

وفي مثل هذه الأوضاع ، لم يكن مُستغرباً ، اشتعال الانتفاضات الثورية من جديد ضد أنظمة وحركات الإسلام السياسي بعد أن تَكَشَّفَتْ الجماهير زيف شعاراتها .

وها هي الجماهير الشعبية في تونس ومصر تجدد انتفاضتها ونضالها الديمقراطي ضد استبداد أنظمة الإسلام السياسي ، من أجل استبدالها بقيادة تحكمها معايير ومرجعية الوطن والوطنية والمواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية للفرد والجماعة ضمن عقد اجتماعي مدني وديمقراطي يفصل الدين عن السياسة ويفصل السياسة عن الدين، ويكون المصدر الوحيد لشرعية أي رئيس قادم.

تلك هي طموحات الجماهير في تونس ومصر والمغرب واليمن وليبيا والعراق وبقية الأقطار العربية، ليس ضد جماعة النهضة أو الإخوان المسلمين فحسب ، بل أيضاً ضد كل مظهر من مظاهر إعادة الظلم والاستغلال الطبقي والاستفراد والتحكم في المجتمع والدولة ومستقبلها .

ولذلك، أقول –بكل حزن وألم– أن الوضع الفلسطيني في هذه اللحظة، يبدو في أفق مسدود ، ليس بسبب اللاءات الإسرائيلية فحسب (لا للقدس عاصمة، لا لعودة اللاجئين ، لا لوقف الاستيطان، لا للانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا للدولة المستقلة كاملة السيادة) بل أيضاً بسبب تردي الأوضاع السياسية الفلسطينية الداخلية وهبوطها وانقسامها بين حكومتين غير شرعيتين، ومن ثم فإن محاولات مصر وتونس وتركيا باتجاه المصالحة وإنهاء الانقسام ، لا تعدو كونها محاولات لتكريس الهبوط السياسي في خدمة ما يسمى بعملية السلام ، بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية التي عبر عنها الرئيس أوباما عند زيارته للدولة الصهيونية ولقاءه برئيس السلطة الفلسطينية في رام الله بتاريخ 2013/3/22 ، وبالتالي استطيع القول، إن كل من حركتي فتح وحماس تقدم للشعب الفلسطيني ، أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصوره إكراهية، بأدوات ومفاهيم اليمين الليبرالي الرث في رام الله وأدوات ومفاهيم اليمين الديني أو الإسلام السياسي في غزة، في إطار من الاستبداد والقمع، وهي مفاهيم لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية ، بل على النقيض ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها، ذلك هو الوجه البشع لسلبيات نظامي حكم الإسلام السياسي في مصر وتونس، التي توافقت إلى درجة التطابق مع سياسات المعسكر الرجعي العربي في السعودية والخليج والمغرب والأردن .. الخ .

في ضوء معطيات هذا المشهد ونتائجه وآثاره ، فإنني لا أُعوِّل أبداً على متغيرات ايجابية على القضية الفلسطينية، بل على العكس، ستتراكم العوامل السلبية باتجاه المزيد من تكييف حركة حماس لكي تتوافق وتستجيب لسياسات الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس ، إلى جانب استجابتها لحكومات قطر والسعودية والخليج والأردن ... الخ ، في إطار ارتباط النظام العربي الراهن

و"جامعته العربية" بالسياسات الأمريكية ، وهي أنظمة باتت اليوم تَعتبِر القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً على كاهلها ، ترغب وتسعى للخلاص منه بأي ثمن.

وفي هذا السياق يبدو أن هناك توافقاً على مزيد من التطبيع والاعتراف بالدولة الصهيونية وإنهاء قضية اللاجئين في هذه المرحلة ، عبر ما يسمى بـ"المبادرة العربية/السعودية"، المطروحة منذ عام 2002 ، ولكن ضمن الرؤية والشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبموافقة الإخوان المسلمين والنهضة، في ظل استعداد وقبول اليمين الليبرالي الرث في حركة فتح واليمين الديني في حركة حماس، بعد ان باتت مصالحهما الطبقية والفئوية المحدد الرئيسي على حساب القضية الوطنية ومستقبلها.

أخيراً ، لا بد لي من التأكيد على أن حديثي عن قتامة وسوداوية المشهد العربي الراهن في إطار سيرورات الانتفاضات العربية ، لا يعني تشاؤماً في الإرادة بالنسبة لمستقبل حركة الجماهير وانتصارها، بقدر ما هو نوعاً من تشاؤم العقل الذي يحفز على المجابهة ومواصلة النضال بكل أشكاله في خضم الصراع الطبقي والسياسي ضد أنظمة التبعية والعمالة والاستبداد والتخلف ، وضد الوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا، وبالتالي فإنني على قناعة –بالمعنى الموضوعي– بأن المشهد العربي الراهن على قتامته ، سيعزز من جديد ، ويراكم كل عوامل السيرورة الثورية الوطنية والديمقراطية داخل كل قطر عربي ، والتي لن تنفصل عن السيرورة الثورية للنضال القومي النهضوي التقدمي الوحدوي والديمقراطي، إذ ليس أمام الجماهير الشعبية الفقيرة وقياداتها الثورية –في فلسطين وبلدان الوطن العربي– أي خيار سوى الاستمرار بالثورة حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت الجماهير وضحت من أجلها .

وفي هذا السياق ، فإن من واجب جميع قوى اليسار الماركسي العربي، أن يبادروا إلى التفاعل والحوار وصولاً إلى رؤية توحيدية مشتركة ، تنطلق من حرص الجميع على تواصل السيرورة الثورية للجماهير العربية في كل قطر، عبر علاقة جدلية بين الأهداف الوطنية / القطرية الداخلية، وبين الأهداف القومية التقدمية الديمقراطية التوحيدية، لكي يتواصل نضال الانتفاضات بما يضمن بلورة وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبية الديمقراطية وتفاعلها واندماجها مع مهمات الثورة القومية التحررية والديمقراطية العربية، وعند ذلك تتجلى الآثار الايجابية للسيرورة الثورية العربية على مجمل الحركات الثورية الفلسطينية بعيداً عن رؤى وبرامج الليبرالية الرثة وهبوطها من ناحية وبعيداً عن رؤى وبرامج اليمين الديني/ الإسلام السياسي من ناحية ثانية .

لهذا لابد من تفعيل القوى الديمقراطية واليسارية من أجل أن تتحمل مسئوليتها في التقاط اللحظة التاريخية الراهنة والصعود بها وفق رؤية وبرامج واضحة تقوم على النضال من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق صياغة البديل الاشتراكي الديمقراطي الشعبي الذي يحمل

مشروع الطبقات الشعبية، ويعمل على تحقيق مصالحها، ومن واجب هذه القوى ، أو الأحزاب والقوى اليسارية القديمة والجديدة التي نشأت اليوم وستنشأ غداً ، أن تمارس عمليا عبر نضالات طليعية حقاً في أوساط الجماهير الشعبية لزيادة وعيها وتنظيمها وتأطيرها السياسي والنقابي والاقتصادي تحت شعارات توحيدية وطنية وقومية تقدمية وديمقراطية واضحة ومحددة، تجسد مصالح هذه الجماهير وتدفعها مجدداً للنضال الكفاحي والديمقراطي الثوري في إطار الصراع الطبقي، ما يفرض على قوى اليسار أن تعي ذلك وأن تسارع إلى الخروج من أزماتها ونهج بعضها الإصلاحي واليميني قبل أن يسدل عليها الستار.

المقاييس الفكرية والتنظيمية والعملية والطبقية والنضالية والقيادية والمسلكية والعلميةالمطلوب تطبيقها ومتابعتها وتطويرها في احزاب اليسار العربي

30 / 5 / 2013

إن إعطاء الاهتمام للجانب النظري في هذه المرحلة لا يعني ولا يجوز أن يفهم إطلاقاً انه انتقاص من أهمية الصفات والمهام الأخرى، ولا يجوز أيضا أن تفهم المسالة بشكل ميكانيكي وكأنها عملية حسابية، كالقول أن الجانب النظري يحوز على 70 نقطة مثلا وباقي الصفات الأخرى مجموع نقاطها 30 ولا يجوز الفصل بين المقاييس، وإنما نؤكد على الفهم الجدلي لهذه المقاييس وأولويتها، كونها مقاييس مترابطة فيما بينها أشد الترابط، فمثلا الجانب النظري يجب أن ينعكس ايجابيا على كافة الصفات الأخرى، وغير ذلك يصبح لا قيمة فعلية له، وكذلك فان الجانب التنظيمي والتجربة النضالية من الضروري أن تنعكس على مستوى الوعي النظري، فالجانب النضالي مترابط بقوة مع الجانب الفكري والتنظيمي والمسلكي، فلا يمكن فصل التجربة النضالية عن المسلكية الأخلاقية ومسألة الوعي والتنظيم الثوريين...إلخ

إننا نأخذ بأولوية الوعي النظري والسياسي إذا لم يكن هناك ثغرة كبيرة في المقاييس الأخرى، ذلك انه ليس بالضرورة عند المحاسبة أو التقييم أن نأخذ بكل المقاييس وفق عملية جمع وطرح، وإنما من المحتمل أن تكون هناك ثغرة كبيرة وبارزة في احد هذه المقاييس تعكس نفسها بشكل كبير جدا على مجمل التقييم، ولدى فصائل واحزاب اليسار العربي أمثلة من واقعها وتاريخها في هذا المجال.

اولا :المقياس الفكري يتجلى كمقياس رئيسي بحيث يمكن معرفة درجة تمرس الرفاق عموماً والكادر خصوصاً من الناحية النظرية وانعكاس ذلك على مختلف مواقفهم وممارساتهم ، ومعرفة مدى استيعابهم لسياسة الحزب واهدافه وبرامجه وتفانيهم من اجل تطبيق سياساته. ف"لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" هذا هو المحدد الرئيسي لهذا المقياس الذي يسعى إلى تحديد درجة استيعاب الكادر الحزبي للنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، وقدرته على تطبيقها التطبيق الخلاق في الواقع المعطى، بما يتضمنه ذلك من القدرة على صياغة المواقف السياسية السليمة التي تستجيب لمهمات النضال الوطني والديمقراطي.

ثانيا :المقياس التنظيمي : هو مقياس يحدد درجة التزام الكادر والاعضاء بالانضباط التنظيمي والمحافظة على وحدة الحزب في الفكر والعمل، والتطبيق الصائب والمبدع لقرارات الحزب وتوسيع التشكيلات المحيطة به، ويمكن الاستدلال على هذا المقياس من خلال الاسئلة

التالية: هل يمتلك – العضو– قدرات تنظيمية ويعرف كيف ينظم عمله؟ هل لديه روح المبادرة بهدف الارتقاء بالحزب بعيداً عن أي شكل من أشكال الانتهازية أو النفاق أو التكتل او الشللية؟ هل ينتقد ذاته ويكشف النواقص في الوقت المناسب ويتخذ التدابير لمعالجتها؟ هل ينفذ المهمات بدقة وبشعور عال بالمسؤولية؟ هل يمارس مهماته بمبدأية عالية ولا يتسامح تجاه الأخطاء عبر موقف أخلاقي وروح رفاقية دافئة؟ هل يمارس بالفعل توجهات الحزب في التوسع التنظيمي والجماهيري؟

ثالثا :المقياس العملي: وهي الصفات التي تحدد قدرات الكادر والاعضاء على التطبيق السليم لخط الحزب في المجالات السياسية أو التنظيمية أو الفكرية أو الجماهيرية أو النضالية أو الإعلامية .

رابعاً: المقياس الطبقي: إن التاريخ بالنسبة لنا – كماركسيين – ليس سلسلة من الأحداث والوقائع، وهو أيضاً ليس مرهوناً بإرادة الفرد أو الأفراد – رغم إقرارنا بأهمية دور الفرد في التاريخ–، ذلك إن للتاريخ قانوناً أساسياً ، يتلخص في أن الناس في سعيهم الحتمي من أجل بقائهم المادي كأفراد يدخلون في علاقات اجتماعية متبادلة تحددها العلاقات الإنتاجية في مواقع يواجهون بعضهم البعض عبر صراع طبقي بين الطبقة المستغِلّة (الأقلية) التي تملك وسائل الإنتاج والثروة من جهة وبين الطبقات المحرومة (الأغلبية) التي يجري استغلالها واضطهادها من جهة ثانية، وهنا يتجلى بوضوح دور الصراع الطبقي باعتباره أحد المقاييس الهامة في صيرورة نضال احزاب اليسار، إذ أن الحزب الذي يتمكن (عبر قوة التنظيم وعمق الاقتناع بأيدلوجية الحزب وأهدافه الوطنية والقومية والتوسع الجماهيري) من تحويل الأوضاع والصراعات الطبقية إلى ضغط سياسي جماهيري، سيتمكن بالضرورة من تحقيق النجاح لمبادئه وأهدافه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التي ترتبط عضوياً بالأهداف القومية والأممية.

خامساً: المقياس النضالي: استعداد الكادر للقيام بالمهمات النضالية التي يكلف بها والمرتبطة ببرنامج الحزب .

سادساً: القدرة القيادية: القيادة علم وفن، وهي من شروط اختيار الكوادر لاحتلال مواقع قيادية ،إن القدرة القيادية تعني المستوى الفكري والسياسي المتميز للكوادر، وأهليتهم ومبادرتهم واتجاههم الهادف في العمل، والقدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الأمور الملموسة، القدرة على تنظيم وإدارة العمل وضبطه انطلاقا من توجهات الحزب ودستوره أو نظامه الداخلي، والقدرة على وضع البرامج والخطط ومراقبتها، القدرة على التطوير المستمر لقدراته العملية ولوعيه الذاتي، ومن الصفات القيادية أيضا أن يكون مؤثراً – بصورة ايجابية– في رفاقه ومجال عمله وفي علاقاته الاجتماعية العامة.

سابعاً: المقياس المسلكي: إن التزامنا بأهداف ومصالح الطبقات الشعبية الكادحة ، تشترط التزامنا بأخلاقها، لكن علينا في احزاب اليسار العربي أن نأخذ دوماً بعين الاعتبار سجايا الطبع "والسمات الذاتية الخاصة" ومراعاة أصول الأخلاق الاشتراكية، التي تتمثل في الروح المبدأية العالية والوعي العميق للواجب الاجتماعي، والروح الجماعية والعلاقات الرفاقية القائمة على التعاون، والاحترام والبساطة والصراحة والصدق والتواضع، والنزاهة والإيثار، والروح الرفاقية التي تؤكد على المساواة الفعلية بين الجميع.

ثامناً: المقياس العلمي والإداري التخصصي : إن صواب الوجهات التي سيتحقق فيها نشاط احزاب وفصائل اليسار يحدده مدى أخذهم بالقوانين والأسس العلمية الحديثة في الإدارة الداخلية لمؤسساتهم أو هيئاتهم ، علاوة على تطبيق هذه القوانين والأسس على التطور الاجتماعي العام والخاص من حولهم ، وهذا يشير إلى انه بموازاة إغناء المعرفة، ينبغي تطوير الأساس العلمي لنشاط كوادر واعضاء الحزب، بهدف الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي للحزب عموماً ولقيادته وكوادره خصوصاً، إلى جانب التوزيع الصائب والدقيق للعمل في الهيئات القيادية والاختيار الموضوعي لأعضائها ووضع كل منهم في المكان المناسب التزاماً بتطبيقات مفاهيم وأسس الإدارة الحديثة التي يتوجب تطبيقهاوتطويرها بما يضمن استمرار تقدم وصعود وانتشار الحزب دون أية معوقات ذاتية مرتبطة بالعوامل الشخصية أو الشللية أو العصبوية العشائرية أو أي مظهر من مظاهر التفرد أو التخلف الذاتي والمجتمعي ، فالعلم – كما يقول ماركس – هو "القوة التاريخية الثورية المحركة" ولذلك من الضروري لنا وبكل ثمن – كما يقول لينين– أن نتعلم، وثانياً أن نتعلم، وثالثاً أن نتعلم، وبعد ذلك أن نتفحص أن لا يكون العلم عندنا حروفاً ميتة، بل أن يدخل العلم في اللحم والدم، وان يتحول بشكل كامل وحقيقي إلى عنصر مكون من عناصر أسلوب الحياة في احزابنا، بحيث تتمكن هيئاتها المنتخبة أن تنصرف جيداً إلى الحياة الواقعية من حولنا بكل جوانبها، وان نتعلم باستمرار، وان نستوعب فن القيادة، وان تظهر المبادرة والحمية والهمة والدأب على العمل في حل القضايا التي تواجهها، وهي أمور أو أهداف صغرى –داخلية– قابلة للتطبيق والتحقق في حياة حزبنا، إذا ما أدركنا أهمية امتلاكنا لمفاهيم وآليات الإدارة الحديثة، ووعينا بضرورات ممارستها في هيئاتنا ومؤسساتنا. على ان ندرك ان الشرط الأول لنجاحنا في تطبيق المفاهيم العصرية للإدارة، يكمن في استعدادنا الواعي، والتزامنا الحازم، لطرد وإزاحة كل المظاهر الريفية أو مظاهر التخلف الإداري في احزابنا، والتوجه الفعال صوب امتلاكنا للمعلومات والبيانات عبر تطبيق آلياتها ومنهجيتها العلمية ووسائلها التكنولوجية الحديثة.

وفي هذا الجانب علينا أن نعترف أن معرفتنا الحقيقية بالماركسية هي معرفة محدودة، سطحية، ولا شك أن هذه المعرفة المحدودة هي امتداد لمحدودية معرفتنا النظرية العامة التي ساهمت بدورها – مع عوامل أخرى– في حجب الماركسية وعدم إدخالها وتفاعلها في ثقافتنا الوطنية والقومية العامة، علاوة على اكتفائنا بتبني الماركسية على الورق والرايات، ولم نستطع –حتى اللحظة– البدء بتفعيل الحوار الفكري المنهجي المعمق حولها، الأمر الذي أغلق الباب على الحوار الموضوعي الداخلي في احزاب وفصائل اليسار العربي حول قضاياها ومكوناتها المتنوعة المتجددة، واليوم ونحن نسعى الى إعادة قراءة الماركسية ومنهجها، فإننا نهدف من وراء ذلك إلى تعميق الوعي بها في هيئات ومراتب وكوادر هذه الاحزاب، بما يمكنها من التحليل الموضوعي وسبل التغيير الثوري الديمقراطي المطلوبة لواقعنا العربي بكل مكوناته وجوانبه السياسية والمجتمعية، على ضوء امتلاكنا للمنهج المادي الجدلي والوضوح النظري المعرفي بالماركسية وحقائقها ومصيرها وأزمتها ودلالاتها في مجتمعنا وفي عصرنا .

وفي كل الأحوال فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا – حول الواقع والنظرية – ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا أو طبيعة التزامنا (الشكلي أو النوعي) بهذه النظرية ومنهجها، في هذه المرحلة بالذات، خاصة في مشهد الاسلام السياسي الراهن ، الذي تتكرس فيه عوامل التخلف الاجتماعي ، وتتجدد فيه التبعية للنظام الامبريالي ، علاوة عن الحديث عن مهادنة دولة العدو الصهيوني او التطبيع معها والاعتراف بها ،في ظل حالة غير مسبوقة من الخضوع للقوى الطبقية البيروقراطية والكومبرادورية الحاكمة– قبل وبعد الانتفاضات – في بلادنا، وهي أوضاع مؤقتة، لكن زوالها ومن ثم انتصار القوى اليسارية مرهون بوعي والتزام هذه القوى بمضمون الماركسية وتطبيقاتها على واقعنا، و من ثم تفعيل دورها الطليعي في الالتحام بالجماهير و قيادتها صوب تحقيق أهداف و طموحات هذه الجماهير التي رغم طول انتظارها وعظيم تضحياتها تتحفز بشوق كبير لمواصلة النضال من اجل تحررها ومن اجل الخلاص من كل أشكال الظلم والاضطهاد الطبقي والوطني تحت رايات اليسار في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي، ذلك هو دور الكادر الثوري ورسالته في خلق وإثراء خصوبة الشرائح الاجتماعية الكادحة والفقيرة، وتحريضها وتأطيرها ، فأنتم أيها الرفاق بمثابة الموج الهادر الذي يحرك المياه الراكدة شبه الآسنة في بلادنا، أنتم أبناء فصائل واحزاب اليسار الثوري العربي ... التي تتنسم الجماهير الشعبية من خلالكم، نسمات المستقبل القادم الذي تتحقق فيه أحلامها، عبر برنامج ورسالة احزابكم وهويتها الفكرية ومنهجها المادي الجدلي، على تقديم البدائل الثورية لإخراج مجتمعاتنا العربية وجماهيرنا الشعبية من الواقع المهزوم والمأزوم الراهن صوب المستقبل القادم الذي ستعلو فيه رايات التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

الوضع العربي بعد 46 عاماً على هزيمة حزيران 1967.. مزيد من تراجع الهويتين القومية والوطنية لحساب مشهد الاسلام السياسي

5 / 6 / 2013

بمناسبة الحديث عن الانتماء القومي وإشكالية الهوية تحضر إلى الوعي جملة متداخلة من الأسئلة: ما هي العوامل التي صنعت إخفاق المشروع القومي النهضوي العربي الحديث؟ لماذا انتهى المشروع القومي من مشروع الدولة القومية الموحدة إلى مشروع دولة قطرية لا تحتفظ من القومية إلا بشعارات لا وظيفة لها، إلا ترسيخ موقع الدولة القطرية إياها؟ وما هي طبيعة الدور الذي لعبته الشرائح البيروقراطية والكومبرادورية المسيطرة على أنظمة الدولة القطرية منذ انهيار المشروع القومي في مصر 1970 وبداية مرحلة جديدة من التبعية والخضوع للنظام الرأسمالي العالمي؟ وكيف كرست الدولة القطرية في ظل المرحلة الجديدة ما يسمى بعملية إعادة إنتاج التخلف في بلادها بالتحالف المباشر وغير المباشر مع التيارات الدينية السلفية؟ وكيف استفادت الحركات الإسلامية من هذه التحولات، خاصة بعد أن أدت دورها في أفغانستان بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ وصولاً إلى استكمال الهيمنة الأمريكية على معظم بلداننا العربية إلى جانب تفاقم عدوانية وصلف وعنصرية دولة العدو الصهيوني و إصرارها على فرض شريعة المحتل الغاصب، ورفضها التعاطي مع قرارات الشرعية الدولية أو الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وحق العودة، الأمر الذي أوصل فكرة "حل الدولتين" إلى أفق مسدود، وبالتالي تزايد إنتشار مظاهر القلق والإحباط في أوساط الشعوب العربية عموما، والشعب الفلسطيني خصوصاً، مع تزايد حالات التفكك الاجتماعي والطائفي والفقر والبطالة التي أدت بدورها إلى استفحال الصراعات والإستقطابات الداخلية على المستوى العربي، واستفحال الصراعات الدموية في الساحة الفلسطينية التي أدت إلى تكريس الانقسام والانفصال بين الضفة وقطاع غزة الذي سيطرت عليه حركة حماس منذ منتصف العام 2007 .

إن كل هذه التحولات التي أدت إلى تكريس الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين وبلدان الوطن العربي من ناحية، وتكريس الهيمنة الأمريكية الصهيونية على مقدرات شعوبنا من ناحية ثانية، ساهمت في خلق المناخات الملائمة لإنتشار وتوسع الحركات السلفية الأصولية، في ظل تفكك أو تراجع أو انهيار الحركات والفصائل والأحزاب اليسارية الديمقراطية ، الذي أسهم بدوره في تحفيز جماعة الاخوان المسلمين والحركات الدينية السلفيه وتوسعها وانتشارها الكمي الهائل في مجتمعاتنا باسم "الإسلام السياسي" تحت شعار " الإسلام هو الحل ".

والسؤال هنا : هل تتوفر لهذا الشعار أي إمكانية واقعية للتحقق في بلادنا باسم الخلافة الإسلامية أو غير ذلك من الأنظمة الدينية في اللحظة المعاصرة من القرن الحادي والعشرين ؟ إننا إذ نؤكد احترامنا لتراث شعوبنا الديني ، وللمشاعر الدينية، إلا أننا نرى أن هذه المنطلقات الدينية والتراثية ، خاصة في إطار الإسلام السياسي، لن تكون قادرة –وليست راغبة بالطبع – على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المستعصية في بلادنا، انطلاقاً من ضرورة التمييز بين الدين والدولة ، أو من منطلق الهوية القومية العربية أو حتى الهوية الوطنية والياتها الديمقراطية ، لأن تيار الإسلام السياسي هو تيار نقيض للقومية العربية "لصالح هوية أكثر شمولاً لا حدود جغرافية لها ، هي الهوية الإسلامية ، وقد بنى أصحاب هذا التيار موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين ، وأن أواصر الجنس والأرض واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة ، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية ، ولم تكن قومية وإنما كانت عقيدية (سيد قطب) ، بينما اعتبر البعض الأخر موقفهم على أساس أن النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبي ، وأن نصارى الشام هم الذين روجوا لها (د.يوسف القرضاوي). وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حد اتهام الدعوة إلى القومية العربية بالكفر الصريح ، وفي كل الاحول ، يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن اليوم على الإرادة العربية ويجعلها تنام على أوساخها تهرب من تحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة وكل قيم ومفاهيم الحقبة الحديثة، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا الكسل. لذلك علينا أن نفسر هذا الكسل وهذه الهروبية من الواقع. وبالتأكيد فهي مرتبطة، بسيادة الدولة الريعية المسنودة نفطياً، لكن علينا أن نجري مزيداً من الدراسات التاريخية والاجتماعية/الطبقية والسيكولوجية لامتنا وشعوبنا.انطلاقا من ادراكنا أن أكبر تجسيد للأفكار التي يرتعب العرب الرجعيين، وكل قوى وتيارات اليمين من مجابهتها هو فكر ماركس الثوري الديمقراطي التغييري في اطار الصراع الطبقي وتحقيق الثورة الاشتراكية.

موجز رحلة لم تنته بعد

9 / 6 / 2013

هنا لن أسرد الرحلة كاملة لكنني سأحاول حكاية وجع المسيرة وموجز السيرة ومسار المعاناة والأمل.. ولدت عام 1946 في مدينة غزة –حي الشجاعية ، لأسرة فلسطينية فقيرة لم يتجاوز دخلها الشهري في الخمسينات أكثر من 5 جنيهات مصرية ، أنهيت الدراسة الثانوية عام 1962 ، و قُبلت في كلية الحقوق في جامعة الإسكندرية ، إلا أنه وبسبب الفقر الشديد لم استطع الالتحاق بالجامعة ، و تحولت فرحة القبول إلى حزن داخلى عميق ، ترافق وراكم في عقلي وروحي حقدا طبقيا وولَّدَ في اعماقي مشاعر غامرة بضرورة التمرد وتحدي كل اشكال الظلم والاستغلال والفقر والمعاناة ، كل ذلك شكَّل بالنسبة لي حافزاً لخوض مسيرة التحدي للخروج على بؤس الواقع والاسهام في تغييره ، فكانت البداية قرارا ذاتيا بالقراءة التي كانت – وما زالت – أحد أهم المحفزات التي صنعت مسيرتي النضالية في الالتحاق بالعمل السياسي ، و تقدمت بعدها إلى وظيفة حكومية و بدأت العمل كموظف منذ عام 1963 و كان لذلك أثرا كبيرا على أوضاع الأسرة التي باتت قادرة على تامين مستلزماتها الأساسية .

في هذه الفترة قمت بتأسيس حلقات سياسية عفوية مع بعض الأصدقاء، و بعدها التحقت بصفوف حركة القوميين العرب عام 1965م و كنت ولا زلت متأثرا بالتجربة الناصرية و دورها، و كان لإطلاعي على رواية الأم تأثيراً كبيراً عليّ حيث شعرت حينها أنها تتحدث عن أوضاع البؤساء و الفقراء و المطحونين ، ليس في روسيا فحسب ، بل في الشجاعية أيضا حيث نعيش نفس الأوضاع في جوهرها، و كانت تلك الرواية حافزاً لي على البحث و الاطلاع على موضوعات الاشتراكية في الكتب و الدراسات على قلّتها في غزة .

بعد هزيمة حزيران عام 1967م اعتقلت في12 أغسطس 1967 ، وفي اول اكتوبر1967 التحقت في صفوف طلائع المقاومة الشعبية التي أسستها حركة القوميين العرب حيث قامت بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية النوعية آنذاك ، ثم بعد تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ديسمبر 1967،اصبحت الطلائع جزءً من الجبهة ، وعلى اثر انكشاف الجهاز العسكري والاعتقالات و المطاردة نهاية يناير عام 1968م نجح المحتل في اعتقال 67 مناضلا من اصل 71 مجموع اعضاء الجهاز العسكري ، وكنت ضمن الاربعة مناضلين(الرفيق د.ناصر ثابت والرفيق عبداللة الجبور وأنا ورفيق رابع من جباليا لا اذكر اسمه) الذين تمكنوا من الفرار والاختفاء بسبب المطاردة ، وفي منتصف فبراير 68 طُلب منّي بقرار من القيادة مغادرة القطاع إلى عمان حيث بدأت مسيرة النضال والمعاناة في المنافي، فمن عمان الى القاهرة وترحيلي في تموز 1970 الى سوريا، والقاهرة مرة اخرى والاعتقال

في سجن القلعة والترحيل من جديد الى سوريا ثم الالتحاق مع رفاقي في جنوب لبنان طوال عام 1971 ، ثم الى عمان مرّة أخرى ، حيث اعتقلت وبعد الافراج عني مُنعت من مغادرتها منذ عام 1972م و لمدة عشرين عاما تقريبا .. وسأختصر كثيرا من الأعوام والأحداث لأيّامٍ أُخَر قد أكتب فيه مطولا مذكراتي عبر ذاكرة الوطن الذي بتّ أشعر بقلق وحزن شديد ونحن/جيلنا يرى حتى بقاياه الباقية ، بقيةٌ برام الله ، وبقيةٌ بغزة !! ماذا أقول بعد مرور ما يقرب من سبع وأربعين عام بدأتها ورفاقي بحلم الوحدة والعودة والتحرير ورفض الهزيمة وثورة الفقراء وانعتاقهم من كل أشكال الاستغلال والاستبداد..ماذا اقول والمشروع الوطني او الحلم الثوري في التحرير والعودة اصبح مقزما عبر صراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس... ماذا نقول والضوء يخفت والانقسام يتسع وقوى اليمين الليبرالي والاسلام السياسي تنتشر وتتوسع.. واليسار ينحسر وينعزل .. حزني وقلقي ان احزاب اليسار تعيش حالة تراجع فكري وتردي وهبوط ليبرالي وديني ، وتردي في الوضع التنظيمي وحالة من التفكك والترهل وتردي الاوضاع القيادية وتراجع في السياسة والموقف وتردي في البعد النضالي والشعبي وانحسارهما وتردي في البعد المسلكي والاخلاقي ،وهذا اخطر المظاهر التي تنذر بمزيد من تراكم الازمة البنيوية الشاملة الى جانب عدم وضوح الفكرة التوحيدية لليسار خاصة في ظل الانقسام والقوتين الرئيستين المهيمنتين فتح وحماس .. أنا هنا لا أتشائم لكنّي أدعو للأمل ، أدعو إلى الاستنهاض و استعادة اليسار دوره بما يضمن توازن الماضي بالحاضر وتحقيق الخطى نحو المستقبل واستعادة الدور .. واثقا أن الظروف الموضوعية والجماهير الشعبية تحمل في رحمها المولود الذي لن يقطع حبله السّري ، لكن المسالة المركزية التي تشغل اهتمامي الآن هي كيفية تفعيل واتساع دور التيار اليساري الماركسي القومي الديمقراطي في عملية النضال الوطني والديمقراطي الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من أن الصراع مع العدو هو بالدرجة الأولى صراع عربي–إسرائيلي يقوم في جوهره على النضال القومي التقدمي ضد نظام العولمة الرأسمالي كحليف رئيس ووحيد لدولة "إسرائيل" ، أما المحور الثاني في اهتمامي الراهن فهو مرتبط بقضايا الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية الفلسطينية، ارتباطاً بعلاقتها العضوية بحركة التحرر القومي الديمقراطي العربية، وهو اهتمام بالبعد القومي في إطار وحدة اليسار العربي عبر العمل مع مجموعة من المثقفين والمفكرين العرب لتأسيس مركز للحوار يضم الماركسيين العرب لعل هذا الحوار يدفع إلى نقلة عملية كما آمل، حيث لم اعد مؤمنا باستمرار تشرذم وحصر الحركات اليسارية في إطارها القطري في فلسطين أو غيرها بل يتوجب في ظل استشراء العدوانية والعنصرية الصهيونية وتوحش نظام العولمة الراهن أن نسعى إلى بلورة الإطار العربي الاشتراكي الديمقراطي دون أن يعني ذلك إلغاء أو تجاوز خصوصية كل قطر، هذا هو الطريق لتجاوز الواقع العربي المأزوم والمهزوم في هذه المرحلة الصعبة .

مقتطفات من كتاب رأس المال - تأليف د. فؤاد مرسي

12 / 6 / 2013

اعداد غازي الصوراني

مقتطفات من كتاب رأس المال

تأليف المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسي

تمهيد

عن تكوين "رأس المال" يقول المفكر الماركسي الراحل د.فؤاد مرسي: كرس كارل ماركس أربعين عاماً من حياته لكتابة "رأس المال". فلقد بدأ فيه عام 1843 وواصل العمل فيه حتى آخر يوم في حياته. ويقع "رأس المال" في أربعة مجلدات وقد خصص ماركس المجلد الأول لعملية إنتاج رأس المال. ويحتوي على تحليل لكيفية إنتاج فائض القيمة وإنتاج رأس المال نفسه.أما المجلد الثاني فيتناول عملية تداول رأس المال، تداول عناصره المختلفة ومبادئ تصريف السلع وتكرار الإنتاج الذي يسمح به تداول رأس المال. وينطوي المجلد الثالث على الإنتاج الرأسمالي في جملته، أي ينطوي على وحدة كل من الإنتاج والتداول لرأس المال. فهو مخصص لتوزيع رأس المال الذي ينتج من الإنتاج والتداول. أما توزيع فائض القيمة فيعود عند ماركس إلى الربح والفائدة والريع العقاري. ثم يوزع الربح إلى ربح صناعي ومصرفي وتجاري. ويدرس تطور هذا التوزيع، والاتجاه إلى انخفاض معدل الربح أي علاقة الربح بالتطور الرأسمالي عامة. وبعد وفاته في عام 1883 عكف إنجلز على إنجاز المجلد الثاني ونشره في عام 1885، ونشر المجلد الثالث في عام 1894 أي قبل وفاته هو بعام. ولذلك يعد المجلدان من عمل ماركس وانجلز معاً.

والواقع أن المجلد الأول هو بلا نزاع أهم المجلدات جميعاً. وينطوي على أهم ما لدى ماركس من فكر اقتصادي. وتأتي أهمية المجلد الثاني من دراسته التفصيلية لبعض نواحي المجلد الأول، وبخاصة تناقضات الرأسمالية والأزمات، وكان ماركس قد أكمل المجلد الثاني قبل موته.

أما المجلد الثالث فإنه أضاف كثيراً إلى المجلد الأول....لم يجد إنجلز مزيداً من العمر ليصدر المجلد الرابع والأخير من "رأس المال" والذي تناول تاريخ الفكر الاقتصادي وبخاصة تطور نظريات القيمة. ولقد ظل مطوياً حتى نشره كاوتسكي في عام 1905 تحت عنوان "نظريات فائض القيمة". لذلك ارتأيت تلخيص كتاب رفيقنا الخالد د. فؤاد مرسي لمزيد من الاطلاع والفائدة لكل رفاقنا في الوطن العربي.

غازي الصوراني

مقدمة:

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت الرأسمالية قد بلغت قمة الرخاء المادي. وكان علم الاقتصاد السياسي يبدو وهو التحليل النظري للمجتمع الرأسمالي وكأنه قد اكتمل على أيدي سميث وريكاردو. عندئذ وفي هذا الوقت بالذات، كان كارل ماركس يتصدى ليمزق هذا الاستقرار الظاهري، ويكشف أكثر فأكثر عن الأزمة الاجتماعية الكامنة في المجتمع البرجوازي. وفي عام 1867، أصدر الجزء الأول من "رأس المال".

وابتداء من أزمة الاقتصاد السياسي التقليدي، أخذ ماركس يشيد اقتصاده السياسي. وابتداء من أزمة المجتمع البرجوازي، أخذ ماركس يشيد اقتصاده السياسي. وابتداء من أزمة المجتمع البورجوازي، أخذ ماركس يشكل صورة المجتمع الجديد. هنالك اتخذت الاشتراكية العلمية التي اكتشفها كارل ماركس وفردريك انجلز أساسها العلمي الثابت بفضل التحليل الدقيق للمجتمع البورجوازي. وكان اكتشاف قانون حركة هذا المجتمع تحت اسم قانون فائض القيمة عملاً حاسماً في تشييد البناء الفكري للاشتراكية العلمية.

لهذا احتل "رأس المال" أهميته التاريخية في الفكر الاشتراكي، هذه الأهمية التي كان يدركها ماركس نفسه حين وصف "رأس المال" فقال "إنه النصب التذكاري لي".

ومنذ أعلنها ماركس في "رأس المال"، ومصير العالم يتحدد تقدماً أو تراجعاً بالصراع بين رأس المال والعمل.

– الفصل الأول–
أزمة الاقتصاد السياسي
من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المبتذل

امتد الصراع بين الرأسمالية الناشئة والإقطاع المتداعي زمناً طويلاً، بحيث كان انتصار الرأسمالية في النهاية عملية تاريخية كاملة استغرقت قرابة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وانتهت في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولقد ظهر علم الاقتصاد السياسي تعبيراً نظرياً عن هذا المجتمع البورجوازي الجديد. أنجبته عقول العباقرة من أمثل وليام بتى في انجلترا وبواجيلبير في فرنسا في نهاية القرن السابع عشر. لكنه بصياغة الطبيعيين الفرنسيين وآدام سميث الاسكتلندي، يعتبر في الواقع ابن القرن الثامن عشر، ابن عصر التنوير.

وبهذه الصفة كان مكسباً من مكاسب هذا العصر، فقد كان يبدو على سبيل المثال وكأنه تعبير عن حكمة العقل الأبدي، ومن ثم فإنه كان يعكس أبدية النظام الرأسمالي نفسه.

النظرية التقليدية:

وفي سنة 1817 نشر دافيد ريكاردو كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" فتتوفر به ما اعتبر إنجيلاً لعلم الاقتصاد السياسي. قال ريكاردو "إنني اعتبر العمل مصدراً لكل قيمة واعتبر كميته النسبية المعيار الذي ينظم القيمة النسبية للسلعة". وتوصل إلى القول بأن قيمة السلعة إنما تتحدد دائماً بالعمل، أولاً بالعمل الحي الذي يبذله العامل وثانياً بالعمل المتراكم في صورة رأس المال، مبيناً أن "رأس المال هو عمل متراكم".

هكذا تلخصت نظرية الاقتصاد السياسي عندئذ في حقيقتين أساسيتين، الأولى: هي أن العمل هو مصدر كل ثروة، ومقياس كل قيمة. والثانية: هي أن العمل المخزون يسمى رأس المال، ورأس المال هذا بفضل الطاقة الكامنة فيه يزيد إنتاجية العمل الحي مئات وآلاف المرات، وفي مقابل ذلك يطالب بتعويض ما يسمى الربح.

بالتالي فإن الاقتصاد السياسي يدرس، كما يقول ريكاردو، "مجتمع السلع التي تستطيع الصناعة زيادتها كما تشاء والتي تنظم إنتاجها المنافسة غير المقيدة".

إن الإنتاج يتم من أجل السوق، وإذن فما الذي ينظم هذا الإنتاج للغير، أي للمجهول؟ إنها المنافسة الحرة. فبفضل قوى السوق، بفضل المبادرة الفردية لكل من المنتج والمستهلك، وكل منهما يسعى وراء مصلحته الشخصية، يتحقق التوازن من تلقاء نفسه. ولا حاجة إلى أي تدخل لإحداثه، بل يكفي أن ندع الحرية تسود، حرية الإنتاج وحرية التجارة وحرية العمل. وعندئذ فإن المصلحة الشخصية التي تقود الجميع سوف تحقق التوازن المنشود للجميع.

الرأسمالية نظام طبيعي:

وفيما وراء هذه النظرية التي عرفت باسم النظرية التقليدية والتي كان لريكاردو فضل إتمام صياغتها. أصبحت الرأسمالية عندئذ هي طبيعة الأشياء. فمع تصفية الأوضاع الإقطاعية، لابد أن تسود الأوضاع التي يقضي بها العقل، لابد أن تسود الأوضاع الطبيعية. مع انهيار الإقطاع لابد من العودة إلى الطبيعة. ونظام الطبيعة هو أفضل النظم. والمجتمع نفسه جزء من الطبيعة. وفي المجتمع يتحرك كل فرد بوحى من مصلحته الشخصية. ولما كانت الطبيعة البشرية ثابتة لا تتغير، انتهت النظرية التقليدية في الواقع إلى نتيجة خطيرة هي ثبات الرأسمالية وأبديتها.

وبدت كل الأوضاع البورجوازية كما لو كانت هي الأوضاع الطبيعية، يسير عليها كل مجتمع، منذ بداية البشرية إلى نهايتها. وهكذا فلقد بدأت البورجوازية بالقول بأن الرأسمالية نظام طبيعي، وانتهت بالقول بأن الطبيعة نظام رأسمالي.

ويجب الاعتراف بأن هذه الرؤية كانت بذلك – ومع ذلك – رؤية متفائلة، قادت البورجوازية الصاعدة إلى بناء المجتمع الرأسمالي بالفعل. لقد كانت هذه الرؤية تعبر عن بورجوازية تصفي بقايا المجتمع الإقطاعي، وتعمل على تطهير العلاقات الاقتصادية من الإقطاع، كي تزيد القوى الإنتاجية وتقود الصناعة والتجارة.

ففي "ثروة الأمم" يكتب آدام سميث بكل الرضا يقول "بعد أن أقصيت كل الأنظمة القائمة على التفضيل أو التقييد، فإن النظام الواضح البسيط، نظام الحرية الطبيعية، هو الذي يتقرر من تلقاء نفسه. وينبغي أن يترك كل فرد ما دام لا يخالف قوانين العدالة في أتم الحرية للسعي وراء مصلحته الخاصة على الوجه الذي يلائمه، وتقديم عمله ورأسماله بالتنافس مع عمل ورأس مال أي إنسان آخر وأية طبقة أخرى من الناس".

المذهب الفردي:

وفي ظل هذه النظرية التقليدية، كان يجب أن يعطى المكان الأول للمنتج الذي أتاح للدنيا الجديدة أن تولد. إن رب العمل الفرد، الجسور، المقدام، المنقب عن مصادر الإنتاج، الباحث المكتشف للأسواق، الساعي بلا توقف لخفض النفقة وزيادة الإنتاج، الحريص بلا رحمة على تحقيق الربح، ذلك هو الإنسان النموذج.

ولهذا كانت النظرية التي صيغت تصطحب بمذهب أصبح معروفاً باسم الفردية، وهو مذهب ملامحه تجسد الفكر الاقتصادي والاجتماعي للبورجوازية الصاعدة التي يمثلها بالذات ربابنة الصناعة ورواده.

فالفردية تعنى بالفرد، أي الإنسان. لكنها تعنى به كفرد ناجح، أي كرأسمالي، إنها تحلل الطبيعة البشرية وتجد جوهرها في الأنانية والمنفعة فتمتدحهما ثم تجسدهما معاً في عملية جمع المال. فكيف يمكن أن يتفق مسعى كل فرد مع مسعى الأفراد الآخرين؟ إنها ترى الانسجام متحققاً فيما بين الفرد والجماعة من خلال المنافسة الحرة.

كان مكيافيللي قد أرسى مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، حتى لقد عرف إيثار الغير بأنه "أنانية مقنعة". فجاء بنتام وجعل من المنفعة مبدأ أسمى للإنسان. ثم جاء سميث وعرض مبدأ المصلحة الشخصية قائلاً "كل فرد يبذل جهوده بلا انقطاع ليبحث لرأسماله عن أفضل استخدام. صحيح أنه يبحث عن كسبه الخاص وليس عن كسب المجتمع، بيد أن اشتغاله بمصلحته الشخصية يسوقه بالطبع أو بالضرورة ليجعل هذا الاستخدام هو الأفضل بالنسبة للمجتمع. إن هذا الفرد لا ينوي أن يخدم المصلحة

العامة، بينما لا يدري كم هو يخدمها فعلاً. إنه في هذا تقوده يد خفية لأداء غاية لم تدخل أبداً في حسبانه".

ولا شك أن ثمة سذاجة بالغة في تصوير مثل هذا الفرد، الإنسان الذي يكون كل ما هو مفيد له مفيداً لكل فرد وبشكل مطلق، في كل مجتمع بشري، في الماضي والحاضر والمستقبل. إن هذا الفرد الذي ابتكره القرن الثامن عشر ليس في الواقع سوى ثمرة تحلل المجتمع الإقطاعي من جهة وازدهار المجتمع البورجوازي من جهة أخرى. ولذلك فهو فرد في مجتمع معين، هو المجتمع البورجوازي في مرحلة المنافسة الحرة. هو كائن تاريخي، له تطوره في الماضي وبالمثل في المستقبل. وحتى في داخل المجتمع البورجوازي نفسه، فليس هو التعبير عن كل أفراد المجتمع. فالمصالح متفاوتة فيما بينهم. وهناك بالضرورة صراع بين الطبقات.

الصراع الطبقي:

ومن الحق أن نقول إن ريكاردو كان يعترف بوجود الصراع الطبقي. ولقد كان يتخذ من الصراع بين المصالح الطبقية المختلفة، بين الأجور والأرباح، بين الأرباح والريع، نقطة بدء لأبحاثه. لقد اعترف مثلاً بالتناقض الضخم في المجتمع البورجوازي قائلاً "لا يمكن أن يزيد الأجر إلا على حساب الربح والعكس بالعكس".

ولقد تعرض نتيجة لذلك لحملات عنيفة، حتى في حياته. واعتبره هنري جورج أبا للشيوعية. وكتب جيد وريست يعلقان فيما بعد على كتابه قائلين "لم يكن ريكاردو يعلم وهو يضع ذلك الكتاب أنه يهدم أعمدة الهيكل الرأسمالي".

ومع ذلك فقد كان ريكاردو ينظر إلى الصراع الطبقي بسذاجة. على أنه قانون اجتماعي من قوانين الطبيعة، لا دخل لإرادة الإنسان فيه – أليس الرأسمالي يحتاج للعامل مثلما يحتاج العامل للرأسمالي؟ وكان القس باركلي قد اقترح من قبل القبض على كل متسول واسترقاقه لبضع سنين. فجاء القس مالتس وطالب بإلغاء قانون الفقراء الذي يمنحهم بعض العون، قائلاً "ليس لإنسان حق في الحياة إذا لم يستطع عمله أن يشتريها له".

لقد كان المطلوب من الفرد أن يكون عاملاً لدى الرأسماليين أو لا يكون إطلاقاً.

ولكن ها هي الأمور تتعقد. فمنذ بداية القرن اصطحب الازدهار الرأسمالي ببؤس الكادحين بحيث ارتفعت أسعار مواد المعيشة وتضاعف ثمن القمح عدة مرات. كذلك فإن الثورة الصناعية كانت تعني أيضاً، إحلال العمل الآلي محل العمل اليدوي. وعرف العمال البطالة وتخفيض الأجور وزيادة حدة الاستغلال من خلال عملية الإنتاج. وفيما بين عامي 1820 و 1830 اشتد تطور المجتمع البورجوازي.

ومع ذلك كان الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل مازال مدفوعاً إلى المؤخرة. كانت البورجوازية تلعب دورها الثوري إلى نهايته: سياسياً بالصراع المتفاقم بين الحكومات الإقطاعية المتجمعة حول الحلف الأوربي المقدس وبين الجماهير الشعبية تقودها البورجوازية.

سيطرة البورجوازية:

وفي عام 1830 حلت بالاقتصاد الرأسمالي أزمة شاملة. لقد استولت البورجوازية نهائياً على السلطة السياسية في أكبر بلدين رأسماليين هما انجلترا وفرنسا.. في انجلترا بصدور قانون الإصلاح الانتخابي سنة 1832 لمصلحة الطبقة الوسطى، وصدور قوانين الغلال ضد ملاك الأراضي. وفي فرنسا بسقوط الملكية سنة 1830 وحكم لوى فيليب رجل الرأسمالية المصرفية. هنالك بدأ الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل يتخذ واقعياً ونظرياً أشكالاً علنية. برز هذا الصراع الطبقي واتخذ صورة تحركات عظيمة من جانب البروليتاريا ضد البورجوازية. هب العمال الفرنسيون في ليون، والغزالون الألمان في سيليسيا، وانطلقت حركة الميثاق في انجلترا. واشتد ساعد الحركة العمالية إلى الحد الذي أتاح فيما بعد للطبقة العاملة الفرنسية أن تشترك في ثورة فبراير 1848 كطبقة مستقلة لأول مرة عن البورجوازية. تلعب دوراً قيادياً في الثورة وتشارك في الحكم لأول مرة في التاريخ. واقترن هذا الصراع كله بظهور الاشتراكية الخيالية تعبيراً نظرياً عن طموح الطبقة العاملة حينئذ.

حركة البروليتاريا:

ولم تكن حركة الميثاق في انجلترا حركة اشتراكية، لكنها كانت التعبير عن حركة نضج الطبقة العاملة الانجليزية.

فالطبقة العاملة لا تصل بقواها الذاتي إلا إلى الوعي النقابي أما الوعي السياسي فيتطلب تدخل المثقفين من الطبقات الأخرى.

تكونت في لندن في عام 1836 جمعية العمال الذين صاغوا مطالبهم في صورة "ميثاق الشعب"، وأقاموا حزباً مستقلاً هو حزب الميثاقيين. فكان أول حزب عمالي في العصر الحديث.

أما في فرنسا، فقد اتخذ الصراع الطبقي أشكالاً أكثر سفوراً وحسماً.

كانت هناك أفكار اشتراكية عرضها مابلي ومورللي. وفي الثورة الفرنسية نفسها ظهرت حركة "الغاضبين" ثم حركة "الأنداد" بقيادة بابوف نظراً لمطالباتهم بمساواة لها صداها في الحياة المادية. طالبوا بإلغاء الملكية الفردية للأرض والانتفاع على الشيوع بثمرات الأرض قائلين "الثمار حق للجميع". ولقد أعدوا مؤامرة فيما بين عامي 1795 و 1797، ونشروا لها بياناً يعرف ببيان الأنداد قالوا فيه: "إن الثورة الفرنسية ليست سوى البشير بثورة أخرى، ثورة أكبر بكثير وأخطر بكثير، ستكون الثورة الأخيرة. نحن نسعى إلى شيء أسمى وأعدل هو المال الشائع أو مشايعة الأموال". لكنها كانت

شيوعية لا تهتم بالإنتاج قدر اهتمامها بالتوزيع. وكانت بالدقة حركة للبورجوازية الصغيرة، التي تعنيها الأرض بالذات. ومع ذلك يسميها ماركس "حركة أولى للبروليتاريا".

ظهور الاشتراكية الخيالية:

هكذا كان الصراع حاداً. ومنذ بداية القرن التاسع عشر ظهرت الاشتراكية الخيالية تعبيراً عن مقدار النضج الذي بلغته الطبقة العاملة حينئذ.

كتب سان سيمون عن فلسفة التاريخ. فقال: "أحسب أني وجدت مفهوماً موسوعياً أفضل مما لدى بيكون، ومفهوماً عن العالم أفضل مما لدى نيوتن، ومنهجاً أفضل من منهج لوك". هذا المفهوم هو أن التاريخ مبني على مبدأ التطور بوصفه التغير المستمر في نظام الملكية. وهو تغير يرمي إلى تحسين أحوال المعيشة. وأعلن بوضوح أن "السياسة تخضع للاقتصاد". وكان في الواقع يعلق آماله على الصناعة "فكل شيء بالصناعة وكل شيء من أجل الصناعة". كما كان يؤمن بالطبقة الصناعية، فهي أهم الطبقات جميعاً.

وكتب فورييه نقداً اجتماعياً حاداً وساخراً للمنافسة وللتفتت الصناعي. وقدم مفهومه عن تاريخ المجتمعات وصراع الطبقات. فالمنافسة تمهد للأزمة والفقر، وتعبد الطريق لنشأة أرستقراطية تجارية. وانتهى إلى أن الملكية المشتركة هي أنجع الوسائل للتوفيق بين الفقير والغني.

وتميز أوين بنظرته النافذة إلى أعماق المجتمع الرأسمالي. لكنه ناشد أصحاب الامتيازات أن يتنازلوا طواعية عن امتيازاتهم. فلما صدمته إجابتهم وسبقه العمال نحو النضال، كما بدأ في حركة الميثاقيين، ارتبط في النهاية بالشيوعية.

الاشتراكية الخيالية هي تعبير في نهاية الأمر عن المستوى المنخفض لتطور الرأسمالية والحركة العمالية حتى منتصف القرن التاسع عشر.

كان الاشتراكيون الخياليون يرفضون كل عمل سياسي، وبخاصة العمل الثوري، ويسعون لبلوغ غايتهم بطرق سلمية، نشرت عشية ثورة فبراير 1848 تحمل مثل هذه العناوين: هل يهتمون بنا، هل يفكرون في تخفيض ثمن الخبز لنا أو صرخة استعطاف – عن الوسيلة لإعطاء الخبز بثمن في متناول الفقير.

وكان عمال الطباعة أكثر العمال مبادرة، ومنهم خرج برودون الذي اشتهر بعبارته: "الملكية هي السرقة" وقبل ثورة فبراير 1848 ظهر البيان الشيوعي بقلم ماركس وانجليز.

في فبراير 1848 دعا لوى بلان العمال الباريسيين للتمرد من أجل تنظيم العمل. وانطلقت الثورة، فعمت أوربا كلها حتى انجلترا والنرويج والسويد وروسيا. ووصلت البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة إلى الحكم لأول مرة في فبراير 1848. ولكن سرعان في يونيه 1848 ما وقع الصدام الدامي بين البروليتاريا والبورجوازية. وبرز بلانكي قائداً للبروليتاريا وظهرت البلانكية وريثة للبابوفية.

وكان بلانكي هو الرأس والقلب للحزب البروليتاري. تجرد من التفاؤل الذي تميز به جيله بوضع ثقتهم في الحكام. وأعلن بصراحة أنه لن يتاح للكادحين أن يشتروا حريتهم إلا باستخدام الدولة وبالاستحواذ على السلطة العامة. وكان يعقد أمله على "أقلية منضبطة موثوق بها من قادتها، مستعدة لكل شيء، قادرة على البطولة العظمى". لكن الثورة لم تكن تتطلب هذه الأقلية الفعالية فقط، بل الجماهير المنظمة خلف قيادتها.

لقد كان الاقتصاد التقليدي يبحث منذ وليام بني عن العلاقات الحقيقية للإنتاج في المجتمع البورجوازي ويحاول عن طريق التحليل أن يرد الأشكال المختلفة للثروة إلى وحداتها الداخلية ويسعى لفهم العلاقة الوثيقة لتعدد الظواهر الخارجية.

أما الاقتصاد المبتذل فيعالج الظاهر فحسب، ساعياً وراء التفسيرات الرخيصة للظواهر ومتخذاً من العنصر المبتذل في الظواهر نظرية على حدة. معتبراً أن "البؤس الذي نراه في الظاهر ونحسبه محتوماً في المجتمع إنما يخفى في حقيقة الأمر انسجام المصالح، فإن الشر يلد الخير من نفسه، ما في ذلك من شك".

بدأت البورجوازية في مجموعها في التخلي عن كل من العقل والتاريخ. أخذت البورجوازية تنقض على ماضيها نفسه. وتحول الاقتصاد السياسي في أيدي مفكري البورجوازية من بحث العلاقات الاقتصادية بين الناس في مجالها الحقيقي وهو الإنتاج إلى بحثها في مجالها المجازي وهو التبادل.

هكذا، عندما تفجرت أزمة الاقتصاد السياسي، لم تكن بريطانيا وهي مهد علم الاقتصاد بقادرة على إخراج الاقتصاد السياسي من أزمته. وإنما انتقلت المهمة إلى ألمانيا. فهناك عندما نما الإنتاج الرأسمالي بسرعة وبلغ فيها حد الازدهار، حدث فيها ما حدث لانجلترا من قبل مع وعي أكبر لدى البروليتاريا عنه لدى البورجوازية.

ويبدو أن هزيمة ثورة 1848 في ألمانيا قد كان من جرائها أن ودع المثقفون الألمان مسائل النظرية وانهمكوا كما يقول ماركس في التطبيق، أعني جني الأرباح.

وبينما كانت هذه البورجوازية مشغولة باستيعاب المواد الأولية لعلم الاقتصاد البورجوازي، ظهر الحزب البروليتاري في ألمانيا على مسرح الأحداث، وظهر معه إمكان قيام علم الاقتصاد الألماني. لكنه في هذه المرة كان يجب أن يكون علم الاقتصاد البروليتاري.

وهكذا لم تعد الظروف التاريخية في ألمانيا لتسمح بتطوير علم الاقتصاد السياسي، بل تدعو لتشييد علم اقتصاد جديد. ففي اللحظة التي بدأ فيها أن من الممكن قيام علم بورجوازي للاقتصاد السياسي في ألمانيا، كان هذا الأمر قد غدا مرة أخرى مستحيلاً في الواقع. ولم يعد ممكناً أن يقوم علم اقتصاد جديد سوى علم البروليتاريا. وكانت تلك هي مهمة "رأس المال".

– الفصل الثاني–
ظهور "رأس المال"
النقد البروليتاري للاقتصاد السياسي

كانت المهمة المطروحة بعد انفجار أزمة الاقتصاد السياسي هي القيام (بنقد) هذا الاقتصاد، ولكنها كانت مهمة ثورية لا تستطيعها إلا طبقة ثورية. يقول ماركس:" بالقدر الذي يعبر النقد عن طبقة ما، فإنه يمثل تلك الطبقة التي تكون رسالتها في التاريخ هي الإطاحة بطريقة الإنتاج الرأسمالية وإلغاء جميع الطبقات نهائياً، ألا وهي البروليتاريا".

نقد الاقتصاد السياسي

والقيام بنقد علم الاقتصاد إنما كان يعني أن علم الاقتصاد ما زال لم يكتمل، مازال واجب التكوين.لقد اكتشفت البورجوازية الاقتصاد السياسي. لكن كل ما أنجزه هذا الاقتصاد السياسي من علم اقتصادي حتى ذلك الحين كان يقتصر على دراسة تكوين وتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ومن ثم طور إيجابياً قوانين أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأشكال المبادلة المؤاتية له. ولكن من أجل أن يكتمل الاقتصاد السياسي، كان لابد أن ينتهي بالنقد الاشتراكي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. ولهذا يسمى ماركس كتابه تارة "نقداً للاقتصاد السياسي" وتارة أخرى "تحليلاً نقدياً للإنتاج الرأسمالي".

كلمة رأس المال:

يقال أن أول مرة استخدمت فيها الكلمة كانت في القرن السابع عشر، صفة للمخزون الرئيسي أو للمال الأصلي للتاجر. ولقد تحدث بتي في كتابه "الحساب السياسي" الصادر سنة **1669** عن "رؤوس الأموال الهولندية في شركة الهند الشرقية". وعند التجاريين كان معنى الكلمة هو مبلغ النقود الذي أقرض أو الذي يحتفظ به من أجل الإقراض أي "أصل الدين". ثم استخدمت لتعنى الثورة التي تنتج ربحاً معيناً. واستخدمها الطبيعيون، فابتداء من تيرجو أصبحت تعني "القيم المتراكمة". واستخدمها آدم سميث بمعنى "رصيد التاجر".

ويتوصل سميث إلى تقسيم رأس المال إلى جار وثابت. ثم تنتقل الكلمة إلى ريكاردو، فيقول في تعريف رأس المال "رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة المعد والمستخدم بغرض الإنتاج والذي يتكون من الطعام والملابس والأدوات والمواد الأولية والآلات وغيرها، الضرورية من أجل العمل".

ثم استخدم ماركس كلمة رأس المال، فأصبح لها معنى جديد. لم تعد كل أداة عمل أو وسيلة إنتاج رأس مال. الأشياء كلها لا تعتبر رأس مال في حد ذاتها. وإنما النظام الاجتماعي المعين هو الذي يجعل من هذه الأشياء رأس مال. قد تكون النقود رأس مال. وقد تكون الآلات والمباني والمواد الخام والمنتجات رأس مال. فليس رأس المال شيئاً معيناً بل هو علاقة اجتماعية معينة. إن المال لا يصبح رأس مال إلا متى زاد من قيمته أي متى عاد بفائض قيمة. فرأس المال هو قيمة تأتي بفائض قيمة. كيف؟ من خلال اتحاد رأس المال بالعمل. كيف؟ عن طريق استغلال العمال الأجراء. ذلك فقط هو رأس المال.

معرفة موسوعية:

ولسوف نجد في "رأس المال" أفكاراً عبر عنها من قبل عشرات الكتاب من الفلاسفة والاقتصاديين والاشتراكيين. سنجد هيجل وفويرباخ وديتزجن في الفلسفة. وسنجد بتي وسميث وريكاردو في الاقتصاد. وسنجد سان سيمون وفورييه وبازار وأوين وانفانتان وكونسيدران ولرو وبلان وبكير وكابيه وبلانكي في الاشتراكية.

فالحق أن "رأس المال" ينطوي على معرفة موسوعية ألمت بكل أدبيات الاقتصاد السياسي وفلسفة العصر وثقافته السياسية.

تكوين "رأس المال":

كرس كارل ماركس أربعين عاماً من حياته لكتابة "رأس المال". فلقد بدأ فيه عام 1843 وواصل العمل فيه حتى آخر يوم في حياته.

كتاب عنوانه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" وهو دراسة نقدية لنظرية القيمة عند التقليديين وعند الاشتراكيين الخياليين. وتضم ما يسميه الانجليز "مبادئ الاقتصاد السياسي لكنها اقتصرت على موضوعين فحسب هما السلعة والنقود. ولم تذكر شيئاً عن رأس المال.

ويقع "رأس المال" في أربعة مجلدات وقد خصص ماركس المجلد الأول لعملية إنتاج رأس المال. ويحتوي على تحليل لكيفية إنتاج فائض القيمة وإنتاج رأس المال نفسه.

أما المجلد الثاني فيتناول عملية تداول رأس المال، تداول عناصره المختلفة ومبادئ تصريف السلع وتكرار الإنتاج الذي يسمح به تداول رأس المال. وينطوي المجلد الثالث على الإنتاج الرأسمالي في جملته، أي ينطوي على وحدة كل من الإنتاج والتداول لرأس المال. فهو مخصص لتوزيع رأس المال

الذي ينتج من الإنتاج والتداول. أما توزيع فائض القيمة فيتم عند ماركس إلى الربح والفائدة والريع العقاري. ثم يوزع الربح إلى ربح صناعي ومصرفي وتجاري. ويدرس تطور هذا التوزيع، والاتجاه إلى انخفاض معدل الربح أي علاقة الربح بالتطور الرأسمالي عامة.

وبعد وفاته في عام 1883 عكف إنجلز على إنجاز المجلد الثاني. فنشر المجلد الثاني في عام 1885، ونشر المجلد الثالث في عام 1894 أي قبل وفاته هو بعام. ولذلك يعد المجلدان من عمل ماركس وانجليز معاً.

والواقع أن المجلد الأول هو بلا نزاع أهم المجلدات جميعاً. وينطوي على أهم ما لدى ماركس من فكر اقتصادي. وتأتي أهمية المجلد الثاني من دراسته التفصيلية لبعض نواحي المجلد الأول، وبخاصة تناقضات الرأسمالية والأزمات، وكان ماركس قد أكمل المجلد الثاني قبل موته. أما المجلد الثالث فإنه أضاف كثيراً إلى المجلد الأول.

فلم يجد إنجلز مزيداً من العمر ليصدر المجلد الرابع والأخير من "رأس المال" والذي تناول تاريخ الفكر الاقتصادي وبخاصة تطور نظريات القيمة. ولقد ظل مطوياً حتى نشره كاوتسكي في عام 1905 تحت عنوان "نظريات فائض القيمة".

"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي":

في الدراسة التمهيدية "لرأس المال" والمنشورة تحت عنوان "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" يلخص ماركس ما يعنيه بالاقتصاد السياسي. فالواقع أن علم الاقتصاد إنما يبحث ظاهرتي الإنتاج والمبادلة خلال تطور المجتمع البشري. فالإنسان لا يوجد إلا في مجتمع. الإنسان حيوان سياسي، بل هو حيوان لا تتحدد شخصيته إلا في أحضان المجتمع وفي هذا المجتمع يتم الإنتاج والتبادل بين الناس. وبتطورهما يتطور المجتمع. والمجتمع يتطور بلا أنقطاع.

والإنتاج هو عملية استحواذ الإنسان بالعمل على موارد الطبيعة، هو تفاعل الإنسان مع الطبيعة، هو سيطرة الإنسان على الطبيعة، هو الصراع التاريخي بين الإنسان والطبيعة.

إن عمل الإنسان هو الذي أخضع الطبيعة وحولها إلى ثروة، وهنا يتبنى ماركس قول بتي "إن العمل أبو الثروة، والطبيعة أمها".

لكن الإنتاج عمل اجتماعي. يتولاه أفراد ينتجون بصورة مشتركة. ولذلك لا يوجد منتج فردي منعزل.

على هذا النحو أيضاً يكون الإنتاج هو امتلاك عمل الإنسان للطبيعة. وهكذا تكون الملكية نظاماً تاريخياً. فقد وجدت الملكية دائماً، لكنها اتخذت على مر العصور أشكالاً مختلفة، من الملكية الشائعة إلى الملكية الخاصة للعبيد، إلى الملكية الإقطاعية للأرض، إلى الملكية الخاصة الفردية لرأس المال.

أما المبادلة فهي عملية نقل ملكية المنتجات. هي عبارة عن العلاقات الاجتماعية بين المالكين أو الحائزين للمنتجات. إنها تفترض الملكية، كما تفترض نقل الملكية.

لكن المنتجات موضوع المبادلة غير مطلوبة في الاستهلاك المباشر، ومن ثم تدخل في نطاق التبادل. لذلك كانت المنتجات التي تتبادل تسمى سلعاً. وكانت هذه السلع عند ظهورها نواة لظهور كل من السوق ورأس المال. وكان رأس المال ظاهرة اقتصادية اجتماعية تاريخية وليس – كما رأى التقليديون– عنصراً طبيعياً، عاماً، وأبدياً.

وبهذا بالتحديد يصبح الاقتصاد السياسي علم الظروف والأشكال التي يتم في ظلها الإنتاج والمبادلة ويتم في ظلها أيضاً توزيع المنتجات على أفراد المجتمع. إن أسلوب الإنتاج والمبادلة في مجتمع معين والظروف التاريخية لهذا المجتمع هي التي تفرض أسلوب توزيع المنتجات. ففي ظل مشايعة القبيلة أو القرية حيث تسود الملكية الشائعة للأرض يكون التوزيع المتساوي للمنتجات أمراً طبيعياً. وعندما بدأت عدم المساواة في التوزيع، كان ذلك يعني بداية تحلل الجماعات المشاعية.

الإنتاج المادي:

ولقد قامت كل المجتمعات البشرية بالإنتاج، أي بتوفير الوسائل المادية الضرورية لحياتها. وماركس لا يعني بالإنتاج سوى تلك المنتجات المادية فقط. إنه لا يعني إلا بالإنتاج المادي، أما ما يسمى بالإنتاج المعنوي من أدب وفن فلا يعد إنتاجاً بل هو نوع من الخلق الأدبي أو الفني يخرج من نطاق البحث الاقتصادي.

أما علم الاقتصاد فهو علم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية الضرورية للمعيشية.

هذه المنتجات المادية ليست كلها بالضرورة سلعاً. في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كان يجري إنتاج الوسائل المادية للمعيشة، إنما لم يكن هناك إنتاج للسلع إلا بقدر قيام المبادلة وانتشار التجارة. فالمنتجات التي تستهلك مباشرة من غير المرور بالمبادلة ليست سلعاً. وإنما السلعة هي المنتجات المعدة للمبادلة. فلما ظهرت السلعة، كانت هي البذرة الأولى للرأسمالية. وظلت هذه التجارة تنمو حتى أصبحت السلع هي النظام الإنتاجي السائد. ولهذا كانت الرأسمالية هي نظام إنتاج ومبادلة السلع.

والواقع، كما يقول ماركس في "رأس المال" فإن ثروة المجتمع الرأسمالي إنما تتشكل من تراكم هائل من السلع.

ويأخذ ماركس في تحليل السلعة في كتابه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي". والسلعة هي ناتج مادي. لكنها أيضاً قيمة. وبذلك تعبر عن التناقض والوحدة بداخلها. فهي قيمة استعمال وقيمة مبادلة.

أما قيمة الاستعمال فهي منفعة السلعة. ومن هذه الناحية تختلف كل سلعة عن الأخرى. منفعة

التفاحة غير منفعة المقعد وغير منفعة الكتاب. أما قيمة المبادلة فهي واحدة في كل السلع. فهي قيمة السلعة عند المبادلة. مم تتكون هذه القيمة؟ وكيف تتفق أو تختلف؟ كل السلع هي منتجات للعمل. ولا تختلف فيما بينها إلا من حيث الكم فقط – في قوة العمل المجسد في كل منها.

منفعة السلعة تشكل محتواها المادي أي قدرتها على إشباع حاجة إنسانية. وقيمة السلعة هي شكلها الاجتماعي كنتاج للعمل عندما تتبادل مع سلعة أخرى.

وفي مجرى التبادل تميزت سلعة معينة هي الذهب مثلاً فأصبحت هي النقود. أصبحت تجسيداً للقيمة أو مقابلاً للقيمة. في التبادل إذن يتبادل المنتجون ما أنتجوا من سلع. ومن السلعة يأخذ ماركس في تحليل العمل. وهو يميز بالتالي بين نوعين من العمل: العمل الخاص والعمل الاجتماعي. بالعمل الخاص يخلق المنتج منفعة لنفسه –ينتج للمستهلك. وبالعمل الاجتماعي يخلق المنتج قيمة للمجتمع، صالحة للتبادل.

ولهذا تتسم السلعة بطبيعة مزدوجة. والعمل هو أيضاً له طبيعة مزدوجة. فهناك عمل خاص يؤديه المرء لنفسه. وهناك عمل آخر يؤديه للمجتمع. إنه يبادله بسلعة أخرى – أي بعمل آخر. وتلك هي نظرية العمل كمصدر للقيمة.

أسلوب الإنتاج:

هذا الأسلوب الذي يحصل به الناس على وسائل المعيشة يسمى أسلوب الإنتاج. أن الإنتاج دائماً عملية اجتماعية، لا يؤثر الناس فيها على الطبيعة فحسب بل يؤثر بعضهم على بعض أيضاً. فهم لا ينتجون إلا متعاونين بأسلوب معين. وهم يتبادلون فيما بينهم نشاطهم أو ثمرة هذا النشاط. ولهذا، فإنهم لكي ينتجوا يدخلون في علاقات بعضهم مع بعض.

هذا الأسلوب الذي يحصل به الناس على وسائل المعيشة يسمى أسلوب الإنتاج.

إن أسلوب الإنتاج كما يعرضه ماركس إنما يتناول طائفتين من الظواهر الاقتصادية، هما القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

أما القوى المنتجة فهي مجموع ما لدى المجتمع من قوى يستعين بها البشر من أجل إنتاج المنتجات المادية. ولذلك تشتمل على كل وسائل الإنتاج، وكذلك على الناس الذين يستعملون هذه الوسائل بخبرتهم في الإنتاج وبعادات العمل المكثفة لديهم.

ويقصد ماركس بوسائل الإنتاج مجموع وسائل ومواد الإنتاج اللازمة أو المساعدة على الإنتاج، ويقسم وسائل الإنتاج إلى وسائل رئيسية وأدوات. أما الرئيسية فهي ما لا يتم الإنتاج بدونها مثل الأرض في ظل الإقطاع ورأس المال في ظل الرأسمالية. أما الأدوات فهي مجموعة وسائل الإنتاج الصغيرة المساعدة على الإنتاج كالسماد والفحم.

وإذن، فإن قوى الإنتاج تتناول أولاً الخيرات الطبيعية، الأرض، الغابات، المياه، الأراضي الجديدة، المواد الأولية، كما تتناول أدوات الإنتاج التي تسمح بتشكيل الخيرات الطبيعية والمنشآت الضرورية للإنتاج كالمباني ووسائل النقل والمواصلات ووسائل التبادل. وتتناول قوى الإنتاج كذلك الناس الذين يستخدمون وسائل الإنتاج بما لهم من خبرة في الإنتاج من فنون وعلوم وعادات عمل.

إن القوى المنتجة للمجتمع هي القوى التي تسمح بالإنتاج من خلال التأثير على الطبيعة.

ويعلن ماركس أن وسائل الإنتاج هي أهم عناصر القوى المنتجة. ومن بين وسائل الإنتاج تلعب أدوات الإنتاج بالذات الدور الحاسم في الإنتاج. لماذا؟ لأن تطور القوى المنتجة محكوم بتطور أدوات الإنتاج.

يقول ماركس: ليس المهم هو معرفة ماذا ينتج البشر، ولكن بماذا ينتجون. وفي عبارة مشهورة له في "رأس المال" يقول: "إن استعمال أدوات العمل وصنعها هما من مميزات العمل البشري بصفة خاصة".

إن كل قوة منتجة هي قوة مكتسبة انتزعها البشر من الطبيعة. ثم يزداد تأثير هذه القوى المنتجة التي تلعب الدور الثوري في إنتاجهم وحياتهم. كيف؟ لأن هذه القوى تتطور مستقلة عن إرادة البشر الذين يستخدمونها.

البعض ينظرون إلى ماركس كما لو كان قد حصر الاقتصاد السياسي في القوى المنتجة أي في طاقات ووسائل وفنون الإنتاج. لكن ماركس كان منذ البداية حريصاً على نفي هذا التحريف، فكتب في مقدمته لكتاب "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" يقول: "ليس الاقتصاد السياسي هو التكنولوجيا".

فأسلوب الإنتاج ليس فقط التكنولوجيا أو فنون الإنتاج وهي قوة من القوى المنتجة، لكنه يمثل أيضاً علاقات الإنتاج.

وعلاقات الإنتاج هي مجموعة العلاقات الاجتماعية التي ينتج الأفراد في ظلها في مجتمع معين. فعلاقات الإنتاج هي في النهاية علاقات الملكية في المجتمع، هي كل أشكال ملكية وسائل الإنتاج وأشكال توزيع المنتجات.

لكن علاقات الإنتاج المعينة إنما تطابق درجة معينة من تطور القوى المنتجة. فإن القوى المنتجة هي التي تتحكم في علاقات الإنتاج.

ولذلك فليس دقيقاً أن نعتبر الاقتصاد السياسي علم الإنتاج بل علم العلاقات الاجتماعية في الإنتاج، علم التنظيم الاجتماعي للإنتاج.

تطابق القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج:

هكذا تتضح العلاقة الجدلية بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

ويعلن ماركس أن القوى المنتجة هي العامل الأكثر حركة والأشد ثورية في الإنتاج. فتطورها أسرع من تطور علاقات الإنتاج. فلا تلبث هذه العلاقات أن تصبح إطاراً ضيقاً لها. فلا تتبين أمامها من سبيل كي تنطلق من عقالها سوى أن تحطم علاقات الإنتاج المحافظة. وهكذا يستطيع الناس باكتساب قوى إنتاجية جديدة أن يغيروا أسلوب إنتاجهم وأسلوب كسب معيشتهم، أن يغيروا كل علاقاتهم الإجتماعية.

إن هذا القانون الاجتماعي الذي اكتشفه ماركس هو الذي يسمى قانون التطابق الضروري بين علاقات الإنتاج وطبيعة القوى المنتجة.

واستناداً إلى هذا القانون يطرح ماركس قضية الثورة الاجتماعية. فإن عدم تطابق القوى المنتجة الجديدة مع علاقات الإنتاج القديمة هو أساس كل ثروة اجتماعية. ويتخذ هذا التناقض شكل الصراع بين الطبقات المرتبطة بعلاقات الإنتاج القديمة والطبقات المرتبطة بالقوى المنتجة الجديدة.

واستناداً إلى هذا القانون الثوري يرى ماركس حتمية انهيار الرأسمالية، ويعلن أن علاقات الإنتاج البورجوازية هي آخر شكل للتناقض في مجرى الإنتاج بين علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية. فإن القوى المنتجة النامية داخل شبكة المجتمع الرأسمالي تخلق باضطراد الظروف المادية لحل ذلك التناقض.

وبعد دراسة فاحصة لنظام الإنتاج الرأسمالي يكشف ماركس عن الحقائق التالية:

أ- أن الرأسمالية نظام تاريخي، لم يوجد دائماً ولن يوجد إلى الأبد.

ب- أن هذا النظام ليس سوى نظام استغلالي طبقي آخر، لمصلحة البورجوازية على حساب البروليتاريا.

ج- أن هذا النظام ينمي الطبقة التي تستطيع وحدها أن تضع حداً له وأن تنهي معه كل استغلال طبقي وهي البروليتاريا.

وتلخص الفقرة الأخيرة من الفصل الأول في "البيان الشيوعي" حتمية هذا التطور كما يلي: "إن الشرط الضروري لوجود البورجوازية وتسلطها هو أساساً تكوين رأس المال وزيادته. والشرط الضروري لوجود رأس المال هو العمل الأجير.

إن تطور الصناعة الحديثة يعمل إذن على تقويض الأساس الذي تستند عليه البورجوازية في الإنتاج وتملك المنتجات.؟؟

وهكذا فإن الصلة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم التاريخ، ولهذا يعرف لينين علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يتناول تطور النظم التاريخية للإنتاج الاجتماعي".

إننا مدينون لكارل مركس بكشفه عن فائض القيمة، هذا الكشف الذي صارت بفضله الاشتراكية علماً.

وهذا معنى قول إنجلز:"ليست الاشتراكية العلمية سوى انعكاس في الفكر البشري للصراع القائم في المجتمع الرأسمالي بين القوى المنتجة الجديدة وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية.ويحدث هذا الانعكاس في ذهن الطبقة التي تقاسي مباشرة من هذا الصراع وهي الطبقة العاملة". وبذلك انتهى زمن الاشتراكية الخيالية.

– الفصل الثالث–
جوهر "رأس المال"
قانون فائض القيمة

وقانون فائض القيمة هو قانون حركة النظام الرأسمالي

فانطلاقًا من تحليل الاقتصاد الرأسمالي في ظل المنافسة يكتشف ماركس قانون فائض القيمة، حتى لقد عرف الاقتصاد السياسي بأنه الاقتصاد الذي يبحث في تكوين فائض القيمة. وعندما يتكون فائض القيمة فإنه يخلق رأس مال.

إن الكشف الكبير الذي توصل إليه سميث وريكارد هو أن الإنتاج الرأسمالي يقوم على إنتاج السلع بقصد المبادلة. وهي تتبادل بقيمتها في المبادلة. فما مصدر هذه القيمة؟ إنه العمل. وهذا واضح لدى ريكاردو، وإن يكن لديه بعض الخلط بين العمل مصدراً للقيمة والعمل مقياساً للقيمة. ولكن الأمر قلق عند سميث. فهو تارة "كمية العمل الموجودة في السلعة"وتارة" قيمة العمل الذي يكلفه الشئ أو يتبادل في مقابله". واعتبر مالتس أن القيمة تتوقف على حجم الأجور المدفوعة. ومن ثم لم يعن الاقتصاديون وقتذاك بدراسة ما اعتبره ريكاردو "المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي" وهي التوزيع وبخاصة الربح.

ولقد بدأ ماركس نظريته عن القيمة من النقطة التي بلغها سميث وريكاردو قائلاً إنه ليس هناك ما يخلق قيمة سوى العمل، العمل في صنع المنتجات أو في التعدين أو في نقل السلع. ومنذ ذلك الحين والفكر البورجوازي يحاول أن يطمس هذه الحقيقة منتحلاً كافة المعاذير: من نظرية العمل المبذول فعلاً، إلى نظرية نفقة الإنتاج، إلى نظرية المنفعة الحدية.

المهم أن ماركس قد تلقى النواة السليمة في نظرية التقليديين وبدأ منها أبحاثه، اتجه ماركس نحو المبادلة أو القيمة بالمعنى الصحيح. لكنه سرعان ما اكتشف وراء قانون القيمة قانوناً آخر أكثر جوهرية هو قانون فائض القيمة. اكتشف ماركس أن قانون فائض القيمة– أكثر من قانون القيمة– هو قانون حركة المجتمع الرأسمالي.

حول فائض القيمة يدور "رأس المال" بحثاً عن المراحل الثلاثة لفائض القيمة: مرحلة تكوينه، ومرحلة تداوله، ومرحلة تحوله إلى رأس مال. وهي المراحل الثلاثة للحياة الاقتصادية في ظل الرأسمالية: سلعة فنقود فرأس مال.

كيف يتكون فائض القيمة؟

يتكون فائض القيم في عملية إنتاج السلع، من خلال إنتاج ثروة المجتمع الرأسمالي الممثلة في السلع.

يقول ماركس:"إن فائض القيمة يجب أن يفهم على أساس افتراض أن السلع تتبادل بقيمتها وإلا فلن يفهم أبداً.

لكن ماهي السلع؟ هي منتجات العمل التي تتبادل في الأسواق. هذه المنتجات نافعة، فهي ذات قيمة استعمال، وهي قابلة للتداول،فهي ذات قيمة مبادلة.

ويضيف ماركس في "رأس المال" توضيحاً آخر. فيقول: "قد يكون الشئ قيمة استعمال ولا يكون قيمة. وتلك حالته عندما لا تكون منفعته للإنسان نتيجة العمل مثل الهواء والأرض البكر والمراعي الطبيعية والغابات. ويمكن أن يكون الشئ نافعاً ونتيجة العمل البشري، ثم لا يكون سلعة. فمن يشبع حاجاته الخاصة بإنتاجه هو يخلق قيمة استعمال لا سلعة. فمن أجل إنتاج السلع يجب ألا ينتج قيم استعمال فقط وإنما قيم استعمال للغير، أي قيم تبادل اجتماعية".

هذه السلع تقبل في التداول إذن لأنها نافعة وذات قيمة. وهذا هو الطابع المزدوج للسلع. إن الناتج لا تكون له قيمة إلا لكون عمل بشري مجرد يتجسد فيه. فكيف نقيس أهمية هذه القيمة؟ نقيسها بكمية "المادة الخالقة للقيمة" التي يحتوي عليها الناتج أي بكمية العمل. وكمية العمل نفسها كيف نقيسها؟ نقيسها بامتدادها في الزمن. وزمن العمل نقيسه بوحدات الزمن من الساعة واليوم والأسبوع.

ويبدأ الإنتاج السلعي تاريخياً عندما يتوافر شرطان: أن يصل تقسيم العمل الاجتماعي إلى حد وجود منتجات معدة للتبادل وليس للاستهلاك مباشرة، وأن يوجد ملاك منفردون بوسائل الإنتاج. لكن الإنتاج السلعي قد اتخذ في البداية صورة بسيطة هي صورة الإنتاج الحرفي، عندما ينتج شخص بنفسه أي بعمله الشخصي منتجات يبيعها. ثم اتخذ بعد ذلك صورة معقدة هي صورة رأسمالية، حيث يقوم مالك وسائل الإنتاج باستئجار آخرين يتولون هم الإنتاج، وتلك هي صورة الصناعية الرأسمالية. نشأ الإنتاج السلعي الرأسمالي تاريخياً من الإنتاج السلعي البسيط، ليصبح الإنتاج لسلع أي لمنتجات معدة للبيع في السوق، وليس للاستهلاك الشخصي. فرق أخر بين النوعين من الإنتاج فأساس الإنتاج السلعي البسيط هو العمل الشخصي للمنتج لوسائل الإنتاج، بينما أساس الإنتاج السلعي الرأسمالي هو العمل المستأجر مقابل أجر.

يفترض الإنتاج الرأسمالي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل. وبقدر تطور التقسيم الاجتماعي للعمل سعة وعمقاً يتطور الاقتصاد السلعي الرأسمالي.

إن قانون القيمة يوجد حيثما يوجد إنتاج سلعي، قبل الرأسمالية وبعدها. هذا القانون هو الذي يتولى تنظيم الإنتاج السلعي في ظل الرأسمالية التي تتميز بفوضى الإنتاج نتيجة نظام الملكية الخاصة، حيث يتجه كل رأسمالي الوجهة التي تمنحه هو أكبر ربح ممكن. فعلى الرغم من هذه الفوضى، يتم تنظيم الإنتاج في الواقع بفضل قانون القيمة، فمن خلال المنافسة يؤدي قانون القيمة ثلاث وظائف هي:

1. **تنظيم توزيع العمل ووسائل الإنتاج على فروع الإنتاج المختلفة.**
2. **تنظيم وحشد القوى المنتجة بوصفها قوة دافعة للتقدم الفني.**
3. **تنظيم وتطوير العلاقات الرأسمالية، بازدهار كبار المنتجين وتصفية صغارهم.**

يفرق ماركس بين نوعين من تداول السلع. ففي التداول البسيط يبيع صاحب السلعة سلعته ليشتري بثمنها سلعة أخرى، غرضها إشباع حاجته. الهدف هنا قيمة استعمال أخرى:

سلعة– نقود– سلعة

أما في التداول الرأسمالي، فإن السلعة تشتري لا لإشباع الحاجة وإنما ليعاد بيعها بثمن أكبر. الهدف هنا قيمة مبادلة، بل فائض قيمة:

نقود– سلعة– نقود.

بل تصبح الصيغة هكذا:

نقود– سلعة– نقود أكثر.

هنا في التداول الرأسمالي، يصبح تداول النقود غاية في ذاته، ولهذا لا تكون لتداول رأس المال حدود.

تاريخياً، بدأ رأس المال من تداول السلع، وبخاصة في التجارة، حين أدى المستوى الرفيع للإنتاج السلعي إلى تراكم مبالغ نقدية في أيدي بعض الأفراد، مثل التجار والمرابين. ولذلك يبدأ التاريخ الحديث لرأس المال في القرن السادس عشر، مع قيام نظام تجاري عالمي وغزو السوق العالمية. كان هذا ظرفاً أو مهد تاريخياً لنشأة رأس المال. أم الظرف الثاني فهو ودود أفراد (أحرار) لا سادة لهم، لكنهم محرومون من وسائل الإنتاج، وكان ذلك هو جوهر عملية ما يسمى التراكم البدائي لرأس المال.

ولكن كيف تتكون الثروات اليوم؟ من خلال أرباح الإنتاج السلعي، بفضل فائض القيمة. فإن القيمة تخلق قيمة إضافية للرأسمالي.كيف؟

فكيف يتكون فائض القيمة؟

إن الرأسمالي يستخدم في الإنتاج عدداً من السلع: مواد أولية، آلات، قوة عمل العمال، ليعاد تشكيلها من خلال عملية الإنتاج بفضل العمل البشرى. من بين هذه السلع لا بد أن توجد سلعة فريدة لها خاصية فريدة هي القدرة على خلق فائض القيمة.

ولقد اكتشف ماركس أن هذه السلعة هي قوة العمل. ففي ظل الرأسمالية يسود نظام العمل بالأجر، وتعتبر قوة العمل نفسها سلعة نموذجية تباع وتشتري في السوق.

فقوة العمل هي مجموع قدرات الإنسان على العمل، مجموع قواه العقلية والبدنية التي يستخدمها حين ينتج قيمة استعمال نفسه. وهي سلعة خاصة تتميز بأنه يدخل في تحديد قيمتها– على خلاف السلع الأخرى– عنصر تاريخي ومعنوي لارتباطها عضوياً بالإنسان العامل. وثمن هذه السلعة هو الأجر.

إن الحظ السعيد هو الذي أتاح للرأسماليين أن يكتشفوا في السوق سلعة قيمة استعمالها تتمتع بميزة خاصة هي كونها مصدراً للقيمة بحيث أن عملية استهلاك هذه السلعة هي في نفس الوقت عملية خلق للقيمة. هذه السلعة هي قوة العمل، واستهلاكها هو العمل نفسه. والعمل يخلق القيمة.

لكن كيف تخلق هذه القيمة إذن قيمة أكبر؟

هنا نلاحظ أن التخلي عن قوة العمل واستخدامها فعلاً لا يقعان في آن واحد. فالعامل يتخلى مقدماً عن قوة عمله في عقد العمل. لكن استخدام هذه القوة يتم فيما بعد داخل المصنع يومياً، وهنا يجري خلق القيمة الأكبر.كيف؟

"إن استهلاك قوة العمل هو في الوقت ذاته إنتاج للسلع ولفائض القيمة".

يستعمل الرأسمالي سلعة قوة العمل استعمالاً خاصاً. إن هذه السلعة لها خاصية خلق قيمة أكبر مما تستهلك من قيمة، وعندئذ يقع الحدث الخطير في الإنتاج الرأسمالي: إذ يتم خلق فائض القيمة من خلال استخدام سلعة قوة العمل، من خلال استغلالها.

إن الاستغلال الرأسمالي يتحقق من خلال حقيقة بسيطة هي كون العامل قادراً على خلق قوة عمله، وعلى تجديدها، وعلى العمل مدة أطول مما تسمح قوته فعلاً.وهكذا تعتبر قوة العمل سلعة ممتدة، تجعل الرأسمالي يطيل ساعات العمل أو يزيد من حدة وكثافة العمل ليحصل على إنتاج أكبر بنفس الأجر. والفرق بين ما يحصل عليه العامل من أجر فعلاً وما أنتجه من قيمة فعلاً هو فائض القيمة، يذهب إلى جيوب الرأسمالي وحده. ولهذا الهدف ينتج كل رأسمالي. يقول ماركس في المجلد الأول:"إنتاج فائض القيمة هو القانون المطلق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي".

وإذن فالعامل يقدم نوعين من العمل: عملاً أصلياً يتلقى عنه أجره بالكامل وهذا هو العمل الضروري– وعملاً إضافياً لا يتلقى عنه أجراً، وهذا هو العمل الفائض.

وفي الوقت ذاته، نتبين أن الرأسمالي يستخدم نوعين من رأس المال،لكل منهما أهمية خاص. فهو يستخدم جزءاً من رأسماله في شراء وسائل الإنتاج من مواد وأدوات وهذا الجزء ينقل إلى السلعة المنتجة كما هو خلال عملية العمل. إنه ينقل قيمة ثابتة إلى السلعة. ولذلك يسمى رأس المال الثابت. وهو أيضاً يستخدم جزءاً من رأسماله في شراء قوة العمل، يدفعه أجوراً للعمال. رأس المال هذا يزيد خلال عملية العمل نتيجة تحقيق فائض القيمة. فكأنه ينقل قيمة متغيرة. ولذلك يسمي رأس المال المتغير. إن هذا التمييز كفيل بتوضيح دور رأس المال في الاستغلال. إن رأس المال الثابت، على هذا النحو، ليس كمية من النقود فحسب، لكنه مقولة تاريخية، علاقة إنتاج. إنه القيمة التي تخلق فائض القيمة من خلال استهلاك قوة العمل الأجير، أي مقابل رأس المال المتغير.

هكذا يتكون فائض القيمة. وكل المبلغ الذي يتحقق هنا يسمي حجم فائض القيمة. فإذا أردنا أن نتبين معدل فائض القيمة، فيجب أن ننسب حجم فائض القيمة إلى حجم رأس المال المتغير الذي أنتجها.

معدل فائض القيمة= حجم فائض القيمة

حجم رأس المال المتغير

هكذا يجري الاستغلال الرأسمالي. لم يخترع رأس المال فائض القيمة. بل وجد الاستغلال في كل المجتمعات الطبقية. من قبل وجد فائض العمل في شكله الأقصى، حيث يعمل الناس حتى الموت في مناجم الذهب والفضة. في ظل العبودية أو القنانة الإقطاعية. فكلما وجد العمل بلا مقابل وجد الاستغلال. كل ما هنالك أن الاستغلال الرأسمالي يتخذ عملياً صورة فائض القيمة.

إن الصفقة التي يعقدها الرأسمالي مع العامل موضوعها ليس عمله وإنما قدرته على العمل. فالعامل لا يستطيع أن يبيع العمل لأن العمل هو عملية استهلاك قدرة العمل. كل ما يملكه هو قدرته على العمل. وهذه هي ما يبيعه. فالسلعة التي يبيعها هي قوة العمل لا العمل. فالعمل هو العامل نفسه. وقوة العمل تباع بقيمتها. وتتوقف قيمتها على قيمة وسائل المعيشة التي يعتاد العامل استهلاكاً ليعيش هو وعائلته.

جزء فقط من الوقت المبذول في إنتاج قيمة مساوية لقيمة قوة العمل هو ما يسمي العمل الضروري وهو الضروري لإنتاج المقابل للأجر. بقية الوقت يؤدي فيه العامل فائض العمل وينتج بالتالي فائض القيمة.

وهكذا فإن العمل الضروري يخلق القيمة. أما فائض العمل فإنه يخلق فائض القيمة.

فكيف تقاس قيمة السلعة إذن؟

إن قيمة أي سلعة إنما تقاس عملاً بما يلي: بقيمة المواد الأولية التي تدخل في إنتاجها بالكامل، بالإضافة إلى قدر معين من الاستهلاك والتلف في الآلات والمعدات وقيمة قوة العمل (الأجر) وتدخل في حساب القيمة بأكملها وفائض القيمة.

لقد كان ريكاردو يعتبر أن "الأجور تحدد الأثمان". غير أن الحقيقة هي أن السلعة تحدد بقيمة العمل. أم الثمن فأمره متروك لتقلبات السوق.

يقول ماركس تضخيم القيمة يتم فقط في حدود هذه الحركة المستمرة المتجددة: نقود –سلعة– نقود أكثر. ولهذا فدورة رأس المال ليس لها حدود. ولذلك لا ينبغي أن ينظر إلى قيمة الاستعمال على أنها الهدف الحقيقي للرأسمالي، بل ولا إلى الربح الذي يعود عليه من أية صفقة بمفردها. إن ما يهدف إليه فقط هو السعي وراء الربح سعياً مطلقاً لا ينتهي أبداً.

إن تحويل فائض القيمة إلى رأس مال واستعماله لأجل الحصول على فائض قيمة جديد– ذلك هو هدف الإنتاج الرأسمالي.

كيف يحول فائض القيمة إلى رأس مال جديد؟ كيف يتكون رأس المال؟

إن عملية الإنتاج تتحول باطراد إلى عملية إعادة إنتاج، إلى عملية تجديد الإنتاج. الرأسمالي ينفق جزءاً من فائض القيمة على نفسه، و يعيد الباقي إلى الإنتاج، يوسع به الإنتاج. هنا يتجدد الإنتاج موسعاً، هنا فقط يتم تراكم رأس المال. فالتراكم عبارة عن إضافة القطعة التي يقتطعها الرأسمالي من فائض القيمة إلى رأسماله واستثمارهما معاً في توسيع الإنتاج.

وزيادة إنتاجية العمل هي الوسيلة الأساسية لدى الرأسمالي من أجل زيادة التراكم. فما دام العمل الحي وبخاصة فائض العمل هو مصدر فائض القيمة، فإن رأس المال المتغير هو أهم ما يعني الرأسمالي في تركيب رأسِ ماله. بعبارة أخرى فإن العلاقة بين نوعي رأس المال الثابت والمتغير وهي ما يسميه ماركس "التركيب العضوي لرأس المال" هي ما يتحكم في درجة الاستغلال الرأسمالي. بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي المطرد،هناك اطراد في ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، بحيث أن حصة رأس المال المتغير في هبوط مطرد، بمعنى هبوط معدل تشغيل العمال عن معدل تراكم رأس المال. إن هذا التركيب المرتفع يحقق معدلاً للربح أقل، وإن يكن حجم الربح الكلي أكبر من ذي قبل نتيجة لاستخدام رؤوس أموال أكبر.

إن تركم رأس المال يحكم نمو الثروة من جانب ونمو البطالة والفقر من جانب آخر. ويعرف المجتمع الرأسمالي من ثم ظاهرة الإفقار بشكلها المطلق والنسبي. ويزداد الإفقار المطلق بتزايد نصيب الرأسماليين في الدخل القومي. وبارتفاع التركيب العضوي لرأس المال ينتشر الإنتاج الكبير، ويسود الاحتكار. ويعلق ماركس بمرارة قائلاً: "يكمن في رأس المال استعداد أو ميل ثابت للارتفاع بإنتاجية

العمل من أجل ترخيص السلع ومن أجل ترخيص العامل نفسه". ويستخلص ماركس من ذلك كله قانوناً للتراكم: فمع زيادة تراكم رأس المال تزداد درجة الاستغلال.

ثالثاً– كيف يتداول فائض القيمة؟

بعبارة أخرى، كيف يتحول فائض القيمة إلى ربح وفائدة وريع؟ في عملية إنتاج واحدة، يتحول رأس المال مراراً من رأس مال نقدي إلى رأسِ مال منتج للسلع، ثم إلى رأسِ مال سلعي. ومع نمو الرأسمالية تتميز المراحل السابقة، فيصبح هناك رأس مال تجاري ورأس مال مصرفي ورأس مال صناعي، بل ورأس مال عقاري.

رجال الصناعة يستولون على فائض القيمة. والتجار يحولون السلع إلى رأس مال نقدي. والمصرفيون يوزعون رأس المال النقدي على الجميع. ولكل منهم نصيب في فائض القيمة، ويضاف نصيب لملاك الأرض. ومعنى هذا أن فائض القيمة يوزع بين الربح الصناعي والربح التجاري والفائدة المصرفية والريع العقاري.

فالذي يسترعي اهتمام الرأسمالي الفرد ليس رأسماله المتغير، ذلك الجزء المعين من رأسماله الكلي الذي هو مسئول عن الزيادة التي يحصل عليها. إنها مسئول عن توظيف كل من رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. ولذلك فإن الذي يعنيه هو معدل الزيادة التي يضيفها إلى رأسماله الكلي. وهذا المعدل هو معدل الربح.

أي فائض القيمة

رأس المال الثابت+ رأس المال المتغير

وليس فائض القيمة

رأس المال المتغير

ولهذا فإن معدل الربح أقل دائماً من معدل فائض القيمة. وهو يتفاوت تبعاً للنسبة التي يتحد بها نوعاً رأس المال. فكلما ارتفع التركيب العضوي لرأس المال (الثابت:المتغير) هبط معدل الربح. أي أن التقدم التكنولوجي الذي يحل العمل المختزن محل العلم الحي يدفع إلى هبوط معدل الربح اللهم إلا إذا زاد معدل استغلال العمل الحي.

هكذا يقترب ماركس من الأثمان في السوق. إنه ينتقل من القيمة إلى ثمن الإنتاج إلى الثمن الجاري في السوق.

فالقيمة تقاس بمقدار العمل اللازم اجتماعياً والمتجسد في السلعة المعينة.

ث رأسٍ مال ثابت + ت رأسِ مال متغير + ف ق فائض القيمة.

إن قيمة السلعة تنطوي على رأسِ مال ثابت ورأس مال متغير وفائض قيمة، لم يدفع منها الرأسمالي سوى رأس المال الثابت المستثمر في الإنتاج. وعندئذ يبدو الربح الذي يحصل عليه كشئ

خلقه رأس المال. لكن الربح شئ وفائض القيمة شئ آخر. ومعدل الربح غير معدل فائض القيمة. إن معدل الربح دائماً أقل من معدل فائض القيمة. إذ تباع السلع لا بقيمتها، ولكن بثمن يتضمن النفقة ومعدل الربح أي ث + ت + ربح. وهذا ما يمكن تسميته "ثمن الإنتاج". وبالفعل فإن السلع في ظل الرأسمالية تباع طبقاً لأثمان إنتاجها، وهي أثمان تكون أكبر أو أصغر من القيمة نفسها طبقاً للتركيب العضوي لرأس المال. أما ثمن السوق فيمثل التقلبات القصيرة الأمد ثمن الإنتاج. وهي تقلبات تحدث نتيجة للعرض والطلب في فرع الإنتاج المعين.

ومن ثم يلعب قانون العرض والطلب دوره في تحديد معدل الربح نفسه. غير أن المنافسة بين فروع الإنتاج لا تلبث أن تؤدي إلى توحيد معدل الربح في الاقتصاد القومي.

لقد اكتشف ماركس أن آليات المنافسة الرأسمالية تنظم توزيع الأرباح فيما بين الرأسماليين طبقاً لنصيب كل رأسمالي في مجموع رأس المال.

ويتجه معدل الربح في المدى الطويل للهبوط. ويعتبر ماركس هذا اتجاهاً لا قانوناً، لأن هناك تأثيرات مضادة توقف نفاذ مفعوله بل تعطله أحياناً. فالمنافسة بين رؤوس الأموال وحرية انتقالها بين فروع الإنتاج تؤدي كما قلنا إلى نقص معدل الربح. كما تتضمن زيادة إنتاجية العمل استخداماً أكبر للآلات ووفراً في العمل. ومن ثم تنطوي على نمو أسرع لرأس المال الثابت، وارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ولهذا يتجه معدل الربح إلى الهبوط. لكن يجب أن يطمئن الرأسماليون.فإن الحجم الكلي للأرباح يطرد في الزيادة كما أن الرأسماليين يلجأون لكل الوسائل لمنع الهبوط وبخاصة بزيادة درجة استغلال العمال. وهذا يوضح مرة أخرى كيف أن القوانين الاقتصادية تصطدم في الواقع بقوانين اقتصادية أخرى.

ويقوم رجال الصناعة بتقديم السلع المنتجة إلى التجار ليتولوا عملية تداولها ولذلك يتخلون لهم عما يسمي الربح التجاري، وذلك يبيع السلع لهم بثمن أقل من ثمن الإنتاج على أن يقوم التجار بالبيع بثمن الإنتاج مثلاً. ويتم نفس الشئ مع البنوك إذ يتخلى رجال الصناعة أو التجار عن الفائدة لها.

أما الريع العقاري فيحصل عليه مالك الأرض من رأسمالي يزرع هذه الأرض بعمال بالأجر. هنا يذهب فائض القيمة العادي إلى المستأجر، فيقسمه إلى ربحه المساوي لمتوسط معدل الربح، وإلى فائض عن متوسط الربح يعطيه لمالك الأرض.

لماذا يعطيه هذا الربع؟ لأنه مالك الأرض، ومن ثم يستعيد المالك ثمن الأرض من هذا الربع. وفي الوقت نفسه فإن هذا الثمن هو عبارة عن الريع مجمداً. ومع تطور الرأسمالية يرتفع ثمن الأرض مع زيادة الائتمان وانخفاض سعر الفائدة.

ولقد أولى ماركس في "رأس المال" أهمية خاصة لتطور الرأسمالية في الزراعة، حيث يتحول الريع العقاري من ريع إقطاعي إلى ريع رأسمالي، ومن ريع عيني إلى ريع نقدي _ من خلال تأجير الأرض

التي تصبح سلعة لرأسمالي يستغلونها عن طريق شراء قوة عمل الفلاحين بالأجر لإنتاج محاصيل تنزل إلى السوق.وذلك جوهر التطور الرأسمالي في الريف. فإن تصفية الملكية الإقطاعية للأرض وإقرار الملكية الرأسمالية فيها من أولى الظواهر التي تأتي بها الرأسمالية. ويتخذ هذا التطور أشكالاً متفاوتة مثل نزع ملكية أراضي الفلاحين وطردهم من الريف، ومثل تحويل الأراضي إلى مراع لتربية الماشية ذات الصوف الصالح للنسيج. فعندما يحل محل الفلاح في الزراعة رب عمل يزرع الأرض بالاعتماد على العمل الأجير، تتكون طبقة من عمال الزراعة لا يملكون أرضاً وإنما يعملون بالأجر. وفي الوقت نفسه يكون الفلاحون الأغنياء قد أخذوا في استغلال بعض الأجراء لحسابهم الخاص. من هنا تتوافر لهم إمكانية جمع الثروة شيئاً فشيئاً وتحويل أنفسهم إلى رأسماليين. وتنشأ وسط ملاك الأرض الذين يريدون مواصلة الإنتاج الزراعي بيئة تنبت أيضاً مستأجري الأرض الرأسماليين. وبالمثل فعندما يتم نزع ملكية بعض الفلاحين ويتم طردهم من الريف بالمرة، فإن هذا العمل (يحرر) عمالاً ووسائل للمعيشة والعمل لهم من أجل ولمصلحة رأس المال الصناعي. إنه يحشد جيشاً للعمل في خدمة الرأسماليين.

ومع ذلك تبقى إلى جانب الزراعة الرأسمالية ملكية الفلاح الصغير التي يزرعها بنفسه وتشكل أِساس الإنتاج الصغير. وهذا الإنتاج الصغير لا ينسجم مع الرأسمالية، ويخضع بدوره للاستغلال الرأسمالي، حيث لا يتميز استغلال الرأسمالية للفلاحين عن استغلالهم للعمال إلا من حيث الشكل. فالاستغلال الريفي يتخذ شكل الربا والرهن والضرائب وحتى الأسعار. فالسعر المنخفض لمحاصيل الفلاحين ناجم عن فقر المنتجين لا عن ارتفاع إنتاجية عملهم.ولا شك أن استغلال العمال الزراعيين من خلال العمل بالأجر هو الشكل السائد للاستغلال الرأسمالي في الريف. غير أن تبعثر العمال الزراعيين على مساحات كبيرة يحطم قوة مقاومتهم _ في حين أن التجمع يزيد من قوة مقاومة عمال المدن.

وفي النهاية يلاحظ ماركس أن كل تقدم للزراعة الرأسمالية هو تقدم لا في فن تهب العامل فحسب، بل في فن تهب الأرض أيضاً، فالإنتاج الرأسمالي " لا يطور فنون الإنتاج إلا باستنزافه في الوقت نفسه لينبوعي كل ثروة وهما الأرض والعامل".

رابعاً: كيف يتجدد الإنتاج الاجتماعي سنوياً؟

من المنتج الرأسمالي الفرد يصل ماركس في النهاية إلى المجتمع الرأسمالي ككل، ليدرس الإنتاج الاجتماعي، هذا الإنتاج الذي يتم بفضل رأس المال الاجتماعي والعمل الاجتماعي. ورأس المال الاجتماعي هو مجموعة رؤوس الأموال المتفرقة بين المشروعات الخاصة، ولكنها تمثل علاقات متداخلة ومترابطة فيما بينها. وفي كل سنة يمثل مجموع المنتجات ما يسمى الناتج الاجتماعي الإجمالي. هذا الناتج قيمة اجتماعية منتجة. وبالتالي ينقسم ثلاثة أقسام: قسماً لتجديد رأس المال

الثابت، وقسماً لتجديد رأس المال المتغير، وقسماً يمثل فائض القيمة الاجتماعي. ومن ثم فإن كل قسم من الناتج الاجتماعي يلعب دوراً خاصاً. فالثابت يعود للإنتاج، والمتغير يتحول لأجور، وفائض القيمة يتولى مهمة إعادة الإنتاج الموسع. هكذا يتكرر الإنتاج بصفة دورية.

إن التكرار الدائم للإنتاج هو القاعدة والشرط العام للاستهلاك الدائم. وبالتالي للوجود الثقافي للمجتمع بجميع أشكاله التاريخية.

في كل مجتمع لا بد أن يتجدد الإنتاج كشرط لوجود المجتمع نفسه،لا بد أن يتم إنتاج خيرات جديدة يعيش بها المجتمع سنة بعد أخرى. فإذا كانت كمية ما يتم إنتاجيه في كل عام ثابتة لا تتغير، أي يتم إنتاج يساوي ما تم استهلاكه، فإن المجتمع يستهلك كل ناتجه ويعيد أنتاج كل استهلاكه.وهو لذلك مجتمع راكد، متجمد. وهذا هو حال المجتمعات قبل الرأسمالية وحين كان تطور القوى المنتجة بطيئا. هنا تتم إعادة إنتاج بسيطة.

أما في ظل الرأسمالية، وبفضل التطور السريع للقوى المنتجة، فقد أصبحت إعادة الإنتاج تتسم بأنها تتسع في كل عام عن سابقه. فقد أصبح المجتمع لا يستهلك كل ناتجه. بل يبقى جزء يخصص لإنتاج وسائل إنتاج إضافية تزيد الناتج في العام التالي بمعدل أكبر، وهكذا يجري النمو. وهذه هي إعادة الإنتاج الموسع.

والناتج الاجتماعي في صورته المادية كمنتجات ينقسم إلى وسائل إنتاج ومواد استهلاك، أي أن الإنتاج الاجتماعي ينقسم إلى قطاعين هما قطاع أول لإنتاج وسائل الإنتاج وقطاع ثان لإنتاج مواد الاستهلاك. وإذا خصمنا من الناتج الاجتماعي استبدالات رأس المال الثابت، فإن الباقي من الناتج الاجتماعي هو القيمة الجديدة التي تكونت خلال السنة، وتسمى الدخل القومي. وهو الذي يوزع بين قطاع المنتجين وقطاع غير المنتجين، ويستخدم لإشباع حاجاتهم جميعاً، مباشرة أو غير مباشرة. إذن فكيف يتجدد الإنتاج؟ لكي يتجدد هذا الإنتاج يجب أن يكون الإنتاج الذي تم قد دار دورته الحقيقية، لينتهي إلى نتيجته المقصودة ثم ليعيد الإنتاج. وهذا ما يسميه ماركس "تحقيق أو تصريف المنتجات". إن كل ناتج يجب أن يبادل ليؤدي وظيفته في إعادة الإنتاج. لكن ما الضمان لأن يتحقق الناتج القومي بأكمله؟ هناك ظروف تساعد على هذا التحقيق. لكنها لا تلبث أن يعوقها عن سيرها ما يؤدي إلى الأزمات.

فلا بد أن توجد كل سنة وسائل إنتاج جديدة، متزايدة سنة بعد أخرى، بحيث يكون الجزء من إنتاج القطاع الأول الذي يمثل القيمة الجديدة أكبر من رأس المال الثابت في القطاع الثاني. وهذا أمر طبيعي لأن هناك علاقة ضرورية بين القطاعين. ففي مجتمع بسيط، لا يستبقي مما أنتج شيئاً يزيد عما بدأ به الإنتاج. فمن الضروري أن يكون على الأقل حجم رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع الأول معاً مساوياً على الأقل لحجم رأس المال الثابت في القطاع الثاني، وذلك لأن عمال ورأسمالي القطاع الأول يتلقون سلعاً استهلاكية ورأسمالي القطاع الثاني يتلقون رأس مال ثابتاً

للإنتاج الجديد. ومن ثم فإن، القطاع الأول يقدم وسائل الإنتاج للقطاعين في حين يقدم القطاع الثاني سلع الاستهلاك لعمال ورأسمالي القطاعين.

وعندئذ تكون إعادة الإنتاج بسيطة. أما في إعادة الإنتاج الموسعة فإن حجم رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع الأول يجب أن يكونا أكبر من قيمة رأس المال الثابت في القطاع الثاني. لماذا؟ لأن الفرق بينهما هو الذي يشكل الفائض الذي يتجه للتراكم.

إن قانون إعادة الإنتاج هو أن وسائل الإنتاج تنمو بسرعة أكبر من إنتاج مواد الاستهلاك. إن القطاع الأول ليس أكثر أهمية من الناحية الاجتماعية فقط، لكنه كذلك من الناحية الاقتصادية. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ينمو بسرعة أكبر.

ومن ثم فإن تخصيص نسبة أكبر لرأس المال الثابت هو الذي يدفع نحو زيادة مطردة في القوى المنتجة.

لكن ذلك يفترض أن يتم تصريف الإنتاج الاجتماعي بدقة لا تخطئ. يفترض علاقة محكمة بين قطاعي إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج مواد الاستهلاك. يفترض أن قيمة الاستهلاك المنتجة مساوية للدخول الموزعة في المجتمع – والمعروف أن العمال يشترون بأجورهم بينما يشتري الرأسماليون بجزء من فائض القيمة الذي يحققونه.

لكن حركة الإنتاج الرأسمالي تتم في سوق مفتوحة يحكمها قانون التراكم الرأسمالي وحده، وهو قانون يطبقه كل رأسمالي على حدة طبقاً لما يقدر هو أنه مصلحته القصوى.

وتراكم رأس المال يعني في الوقت نفسه ازدياد البروليتاريا. والتحول إلى البروليتاريا تطور يصيب صغار المنتجين المستقلين ويعبر أيضاً عن خراب البورجوازية الصغيرة بسبب المنافسة _ خراب صغار الملاك أصحاب رأس المال الذين يستغلون العمال لكنهم إذ يعملون معهم جنباً إلى جنب يكونون عمالاً أيضاً. كما يصيب التطور الرأسماليين أنفسهم، الصغار والمتوسطين منهم، مع تمركز رأس المال الذي بدأ مع التراكم البدائي واستمر بلا انقطاع بالتراكم والتركز وأخيراً بالتمركز في أيد قليلة.

وهكذا يفتح قانون التراكم الرأسمالي الباب إلى الأزمات. وهي أزمات كامنة من قبل في التداول النقدي للسلع. فإذا كان كل بيع للسلعة هو شراء من آخر، فالبائع ليس ملزماً بأن يشتري بعد أن باع. وتلك الحقيقة تتحكم في دورة الإنتاج الرأسمالي بحيث تؤكد حتمية الأزمات. إن دورة الإنتاج لا تتم بيسر. كما أن المنتجات لا تصرف دائماً. بل هناك تناقض لا يحل بين الإنتاج والاستهلاك. ولقد قام باحث أمريكي اسمه آيرز بدراسة حالة الأعمال في الاقتصاد الرأسمالي منذ سنة 1790 حتى الحرب العالمية الأخيرة، فسجل نحو 30 مرحلة ركدت فيها الأعمال، ولقد أعلن أنه لا توجد خلال هذه المدة الطويلة سنة واحدة يمكن أن تسمي سنة عادية، وإنما كانت كلها سنوات تقلب يتعاقب فيها الارتفاع والانخفاض.

والواقع أن قيام النظام الرأسمالي على الإنتاج المعد للمبادلة في الأسواق، يجعل الإنتاج معداً مقدماً لمشتر غير معروف مقدماً. وبينما يكون الإنتاج بحيث لا يهتدي إلا بالربح، تلعب الأسعار دورها كمنظم للسوق. لكنه منظم لا يكفي، لذلك يقول ماركس في "تاريخ النظريات": " الإنتاج بغض النظر عن حدود السوق موجود في طبيعة الإنتاج الرأسمالي".

إن القوى الفعالة في النظام الرأسمالي تخلق في الوقت نفسه الظروف المؤاتية للأزمة:

أ- فهناك التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج. فالإنتاج الرأسمالي قد غدا اجتماعياً بينما ظلت ثمار هذا الإنتاج الاجتماعي يتملكها ملاك فرديون ملكية خاصة بعيداً عن المجتمع.

ب- وهناك التناقض بين القيمة وفائض القيمة. فالقيمة ينتجها العمال بينما يحصل الرأسماليون على فائض القيمة. ومن ثم تكون الأجور أقل من قيمة ما أنتجه العمال بمقدار فائض القيمة، في حين يتحول فائض القيمة إلى رأس مال جديد. ولهذا يقول ماركس في المجلد الثالث:" إن الحدود المطلقة للإنتاج الرأسمالي هي رأس المال نفسه".

ج- وهناك أخيرا التناقض بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج .فالقوى الإنتاجية تسير في طريق النمو المستمر، أما علاقات الإنتاج فتقيدها الملكية الخاصة الفردية وطريقة توزيع الدخول .

ويجري كل هذا بينما الرأسماليون مشغولون فيما بينهم بالسعي وراء الربح ، وتنشب بينهم منافسة حادة يحاول فيها كل منهم أن يستحق منافسيه. ويتأكد بذلك ما يسميه ماركس "فوضى الإنتاج هي قانون الرأسمالية" .

في هذا الإطار الذي يحكم الإنتاج وإعادة الإنتاج تتدخل عوامل الإخلاء بالتوازن المنشود . فهناك مثلاً:

أ- فشل الرأسماليين الذين جمعوا فائض القيمة في إنفاقه بمعدل متوازن على تكوين رأس مال ثابت جديد.

ب- نمو فرع من فروع الإنتاج نمواً غير متوازن ، فقد لا يجد سوقاً لمنتجاته مما يمكن أن ينشر الانكماش إلى فروع أخرى.

ج- تفاوت معدل الاستهلاك ومعدل التراكم لدى الرأسماليين والعمال. وهنا شبهة تسليم ماركس بما يسمى بنظرية قصور الاستهلاك والإفراط في إنتاج وسائل الإنتاج كنظرية لتفسير الأزمات. وهي شبهة غير صحيحة،لأن المطلوب فقط هو المحافظة على علاقة سليمة بين الاستهلاك والتراكم.

د- اتجاه سعر الفائدة للانخفاض، بتغير فنون الإنتاج، وارتفاع نسبة رأس المال الثابت، مما يوقف تدفق الاستثمار المقبل ويستبق الأزمة.

وفجأة تنفجر الأزمة. ويعود المجتمع إلى حالة من البربرية، كما لو أن مجاعة أو حرب إبادة قد قطعت عليه أسباب وجوده. فالتجارة والصناعة تبدوان وقد تلاشتا ، لماذا ؟ لأن بالمجتمع مزيداً من الحضارة، ومزيداً من وسائل المعيشة، ومزيداً من الصناعة ، ومزيداً من التجارة! لذلك يقول ماركس: "إن السبب الأخير لجميع الأزمات يظل دائماً فقر الجماهير واستهلاك المحدود المتعارضين مع اتجاه الإنتاج الرأسمالي لتنمية قوى الإنتاج كما لو كانت هذه القوى لا تعرف حدوداً أخرى سوى القدرة المطلقة للمجتمع على الاستهلاك".

بيد أن تناقضات الاقتصاد الرأسمالي التي تدفع إلى الأزمة لا تلبث أن تجد حلاً لنفسها في الأزمة ذاتها . فالأزمة هي- مع ذلك- حل مؤقت لتناقضات الرأسمالية. فليست الأزمة فقط تعبيراً عن اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالي، وإنما هي أيضاً ذلك السبيل الذي به يؤكد التوازن المختل وجوده. فالأزمة اختلال انتقالي، اعتبرها ماركس تلعب دوراً ايجابياً في تشكيل الاتجاه الطويل المدى للنظام الرأسمالي. إن الأزمة لا تلبث أن تعيد التوازن المختل. فإنها تحدث تدميراً في رأس المال وتدهوراً في أثمان السلع، كما تحدث تدميراً في قوة العمل وتدهوراً في الأجور. إنها دليل على وجود فائض من رأس المال والعمل يلفظه السوق ويتخلص منه. إن للأزمة أثرها المباشر في تدعيم جيش العمل الاحتياطي وتدهور قيمة قوة العمل. ومن ثم يزيد فائض القيمة النسبي. ومع هذه الزيادة تبدأ عوامل الانتعاش من جديد، نتيجة ارتفاع إنتاجية العمل ورخص الآلات والمواد الخام، مما ينتقص من قيمة رأس المال الثابت.

إن الاقتصاد الرأسمالي تنظيم اجتماعي ما زالت عملية الإنتاج فيه تسطير على البشر، وهذا الواقع الذي يعتبره الاقتصاديون البورجوازيون ضرورة طبيعية، فيحملون الطبيعة مغبة تناقضات الرأسمالية، يعتبره ماركس ضرورة تاريخية لمرحلة عابرة في حياة البشر .

الفصل الرابع

منهج "رأس المال"

المادية الجدلية

يوضح "رأس المال" أسلوب عمل الرأسمالية. وفي الوقت نفسه يكشف عن الطبقة العاملة التي يلدها المجتمع الرأسمالي والتي ألقى عليها مهمة تغيير الرأسمالية.

وعندما حدد ماركس مهمة "رأس المال" بأنها الدارسة النقدية لنظام الإنتاج الرأسمالي والبحث عن قانون الحركة في المجتمع الرأسمالي، فإنه كان يفترض منهجياً حتمية زوال نظام الإنتاج الرأسمالي وحتمية قيام نظام إنتاج آخر. وكانت تلك خطوة ثورية في منهج البحث في علم الاقتصاد.

كيف يكونه المنهج

وبالفعل كان "رأس المال تجسيداً حياً لمنهج ماركس الذي عرف باسم المادية الجدلية. ويدلنا ماركس في مقدمة كتابه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" الذي كان مقدمة لإصدار "رأس المال" على المسار الذي سلكه في الاهتداء إلى هذا المنهج. فلقد بدأ من الفلسفة لينتهي إلى الاقتصاد.

يقول ماركس:" لقد كنت أتابع دراسة القانون. ومع ذلك فلقد تابعت هذا الفرع كموضوع ثانوي للفلسفة والتاريخ. وفي عام 42 – 1843 مارست لأول مرة، بوصفي رئيس تحرير الصحيفة الراينية، ذلك الإحساس بالاضطراب لاضطراري إلى المشاركة في المناقشات حول ما يسمى (المصالح المادية). وكانت أعمال مجلس مقاطعة الراين عن سرقات الغابات وتفتت ملكية الأرض والحوار الرسمي الذي شنه هرفون شابر الرئيس الأعلى لمقاطعة الراين على الصحيفة الراينية حول أحوال فلاحي الموزل وأخيراً الندوات عن حرية التجارة والتعريفة الحمائية هي التي أتاحت لي المناسبات الأولى لاشتغالي بالمسائل الاقتصادية. ومن ناحية أخرى ففي ذلك الوقت، عندما كانت النوايا الطيبة (لمواصلة الاستزادة) تفوق بكثير المعرفة بالموضوع، فإن صدى فلسفياً هزيلاً للاشتراكية والشيوعية الفرنسية غداً مسموعاً على صفحات الصحيفة الراينية. لقد وقفت ضد نزعة الهواة. لكني اعترفت صراحة في الوقت نفسه في جدالي مع صحيفة أوجز بورج بأن دراساتي السابقة لا تسمح لي حتى بإبداء أي حكم على مضمون الاتجاهات الفرنسية. وبدلاً من ذلك، فلقد انتهزت بحماس ذلك الوهم الذي كان لدى مديري الصحيفة الراينية، أولئك الذين ظنوا أنهم بالتزام الصحيفة موقفاً أضعف يستطيعون أن يضمنوا تأجيل حكم الإعدام الذي صدر عليها ولكي انسحب من خشبة الجمهور إلى الدراسة. وكان أول عمل قمت به من أجل أن أجد حلاً للشكوك التي انتابتني هو أن أقدم عرضاً نقدياً للفلسفة الهيجلية عن القانون. وهو عمل ظهرت مقدمته في سنة 1844 في الحوليات الفرنسية الألمانية التي نشرت في باريس. لقد قادني البحث إلى التفكير بأن العلاقات القانونية، مثلها مثل أشكال الدولة، ينبغي أن تتناول ابتداء لا منها هي نفسها ولا مما يسمى التطور العام للعقل البشري، فإنما توجد بذورها في الظروف المادية للمعيشة، وهي الظروف التي تشكل مجموعها ما يسميه هيجل على عادة الانجليز والفرنسيين في القرن الثامن عشر "المجتمع المدني". لقد أدى إصدار الصحيفة الراينية الجديدة في عام 1848 والأحداث التالية إلى قطع دراساتي في الاقتصاد التي لم يتسن لي استئنافها إلا في عام 1850 في لندن.

إن المادة الضخمة عن تاريخ الاقتصاد السياسي والمتراكمة في المتحف البريطاني والموقع المؤاتي الذي تحتله لندن لملاحظة المجتمع البورجوازي، وأخيرا المرحلة الجديدة من التطور التي أقبل عليها هذا المجتمع باكتشاف الذهب في كاليفورنيا واستراليا، إنها جميعاً قد حسمت رأي بأن أبدأ من جديد من البدايات الأولى وأن أعمل في المادة الجديدة بطريقة نقدية.

في سنة 1842 وصف ماركس موقفه الفكري بأنه "النقد الذي لا يرحم لكل شئ، النقد الذي لا يخجل من نتائجه". لم يكن قد أصبح ماركسياً بعد. لكنه لم يكن ليصطنع العلم ليخدم وجهة نظر مسبقة. كان يبحث عن العلم بعد أن أهدره الاقتصاد المبتذل. ولهذا فإنه عندما تصدى لنقد ما ليس فيما بعد، استطاع أن يقول هذه الكلمة:" إن الرجل الذي يسعى ليجعل العلم يتفق مع وجهة نظر نابعة لا من العلم نفسه، أي يتفق مع وجهة نظر أملتها مصالح دخيلة، خارجة عن العلم،مثل هذا الرجل اعتبره جديراً بالاحتقار".

في هذه الأثناء توصل إلى الشيوعية الفلسفة، وسرعان ما تحول إلى الشيوعية العلمية عندما اكتشف البروليتاريا. ومنذ ذلك الحين تكامل منهجه في البحث، قائلاً في بحثه (نقد فلسفة الدولة عند هيجل):

"مثلما تجد الفلسفة في البروليتاريا أسلحتها المادية، فإن البروليتاريا تجد في الفلسفة أسلحتها الفكرية.. إن الفلسفة لا يمكن أن تتحقق بدون إلغاء البروليتاريا، كما أن البروليتاريا لايمكن أن تلغي بغير تحقيق الفلسفة". بهذه الفلسفة وحدها اكتشف ماركس علم الاقتصاد الجديد.

وفلسفة ماركس هي المادية الجدلية وتطبيقها على المجتمع في صورة المادية التاريخية. هذه الفلسفة هي إضافة تاريخية لتراث البشرية الفلسفي. يتحدث سارتر في كتابه "نقد العقل الجدلي" عن ندرة حقب الخلق الفلسفي. ففيما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين لم ير العالم إلا ثلاث حقب هي حقبة ديكارت ولوك وحقبة كانط وهيجل ثم حقبة ماركس. كانت الديكارتية مرآة للبورجوازية والتجار وأصحاب البنوك،وكانت الكانطية مرآة لبورجوازية الصناع والمهندسين والعلماء، أما المادية التاريخية فليست مجرد مرآة لطبقة التي إذا انتصرت ستظل محتفظة بالسلاح الذي جعلها تنتصر.

ومن ثم فإنها كفلسفة تظل غير معرضة للتجاوز أو التفوق عليها.

اليد الخفية عند التقليديين

وعندما بني سميث وريكاردو علم الاقتصاد التقليدي كانا شأن جميع العلماء يبحثان عن الضرورة، عن الحقيقة الموضوعية. ذكر سيسموندي عن آدم سميث أنه " كان يضني نفسه في اختيار كل واقعة في حدود البيئة الاجتماعية التي تنتمي لها" وقال عن مالتس " إنه يدرس الوقائع بدقة كبرى". أما جان باتيست سيه فقد لخص فهمه لعلم الاقتصاد بقوله" إن دور الاقتصادي كدور العالم، ليس هو النصح وإنما الملاحظة والتحليل الوصفي وأن يبقى شاهداً غير متحيز".

بمثل هذا المنهج اكتشفوا قوانين الاقتصاد الرأسمالي. كانوا يرون أن النظام الرأسمالي وإن بدأ في الظاهر غير محكوم بنظام فإنها محكوم في الواقع بقوانين ثابتة، هي تلك اليد الخفية التي تحكم السوق. وهي قوى عديدة كل قوة منها أعجز من أن تشكل السوق ولا الثمن بمفردها.

هكذا أدرك الاقتصاديون التقليديون أن الاقتصاد علم له قوانينه الموضوعية، على الرغم من أن جوهر المجتمع الرأسمالي يتمثل بالدقة في عدم وجود توجيه اجتماعي واع للإنتاج. إن اليد الخفية التي تحرك الإنتاج هي القوى العمياء الموضوعية المستقلة عن إرادة البشر. إنها القوانين العلمية تكشف عن علاقات موضوعية بين الظواهر، علاقات ضرورية تنبثق من طبيعة الأشياء، من سياق عمليات التطور، وهي لذلك علاقات موضوعية مستقلة عن إرادة البشر الذين يعيشونها أو يكتشفونها، وليس على البشر بعد اكتشافها سوى أن يسلموا بها، محاولين الاستفادة منها من أجل مزيد من السيطرة على الظروف الخارجة قبلاً عن إرادتهم.

المادية المتسقة

ولم يكن التقليديون ليتوصلوا إلى تلك القوانين لولا المنهج المادي الذي قادهم إليها. فقد كان ظهور المدرسة المادية وثيق الصلة باحتياجات البورجوازية الثورية. وكانت المادية الفرنسية أداة لتحرير البورجوازية الفرنسية نفسها. غير أن هذه المادية لم تعد عند البورجوازية فيما بعد مجرد منهج لتحرير نفسها اجتماعياً. لقد كان استمرار التسليم بها يعني التسليم للبروليتاريا. فالمادة المتسقة مع نفسها إنما كانت تعني بالضرورة أن تقبل البورجوازية فكرة الثورة المستمرة. وهو أمر غير معقول. لذلك انتقلت البورجوازية سريعاً إلى مواقع معادية للعقل. وانقضى سريعاً عصر التنوير، ذلك العصر الذي كان يحمل كل شئ على أن يقف أما محكمة العقل ليبرر وجوده أو يكف عن الوجود. وعلى العكس كان على البروليتاريا أن تتبنى هي المادية وأن تسير بها قدماً نحو المادية الجدلية.

والواقع أن كل دراسة علمية جادة لا بد أن تسلك منهجاً مادياً. فما دمنا نفكر، فلا نستطيع أن نخرج أبداً عن المادية. لذلك لم يكن المنهج المادي مستغرباً على ماركس عندما كتب "رأس المال" فالمادية المتسقة مع نفسها كانت لا بد أن تفرض نفسها على البروليتاريا. ويقول لينين إن ماركس أصبح مادياً فيما بين عام 1845,1844 وهي الفترة التي تكونت فيها أفكاره.

ولا شك أن مادية ماركس قد تأكدت في مواجهة كل من مثالية هيجل ومادية القرن الثامن عشر وخاصة في فرنسا. من هنا يذكر ماركس حقيقة علاقته بهيجل، يقول في "رأس المال" " إن علاقتي بهيجل جد بسيطة. إني اعتبر نفسي تلميذاً لهيجل. غير أنني أخذت حرية تبني موقف نقدي بإزاء معلمي. وذلك بتخليص جدليته من صوفيتها وبإخضاعها لتغيير جذري". وكتب في "رأس المال" يقول:" يرى هيجل أن حركة الفكر، هذه الحركة التي يشخصها ويطلق عليها اسم الفكرة هي الآلة (الخالق،الصانع).. أما أنا فإني أرى العكس: أن حركة الفكر ليست إلا انعكاساً لحركة المادة

منقولة إلى دماغ الإنسان ومتحولة فيه". كذلك عنى ماركس بنقد مادية القرن الثامن عشر بوصفها مادية ميكانيكية، لم تضع في اعتبارها عامل التاريخ، فهمت جوهر الإنسان على نحو تجريدي، ولم تكن جدلية فلم تقم إلا بتفسير العالم، بينما كان المطلوب هو تغييره.

الجدلية نقدية

لماذا كانت الجدلية هي بالضرورة منهج "رأس المال"؟ في الواقع لم يكن " رأس المال" ليكتب إلا بمنهج جدلي. أليست مهمة"رأس المال" هي نقد الاقتصاد السياسي البورجوازي؟ إن مثل هذه الدراسة النقدية، ومن ثم الثورية، لا يمكن أن تصدر إلا عن الطبقة الثورية. والجدلية هي بالدقة المنهج النقدي، أي المنهج الذي يدرس الظاهرة المعينة في اكتمالها، في حركتها، في تناقضها، في تطورها، في صيرورتها. وإذا صح أن الاقتصاد التقليدي قد اكتشف قوانين الرأسمالية في حال السكون، فإن "رأس المال" يكتشف قوانين الرأسمالية في حال حركة. وهو يدرس الحركة الاجتماعية كعملية من عمليات التاريخ الطبيعي، محكومة بقوانين موضوعية، تاريخية وجدلية. أليس أسلوب الإنتاج الرأسمالي هو نفسه الذي يضع البروليتاريا على رأس الظروف المادية التي تلغي الرأسمالية ذاتها؟ إن الجدلية كامنة في المجتمع مثلما هي كامنة في الطبيعة نفسها. ولقد كشفت العلوم الطبيعية في منتصف القرن الماضي عن حقيقة أن العالم يتطور كله وفق قوانينه الخاصة. إن الطبيعة تعمل على نحو جدلي. وهي أيضاً محك الاختبار لصحة الجدلية.وهذا ما عناه إنجلز في كتابه " ضد دوهرينج" حين قال إن مهمته " لم تكن أن أعمل على إدخال القوانين الجدلية إلى الطبيعة ولكن أن اكتشفها فيها وأن استخلصها منها".

ومن اللحظة التي وضع ماركس لنفسه فيها مهمة تغيير العالم لا مجرد تفسيره كان لا مفر من أن يكتشف الوحدة العضوية بين المادية والجدلية، منحازاً بذلك إلى النشاط الثوري للبروليتاريا. وجدلية ماركس هي تطوير لجدلية هيجل، التي لا يكف ماركس هنا وهناك وبخاصة في فصله عن القيمة عن مداعبة أسلوبها في التعبير. ويعلن ماركس في مقدمته "لرأس المال" أن جدليته هي نقيض جدلية هيجل، بمعنى أن جدلية هيجل مثالية. ولذلك يكتفي ماركس بأن يستخلص نواتها العقلية السليمة، وينمي فيها ماديته المتسقة. والواقع أن لهيجل فضلاً حاسماً في هذه الخطوة. فإن، ما يميز منهج هيجل في التفكير هو الإحساس الدافق بالتاريخ، فلقد كان أو من بحث عن الترابط الداخلي في حركة التاريخ. كان موضوع الفلسفة عنده هو تطور المعرفة، هذه المعرفة التي لا يوجد أمامها شئ نهائي، مطلق،أو مقدس. إنها تكشف ماضي جميع الأشياء. ولا يوجد شئ بالنسبة لها سوى تطور المصير الوقتي والارتقاء اللانهائي – الذي هي انعكاس له في المخ. ومن ثم استخلص هيجل منهجاً جدلياً لتحليل ظواهر الطبيعة والمجتمع،ورفع الجدلية إلى مستوى القانون. وكان على ماركس أن يتخلص الجوهر الذي تتضمنه اكتشافات هيجل وأن يعيد بالتالي بناء المنهج الجدلي. ويفضل هذا المنهج

الجدلي استطاع ماركس أن يصل إلى الكشف الحاسم الذي انطوى عليه " رأس المال" وهو قانون فائض القيمة.ولهذا يقول لينين:" لا يمكن فهم (رأس المال) لكارل ماركس ولا يمكن بصفة خاصة فهم الفصل الأول من (رأس المال) بدون دراسة وفهم كل منطق هيجل".

لقد صارت الجدلية على أيدي ماركس نظرية للتطور في أكمل مظاهرها وأشدها عمقاً. وانتهى طبقاً لها إلى نفي ودود الرأسمالية من واقع الرأسمالية نفسها. وهذا مثال من "رأس المال" دلالته مباشرة. يقول ماركس " أن أسلوب التملك الرأسمالي والناتج عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينتج الملكية الفردية الرأسمالية. وهذه الملكية هي النفي الأول للملكية الفردية الخاصة الناتجة عن عمل المالك. لكن الإنتاج الرأسمالي يولد – طبقاً لقانون الطبيعة الصارم – نقيضه هو نفسه. وهذا هو نفي النفي. وهو لا يؤدي إلى إعادة إقامة الملكية الخاصة للمنتج، وإنما يخرج الملكية الفردية المؤسسة على ما توصل إليه النظام الرأسمالي أي على التعاون والتملك الجماعي للأرض ولوسائل الإنتاج".

المادية الجدلية

والواقع أنه لولا المادية الجدلية لم يكن ماركس ليصل إلى "رأس المال". فماذا تعني هذه المادية الجدلية؟

إنها تعني مجموعة القوانين العامة لحركة الطبيعة والمجتمع والفكر. إذ يجب البحث عن علة الحركة في الظواهر. فالعلم لا يتألف من ظواهر تامة الصنع بل هو مجموعة من العمليات. الكون كله في حالة حركة دائبة. إن العلة الجوهرية لهذه الحركة لا توجد من خارج الظواهر بل من داخلها. إنها توجد في الطبيعة المتناقضة الكامنة في الأشياء ذاتها. ففي كل شئ تناقضاته الداخلية. ومن ثم تكون الحركة عبارة عن صراع المتناقضات. أما العوامل التي تتصارع من خارج الظاهرة فهي تلعب الدور الثاني بعد التناقضات الداخلية.

ومعنى هذا بالتطبيق على المجتمع، إن التطور الاجتماعي إنما يرجع بشكل رئيسي إلى الأسباب الداخلية في المجتمع، إلى التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، إلى التناقضات بين الطبقات. من صراع هذه التناقضات،يتطور المجتمع. قد يبدو التاريخ وكأنه يكرر نفسه. لكنه في الحقيقة يكرر نفسه بصورة أخرى، وعلى أساس أرقى. فالتطور الاجتماعي تطور حلزوني لا تطور مستقيم.

بهذا المنهج ذهب ماركس في " رأس المال" يقتحم الصرح الاجتماعي الذي يتجاوب مع علاقات الإنتاج الرأسمالية، هذا الصرح الذي يشكل الهيكل العظمي لها وحدها.

فلا شك في أن "رأس المال" دراسة لمجتمع تاريخي معين هو المجتمع الرأسمالي، دراسة تكشف عن قانون حركته كما يتمثل في فائض القيمة، كما إنها تبدى ضرورة زوال هذا المجتمع من واقع

تناقضاته. ولقد عبر ماركس عن هذا المجتمع كله بدراسة السلعة – هذه الظاهرة المادية الجدلية: سلعة فنقود فرأس مال.

فالسلعة هي ثروة المجتمع الرأسمالي، هي خليته الاقتصادية، لكنها وجدت قبل الرأسمالية. لم تكن سائدة عندئذ بوصفها نظام الإنتاج. وعندما صارت هي نظام الإنتاج أصبح المجتمع رأسمالياً.

هذه السلعة تجسد حركة الرأسمالية. فالسلعة ناتج اجتماعي، له طابع مزدوج، متناقض. هي شيء نافع، له قيمة استعمال. وهي شيء يتبادل وله قيمة مبادلة. والعمل المتجسد في السلعة له طابع مزدوج أيضاً. هو عمل محدد، كصناعة، كزراعة. وهو عمل مجرد، كعمل بشري، كطاقة بشرية بذلت لتشكيل مادة من الطبيعة. أن العمل المحدد هو الذي يجعل السلعة نافعة، أي يخلق قيمة الاستعمال. أما العمل المحدد هو الذي يجعل السلعة نافعة، أي يخلق قيمة الاستعمال. أما العمل المجرد فهو الذي يخلق قيمة المبادلة. هذه السلعة في ظل الإنتاج البسيط تنتج لاستخدام الشخص الذي أنتجها وهنا لا يرتبط إنتاجها بالمجتمع، أو تنتج لاستخدام شخص معين طلبها منه وهنا يكون عمله متجاوباً مع احتياجات المجتمع. لكن السلعة عندما تنتج في ظل الإنتاج الرأسمالي، فإنها تنتج أصلاً لاستخدام الآخرين، للسوق، للمجتمع. هنا يرتبط المنتج كله من خلال السلعة. إن حياته تتوقف على نجاحه في إنتاج سلعة مطلوبة اجتماعياً ومقبولة اجتماعياً – من خلال السوق. ومن ثم يجب أن يكون عمله جزءاً من العمل على مستوى المجتمع كله. يجب أن يكون العمل الخاص جزءاً من العمل الاجتماعي. فالمجتمع هو الذي يمنح السلعة قيمتها في المبادلة. ومن خلال المبادلة تتحول السلعة إلى نقود، هي نقود أكبر مما استهلكت، ومن ثم تتحول النقود إلى رأس مال. وفي النهاية فإن السلعة هي تجسيد لكل تناقضات الرأسمالية، فالتناقض الرئيسي للرأسمالية يوجد في شكله الجنيني في السلعة. إن التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي يتحول في ظل الرأسمالية إلى التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الملكية الرأسمالية الخاصة. لكل هذا يحيط الغموض والتقديس بالسلعة. ويقف أمامها أفراد المجتمع الرأسمالي مذهولين من قدراتها الخارقة، كما يقف البدائيون أمام قوى الطبيعة المذهلة – ناسين أن هذه السلعة هي من إنتاجهم، وأنهم في النهاية لقادرون على فك طلاسمها وأبطال سحرها.

ويكفينا هذا المثل الذي تضربه السلعة. فمنذ ظهور "رأس المال" تجسد المفهوم المادي الجدلي. "رأس المال" تطبيق رائع للمادية الجدلية على الاقتصاد الرأسمالي. وهكذا اكتشف ماركس المادية التاريخية كتطبيق للمادية الجدلية على تطور المجتمع، واستقرت منذ ذلك الحين منهجاً للبحث الاجتماعي، يستحوذ على المجتمع في كل تفاصيله ويحلل أشكال تطوره، ويكشف عن قوانينه الداخلية.

المادية التاريخية

عندما بدأ ماركس وإنجلز مؤلفاتهما الكبرى كانت المادية تسود بين المثقفين وفي الدوائر العمالية. لقد كان هيجل كما ذكرنا أول من حاول أن يكشف في التاريخ عن تطور داخلي، عن قانون داخلي، وكان المفهوم المادي للتاريخ يتشكل على أيدي كتاب البورجوازية أنفسهم أمثال تييري، وتيير، وجيزو، وكل المؤرخين الانجليز. كما توصل إلى الفكرة ذاتها عالم الطبيعة مورجان. غير أن ماركس قام بتطوير المادية وطبقها على التاريخ وصاغ لأول مرة قانونها العلمي. فقد حان عندئذ أوان هذا الكشف.

وكيما ندرك مغزاه البعيد المدى، يمكن أن نطرح سؤالاً هو: ما الذي جعل سميث وريكاردو يكتشفان لأول مرة قوانين الاقتصاد الرأسمالي؟ هل السبب ذاتي، من عمق وأصالة فكرهما فحسب، أم موضوعي، من تطور الواقع الاقتصادي؟ على هذا النحو نتبين أيضاً السر في الكشف عن المادية التاريخية. لقد شيد ماركس منهجه واستخدمه في نقد الاقتصاد السياسي. هذا المنهج كان يجب أن يبدأ من أبسط العلاقات الجوهرية التي نصادفها تاريخياً، أعني العلاقات الاقتصادية.

ففي ظل الإقطاع كانت العلاقات الاقتصادية واضحة لأن الاستغلال الطبقي كان واضحاً. وعندئذ كان شكل الدولة استبدادياً واضحاً أيضاً يعبر بدقة عن شكل الاقتصاد. ومن ثم كان مفكرو الإقطاع أقل ميلاً للتجريد من مفكري البورجوازية. أما في ظل الرأسمالية، فقد تعقدت الأمور. أصبح الاستغلال الرأسمالي خافياً ومعقداً وأصبحت العلاقة بين الاقتصاد والدولة أكثر تعقيداً عن ذي قبل. وكان مفكري الرأسمالية على حد قول ماركس في " بؤس الفلسفة" أن يفلسفوا هذا التعقيد كله، يقول:" في نظر الاقتصاديين، كانت مؤسسات الإقطاع مؤسسات مصطنعة، ومؤسسات البورجوازية مؤسسات طبيعية. وبصفة خاصة، فإن العلاقات الاقتصادية الحالية قوانين أبدية يجب أن تحكم المجتمع دائماً. وهكذا فلقد كان هناك تاريخ فيما مضى أما الآن فلقد انتهى".

الواقع أنه كان على مفكري الرأسمالية أن يواجهوا الظاهرة المعقدة بتفسير معقول، ظلوا يتلمسونه حتى كشف عنه ماركس: إن وجود الناس هو الذي يحدد فكرهم، إن الاقتصاد هو الذي يحدد السياسة، لكن فكر الناس يؤثر بدوره على وجودهم، كما أن السياسة تؤثر على الاقتصاد. وهنا يحذرنا ماركس من خطرين:

الأول، هو خطر اعتبار الاقتصاد في مستوى السياسة واعتبار الفكر في منزلة الوجود. فالصحيح هو أن الوجود يسبق الفكر مثلما يسبق الاقتصاد السياسة.

والثاني، هو خطر اعتبار الاقتصاد كل شئ والسياسة لا شيء. اعتبار أن الوجود هو العامل الوحيد والفكر لا يعمل على الإطلاق. كلا، فإن الاقتصاد هو العامل المحدد الحاسم فقط، لكنه ليس العامل الوحيد. بل إنه يتأثر بدوره بالسياسة. إن ماركس بعيد عن الزعم بأن الحقيقة الاقتصادية هي الحقيقة الوحيدة.

فمن الخطأ أن نرى هنا سبباً أبدياً وهناك نتيجة أبدية وحسب. إن ذلك تجريد فارغ يلغي ما حققه الفكر من تقدم في دراسة المنهج وكأن هيجل لم يوجد أبداً. ويطرح انجلز هذا الموضوع حين يتساءل في خطاب إلى شميت بتاريخ 27 أكتوبر 1890 قائلاً:

"لماذا نناضل من أجل الدكتاتورية السياسية للبروليتاريا إذا كانت السلطة السياسية عاجزة اقتصادياً؟ إن القوة – –أعني سلطة الدولة – هي أيضاً السلطة لقد حارب ماركس ضد نظرية العوامل. صحيح أن كل شيء يؤثر على كل شيء. لكن ما هو الأساس؟ إن علاقات الإنتاج تتوقف على القوى الإنتاجية، والعكس صحيح أيضاً. وأكثر من هذا فإن القوى الإنتاجية تحدد تطور علاقات الإنتاج، بينما علاقات الإنتاج هي القوة الرئيسية الحاسمة التي تحدد التطور المقبل للقوى الإنتاجية. إذن فأين نقطة البدء؟ الوقع أنه يجب البحث عن أساس التأثير المتبادل. إن الأساس هو القوى الإنتاجية، نقطة البدء هي القوى المنتجة. ولهذا، فإذا كان الوضع الاقتصادي هو العامل الحاسم في التاريخ، فإن المقصود بالوضع الاقتصادي هو إنتاج وإعادة إنتاج الحياة المادية للبشر.

ويشرح إنجلز هذا المفهوم في رسالة إلى بلوخ بتاريخ 22/21 سبتمبر 1890 فيقول:" طبقاً للمفهوم المادي للتاريخ فإن، العامل الحاسم الأخير هو إنتاج الحياة الواقعية. إن الوضع الاقتصادي هو الأساس. بيد أن العوامل المختلفة في البناء العلوي – أي الأشكال السياسية للصراع الطبقي ونتائجه من دساتير وأشكال قضائية وانعكاسات هذه الصراعات الطبقية في أذهان معاصريها من نظريات سياسية وقانونية وفلسفية وآراء دينية – إنما تمارس تأثيرها على مجرى الصراعات التاريخية.وهي في عديد من الحالات تتغلب في تحديد شكلها. هناك فعل متبادل فيما بين هذه العوامل جميعاً. وفيه تؤكد الحركة الاقتصادية وجودها كضرورة".

هكذا أصبح واضحاً أن التاريخ لا يتطور طبقاً لقاعدة توجد من خارجه. إن الناس يصنعون تاريخهم بأيديهم، لكنهم يصنعونه في المقام الأول في ظل ظروف محددة تماماً، هي ظروف معطاة، مستقلة عنهم، وإلى حد كبير مفروضة عليهم. وهم يصنعونه في المقام الثاني بكيفية معينة، بحيث أن النتيجة النهائية تظهر من محصلة الصراعات العديدة فيما بين الإرادات الفردية التي تعبر كل منها عن ظروفها الاقتصادية. ولذلك يمكن تلخيص المادية التاريخية في هذا الحقيقة: إن الاقتصاد يحدد الطبقات، وصراع الطبقات يحدد التاريخ.

ولم يكن ماركس هو الذي اكتشف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ولا وجود الصراع بينها. فقد وصف المؤرخون البورجوازيون من قبله بفترة طويلة التطور التاريخي لهذا الصراع بين الطبقات. وتولى الاقتصاديون البورجوازيون وصف الوضع الاقتصادي للطبقات. لكن الجديد الذي أتى به ماركس هو إثبات أن وجود الطبقات إنما يرتبط بمراحل تاريخية في تطور الإنتاج، وأن صراع الطبقات يؤدي إلى سلطة البروليتاريا التي تمثل وحدها الانتقال إلى إلغاء كل الطبقات، إلى المجتمع اللاطبقي.

وهكذا فإن المادية التاريخية تعني أن أساس كل مجتمع هو نظامه الاقتصادي، وأن لكل نظام اقتصادي تركيبه الطبقي المحدد، وأن لكل طبقة من طبقاته مصالحها الخاصة ووجهة نظرها الخاصة، وأن التاريخ في جوهره هو تسجيل لصراع الطبقات وتطلعاتها.

إن القاعدة الأساسية للمادية التاريخية هي أن أسلوب الناس في الحياة أي الظروف الموضوعية لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة المادية، هو الذي يحدد أسلوب الناس في التفكير. وغالباً ما تفسر هذه القاعدة بمعنى أن النشاط الفكري يلعب دوراً سلبياً في العملية التاريخية. والواقع أن من الخطأ الشائع ذلك الزعم القائل بأن المادية التاريخية تعتبر الأفكار والثقافات أي الوعي بناء هشاً لا أهمية له، في حين أن الأساس الاقتصادي هو وحده الصلب. فالواقع أن السياسة والقانون والفلسفة والدين والأدب والفن تؤثر جميعاً على الاقتصاد. غير أنها جميعاً تؤثر بعضها على بعض، وعلى الأساس الاقتصادي نفسه. يضاف إلى ذلك أن الوضع الاقتصادي لا يحدث تأثيره بطريقة أوتوماتيكية، بمعنى أنه لا يمكن تقديم تفسيرات آلية للتاريخ. لا يمكن تحويل المادية التاريخية إلى مجرد مادية اقتصادية. إن الوضع الاقتصادي يمارس تأثيره الحاسم دائماً من خلال العديد من الظروف والملابسات. وأحياناً يدق هذا التأثير حتى ليكاد أن يختفي تماماً.

ولهذا فإن تطبيق منهج المادية التاريخية لا يمكن أن يكون عملاً بسيطاً ولا سهلاً. إنه يتطلب معرفة حقيقية بتركيب النظم الاجتماعية وطريقة قيامها بعملها.وهي معرفة لا تكتسب إلا عن طريق البحث النظري العميق و التطبيق الدقيق المضني. ولا مجال لا دعاء أن منهج المادية التاريخية قد استقصى بحث تاريخ المجتمعات البشرية جميعاً. فبالنسبة لأولئك الذين يعنيهم تغيير العالم مثلما يعنيهم فهمه أيضاً، لم تكن هناك سوى نقطة واحدة للبدء وهي البدء بالنظام الاجتماعي السائد وهو الرأسمالية. وذلك ما فعله ماركس. ومن هنا يعتبر سويزي أن "رأس المال" هو الثمرة للتطبيق العميق المحكم لمنهج المادية التاريخية.

ولا شك أن " رأس المال" بأكمله نموذج رائع للدراسة المادية التاريخية للرأسمالية. وكثيراً ما تعرض جوانب عديدة من هذا التحليل بحيث غدت مألوفة. لكنا نود هنا أن نضرب المثل بجوانب أخرى لم تنل حظها من الانتباه.

فماركس،مثلاً، في "رأس المال" كان من أوائل أولئك الذين لفتوا الانتباه إلى أهمية التكنولوجيا والتكنيك. وفي" رأس المال" يقول ماركس: " إن التكنولوجيا تبرز أسلوب عمل الإنسان تجاه الطبيعة أي العملية المباشرة لإنتاج حياته". وهن يضع التكنيك بالتالي في خدمة المجتمع كحقيقة تاريخية، فإن حاجة المجتمع إلى التكنيك تدفع بالعلم إلى الأمام أكثر مما تفعل عشر جامعات.

وماركس، مثلاُ، في " رأس المال" يلقى الضوء على تأثير الصناعة الكبيرة على الأسرة، ويقول إن الصناعة الكبيرة بإتاحتها دوراً حاسماً في عملية الإنتاج للنساء والأحداث من الجنسين، فإنها "تخلق أساساً اقتصادياً جديداً لشكل أرقى من أشكال العائلة والعلاقات بين الرجل والمرأة".

وماركس، مثلاً، في " رأس المال" يعالج نظام التعليم على ضوء الصناعة. فنظام المصنع يوضح لنا منذ الآن بذور التربية في المستقبل، "هذه التربية التي ستوحد العمل مع التعليم مع الرياضة" – لا لزيادة الإنتاج السلعي فقط بل لإنتاج أناس متطورين من كافة الوجوه.

القوانين الاقتصادية

في "رأس المال" إذن يخضع ماركس الرأسمالية المعاصرة لدراسة مادية تاريخية، مزودة بالنواة السليمة في كتابات التقليديين حين اعتبروا الإقطاع مرحلة عابرة. وبفضل هذه المادية التاريخية، تأكد الطابع العلمي للاقتصاد السياسي، لكن تأكد أيضاً الطابع العابر لقوانينه. وبينما كان الاقتصاديون التقليديون يصوغون القوانين الاقتصادية بوصفها قوانين أبدية، طبيعية، بحيث يتحول نظام الإنتاج الرأسمالي إلى نظام إنتاج أبدي، كشفت المادية التاريخية عن الطابع العابر والانتقالي في هذه القوانين، وأكدته في قوانين الاقتصاد السياسي أكثر مما هو في قوانين العلوم الطبيعية، وذلك لارتباط الاقتصاد بحياة البشر، بالعلاقات الاجتماعية، بالصراع الطبقي. فبينما تعبر قوانين الطبيعة عن القوى العمياء التلقائية في الطبيعة، فإن القوانين الاقتصادية تعمل من خلال البشر الذين يصنعون لأنفسهم أهدافاً واعية يسعون لتحقيقها. ونتيجة لذلك تتميز القوانين الاقتصادية على خلاف قوانين الطبيعة بأنها ليست باقية، وأنها تعمل في أغلبها خلال مرحلة تاريخية معينة، بعدها تخلى المكان لغيرها من القوانين. إنها لا تلغى، لكنها تفقد مفعولها نتيجة تغير الظروف الاقتصادية. إن لكل مجتمع قوانينه الاقتصادية، وأن يستخدمها في صراعه مستفيداً من حقائقها، كما يستطيع أن يغيرها لكن بطريق غير مباشر. كيف؟ إن للقوانين الاقتصادية وجودها الموضوعي كحقائق مستقلة عن إرادة البشر. غير أن لوعي هؤلاء البشر تأثيراً فعالاً على مجرى هذه القوانين. إن الصراع الطبقي لا يغير هذه القوانين ذاتها، لكنه يغير المجتمع الذي يمليها. إن القوانين الاقتصادية الأساسية قوانين مرتبطة بنظام الملكية لوسائل الإنتاج والمنتجات. ومن ثم فهي قوانين تاريخية تظهر وتختفي مع نظام الملكية. وتلك الحقيقة هي أساس الصراع الطبقي، أساس تطوره وأساس السيطرة على مصائره.

إن المادية التاريخية هي التي أتاحت بناء الاشتراكية العلمية، على أنقاض الاشتراكية الخالية. وفي " رأس المال" يقدم ماركس الأساس العلمي للاشتراكية حين يكشف عن القانون الأساسي للرأسمالية، قانون فائض القيمة. وبهذا الأساس العلمي تمكن ماركس من دحض آراء برودون الفوضوية وتفنيد أفكار دوهرينج الذي أراد أن يضع اشتركية بديلة، بيد أنها لم تستطع أن تكشف عن طبيعة نظام الإنتاج الرأسمالي. فقد اعتبر دوهرينج أن الملكية هي نتيجة للسرقة أو العنف. ولكن الدراسة المادية التاريخية لا تدل على صحة هذا الاعتبار بل إن العكس هو الصحيح. فمن الواضح أن نظام الملكية الخاصة يجب أن يوجد أولاً قبل السرقة، قبل أن يستطيع السارق أن يتملك مال الغير. إن العنف يمكن أن ينقل الحيازة من المالك إلى السارق، لكنه لا يستطيع أن يخلق الملكية الخاصة.

إن الدراسة التي تمت في " رأس المال" قد أرست الأساس العلمي للاشتراكية، وذلك من خلال اكتشاف قانون الصراع الطبقي وقانون فائض القيمة. فهذان القانونان قد جعلا من الاشتراكية علماً. لقد كانت المشكلة عند ماركس تنحصر من جهة في وضع أسلوب الإنتاج الرأسمالي في مساره التاريخي وتوضيح ضرورته في مرحلة معينة من مراحل التاريخ، وكذلك وبالتالي ضرورة انهياره – ومن جهة أخرى في إظهار الطابع الداخلي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. ذلك أن الانتقادات التي وجهت من قبل إليه كانت تتناول نتائجه السيئة أكثر مما تتناول طريقة سيره الداخلي. ومن ثم فإن ما توصل إليه ماركس من استنتاجات نظرية إنما تعبر عن علاقات حقيقية نابعة عن صراع طبقي قائم فعلاً، نابعة عن حركة تاريخية، تسير وتتحرك فعلاً. ولهذا فلم يعد دور الاشتراكية هو " دور البائع لبضاعة الاشتراكية باعتبارها صنفاً جديداً من المجتمع أكثر عدلاً وإنسانية". إن المجتمع الاشتراكي أكثر بالفعل عدلاً وإنسانية، لكن المهمة صارت هي إثبات أن الاشتراكية هي بالضرورة الخطوة التالية في التطور التاريخي للبشرية. وكما يقول سويزي " كان الاشتراكي قبل ماركس واعظاً ومبشراً بالثورة، فأصبح بعد ماركس عالماً من علماء الثورة".

التجريد في " رأس المال"

يجب القول بأن ماركس لم يتقدم بعرض منظم لمنهجه في المادية الجدلية، مثلما فعل غيره من الفلاسفة. غير أنه يجب القول أيضاً مع لينين بأنه إذا كان ماركس لم يترك بعده كتاباً في المنطق، فلقد ترك لنا منطق " رأس المال"، حيث طبق ماركس على علم الاقتصاد منطق المادية الجدلية. وفي " رأس المال" دراسات فلسفية بغيرها كانت الدراسة الاقتصادية تكاد تغدو مستحيلة.

إن فهم الفصل الأول لذي يتضمن تحليل السلعة أمر صعب حقاً. وتحليل جوهر القيمة وحجم القيمة وأشكال القيمة أمر صعب أيضاً. إن القارئ مطالب هنا، على حد قول ماركس، بالقدرة على التجريد. فكيف يتفق منهج المادية الجدلية مع التجريد؟ بالطبع إن التجريد يشكل نوعاً من الصعوبة للقارئ، لكن تجريد ماركس هو سبي إلى المزيد من التحديد.

فدراسة جسم الإنسان كوحدة عضوية أسهل من دراسة خلايا هذا الجسم. ويوسع عالم الطبيعة أن يلاحظ الظاهرة الطبيعية حيث تقع، أو أن يجري التجارب في ظروف مماثلة لظروف الظاهرة العادية. أما في الدراسة الاقتصادية فلا توجد ميكروسكوبات ولا مفاعلات كيميائية لتشخيص دراسة المجتمع. وعندئذ يصبح التجريد ضرورة لا مفر منها، ولقد أحرز العلم بالفعل تقدماً كبيراً بفضل القدرة على استخدام التجريد كأداة للتحليل.

لكن ما هو التجريد؟

إن معرفة ما حولنا هي انعكاس لما حولنا على عقولنا.ولا نستطيع أن نعرف ما حولنا في كليته، ولكن كل ما نستطيعه هو أن نقترب منه باستمرار، عن طريق خلق تعريفات ومفاهيم وقوانين، نضع بها جدولاً عن الكون نرتبه فيه. ولهذا اعترف إنجلز في رسالته إلى شميت بأن "مفهوم الشيء وحقيقة هذا الشيء يجريان جنباً إلى جنب، يقتربان دائماً أحدهما من الآخر، من غير أن يلتقيا أبداً".

ومع ذلك تحاول البشرية أن تتوصل إلى معرفة حقيقة الشيء. وتدخل من ثم في صراع بين الحقيقة كما هي وبين المفهوم كما تتصوره. وعندئذ، فإن، نقطة البدء في محاولة المعرفة الصحيحة هي التجريد.ونقطة البدء في هذا التجريد هي إدراك ما هو محدد، ما هو حسي، مجازاً. وغاية التجريد هي عزل واستخلاص الجوهري، بغض النظر عما هو غير جوهري في الظاهرة، بمعنى تخليص الظاهرة من السمات الذاتية والخاصة، وعدم الاحتفاظ إلا بما هو جوهري، أي ما هو موضوعي وهام. وبعد عزل واستخلاص الجوهري، يمكن أن نعود من المجرد إلى المحدد فكرياً، أي بعد أن يعاد تصويره فكرياً. وهكذا يكون التجريد هو عبارة عن الانتقال من المحدد مجازياً إلى المحدد فكرياً. وعندئذ تتحقق معرفتنا بالظاهرة. فبفضل هذا التجريد نصل إلى القانون العلمي، لأن هذا القانون ليس سوى شكل العمومية في الظاهرة، إذ يعبر عن العلاقة الضرورية والجوهرية والعامة والمتكررة في الظاهرة. فموضوع العلم أن يرتقي من الحركة المظهرية للظواهر إلى حركتها الواقعية ومن ثم يتولى القانون العلمي رد الظواهر إلى مكوناتها البسيطة، منتقلاً من المظهر إلى الجوهر بفضل التجريد.

ومن هذه الزاوية يختلف التجريد الماركسي عن تجريد هيجل أو ردبرتوس مثلاُ. ولقد كتب إنجلز إلى كاوتسكي في 20 سبتمبر 1884 يقول" إن ماركس يلخص المضمون المشترك القائم في الأشياء والعلاقات، ويرده إلى تعبيره المنطقي العام. وبالتالي فإن تجريده إنما يعكس فقط في صورة فكرية ذلك المضمون الجاثم من قبل في الأشياء – على عكس ردبرتوس الذي يقيم لنفسه تعبيراً منطقياً كاملاً أو ناقصاً، ثم يقيس الأشياء بهذا المفهوم الذي يكون عليها أن تتخذه كخط مرشد لها. إن تجريد ماركس هو تلخيص لما هو مشترك في الأشياء والعلاقات واختزاله إلى تعبير منطقي عام، موضوع في صيغة فكرية.

إن التجريد أداة للتحليل العلمي، لا يمكن أن ترفض بزعم تناقضها مع المنهج المادي. ففي العلوم الاجتماعية، لا بد من تشريح العالم الملموس إلى عناصره، وتبويب هذه العناصر في أبواب، مع إبراز الفروق ودرجات الاختلاف. ولا بد أيضاً من مجموع العناصر التي يستخلصها الباحث أن يصنع صورة ذهنية للعالم يفترض دقتها ويعول عليها. غير أن الخطوة الحاسمة في التجريد هي أنه يعيد تشريح الظاهرة إلى عناصرها واستخلاص وعزل الجوهري منها، يتم تحقيق الجوهر الذي عزل وذلك بالقياس خطوة فخطوة على الواقع نفسه، بالعودة مرة أخرى إلى الحركة التاريخية الواقعية.

وهذا ما فعله " رأس المال"عندما صاغ نموذجاً مبسطاً للمجتمع الرأسمالي، أو "مجتمعاً نقياً" ليس فيه سوى رأسماليين من جانب وعمال من جانب آخر، وجعلهم "يتبادلون كل السلع بما فيها قوة العمل بحيث تباع وتشتري بكامل قيمتها". ولا يخفي ماركس أنه قد أقام هذا النموذج للمجتمع الرأسمالي، من أجل "غض النظر عن كل الظواهر التي تخفي عمل آليته الداخلية". والواقع أنه ابتداء من معرفة موسوعية بالرأسمالية يبحث ماركس مادة المجتمع الرأسمالي في كل تفاصيلها ويحلل الأشكال المختلفة للتطور ويكتشف علاقتها الداخلية، وعندئذ يعرض الحركة الواقعية للمجتمع الرأسمالي في جملتها. إنه بذلك يصل إلى صياغة ما يسميه " انعكاس الحياة المادية في نموذجها المثالي". ويعترف من ثم بأن نجاحه في هذا التحليل التجريدي قد يحمل على الظن بوجود "بناء فكري مسبق" يراد إثباته عن طريق التجريد.

ولذلك فإن التجريد لكي يكون علمياً يفترض حدوداً لنفسه. فلا بد أن يتم التجريد داخل حدود معينة، مثلاً في مجتمع معين. إن أبسط فكرة اقتصادية ولتكن قيمة المبادلة تفترض المكان، أي مكاناً يتحدد في ظروف محددة، ويطابق نوعاً معيناً من العلاقات الاجتماعية، على الرغم من أن قيمة المبادلة قد كان لها وجود قديم سابق على الطوفان.

ودراسة السلعة في " رأس المال" مثال لهذا التجريد العلمي. وماركس يدرس السلعة باعتبارها بذرة رأس المال، وباعتبار رأس المال هو التطور الأخير للسلعة. فلقد تطور ت السلعة تاريخياً إلى رأس المال. لكن هذا التطور عند ماركس تطور محدد، حسي، منبثق من الواقع، وليس بناء مجرداً من الفكر.

في رأس المال يعلن ماركس أن الشكل الأول للعلاقات الرأسمالية هو شكل مبادلة السلعة. ثم يتابع هذه الدراسة في ثلاث مراحل: السلعة، ثم ظروف مبادلتها ثم النقود وتحولها إلى رأس مال. وفي المجلد

الثاني من " رأس المال" يناقش رأس المال الفردي أولاً ثم رأس المال الاجتماعي. وفي الانتقال من إعادة إنتاج رأس المال الفردي إلى إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي، نمر من التحليل الوحدي إلى التحليل الجمعي ومن تحليل الجزء إلى تحليل الكل. لذلك يحلل ماركس مجرى الإنتاج في مجموعة، بوصفة مركباً من عمليتي الإنتاج والتداول. ويبدأ يقدم مزيداً من الحقائق الواقعية.ومن ثم يدرس تحويل فائض القيمة إلى ربح، وإلى ربح متوسط، وإلى فائدة وإلى ريع. وتبدو الطبقات في التحليل. وفي تحليل معدل الربح في المدى الطويل، تصبح إعادة الإنتاج الموسعة محكومة بميل معدل الربح للانخفاض. وفي كل ذلك ينظر ماركس للمجتمع بوصفه منقسماً إلى طبقتين أساسيتين هما الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الإنتاج وتستحوذ على فائض القيمة، وبأيديها نقطة البدء في التداول إذ تملك رأس المال النقدي وتلعب الدور الأساسي في التبادل.

ومن كل هذا نتبين أن (تجريد) ماركس في " رأس المال" هو السبيل عنده إلى المزيد من (التحديد). إن أكبر مساهمة للمجلد الأول من " رأس المال" هي التمييز بين قوة العمل والعمل، التمييز بين السلعة واستخدام السلعة. فيكف توصل ماركس إلى هذه النتيجة؟ إنه يدرس السلعة، أي سلعة، ويدرس قيمة مبادلتها. لكنه يتبين في النهاية أن العمل ليست له قيمة، ولا يمكن أن تكون له قيمة، لسبب بسيط هو أن العمل هو مقياس القيمة. وإذن فما الذي يبيعه العامل للرأسمالي؟ إنه إنما يبيع قوة عمله لا عمله. وباستهلاك قوة العمل في المصنع تكون هذه السلعة الخاصة التي باعها العامل مصدراً للقيمة وفائض القيمة.

لقد كان التمييز بين العمل وقوة العمل، والتمييز بين العمل المحدد والمجسم في كل سلعة والعمل المجرد كمعيار للقيمة، هو الذي هدى ماركس إلى فائض القيمة. لهذا يعلن ماركس أنه بعد الارتقاء من الظاهرة المحددة إلى الظاهرة المجردة، يجب العودة من المجرد إلى المحدد، ومن المبسط إلى المعقد، ومن الجوهري إلى الظاهري. يجب العودة إلى مزيد من السيطرة على الواقع. فمن ظاهرة العمل الأجير توصل إلى قانون فائض القيمة. ومن هذا القانون استطاع أن يعيد تقسيم الربح والفائدة والريع باعتبارها أجزاء من ظاهرة فائض القيمة وليست ظواهر مستقلة.

إن هذه القدرة على التجريد هي التي جعلت ماركس أول اقتصادي يدرس الظواهر الاقتصادية (الجمعية) ويخرج أول تحليل (جمعي) للاقتصاد الرأسمالي ويعطي أحكاماً (جمعية) عليه، هي أحكام عملية عن وجوده وصيرورته.

ويقول أوسكار لانج إن " رأس المال" مثل تقليدي لما يسمى التجسيد المتتالي أو التقريب المتتالي. فالشرح الذي يقدمه المجلد الأول يعتبر انتقالاً خطوة فخطوة من التجريد إلى مراحل من التجسيد أعلا باطراد، إلى أن يتكشف الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي. والمجلد الأول كله يعطينا صورة للرأسمالية، لأنه تحليل لعملية الإنتاج الرأسمالية في صورتها الخالصة، أي تحليل لجوهر علاقات الإنتاج الرأسمالية. في هذا التحليل، يغفل ماركس عمداً تداول رأس المال والأشكال التي يتخذها المضمون الجوهري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. أما ي المجلد الثاني، فيقدم ماركس تداول رأس المال. ثم يقدم لنا في المجلد الثالث تحليلاً لعملية الإنتاج الرأسمالية منظوراً إليها ككل، تحليلاً تندمج فيه علمية الإنتاج وعملية التداول ومضمون العلاقات الرأسمالية وأشكالها المحددة.

وبفضل هذا التجريد أمكن أن يقدم في " رأس المال" ليس فقط قوانين أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وإنما كذلك بيانات عن الملامح الجوهرية لأسلوب الإنتاج الاشتراكي. ولقد دلت تجارب البناء في البلدان الاشتراكية كلها على حقيقة جوهرية هي ضرورة الاعتماد على تحليلات " رأس المال" من أجل سلامة البناء الاشتراكي.

ولقد طرح ماركس بالفعل في المجلد الثالث من " رأس المال" مبدأ المجتمع الاشتراكي، حيث " يكف الإنسان عن العمل بحكم الضرورة أ والمناسبة المفروضة عليه من خارجه". ويقول " فكما أن على

الإنسان البدائي أن يناضل ضد الطبيعة كيما يفي بحاجاته ويستمر في حياته ويتكاثر، فإن الإنسان المتحضر مجبر هو أيضاً على أن يفعل ذلك وأن يناضل أيا يكن بنيان المجتمع وأسلوب الإنتاج". لكن مع تطور المجتمع، تتزايد الحاجات وتتسع القوى الإنتاجية من أجل إشباعها. وعندئذ فإن " المنتجين المتجمعين يسوون بطريقة رشيدة مبادلاتهم مع الطبيعة. ويسيطرون معاً عليها بدل أن يكونوا محكومين بقوتها العمياء. وهم يتمون هذه المبادلات بإنفاق الحد الأدنى من الجهد في أكثر الظروف ملائمة واحتراماً لطبيعتهم الإنسانية.. (هكذا) يبدأ تطور القوى الإنسانية كغاية في حد ذاتها".

خـاتمـة

إنقاذ الاقتصاد السياسي

تصدى ماركس في " رأس المال" لمهمة الكشف عن حركة المجتمع الرأسمالي، المجتمع الذي ولد علم الاقتصاد السياسي تعبيراً بورجوازياً عنه. و بذلك أتم ماركس صياغة هذا الاقتصاد السياسي، عندئذ، من وجهة النظر النقدية للبروليتاريا.

ولعل أهم ما توصل إليه ماركس في "رأس المال" هو بيان الطبيعة الانتقالية للرأسمالية، فقد كان ذلك جوهر ما قدمه ماركس إنقاذاً لعلم الاقتصاد السياسي من محاولة ابتذاله منذ منتصف القرن التاسع عشر. وبذلك أثبت أن علم الاقتصاد هو بالضرورة علم تاريخي، لأنه علم القوانين التي تحكم إنتاج وتوزيع وسائل العيش المادية في المجتمع البشري.إنه علم يعالج مادة تاريخية بطبيعتها هي الإنتاج والتوزيع، وهي مادة تتغير باستمرار. من مجتمع إلى مجتمع. فلا يمكن أن يكون الاقتصاد السياسي واحداً بالنسبة إلى جميع البلدان وجميع العصور.

لقد انصبت دراسة "رأس المال" على مجتمع معين هو المجتمع الرأسمالي، وبقي أن تتم صياغة علم الاقتصاد السياسي للمجتمعات السابقة على الرأسمالية، وللمجتمع الاشتراكي الذي حل محل الرأسمالية. وعندما تتم مثل هذه الدراسة، فإنه يمكن عندئذ، وعندئذ فقط، استخلاص القوانين العامة التي يمكن أن تصدق على كل من الإنتاج والتوزيع بوجه عام.

وعلى أية حال، فإنه بالصياغة التي قدمها " رأس المال" تخطي ماركس كلا من الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المبتذل. لقد استطاع ماركس أن يتفوق على سميث وريكاردو، وذلك بتقديم الحلول لكل ما اختلفوا عليه، كما استطاع أن يضع حداً لمحاولة الاقتصاديين المبتذلين تصفية علم الاقتصاد. إنه بإحلال فكرة قوة العمل محل العمل قد كشف عن ظاهرة فائض القيمة، و حدد مصدرها، كما نخلص من كل الصعوبات التي تحطمت عليها من قبل تحليلات سميث وريكاردو. ويتوصل ماركس إلى التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، استطاع متابعة عملية تكوين فائض القيمة، ومن ثم كشف الغطاء عن ظاهرة رأس المال في المجتمع الرأسمالي.

ومن الطبيعي أن يكون لكل بحث علمي أعداؤه. بيد أن هناك أعداء آخرين ينضافون في البحث العلمي الاقتصادي، حيث يمكن أن يثور غضب المصلحة الخاصة على حقائق العلم نفسها. إن هناك مثلاً يقول إنه إذا اصطدمت البديهيات الهندسية بمصالح البشر فإنهم سيحاولون بالطبع تفنيدها. ولقد كان نقد ماركس للاقتصاد السياسي محاولة لإخراجه من الوهدة التي ألقاه فيها الاقتصاديون المبتذلون، وهذه محاولة تصفية الاقتصاد السياسي كعلم. غير أن المحاولة ازدادت حدة بعد ظهور " رأس المال".

لقد جرت ومازالت تجري محاولات البورجوازية علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات الاقتصادية بين الناس إلى علم يدرس العلاقة بين الإنسان والأشياء، من علم الظواهر بين البشر إلى علم لظواهر بين الأشياء.

قامت البورجوازية بهذه المحاولات منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر حين استبعد الاقتصاد المبتذل علاقات الإنتاج من دائرة الاقتصاد السياسي. وبعد ذلك في النصف الثاني من القرن نفسه استبعد الاتجاه الذاتي (جفونز، سينيور) جميع العلاقات الاجتماعية. واستبعد الاتجاه التاريخي (روشر) القوانين الاقتصادية باسم نسبية كل الحقائق الاقتصادية وعدم انتظامها، ومن ثم تحول الاقتصاد السياسي إلى مجرد تاريخ اقتصادي. وبدلاً من الرؤية الرحبة للتقليديين، الذين أولوا اهتمامهم لمسائل التوزيع فيما بين الطبقات، حل الاهتمام بالمشاكل الجزئية للأسعار. وأصبح تحليل السوق لا يوجد في ظروف الإنتاج وإنما في العلاقة بين السلع والمواقف الذاتية الاقتصاد السياسي – على حد قول موريس ضوب – إلى علم للأسعار. بل نحا به كي يكون (اقتصاداً بحتاً) موضوعه دراسة السلوك الإنساني طبقاً لمبدأ اللذة والألم.

ومع ذلك لا تبدو المحاولات ناجحة. فالتصفية الكاملة للاقتصاد السياسي لا يمكن أن تتحقق حتى من جانب الدوائر البورجوازية ذاتها، لسبب بسيط هو أن البورجوازية في النهاية محتاجة إلى معرفة صحيحة بالقوانين الاقتصادية. ويوضح أوسكار لانجه أن الاحتياجات العملية للسياسة الاقتصادية التي تتبعها مؤسسات رأس المال الكبير،وازدياد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية، والنقد الذي توجهه البورجوازية الصغيرة والمتوسطة إلى الاحتكارية، وتحول علم الاقتصاد في الجامعات إلى مهنة، والنقد الذي تلقاه الامبريالية من قبل البورجوازية الوطنية والمثقفين المرتبطين بها في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة وتلك التي تحررت حديثاُ – أن هذا كله بالإضافة إلى قيام المجتمع الاشتراكي نظاماً لأكثر من ثلث البشرية قد جعل مشكلات العلاقات الاقتصادية بين الناس أمراً لا يمكن إغفاله. وبالتالي تصبح التصفية الكاملة للاقتصاد السياسي مستحيلة عن ذي قبل.

إن علم الاقتصاد السياسي يكون موضوعياً، غير متحيز، لا يخشى الحق، بالقدر الذي يكون علماً تأخذ به طبقة لا تهتم بإخفاء ما تنطوي عليه الرأسمالية من تناقضات، ولا بالإبقاء على النظام الرأسمالي، وتمكن مصالحها في تحرير المجتمع من العبودية الرأسمالية وفي التقدم المطرد للبشرية.

وهذه الطبقة هي الطبقة العاملة. من هنا التفهم الذي لقيه كتاب " رأس المال" بسرعة في دوائر الطبقة العاملة بحيث غدت النتائج التي توصل إليها هي المبادئ الأساسية لحركة الطبقة العاملة. لقد وجدت فيها أكمل تعبير عن وضعها وعن تطلعاتها.

ولذلك نقول إنه بفضل " رأس المال" تحول علم الاقتصاد السياسي من علم للبورجوازية إلى علم للبروليتاريا أيضاً. وبالمثل فإنه بفضل " رأس المال" تجري اليوم عملية وضع أساس الاقتصاد السياسي للاشتراكية.إن مستقبل الاقتصاد السياسي مرتبط بحركة الطبقة العاملة، مرتبط بعملية بناء وتطور المجتمع الاشتراكي. وهما ضرورتان تواجهان الاقتصاد السياسي بمهام جديدة على الدوام. ويزداد " رأس المال" حيوية بالصدق الذي تحمله له الأيام.

خمسة وستون عاماً من النضال واللجوء .. أما آن أوان المراجعة

13 / 6 / 2013

(1)

منذ ما قبل النكبة 1948 والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يزيد عن ثمانين عاماً مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزوا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور خمسة وستون عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

(2)

الحديث عن الذاكرة ومسار النضال والمعاناة في الذكرى 65 للنكبة، يستدعي منا إعادة التأكيد على طروحات عدد من المفكرين في هذا الجانب ، وخاصة المفكر الراحل د. قسطنطين زريق الذي نظر للمعاني الكامنة في النكبة، عبر البحث عن الجانب الايجابي الكامن لاستنهاض العقل والإرادة العربية الحرة، وتحويل النكبة إلى معنى ايجابي، وكانت وصيته للشباب العربي – ومنهم جورج حبش– أن يتحملوا مسئوليتهم في تشكيل الوعي العربي، والاستقلال الذاتي والتاريخي ، وتحويل الوعي القومي إلى مشروع سياسي مؤهل للرد على النكبة وتجاوزها الفعلي.

وفي هذا الإطار دعا لاحقاً إلى قيام ما اسماه علم النكبة الذي يتناول هذه القضية كما يتناول أية قضية أخرى بالدراسة المنتظمة، والتتبع المستمر، والبحث الدقيق، والنظرة الشاملة.

ويتساءل زريق: من العجيب أن نوفر لشبابنا الوسائل العلمية للتخصص في الطب والعمارة، ولا نشعر بضرورة هذا الاختصاص في قضية تمس جوهر وجودنا ومصيرنا. وبعد حرب 1967، اصدر زريق كتيبا آخر تحت عنوان معنى النكبة مجددا ، وركز في الكتاب الجديد على موضوعة التخلف العلمي العربي، واختزل أسباب النكبة بهذا التخلف، وبيّن الفرق الشاسع بين العلم والتقدم في إسرائيل والبلاد العربية. وأصبح العلم في نظره أهم أدوات التغيير الاجتماعي والسياسي، وتحويل الوطن العربي الغارق بالميثولوجيا والتخلف والعواطف إلى مجتمع العلم والعقلانية.

أما المفكر العربي الراحل ياسين الحافظ ، ففي كتابه: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، الصادر في عام 1979، طالب فيه المثقف العربي بهجر " الوعي الامتثالي " والانتقال إلى " الوعي النقدي "، معتبراً أن الثورية الحقة هي تلك التي " ترفض تغطية عورات الواقع العربي، في جميع حيزاته ومستوياته. ترفض أن ترش على العفن العربي عطراً، وعلى الموت العربي سكراً. تسمي الأشياء بأسمائها، ترفض التهوين من حجم بلايانا العربية، ترفض تبسيط وتسطيح مشكلاتنا "، وهي مطالب أو مفاهيم موضوعية وثورية حتى اللحظة، وهذا ما يتوجب على كوادرنا وكل رفاقنا في الجبهة الشعبية وكافة احزاب اليسار العربي تعميق الوعي بهذه المفاهيم .

وخلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948، أكد ياسين الحافظ أن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وحتى اللحظة الراهنة .

(3)

على الرغم من مرور 65 عاماً على النكبة ، ورغم تراجع المشروع الوطني الفلسطيني عن هدف تحرير كل فلسطين ليصبح هدفا ممسوخا انحصر فيما يسمى سلطة الحكم الذاتي المحدود وصولا الى االصراع الدموي على السلطة وتقاسمها فئويا بين حركتي فتح وحماس وحكومتيهما غير الشرعيتين ، ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني ، ووفية للشهداء الذين رووا بدمائهم ارض فلسطين من اجل حريتها وعروبتها ... وستظل الذاكرة الشعبية وفية لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، دون ان ننسى انها ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح الآمال الكبيرة في المستقبل الذي ستتحقق فيه أهدافنا الكبرى في انهاء وازالة الكيان الصهيوني عبر الممارسة الثورية للنضال بكل وسائله الكفاحية والسياسية والجماهيرية الديمقراطية في إطار النضال التحرري الثوري والديمقراطي القومي ، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة .

(4)

الانتفاضات العربية وتراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية

في مشهد الانتفاضات العربية ، نلاحظ طغيان الشعارات الوطنية ، المحلية / القطرية، ذات الطابع المطلبي المعيشي، والديمقراطي، كشعارات رئيسية ، في مقابل خفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع الشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن المتغيرات العربية الراهنة ، في ظل الانتفاضة ، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية الثائرة ، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة المخلوعة ، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية ، واستبدادها وقهرها لجماهير العمال والفلاحين الفقراء ، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، وتكيفها مع شروط الصندوق والبنك الدوليين التي أدت إلى المزيد من إفقار وإملاق ومعاناة الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير مسبوقة ، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أسلو وبقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، خاصة قراري 242 و 338 وصولاً إلى التراجع عن التمسك بحق العودة كما جرى في لقاء ياسر عبد ربه – بيلين– في جينيف، وصولاً إلى الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس على المصالح الفئوية وعلى اقتسام السلطة، ومن ثم تكريس الانقسام وانفصال حركة حماس وتمترسها في قطاع غزة بتاريخ 14/حزيران /2007، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية .

(5)

مشهد الاسلام السياسي وآثاره على القضية الفلسطينية

في ضوء معطيات مشهد الاسلام السياسي الراهن ونتائجه وآثاره ، فإنني لا أُعوِّل أبداً على متغيرات ايجابية على القضية الفلسطينية، بل على العكس، ستتراكم العوامل السلبية باتجاه المزيد من تكييف حركة حماس لكي تتوافق وتستجيب لسياسات الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس ، إلى جانب استجابتها لحكومات قطر والسعودية والخليج والأردن ... الخ ، في إطار ارتباط النظام العربي الراهن و"جامعته العربية" بالسياسات الأمريكية ، وهي أنظمة باتت اليوم تَعتَبِر القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً على كاهلها ، ترغب وتسعى للخلاص منه بأي ثمن.

وفي هذا السياق يبدو أن هناك توافقاً على مزيد من التطبيع والاعتراف بالدولة الصهيونية وإنهاء قضية اللاجئين في هذه المرحلة ، عبر ما يسمى بـ"المبادرة العربية/السعودية"، المطروحة منذ عام

2002 ، ولكن ضمن الرؤية والشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبموافقة الإخوان المسلمين والنهضة، في ظل استعداد وقبول اليمين الليبرالي الرث في حركة فتح واليمين الديني في حركة حماس، بعد ان باتت مصالحهما الطبقية والفئوية المحدد الرئيسي على حساب القضية الوطنية ومستقبلها.

أخيراً ، لا بد لي من التأكيد على أن حديثي عن قتامة وسوداوية المشهد العربي الراهن في إطار سيرورات الانتفاضات العربية ، لا يعني تشاؤماً في الإرادة بالنسبة لمستقبل حركة الجماهير وانتصارها، بقدر ما هو نوعاً من تشاؤم العقل الذي يحفز على المجابهة ومواصلة النضال بكل أشكاله في خضم الصراع الطبقي والسياسي ضد أنظمة التبعية والعمالة والاستبداد والتخلف ، وضد الوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا، وبالتالي فإنني على قناعة –بالمعنى الموضوعي– بأن المشهد العربي الراهن على قتامته ، سيعزز من جديد ، ويراكم كل عوامل السيرورة الثورية الوطنية والديمقراطية داخل كل قطر عربي ، والتي لن تنفصل عن السيرورة الثورية للنضال القومي النهضوي التقدمي الوحدوي والديمقراطي، إذ ليس أمام الجماهير الشعبية الفقيرة وقياداتها الثورية –في فلسطين وبلدان الوطن العربي– أي خيار سوى الاستمرار بالثورة حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت الجماهير وضحت من أجلها .

(6)

الوضع الفلسطيني بعد 65 عاما على النكبة

شعبنا الفلسطيني اليوم في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة .

هذا الوضع يفرض على فصائل وأحزاب اليسار مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي ، بما يمكنها الانتقال من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره

وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة.

(7)

الترابط بين البعدين الوطني والقومي بمنهجية ثورية ديمقراطية وانسانية أممية

أصبح الوضع العربي الرسمي –في معظمه– في حالة ينظر فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقيلاً على كاهله يسعى إلى الخلاص منه طالما كان في ذلك ضمانة لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية الطفيليةوالرأسمالية الرثة التابعة (البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية والمالية). إن هذه الصورة لا تعكس في ذهني تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا في اللحظة الراهنة، حيث تُولِّد الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس او الاستسلام، واذا كان الامر كذلك، فان من واجبنا ان نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والاجابة الاولية السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة الى توفير الارادة الوطنية والقومية، لكن الاجابة الحقيقية هي التي تشير الى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

الضرورة الأولى: أن تنتزع جماهيرنا الشعبية الفقيرة نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشتراطاتها وتضحياتها، الضرورة الثانية: إن الحركات الثورية اليسارية قادرة عبر بلورة الرؤية القومية الديمقراطية التوحيدية الواضحة أن تحدد وتصنع مستقبل شعوبنا، الضرورة الثالثة: أن نحرص –بكل الوسائل– على ان لا تنطفيء شعلة العمل الوطني الثوري التحرري والديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي داخل كل قطر عربي ارتباطا بالبعد القومي التقدمي بافقه الاشتراكي الصريح ،كأساس وحيد للمستقبل، ذلك ان الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، الا انه صراع عربي –اسرائيلي– بالاساس، أما الضرورة الرابعة: فهي تتجلى في ان خضوع الوطن العربي للهيمنة الامريكية في هذه المرحلة، يجعل من امبريالية العولمة والنظام الراسمالي هم الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولابد من مجابهته وقهره وازالة اثار عدوانه.

(8)

حل الدولتين وفق الشروط الامريكية الاسرائيلية نوع من الوهم ...في مناسبة 65 عاما على النكبة

في ضوء أوضاعنا الفلسطينية والعربيةالراهنة، الطافحة بالكثير من عوامل التأزم والاحباط والتفكك والانقسام والصراع على المصالح، يبدو ان الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل

الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي انقسام وتفكك الفكرة الوطنية التوحيدية الناظمة للنضال التحرري والديمقراطي لشعبنا، وتفكك النظام السياسي والمشروع الوطني وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية في اطار الصراع بين هويتين: هوية الاسلام السياسي والهوية الوطنية الديمقراطية في اطارها القومي والانساني.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الثوري في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية ، ولا شك في ان هذه المهمة هي مهمة القوى والفصائل اليسارية الثورية في فلسطين والوطن العربي .

(9)

خمسة وستون عاما مضت على ارتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه وديارة، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الامبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى لابد من مراجعة المسيرة الماضية وأوهام الحل المرحلي، لكي يخرج الصراع مع العدو الصهيوني من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي كصراع عربي – صهيوني بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني ، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني ، خاصة في هذه المرحلة التي تتفجر فيها العديد من الانتفاضات الشعبية ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والفساد في معظم الأنظمة العربية ، بحيث بات من الممكن الحديث عن تفعيل البعد القومي في الصراع ضد دولة العدو الصهيوني بآفاقه التحررية والديمقراطية والوحدوية في مجابهة مشاريع

ومخططات القوى الرجعية وحركات الاسلام السياسي المتوافقة مع السياسات الأمريكية، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية الديمقراطية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية والمجتمع الاشتراكي العربي الموحد.

(10)

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2013/1/1

1- يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين وفي الشتات (استناداً إلى تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني)، كما في 2013/1/1 بحوالي (11524178) نسمة يتوزعون كما يلي:- (4356900) نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.4% ، (1443051) نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة 1948بنسبة 12.4% ، (وبنسبة 18.% من إجمالي عدد سكان اليهود في دولة العدو الإسرائيلي الذين يبلغ عددهم في بداية 2013 ، 6037758 نسمة)، (5724227) نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 50.2% .

2- بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في 2013/1/1، (5724227 نسمة) بنسبة 50% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة 48، (5799951 نسمة) بنسبة 50% من مجموع الشعب الفلسطيني.

3- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في 1/1/ 2013، نحو (5271893) نسمة، أي بنسبة 45.7% من إجمالي الشعب الفلسطيني.

4- الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم (2611349) نسمة أي بنسبة 22.6% من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي : (الاردن 1364019) (باقي الدول العربية 588130) (الدول الأجنبية 659200) .

5- تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 40% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 23.9% في قطاع غزة، و17% في الضفة الغربية، 8.5% في لبنان، و10% في سوريا.

6- يقدر عدد اللاجئين (في 2013/1/1) في قطاع غزة نحو (1263312 لاجئ)، أي بنسبة 75.7%من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (895703

لاجئ) أي بنسبة 33.3% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.5% .

7- عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ في 2013/1/1 (3112878 لاجئ) بنسبة تصل إلى 59% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) البالغ عددهم في 2013/1/1 (5271893 لاجئ) ، أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم 41% من مجموع اللاجئين المسجلين .

8- فيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام 2012 حوالي 5.8 مليون نسمة، بنسبة 49% من مجموع السكان اليهود العرب في فلسطين ، علماً بأن عدد السكان اليهود 6037758نسمة.

9- بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2015 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.7% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 6.8 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

مصر العربية في خطر

14 / 6 / 2013

الى كل الرفاق في كل احزاب اليسار العربي ...انها لحظة التضامن مع شعبنا العربي في مصرنا الغالية.....

اثيوبيا – اداة الامبريالية والحركة الصهيونية – بدأت في انشاء ما يسمى "سد النهضة" بذريعة حاجتها للمياه ، علما بأن كمية مياه الأمطار التي تسقط على اراضي اثيوبيا سنويا تتراوح بين 140–150 مليار متر مكعب والمفارقة انها لا تستخدم 50% من هذه المياه !؟ اما الاداة الثانية للامبريالية والصهاينة ، فهي دولة السودان الجنوبي التي تبلغ كمية مياه الامطار السنوية التي تسقط على اراضيها 400–420 مليار متر مكعب تستخدم أقل من ثلث هذه الكمية !؟، أي ان كل من اثيوبيا والسودان الجنوبي لديهما فائض مياه سنوي هائل يعادل عشرة اضعاف حصة مصر السنوية من مياه النيل التي لا تزيد عن 55 مليار متر مكعب فقط ، وهي كمية لم تعد كافية لاحتياجات مصر من المياه حيث اصبحت تستهلك خلال العشر سنوات الاخيرة حوالي 65 مليار متر مكعب... وعلى الرغم من هذه الاوضاع المائية الصعبة التي تتعرض لها مصر وشعبها، الا ان حكومتي اثيوبيا و السودان الجنوبي قررتا تحويل مياه النيل واقامة "سد النهضة" لحجز وتخفيض حصة مصر من مياه نهر النيل لتصبح 40 مليار متر مكعب وبالتالي ارتفاع العجز المائي المصري الى 30 مليار متر مكعب تنفيذا للمخطط الامريكي الصهيوني الذي يستهدف المزيد من اضعاف وافقار مصر واستمرار تخلفها وافقار شعبها العظيم واحتجاز تطورها وابعادها عن محيطها العربي..... لذلك فإن من الضرورى – كما يقول المفكر الماركسي المصري خليل كلفت – أن تدرك القوى الثورية مدى تعقيد قضايا الإستراتيچيات والتاكتيكات فى مختلف المراحل وبالأخص فى الحلقة المباشرة الحالية من نضالاتها... ففى هذا الصراع الذى يشتدّ جانب حاسم من جوانبه بين دولة مبارك ودولة الإخوان الا أن هذا لا ينفى أن جانبا حاسما من جوانب النضال السياسى لقوى الثورة يشتدّ الآن بصورة خاصة ضد الحكم الدينى الإخوانى السلفى بهدف إسقاطه والإطاحة به والتحرُّر منه (ديمقراطيا من خلال الاجماع الشعبي) ...لقد بدأت وتطورت "حركة تمرد" كحركة شعبية شبابية خالصة، كما يعرف الجميع تفاصيل بداياتها وتطوراتها، غير أن هذا – كما يضيف المفكر المناضل خليل كلفت – "لا يمكن أن يمنع هذه الحركة، كما لم يمنع ثورة 25 يناير الشعبية كلها، من الوقوع فى إستراتيچيات خاطئة وتاكتيكات خاطئة، ومن ذلك على وجه الخصوص توظيف إسقاط الحكم الإخوانى لحساب إعادتنا إلى نفس الدائرة الشريرة المفرغة من الاستفتاءات والانتخابات والدساتير والشرعية الدستورية التى أسقطتها الثورة وأعاد بناءها المجلس العسكرى والإسلام الإخوانى السلفى، بما فى ذلك شعار انتخابات رئاسية مبكرة؛ وهو فوق هذا

شعار مناقض للخلع لأنه يعنى إجراء انتخابات فى ظل حكم مرسى والإخوان" . ويستطرد قائلا " من المهم أن ندرك جيدا ماذا تعنى الدولة الدينية التى من شأنها إعادة مصر إلى ما قبل القرون الوسطى ووقف نموها وتنميتها وكل احتمال لاستقلالها وتحرُّرها من التبعية، وبالتالى أن نرفضها قبل كل شيء كرفض للدولة الدينية من حيث المبدأ وليس على أساس سياسات بعينها ليست فى نهاية الأمر سوى أدوات للدولة الدينية." وصولا الى تحقيق واقامة " البديل الثورى أىْ إقامة سلطة شعبية ثورية فى سياق مسيرة تاريخية ذات أهداف أعظم ...ولا يمكن أن تُخيفنا تهديدات القوى الإخوانية والسلفية، فقد تحرر الشعب من الخوف، وصار لا مناص من التحرر من حكم الإخوان والدولة الدينية مهما كان الثمن، كما ينبغى أن ندرك أن دخول قوى الإسلام السياسى فى هذه المواجهة الشاملة يجعلها أضعف من أن تنتصر على الشعب. وبطبيعة الحال فإن الموجة القادمة من الثورة سلمية غير أن العنف ضدها يفتح الباب واسعا أمام العنف الدفاعى العادل المظفَّر، تماما كما كان الأمر فى ثورة 25 يناير."

اختم كلمتي بمقطع لشاعرنا الكبير احمد فؤاد نجم :

إلى الأمة العربية.. بعد " الطز " لم يعد يليق بكِ التحية ....لم يعد يليق بكِ سوى النعيق والنهيق على أحلامك الوردية....لم يعد يليق بكِ سوى أن تكوني سجادة تدوس عليها الأقدام الغربية.....لم يعد يليق بكِ شعارات الثورة حين صار ربيعك العربي مسرحية...لم يعد يليق بكِ الحرية حين صارت صرخاتك كلها في الساحة دموية...لم يعد يليق بكِ أن تصرخيّ بالإسلام وتهمتكِ بالأصل أنكِ إرهابية...لم يعد يليق بك يا أمة مؤتمراتها مؤامرات وكلامها تفاهات وقراراتها وهمية...لم يعد يليق بكِ التحيةّ.. يا أمة دفنت كرامتها وعروبتها تحت التراب.. وهي حية....

ان الثورة المُشتَعِلَة اليوم في مصر على مفترق طرق ... إما العودة إلى السكونْ والرّضوخْ للفَرعَنَة وإعادة إنتاج التخلُّف واستبداد "القائد الفرد" أو مواصلة الثورة حتى تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية من قلب الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية ... إنها لحظة النهوض الثوري لمصر وللوطن العربي كله .عاش نضال الشعب المصري من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ...عاشت مصرنا العربية.

قطاع غزة 1948 – 1957 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية

19 / 6 / 2013

مقدمة:

الهدف من إعداد هذه الدراسة استعراض الأحوال الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة منذ عام النكبة 1948 وحتى عام 1957، من منطلق أن القطاع هو جزء لا يتجزأ من فلسطين، وأن الحديث عنه – في هذا المجال أو غيره – هو تأكيد لهذه العلاقة التاريخية والجغرافية والسياسية والتراثية بكل جذورها وتفريعاتها.

لقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى اليوم الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً) اسم فلسطين، وقد كان حلم المخطط الصهيوني والقيادة الإسرائيلية تصفية القطاع كمقدمة لتصفية القضية الفلسطينية برمتها، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين يبلغ تعدادهم اليوم أكثر من 1.6 مليون مواطن ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية..

ان شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت من جهة والصراعات على السلطة والمصالح التي كرسها الانقسام واستمرار الصراع بين حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين من جهة اخرى، اثبت في كل محطات الصراع، طوال الخمسة وستين عاماً الماضية، انه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر من محاولات التصفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والحرية في فلسطين التاريخية، لم تنجح أبدا في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، انها راكمت وبعمق مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان، التي تعرض لها من العدو الإسرائيلي، و ضد قطبي الانقسام ، وضد مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف الجغرافيا أو أماكن اللجوء والشتات، ومن هذه الزاوية لا نستطيع القول ان هناك مجتمعاً موحداً ينضوي في إطاره كل أبناء شعبنا، بل هناك مجتمعات يتمايز كل منها على الآخر بسمات تعود إلى طبيعة وظروف تطور

تلك المجتمعات والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها، وهنا يمكن الإشارة إلى هذا التمايز بين الواقع الاجتماعي/ الاقتصادي للفلسطينيين في فلسطين 1948، وبين كل من الفلسطينيين في مجتمعي الضفة والقطاع والتجمعات الفلسطينية في البلدان العربية والأجنبية.

وفي هذا السياق نقول، ان التباين بين سمات وخصائص هذه التجمعات ومجتمعى الضفة والقطاع (بحكم الانقسام) لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية لأبناء شعبنا الفلسطيني الذين يشكلون اطاراً وطنياً توحده الاهداف السياسية الكبرى –رغم توزع وتشتت المكان – توحده عناصر واسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنويا وماديا مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا.

إذن فالحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الأهداف أو النضال فيه عن أي موقع آخر في اللد والرملة وحيفا أو النقب أوالخليل او نابلس أو القدس.. بل هو امتداد لتلك الأهداف النضالية التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

غازي الصوراني

2013/6/15

لمحة تاريخية:

تحددت التقسيمات الإدارية في فلسطين بستة ألوية[1] هي:

1- **لواء القدس ويتألف من أقضية الخليل/القدس وبيت لحم/ورام الله.**
2- **لواء نابلس ويتألف من أقضية طولكرم/جنين/نابلس.**
3- **لواء اللد (يافا) ويتألف من قضائي يافا والرملة.**
4- **لواء حيفا ويتألف من قضاء حيفا.**
5- **لواء الجليل ويتألف من أقضية الناصرة / بيسان / طبريا / عكا / صفد.**
6- **لواء غزة ويتألف من قضائي غزة وبئر السبع.**

وعلى الرغم من أن لواء غزة كان يشكل نسبة 51% من مساحة فلسطين البالغة 27009 كيلو متر مربع، وسكانه يشكلون نسبة 11% " (191000 نسمة) من مجموع سكان فلسطين البالغ (1.765000مليون نسمة)[2] "، إلا أن هذا اللواء كان من أفقر مناطق فلسطين ومن أقلها تطوراً، فلم يكن لمنطقة لواء غزة (غزة والسبع) أي دور هام في إطار الاقتصاد الفلسطيني نظراً لقلة مواردها الاقتصادية والطبيعية وافتقارها إلى أية منشآت صناعية ومؤسسات تجارية هامة.

1. **قضاء غزة وقراه:**

يحده من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال قضاء الرملة ومن الشرق قضائي الخليل وبئر السبع ومن الجنوب صحراء سيناء وجميعه يقع في منطقة السهل الساحلي لفلسطين الذي ينتهي شمالاً بجبل الكرمل.

وقد ضم قضاء غزة عام 1896 (71قرية) وفي عام 1910 تم فصل 14 قرية ألحقت إلى عدد من الأقضية المجاورة، وبقي القضاء يضم 57 قرية حتى عام 1931 حيث فصلت أربع قرى منها المغار ويبنا وألحقت بقضاء الرملة الذي يحده من الشمال[3]. وفي أواخر الانتداب كان قضاء غزة يضم ثلاث مدن رئيسية وهي المجدل وغزة وخانيونس بالإضافة إلى 53قرية وبمساحة تقدر بـ1111.5كم مربع كان اليهود لا يملكون منها سوى 49 كيلو متر مربع أو ما يعادل 4.4% من مساحة القضاء.

وقرى قضاء غزة تتوزع بين شمالية ووسطى وجنوبية:

أ) **القرى الشمالية وعددها أربع عشرة قرية:**

أسدود / برقة / المسمية الكبيرة / المسمية الصغيرة / البطاني الغربي / البطاني الشرقي / القسطنيه /تل الترمس / بين دراس / ياصور / السوافير الشرقي / السوافير الغربي / السوافير الشمالي / الجلادية.

القرى الوسطى وعددها سبع وعشرون قرية:

بعلين / صميل / جسير / الفالوجة / عراق المنشية / كراتيا / حته / عراق سويدان / بيت عفا / عبدس/ جولس / حمامه / حليقات / بيت طيمة / كوكبه / الجيه / بربره / نعليه / الخصاص / الجوره / هربيا / بيت جرجا / سمسم / نجد / برير / دير سنيد / دمره.

ب) القرى الجنوبية وعددها اثنتا عشر قرية:

رفح / بني سهيلا / عبسان / دير البلح / خزاعه / بيت لاهيا / النزله / جباليا / بيت حانون / هوج / الكوفخه / المحرقة.

"أما أكبر قرى القضاء من حيث التعداد السكاني فهي حمامه / الفالوجة / اسدود / جباليا/ بني سهيلا/ بيت دراس وقد بلغ مجموع سكانها في عام 1947 (23790 نسمة)، وأصغر القرى من حيث التعداد هي الخصاص / بعلين / عراق سويدان / الجلديه / حليقات / دمره ومجموع سكانها (1840 نسمة)[4].

وقد بلغ عدد سكان قرى قضاء غزة في بداية عام 1947 (85930 نسمة) نسبة المُلمِّين بالقراءة والكتابة منهم 17.5% أو (14831 رجلاً)[5].

أما عدد المدارس الحكومية فقد كان في قرى قضاء غزة حتى أوائل عام 1948 " (30 مدرسة) ابتدائية للذكور، و(7) مدارس ابتدائية للبنات وصف ثانوي واحد في مدرسة الفالوجة وبلغ عدد الطلاب المسجلين في نفس الفترة (6388 طالباً) و (336 طالبة)[6] " نسبتهم إلى عدد السكان 7.8%.

2. قضاء بئر السبع:

مساحة هذا القضاء تبلغ حوالي 12500 كيلو متر مربع معظمها أرض صحراوية قاحلة، ومدينة بئر السبع هي المدينة الوحيدة وعدد قراه سبع قرى هي جمامه / عبده / عوجا حفير / الخالصة / عسلوج / فوتيس / كرنب (أنشئ مفاعل ديمونة على أرض هذه القرية).

بلغ عدد سكان مدينة بئر السبع عام 1948 حوالي ستة آلاف نسمة منهم أكثر من 70% من مواطني مدينة غزة الذي رحلوا إلى السبع في بداية القرن العشرين ، وأسهموا في تطورها وتولوا معظم الأعمال التجارية والأعمال الحرفية فيها.

أما الأغلبية العظمى من سكان هذا القضاء ، فهم من البدو الذين كانوا يعيشون على تربية الماشية والزراعة، وفي ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، فعلى صعيد الحياة اليومية لم يكن من السهل توفر الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، سواء فيما يتعلق بالغذاء أو المسكن أو العلاج.

كما ازدادت أزمة البدو تفاقماً بعد أن توسعت المنظمات الصهيونية في شراء قطع محدودة من الأراضي من بعض شيوخ القبائل، مما دفع عدداً منهم إلى هجر البادية والنزوح إلى "شرق الأردن وسوريا والجزيرة العربية"[7] وسيناء ومعظمهم اتجه إلى المدن للعمل فيها بأجور لا تكاد تسد حاجتهم للغذاء فقط.

من ناحية أخرى فقد توفرت الإمكانات المادية لعدد كبير من رؤساء القبائل والمشايخ المتنفذين الذين سبق أن قاموا بتسجيل مساحات كبيرة من الأراضي لحسابهم بعد أن كانت مشاعاً للجميع مما حرم الأغلبية الساحقة من البدو من حقهم في المشاع المشترك، ورغم "التمايز الطبقي" بين القمم القبلية والسواد الأعظم من البدو الذي تحملوا شظف العيش وقسوته وكان ذلك أمراً "طبيعياً" لا يجوز الاعتراض عليه. ورغم ذلك فقد أدى سوء أحوال البدو إلى انخراطهم في المعارك الوطنية التي قادها عدد من المشايخ ضمن قيادة الحركة الوطنية آنذاك، وبرز دورهم بشكل خاص في مساندة المعتقلين الوطنيين في معتقل عوجا حفير، والمشاركة الفعلية في المقاومة مع بداية الأربعينات وما تلاها.

بلغ تعداد البدو في عام 1948 حوالي 93000 ألف نسمة موزعين على خمس قبائل رئيسية وقبيلتين ثانويتين، ومجموع أفخاذ هذه القبائل حوالي (75) فخذاً [8] :

1- قبيلة الترابين وتتكون من عشرين عشيرة وتعدادها 32500 نسمة .
2- قبيلة التياها وتتكون من 26 عشيرة وتعدادها حوالي 25000 ألف نسمة.
3- قبيلة العزازمة وتتكون من 10 عشائر وتعدادها حوالي 16500 نسمة.
4- قبيلة الجبارات وتتكون من 13 عشيرة وتعدادها حوالي 8000 نسمة.
5- قبيلة الحناجرة وتتكون من 4 عشائر وتعدادها حوالي 7500 نسمة.
6- قبيلة السعيديون وتتكون من 4 عشائر (حويطات الأصل) 1700 نسمة.
7- قبيلة اللحيوات وتعدادها حوالي 1600 نسمة.

الأوضاع الاجتماعية في قضاء غزة قبل عام 1948:

تميزت الأوضاع الاجتماعية في قضاء غزة قبل عام 1948 بانقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما كبار الملاكين شبه الإقطاعيين والفلاحون بشكل عام، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين، أما العمال فلم يتجاوز عددهم الستمائة عامل توزعوا على عدد من المنشآت الصناعية اليدوية ومعامل الصابون والأغذية والفخار والنسيج.

لقد كان التمايز الطبقي في فلسطين عموماً وفي قضاء غزة على وجه الخصوص بالغ القسوة إذ أن العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في قرى غزة عموماً كانت أقرب إلى علاقة السيد بالعبد ولم تتأثر بمجمل التطور الاجتماعي – الاقتصادي في المدن الفلسطينية الأخرى.

كان أكثر من 30% من الفلاحين في قضاء غزة لا يملكون أرضاً، واضطروا للعمل في بيارات كبار الملاكين (الأفندية) كأُجراء موسميين بأجرة يومية كانت تقل أحياناً عن خمسة قروش عدا ما كان يتعرض له هؤلاء الأُجراء من معاملة تميزت بالقسوة والإزدراء، كذلك كان ما يقرب من 50% من فلاحي القضاء يملكون قطعاً صغيرة من الأرض (10 دونمات فأقل) لا تقيم أود عائلاتهم ولم تكن علاقة هؤلاء بالسيد الإقطاعي تتميز كثيراً عن إخوانهم الأُجراء الزراعيين.

ومع ارتفاع أسعار الأراضي في الثلاثينات إلى ثلاثة عشر ضعفاً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، اندفع كبار الملاكين في فلسطين بشكل عام وفي قضاء غزة بشكل خاص إلى التسابق من أجل تأسيس البيارات على حساب المزيد من استغلال فقراء الفلاحين وإجبارهم على بيع ما يملكون أو معظمه بوسائل متعددة لم تكن مشروعة في معظمها لكن بساطة الفلاح في بلادنا وعفويته وإيمانه الشديد بالقدرية والغيبيات وخوفه من إرهاب السلطة وكبار الملاكين وعدم قدرته على سداد ديونه كل ذلك أسهم في زيادة استحواذ "الأفندية" في قضاء غزة على معظم أراضي القضاء إلى درجة أن بعض هذه القرى في معظمها كانت ملكاً خالصاً للإقطاعي الذي استند دوماً إلى جبروت القوة الظالمة واللامشروعة.

"وحتى عام 1948 بلغت ملكية الأراضي في لواء غزة العائدة إلى 28 شخصاً من قضائي غزة وبئر السبع مليونين من الدونمات، كانت ملكية (11) شخصاً منهم (100)ألف دونم لكل فرد وتراوحت ملكية (7) أفراد منهم بين (30) ألف و (100) ألف دونم"(10)، إنهم لم يمتلكوا فقط قرى بحالها، وإنما امتد نفوذهم وسلطتهم إلى قرى أخرى لا يملكونها" .

ومن الثوابت الجديرة بالتسجيل والتأمل في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة الفلسطينية قبل عام 1948، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة مقاتلي الثورة الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية وكان دورها – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجماً مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها.

<u>البورجوازية الصغيرة:</u>

ونظراً للعلاقات الاجتماعية شبه الإقطاعية السائدة في قضاء غزة في هذه المرحلة فإن حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة كان محدوداً وكانت في معظمها من صغار الحرفيين والموظفين والمهنيين المرتبطين بشكل أو بآخر بالقاعدة المادية الإنتاجية لكبار الملاكين، بكل متطلباتها السياسية والأخلاقية والعملية، والمعروف أن أبناء هذه "الطبقة" لم يمارسوا دوراً مميزاً في الأحزاب السياسية

الوطنية الفلسطينية، والتحق بعضهم في غزة ضمن عدد من الأحزاب التقليدية الوطنية والمعارضة، كذلك اتجه قسم منهم إلى "الالتحاق ببعض المنظمات شبه العسكرية التي تشكلت في فلسطين مثل (الفتوة) و(النجادة) في حين انجذبت أقلية من البورجوازية الصغيرة إلى المنظمة الماركسية (عصبة التحرر الوطني)"[9].

البورجوازية الكبيرة:]الزراعية التجارية[

رغم التطور الاجتماعي الذي أصاب بعض المدن الفلسطينية (يافا – حيفا – عكا – القدس – الناصرة) وأسهم في تراجع العلاقات الإقطاعية بعد أن توفرت بعض مقومات العلاقات الرأسمالية التبعية، التي اعتمدت في نشوئها على تصدير المنتجات الزراعية بحيث أسهم ذلك في تحول الزراعة (خصوصاً الحمضيات) إلى زراعة مكثفة اعتمدت على رأس المال والسوق العالمي والبنوك والقروض والأساليب الحديثة مما أدى إلى تطوير العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني باتجاه التكيف مع العلاقات الرأسمالية المشوهة الجديدة، وفي هذا المجال برزت البورجوازية الزراعية والتجارية وغيرها بصورة كبيرة في المدن المذكورة أعلاه، وساهمت بدورها في العمل الوطني ضد عدد من الأحزاب في تلك المرحلة.

أما في قضاء غزة فنلاحظ ضعف التركيبة الطبقية للبورجوازية التجارية والزراعية في هذه المنطقة نظراً لهيمنة كبار الملاكين التقليديين باعتبارهم الطبقة السائدة بلا منازع، ولم تكن بدايات نمو هذه الطبقة البورجوازية فيما بعد سوى امتداد مباشر وميكانيكي لكبار الملاكين بحيث أن العلاقة العضوية بينهما استمرت في القطاع حتى ما بعد منتصف الخمسينات.

ومن الدلالات الهامة أن نواة البورجوازية في بلادنا – وفي العالم الثالث عموماً – لم تتشكل في داخل البنية الاجتماعية التحتية، ولم تكن نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتداداً "عصرياً" لها، وتابعاً مخلصاً للسوق الرأسمالي العالمي عبر تطورها إلى بورجوازية كومبرادورية.

الإدارة المصرية والقطاع (1948-1955)

على أثر اتفاقية الهدنة الموقعة في ردوس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ 24شباط/1949، تحددت "خارطة" منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة شعبنا الفلسطيني، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (13688 كيلو متر مربع) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين" وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا / والنزلة / بيت لاهيا / بيت حانون / دير البلح / بني سهيلة / عبسان الكبيرة والصغيرة / خزاعة / رفح وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز 365 كيلو متر مربع تمثل نسبة 20.6% من أراضي لواء غزة وبنسبة 1.35% من أراضي فلسطين.

أما اصطلاح "قطاع غزة" فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني 1954 في "قرار[10] رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكماً إدارياً لقطاع غزة" ضمن حدوده "الجديدة" التي تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي 48 كيلو متر وعرض يتراوح بين 6-9 كيلو متر.

وقد قدر عدد سكان القطاع في عام 1944 بحوالي (63250 نسمة) وفي عام 1948 بحوالي (90ألف نسمة)، تضاعف هذا العدد ثلاث مرات بعد أن تدفق إلى القطاع أثناء الحرب وبعدها مباشرة أكثر من 200 ألف لاجئ من مدن وقرى فلسطين المختلفة وفي عام 1952 قدر عدد سكان القطاع بـ 294603 ألف نسمة منهم 201173[11] ألف من اللاجئين.

وقد توزع اللاجئون الفلسطينيون في القطاع على ثمانية مخيمات [12]:

1- مخيم جباليا: ويقع شمال شرقي قرية جباليا وقد أنشئ عام 1954 على أرض مساحتها 500 دونم، وقد بلغت مساحته عام 2012 حوالي 1300 دونم .
2- مخيم الشاطئ: أنشئ عام 1954 على أرض مساحتها 450 دونماً على الشاطئ الشمالي لمدينة غزة وقد تضاعفت مساحته فيما بعد، حيث بلغت عام 2012 حوالي 750 دونم.
3- مخيم البريج: مساحته 350 دونماً، جنوب مدينة غزة بمسافة ثمانية كيلو مترات شرق الطريق الرئيسي.
4- مخيم النصيرات: ويقع إلى الغرب من الطريق الرئيسي مقابل مخيم البريج، مساحته 280دونم. وقد بلغت مساحته عام 2012 حوالي 780 دونم .
5- مخيم المغازي: يقع إلى الجنوب من مخيم البريج بحوالي كيلو متر واحد ومساحته 180 دونم. وقد بلغت مساحته عام 2012 حوالي 560 دونم .
6- مخيم دير البلح: يقع غربي قرية دير البلح ومساحته 150 دونماً. وقد بلغت مساحته عام 2012 حوالي 175 دونم .
7- مخيم خانيونس: ويقع إلى الغرب من مدينة خانيونس باتجاه شاطئ البحر مساحته في حدود 500 دونم. وقد بلغت مساحته عام 2012 حوالي 1180 دونم .
8- مخيم رفح: مساحته 700 دونم. وقد بلغت مساحته عام 2012 حوالي 1075 دونم .

<u>حول الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية في القطاع بعد النكبة :</u>

عبر استقراء نتائج النكبة عام1948، يمكن التعرف بوضوح على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة ضمن الأوضاع الطارئة الجديدة، "لقد ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل 1948"[13].

ويمكن تلخيص أبرز ملامح "المجتمع الجديد":

1- تعرض القطاع لتغير بنيوي على الصعيدين الاجتماعي والسكاني فقد ازداد سكانه بما يقرب من 300 ألف خلال عام واحد، ومعظم هؤلاء (لاجئين ومواطنين) منحدرون من أصول ريفية فقيرة جداً "ولا يتمتعون بخبرات فنية أو تقنية مميزة" .

2- فقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية:

أ) 67% من أراضيه ضمن قضاء غزة.

ب) انتشرت البطالة في صفوف العمال من أبناء القطاع الذين عملوا في السابق في معسكرات قوات الانتداب، أو في الأسواق الفلسطينية المختلفة.

ج) فقد العدد الكبير من المقاولين والتجار جزءاً كبيراً من أعمالهم.

د) فقد حوالي 80% من ملاك الأراضي والمزارعين ملكياتهم داخل فلسطين .

3- تقلصت ملكيات كبار الملاكين إلى درجة كبيرة، فلم تعد العائلات الغزّية شبه الإقطاعية (الأفندية) تستحوذ على عشرات الألوف من الدونمات، وفقد معظمها أكثر من 80% من أراضيه، ورغم ذلك فقد ظل عدد من هذه العائلات يمتلك قطعاً كبيرة من الأراضي قياساً إلى مساحة الأراضي الزراعية في القطاع ضمن الأوضاع الجديدة، فعلى سبيل المثال فإن عائلات كثيرة نذكر منها (الشوا / الصوراني / الريس / الحسيني / أبو رمضان / العلمي / خيال / الفرا / الأسطل / أبو مدين / المصدَّر / أبو سليم / شراب ... الخ) ظلت تمتلك أكثر من ألف دونم للعائلة الواحدة ومن أجود الأراضي الزراعية.

ومن الجدير بالتسجيل أن هذه العائلات بقيت هي الأكثر سطوة ونفوذاً، وبقي الطابع "الأرستقراطي" الإقطاعي وعقلية "السيادة" في التعامل مع الجماهير الفلسطينية في القطاع أمراً مميزاً وملحوظاً بشكل حاد خاصة في أوساط الفقراء والفلاحين والأُجراء الزراعيين لا فرق بين مواطن ولاجئ.

4- من الملاحظ أيضاً أن التغير البنيوي الذي تعرض له القطاع بعد 1948 على الصعيد الاجتماعي لم يؤدِّ إلى تغير ملموس في الوعي الاجتماعي الاعتيادي للجماهير الفقيرة في علاقتها بطبقة "الأفندية" خاصة وأن رموز هذه الطبقة استطاعوا تكوين علاقات جديدة مع عدد من المخاتير ومشايخ البدو من اللاجئين والمواطنين على حد سواء الذين كانت تربطهم بهؤلاء علاقات تاريخية قديمة قامت على المصالح المشتركة بين الفريقين، وكان غياب الوعي الطليعي، أو القوى السياسية الوطنية الفاعلة في هذه المرحلة سبباً من أسباب تكريس هذه العلاقة، وقبل كل شيء فإن النظام السياسي الجديد قدم لهذه الطبقة من كبار الملاك صلاحيات وأوضاع سياسية واجتماعية مميزة.

5- إن المتغيرات الجديدة أدت إلى "انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه"[14]، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والعمل في مهن جديدة، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى فقط إلى خلق حالة من الاغتراب[15] فالوضع البائس في المخيم ولَّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة، تفشي الأمراض والشعور بالدونية، وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية في القطاع، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين الذين لم يكن الخلاص بالنسبة لهم يعني تحسين الأوضاع الحياتية بل التخلص من علَّة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا – ومعهم جماهير المواطنين الفقراء – بإصرار كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية.

هذه الصورة يعززها تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة في كانون أول عام 1949 وبدأت عملها الفعلي في حزيران عام 1950 فقد أشار التقرير إلى أن [16]:

- 20% من اللاجئين قادر على إعالة نفسه.
- 50% معدماً على الإطلاق.
- 30% بحاجة جزئية للمعونة.

أي أن ما يقرب من 170 ألفاً من السكان في القطاع (مواطنين ولاجئين) كانوا يعيشون في هذه المرحلة ضمن أوضاع اجتماعية بالغة البؤس، وفي ضوء ذلك يكمن السبب الرئيسي للنهوض الثوري الدائم في قطاع غزة.

الإدارة المصرية والقضية الفلسطينية (1948-1955)

بعد نكبة 1948، لم يعد للفلسطينيين أي كيان سياسي قانوني، ولم تتوفر لحكومة عموم فلسطين التي "وافق على إعلانها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة يوم 1948/9/30"[17] أية مقومات على الصعيد السياسي المحلي الفلسطينية أو على المستوى العربي الرسمي بشكل عام، ثم كانت عملية نفي الحاج أمين الحسيني من غزة إلى القاهرة يوم 1948/10/17[18] ومنعه بالقوة من العودة إلى فلسطين بمثابة إعلان وفاة حكومة فلسطين، والهيئة العربية العليا وبداية الوصايا العربية الرسمية على الفلسطينيين وقضيتهم إلى حين.

أُخضع القطاع رسمياً لإدارة الحكومة المصرية على أثر اتفاقية رودس في شباط – فبراير / 1949، وبناء على "تكليف" من الجامعة العربية[19] تولت حكومة الملك فاروق التي يرأسها محمود

فهمي النقراشي إدارة "المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية" مستجيبة لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل "تصفية الجانب الأكثر بروزاً في القضية الفلسطينية والمتمثل في اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي كان أساساً لتصفية القضية بمجملها[20].

ورغم قيام ثورة يوليو 1952 فقد ظلت السياسة المصرية الرسمية حتى عام 1955 مشدودة للقضايا المحلية المصرية بشكل عام، كما وأن قيادة الثورة خلال هذه الفترة لم تمتلك "وضوحاً كافياً باتجاه سياسة قومية واضحة[21] بدليل أنها وافقت على توقيع "مشروع شمالي غربي سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة" مع وكالة الغوث في حزيران 1953، الذي استهدف التآمر على الشعب الفلسطيني عبر توطين اللاجئين في سيناء بعد أن يجري استصلاح مساحة 200 ألف دونم شمال غرب سيناء وتوصيل المياه إليها من نهر النيل.

وكان للشيوعيين الفلسطينيين في قطاع غزة دوراً رئيساً في كشف مؤامرة التوطين وفضحها وتحريض الجماهير على التصدي لها.

وفي مواجهة الخطر المحدق بالوطن يتحالف النقيضان معاً (الشيوعيون والإخوان المسلمون) لأول مرة ضد النظام المصري وضد سياسة التوطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء القطاع (في المخيمات والقرى ومدينتي غزة وخانيونس) في مظاهرة عارمة لم يشهد لها القطاع مثيلاً في تاريخه وذلك في اليوم الأول من آذار سنة 1955، حيث كانت مشاعر الجماهير في حالة غليان حقيقي بعد قيام القوات الصهيونية بالإغارة على غزة قبل ذلك بيوم واحد في 28/فبراير/1955 وقتلت وجرحت أكثر من (65) من الجنود والمدنيين [22]، وقام المتظاهرون باحتلال كل المرافق الحكومية في القطاع (عسكرية ومدنية)، ولعب الشيوعيون دوراً بارزاً في قيادة الجماهير تحت شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان" وانتخب المتظاهرون "اللجنة الوطنية العليا". التي ضمت عناصر من الشيوعيين والإخوان المسلمين والمستقلين[23]، ولم تهدأ الجماهير إلا بعد حضور جمال عبد الناصر سراً يوم 1955/13/12 إلى غزة حيث ألقى كلمة في مدرسة الزهراء أكد فيها أنه لن يسكت على العدوان الإسرائيلي، كما تم الإعلان عن سقوط مشروع التوطين وقبره إلى الأبد.

لقد كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام 1955 ضد مشروع التوطين بمثابة إعادة الروح لشعبنا كله وإحياء جذوة الأمل والنضال فيه من جديد.

كما كان عدوان الثامن والعشرين من فبراير 1955 نقطة تحول هامة في تاريخ العرب المعاصر، فعلى المستوى العربي، تيقظت القيادة المصرية إلى الأطماع الإسرائيلية وضرورة مواجهتها، وسجل القائد الخالد جمال عبد الناصر موقفه من هذا الحادث بقوله "إن غارة فبراير كانت نقطة تحول، وأن هذا العدوان كان جرس إنذار، وأن مصر يجب أن تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن

وقراراته"[24] وعلى أثر ذلك بدأ التحول الجديد في السياسة المصرية بالاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي وعقد صفقة الأسلحة الشهيرة عام 1955.

مصر عبد الناصر والكفاح الفلسطيني المسلح (1955– نوفمبر 1956)

بعد الغارة الوحشية على غزة في 28/فبراير/1955 والغارات التي تلتها من قبل الجيش الإسرائيلي على مدينة خانيونس وعلى مواقع الجيش المصري في منطقة العوجا والكونتلا والتي قتل على أثرها ما يزيد على مائة جندي من رجال الجيش المصري، بالإضافة إلى عدد مماثل من المدنيين الفلسطينيين، أصبح الحديث عن السلام بين مصر وإسرائيل ضرباً من الوهم، بعد أن تكشفت الحقائق والمعطيات الجديدة حول العلاقة الأمريكية – البريطانية مع إسرائيل، ودخول العراق (نوري السعيد) إلى حلف بغداد، ورفض الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح، في ضوء ذلك قرر عبد الناصر[25]:

1- ضرورة شراء الأسلحة من أية دولة لمواجهة التهديد والعدوان الإسرائيلي.
2- السماح للفدائيين الفلسطينيين من قطاع غزة بالانطلاق إلى داخل إسرائيل بتوجيه القيادة المصرية، وكان جمال عبد الناصر حريصاً على منع ذلك خلال فترة الأمل في الوصول إلى اتفاق سلمي مع إسرائيل.
3- البدء بالهجوم الإعلامي على القوى العربية الرجعية التي وافقت على الانضمام إلى حلف بغداد، وذلك عبر وسائل الإعلام المصرية المختلفة وإذاعة صوت العرب بشكل خاص.
4- عقد صفقة الأسلحة التشيكية التي أعلن عنها يوم 27/أيلول/1955 بالتنسيق مع الاتحاد السوفييتي[26].

لقد كان من أهم نتائج هذه العمليات العدوانية الإسرائيلية المتغطرسة، أن وجهت ضربة قاصمة لكل محاولات "السلام" التي طغت على سطح الأحداث بعد نكبة عام 1948 وحتى فبراير 1955 خاصة تلك التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر "الأصدقاء العرب" في المنطقة.

كما فشلت أيضاً كل محاولات "السلام" التي قام بها عدد من الأحزاب الشيوعية نذكر منها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني[27] (حدتّو) في مصر، التي أوكلت "مهمة السلام" لعدد من أعضائها المقيمين في باريس للاتصال بالمسؤولين الإسرائيليين وغيرهم من اليهود، وفي مقدمة هؤلاء الأب الروحي ومؤسس الحركة هنري كورييل[28]، ومعه ثروت عكاشة – الملحق العسكري في السفارة المصرية في باريس – ويوسف حلمي المحامي، ودكتور مراد خلاف، كما شارك في هذه المهمة أنطون ثابت من الحزب الشيوعي اللبناني، ورئيس مجلس السلام اللبناني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشاط الشيوعيين العرب باتجاه السعي من أجل السلام العربي – الإسرائيلي لم يكن له خلفية بالنشاط الاستعماري – الرجعي في المنطقة، بقدر ما كان منطلقاً من الموقف الأممي الرسمي، والرؤية الرسمية

لحل الصراع العربي الإسرائيلي، دونما إدراك كامل للأبعاد السياسية الوطنية للمسألة الفلسطينية أو حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين وتكريساً للطلاق بين الرؤية التقدمية للمسألة القومية العربية من جهة وبين شكلية الحركة الأممية الرسمية التي استند إليها الشيوعيين العرب وابتعدوا عن جوهرها الفكري الصحيح وتراثها الغني والواضح فيما يتعلق بالمسألة اليهودية والموقف منها. إن الابتعاد عن استيعاب وفهم الواقع الخاص بكل تفاصيله هو أحد أهم المآخذ على الحركة الشيوعية العربية.

كما كان من أهم نتائج هذا العدوان، قرار القيادة الوطنية المصرية بإعلان تبنيها الرسمي للعمل الفدائي المنطلق من غزة في شهر نيسان 1955[29]، واتخذت العلاقة بين الزمر المناضلة المدربة ذات الخبرة والمعرفة بالأرض وبين القيادة المصرية طابعاً رسمياً ومنظماً[30] تحت إشراف المقدم مصطفى حافظ الذي قام بمهمته ليس فقط كضابط مصري وإنما كمناضل عربي آمن بقضيته وشعبه، وكان ذلك أحد أهم عوامل نجاحه في إعادة تدريب وتنظيم أكثر من ألف رجل من أبناء غزة وخانيونس ومعظم قرى قضاء غزة الذي شكلت منهم كتيبة الفدائيين (ك 141)، بدأوا بتوجيه ضرباتهم و إغاراتهم ضد العدو الصهيوني في الفترة من أيلول 1955 وحتى أول نوفمبر 1956، لقد كانت هذه المرحلة رغم قصرها الزمني، "نقطة تألق في مسيرة النضال الفلسطيني"[31] قام الفدائيون الفلسطينيون خلالها بتنفيذ أكثر من مائتي عملية، وقد أوضح الكاتبان الإسرائيليان "شيف ورشين"[32] في كتابهما عن الفدائيين الفلسطينيين طبيعة هذه العمليات كما يلي:

- 30% من الهجمات الفدائية كانت إلقاء قنابل يدوية وإطلاق نيران على المستوطنات واشتباكات مع دوريات إسرائيلية.
- 23% عمليات كمائن للسيارات والآليات.
- 20% عمليات نسف الخزانات وأنابيب المياه وتدمير الطرق الرئيسية والكباري.
- 13% هجمات على السكان المدنيين في المستوطنات والمدن.
- 9% عمليات تدمير المباني بعبوات ناسفة.
- 5% زرع ألغام.

ورداً على عمليات الفدائيين قام الإسرائيليون بعدد من الهجمات على مدينتي غزة وخانيونس وقرى القطاع وكان أكثر هذه الهجمات وحشية وغدراً ذلك القصف المدفعي العشوائي على مدينة غزة تركزت على شارع عمر المختار وميدان فلسطين والشوارع المجاورة ومنطقة الشجاعية مساء يوم الخامس من شهر أبريل 1956 وأدى إلى استشهاد وجرح المئات من المدنيين رجالاً ونساء، وما يزال العديد من أبناء غزة يذكرون بشاعة ذلك اليوم الذي تناثرت فيه جثث القتلى والجرحى في شوارع غزة لقد تميزت الحالة الجماهيرية في القطاع – إبان تلك الفترة بالغليان الشديد والحزن والحداد والحقد على العدو الصهيوني، ولم يكن يخفف من تلك الأحزان إلا انتقام الفدائيين الفلسطينيين الذي تميز بالعنف

والتوسع، ففي اليوم الثاني على الهجوم الصهيوني الغادر، وتحديداً ليلة السادس من نيسان/1956 دخلت أكبر مجموعة فدائية من قطاع غزة في اتجاه الأهداف التي حددت لها في الأرض المحتلة، وكان عدد هذه المجموعة لا يقل عن ثلاثمائة فدائي توغلوا في عمق إسرائيل حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد 47كيلو متراً عن خط الهدنة و15 كيلو متراً فقط عن تل أبيب واستمرت هذه العملية البطولية بتواصل يومي حتى الثالث عشر من نيسان 1956[33] وقد استشهد من أبطال هذه المجموعة أحد عشر بطلاً ووقع ثلاثة آخرون في الأسر.

وفي يوم 1956/7/23 تسلم المقدم مصطفى حافظ طرداً ملغوماً انفجر وأدى إلى استشهاده وتقديراً من الشعب الفلسطيني في غزة فقد أُطلق اسم هذا البطل على عدد من ميادين ومدارس وشوارع غزة وخانيونس.

إن أهم نتائج العمل الفدائي في قطاع غزة (1955–1956) تكمن في أنه شكَّل:

1- بداية مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي.
2- منعطفاً جديداً وبداية تاريخ للمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد نكبة 1948.
3- أصبح الفلسطيني – في قطاع غزة – واثقاً من نفسه وبمستقبل الشعب الذي ينتمي إليه باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية وطن وليست قضية لاجئين.
4- كانت خسائر الصهاينة نتيجة العمل الفدائي في عامي 1955 و 1956 أكبر بكثير من خسائرهم في العدوان الثلاثي على مصر في 1956/10/29 ثم على قطاع غزة في الثاني من نوفمبر 1956[34].
5- استقطب العمل الفدائي الذي قامت به الكتيبة الفلسطينية المعروفة بـ (ك 141) تعاطفاً جماهيرياً كبيراً، أسهم في تعميق العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني في القطاع من جهة وبين القيادة الوطنية المصرية التي تزعمها القائد الخالد جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

العدوان الإسرائيلي واحتلال القطاع

(2/نوفمبر/1956 – 7/مارس/1957)

يقول (بن زوهار) مؤرخ حياة بن جوريون "كانت الحرب ضد مصر مقررة لدى بن جوريون فقد عاد إلى وزارة الدفاع سنة 1955، كما كانت أزمة السويس طارئة، وهي لم تغير من خطط إسرائيل التي كانت ستهجم على أية حال، ولكنها سهلت لها أصعب الأمور وهو السلام والحلفاء"[35].

ورغم الذريعة الإسرائيلية المعلنة كمبرر لمشاركتها في العدوان الثلاثي مع فرنسا وبريطانيا على مصر وقطاع غزة، وهي القضاء على قواعد الفدائيين، إلا أن هذه الذريعة لم تكن سوى مدخلاً لضم قطاع غزة وتحقيق "الأطماع الإسرائيلية التوسعية التي ظهرت في إعلان بن غوريون قيام المملكة الإسرائيلية الثالثة"[36].

– قطاع غزة تحت الاحتلال:

أدى قرار القيادة المصرية بسحب الجيش المصري من سيناء إلى عزل قطاع غزة وتسهيل مهمة القوات الإسرائيلية المهاجمة في احتلاله.

ورغم ذلك فقد قاومت القوات العسكرية المتمركزة في رفح وغزة وخانيونس، مقاومة يائسة لصد هجوم القوات الإسرائيلية المتفوقة في حجمها ونوع تسليحها.

ففي غزة استبسلت القوات المصرية والفلسطينية في التصدي للهجوم الإسرائيلي من موقعها في "جبل المنطار" أهم موقع عسكري في المدينة، حتى اعلان الاستسلام ظهر يوم 1956/11/2 الذي أصدره اللواء فؤاد الدجوي الحاكم العام لقطاع غزة بعد سقوط رفح صباح يوم 1956/11/1 واكتمال محاصرة القطاع.

ورغم ذلك، فقد رفضت مدينة خانيونس الاستجابة إلى أمر الاستسلام، كما رفض سكانها التحذيرات الموجهة إليهم من القوات الإسرائيلية بالتسليم دون قتال، تأييداً منهم للكتائب الفلسطينية والمصرية المدافعة عن المدينة، تلك الكتائب التي أعلنت رغم كل مبررات اليأس والاستسلام عن قرارها بالصمود والقتال تحت قيادة اللواء يوسف العجرودي[37]، وأمام هذا الموقف لم يكن من السهل على القوات الإسرائيلية احتلال المدينة رغم اشتراك الطيران الإسرائيلي في عملية القصف، طوال يوم 11/2 مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى في شوارعها[38].

واستمرت المعركة حتى يوم 1956/11/3 دونما انقطاع لقذائف المدفعية الإسرائيلية على المدينة والتي بلغت أكثر من (80 ألف طلقة)[39]. وسقطت مدينة خانيونس، وفور دخول القوات الإسرائيلية بدأت عملية الانتقام من الجماهير الفلسطينية فيها، حيث قام الجنود بدخول المنازل والبيوت عنوة، وأطلقوا النيران على كل رجل أو فتى بالغ على مرأى من والديه وإخوانه الصغار[40] دون أي سبب سوى أنه ينتمي لهذه المدينة الباسلة التي بلغ عدد شهدائها في هذا اليوم الأسود (275 شهيداً)[41] والجدول التالي[42] يوضح عدد شهداء قطاع غزة إبان الاحتلال عام 1956:

المنطقة	الشهداء	المفقودين	الجرحى
1– مدينة غزة	256	108	142
2– مدينة خانيونس وجوارها	415	57	388
3– دير البلح والبريج والمغازي والنصيرات	62	27	30
4– مدينة رفح ومعسكر رفح للاجئين	197	23	156
المجموع	930	215	716

الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال:

لم يكن في القطاع إبان الاحتلال (1956) سوى حزبين رئيسيين هما الحزب الشيوعي الفلسطيني وهو امتداد لعصبة التحرر الوطني التي تأسست في فلسطين سنة 1943، وحركة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها بشكل ظاهر مع حرب 1948، ولم يكن لحزب البعث العربي دور مميز في القطاع إذ أن فرع هذا الحزب تأسس في صيف 1955 [43] من عدد من المدرسين العاملين في وكالة الأمم المتحدة، وعدد من خريجي الجامعات المصرية، ولم يكن له خلال هذه الفترة القصيرة دور بارز في الأحداث السياسية التي سبقت احتلال القطاع، كما لم يتوفر لهذا الفرع علاقات واسعة في أوساط القوى السياسية التقليدية في القطاع مثلما توفرت للشيوعيين والإخوان المسلمين.

وفور الاحتلال بادر الشيوعيون بالدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية لمقاومة الاحتلال، وصاغوا برنامجاً سياسياً لهذه الغاية، اعتمد في أساسه على الدعوة إلى المقاومة السلبية، وعودة الإدارة المصرية ورفض التدويل، إلا أن حركة الإخوان المسلمين والبعثيين قررا عدم المشاركة في الجبهة الوطنية "وأعادوا رفضهم إلى جملة في برنامجها تنص على أن "يعتمد شعبنا الفلسطيني في كفاحه – ضمن مؤازريه – على الشرفاء داخل إسرائيل"[44].

وعلى أثر ذلك شكل الإخوان والبعثيون معاً "جبهة المقاومة الشعبية" وجاء تأسيسها متأخراً أكثر من شهر بعد إعلان الجبهة الوطنية، ومن الجدير بالذكر أن التباعد السياسي[45] بين الشيوعيين والإخوان على أثر تأييد الحزب الشيوعي لمبادرة عبد الناصر في تأميم قناة السويس، أسهم في عدم مشاركة الإخوان المسلمين في الجبهة الوطنية.

تمحور النشاط السياسي لكل من الجبهتين ضمن عدد من الشعارات:

1. **عودة الإدارة المصرية والتأكيد على عروبة القطاع.**
2. **مقاطعة الاحتلال (الإضرابات / مقاطعة الوظائف المدنية وغيرها / مقاطعة المجلس الاستشاري الذي شكله الحاكم الإسرائيلي / حض الطلاب على عدم الذهاب إلى المدارس تحت شعار لا تعليم في ظل الاحتلال).**
3. **الدفاع عن مخيمات اللاجئين وحض الجماهير على الصمود.**
4. **رفض التعامل بالعملة الإسرائيلية رغم العقوبات الصارمة التي وضعتها سلطات الاحتلال.**
5. **تشكيل اللجان الوطنية في مناطق القطاع.**

ومما يذكر أن الجبهة الوطنية قد فكرت في طرح مشروع إعلان الدولة الفلسطينية[46] المستقلة في قطاع غزة بعد خروج الإسرائيليين إلا أن هذا المشروع لم يجد قبولاً من عدد كبير من المستقلين الذين شاركوا في تأسيس الجبهة الوطنية والمعروفين بميولهم والتزامهم بالسياسة المصرية إضافة

على كون الأغلبية منهم من كبار الملاكين الذين لم تكن لهم مصلحة في استمرار التحالف مع الشيوعيين بعد انهاء الاحتلال.

وفي كانون الثاني/يناير 1957 قام الإسرائيليون باعتقال عدد كبير من قيادات وكوادر وأصدقاء كل من "الجبهة الوطنية" و "جبهة المقاومة الشعبية"، واستمر نضال أبناء القطاع حتى انسحاب المحتلين مساء اليوم السادس من آذار 1957، الذي ترافق مع وصول قوات الطوارئ الدولية بتوجيه بيان إلى سكان قطاع غزة أعلن فيه أن قوات الطوارئ الدولية ستتولى مسؤولية الشؤون المدنية في القطاع.

على أثر ذلك تصدّرت "الجبهة الوطنية" و"جبهة المقاومة الشعبية" تحريض الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة ضد مؤامرة تدويل القطاع، وكانت الانتفاضة الثانية (الانتفاضة الأولى ضد توطين اللاجئين عام 1955) ضد التدويل التي استمرت أسبوعاً كاملاً لم تهدأ الجماهير فيه على الإطلاق، إلا بعد إفشال مؤامرة التدويل وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة في الرابع عشر من آذار 1957 وبداية عهد جديد.

شهادات حول الشيوعيين والإخوان المسلمين في القطاع:

خلال الفترة من (1952 – 1957)

ورغم أهمية الدور الذي قام به كل من الشيوعيين والإخوان المسلمين في توجيه وقيادة المظاهرات الجماهيرية التي عمّت كل أنحاء القطاع ضد مشروع التوطين سنة 1955، وضد الاحتلال الإسرائيلي سنة 1956 ومن أجل عودة الإدارة المصرية إلى القطاع سنة 1957، إلا أن ذلك كله لم يسهم في تعميق العلاقة وتطورها بين الجماهير من جهة وبين الشيوعيين والإخوان من جهة أخرى، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب:

أولاً: الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة:

1- تنامي الدور الوطني والقومي للرئيس المصري جمال عبد الناصر واستحواذه على عواطف ومشاعر الجماهير العربية عموماً.

2- لم تقترب الجماهير في قطاع غزة من الحزب الشيوعي إلا بقدر بروز دور الحزب في المجال الوطني، خاصة نضاله الطليعي ضد مشروع توطين اللاجئين في سيناء وضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1956، وما عدا ذلك فقد ظلت الجماهير بعيدة عن طروحات الحزب الفكرية والنظرية على وجه الخصوص، وقد كان لهذا الموقف الجماهيري أسبابه الموضوعية منها:

أ) مجمل التطور والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بالتخلف الشديد في كثر من المناحي.

ب) الحجم الضئيل "للطبقة العاملة" التي كانت أقرب من حيث التكوين على البروليتاريا الرثة المقهورة والمتخلفة في آن واحد.

ج)تربص أجهزة الأمن والمخابرات وقمعها بكل قسوة للشيوعيين وأصدقائهم، في مقابل المساندة وتسليط الضوء على القوى التقليدية من كبار ملاك وتعميق دورهم السياسي والاجتماعي المعادي للشيوعيين.

3- انتشار الأفكار القومية بين أوساط الجماهير في القطاع، التي استقبلت هذه الأفكار بحماس شديد باعتبارها مدخلاً وحيداً للوحدة العربية وتحرير فلسطين، والدور البارز لوسائل الإعلام العربية عموماً والمصرية بشكل خاص في تعميق هذا التوجه.

4- العلاقات النخبوية بين الشيوعيين والجماهير في القطاع، تلك العلاقات التي افتقدت القدرة على الامتداد والتوسع النسبي في أوساط الفقراء والكادحين (مواطنين ولاجئين) رافق ذلك الموقف الخاطئ من القومية العربية، ومن التراث العربي – الإسلامي عموماً باعتباره في مجمله مرفوض "انطلاقاً من فهم مغلوط وخاطئ" وأحادي الجانب للماركسية، وكان من الطبيعي أن يؤدي "الوعي الخاطئ للماركسية إلى ممارسات خاطئة"[47].

5- جمود الفكر النظري والممارسات السياسية ضمن قالب أممي رسمي لدى الشيوعيين في القطاع – والشيوعيين العرب بشكل عام – والتزامهم بالنصوص الرسمية السوفيتية دون اقتراب مباشر للواقع المحلي وقضاياه المطلبية الهامة، ونتيجة لذلك فقد تكرس وضع أصبحت فيه الكثير من الممارسات ضارة ومعرقلة[48].

6- النزعات الذاتية والانقسامات داخل الحزب نفسه وعدم اهتمام قيادة وكوادر الحزب "بالاطلاع بشكل كاف على الفكر الماركسي واستيعابه، ولم يتمكنوا من تطوير برنامج سياسي يحدد حقيقة مواقفهم من القضايا المختلفة التي كانت عرضة لحملات التشويه".[49]

ثانياً: الأسباب الخاصة بانحسار حركة الإخوان المسلمين:

1- موقفهم المناهض للحركة القومية العربية بشكل عام.

2- علاقتهم الإيجابية بالأسرة الحاكمة في السعودية "وعلاقتهم الحميمة بالقوى الاستعمارية والامبريالية الأمريكية[50] مما شكل تحدياً لمشاعر الجماهير الوطنية.

3- موقفهم الخاطئ من القضية الفلسطينية إذ "يعتقدون أن المعركة من أجل فلسطين تبدأ بعد اكتمال عملية التحول الإسلامي وبعد إتمام عملية الابتعاث الإسلامي في المنطقة والعودة إلى الإسلام"[51].

4- تراجع الفكر السلفي الذي اتسم بالطابع الرجعي، أمام عنفوان المد القومي العربي الذي طغى على اهتمام الجماهير العربية في تلك الفترة في حين ركزت حركة الإخوان المسلمين على البعد

الإسلامي الشكلي دون اهتمام أو إبراز للجوهر الحقيقي للإسلام الذي لا يمكن أن يكون نقيضاً للديمقراطية أو القومية والوحدة.

5- قيامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر في مدينة الإسكندرية، بواسطة عضو الحركة محمود عبد اللطيف[52]، مساء يوم 1954/10/26 مما أدى إلى تصعيد العداء الجماهيري ضدهم.

6- حملات المطاردة والاعتقالات التي دفعت بعدد كبير من كوادر الإخوان في القطاع إلى الهجرة [53] إلى السعودية ودول الخليج التي فتحت لهم أبوابها ورحبت بهم.

هوامش

[1] مصطفى الدباغ ، بلادنا فلسطين ج1-ص142.

[2] عواد الاسطل ، الوضع القانوني لقطاع غزة-شؤون فلسطينية عدد 168-ص4.

[3] محمد خالد الازعر ، المقاومة في قطاع غزة-ص14

[4] مصطفى الدباغ ، بلادنا فلسطين-الديار الغزية-الجزء الاول-قسم2-ص15/14 .

[5] المصدر السابق-ص24-الديار الغزية

[6] المصدر السابق-ص23

[7] د.عادل غنيم-القوى الاجتماعية في فلسطين-ص30

[8] مصطفى الدباغ-مصدر سابق-ص477/406.

[9] عبد القادر ياسين-كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948-ص195

[10] هارون الرشيد-قصة مدينة-ص65

[11] محمد خالد الازعر-المقاومة في قطاع غزة-ص16

[12] مصطفى الدباغ-الديار الغزية-ص307

[13] حسين ابو النمل-قطاع غزة 67/48-ص310

[14] عواد الاسطل ، الوضع القانوني لقطاع غزة-مصدر سابق-ص5

[15] عواد الاسطل-مصدر سابق-ص6

[16] ابراهيم سكيك-غزة عبر التاريخ الجزء الثاني-ص39

[17] سميح شبيب-حكومة عموم فلسطين-منشورات البيادر-القدس-ص42

[18] المصدر السابق-ص50

[19] د.زياد ابو عمرو-اصول الحركات السياسية-ص50

[20] المصدر السابق-ص15

[21] المصدر السابق-ص16

[22] ابراهيم سكيك-غزة عبر التاريخ-جزء7-ص44

[23] مصدر سابق-ص140

[24] محمد خالد الازعر-المقاومة في قطاع غزة-ص48

[25] احمد حمروش-قصة ثورة 23 يوليو-الجزء الخامس ص23

[26] المصدر السابق-ص24
[27] المصدر السابق-ص19/18
[28] د.رفعت السعيد-منظمات اليسار المصري (1950-1957)-ص37
[29] الموسوعة الفلسطينية-الجزء الثالث-ص393
[30] المصدر السابق-ص393
[31] المصدر السابق-ص395/394
[32] ابراهيم سكيك-غزة عبر التاريخ-ج7-ص56
[33] الموسوعة الفلسطينية-ج3-ص395
[34] المصدر السابق-ص396
[35] احمد حمروش-مصدر سابق-ص37
[36] اميل توما-يوميات شعب-ص197
[37] د.محمد علي الفرا-تراث فلسطيني-ص268
[38] المصدر السابق
[39] هارون رشيد-قصة مدينة-ص75
[40] د.محمد علي الفرا-مصدر سابق-ص270
[41] ابراهيم سكيك-مصدر سابق-ج7-ص96
[42] المقاومة في القطاع-مصدر سابق-ص57
[43] عبد القادر ياسين-شبهات حول القضية الفلسطينية-ص90
[44] المصدر السابق-ص92
[45] المصدر السابق-نفس الصفحة
[46] مقابلة شخصية مع سكرتير عصبة التحرر الوطني في قطاع غزة، فخري مكي الذي كان له دور بارز في قيادة الجبهة الوطنية في القطاع .
[47] من تقريراجتماع الاحزاب الشيوعية في دمشق 6-9 آب 1990
[48] المصدر السابق
[49] د.زياد ابو عمر-مصدر سابق-ص57
[50] د.زياد ابو عمر-الحركة الاسلامية في الضفة وغزة-دار الاسوار-عكا-ص26
[51] مصدر سابق-ص49
[52] ريتشارد ميتشل-الاخوان المسلمين-الترجمة العربية-بيروت-ص285
[53] د.زياد ابو عمر-مصدر سابق-ص27

على موعد مع انتصار الثورة الشعبية الديمقراطية في مصر

1 / 7 / 2013

على الرغم من التجربة القصيرة لحركات الإسلام السياسي في مصر خصوصا ، إلا أن الجماهير الشعبية اكتشفت زيفها وحقيقتها الطبقية والسياسية التي لا تختلف في جوهرها عن نظام حسني مبارك ، وبالتالي كان طبيعيا أن تشتعل ثورة الشباب وجماهير الفقراء والمثقفين بقيادة" حركة تمرد" من جديد معلنة إصرارها وعزيمتها على رفض أخونة مصر العربية وتحقيق أهداف 25 يناير تحت شعار إسقاط نظام التخلف والتبعية والاستبداد والقمع والاستغلال ، وتأسيس النظام الديمقراطي الجديد من خلال " هيئة تأسيسية" تجسد الشرعية الثورية، على أن يترافق جنباً إلى جنب مع هذه القرارات ، إصدار القوانين المؤقتة التي تتضمن صراحة إلغاء كافة الامتيازات الطبقية ، ومصادرة كل الثروات غير المشروعة في جميع المجالات ، والتعويض الفوري لأسر شهداء الانتفاضة ، وإعادة إحياء مؤسسات القطاع العام الإنتاجية وتجديدها ودمقرطتها بعد تطهيرها من كل مظاهر الفساد والاستغلال ،وتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، والتطبيق الصارم لمبدأ تكافؤ الفرص ، ودعم السلع الغذائية والأساسية للشرائح الفقيرة ، وإصدار القوانين والقرارات المطلوبة التي تؤكد على اهتمام والتزام النظام الجديد بالقضايا المطلبية للشباب والمرأة وانهاء مظاهر الافقار والبطالة والنهوض بالاقتصاد والصحة والتعليم والثقافة والبحث العلمي ، في اطار مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية و إحياء قيم الديمقراطية والتنمية المستقلة ونشر وتكريس روح الانتفاضة والثورة الوطنية ضد كل أشكال التبعية ، وضد الوجود الصهيوني والقواعد العسكرية الأمريكية ، وضد كل أشكال الاستغلال الرأسمالي والتبعية في شتى صورها، وأن يخطط النظام الديمقراطي الجديد إلى إعادة بناء الذات الوطنية والقومية على أسس ديمقراطية و تنموية حديثة وفق قواعد الاعتماد على الذات. وفي هذا السياق نحذر من أن الانتفاضة العربية عموماً ، وفي مصر خصوصاً ، تتعرض لمفترق طرق يهدد حاضرها ومستقبلها ، ما يؤكد على أنه ليس أمام هذه الانتفاضات وقياداتها الوطنية الديمقراطية ، سوى الاعتماد على الجماهير وتأطير صفوفها وتحشيدها من أجل اثبات ارادتها وتحقيق أهدافها ، وذلك يتطلب الآن الآن مزيداً من التظاهر والاعتصامات السلمية الدائمة في مجابهة عناصر وقوى الثورة المضادة والبلطجية ، ومن هنا أولوية المبادرة الفورية لتأسيس وبلورة الائتلاف الديمقراطي في إطار جبهوي يضم جميع القوى الثورية الديمقراطية إدراكا من الجميع أن مستقبل مصر يكمن في تكريس النظام الثوري الديمقراطي سياسيا واجتماعيا المعبر عن مصالح وطموحات الجماهير الشعبية الفقيرة ، فلا مستقبل للثورة الشعبية إذا ما تعارضت أو تناقضت مع هذه الرؤية ... انها لحظات الانتصار مع الثورة المتجددة والمستمرة عبر انتفاضة الجماهير الشعبية في مصر 30/يونيو من اجل تحقيق أهداف ثورة

25 يناير التي استشهد من اجلها المئات من مناضلي الشعب المصري العظيم وتتطلع الى تحقيقها وانتصارها جماهير الشعوب العربية التي ستبدأ حراكاً ثورياً من أجل اسقاط كل أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف ومواصلة النضال من أجل رفع راية الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الثورية على طريق وحدة المجتمع العربي الاشتراكي الكفيل بإزالة الوجود الامبريالي والصهيوني من بلادنا .

لحظة النهوض الثوري والديمقراطي لمصر وللوطن العربي كله

2 / 7 / 2013

ها هي مصر وشعبها العظيم يعيشون اوضاعا ثورية صوب تحولات سياسية ومجتمعيه تطرد "ذهنية العبيد" وتتمرد على الافكار والممارسات الرجعية المتخلفة لجماعة الاخوان المسلمين معلنة ولادة مشهد جديد –مُعَمَّد بالتضحيات والدماء الغالية– لم تعهده أو تعرفه مصر من قبل .. مشهد الكرامة والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي والمُواطَنَة والحرية وكسر الخوف ... هذه الروح تنتشر اليوم لتسكن عقول وقلوب جماهير الشعب المصري التي انطلقت من جديد لكي تنهي حكم جماعة الاخوان المسلمين بعد تكشفت حقيقتهم وزيف شعاراتهم وانتهازيتهم واستبدادهم وتحالفاتهم المشبوهة مع الامبريالية الامريكية وقوى الاستغلال والفساد في مصر ..وها هم ملايين الشباب والفقراء وكل المضطهدين ينطلقون عبر حركة " تمرد " بثورتهم العظيمة لاسقاط رئيس وحكومة الاسلام السياسي وبداية عهد جديد بقيادة البديل الشعبي الديمقراطي الذي تحكمه معايير ومرجعية الوطن والوطنية والمواطنة والحريّة والعدالة الاجتماعية للفرد والجماعة ضمن عقد اجتماعي مدني وديمقراطي يفصل الدين عن السياسة ويفصل السياسة عن الدين ويكون المصدر الوحيد لشرعية الرئيس–الموظف المدفوع الأجر لمدة محددة ، يعود بعدها ذلك الرئيس مواطنا عاديا بين الناس الذين من حق أي منهم أن يُرشح نفسه لذلك المنصب أو تلك الوظيفة ... تلك هي طموحات الشعب المصري في لحظة ثورته، ليس ضد جماعة الإخوان المسلمين فحسب ، بل أيضا ضد كل مظهر من مظاهر إعادة الفرعنة والاستفراد والتَحَكُّم في الدولة المصرية ومستقبلها .

بناءً عليه .. فهذه الثورة المُشتَعِلَة اليوم في مصر على مفترق طرق ... إما العودة إلى السكونْ والرّضوخْ للفَرعَنَة وإعادة إنتاج التخلُّف واستبداد "القائد الفرد" أو مواصلة الثورة حتى تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية من قلب الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية ... إنها لحظة النهوض الثوري لمصر وللوطن العربي كلـه .

الثورة الوطنية الديمقراطية من منظور يساري

2 / 7 / 2013

الثورة الوطنية الديمقراطية من منظور يساري هي استمرار لثورة التحرر الوطني من جهة وهي استمرار لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية ، فالثورة الوطنية الديمقراطية ترتكز إلى تحالف واسع من الجماهير يضم القوة الرئيسية للتحالف الثوري المكونة من العمال والفلاحين الفقراء، الى جاتب الشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة ، (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ويخطئ كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأسا نحو"الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود. فهي تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي ، كما وترمي إلى القيام بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل اشكال التبعية للامبريالية وانهاء هيمنة الكومبرادور والراسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والمختلط في اطار التنمية ، وهذا يعني أن مهامها :

1. **تصفية البنية الاقتصادية التابعة وتصفية البنية الاقتصادية الكومبرادورية وكافة الشرائح الاجتماعية التي تجسد التخلف الاقتصادي الاجتماعي والتي لها مصلحة في الابقاء عليه . والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي وتطبيق البرامج العملية لانهاء الأمية ، وتطوير الصحة والعلم والثقافة الديمقراطية الوطنية والقومية على قاعدة فصل الدين عن الدولة، وتوفير التأمينات الاجتماعية والصحية ومجانية التعليم للفقراء والمتميزين، وبناء الجيش الوطني وكافة المؤسسات الأخرى التي تخدم اهداف ومصالح الجماهير الفقيرة.**
2. **تصفية البنى اليمينية الليبرالية وبنى الاسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفكيك وازاحة هيمنتها في البناء الفوقي ، وهذا يعني اعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لالغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وعلى قاعدة العداء والنضال لاجتثات الوجود الامبريالي الصهيوني من بلادنا في اطار التحالف الاستراتيجي مع كافة الدول والشعوب والحركات المناضلة ضد كل اشكال السيطرة الامبريالية وحليفها الصهيوني وضد كافة انظمة التخلف والاستبداد والرجعية في بلادنا.**

3. اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعمدة على الذات : إقامة التعاونيات ، وتنشيط الصناعة الوطنية والزراعة والتجارة الداخلية واشراف الدولة على التجارة الخارجية.

من وحي الثورة الشعبية في مصر العربية ... القوى اليسارية الثورية هي القوى الوحيدة المؤهلة لقيادة هذه المرحلة ومستقبلها

3 / 7 / 2013

الثورة الوطنية الديمقراطية من منظور يساري هي استمرار لثورة التحرر الوطني من جهة وهي استمرار لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية .

هذه الرؤية تفرض على كافة القوى اليسارية العربية أن تنطلق في نضالها السياسي الديمقراطي والكفاحي من ان مهام التحرر الوطني والاستقلال الحقيقي وإنهاء كل أشكال الارتهان للإمبريالية لازالت مهمة رئيسية لا بد من تحقيقها عبر تحطيم وإزالة الكتلة الطبقية الكومبرادورية، والبيروقراطية التي تشكل رأس حربة الهيمنة الإمبريالية في بلادنا.

لذلك فإن التحرر من الهيمنة الإمبريالية وتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية يعني بناء الاقتصاد الوطني وتمكين الجماهير الشعبية من تقرير مصيرها ومستقبلها من خلال ضمان تفكيك الكتلة الطبقية السائدة وتصفية وتأميم مصالحها وامتيازاتها الطبقية بما يؤدي إلى تفكيك بنيتها بصورة نهائية على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال صياغة واقرار دستور ديمقراطي علماني يجسد إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطة، إلى جانب صياغة وتطبيق الخطط التنموية الكفيلة بالقضاء على كل مظاهر التبعية والافقار والاقتصاد الريعي وتفعيل وتطوير الصناعات الوطنية في إطار اقتصاد القطاع العام والتعاوني والمختلط ، إلى جانب القيام باصلاح زراعي تعاوني يمكن الفلاحين الفقراء من الارتقاء بأوضاعهم الحياتية وإسهامهم في تطوير القطاع الانتاجي الزراعي .

وفي هذا السياق لابد من العمل من أجل توفير الحاجيات الأساسية من الخدمات الاجتماعية والصحية والتأمينات ومجانية التعليم للفقراء وكافة الخدمات الأساسية للجماهير الفقيرة جنباً إلى جنب مع البرامج الهادفة إلى إنهاء مظاهر الفقر والبطالة وتحديد الحد الأدنى والأعلى للدخل وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.

وفي هذا الجانب لابد من التأكيد على رفض المنهج الإصلاحي في مسيرة النضال الديمقراطي وممارسة هذه العملية بمنهجية ثورية ديمقراطية جذرية تستهدف تغيير بنية أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وتحطيم أسسها ومكوناتها الطبقية ، وهنا بالضبط يتجلى دور القوى اليسارية الثورية في قيادة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، باعتبارها القوى الوحيدة المؤهلة لقيادة هذه المرحلة

والتأسيس لمستقبل مجتمعاتنا وشعوبنا ، بعد ان فشلت القوى الليبرالية أو البورجوازية التابعة في تحقيق هذه المهمة من ناحية وبعد ان تأكد للجميع أن تيارات الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين تحاول إعادة انتاج وتجديد التخلف والتبعية والاستبداد والقهر في بلادنا.

رؤية أولية حول موقف القوى اليسارية والديمقراطية العربية من حركات الإسلام السياسي..

6 / 7 / 2013

لعل أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية تجاه حركات "الاسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، وانعكاس ذلك على المسار التحرري والديمقراطي لمجتمعاتنا ، حيث أن حركات الإسلام السياسي يمكن أن تتعاطى مع قضية الديمقراطية، بطريقة استخدامية ، كآلية للوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم الاستفراد بها، وتحويلها من مهدٍ للتغيير الديمقراطي ، والتطور السياسي والمجتمعي إلى لحد لهذه العملية كلها، وما قد يترتب على ذلك من إعادة إنتاج التبعية والاستبداد بأشكال وصور مستحدثة ، وما سيؤدي إليه هذا المشهد من قيود و " تشريعات " يتم فرضها على عملية النهوض والتطور الديمقراطي لمجتمعاتنا، عبر تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، تعزز الموقف الرجعي تجاه مفاهيم الحداثة والتطور المجتمعي عموماً ومن قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل خصوصاً ، ما يعني ضخامة ونوعية القضايا الخلافية بين القوى اليسارية والديمقراطية العربية وبين حركات الإسلام السياسي التي تستند في دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الى منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي من جهة ولا تتناقض مع السياسات الامبريالية والانظمة الرجعية من جهة ثانية ، ما يعني في حال وصولها الى السلطة والحكم، ستعمل على إعادة إنتاج أنظمة استبدادية رجعية وتابعة ، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي الرأسمالي الرث على ما هو عليه.

لكن على الرغم من مخاطر وسلبيات هذا المشهد ، لابد من الاقرار بأن ما يعرف بحركات "الإسلام السياسي" أصبحت جزءاً من الحياة اليومية في مجتمعاتنا العربية ، وبالتالي ، فإننا لا نستطيع الحديث عن رؤية برنامجية للمرحلة الجديدة، –ما بعد إسقاط الجماهير لنظام الاخوان المسلمين في مصر– يتم فيها تجاوز الحركات والجماعات الإسلامية، دون معالجتها والتفاعل الحواري معها في نظام سياسي ديمقراطي وتعددي يرفض كل مظاهر الصراع التناحري والاقتتال الدموي ، التزاما من الجميع بتغليب التناقضات الرئيسية ضد العدو الامبريالي والصهيوني على التناقضات الثانوية الداخلية .

وفي هذا السياق، لابد لي من أن استحضر تلك اللحظة النهضوية الفارقة في تاريخنا الحديث ، – وأقصد بذلك المرحلة الممتدة بين عام 1900 حتى عام 1940– لكي نأخذ منها الدروس والعبر ،

ومن ثم استلهامها وتطبيقها في قلب الحالة الثورية الديمقراطية العربية الراهنة ، لكي نغلق الأبواب في وجه أدوات الثورة المضادة ، الداخلية والخارجية .

ففي العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، التي تسمى بحق ، عصر النهضة، حيث ارتقى الحوار الموضوعي بين الأطياف والمذاهب السياسية والفكرية في ذلك العصر كافة ، إلى درجات عليا من حريات الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد من خلال علاقات غلب عليها السمو والاستنارة والاحترام المتبادل بين الرأي والرأي الآخر ، حيث برز في تلك المرحلة علماء ومفكرين ، التقوا معاً على أرضية الحوار، رغم تباين منطلقاتهم الفكرية وتعدد محاورها وأهدافها وشعاراتها التي تفاعلت واختلفت في منطلقاتها و منهجيتها في رحاب حرية الرأي والمعتقد والبحث دون أي إرهاب فكري او جسدي أو تكفيري ، وفي هذا المناخ الديمقراطي الحر ، تفتحت واينعت ازهار كثيرة نذكر منها عبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده وعلي عبد الرازق ، وشبلي شميل وسلامة موسى ، وفرح أنطوان ، وطه حسين وبطرس البستاني وعلي مبارك وهدى شعراوي و إبراهيم اليازجي و جورجي زيدان وإسماعيل مظهر وأحمد لطفي السيد ، وقاسم أمين ، وأحمد أمين وساطع الحصري... إلخ، في إطار ليبرالي واسع ومتنوع الرؤى والأفكار التي تراوحت بين الايديولوجيات الدينية السياسية الاصولية من ناحية وبين الاستنارة والعلم والحداثة وفصل الدين عن الدولة وبين المادية والداروينية وحرية المرأة والاستقلال والوحدة القومية والاشتراكية والشيوعية .

غير أن ما يميز الأصولية الإسلامية ، في شكلها العربي عودتها الصارخة إلى مركز الفعل في الأوساط الشعبية العفوية الفقيرة التي افتقدت القوى الديمقراطية واليسارية المدافعة عن قضاياها ، فاضطرت إلى أن تلجأ إلى السماء للخلاص من قهر الأنظمة واستغلالها الطبقي ، وكان طبيعياً في مثل هذا الوضع أن تجد هذه الجماهير الشعبية الفقيرة في الحركات والجماعات الاسلامية ملاذاً لها للخلاص من أشكال اضطهادها واستغلالها والخروج من فقرها ومعاناتها الناجمة عن فساد تلك الأنظمة واستبداد اجهزتها القمعية ، وأن تلتحق في صفوف الحركات الاسلامية ، من منطلقات سياسية ومجتمعية ودينية ، وبذلك استطاعت هذه الحركات –في ظروف الهزيمة السياسية والتراجع المجتمعي من جهة وفي ظروف الانتفاضة الثورية الحالية من جهة ثانية – أن تحقق حالة غير مسبوقة تاريخياً من الانتشار ، بعد عقود من التهميش والعزلة والكمون الذي عاشته ، بتأثير المرحلة الناصرية والمد القومي التحرري وانتشار الافكار التنويرية والعقلانية والاشتراكية ، ثم بعد ذلك ، بتأثير مرحلة الكفاح المسلح الفلسطيني منذ عام 1967 حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي التي كانت ايذاناً بولادة مرحلة التراجع والهبوط السياسي والانحطاط المجتمعي الذي انتشر في ربوع البلدان العربية منذ ذلك التاريخ، وشكل بدوره بداية الانتشار الفعلي للحركات الإسلامية الأصولية التي لم يكن ممكناً أن تنتشر في غير هذه الظروف.

ومع هذا الانتشار غير المسبوق، انتقلت الحركات الاسلامية الأصولية من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس – بصورة مباشرة وغير مباشرة– نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري العقلاني، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي".

أما بالنسبة للعلاقة بين اليسار العربي وحركات الإسلام السياسي، أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والاستقلال والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فهي تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فإن المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، تؤشر إلي أننا سنواجه –مع حركات الإسلام السياسي– ظروفا وأوضاعاً مستجدة، ما يفرض على القوى اليسارية والديمقراطية العربية أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديموقراطية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها ، بحيث تحرص على ان لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني، انطلاقاً من رؤيتنا تجاه هذه الحركات ، التي تؤكد على "أن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات النسيج السياسي والاجتماعي العربي على الرغم من أية خصوصيات تمثلها، وعلى هذا الصعيد يهمنا أن نؤكد بأننا نرى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل ، وذلك وفق قواعد الاختلاف والديمقراطية والتعددية والحريات العامة والخاصة التي يتوجب الاحتكام إليها .

أما بالنسبة لعلاقة اليسار الفلسطيني مع قوى الإسلام السياسي فهي "علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، وتبعاً للتناقضات التناحرية مع العدو الصهيوني حيث يمكن

أن تتوفر حالة من التقاطع على الصعيد السياسي في اللحظة التي تقف فيها قوى اليسار والقوى الإسلامية على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية ، بينما على الصعيد الاجتماعي فإن التعارض والتناقض أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية حرية المرأة، حرية الاعتقاد وحرية التعبير والاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها".

إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية:

أولا: النضال من أجل تحرير الوطن من الاحتلال .

ثانيا: رفض التبعية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ثالثا: رفض التطبيع بكافة أشكاله ورفض الصهيونية كعقيدة معادية لشعبنا وللشعوب العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

رابعا: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية في هذه المرحلة.

خامسا: النضال من اجل الديمقراطية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

هذه هي ابرز ملامح وسمات المرحلة السياسية الجديدة كما نقرؤها في اللحظات السياسية الراهنة. أخيراً إن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا –عبر الحوار الديمقراطي– رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

في مفهوم الاغتراب وبؤس فصائل واحزاب اليسار العربي

12 / 7 / 2013

(1)

مفهوم الاغتراب

الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع من حوله وليس غربة عن الذات (جنون). ومعاني الاغتراب متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية، ويمكن إجمالها في انحلال الرابطة بين الفرد والمجتمع،فيصبح المرء مرهونا له/ لها، بل مستلَبا. وهذا ما يولِّد شعورا داخليّا بفقدان الحرية والإحباط والتشيؤ والتذرِّي والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه. حوَّل ماركس الاغتراب من ظاهرة فلسفية ميتافيزيقية، كما كان عند هيغل، إلى ظاهرة تاريخية لها أصولها التي تنسحب على المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا استعمل ماركس مفهوم الاغتراب لوصف "اللاأنسنة" التي تنجم عن تطور علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، أو لوصف "اللا أنسنة" في مجتمع الاستبداد والقمع للحريات والتخلف.

ان البداية الصحيحة لنقاش أي مسألة كانت، تكمن في الاتفاق أولاً على ماهية المنهج السليم للنقاش ولإدارة الحوار ، وهذا ليس اختصارا للوقت ، بل الشرط الذي لا غنى عنه لكي يذهب البحث والنقاش صوب جوهر القضايا ولا يغرق في التفاصيل بما يضمن، تحقيق هدف الحوار ووظيفته التي تتحدد في استشراف الخطوط الرئيسية للمستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي .

وفي كل الاحوال فإن الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فان هذا العالم يصبح فيما بعد غريبا عنهم لا يملكونه وإنما تملكه وتملك الإنسان معه أشياء أخرى صنعها الإنسان بنفسه ثم استقلت عنه وسيطرت عليه كما هو الحال في ظل علاقات السيطرة والاستغلال والقهر في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التابعة والمتخلفة ، كما في بلداننا العربية ، حيث تسود هيمنة المؤسسات السلطوية وآلياتها السياسية والأمنية والاجتماعية بكل اجهزتها القمعية المتنوعة ، وهكذا يحدث الاغتراب الذي لا سبيل لهزيمته إلا بمزيد من المعرفة المتحررة المبنية على الإدراك الشامل لكل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والنضال التحرري والديمقراطي من قلب الصراع الطبقي من اجل اجتثاث تلك المظاهر بما يضمن تحقيق اهداف وتطلعات الجماهير الشعبية الفقيرة في الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والتنمية المستقلة الشاملةوالتعددية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية .

(2)

مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل احزاب وفصائل اليسار

الاغتراب لدى فصائل واحزاب اليسار يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالتراجع والتفكك والهبوط السياسي والانتهازية والارتداد الفكري وفقدان المصداقية والتأثير في اوساط الجماهير، وحينما تشعر – هذه الفصائل –أن ثقافتها وشعاراتها السياسية ورؤيتها الفكرية وبرامجها لم تعد من ممتلكاتها وأن أسسها ومبادئها النظرية والفكرية والسياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية أو لفهم مقتضيات النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي والصراع الطبقي ، فتنكمش على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تتكرس حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية او المحددات النظرية كما وردت في وثائق هذاالحزب أو الفصيل او ذاك ، وفي مثل هذه الاحوال من التراجع يصبح الاغتراب مظهرا رئيسا لدى العديد من الاعضاء الثوريين المتميزين بوعيهم والتزامهم العملي والنضالي بالاهداف والمبادىء ، ولذلك يمارسون كل اشكال التحدي لازاحة الاغتراب ، لكن تراكم مظاهر وشخوص التراجع الانتهازي والشللي التي تكرس عوامل الانهيار الفكري والسياسي تجعل موازين القوى داخل الحزب او الفصيل لصالح قوى الارتداد والتراجع ، ومن ثم يصبح الحزب او الفصيل معرضا لمزيد من عوامل التفكك تمهيدا لانهياره واسدال الستار عليه وولادة القوى الثورية الجديدة من داخله ومن خارجه .

(3)

ما هي مظاهر الضعف الفكرية والسياسية داخل فصائل واحزاب اليسار التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة مناخ الاغتراب فيها ؟

سأحاول على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات .

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهومي القومية والماركسية ، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الارباكات والحيرة والفوضى الفكرية على جميع فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وفي هذا السياق أشير إلى أن معظم هذه الاحزاب والفصائل لا ينطبق عليهم صفة اليسار الماركسي ، فمن يقبل بالمناهج الاصلاحية الليبرالية او باتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واتفاق أوسلو أو يقبل بالتفاوض مع دولة العدو الإسرائيلي او الاعتراف بها ، ومن يقبل المشاركة في حكومات انظمة الاستبداد اوحكومة سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن وافق على الذهاب إلى ما يسمى بمؤتمر جنيف الذي استهدف شطب حق العودة وشطب الحقوق التاريخية ، فلا يجوز موضوعياً ان يندرج تحت مسمى اليسار، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديد من الاغتراب لدى عموم الاعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي

إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعا من التيه والحيرة معا على مستوى الموقع أولا وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضا.

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الراهنة ، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية اثناء وبعد الانتفاضات الثورية ،الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لديه.

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك –إلى جانب أسباب أخرى– مجالا خصبا للإسلاميين للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات .

والاشكالية هنا أن أحزاب وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع

القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري .

المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....

19 / 7 / 2013

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر ، وذلك يعود –من وجهة نظري– إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية المتناقضة بين الجديد الحداثي والقديم الرجعي: 1. قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر . 2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر نعود إلى الماضي ولا نتوجه إلى المستقبل .) . 3 – الصراع بين القيم العقلانية الحديثة، وبين القيم العاطفية والتراثية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال 5–قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر . 6. قيم الجمود والانغلاق على الذات . 7.قيم الولاء للسلطة مقابل قيم التمرد والثورة عليها .

لكن عملية التغيير والتمرد والثورة على انظمة الاستبداد والتخلف مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية الثورية في اوساط الجماهير من اجل تحقيق الاهداف العظيمة في الخلاص نهائيا والى الابد من كل اشكال الاستغلال الطبقي الكومبرادوري والطفيلي الذي تجسده قوى الليبرالية الرثة وقوى الرجعية والاسلام السياسي وجماعاته ، وبدون ذلك فان ازمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، ومن ثم استيعاب وتكريس ونشر قيم الحرية والديمقراطية السياسية والمجتمعية وقيم العدالة والمساواة، الى جانب نشر وتكريس السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من حرية الرأي والمعتقد والمواطنة وفصل الدين عن السياسة، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي

احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، وهنا بالضبط تتجلى قيمة التأييد والتضامن مع الانتفاضات الثورية العربية الحاملة للرؤى النهضوية العقلانية الديمقراطية بمثل ما تتجلى الحاجة الى مواصلة الثورة الشعبية التغييرية الشاملة بافاقها الاشتراكيةالتي تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية وازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا .

الحالة الثورية في مصر وتداعياتها على حركة حماس والوضع الفلسطيني

23 / 7 / 2013

منذ اندلاع الانتفاضات الشعبية وسقوط رؤوس أنظمة الاستبداد في تونس ومصر ، واشتعالها في اليمن وسوريا والبحرين والأردن ، توجهت انظار الشعب الفلسطيني صوب هذه الانتفاضات تعبيراً عن فرحته وتأييده للمشهد العربي الديمقراطي "الجديد" في انتظار نتائج "الصندوق" أو الانتخابات . لكن تداعيات الأحداث في مصر، سرعان ما كشفت فشل الانتفاضات العفوية في قطف ثمار ثورتها وتحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها في الحرية والكرامة والديمقراطية، بسبب افتقارها للتنظيم ولكل من الرؤية الثورية والقيادة الوطنية المعبرة عن طموحاتها ، فالانتفاضة الشعبية مهما كان حجمها وانتشارها، لا تعني أبداً قدرتها على فرض الحل الثوري الجذري ، طالما بقيت الجماهير أسيرة لعفويتها وفاقدة للوعي الثوري، الأمر الذي دفع بقيادة الجيش إلى أن تتولى مقدرات السلطة والحكم بالمرحلة الانتقالية في مصر بعد 25/يناير مفسحة المجال – لأول مرة في تاريخ مصر الحديث– لجماعة الإخوان المسلمين بتشجيع أمريكي ، الوصول إلى سدة الحكم، حيث نجحت بسبب قوة انتشارها وتغلغلها في صفوف الجماهير الفقيرة، في قطف ثمار الانتفاضة وتحقيق الفوز في الانتخابات والوصول إلى قمة السلطة الحاكمة في تونس ومصر، عبر شعارات وبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية لم تحمل في طياتها أي شكل من أشكال التناقض مع سياسات نظام الرئيس المخلوع من ناحية، ومع سياسات الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي التابع، إلى جانب استمرار اعترافها بالدولة الصهيونية والاتفاقات المعقودة معها من ناحية ثانية .

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الحالة الثورية الديمقراطية في مصر انطلقت من هموم الجماهير الشعبية المصرية وقضاياها المطلبية في العدالة الاجتماعية إلى جانب المطالبة بالحرية والديمقراطية وحرية الرأي والمعتقد ضد الاخونة، لكنها بالمقابل ابتعدت تماماً عن اية ارتباطات سياسية معادية للامبريالية وإسرائيل . وفي هذا الجانب من المهم الإشارة إلى أنه إذا كان النظام الديمقراطي في مصر بعد 30/يونيو سيظل ملتزماً باتفاقات كامب ديفيد وبالاعتراف بإسرائيل والتبعية لسياسات الإمبريالية الأمريكية ، فإن جماعة الإخوان المسلمين بدأت منذ سنوات –وفق العديد من المصادر الموثوقة– اتصالاتها المباشرة وغير المباشرة مع الإدارة الأمريكية وصولاً إلى نوع من التوافق بينهما عشية الانتفاضة في 25/ يناير ، ولم يكن فوز د.محمد مرسي في احد تجلياته سوى تجسيد لهذا التحالف على الأهداف المشتركة وخاصة سياسات الاقتصاد الحر والخصخصة ورفض تدخل الدولة في الاقتصاد بذريعة الدفاع عن "الاقتصاد الإسلامي" ضد كل قوى التقدم والحداثة والديمقراطية والتطور

الصناعي عموماً وضد قوى اليسار العربي خصوصاً ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والفقر والغلاء والاستبداد في أوساط الجماهير المصرية، علاوة على التزام الإخوان المسلمين باتفاقات كامب ديفيد ومواصلة العلاقة مع الدولة الصهيونية ، والصمت المطبق على جرائم العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني .

ففي ظل مشهد الإسلام السياسي برئاسة د.محمد مرسي، حرصت جماعة الإخوان المسلمين على تكريس الأوضاع الاقتصادية والطبقية على ما كانت عليه إبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك ، إلى جانب حرصها على صياغة وتطبيق مجموعة من القوانين والأنظمة الهادفة إلى رفض جوهر الشكل الليبرالي للديمقراطية السياسية وحرية الأفراد وحرية الرأي والمعتقد ، وتكييفه وفق منظورها الأيديلوجي الديني الكفيل بإعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي ، وإيجاد السبل الكفيلة بصياغة أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية ارتباطاً بالمصالح الطبقية الكومبرادورية والطفيلية المحيطة بجماعة الإخوان المسلمين دونما أي اهتمام بالشعارات والأهداف الاجتماعية بالنسبة لجماهير العمال والفلاحين الفقراء وبالنسبة للشباب والمرأة وصغار الموظفين وكافة قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية (زيادة الأجور / البطالة / الفقر / دعم السلع الأساسية للفقراء / الغلاء والتضخم ... إلخ).

وفي مثل هذه الأوضاع ، لم يكن مستغرباً ، اشتعال الانتفاضة الثورية من جديد في مصر عبر حركة تمرد في 6/30 ضد الإخوان المسلمين بعد أن تكشفت الجماهير زيف شعاراتها ، واستطاعت –بدعم واضح من الجيش– عزل الرئيس وإسقاط نظام الجماعة والتحرر من الحكم الإخواني وإسدال الستار على مشهد الإسلام السياسي بعد عام واحد فقط من وصوله إلى الحكم.

لقد حسم الجيش موقفه لصالح القوى الديمقراطية الليبرالية ، بعد أن وصل الرفض الشعبي لأخونة الدولة ولحكم الرئيس مرسي وجماعته حداً لا يمكن وقفه إلا عبر الشرعية الثورية، التي استند إليها الجيش لعزل الرئيس وانهاء سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الدولة ومؤسساتها ، على الرغم من إدراك الجيش والقوى الثورية في مصر حجم وقوة انتشار الجماعة وحركات الإسلام السياسي، في المجتمع المصري عموماً ، وفي أوساط الفلاحين الفقراء في الأرياف، وفي أوساط فقراء المدن، حيث سارعت جماعة الاخوان المسلمين إلى رفض وإدانة قرار الجيش المطالبة بعودة الرئيس المعزول، ومن ثم بدء أشكال جديدة من الصراع الدموي إلى جانب المظاهرات الاعتصامات المؤيدة للجماعة في معظم المدن.

وفي هذا المناخ، اندفعت حركة حماس باعتبارها أحد فروع الاخوان المسلمين، إلى تأييد الأصل أو المركز القيادي الأم لجماعة الاخوان المسلمين في مطالبتهم بعودة الرئيس مرسي وحكومته ، ووضعت فضائياتها : القدس والأقصى ، في خدمة الجهاز الإعلامي للإخوان المسلمين في مصر ، الأمر الذي خلق حالة من النقد والاستياء، سرعان ما تحولت إلى حالة من العداء لحركة حماس ، وامتدت

تداعياتها ضد الشعب الفلسطيني عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً عبر وسائل الإعلام والصحف والفضائيات ومقالات العديد من المثقفين الليبراليين المصريين .

لذلك أقول – بكل حزن وألم– ان موقف حركة حماس وتداعياته الإعلامية والسياسية والمجتمعية في الذهنية الشعبية العفوية المصرية، سيترك أثراً بالغ السوء على مستقبل القضية الفلسطينية ، عبر مراكمته لمزيد من العزلة والتراجع في أوساط الشعب العربي في مصر الذي يعيش –في معظمه– حالة من الرفض لممارسات جماعة الإخوان المسلمين، ترافقت مع حالة من العداء الشديد لحركة حماس التي استطاعت وسائل الإعلام وبعض القوى السياسية المصرية، تكريس الانطباع في أذهان قطاع واسع من الشعب المصري، وبأساليب لا تخلو من المبالغة، بان حركة حماس مسئولة عن تهديد الأمن القومي المصري، متناسين أن اتفاق كامب ديفيد كان ومازال السبب الرئيسي في تهديد الأمن القومي لمصر، كما اتهموا حماس بأنها المسئولة عن تهريب السلاح إلى سيناء ومسئولة عن قتل عدد من الجنود المصريين على حدود رفح، ومسئوليتها عن تهريب المساجين أثناء انتفاضة 25/يناير، إلى جانب حديث بعض الإعلاميين والمثقفين الليبراليين، بأن "كل تنظيم إسلامي متطرف في سيناء يوجد له نظير في قطاع غزة" وأن حماس تعرف جيداً التنظيمات الارهابية في سيناء، وتأكيدهم على أن كل ما يحدث في سيناء هو "مشروع متفق عليه بين كل الجماعات الإسلامية التي تحاول الإيقاع بين الناس في سيناء وبين الجيش"، وجاءت تصريحات كل من صفوت حجازي ومحمد البلتاجي (عضوي قيادة الاخوان المسلمين) التي أعلنا فيها على أن "وقف العمليات المسلحة في سيناء مرهون بإعادة الرئيس مرسي إلى الحكم" ، لتغذي تلك الشبهات .

الأمر الذي أدى إلى تصعيد الحملات الإعلامية المغرضة ضد الشعب الفلسطيني بذريعة تأييد حركة حماس لممارسات الاخوان المسلمين في مصر بعد انتفاضة الجماهير في 30/ يونيو ، على الرغم من أن معظم أبناء الشعب الفلسطيني شاركوا اشقائهم في مصر ، فرحتهم بعزل الرئيس مرسي وحكومته وجماعته .

لكن حركة حماس لم تتفاعل او تستجيب لمشاعر الأغلبية من الشعب الفلسطيني ، ولم تبادر إلى بلورة موقف موضوعي ينطلق من المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ، بل وقعت في خطيئة تكتيكية كبرى حينما قررت الانحياز الصريح لرؤيتها الأيديولوجية ولمصالحها الفئوية التنظيمية الضيقة عبر تأييدها السياسي والإعلامي المكشوف دفاعا عن الرئيس المعزول وجماعته ، على النقيض من أماني ومواقف الأغلبية الساحقة من الشعبين المصري والفلسطيني المتضامنة مع الشرعية الثورية للخلاص من تجربة الاخوان المريرة في الحكم رغم قصرها الزمني ، بل إن حركة حماس لم تعرف كيف تخلق حالة من التوازن بين تأييدها للإخوان المسلمين ، وبين التزامها الوطني بقضايا الشعب الفلسطيني ، حيث قامت بتخصيص معظم ساعات البث لقنواتها الفضائية التي أصبحت منبراً رئيسياً للإخوان

المسلمين في مصر ، ينقل الصور الحية والمباشرة من ميدان "رابعة العدوية" ، الأمر الذي أدى الى زيادة الاستياء والتحريض والعداء لحركة حماس وللشعب الفلسطيني.

والملفت للانتباه أن أحداً من قيادات حركة حماس لم يعلن أي موقف مؤيد صراحة لموقف الجماعة الاخوانية ضد الجيش والثورة الشعبية في مصر، لكنهم في نفس الوقت لم يعلنوا أي موقف يدين ممارسات الإرهاب في سيناء وغيرها من المدن المصرية، والأخطر من ذلك أن حركة حماس لم تبادر إلى نفي مشاركتها في اجتماع "التنظيم الدولي" في إسطنبول أو رفضها مخططاته المعلنة، على الرغم من تأكيد حركة الاخوان المسلمين في الأردن خبر مشاركة حماس في الاجتماع المذكور!! وهو خبر ممكن أن يكون عارياً عن الصحة، وبالتالي فإن من واجب حركة حماس انطلاقا من التزامها الوطني وحرصها على مصالح الشعب الفلسطيني ووقف تدهور العلاقات الفلسطينية المصرية، بل وحرصها على وجودها ومستقبلها، لكي لا تتحول إلى قوة معادية للشعب المصري وما ينتج عن ذلك من نتائج كارثية على أبناء قطاع غزة، أن تبادر إلى نفى مشاركتها ورفضها لمقررات ذلك المؤتمر.

وبالتالي فإن دعوتي للاخوة في حركة حماس تغليب المصالح والأهداف الوطنية على المصالح الحزبية الضيقة، هي دعوة تستند إلى دورها وتاريخها الوطني والكفاحي، بمثل ما تستند إلى ضرورة تاريخية خارجة عن إرادة حماس وتحالفاتها، تتطلب منها أو تفرض عليها اليوم قبل الغد، أن تعلن موقفاً مؤيدا لطموحات الشعب المصري في الخلاص من حكم الإخوان المسلمين، وإدانة ممارساتهم الإرهابية، وأن تنتقد ممارساتها السابقة ومواقفها المؤيدة للجماعة بعد 30/يونيو، وذلك حرصاً منها على احترام عمق الروابط الوطنية والقومية التاريخية والمستقبلية بين شعبينا، وحرصاً منها على وقف كافة أشكال التحريض الإعلامي والمعاملة السيئة لأبناء شعبنا.

وفي هذا السياق فإن على حركة حماس أن تدرك دلالات ونتائج وتداعيات الانتفاضة الشعبية العارمة في 30/ يونيو التي بددت أوهام الشعور بالقوة والسيطرة الطويلة الأمد لجماعة الاخوان المسلمين ليس في مصر فحسب، بل ستشتعل الانتفاضات الثورية الجماهيرية في تونس ومجمل أقطار الوطن العربي إلى جانب تركيا ، وذلك عبر تأثر هذه البلدان سياسيا واجتماعيا بدروس وعبر السقوط المدوي للإخوان المسلمين في مصر، عبر شرعية ثورية، لم يكن ممكناً التصدي لها بما يسمى بشرعية الصندوق أو الديمقراطية الشكلية الهشة، التي لا تستند إلى ميثاق أو عقد اجتماعي مدني وديمقراطي يلتزم بمصالح الأغلبية الساحقة في تطلعها صوب التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفصل الدين عن الدولة، بما يضمن تحقيق الوحدة العضوية لوجهي الديمقراطية ، السياسي والاجتماعي معا، وتكريسها في خدمة الهوية والدولة الوطنية الديمقراطية تمهيدا لبلورة الهوية القومية الديمقراطية العربية كهوية مستقبلية وإطارا سياسيا أو اجتماعيا موحداً.

لذلك، فقد آن الأوان لكي تدرك جميع حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، خطيئة منطلقاتها الايدولوجية الدينية السلفية المنغلقة، وأوهام الحديث عن ما يسمى بـ"الأمة الإسلامية" أو "الخلافة

الإسلامية" والنعرات المذهبية والطائفية المدمرة لتطلعات شعوبنا ومستقبلها، الأمر الذي يفرض عليها مراجعة منطلقاتها الفكرية وخطابها وسياساتها بصورة نقدية جذرية، تنطلق من رحابة الاستنارة العقلانية والحداثة ، بعيدا عن كل اشكال ومظاهر التعصب الديني وشعاراته النقيضة لروح عصرنا ومستقبل شعوبنا ومجتمعاتنا.

وفي كل الأحوال فإن المطلوب من حركة حماس مواجهة الأمر الواقع الجديد في مصر بعد سقوط جماعة الاخوان المسلمين، وهذا يقتضي منها سؤالاً صريحاً لذاتها بعيداً عن أوهام القوة والاستعلاء والتفرد، التي لم تعد قائمة أو مجدية لدى الفرع طالما سقط الأصل، والسؤال هو : ماذا عن مستقبل حركة حماس؟ هل ستبقى مصرة على الانقسام في "امارة غزة" ؟ أم أنها يجب أن تبادر إلى التقاط دروس وعبر اللحظة الراهنة، لكي تخطو خطوات جدية وعاجلة صوب انهاء الانقسام وفق وثائق الوفاق الوطني الفلسطيني ، قبل أن يُفرض عليها بالاكراه شكلا خارجيا من المصالحة يتعامل معها كفريق مهزوم، أو أن يُفَرَض عليها وعلي قيادتها وكوادرها حصاراً سياسياً واقتصادياً وجغرافياً يؤدي إلى مراكمة العديد من العقبات والتعقيدات التي لن تستطيع حركة حماس تجاوزها بسهولة.

وفي هذا السياق، اعتقد أن سياسة النظام المصري الانتقالي الحالي، ستأتي استمراراً لسياسة نظام حسني مبارك ، على الرغم من الاختلاف في الشكل لا المضمون، حيث سيبقى ، محافظاً على دور مصر السياسي تجاه القضية الفلسطينية ، وحرصه على ابقائها على سكة التسوية، على قاعدة الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة "وإسرائيل"، وبذات الرعاية والمرجعية الأمريكية ، وفي المقابل، بات من الواضح أن قيادة المنظمة والسلطة وحركة فتح والرئيس أبو مازن، رأت في التغيرات الأخيرة التي جرت في مصر بعد الحالة الثورية التي أسقطت حكم الإخوان المسلمين، فرصة كبيرة تصب في مصلحتها، وتزيد من رصيدها، وتشكل داعماً لها، في إطار المفاوضات العبثية المتجددة بإشراف وزير الخارجية الأمريكي التي تم الإعلان عنها صباح يوم السبت 20/يوليو/2013 وفق الشروط الأمريكية – الإسرائيلية وفق ما صاغته ما سمي "مبادرة السلام العربية"، أو أي صيغة أخرى تحفظ لها استمرار مصالحها الطبقية، واستمرار بقائها على رأس السلطة، ومن هنا "التقطت" القيادة ورئيسها أبو مازن مبادرة وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، حيث وجدت بها فرصة سانحة للخروج من مأزقها، وتجديد ذاتها ومصالحها، متجاوزة في ذلك كل ما وضعته من "شروط" للعودة للمفاوضات.

أما عن حركة حماس التي لا زالت تعيش تحت تأثير صدمة سقوط حكم الإخوان المسلمين، فهي تعيش الآن مأزقاً جدياً، يمس مرتكزات بنيتها ووجودها وسلطتها في قطاع غزة، فهي إما أن تستمر في رفض الوقائع التي أنتجتها الحالة الثورية المصرية، التي أدت لعزل مرسي، وإسدال الستار على حكم الإخوان هناك، أو أن تُكيف نفسها مع هذا الواقع الجديد حفاظاً على مصالحها واستمرار حكمها وسيطرتها في قطاع غزة!! ، دون إلغاء سيناريو العودة إلى المقاومة ضد "إسرائيل" الذي قد تلجأ حركة حماس إليه لوحدها أو بالتنسيق السري مع بعض التنظيمات الدينية في سيناء، التي لها

امتدادات وفروع في قطاع غزة، لكن هذه المقاومة قد لا تجد تأييداً شعبياً ملموساً في القطاع ان لم تترك آثاراً سلبية .

على أي حال ، أعتقد أن حماس، وبوضوح تام، ليس أمامها ترف الاختيار، بل ستنظر لما جرى من باب مصالحها السياسية والتنظيمية والطبقية التي تلتقي فيها مع حركة فتح، وبالتالي مع النظام المصري، ما بعد الحالة الثورية، وستعمل مضطرة لتكييف نفسها مع هذا الواقع بعد خروجها من سوريا ومن قطر ومن السعودية والأردن ...إلخ ، خاصة إذا ما عرفنا أن قطاع غزة الذي لا يزيد تعداد سكانه كثيراً عن 1.6 مليون نسمة، فيه اليوم ما يزيد عن ألف مليونير بعضهم أعضاء في الحركة أو مريديها، إضافة إلى جهاز بيروقراطي ضخم يصل تعداده إلى أربعين ألف موظف يعتاشون من خلال سلطة حماس في غزة من جهة، وحكومة ووزراء وأعضاء تشريعي ومرافقين..الخ من جهة أخرى، وبالتالي ليس أمام الحركة سوى التكيف –وفق سياساتها البرجماتية التاريخية– مع الواقع الجديد.

كل ما سبق، وانطلاقاً من "براغماتية" حركة حماس المعروفة، في ضوء خيارها وقبولها عام 2006 الموافقة على أن تتولى قيادة حكومة السلطة الفلسطينية، وأن تكون طرفاً في سلطة الحكم الإداري الذاتي في حكومة غزة قبل وبعد الانقسام في 14/حزيران/2007، وارتباطاً بهذه التنازلات ، سنشهد ما يمكن أن نسميه "انحنائة" أو "قبول" بما جرى في مصر مؤخراً ، ونتائجه من على قاعدة الحفاظ على مصالحها وإبقاء سيطرتها وحكمها في قطاع غزة، وحفاظاً على ماء وجهها، ومنفذها الوحيد، في ظروف يبدو فيها أن المصالحة الفلسطينية ليست قريبة أو على أولويات جدول الرئيس أبو مازن، الذي سيعمل –مع حركة فتح وعدد من التنظيمات الأخرى– على اهمال حركة حماس في هذه المرحلة، إلى حين انضاج العلاقة مع "إسرائيل" وفق أوهام أبو مازن، ثم يبدأ في الإعلان عن الانتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي والحكومة الجديدة ، حيث يبدو أن أبو مازن سيحرص –في ضوء الأوضاع المصرية الجديدة– على ألا يكون لحركة حماس أي أغلبية في المجلسين التشريعي والوطني، كما لن يوافق أن تتولى حماس رئاسة المجلس التشريعي ، ولن يكون لها أغلبية في أي حكومة فلسطينية قادمة، وبالتالي فإن حركة حماس قد تكون مضطرة للموافقة على الشروط المصرية الجديدة لرسم العلاقة معها من أجل استعادة الحد الأدنى من القنوات أو الجسور مع الحكم الجديد في مصر، في ظل ما يشن عليها من حملة اتهامات تطال الحركة من باب تدخلها في الشأن الداخلي المصري.

إن كل ذلك، سيفرض على حركة حماس مزيداً من الاقتراب –والذي بدأ فعلياً منذ فترة سابقة– من برنامج حركة فتح وقيادة المنظمة والسلطة، بحيث نجد شكلاً من التقاطع والتوافق بينهما، في الرؤية والطرح بالنسبة للقضية الفلسطينية التي لن تخرج عن الشروط والإملاءات الأمريكية – الإسرائيلية، حينها سيكون بقاء الانقسام من عدمه جزءاً من تلك الرؤية، آخذين بعين الاعتبار أن حركة حماس – إذا ما تأكد سقوط الإخوان المسلمين في مصر – لن تعود قوة رئيسية في المعادلة السياسية

الفلسطينية والمصرية بعد 30 / يونيو، وستبدأ عوامل التراجع والضعف في بنيتها ووجودها وتأثيرها ، في مقابل تزايد "قوة" أبو مازن وحركة فتح السياسية مع النظام المصري الجديد الذي سيبارك بدوره عملية التفاوض العبثي والاستجابة للشروط الأمريكية والإسرائيلية فيما يسمى بـ"عملية السلام".

أخيراً ، إننا أمام مشهد ما بعد 30/حزيران ، الذي يحمل في طياته إمكانيات لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أوضاع جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي، بما في ذلك استمرار الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني أو الدعوة لمهادنتها لآماد طويلة قادمة ، باسم الاعتدال السياسي وفي إطار الديمقراطية السياسية الشكلية أو الليبرالية الرثة ، بما يحقق مصالح القوى الطبقية الكومبرادورية والطفيلية والبيروقراطية العسكرية والمدنية، التي لم تتغير أحوالها ومصالحها على الرغم من سقوط رأس النظام في هذا البلد أو ذاك.

وبالتالي أتوقع مزيداً من الهبوط والتراجع لكل من الأهداف والثوابت الوطنية الفلسطينية ، وأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر وبلدان الوطن العربي ، طالما ظل البديل الشعبي الديمقراطي اليساري ، الفلسطيني والعربي على هذه الحالة من الضعف والتفكك .

الانتفاضات الثورية ومشهد تفكك وسقوط انظمة الاستبداد والتخلف والاستغلال في مجتمعاتنا العربية

24 / 7 / 2013

أزمة مجتمعاتنا العربية في تقديري ليست مشكلة "تخلف وتقدم" فحسب على نحو ما يذهب إليه المثقف الليبرالي ، لان هذه الصيغة ، تخفي علاقة التحالف البيروقراطي – الكومبرادوري(الليبرالي والاسلاموي الرجعي) المهيمن على النظام العربي مع النظام الامبريالي وحليفه الصهيوني وتبعيته البنيوية له ، كما تخفي دور الصراع الطبقي كمحدد رئيسي في صياغة مستقبل حركة التحرر العربية. والسؤال هنا، إذا كانت تلك هي القضية ، وهذه هي الأزمة والطبقة المسؤولة عنها، وكان الحل، هو انفجار الانتفاضات الثورية في مصر وغيرها بهدف السير على طريق التحرر الوطني والديمقراطي والتنموي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صراعات وتحولات اجتماعية عميقة، تزيح عن السلطة تلك الطبقة أو الطبقات المسؤولة عن الأزمة والعاجزة عن حلها، فلماذا إذن تعثر السيرعلى هذا الطريق ؟ هنا يتضح بجلاء عجز العامل الذاتي (الاحزايب الثورية)، وانتقال معظم الاحزاب اليسارية التقليدية إلى النهج البورجوازي والاصلاحي . هذه الرؤية تفرض على كافة القوى اليسارية العربية أن تنطلق في نضالها السياسي الديمقراطي والكفاحي من ان مهام التحرر الوطني والاستقلال الحقيقي وإنهاء كل أشكال الارتهان للإمبريالية لازالت مهمة رئيسية لا بد من تحقيقها عبر تحطيم وإزالة الكتلة الطبقية الكومبرادورية، والبيروقراطية التي تشكل رأس حربة الهيمنة الإمبريالية في بلادنا. لذلك فإن التحرر من الهيمنة الإمبريالية وتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية في مصر وسوريا وغيرهما ، يعني بناء الاقتصاد الوطني وتمكين الجماهير الشعبية من تقرير مصيرها ومستقبلها من خلال بناء القاعدة الديمقراطية الشعبية الثورية (من تحت) لضمان تفكيك الكتلة الطبقية السائدة وتصفية وتأميم مصالحها وامتيازاتها الطبقية بما يؤدي إلى تفكيك بنيتها بصورة نهائية على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال صياغة واقرار دستور ديمقراطي علماني يجسد إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطة، إلى جانب صياغة وتطبيق الخطط التنموية الكفيلة بالقضاء على كل مظاهر التبعية والافقار والاقتصاد الريعي وتفعيل وتطوير الصناعات الوطنية في إطار اقتصاد القطاع العام والتعاوني والمختلط ، إلى جانب القيام باصلاح زراعي تعاوني يمكن الفلاحين الفقراء من الارتقاء بأوضاعهم الحياتية وتوفير الحاجيات الأساسية من الخدمات الاجتماعية والصحية والتأمينات ومجانية التعليم للفقراء وكافة الخدمات الأساسية للجماهير الفقيرة جنباً إلى جنب مع البرامج الهادفة إلى إنهاء مظاهر الفقر والبطالة وتحديد الحد الأدنى والأعلى للدخل وتطبيق مبدأ

تكافؤ الفرص. وفي هذا الجانب لابد من التأكيد على رفض المنهج الإصلاحي في مسيرة الانتفاضات الثورية العربية الديمقراطية وممارسة هذه العملية بمنهجية ثورية ديمقراطية جذرية تستهدف تغيير بنية أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وتحطيم أسسها ومكوناتها الطبقية ، وهنا بالضبط يتجلى دور القوى اليسارية الثورية في قيادة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، باعتبارها القوى الوحيدة المؤهلة لقيادة هذه المرحلة والتأسيس لمستقبل مجتمعاتنا وشعوبنا ، بعد ان فشلت القوى الليبرالية أو البورجوازية التابعة في تحقيق هذه المهمة من ناحية وبعد ان تأكد للجميع أن تيارات الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين تحاول إعادة انتاج وتجديد التخلف والتبعية والاستبداد والقهر في ليس في مصر وسوريا فحسب بل في كل ارجاء الوطن العربي.

ورقة اولية حول نشأة وتطور الحركة الشيوعية في فلسطين وموقف الجبهة الشعبية

25 / 7 / 2013

تعود البدايات الأولى لنشأة الحركة الشيوعية في أوساط الطائفة اليهودية، في العالم عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، إلى تكوين "الاتحاد العام للعمال اليهود في روسيا القيصرية في أكتوبر عام 1897م (بعد أقل من شهرين من عقد المؤتمر الصهيوني الأول) ، الذي عُرِفَ فيما بعد باسم "حزب البوند" ومن أهم أهدافه ، الدفاع عن مصالح اليهود والحركة العمالية اليهودية ، من منطلق الاستقلال الثقافي والذاتي دون رفض الاندماج في الشعب الروسي والبولندي آنذاك. إلا أن تزايد قمع وعنصرية نظام القيصر ضد اليهود – بالإضافة إلى تعاطف قيادة "البوند" مع أهداف الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل / سويسرا – أدى إلى تقاطعهم مع أفكار ومنطلقات الحركة الصهيونية، حيث تجلى ذلك الموقف عبر إصرارهم على تأسيس حزب يهودي محض ومستقل عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي بقيادة لينين، ومن ثم تكريس صفة الانفصالية الشوفينية اليهودية، التي اتسم بها البونديين في ممارساتهم وشعاراتهم النقيضة لمفاهيم وشعارات الأممية الشوعية وأحزابها، وأهمها أن اليهود يشكلون أقلية إثنية وليسوا أقلية دينية ، وبالتالي فإن مصطلح أمة ينطبق عليهم !!، الأمر الذي أدى إلى رفض قبولهم في الحزب الاشتراكي (البلاشفة) ، وقام لينين بفضح انتهازيتهم ورجعيتهم ومواقفهم العنصرية الصهيونية، كما تصدى لطروحات "البوند" والحركة الصهيونية ، وكشف التناقض الكبير بين أهداف "البوند" والأهداف الاشتراكية الثورية. ويمكن القول ان سبب معارضة لينين لمطالب البوند وشعاره بتحقيق الاستقلال الثقافي الذاتي يعود الى : 1- قناعات لينين والأممية الشيوعية ان الطبقة العاملة لا يمكن تقسيمها الى احزاب متعددة وفق المعتقدات الدينية كما يريد البونديون . 2- إن دعوة البوند اليهودي الى تقسيم التنظيم الحزبي حسب القوميات مطلب برجوازي يتعارض والمبادئ الأممية للبروليتاريا من ناحية، ويتوافق مع طروحات الحركة الصهيونية من ناحية ثانية. وفي هذا السياق، أشير إلى أن لينين ، الذي التزم طوال حياته في الدفاع عن مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها حتى في الانفصال ، حارب بلا هوادة النزعات الشوفينية البرجوازية الضيقة لدى "البوند" ، وعارض الأهداف الصهيونية معارضة شديدة، كاشفاً في دراسته "المسألة اليهودية" زيف ما سمي بالقومية اليهودية، داعياً إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم وذوبانهم بها. خاصة وان موقف لينين الموضوعي من المسألة اليهودية ، يقوم على أن اليهود المقيمين في العالم المتمدن لا يشكلون شعباً أو امة ، وهذا الموقف ينطبق على اليهود القاطنون في روسيا ، لكن ما يسمى باليسار الصهيوني – في روسيا أو غيرها من البلدان – رفض الموقف اللينيني والماركسي من المسألة اليهودية ، لتبرير علاقته

ومستقبله بالحركة الصهيونية. وهنا أعتقد أن إطلاق اسم "الحزب الشيوعي الفلسطيني " وتأسيسه عام 1919 ، كان موقفاً انتهازياً لتغطية علاقة "الحزب الشيوعي الفلسطيني" المباشرة أو غير المباشرة بالحركة الصهيونية ، من قبل مجموعة "يسارية" يهودية تعود في أصولها إلى حزب البوند أو متعاطفة مع طروحاته ومن ثم تعاطفها مع طروحات الحركة الصهيونية . وتأكيداً على قناعتي بانتهازية قيادة "الحزب الشيوعي الفلسطيني" (1919) وميلها لمبادئ الحركة الصهيونية ، أورد هنا موقف الأممية الشيوعية بقيادة لينين سنة 1922 ضد قبول الاتحاد العالمي للعمال اليهود (البوعالي سيون) وهو، حزب يهودي عالمي صهيوني بعنصره الغالب مشترطة عليه القطيعة الكاملة مع الصهيونية، وذلك بالتخلي عن فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين ، حيث اعتبرت الأممية هذه الفكرة وهماً برجوازياً صغيراً مضاداً للثورة، وأصرت على موقف واضح، وهو أن يحل الاتحاد العالمي للعمال اليهود نفسه وتنضم البروليتاريا اليهودية الشيوعية إلى الأحزاب الشيوعية في أقطارها وان تتخلى عن مطامعها في فلسطين. بهذا الموقف ، جسدت الأممية الشيوعية عام 1922، الموقف الموضوعي الثوري من المسألة اليهودية ، برفضها فكرة إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين ، على النقيض من المواقف والشعارات والمضامين الفكرية والسياسية الانتهازية لحزب البوند، والحزب الشيوعي الفلسطيني، التي تقاطعت مع جوهر الحركة الصهيونية ، حيث أرى أن الكادر المؤسس من الشيوعيين اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين ، وأسسوا "الحزب الشيوعي الفلسطيني" كانت لهم جذور في العلاقة مع البوند والحركة الصهيونية معاً، خاصةً أن قسماً هاماً من كوادر البوند استطاعوا بصورة انتهازية ، الانضواء –بعد ثورة أكتوبر– في صفوف الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، وفي الكومنترن إلى جانب عضويتهم أو علاقتهم بما يسمى بـ"الجناح اليساري للحركة الصهيونية" ، الأمر الذي مهد لهم الطريق لكي يتولوا تنفيذ قرار الكومنترن أوائل عام 1919 بتأسيس فرع أممي للحركة الشيوعية في فلسطين ، الذي جرى تأسيسه فعلاً على يد مجموعة من اليهود الروس أبرزهم أبو زيام (حيدر) وافيجدور وجوزيف بيرجر ، في تشرين أول 1919 تحت اسم "حزب العمال الاشتراكي " الذي سرعان ما تغير عام 1923 وأصبح يحمل اسم "الحزب الشيوعي الفلسطيني" الذي اتسمت مواقفه بالتوافق مع شعارات وأهداف الحركة الصهيونية . وتأكيداً على الميول الصهيونية لدى الحزب، أورد هنا موقفه من الانتفاضة الوطنية الأولى لشعبنا ضد الاستعمار والصهيونية شهر آب عام 1929– انتفاضة البراق– حيث كان رأي الحزب فيها أنها مذبحة من الغوغاء العرب ضد اليهود . ولكن عندما هدأت الانتفاضة قدم الحزب تحليلاً متناقضاً وصفها بأنها مذبحة وانتفاضة عامة في آن واحد . والجدير بالذكر أن اللجنة التنفيذية للكومنتران انتقدت موقف الحزب، وأكدت أن انتفاضة 1929، هي انتفاضة الفلاحين الفقراء الفلسطينيين، واعتبرتها جزءاً من حركة تحرر وطني ضد الامبريالية، وشجبت وأدانت موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني "المعزول عن الجماهير العربية" حسب وصف بيان "الكومنترن" ، كما اشارت اللجنة التنفيذية على الحزب الشيوعي الفلسطيني، ان يسارع

إلى تعريب نفسه "من القمة إلى القاعدة" حتى يصبح حزباً اقليمياً" ، وحسب بعض المصادر، أرسلت قيادة الكومنترن دعوة إلى (60) عضو من كوادر الحزب للحضور إلى موسكو، حيث تمت محاكمتهم وإرسالهم إلى سيبريا . على أثر موقف الكومنترن ، قبل الحزب – مرحلياً وبصورة انتهازية في تقديري– قرار اللجنة التنفيذية للكومنترن وتوجيهاتها ، ثم انه جدد في مؤتمره السادس في كانون الأول عام 1929 تأييده للتعريب ووضع دستوراً جديداً يعطي العرب أغلبية في لجنة الحزب المركزية، دون أن يعني ذلك موقفاً صريحاً في التضامن الفعلي مع النضال الوطني والثورة الفلسطينية ضد الاستعمار و الصهيونية، حيث استمر الحزب على مواقفه الانتهازية، برفضه المشاركة في ثورة 1936 ما عدا بعض المناضلين الشيوعيين العرب (فؤاد نصار وعبد الكريم ابو دف، عبد الكريم القاضي وغيرهم). وفي عام 1942 ثارت خلافات داخل الحزب وقادت إلى صدامات داخلية ، وكانت هناك –كما يقول الصديق د.محمود محارب – أربع موضوعات رئيسية في دائرة الخلاف: الأولى حول ما إذا كان اليهود في فلسطين يشكلون أمة. الثانية تتعلق بامكانية وجود عناصر تقدمية داخل الحركة الصهوينية . الثالثة الموقف من الهجرة اليهودية . والرابعة الموقف من الشعب الفلسطيني وحركته القومية التحررية وتقويم ثورة 1936.

في أواخر عام 1943 وأوائل عام 1944 نجحت جماعة "ميكونس" (عضو المكتب السياسي للحزب) في اجتذاب غالبية الشيوعيين اليهود، بينما اجتذبت جماعة (اميل توما/ فؤاد ناصر / اميل حبيبي / السلفيتي / فائق وراد) الشيوعيين الفلسطينيين العرب في عصبة التحرر الوطني (تأسست في سبتمبر 1943). وكما يضيف د.محمود محارب، عقدت مجموعة "ميكونس" أول مؤتمر عام لها في نيسان عام 1944. وشكلت قرارات ذلك المؤتمر العام أرضية مشتركة مع الصهيونية في معارضتها الشديدة للكتاب الأبيض الصادر عام 1929 والذي حدد الهجرة اليهودية. كما أن الحزب شارك في الدعاية الصهيونية التي كانت تدعو إلى هجرة مئة ألف يهودي نازح من أوروبا إلى فلسطين، وهي كلها مواقف وشعارات صهيونية . ثم تبنى الحزب في العام التالي 1945 ، مواقف وشعارات جديدة مثل " التطور الحر للوطن القومي اليهودي" و "الكفاح من أجل تطوير الوطن القومي اليهودي " ، تلك المواقف والشعارات التي أشارت ضمناً إلى تناقض مع دعوته الأصلية لإقامة دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين . في عام 1946 نقل الحزب موقفه مرة أخرى، عندما اعلن أن الوطن القومي اليهودي أصبح واقعاً وان "وجود الأمتين في فلسطين لم يعد بالامكان تجاهله" . وخلاصة القول ، أن الحزب الشيوعي الفلسطيني الجديد حرص منذ تأسيسه على استمرار العلاقة –المباشرة وغير المباشرة – مع الحركة الصهيونية . وأدت به التغيرات المتواصلة في مضمون سياساته في النهاية، في أيار 1947 ، إلى تغيير اسمه من " الحزب الشيوعي الفلسطيني" إلى "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" . وبدأ يذكر فلسطين باسم "أرض إسرائيل" ويذكر الشعب الفلسطيني باسم "عرب أرض إسرائيل". وفي ضوء هذه المحطات والمنعطفات التاريخية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، فإنني لا

أستطيع القول بانه كان صادقاً في انتمائه الأيدلولوجي للماركسية اللينينية ، بل على العكس استخدمها – بأشكال انتهازية – لمصلحة الحركة الصهيونية . بناء على ما تقدم، أعتقد بانه لا يمكن تقييم التطور الأيديولوجي للحزب الشيوعي الإسرائيلي، إلا في سياق الموقف الانتهازي التحريفي، الذي لم يرفض هدف الحركة الصهيونية في اغتصاب فلسطين من جهة، بل قام بالالتحاق في صفوف المنظمات الصهيونية العسكرية (الهاجاناه) عام 1948/1947، كما قام باستيراد عدد من الدبابات والأسلحة والذخائر للحركة الصهيونية من جهة ثانية، ولذلك فإن ماركسية الحزب لا تعدو كونها، ماركسية شكلية انتهازية، تم استخدامها من قبل الحزب جسراً في خدمة الاغراض الصهيونية، وهي مواقف وممارسات تتناقض مع الجوهر الثوري الجدلي والطبقي لمواقف ورؤى ماركس ولينين وكافة الفلاسفة والمفكرين الماركسيين في التاريخ الحديث والمعاصر، الذين رفضوا من حيث المبدأ وجود شعب يهودي أو أمة يهودية، إلى جانب رفض لينين وكافة المفكرين الماركسيين للحركة الصهيونية باعتبارها حركة بورجوازية شوفينية في خدمة النظام الامبريالي . المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها في هذا الجانب ، هي أنه خلافاً للأحزاب الشيوعية الأخرى، لم ينبثق الحزب الشيوعي الفلسطيني، منذ تأسيسه عام 1919، في خضم النضال التحرري الوطني أو عبر احتدام الصراع الطبقي ، وبالتالي لم يكن لهذا الحزب أي دور ملموس في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية في الكفاح ضد الاحتلال الامبريالي ، والتوسع الصهيوني ، ما يؤكد على أن الحزب الشيوعي الفلسطيني ولد في أحشاء الحركة الصهيونية، بمعنى أوضح ، لولا بداية الهجمة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين آنذاك، لا يمكن لأي من اليهود "اليساريين" ان يفكروا في الحضور والإقامة في فلسطين ناهيكم عن تشكيل الحزب. نستنتج مما تقدم ، أن الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكل ما يسمى باليسار الصهيوني، استهدفوا العمل في خدمة الهدف الصهيوني وهو "إقامة دولة إسرائيل" عن طريق الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بينما كان استخدامهم للماركسية أو الاشتراكية قاصراً في أوساط اليهود، من خلال تأسيس مجتمع يهودي "اشتراكي" في فلسطين حسب زعمهم آنذك، وهنا مرة ثانية يمكن التأكد من اختلاط أفكارهم الاشتراكية بصورة انتهازية واستخدامها لحساب أفكار وأهداف الحركة الصهيونية . أما بالنسبة إلى جماهير الشعب الفلسطيني، فلقد أنكر عليها اليسار الصهيوني أي دور أو مكان في ذلك المجتمع "الاشتراكي". فلقد كانت الاشتراكية تعني بالنسبة لليسار الصهيوني "اشتراكية" لليهود فقط. وهكذا فعندما تحدثوا عن الطبقة العاملة والصراع الطبقي وعلاقات الإنتاج ونقابات العمال ودكتاتورية البروليتاريا .. إلخ ، فقد فعلوا ذلك في الإطار اليهودي فقط ، وهنا أيضاً نلاحظ أنه تم استخدام مفهوم الاشتراكية في تطبيقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة انتهازية وعنصرية لحساب المخطط السياسي الصهيوني في إطار "الكيبوتزات" اليهودية دون أي اهتمام بالعمال والفقراء العرب أصحاب البلاد. بناءاً على ما تقدم، فإنني أقول بثقة أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي كان طوال تلك المرحلة حزباً صهيونياً بامتياز ولكن بلباس "ماركسي".. وفي هذا الجانب ، فإنني أرفض –

موضوعياً– الاعتراف بجذرية المواقف السياسية المتضامنه مع الشعب الفلسطيني لأي حركة يهودية يسارية ماركسية مقيمة داخل الكيان الصهيوني، فالماركسي أو اليساري اليهودي الذي يمكن الاقرار بجذرية موقفه الماركسي الثوري، هو من يناضل ضد وجود الدولة الصهيونية ودورها ووظيفتها في خدمة الامبريالية من جهة ومع قيام دولة فلسطين لكل سكانها، وبالتالي يعلن رفضه للوجود الصهيوني ودولته صراحة ويتحمل تبعات ذلك الرفض ، او يخرج نهائياً من "دولة إسرائيل". وفي هذا السياق ، أود التأكيد هنا على كثير من المواقف الإيجابية للحزب الشيوعي الإسرائيلي خلال تفاقم هيمنة الحكم العسكري الصهيوني ضد الفلسطينيين في إسرائيل، ورفضه الصريح لهذه السياسات والممارسات في مقابل مطالبته باعطاء الفلسطينيين قسماً هاماً من الحقوق المدنية والقانونية والديمقراطية، علاوة على ذلك ، أود الإشارة أيضاً إلى أن الشيوعيين الإسرائيليين بعد انقسامهم إلى فريقين عشية هزيمة حزيران 1967 ، الفريق الأول عرف باسم فريق "ماير فلنر" والثاني عرف باسم "ميكونيس– سنية" ، فبينما عرف الأول بمواقفه ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ومطالبته بالانسحاب منها، إلى جانب مواقفه المتعاطفة مع الاماني المشروعة للفلسطينيين في تقرير مصيرهم واستقلالهم في دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أكد هذا الفريق اعترافه بها على أثر اعلان المنظمة لبرنامج النقاط العشرة أو البرنامج المرحلي عام 1974 واستعدادها فيما بعد، خاصة بعد عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في سبتمبر 1991 وتأكيده على الاعتراف بالتسوية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية خاصة القرار رقم 242 والقرار رقم 338 ، ثم تعمقت علاقة الحزب الشيوعي الإسرائيلي فريق ماير فلنر ، مع المنظمة وقيادتها بعد توقيع اتفاق أسلو في سبتمبر 1993 ، ومن ثم تزايد تضامنه مع الفلسطينيين من اجل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة 1967 . أما الفريق الثاني بقيادة "ميكونس سنيه" فقد عرف عنه مواقفه اليمينية الأقرب إلى مواقف الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، إلى أن استدل الستار عليه في ثمانينات القرن الماضي . أخيراً ، بالنسبة لموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقد كان جزءاً من الموقف المناهض لموقف الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية العربية واعترافهم بالدولة الصهيونية وقرار التقسيم، علاوة على وضوح تحليل الجبهة (في وثائقها الصادرة سنوات 68/67) لمواقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الانتهازية ، التي تقاطعت في البدايات الأولى مع الحركة الصهيونية ، ثم تطابقت مع أهدافها وممارساتها ضد كفاح الشعب الفلسطيني ، خاصة اشتراك الحزب الشيوعي الإسرائيلي في المنظمات الصهيونية العسكرية . وفي ضوء هذه الرؤية ، فإن الجبهة الشعبية طوال المرحلة الممتدة من عام 1967 حتى اعلان قبولها – بعد عام 1992 – بالحل المرحلي/الدولة المستقلة بدون الاعتراف بالدولة الصهيونية والاستمرار في النضال لاستعادة كامل حقوقنا التاريخية في فلسطين ، اتخذت موقفاً صريحاً ضد الحزب الشيوعي الإسرائيلي باعتباره جزءاً مما يسمى بيسار الحركة الصهيونية، وقد تغير هذا الموقف بعد عام 1993،

حيث ادرجت الجبهة ، الحزب الشيوعي الاسرائيلي ضمن ما يسمى بقوى السلام التي توافق على دعم وقيام الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة 1967، دون أن يعني هذا الموقف إقامة أي علاقة أو لقاءات سياسية رسمية بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الشعبية حتى اللحظة .

كيف ترى تطور الهوية لفلسطيني 48؟

26 / 7 / 2013

سؤال من الرفيق خميس بكر : اليوم يعيش في "إسرائيل " قرابة مليون ونصف المليون لم تستطع كل أساليب القمع من اقتلاعهم من أرضهم وبقو محافظين على أرضهم وهويتهم كيف ترى تطور الهوية لفلسطيني 48 ؟

أبدأ إجابتي على سؤالك بتعريف الهوية ، كما افهمها ، بأنها مجموعة القيم والعناصر والسمات التي تجمعت عبر حياة تاريخية ، اجتماعية اقتصادية ثقافية تراثية، لشعب معين في مكان وزمان واحد، حيث تبلورت وترسخت وتفاعلت كل... عناصر وقيم الهوية فيما بينها ، فهي ليست احادية البنية ، بمعنى انها لا تتشكل من عنصر واحد ، العنصر الديني وحده أو اللغوي وحده ، أو الاثني أو القومي أو الثقافي والوجداني الأخلاقي أو التراثي أو من المعاناة والخبرة العملية في الصراع وحدها ، إذ غالباً هي حصيلة تفاعل هذه العناصر جميعاً .

وهذا بالضبط ما يميز شعبنا العربي الفلسطيني، الذي ما زال يشعر بوجوده وهويته المتميزة بشرف انتمائه ، رغم كل عوامل العدوان والتشرد والاضطهاد التي أدت إلى التباعد الإكراهي بين أجزائه المتناثرة داخل الوطن وخارجه .

على أي حال، فبالرغم من كل محاولات الدمج أو التوطين أو الأسرله، التي ترافقت مع العديد من صنوف القهر والقمع والتمييز العنصري، ظل شعبنا الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة 1948، أو في مخيمات المنافي، محافظاً على جوهر هويته الفلسطينية ، متمسكاً بعناصرها، رغم بشاعة الممارسات الصهيونية والأنظمة العربية، وذلك ارتباطاً وانعكاساً لشعوره وإيمانه العميق بهويته الوطنية، التي تجسد عمق انتمائه التاريخي لفلسطين بوعي عفوي شَكّل الهوية الوطنية الراسخة والمتحركة في خزان الوعي الذاتي لشعبنا عموماً ، وفي أوساط شعبنا داخل "دولة" العدو الصهيوني خصوصاً .

بالطبع لا يمكن الحديث عن هوية وطنية أو ثقافية فلسطينية، إلا كوجه متميز من وجوه الهوية العربية ، السياسية والثقافية ، كما لا يمكن الحديث عن الهوية الثقافية العربية إلا كجملة وجوه مختلفة ومتكاملة تحتضن في داخلها الهوية الفلسطينية بكل جوانبها وعناصرها الثابتة والمتطورة في آن واحد ، والتي يمكن تلخيصها في قوة الانتماء لفلسطين والعروبة، إلى جانب عنصر التحدي الناجم عن معاناتهم من الممارسات العنصرية الصهيونية ضدهم .

أخيراً .. أشير إلى أن تحقيق أحلام وتطلعات الفلسطينيين – في الداخل والمنافي– في الحرية والديمقراطية والحقوق المدنية والكرامة ، سيظل هاجساً وهدفاً غالياً من أهدافهم ، قاتلوا من أجله

طوال أكثر من مئة عام مضت ، وسيقاتلون –إذا اضطروا– مئة عام أخرى ، وسيظل التاريخ شاهد على ذلك ، فلا يخدع نفسه سوى من ظن واهماً أن الفلسطيني قد مات شعوره بهويته الوطنية وأحلامه وأهدافه، وصار مخصياً أو حملاً وديعاً ، ولن يصدق شعبنا أولئك السياسيين الفلسطينيين الذين استمرأوا الاستسلام باسم الواقعية والانتهازية والمصالح الطبقية.

لذلك أقول ، إن كل من يتحدث أو يخاطب الفلسطينيين بلغة أو شعارات تتناقض مع هويتهم الوطنية أو تتجاوز أحلامهم في التحرر والكرامة والحقوق المدنية والعدالة ، هو مجرد واهم او انتهازي.

فالذاكرة التاريخية بالنسبة لابناء شعبنا في الوطن المحتل 48، هي ممارسة حاضرة، فهي تقوم بوظيفة تراثية وفولكلورية وأيديولوجية وسياسية ومجتمعية ، إنها تحاول تثبيت ذاتها في أتون الصراع مع الدولة الصهيونية وممارساتها العنصرية ، وهو صراع مفتوح يعيد تجديد وتطوير وتعميق الهوية الوطنية بكل ابعادها السياسية والمجتمعية .

ولا شك أن ذاكرة شعبنا تتجلى – في العديد من المنعطفات– بصورة جماعية في الوطن المحتل وفي كل مكان ، كذاكرة حية متمردة على الاضطهاد والاستغلال الصهيوني العنصري، لانها ذاكرة حيوية لم تقطع مع ماضيها في فلسطين المدينة والقرية والريف والمزارع والبيوت ، لم تقطع مع نضال الشعب ضد الاستعمار والهجرة الصهيونية والنضال والشهداء الذين ضحوا بأرواحهم ضد الغزوة الصهيونية ، لم تقطع رغم المعاناة والاضطهاد والتطهير العرقي والتشرد في مخيمات اللجوء وصولاً إلى اللحظة الراهنة ، لانها بالفعل ذاكره متمرده، ليس فقط على تاريخ صراعها مع الصهيونية والامبريالية ، بل متمردة أيضاً على تاريخ خيانة النظام العربي منذ قبل النكبة وبعدها، بمثل ما هي حانقة ومتمردة على المصالح الفئوية والانقسام والصراع على المصالح بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين.

فبالرغم من مرور 65 عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للهوية الوطنية وللوعي الوطني في كل محطات النضال، منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا داخل الوطن المحتل كما في الشتات، وعززت لديهم روح الآمال الكبيرة في المستقبل الذي ستتحقق فيه الحرية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية عبر الممارسة الثورية لكافة أشكال النضال من أجل تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والديمقراطي في إطار النضال التحرري القومي الديمقراطي ، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

عن -ازمة الماركسية- وأزمة احزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض

28 / 7 / 2013

(1)

ان ما يوصف بأنه " أزمة الفكر" لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها: النظري والعملي، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتُزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

على أي حال، إن التخلي عن الماركسية أو الارتداد عنها والتنكر لها ، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانهيار الاتحاد السوفياتي أو بالواقع العربي المهزوم ، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسية، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسية خطراً شديداً على مصالحها ووجودها ، لكن " الماركسية" بمضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤشراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب ، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة ، كما هو حال بلداننا العربية، الذين لن يجدوا خلاصهم إلا من خلالها ، لذلك ، فإن البحث في "أزمة الماركسية" –ولا نقول فشلها– هو بحث في الماركسية ذاتها، –كما يقول " الصديق سلامة كيلة– وإذا كان من حق اي كان، ان يتخلى عن افكار ويعتنق أفكار أخرى نقيضة، فانه ليس من حق احد اصدار حكم بالتجاوز او النفي على تيار فكري من اجل تبرير هذا التخلي، خصوصاً اذا كان الحكم بلا حيثيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة.

(2)

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى احزاب وفصائل اليسار، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الاحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ ، حيث استمرت

طوال العقود الماضية في رفع شعارات او مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح ان الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبّق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشْتَقْ منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه ، لمجتمعاتنا العربية ، طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس –بهذا القدر أو ذاك– ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب ، بل ايضا – وبالدرجة الاساسية – الى قصور وعجز احزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التناحري ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية ، الامر الذي كان – ومازال – من الطبيعي ان تكبر وتتسع العزلة والفجوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة .

(3)

ان ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية او الشغف والايمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل اشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، الا ان احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب ازماتها وتفككهاورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: اولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع

الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة....الخ)فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها .

(4)

أرى أن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها، ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الاعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية ، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاه – والرفض العلني أو المبطن– للفكر الماركسي، إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي و تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً ، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابه في أوساط الجماهير ، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها ، التي غيبت نفسها بسبب تفاقم أزماتها ، وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية والاحتلال الصهيوني من جهة وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء اللذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة عفوية ، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية ، إلى جانب قوى الثورة المضادة ، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية المدافعة عن أماني وأهداف الجماهير .

(5)

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و "مذهبه" ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و"المذهب"، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او "المذهب"، وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي، وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي

ذاته وميول تطوره، إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية ،والاكتفاء بالمنهج الجدلي فقط !!خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد للنزعة التحريفية او لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية (كنظرية علمية تاريخية وفلسفية اقتصادييية اجتماعية)كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية، ليس استجابة للقوى الراسمالية والليبرالية ولتيارات وحركات الاسلام السياسي الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية في المشهد السياسي العربي الراهن فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الوطني والقومي الكفاحي باسم السلام المزعوم ،وإزاحة مفاهيم وآليات الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي لكل مظاهر الاستغلال من أجل تجاوزها . وفي هذا الجانب أشير إلى أن جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة اي شكل من اشكال التواصل والتجدد التنظيمي والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي ، الامر الذي انعكس سلبا على عموم اعضاء الحزب ، من حيث غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش، ومن حيث غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية لدى الاعضاء لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية – ذات الطابع الشللي المشخصن – بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج – امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها– سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات والشلل، والمحاسيب ، مما ادى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادىء الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما وظهور حالة مأزومة من الارباك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية –والمظاهر الدينية احيانا – لتبرر فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسدال الستار عليها ، وولادة الجديد الثوري البديل ،إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية – من كوادرها و قواعدها الرافضة لهذا المآل – تطال كافة مظاهر وشخوص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنيوي فيها ، واحياء مبادىء ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد.

(6)

تبرز الاشتراكية اليوم ، كضرورة ما تزال تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد ترديا ً في حياة شعوب بلادنا العربية.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، يتوجب على فصائل واحزاب اليسار تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاغتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالاستفادة من التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والاتصال والفضاء والهندسة الوراثية والفيزياء والطب وعلوم السياسة والمجتمع، وفي هذا السياق، أشير إلى المسار التطوري للفكر الماركسي ما بعد لينين عبر العديد من المفكرين والقادة من أمثال تروتسكي و جورج لوكاتش، ومدرسة فرنكفورت، هوركهيمر ، ادورنو ، وهربرت ماركيوزه وماوتسي تونج، وجرامشي،موريس توريز ، والتوسير، وهابرماس، ونعوم تشومسكي ، وجورج لابيكا، ودانييل بن سعيد، ، وجون مولينو...إلخ، إلى جانب العديد من المفكرين والمثقفين في أمريكا اللاتينية وأسيا وفي بلادنا العربية من أمثال شبلي شميل ، شهدي عطية ، د.فؤاد مرسي، امين عز الدين ،احمد صادق سعد ،محمود أمين العالم،فؤاد نصار ،بشير البرغوثي، اميل توما ،عبد العظيم انيس ، مهدي عامل، سمير أمين، رمزي زكي ، ميشيل كامل ،اسماعيل صبري عبدالله، اديب ديمتري ،ابو سيف يوسف ،وحسين مروه، إلياس مرقص ، جورج طرابيشي ، بو علي ياسين ، جورج حاوي ، توفيق سلوم ، وصادق العظم ،هادي العلوي ، جلبير أشقر، فوزي منصور، هشام غصيب، وماهر الشريف، عبد الباسط عبد المعطي، عبد الله العروي، ياسين الحافظ، بو علي ياسين ،هشام جعيط ، كمال عبد اللطيف ، عبداللة الحريف ،سلامة كيلة، سعيد بن سعيد العلوي وفيصل دراج ومحمد دكروب وفواز طرابلسي وغيرهم، الذين قدموا اضافات اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل.

من أجل ذلك، علينا أن نتواصل في الحوار،و أن نسعى إلى بلورة وتعميق وتطوير واغناء رؤية احزابنا وفصائلنا للماركسية ومنهجها بهدف الاسترشاد بها في تحليل وتغيير الواقع، وقراءة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفق معطيات المنهج المادي الجدلي وبالاستناد إلى كل ما هو تقدمي وديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي لشعوبنا ومجتمعاتنا العربية والإنسانية جمعاء على طريق النهوض المأمول لليسار الماركسي العربي واسترداده لدوره الطليعي الثوري الديمقراطي في مسيرة النضال من اجل اسقاط انظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية طريقا وحيدا لانهاء الوجود الامبريالي الصهيوني واجتثاثه من بلادنا.

الموقف الثوري المطلوب من فصائل واحزاب اليسار العربي تجاه قوى اليمين الليبرالي والاسلام السياسي..

11 / 8 / 2013

إن تراكم المخاطر الناجمة عن الصراعات واحتدام التناقضات الداخلية ، إلى جانب المخاطر الناجمة عن خضوع وارتهان معظم النظام العربي الرسمي للمشاريع الامبريالية الصهيونية في بلادنا ، تفرض تفعيل وتطوير كل عناصر ومقومات النهوض بفصائل واحزاب اليسار من أجل استعادة دورها المتميز ، كبديل ديمقراطي لكل من منهج وقيادة اليمين الوطني واليمين الديني .

وفي هذا السياق نؤكد على أن العقل الثوري التغييري الذي تحمله قوى اليسار لن يتراجع بسبب قوة وانتشار تيار الإسلام السياسي في المرحلة الراهنة بما يمثله من رؤى سياسية ومجتمعية يمينية ، أو بسبب الهيمنة الطبقية الرأسمالية الرثة والتابعة لأنظمة الاستبداد والتخلف والاستسلام ومعها العديد من القوى الذيلية اليائسة أو المشككة أو الانتهازية أو الهروبية، بل سيستمر على شكل قوة موضوعية تكمن في صميم قوة وتبلور الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في عمق وعي هذه الاحزاب والفصائل، وكل إمكانيات النهوض فيها في موازاة صلابة الموقف الذي تحمله من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية بعيدا عن سفينة الأصوليين المحكومة بقواعد التعصب والتخلف الاجتماعي ، وبعيدا عن سفينة ركاب السلطة المحكومة برياح التبعية والتسوية مع التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي.

فالتغيير الثوري بالنسبة لقوى اليسار العربي هو مبرر وجودها وهو أيضاً قمة النضال السياسي الديمقراطي والكفاحي في تلاحمهما معاً، إذ انه خلال مسيرة النضال، تترابط وتتوحد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية صلابة الانتماء الوطني والانحياز الطبقي الصريح والصادق للعمال والفلاحين وكل الكادحين والفقراء، كشرط أساسي لتوحد وتعاظم دور اليسار العربي الثوري في القضايا التحررية والمطلبية الديمقراطية ، الوطنية والقومية والأممية، وذلك انطلاقاً من الإدراك بأن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع –بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجل هذه الجماهير، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته المظفرة.

قطاع غزة 1957 – 1993

دراسة تاريخية سياسية اجتماعية

القسم الثاني

غازي الصوراني

24 / أغسطس / 2013

المرحلة الثانية (1957 – 1967):

الملامح العامة لهذه المرحلة:

بعد انسحاب المحتلين الإسرائيليين من قطاع غزة في السابع من آذار/مارس 1957، عمَّت حالة من التفاؤل بالمستقبل في كافة أوساط شعبنا الفلسطيني، تميزت ببعدها الوطني الخالص، وجوهرها الانفعالي العاطفي دون أي استناد إلى معطيات مادية تسهم في تبيان طبيعة أو معالم الصراع مع العدو الصهيوني، علاوة على ذلك فإن هذه الحالة من التفاؤل لم ترتكز إلى قاعدة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية محددة. لقد كان همّ الجماهير وشاغلها الأول الخلاص الوطني والعودة، ومما عزز هذا التوجه الأحادي مؤشران:

- الأول جاء انعكاساً للحالة الجماهيرية الوطنية المحلية.

- والثاني جاء تعبيراً عن ارتباط الحالة الجماهيرية المحلية بالحركة القومية العربية الرسمية التي عبر عنها عبد الناصر في هذه المرحلة.

ويتمثل المؤشر الأول في إلغاء مشروع التدويل لقطاع غزة الذي اقترحته كندا في شباط 1957 نتيجة الهبة الوطنية في القطاع، والتي استمرت أسبوعاً كاملاً عبر مظاهرات عنيفة ضد مشروع التدويل ومن أجل عودة الإدارة العربية (المصرية)، مما أدى إلى تراجع قيادة الطوارئ الدولية بتعليمات من الأمين العام للأمم المتحدة عن هذا المشروع، والسماح للإدارة المصرية بالعودة إلى قطاع غزة في الرابع عشر من آذار/مارس 1957.

المؤشر الثاني: التفاف الجماهير العربية عموماً، والفلسطينيين خصوصاً ضمن حركة تميزت بالعفوية الصادقة حول مصر ورئيسها الذي أصبح وبحق رمزاً للتحرر الوطني والوحدة العربية.

في هذه الأجواء استقبلت الجماهير الحاشدة من أبناء قطاع غزة اللواء محمد حسن عبد اللطيف، المعين من قبل رئاسة الجمهورية في القاهرة، حاكماً عاماً لقطاع غزة، وانطلق هتاف الجماهير معبراً عن شعارها الخالد "فلسطين عربية".

لقد كان التفاؤل بالحركة القومية العربية الصاعدة في مصر في هذا الظرف شكلاً من أشكال الإيمان "المطلق" في ذهنية وعواطف الجماهير، أعطاها أملاً كبيراً في الخلاص الوطني والعودة بمثل ما زودها بطاقة هائلة، في تحمل كل نتائج البؤس الاجتماعي والفقر المدقع والمرض البالغة السوء، ويكفي هنا أن نورد مثلاً حول انتشار مرض السل، الذي فتك بصدور الآلاف من أبناء القطاع نتيجة الحرمان وسوء التغذية.

تلك الحالة من البؤس الاجتماعي بكل مقدماته ونتائجه، لم تكن بعيدة على الإطلاق عن التمايز الطبقي التاريخي والحاد في قطاع غزة، الذي تعمق وتطور في هذه المرحلة (1957-1967) بفعل الامتيازات الجديدة – الاقتصادية والاجتماعية – لطبقة كبار الملاك، والتي مهدت الطريق أمام نمو الطبقة البورجوازية الكومبرادورية (الوسطاء التجاريون) عبر عدد من الأنظمة والتعليمات الإدارية والقوانين الخاصة بحرية الاستيراد، بحيث أصبح القطاع – مع بداية الستينيات- سوقاً حرة للاستيراد والتصدير، وبؤرة من بؤر التخلف والفساد الاجتماعي و الاقتصادي.

وقد ترافق مع هذا التطور المشوه تنامي حجم البورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، ونتيجة لأن البورجوازية الصغيرة كطبقة لا تستطيع أن تخلق قاعدة اقتصادية خاصة بها لأسباب موضوعية، فقد كان من الطبيعي ارتباط معظم فئاتها مع الغول الجديد (الكومبرادور) أو مع الجهاز الحكومي الوظيفي والأمني الذي كان في جوهره وشكله معبراً عن مصالح كبار الملاك ومولودهم الجديد من الكومبرادور والشرائح الرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية الرثة، مما انعكس سلباً على طبيعة تكوين البورجوازية الصغيرة المادي والذهني في آن واحد، وانشدادها الواضح تجاه قضاياها ومشاكلها الحياتية الخاصة، وابتعاد معظم أفرادها عن المشاركة في العمل الوطني عموماً رغم النهوض القومي العام الذي أدى إلى نشوء الأحزاب القومية (البعث، والقوميين العرب) مع بداية هذه المرحلة، والتي قام بتأسيسها عدد من المثقفين من أبناء هذه الطبقة.

ومن المفارقات الجديرة بالاهتمام في علاقة (مصر عبد الناصر) بقطاع غزة، أن القيادة الوطنية المصرية التي بادرت إلى إلغاء امتيازات كبار الملاك "الإقطاعيين" والبورجوازية الكبيرة في مصر، وتحجيمهما سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأعطت الأولوية في اهتماماتها لتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية "لصالح الفلاحين والعمال" وما سمي "بالرأسمالية الوطنية" ، في سياق توجه وطني معادٍ للامبريالية والاستعمار والرجعية، إلا أن هذه القيادة – بالمقابل- لم تحرص على تطبيق الاجراءات والتوجهات نفسها في قطاع غزة، بل أنها تعاملت معه ضمن سياسة داخلية متناقضة إلى حد بعيد مع سياستها وتوجهاتها، ويؤكد ذلك طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في قطاع غزة منذ عام 1957 حتى هزيمة 1967.

فقد عمدت السلطات المصرية إلى تكريس الأوضاع الطبقية السائدة منذ ما قبل عام 1948 بكل ما تعنيه من امتيازات اجتماعية وسياسية واقتصادية لصالح القيادات والوجاهات التقليدية العائلية

والعشائرية من كبار المُلّاك وغيرهم، كما عمدت إلى تطبيق سياسة اقتصادية قائمة على الانفتاح (عبر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة) الذي أفرز كافة المقومات لولادة الوسطاء التجاريين الكبار (الكومبرادور) الذين امتدت هيمنتهم في القطاع، بحيث توازت وتداخلت مع هيمنة ودور كبار الملاك في جميع المستويات السياسية والاجتماعية، وأصبح تحكم هؤلاء في اقتصاد القطاع بكل جوانبه الزراعية والتجارية والصناعية، على ضآلتها، مصدر بؤس وشقاء جديدين، انعكس بكل ثقله على السواد الأعظم من الجماهير الكادحة والمسحوقة، مواطنين ولاجئين، وانتشرت مظاهر البذخ والترف والفساد والرشاوي لكبار الموظفين المصريين والفلسطينيين، وترافق ذلك مع اتساع مساحات بيارات الحمضيات وتطويرها، إلى جانب المئات من المعارض المتخصصة في بيع الكماليات، بكل أنواعها المستوردة من باريس ولندن وطوكيو وبيروت، التي غص بها شارع عمر المختار، أو كما أطلق عليه آنذاك "شارع المئة مليون جنيه".

وعلى الرغم من تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية البائسة التي عانى منها أبناء القطاع تحت الإدارة المصرية ، إلا أن عزاءهم تمثل في بروز الهوية الوطنية الفلسطينية ودور النظام الناصري في تعميق هذه الهوية وبلورتها عبر المدارس والجامعات وكافة وسائل الإعلام، بحيث أصبح القطاع من أكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظم عن هويتهم الوطنية، بكافة مظاهرها السياسية والكفاحية، إضافة إلى ذلك فقد التزمت الإدارة المصرية بإبقاء الجنسية الفلسطينية صفة ملازمة للشعب الفلسطيني في القطاع، وكان لهذا الموقف دورً هامً في الحفاظ على الكيان الفلسطيني، وشكل حافزاً قوياً لكل القوى والحركات الوطنية القومية والأممية في نضالها ضد الوجود الصهيوني، ومهد الطريق نحو ولادة منظمة التحرير الفلسطينية.

الوضع القانوني:

لقد حرصت القيادة الوطنية في مصر على احتفاظ قطاع غزة باسم فلسطين في كافة المحافل العربية والدولية، وتم تثبيته رسمياً في الأمم المتحدة باعتباره "الجزء الباقي من فلسطين"، كما التزمت بالابقاء على القوانين الفلسطينية الصادرة بمرسوم فلسطين لسنة 1922 كما هي، مع اشتراط عدم مخالفة هذا المرسوم لما جاء في النظام الأساسي الصادر بالقانون رقم 225 سنة 1955، وفي شهر آب 1958 أصدر مجلس الدولة المصري فتواه، التي تؤكد على "أن قطاع غزة ينفصل انفصالاً كلياً عن دولة مصر من جميع النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وفي عام 1962 صدر القانون الدستوري لقطاع غزة، وتقرر العمل به لحين صدور الدستور الدائم لفلسطين، وقد ورد في المادة الأولى منه أن "منطقة قطاع غزة جزء من أرض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"، أما المادة الثانية فقد أقرت "حق الفلسطينيين في قطاع غزة بتشكيل اتحاد قومي يضم الفلسطينيين أينما كانوا، هدفه الأسمى العمل المشترك لاسترداد الأرض المغتصبة من فلسطين".

وبالإضافة إلى المواد التي تكفل شكلياً حرية التعبير والرأي والمعتقد، فإن المادة (30) من النظام الدستوري أقرت لأول مرة تشكيل المجلس التشريعي أو السلطة التشريعية التي تتكون من:

- الحاكم العام رئيساً.
- أعضاء المجلس التنفيذي (السلطة التنفيذية) وعددهم ثمانية .
- أعضاء بالتعيين ، عشرة أعضاء
- أعضاء بالانتخاب اثنان وعشرون عضواً

إلا أن صلاحيات هذا المجلس تقيدت فيما يتعلق بإصدار القوانين بشرط تصديق الحاكم العام عليها، كذلك فإن الحاكم العام وحده يملك الحق في الدعوة إلى عقد المجلس أو فضه، وعلى الرغم من ذلك، فقد توفر للمجلس هامش من الحريات الديمقراطية بحيث تمكن من إصدار العديد من القوانين ، أهمها القانون الذي ينص على أن قطاع غزة باعتباره الجزء الباقي من فلسطين ، فإن من حق كل فلسطيني في الشتات القدوم إليه والإقامة فيه دون أية شروط مسبقة ، ومما تجدر الإشارة إليه دور د.حيدر عبد الشافي البارز في إصدار هذا القانون وإقراره ، على الرغم من رفض الإدارة المصرية .

السلطة التنفيذية:

ويتولاها الحاكم العسكري العام الذي كان يملك حق إعلان أو إلغاء الأحكام العرفية، ويشاركه في هذه السلطة مجلس تنفيذي من رؤساء المديريات التسع (أو الوزارات المصغرة) في القطاع وهي:

- مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية الداخلية والأمن العام.
- مديرية الشؤون البلدية والقروية.
- مديرية الشؤون الصحية.
- مديرية الشؤون المدنية والمستخدمين.
- مديرية المالية والاقتصاد.
- مديرية الشؤون الاجتماعية واللاجئين.
- مديرية التربية والتعليم.
- مديرية الأشغال العامة.

وقد كان يُعَيّن لكل مديرية مستشاراً مصرياً، إلا أنه في واقع الأمر كان المدير الآمر لكل ما يتعلق بشؤون المديرية، خاصة مع وجود عدد من المديرين من أبناء القطاع الذين لا هم لهم سوى تأمين مصالحهم الطبقية والشخصية أو العائلية عبر إرضاء المستشار المصري بكل الوسائل.

السلطة القضائية:

- **المحكمة العليا:** وهي أعلى سلطة قضائية في القطاع ويعين رئيسها بقرار من رئاسة الجمهورية وأعضائها يتم تعيينهم بقرار من وزير الحربية.
- **المحاكم القضائية الأخرى** ، تشكلت من أبناء القطاع، وبعلاقة مباشرة مع مديرية الشؤون القانونية التي تولى رئاستها بعد عام 1962 أحد أبناء القطاع (فاروق فهمي الحسيني)، وقد كانت السلطة القضائية مقيدة في كثير من الحالات رغم أن النظام الدستوري ينص على حريتها واستقلالها.
- **المحاكم العسكرية** : وكانت بإشراف كبار الضباط المصريين .

الأوضاع السياسية العامة:

في هذه المرحلة توزعت الخارطة السياسية للحركة الوطنية في القطاع على عصبة التحرر الوطني (الشيوعية) التي تأسست عام 1943، وجماعة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها عام 1943[1] ، وحزب البعث العربي الذي تأسس في 1953، وحركة القوميين العرب التي تأسست في صيف 1957، ثم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي بدأت نشاطها الفعلي في القطاع منذ أواخر عام 1964.

أما بالنسبة لتنظيم الاتحاد القومي الذي أسسته الإدارة المصرية فهو لم يكن جزءاً من الحركة الوطنية للاعتبارات التالية:

1- ولد بقرار من الحكومة المصرية.

2- تولى معظم الأطر القيادية فيه ممثلو كبار الملاك ورموز الكومبرادور التجاري والبيروقراطية الحاكمة.

3- لم تشارك جماهير العمال والفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة في قواعد أو مؤسسات هذا التنظيم.

وفيما يتعلق بأطراف الحركة الوطنية وجماعة الإخوان المسلمين، فنلاحظ تراجع كل من الشيوعيين والإخوان لدرجة كبيرة في علاقتهما بالجماهير، في ظل حملات القمع المستمرة ضدهما، وفي مقابل تنامي الدور القومي بقيادة عبد الناصر بعد أن تكرست زعامته على العالم العربي دون منازع.

وفي ظل هذا المناخ انتعشت حركة القوميين العرب في القطاع على حساب حزب البعث العربي الذي لم يتمكن من الانتشار أو ممارسة دور هام، خاصة بعد الانفصال الذي أيده الحزب في سوريا عام 1961، ويمكن القول أن دوره السياسي قد غاب نهائياً قبل وبعد حزيران 1967.

---

1 عبد الغني سلامة – الإسلام السياسي في فلسطين – الحوار المتمدن – 2013/5/23

وفي أواسط الستينات شهد القطاع بروز النشاط السياسي لحركة فتح التي كانت قد تأسست في الخارج عام 1962 بعد توحد كل المجموعات الفلسطينية[1] التي تميز معظمها بالارتباط بعلاقة تنظيمية أو فكرية بحركة الإخوان المسلمين، لدرجة أن عدداً من مؤسسي حركة فتح لم يقطعوا علاقتهم نهائياً بالحركة الأم (نذكر منهم أسعد الصفطاوي / فتحي البلعاوي / رفيق النتشه).

وفي الوقت الذي انتشرت فيه حركة القوميين العرب انتشاراً واسعاً نسبياً في أوساط جماهير القطاع بسبب توازن شعاراتها مع الشعار الرسمي للناصرية من جهة، وتداخلها العضوي مع جماهير اللاجئين في المخيمات من جهة أخرى، فإنها لم تتعرض لأية عمليات قمعية بمثل ما تعرضت له حركة فتح التي تميزت بشعاراتها القطرية المعروفة والتي شكلت نقيضاً أو "توريطاً" للنظام العربي الرسمي برمته آنذاك.

أما عصبة التحرر الوطني التي تحولت في منتصف الخمسينيات إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، فقد تعرض كوادرها للعديد من حملات الاعتقال والنفي إلى السجون المصرية في السجن الحربي والواحات خاصة بعد دورهم المميز في إفشال مشروع التوطين*، ثم دورهم في قيادة الجبهة الوطنية إبان الاحتلال عام 1956.

وبعد عودة الإدارة المصرية إلى القطاع في شهر مارس عام 1957 ، قامت كل من إدارة المباحث العامة والمخابرات المصرية بملاحقة الشيوعيين واعتقال كوادرهم.

والمفارقة هنا أن الشيوعيين في قطاع غزة لم يواجهوا هذا الموقف بالمزيد من التنظيم، بل ذهبوا بعيداً إلى حد شل منظماتهم الحزبية في القطاع، خاصة بعد بروز العديد من الخلافات السياسية والتنظيمية والفكرية داخل الحزب، واستمرار هذا التشتت قائماً حتى عام 1967، حيث بدأت مرحلة جديدة في حياة الحزب عبر تأسيس الجبهة الوطنية في آب/أغسطس 1967.

أخيراً فقد تميزت الحياة السياسية عموماً في قطاع غزة لهذه الفترة بعدد من السمات:

1- الالتفاف الجماهيري العفوي الكثيف، بعيداً عن العمل المنظم، خلف الشعارات الوطنية والقومية العفوية المنادية بتحرير فلسطين عبر الإذاعات والصحف ووسائل الإعلام ، وهي شعارات كانت انعكاساً للقرارات البيروقراطية بشكل ميكانيكي، دون أن تمتلك رؤية تفصيلية للواقع الحقيقي لموازين القوى في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الالتفاف العفوي الصادق، عبرت عنه الجماهير الفقيرة، مواطنون ولاجئون لا فرق، بالتحاقها في جيش التحرير الفلسطيني بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في آذار مارس 1965.

---

1 هيلينا كوبان-المنظمة تحت المجهر – ترجمة: سليمان الفرزلي – دار النشر : هاي لايت / لندن – 1984.

*** كان للمناضل الشيوعي الراحل الشاعر معين بسيسو دوراً طليعياً في قيادة المظاهرات الشعبية ضد مشروع التوطين .**

2- تطور الدور السياسي المهيمن للقوى التقليدية من كبار الملاك أو التجار الوسطاء (الكومبرادورية) عبر علاقاتهم وصلاحياتهم الواسعة في كافة الدوائر الحكومية وغير الحكومية (تولي ممثليهم للدوائر الحكومية الهامة ونجاحهم في الانتخابات التشريعية والبلدية)، وقد أدى التداخل العضوي لمصالحهما المشتركة إلى تحولهما للعمل معاً ضمن إطار طبقي واحد، هو تحالف البورجوازية الكومبرادورية التجارية مع سلفها التاريخي "كبار الملاكين من الأفندية" القدامى، هذا التحالف الذي أغرق القطاع بالمستوردات الكمالية الباذخة، بكل ما رافقها من فساد ورشوة لكبار وصغار الموظفين، وبالتعايش الزائف مع الشعارات القومية المخصصة لامتصاص نقمة اللاجئين في المخيمات والكادحين في مناطق القطاع الفقيرة، الشجاعية والزيتون وخان يونس ورفح وعبسان وبيت حانون، الذين اكتشفوا مرارة الحقائق العارية بعد هزيمة حزيران 1967.

3- غياب دور الوعي السياسي الطليعي المنظم في أوساط الجماهير، نظراً لضعف القوى الوطنية بشكل عام، فالشيوعيون رددوا طروحات الاتحاد السوفيتي بالنسبة للاعتراف بالدولة الصهيونية وقرار التقسيم مما أدى إلى عزلتهم ، علاوة على أنهم كانوا في تلك المرحلة بلا تنظيم موحد ومحدد المعالم، أما حركة فتح فقد طرحت شعارات وطنية، لم يكن المناخ مهيئاً تماماً لها ، خاصة شعارها بالنسبة لتوريط[1] عبد الناصر، أما البعثيون فلم يكن لهم أي نشاط ملحوظ.

أخيراً بالنسبة لحركة القوميين العرب، فقد كانت تعمل بشكل شبه علني بدعم من النظام القائم، لكنها لم تتمكن من استيعاب وتنظيم الجماهير بسبب اكتفائها بالشعارات العامة دون الاهتمام بالقضايا المطلبية اليومية للجماهير، لذلك تشكلت بنيتها التنظيمية من أبناء البورجوازية الصغيرة في مخيمات ومدن القطاع، دون أي اهتمام جدي بتنظيم العمال والفلاحين الفقراء .

4- غياب المؤسسات الثقافية العامة والنوادي والمؤسسات، ما عدا النوادي والجمعيات الرياضية المخصصة للنخبة الحاكمة وحلفائها، إلى جانب ضعف النشاط المسرحي الذي انحصر في المسرح المدرسي في بعض المدارس الثانوية خلال الفترة 1957 – 1967 ، بالإضافة إلى بعض "المسرحيات التي كان يقدمها مجموعة من المهتمين بالمسرح على مسرح سينما السامر بغزة، أو مسرح نادي العودة أو جمعية الشبان المسيحية"[2].

---

1 المعروف تاريخياً عند تأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح ، وكان معظم أعضاء هيئتها القيادية الأولى من كوادر حركة الأخوان المسلمين سابقاً، حيث طرحت حركة فتح آنذاك شعار الكفاح المسلح والعمليات الفدائية ضد الدولة الصهيونية لتوريط مصر عبد الناصر وسوريا وإقحامهما في حرب لم تكن قد استعدتا لها آنذاك ، وقد كان ذلك الشعار التوريطي انعكاساً للعداء التاريخي بين حركة الإخوان المسلمين وحركة فتح لإسقاط النظام الناصري، على الرغم من إصرار قيادة حركة فتح آنذاك على أن الكفاح القطري هو الطريق إلى تحرير فلسطين.. وقد أثبتت وقائع التاريخ المعاصر للحركة الفدائية الفلسطينية منذ عام 1967 حتى اليوم عُقم ذلك الشعار .

2 أحمد عمر شاهين – الحياة الثقافية في قطاع غزة – كتاب صامد – العدد 84 – حزيران 1991 – ص277

5- **الصحافة في قطاع غزة** : افتقر قطاع غزة خلال تاريخه للصحافة الشعبية المتداولة لأسباب موضوعية ترتبط بأوضاع الفقر والتخلف الاجتماعي والثقافي والتعليمي، حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إلى جانب العوامل الذاتية التي تجلت في ضعف انتشار التعليم الثانوي والجامعي وضعف العمل السياسي والثقافة العامة طوال مرحلة ما قبل نكبة 1948.

وعلى أثر الحاق القطاع بالإدارة المصرية ، وقيام ثورة يوليو 1952 ، قام النظام الناصري بتطبيق سياسة التعليم المجاني، بما في ذلك التعليم الجامعي لجميع أبناء قطاع غزة ، الامر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان في القطاع ، أعلى من مثيلاتها في الدول العربية.

لكن على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم ، ظلت الصحافة في القطاع على حالة من الضعف وقلة الانتشار والتوزيع ، على الرغم من صدور العديد من الصحف والجرائد طوال الفترة 1953 – 1967 أهمها [1]:

- "**اللواء**" : أسبوعية سياسية اجتماعية يحررها د. صالح مطر أبو كميل وصدرت رخصتها في مارس 1953.
- "**الصراحة**": أسبوعية علمية سياسية أدبية مصورة يحررها د.سليم ياسين وصدرت رخصتها في نوفمبر سنة 1952.
- "**المستقبل**" ثقافية شهرية صدرت باسم أحمد إبراهيم الحملاوي بتاريخ يناير 1954 ويديرها ويحررها محمد جلال عناية .
- **جريدة** "**الشرق**" باسم علي كبه الحلبي وصدرت رخصتها في ديسمبر سنة 1949 والغيت بأمر الحاكم العسكري في 1955/3/27.
- **جريدة** "**الجهاد المقدس**" : أصدرها منير الريس وداود صايغ في فبراير 1954 والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في 1955/4/7.
- **جريدة** "**الوطن العربي**": باسم رشاد الشوا بتاريخ 1953/12/3، والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في 1955/4/28.
- "**العودة**" : باسم سعد فرح فرح بالعربية والانجليزية ويرئس تحريرها زكي سعد وصدرت رخصتها بتاريخ 1956/5/14. وبالاسم نفسه صدرت مجلة شهرية مصورة عن الاتحاد القومي 1958 ، وكانت تطبع في القاهرة .
- **جريدة** "**غزة**": صدرت من 4-5-1962. أسبوعية وكان يرئس تحريرها خميس أبو شعبان.
- **جريدة** "**الرقيب**": أسبوعية ويرئس تحريرها عبد الله العلمي.

---

1 المصدر السابق – أحمد عمر شاهين – ص278

- "**التحرير**" : جريدة بدات تصدر سنة 1958 برئاسة زهير الريس، ثم تحولت سنة 1963 إلى جريدة أسبوعية باسم "اخبار فلسطين" بالاشتراك مع جريدة "اخبار اليوم" المصرية، وكانت اخبار فلسطين مؤسسة صحفية كاملة، وقد ساهم فيها المصريون بنصف رأس المال، ثم تولت منظمة التحرير الفلسطينية الاشراف عليها، ابتداء من 1965/10/4 وواصلت الجريدة الصدور حتى يوم 1967/6/5 حين صدر عددها الأخير في أول يوم للعدوان .

وقد أسهمت "جريدة فلسطين" في إبراز بعض الاقلام والمواهب الفلسطينية من الأدباء والكتاب الذين بدأوا حياتهم الأدبية على صفحات جريدة اخبار فلسطين : زهير بشير الريس (رئيس التحرير)، محمد آل رضوان (مدير التحرير)، علي زين العابدين الحسيني، محمد حسيب القاضي، درويش عبد النبي، عبد الكريم السبعاوي، أحمد عمر شاهين، توفيق المبيض، محمد جلال عناية.. وغيرهم.

- **جريدة نداء التحرير:** صدرت في ربيع عام 1965، صاحب الامتياز محمود الصردي، وكانت بمثابة واجهة علنية للحزب الشيوعي في قطاع غزة، حيث تولى إداراتها والاشراف عليها عبد القادر ياسين، ومن كتابها عبد اللطيف عبيد، وديب الهربيطي، وقد توقفت بعد ثلاثة أعداد بقرار من أجهزة الأمن في قطاع غزة صيف عام 1965[1].

6- غياب الدور الفاعل للعمل النقابي، حيث أن النقابات العمالية الستة في القطاع التزمت بشكل عام بالبعد الرسمي بعيداً عن قضايا جماهيرها، وهي نقابة الصناعات المعدنية، نقابة النجارين وأعمال البناء، نقابة سائقي السيارات، نقابة عمال الخياطة، نقابة عمال الزراعة، نقابة الأعمال الكتابية والخدمات العامة، وكان معظم رؤساء هذه النقابات متعاطفين مع النظام الناصري وأجهزته السياسية والأمنية آنذاك

7- استمرار النشاط السري المنظم للإخوان المسلمين، دون أية نشاطات أو ممارسات وطنية تذكر في الشارع الفلسطيني بالقطاع، علاوة على أن قسماً هاماً من جماهير القطاع نظروا للإخوان المسلمين باعتبارهم ضمن القوى الرجعية بسبب عدائهم الشديد للناصرية ، ومواقفهم الايجابية من النظم الرجعية، في السعودية والخليج العربي. وقد استمر هذا الموقف السلبي إلى ما بعد هزيمة حزيران عام 1967 حتى بداية عام 1987 واشتعال الانتفاضة في الداخل، حيث بدأ الإخوان بالتعاطي مع العمل الوطني عبر حركة حماس.

[1] عبد القادر ياسين – مقابلة شخصية .

ملامح الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية في الفترة بين عامي 1957 – 1967

طوال التاريخ المعاصر وحتى عام 1948 ، لم يكن القطاع منفصلاً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية عن المجتمع الفلسطيني، لأن بنيته الاقتصادية والاجتماعية كانت جزءاً مكملاً ومكوناً للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وكان عدد سكانه قبل النكبة (90) ألف نسمة . وبقيام الدولة الصهيونية أصبح القطاع منعزلاً عن الضفة الغربية ومحصوراً في مساحة لا تزيد عن 365 كم2 ، وبالتالي عجز عن توفير المقومات الاقتصادية اللازمة لتأمين الحد الأدنى من شروط الحياة لسكانه الذين أصبح تعدادهم عام 1949 (290) ألف نسمة[1]، حيث بلغت نسبة اللاجئين (69%) كانت الأغلبية الساحقة منهم تنتمي إلى الشرائح الفقيرة جداً من فلاحين القرى أو بادية بئر السبع.

وفي ذلك يكمن التفسير الموضوعي لتشوه بنية الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، قبل عام 1957، ليستمر بعدها بوتائر وأشكال طبقية[2] مميزة حتى عام 1967، حيث بلغ عدد السكان حوالي 455 ألف نسمة، ثم يأتي الاحتلال الصهيوني لتبدأ أشكالاً نوعية من التشوه والتبعية في آن واحد، إلى جانب انخفاض عدد السكان –بسبب النزوح إلى الدول العربية والخارج– ليصبح في شهر سبتمبر 1967 حوالي 354 ألف نسمة.

إن استعراض العلاقات الاجتماعية الاقتصادية للمرحلة الممتدة بين عامي 1957 – 1967 يبرز عدداً من الحقائق:

1. تطور العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية باتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوه في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية، وموحداً في إطاره الخاص أو الوطني العام.

---

1 النكبة في أرقام – الانترنت – موسوعة النكبة الفلسطينية .

[2] تعريف الطبقة الاجتماعية : الطبقة الاجتماعية هي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي:

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني).

ج. الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال).

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية.

2. لم يعد التقسيم الاجتماعي للقطاع قائماً على أساس مجموعتين منقسمتين إلى لاجئين ومواطنين، وأصبح من الواضح أن عوامل التداخل الموضوعية قد فرضت نفسها في سياق التطور العام، ليصبح الحديث عن توزع السكان في السلم الطبقي أو التراتب الاجتماعي (عمال ، فلاحين أجراء ، بورجوازية صغيرة ، بورجوازية الكومبرادور وكبار الملاك) عنواناً لهذه المرحلة.
3. إن بروز الأوضاع الطبقية كحالة موضوعية جديدة، لم يشكل في حد ذاته نقيضاً للأوضاع أو الامتيازات التي كانت سائدة في القطاع قبل هذه المرحلة، إذ أن ولادة الوضع الجديد جاء بمبادرة من القوى التقليدية القديمة (كبار الملاكين/الأفندية)، التي حرصت على مواكبة المتغيرات، واندفعت لتطوير قاعدتها الاقتصادية بتفريعاتها المتعددة في التجارة والصناعة والخدمات جنباً إلى جنب، مع اهتمامها بتطوير بياراتها وأراضيها الزراعية، وقد كان لتعاون الإدارة المصرية مع رموز هذه الطبقة دورً كبيرً أسهم في نمو البورجوازية الكومبرادورية (الوسطاء التجاريون) ودورها المتعاظم بالتحالف الوثيق مع كبار الملاكين وعلى قاعدة اقتصادية واحدة ومشتركة.

وبالرغم من أن قطاع غزة كان لديه أسواقً منفتحة على الخارج وبعض الصناعات الصغيرة، وكان يعتبر من أهم المناطق المنتجة والمصدرة ، عبر ميناء غزة ، للحمضيات (حوالي 200 ألف طن سنوياً) ، إلا أن الاقتصاد الصناعي والزراعي في معظمه كان مملوكاً لمجموعات قليلة من كبار التجار والملاك ، مما أدى إلى حصر الثروة والدخل في إطار هذه الفئة، وبقاء أغلبية الفلاحيين والعمال يعيشون ضمن ظروف اجتماعية و اقتصادية متردية، بسبب غياب أي شكل من الدعم الاقتصادي، ما عدا ما كانت تقدمه وكالة غوث اللاجئين ومديرية الشئون الاجتماعية، وبعض المؤسسات الأجنبية، من مواد غذائية شهرية ، وقيامها بتشغيل المئات من المدرسين والأطباء والموظفين ، مما أسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية على اللاجئين في القطاع .

4. **تميز هذا التطور المشوه بشكله وجوهره الميكانيكي، بحيث لم يستطع أن يفرز أية أطر بورجوازية ليبرالية، فكرية أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة السائدة لدى الوعي الاعتيادي للجماهير على حالها من حيث نظرتها إلى "الأسياد" القدامى الذين امتلكوا كل وسائل القوة ومظاهرها، واستمرت هيمنتهم المباشرة وغير المباشرة على معظم المؤسسات في القطاع، بما في ذلك المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويكفينا للدلالة على ذلك بلدية غزة التي تولى رئاستها وعضوية مجالسها طوال الفترة من عام 1952 وحتى عام 1967 أبناء العائلات التقليدية فقط، وهم بالتحديد (الشوا، الريس، الصوراني، أبو شعبان، الحسيني، الترزي، أبو رمضان، خيال، العلمي، بسيسو، الصايغ، البورنو، سكيك، مرتجى، مطر).**

أما على صعيد العمل الوطني الرسمي، فقد ظلت رموز هذه العائلات تستحوذ على كافة مؤسساته، ولم تتمكن الجماهير الفقيرة والبورجوازية الصغيرة من تولي أي منصب هام في مؤسسات العمل الوطني لهذه المرحلة.

5. **استمرت العلاقات العشائرية التقليدية قائمة في أوساط المواطنين واللاجئين على حد سواء، ترافق ذلك مع استمرار توزع ولاءات العديد من المناطق الفقيرة في القطاع لحساب العائلات المتنفذة من كبار الملاكين.**
6. **ظل القطاع محروماً من التنظيمات السياسية والنقابية ، بسبب الحظر الذي فرضه الحكم العسكري المصري على قيام مثل هذه التنظيمات . على أن الاخوان المسلمين والشيوعيين نجحوا– متآزرين – في تخطي هذا الحظر وإقامة أول نقابة للمعلمين في القطاع (1954)، وظل القطاع خالياً من التنظيمات النقابية، حتى عام (1965)، حين أقيمت في القطاع فروع لاتحاد عمال فلسطين ، الذي تشكل بتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الناصري في مصر[1].**

ملامح الخارطة الطبقية لقطاع غزة في هذه المرحلة (1957–1967)

الحديث عن عملية الصراع الطبقي داخل المجتمع الفسيفسائي في القطاع، لا يبتعد عن جوهر الرؤية الموضوعية لتلك العملية، لا باعتبارها شكلاً تطورياً جديداً، قام بنفي الأشكال أو الأنماط الاجتماعية القديمة، بل إنه جاء متداخلاً بشكل عضوي معها، حاملاً لكل موروثاتها المادية والمعنوية المتخلفة والتابعة في آن واحد، يضاف إلى ذلك عدم توفر الإمكانيات لاقتصاد وموارد القطاع لتغطية عجزه الدائم، ومن هنا فإن الحديث عن تنوع الخارطة الطبقية فيه أمر قابل للمراجعة دوماً:

الفلاحون الفلسطينيون :

الحديث عن "طبقة فلاحين" في قطاع غزة بعد النكبة هو حديث يطال مجموعة من الفلاحين المالكين لقطع صغيرة من الأرض، لا تصل إلى خمسة دونمات في مدينة غزة (مناطق الشجاعية والزيتون والتفاح) وقرى عبسان وبيت لاهيا وجباليا والنزلة وبيت حانون وبني سهيلا وخزاعة ودير البلح وكذلك الأمر في مدينتي رفح وخانيونس، ومجموعة أخرى في نفس المناطق لا تتجاوز ملكيتها عشرة دونمات يقومون بزراعة حيازاتهم بأنفسهم مع أفراد عائلاتهم، وفي بعض المواسم يضطرون للعمل عمالاً عاديين في أي مجال متوفر في المدينة أو القرية، أو عمالاً زراعيين أُجراء أو

[1] عبد القادر ياسين – الحركة السياسية في قطاع غزة 1948 – 1987 –صامد – العدد 84 – نيسان / أيار / حزيران1991–ص42.

بالمحاصصة لدى كبار الملاكين. هذه المجموعات عاشت ضمن الإطار الفلاحي، خاصة في القرى وأطراف المدينة، بأبعاده الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية، وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية الدونية مع السادة (الأفندية) والوجهاء والمخاتير.

وإذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل مع الأشكال القديمة المتوارثة ، فإن الحديث عن "طبقة الفلاحين" في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، رغم انتشارهم الكمي عبر ما يقرب من ألف قرية على الأرض الفلسطينية. إلا أن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين طليعة للعمل الثوري ووقودا له في ظل قيادة كبار الملاك الرخوة .

فمن المعروف ، تاريخياً ، أن عائلات كبار الملاك، عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، قبل 1948، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة مع الانتداب ، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقودا للثورة قبل عام 1948 ، ولم يكن غريبا أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين، الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشَّه تصدرت قيادة الحركة الوطنية، ضمن آفاق محددة، لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية العفوية، وكان دورها – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجما مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها.

يمكن الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية في الريف كما يلي :

(أ) كبار الملاكين والرأسمالية الزراعية (50 دونم فأكثر) :

إنها طبقة تمثل حوالي (30) عائلة متنفذة تاريخياً في القطاع، ولهذه العائلات ارتباطاتها المصلحية الدائمة منذ عهد الأتراك والاستعمار البريطاني، وأخيراً الإدارة المصرية. فقد تميزت هذه الطبقة بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة، سواء كانت حليفة للمستعمر أو معارضة له، ومن ناحية أخرى فإن لهذه الطبقة "أخلاقياتها" وسلوكياتها الخاصة بها، فهي تحرص كل الحرص على إقامة العلاقات الإيجابية الطيبة بين أعضائها القائمة على الاحترام المتبادل وفق مقاييس الحسب والنسب المتعارفة فيما بينهما لكل عائلة، بالإضافة إلى حرص هذه الطبقة على التزاوج من داخلها، ولا يسمح لأي غريب عنها بخرق هذه القاعدة، من هنا نستطيع تفسير العلاقات الحميمة على المستوى الخاص بين "زعماء" العائلات (الأفندية) رغم "تناقضاتهم" السياسية كفريقين، أحدهما مع المعارضة والآخر مع الحركة الوطنية خاصة في الفترة بين (1939 – 1948).

ومن السمات الأساسية في علاقات هذه الطبقة بكل عناصرها مع الجماهير الفقيرة والفلاحين الفقراء، الازدراء والتعالي وعدم الاقتراب منها إلا عند الحاجة إليها في مناسبة انتخابية أو نزاعات محلية لا يستطيعون مواجهتها بمفردهم.

ومن المعروف أن هذه الطبقة التي فقدت القسم الأكبر من أملاكها في فلسطين على أثر نكبة (1948)، لكنها ظلت تمتلك حوالي (25 ألف) دونم في قطاع غزة من أصل (175 ألف) دونم مجموع الأراضي الزراعية خلال هذه المرحلة.

(ب) متوسطو الفلاحين (أقل من 50 دونم) .

(ت) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين.

(ث) صغار الحائزين (اقل من 20 دونم).

(ج) فقراء الفلاحين (أقل من خمسة دنومات) ويتميزون بضعف وعدم كفاية انتاجهم الزراعي ، وقد اضطروا للعمل في السوق الإسرائيلية .

(ح) العمال الاجراء : لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي، ويعيشون تحت خط الفقر .

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي– إلى نمو العلاقات الرأسمالية ، أو العلاقات السلعية والنقدي ، في الزراعة والريف الفلسطيني، والتي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل التوريث وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف، التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من أجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيا موضوعيا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة (" البروليتاريا " " والبروليتاريا الرثة " في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى)، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي، الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت، وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه، من حيث طبيعته بعلاقة، الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

أما الأغلبية العظمى من الفلاحين الأُجراء، فهم من اللاجئين أبناء القرى الذين امتلكوا الخبرات الواسعة في قراهم قبل النكبة، واضطروا إلى بيع قوة عملهم كأجراء في بيارات كبار الملاك.

"الطبقة العاملة " الفلسطينية :

من حيث التعريف الكلاسيكي، الطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة، أو فائض القيمة، وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، وهي في بلادنا تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية الصغيرة ، إلى جانب العمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم، وعمال الزراعة الاجراء، والعمال الاجراء في مراكب الصيادين، والباعة المتجولين وجامعي القمامة، والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة، ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر .

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان أو الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال (عام 1967) وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي (1993) والانقسام (حزيران 2007)، الذي أدى إلى وجود بنيه اقتصادية سياسية في الضفة وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، **وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة، يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في إطار الصراع الطبقي، وفي إطار الصراع الوطني التحرري، طالما بقيت فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني على هذه الحالة من غياب التفاعل والاندماج الحقيقي في أوساط العمال وتوعيتهم وتنظيمهم .**

أما عن اتجاهات وتغيرات" الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات ، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

وفي هذا السياق ، فإن واقع الحال في قطاع غزة، خاصة، الوضع الاقتصادي المتدني والمشوه، أفرز أو قذف بالعديد من الشباب الفقراء الباحثين عن أية فرصة متاحة للعمل بغض النظر عن طبيعته إلى إطار "الطبقة العاملة".

وفي ضوء التخلف الكبير للصناعات المتقدمة أو الحرفية (المشاغل) التي لم تستوعب سوى جزء ضئيل من حجم العمالة لم يتجاوز (6000)[1] عامل في عام 1966 من أصل (50) ألف عامل منهم (16500) عامل زراعي أجير، وهؤلاء معظمهم من اللاجئين، ويتوزع الباقون على أعمال البناء والنجارة والخياطة والخدمات، وهم –في الغالب– أقرب إلى البروليتاريا الرثة حيث نلاحظ غياب أية أشكال من الوعي الاقتصادي أو النقابي، بالإضافة إلى الجذور الفلاحية البسيطة وهيمنة الفكر الغيبي، الذي وجد في قطاع غزة ملاذاً أو مستقراً نتيجة غياب الدور النشط والجاد من القوى الطليعية المنظمة، من جهة والخراب الاقتصادي من جهة أخرى.

كانت أجرة العامل أو الفلاح الأجير –إذا توفرت فرص العمل– لا تزيد عن 25 قرشاً بالكاد تؤمِّن لقمة الخبز وبعض الدهون والزعتر وقليل من الخضار والزيتون، وإذا قَدَّرنا أن كل عامل من هؤلاء يعيل أو يساهم في إعالة أسرة تتكون ضمن الحد الأدنى من أربعة أفراد، فإن مجموع المعالين (200) ألف من الفقراء لاجئين ومواطنين لا فرق.

ورغم بشاعة الظلم الاجتماعي والاستغلال الطبقي لجموع العمال، إلا أن حالة الجهل والتخلف العام والارتباط العشائري القديم فرضت نفسها، وحالت دون وعي العامل باستغلاله، وظل أقرب إلى الاستسلام للواقع كما يعيشه، مؤمناً بأن هذا هو قَدَرَهُ الذي لا بد من القبول به دون أي تذمر. ويبدو أن صمت الأغلبية العظمى من فقراء القطاع، خاصة اللاجئين منهم ،على استغلال كبار الملاكين والتجار لهم، يعود في أحد أسبابه إلى إيمانهم العفوي العميق بصدق وقدرة نظام عبد الناصر عبر شعاراته القومية من أجل تحرير فلسطين، ولذلك كان صبرهم مكبوتاً ومرهوناً بانتهاء هذه المرحلة (عام 1967) بهزيمة حزيران التي فجرت في العامل والفلاح الفقير في القطاع وعياً وطنياً متميزاً بقسوة المعاناة جعله يتقدم الصفوف الأولى في مقاومة الاحتلال.

الطبقات البورجوازية:

قلنا أن نمو البورجوازية في بلادنا –وفي العالم الثالث عموماً– لم يتشكل في داخل البنية الاجتماعية التحتية، عبر عملية تطور تاريخي موضوعي، كما لم يكن وجود هذه البورجوازية نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية)، بل جاءت امتداداً "عصرياً" لكبار الملاكين، وتابعاً مخلصاً للسوق

[1] استناداً إلى إحصاءات من إعداد الكاتب غسان الشهابي – الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة – صامد 84 – حزيران 1991 – ص 69

الرأسمالي العالمي عبر تطورها إلى بورجوازية كومبرادورية، بالإضافة إلى ذلك فإن الأنماط الرأسمالية في بلدان العالم الثالث "تنبثق وبقدر كبير من الأشكال الاقتصادية لما قبل الرأسمالية"[1].

كما أن "المجتمع المتعدد الأنماط يُوَلِّد قوانين أخرى لتطور النمط السلعي الصغير أو النمط الرأسمالي الصغير، فبسبب تأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي تجري داخل بلدان العالم الثالث دون انقطاع عملية إعادة طحن للعلاقات الإنتاجية ما قبل الرأسمالية"[2].

إن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية المعبرة عن حقوقهم، أو مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال.

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية. صحيح أن للعامل الاقتصادي الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج، وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي:

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

(ب) البيروقراطية المبرجزة ، التي تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ).

(ت) "الطبقة" أو الفئات الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة.

---

[1] إلكس ليفكوفسكي–البورجوازية الصغيرة وخصائصها–دار التقدم–1979–ص96

2 المصدر السابق–ص99

(ث) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

بورجوازية الكومبرادور[1]:

هذه الشريحة من البورجوازية الكبيرة بدأت بالتواجد والانتعاش في بداية الخمسينيات بشكل هجين أو مصطنع، إنها بورجوازية بلا تاريخ وبلا مقدمات، ذات طابع تجاري كومبرادوري محض، نشأت بموجب عدد من التشريعات والقوانين الصادرة عن الإدارة المصرية التي جعلت من القطاع مركزاً تجارياً حراً مفتوحاً على مصراعيه لاستيراد كافة السلع والمنسوجات الأوروبية والأمريكية واليابانية، ذات الطابع الكمالي الباذخ، ويبدو أن الهدف من ذلك ترويض كافة العناصر الوطنية السابقة من كبار الملاكين أو البورجوازيين الجدد الذين كانوا في السابق واجهة هشة قادت الحركة الوطنية إبان نكبة عام 1948 وفق منظورها ومصالحها الطبقية، وجاء هذا الانفتاح الاقتصادي ليلغي نهائياً أي تطلع من رموز هذه الطبقة نحو ممارسة أي دور وطني لا ينسجم مع ما تخطط له الإدارة المصرية.

لقد جاءت النواة الأولى لهذه البورجوازية التجارية من رحم النمط القديم الشبه إقطاعي، ودون أي مساس بامتيازاته أو ارستقراطيته الزائفة بل لحساب تطوير تلك الامتيازات والمظاهر الأرستقراطية.

ومع الكم الهائل من الربح المتحقق لهذه الطبقة، كان لابد من توالد كم هائل من الفساد والرشوة وتخريب نفوس كبار وصغار الموظفين وتحويلهم إلى أدوات طيعة لا هم لهم سوى إطاعة أوامر السيد الجديد.

"البورجوازية الصناعية":

هذه الشريحة ولدت أيضاً من رحم كبار الملاكين ومع تطور حجم الاستيراد والتصدير في القطاع في بداية الستينيات، حيث بدأت بعض عناصر بورجوازية الكومبرادور بإنشاء عدد من المصانع لإنتاج سلع قاموا باستيراد كل مقوماتها، من العلبة المطبوعة أو العبوات الزجاجية أو المواد الأساسية، من الخارج، وبالتالي فإن هذه الشريحة من البورجوازية هي امتداد عضوي للكومبرادور لا أكثر.

---

1 الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث – على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ،وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل . وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

البورجوازية الصغيرة :

قضية البرجوازية الصغيرة هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة ، فالبرجوازي الصغير صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشأة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل ، رب عمل وعامل ، مهني صغير ، موظف أو ضابط أو طبيب أو محامي أو مهندس ، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد ، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار والتذبذب والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع ، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية من اهم مواصفات البرجوازي الصغير ، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به ، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة ، وهو يساري متطرف في ظرف آخر ، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية، مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب. ظهرت بصورة واضحة في تلك المرحلة – وما زالت – قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله!

إن قضية البرجوازية الصغيرة هي قضية الحرفيين وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم ، والطلاب الجامعيين والمثقفين عموما ، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة ، أكثر الطبقات عددا في بلادنا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها –على الأغلب الأعم –تتشكل بنية جميع الأحزاب اليمينية الدينية السلفية الرجعية ، والمستنيرة ، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية والقومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية.

في هذا الجانب أشير إلى أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي، لا يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك ، إذ أن الظروف الموضوعية ، ظروف الهزيمة وتفاقم أوضاع التطور الاجتماعي الداخلي المشوه بكل مظاهره التراثية الغيبية وتخلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل وأحزاب اليسار والحركات الوطنية ، في مناخات تزايدت فيها الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وكل هذه العوامل عززت من تراجع الدور الوطني والثوري في أوساط البورجوازية الصغيرة لحساب الانكفاء وعدم المبالاة أو الالتحاق في صفوف بعض الحركات الدينية والقومية واليسارية بدرجات أقل.

إن البورجوازية الصغيرة في قطاع غزة تضم ما لا يقل عن 70% من إجمالي عدد السكان، فهي تمثل كافة العاملين في الدوائر الحكومية والشرطة ووكالة غوث اللاجئين والمعلمين والأطباء والمحامين وصغار التجار والحرفيين وصغار الفلاحين الذين يملكون أقل من 20 دونماً بالإضافة إلى طلاب الجامعات.

ونستطيع التأكيد هنا بأن هذه الطبقة كانت – وما زالت – بمثابة الأم لكافة الأحزاب والفصائل الوطنية والقيادات الدينية، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن الاعتدال الشديد إلى التعصب الأعمى.

يعود ذلك إلى كونها لا تستند كطبقة إلى أي شكل من أشكال التجانس، لأنها لا تملك في الأصل قدرة ذاتية على خلق قاعدة مادية موحدة للإنتاج، فالموظفون في الدوائر الحكومية يقفون على أرضية القاعدة الاقتصادية للدولة أو النظام الحاكم، وموظفو وكالة الغوث لهم قاعدتهم الاقتصادية وعلاقاتهم المختلفة عن زملائهم في جهاز الحكومة، وأصحاب الملكيات الصغيرة من الفلاحين لهم قاعدتهم الاقتصادية الذاتية الخاصة بهم، يتطلعون دوماً إلى تطوير ملكيتهم وتوسيعها وفي نفس الوقت يشعرون دوماً بالخوف من المستقبل، وبالتالي فإنهم يتأرجحون في ممارساتهم بين عقلية المالك والفلاح الأجير حسب الظروف، وينطبق ذلك على أصحاب الحرف الصغيرة في القطاع الذين يتطلعون بعين واحدة إلى الأعلى أو الطموح بينما تنظر العين الثانية إلى واقع الكادحين والعمال، خوفاً من الانشداد أو الانجرار نحوهم، إن هذه الطبقة تتميز بوعيها العفوي لذاتها وسعيها إلى فرض وجودها بأي شكل من الأشكال، من هنا يمكن تفسير نشوء كافة الأحزاب الوطنية والتقدمية والجمعيات والتيارات الدينية من أصول بورجوازية صغيرة ليس فقط في قطاع غزة، وإنما قد ينطبق هذا الأمر على كافة بلداننا العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث.

وفي هذا السياق أشير إلى أن "تمازج العوامل المتناقضة الداخلية والخارجية، يؤدي إلى التعدد الفئوي غير المألوف للبورجوازية الصغيرة وإلى تعدد طوابقه"[1] إضافة إلى ذلك فإنه "يكاد من المستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البورجوازية الصغيرة عن الدين و التديُّن. وبما أن أشكال ومسوحات الدين كثيرة، لذا فالبورجوازي الصغير في كل بلد هو، إما مسلم أو بوذي أو مسيحي، كما أنه ليس مسيحياً فحسب بل كاثوليكي أو أرثوذكسي، وهو إضافة إلى ذلك العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البورجوازية الصغيرة الموجودة والمشتتة في أوجه متعددة"[2].

---

[1] إلكس ليفكوفسكي–البورجوازية الصغيرة وخصائصها – مرجع سبق ذكره – ص 21

[2] المرجع السابق – ص26

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وأجواء ما قبل حزيران 67

طوال الفترة الممتدة بين عامي 1957–1964 كان الركود النسبي مخيماً على الأحوال السياسية للقطاع ، بسبب ممارسات الإدارة المصرية العسكرية وأنظمتها التي لم تسمح بالترخيص رسمياً للأحزاب والحركات السياسية في قطاع غزة ، ما عدا حركة القوميين العرب، التي استطاعت العمل بصورة شبه علنية، بحكم توافق شعاراتها وموالاتها للنظام الناصري آنذاك ، أما بالنسبة للشيوعيين والإخوان المسلمين والبعثيين، فقد فرضت عليهم الإدارة المصرية أشكالاً عديدة من الحظر والملاحقة والاعتقالات طوال هذه المرحلة .

وفي هذا الجانب ، أشير أيضاً إلى أن الإدارة المصرية فرضت حظراً على العمل النقابي ، حيث ظل قطاع غزة محروماً من التنظيمات النقابية، العمالية والمهنية والفلاحين والمرأة والشباب..إلخ حتى عام 1965 (ماعدا نقابة المعلمين في وكالة الغوث التي تأسست عام 1954) عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وبداية تأسيس بعض النقابات في إطار اتحاد عمال فلسطين .

وقد عملت الإدارة المصرية آنذاك ، على كسر حالة الركود السياسي ، استجابة للمشاعر الوطنية لدى أبناء قطاع غزة ، حيث قامت بتشكيل المجلس التشريعي بتاريخ 1958/3/14 ، ثم أعلنت تأسيس الاتحاد القومي[1] في ديسمبر 1960 عبر انتخابات شكلية جرت في يناير 1961 فاز فيها عدد من أبناء العائلات ، وعدد من الشخصيات الوطنية المحسوبة على النظام المصري ، وتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي برئاسة المرحوم منير الريس ، وفي نفس الفترة تم تأسيس "الاتحاد القومي الفلسطيني" في سوريا، لكن حكومة الجمهورية العربية المتحدة "رفضت إقامة وحدة بين الاتحاديين ، ومع ذلك طالب الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا – الذي سيطر عليه القوميون العرب– في مذكره رفعها إلى الجامعة العربية ، بتعبئة جميع الفلسطينيين في جيش موحد ، إلا أن عبد الحميد السراج ، نائب رئيس الجمهورية عارض الفكرة ، وفي تشرين أول 1961 وجه مازن النقيب –رئيس الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا – نداءً إلى الدول العربية كي تقيم كياناً فلسطينياً تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية[2] ولم تتم الاستجابة لكل هذه المطالب ، حيث بات كل من الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا وفي غزة شكلياً دون أي نشاط سياسي أو وطني، وسرعان ما تم حل الاتحاد القومي بقرار من الحاكم العام لقطاع غزة رقم (5) بتاريخ 7 / فبراير / 1965 [3].

---

1 الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية لقطاع غزة – عدد غير اعتيادي رقم 1199 – 1961/12/30

2 عبد القادر ياسين – الحركة السياسية في قطاع غزة 1948 – 1987 – كتاب صامد – العدد 84 – حزيران 1991 – ص 42 .

3 الوقائع الفلسطينية – الجريدة الرسمية لقطاع غزة – عدد خاص بتاريخ 8 / فبراير / 1965 .

وبالتالي ، ظلت حالة الركود السياسي هي المظهر الرئيسي السائد في قطاع غزة في تلك المرحلة ، ما عدا الاحتفالات الرسمية السنوية بمناسبة خروج المحتلين الإسرائيليين في 7 مارس/آذار وعودة الإدارة المصرية للقطاع في 14 مارس/آذار، والثورة المصرية في 23 يوليو، وذكرى وعد بلفور في 2 نوفمبر، بالإضافة إلى وسائل الإعلام خاصة، إذاعة صوت العرب، التي كانت تنقل باستمرار الخطابات السياسية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، في هذه المناسبات والأجواء السياسية كانت مشاركة الجماهير العفوية الفقيرة قوية ومتميزة ، وقد تعززت هذه الروح العفوية الصادقة بصدور قانون التجنيد في مارس (1965) وإقبال جموع الفقراء للالتحاق بالجيش الفلسطيني من أجل الخلاص الاجتماعي والتحرير والعودة إلى الوطن.

هذه الحالة الجماهيرية تصاعدت إلى أعلى مستوياتها مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وجدت في القطاع متنفسها ومكانها الطبيعي في الوقت الذي أغلقت في وجهها كل الأبواب المؤدية إلى الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في البلاد العربية.

ولأول مرة جرت الانتخابات الشعبية عام 1966 في القطاع لانتخاب قيادة وأعضاء التنظيم الشعبي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، واختفى الركود السياسي في جميع الأوساط، وقامت الأحزاب السياسية الوطنية بدور بارز في هذا المجال خاصة حركة القوميين العرب التي فازت[1] بحوالي 35% من المقاعد في لجان الأحياء المنتخبة لعضوية التنظيم الشعبي، و كذلك الشيوعيين الذين دبت فيهم الروح من جديد وتناسوا خلافاتهم وشاركوا بزخم واضح في هذه الانتخابات، رغم قلة عددهم من جهة ورغم الحملة المعادية الموجهة ضدهم من أجهزة الأمن من جهة ثانية ، واستطاعوا الفوز بحوالي 10% من المقاعد في لجان الأحياء الشعبية، أما حركة الإخوان المسلمين ، فلم يشارك أو ينجح في هذه الانتخابات أي من عناصر الإخوان المسلمين الذين لم يكن لهم أي دور سياسي ملحوظ في هذه المرحلة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن عناصر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بدءوا نشاطهم السري المعروف لأطراف الحركة الوطنية منذ نهاية عام 1964 في القطاع، وشاركوا في انتخابات التنظيم الشعبي الفلسطيني واستطاعوا الحصول على حوالي 20% من المقاعد، في حين حصل المستقلين من الموالين للنظام المصري إلى جانب المرشحين من أبناء العائلات والعشائر والمخاتير على حوالي 35% من المقاعد .

هذا وقد تم عقد المؤتمر العام للتنظيم الشعبي المنتخب ، حيث قام بانتخاب هيئة التنفيذية أو "مكتب القطر" وعدد أعضائه أحد عشر عضواً، وتنافست على عضوية هذا المكتب قائمتان : قائمة حركة القوميين العرب وحلفائهم ، وقائمة د.حيدر عبد الشافي المدعومة من الحزب الشيوعي الفلسطيني

[1] أذكر منهم صباح ثابت ، محمد شعبان أيوب ، يونس الجرو ، غازي الصوراني .

وحصلت كل قائمة على (5) مقاعد وكان الحادي عشر (د.ياسين الأسطل) مستقلاً، وتنافس د.حيدر مع محمد شعبان أيوب من حركة القوميين العرب على أمانة سر / رئاسة المكتب، فحصل د.حيدر على ستة أصوات ومحمد أيوب على خمسة[1].

ظل هذا النشاط السياسي سائداً بقوة حتى إعلان عبد الناصر لحالة الطوارئ في اليوم الأول من مايو/أيار عام 1967 ، وصدور أوامر بتوزيع السلاح على كل قادر من المدنيين في القرى والمخيمات والمدن، وفتح باب التطوع في الجيش، وكانت المفاجأة أن عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والفقراء والطلاب وبعض الموظفين والمعلمين تقدموا الصفوف للتطوع والقتال في المعركة المقبلة ، بناءً على قناعة لدى الناس بأنها ستكون معركة فاصلة سيكون "النصر" نتيجتها الحاسمة!!.

تلك هي أجواء الوضع السياسي للجماهير في قطاع غزة التي آمنت بعبد الناصر وبجيشه الوطني بكل عفويتها وصدقها، وقدمت كل ما لديها من إمكانيات في هذه المعركة، من معدات وسيارات نقل ومواد بناء، وحفرت بسواعدها كل الخنادق على طول "الحدود الإسرائيلية الفلسطينية"، علاوة على ما قدمته من أبنائها لهذه المعركة، لكن الواقع الحقيقي للبنية البيروقراطية العفنة المدنية والعسكرية، في مصر كانت نقيضاً لعبد الناصر نفسه، بقدر ما كانت نقيضاً لعفوية جماهيرنا وتوجه وسائل الإعلام وإذاعة صوت العرب، وبدأت المعركة في صباح يوم الاثنين الخامس من حزيران (1967) وكانت الهزيمة التي نعيشها إلى يومنا هذا.

الأوضاع السياسية والاجتماعية في ظل الاحتلال :

في الوقت الذي خيم الظلام فيه على عالمنا العربي، قام أبناء شعبنا الفلسطيني من الفقراء والكادحين في قطاع غزة بإضاءة أول شموع المقاومة المسلحة فوق أرضنا الفلسطينية، ومنذ الأسبوع الأول للهزيمة، وخلال فترة السماح للمواطنين بالتجول، بدأت عناصر حركة القوميين العرب بالاتصال ببعضهم البعض لتنظيم الصفوف تحضيراً للمرحلة الجديدة، رغم انسحاب وتراجع العديد من شباب الحركة عن الالتحاق في صفوفها، بعد أن أصابهم اليأس واستسلموا للهزيمة.

ومع نهاية شهر حزيران (1967) ، بدأت قيادة الحركة في القطاع بإعادة تشكيل المراتب والهيئات التنظيمية في كل المناطق، من رفح إلى جباليا وبيت لاهيا مروراً بالمخيمات الوسطى ومدينة غزة ومخيم الشاطئ ، حيث وافق حوالي ثلاثمائة عضو، العودة إلى التنظيم في ظروف الاحتلال من أصل ما يقارب(800)[2] عضو، مجموع أعضاء الحركة حتى 4 حزيران/1967 . وفي أول شهر آب

---

[1] عبد الرحمن عوض الله – من فيض الذاكرة – الكتاب الأول – الطبعة الثانية 2012 – رام الله – ص 212.

2 مقابلة مع أ. صباح ثابت – مسئول حركة القوميين العرب في تلك المرحلة – بتاريخ 2013/7/30.

/أغسطس (1967) قامت قيادة الحركة بتشكيل طلائع المقاومة الشعبية، وأصدرت العدد الأول من جريدة "الجماهير" ناطقة بإسم الطلائع ، وظلت تصدر كل أسبوعين حتى نهاية أكتوبر[**] (1968) .

أما بالنسبة لمحاولات تأسيس الجبهة الوطنية[1] في قطاع غزة ، فمنذ نهاية حزيران وأوائل تموز (1967) لم تنجح محاولات قيادة الحركة في تأسيس الجبهة الوطنية، رغم الحوارات التي أجرتها مع الرفاق الشيوعيين في قطاع غزة ، حيث ظل كل منهما متشبثاً برؤيته ومواقفه، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى تشكيل "طلائع المقاومة الشعبية"، كإطار جبهوي بقيادة حركة القوميين العرب في القطاع، ضم في صفوفه عدد من الوطنيين المستقلين ومن أبرزهم المرحومان منير الريس و فاروق الحسيني وبعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني من أبرزهم فايز الترك، كما تقرر إعادة ترتيب التنظيم ، والبدء بتأسيس الجهاز العسكري ، والعمل على ضم عناصر جديدة ، وجمع أكبر كمية من الأسلحة، ووقع في أيديهم ختم حاكم غزة، فبدأوا في أول تموز (1967) بإصدار بطاقات هوية مزورة[***] للضباط والجنود المصريين وللفدائيين الفلسطينيين، من أبناء قطاع غزة الذين عملوا ضمن "الكتيبة 141" التي أسسها ضابط المخابرات المصرية الشهيد مصطفى حافظ عام 1955، ومارست مئات العمليات الفدائية المميزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 .

وفي بداية تشرين الأول / أكتوبر (1967 م) قامت حركة القوميين العرب في قطاع غزة بتشكيل الجهاز العسكري [2] لطلائع المقاومة الشعبية ، معلنة بداية العمل الكفاحي المسلح ، وقد تولى

[**] حسب تأكيد الرفيق يونس الجرو الذي استمر في ممارسة دوره النضالي بعد ضربة 25/ يناير مسئولاً عن الجهاز السياسي للحركة في القطاع حتى تاريخ اعتقاله في أكتوبر 1968.

[1] في أول آب / أغسطس 1967 بدأت الاتصالات بين حركة القوميين العرب والشيوعيين بشكل رئيسي ، إلى جانب مندوبي جيش التحرير وحزب البعث وجبهة تحرير فلسطين ، وتم الاتفاق المبدئي على تشكيل إطار جبهوي لمقاومة الاحتلال، وقد رفضت حركة فتح المشاركة في هذا الحوار بذريعة شعارها آنذاك.. "السياسية تنبع من فوهة البندقية " أما الإخوان المسلمين فقد رفضوا المشاركة في النشاط الجبهوي، بل كان بعضهم لم يخفي سعادته بهزيمة عبد الناصر، وظلوا بمنأى عن العمل الوطني أو مقاومة الاحتلال –بذريعة الدعوة إلى الدين – لمدة عشرين عاماً حتى بداية الانتفاضة نهاية 1987 ، وعلى أثر فشل الحوار بين القوميين والشيوعيين ، قام الشيوعيين بالتعاون مع د.حيدر عبد الشافي وحمدي الحسيني وبعض العناصر البعثيه وجيش التحرير بتأسيس "الجبهة الوطنية" واصدرت جريدة "المقاومة" في حين قامت حركة القوميين العرب بتأسيس اطارها الجبهوي باسم "طلائع المقاومة الشعبية".

[***] بناءً على تفاعل مسئولي التنظيمي آنذاك الرفيق يونس الجرو حول إشكالية الضباط والجنود والفدائيين وضرورة توفير هويات شخصية مزورة لهم، أبلغته بمعرفتي وثقتي بالأخ مصباح جراح صاحب مطبعة في غزة، وبناءً عليه كلفني بتنفيذ المهمة، وبالفعل قمت بالاتصال بالأخ مصباح الذي وافق على الفور، وأنجزنا طباعة حوالي خمسة آلاف بطاقة هوية ، وبعد حوالي أسبوعيين من توزيع الهويات ، وبسبب وشاية من أحد الذين حصلوا على بطاقة هوية ، قامت قوات الاحتلال باعتقال غازي الصوراني بتاريخ 1967/8/12 ، وكان أول معتقل للحركة الوطنية في قطاع غزة، ونتيجة لعدم اعترافه بالتهمة وصموده ، خرج من السجن ، حيث كلف في أول أكتوبر 1967 بمسئولية الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في منطقة الشجاعية / مدينة غزة .

2 مقابلات وحوارات شخصية مباشرة مع كل من : أ.صباح ثابت ، اللواء رمضان داود ، أ.عمر خليل عمر ، د.محمد أيوب أبو هدروس ، أ.يونس الجرو ، بالإضافة إلى التجربة الميدانية المباشرة للكاتب ، حيث تشكل الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في قطاع غزة بتاريخ 1967/10/1 من (73) مناضلاً .. ممن وافقوا على الالتحاق بالجهاز العسكري من كوادر حركة القوميين العرب آنذاك ، وأكدوا استعدادهم لممارسة الكفاح المسلح بإسم طلائع المقاومة الشعبية التي تشكلت قيادتها من الملازم أول عمر خليل عمر (مسئولاً للجهاز)

مسئوليته العضو القيادي في الحركة الملازم أول عمر خليل عمر والملازم أول رمضان سليمان داود وناصر ثابت ، وتشكلت نواته آنذاك من (73) عضواً ، وقد برز نشاط الطلائع في قطاع غزة في تلك المرحلة ، على أكثر من صعيد، سواء في النضال عبر العمل السياسي والجماهيري، أو عبر العمل العسكري ، فقد التحق في صفوفها مئات من العمال والطلاب وصغار الموظفين والمهنيين والمدرسين والأطباء، إلى جانب عدد غير قليل من جنود وضباط جيش التحرير الفلسطيني، الذين لم يغادروا القطاع على أثر هزيمة حزيران ، بحيث ارتفعت العضوية التنظيمية في حركة القوميين العرب والطلائع في تلك المرحلة إلى ما يقرب من 200 عضو استطاعوا تكريس وجود الحركة والطلائع ودورهما النضالي وشرح أهدافهما عبر البيانات والمنشورات السرية وجريدة "الجماهير"، جنباً إلى جنب مع العمل العسكري لشباب الحركة ، الذين قاموا بالعديد من العمليات النوعية من زرع الألغام ونصب الكمائن للدوريات العسكرية والهجوم على مقر الحاكم العسكري ، الأمر الذي أعطى لحركة القوميين العرب تمايزاً خاصاً عبر اتساع عملياتها وكثافتها وبنوعية الأهداف المختارة ببسالة منقطعة النظير في رقعة جغرافية ضيقة.

والملازم أول رمضان داود سليمان (نائب المسئول ومسئولاً عن مدينة غزة وشمالها) و ناصر ثابت (نائب المسئول ومسئولاً عن جنوب قطاع غزة) .. أما بقية الرفاق أعضاء الجهاز أذكر منهم حسب المناطق الجغرافية للقطاع ما يلي : أولاً : منطقة الشمال : جودت عبد خميس سلمان (بيت لاهيا) ، محمود درويش حمدونة (بيت لاهيا) ، مصطفى عبدالحميد قشقش (بيت لاهيا) ، علي عبدالله غبن (جباليا) / عبد الرحمن عساف (جباليا) ، عطا قاسم (جباليا) ، جمعة رجب طنطيش (جباليا) ، حسن أبو حميده (جباليا) ، محمود كيلاني (جباليا) ، صابر الشرافي (مخيم جباليا) ، جبر عبدالله سالم (بيت لاهيا)، عبد المجيد ديب المسلمي (بيت لاهيا) ، إبراهيم أبو جراد (بيت لاهيا) ، يوسف محمد دواس (بيت لاهيا) ، شحدة صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، جابر عبد الله سالم (بيت لاهيا) ، خضر أحمد زايد (بيت لاهيا) ، عطايا عبد الخالق كيلاني (بيت لاهيا) ، أحمد صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، شعبان سالم المصري (بيت لاهيا) ، أحمد محيسن (بيت لاهيا) ، محمود دواس (بيت لاهيا) ، خميس صبري عليان (بيت لاهيا) ، أحمد الزعانين (بيت حانون)، أحمد فكري أبو وردة (النزلة) ، محمود فرح (جباليا) ، عبدالله أبو رفيع (مخيم جباليا) ، عبد القادر أبو سمرة (مخيم جباليا).. ثانياً : مدينة غزة : محمد حسن الأسود – جيفارا غزة – مسئول منطقة الشاطئ (مخيم الشاطئ) ، عبد الكريم الغول (مخيم الشاطئ) ، عبد الرحيم الغول (مخيم الشاطئ) ، كايد الغول (مخيم الشاطئ) ، أبو خالد علي جبر (مخيم الشاطئ) ، يوسف غبن (الشاطئ) ، غازي الصوراني – مسئول منطقة الشجاعية (غزة) ، حسن خليل السكافي (غزة – الشجاعية) ، حسن محمد السكافي (غزة – الشجاعية) ، حمدي حرودة (غزة – الشجاعية) ، عبد العزيز أبو القرايا (غزة – الشجاعية) فاروق المصري (غزة – الزيتون) ، حمدي القدرة (غزة – الشجاعية) ، عارف عاشور (غزة – الزيتون) ، موسى عاشور (غزة – الزيتون) ، .. ثالثاً : خانيونس والوسطى : محمد أيوب أبو هدروس – نائب مسئول الجنوب ، نايف الغلبان (خانيونس) ، رأفت عثمان النجار (خانيونس) ، محمد الفقي – الملقب أبو الطيارة (خانيونس) ، محمود أبو شحادة (خانيونس) ، عمران الأسطل (خانيونس) ، طلال الأسطل (خانيونس) ، محمد العديني (خانيونس) ، عمران العديني (خانيونس) ، عبدالله الجبور (الوسطى) ، محمود أبو دامو (بني سهيلة) ، عبد العزيز فنونة (النصيرات) ، أبو إبراهيم دافو (النصيرات) ، جميل فنونة (النصيرات) ، إسماعيل أبو ابطيحان (النصيرات) .. وقد نفذ الرفاق من مناضلي الطلائع حوالي 50 عملية ضد قوات الاحتلال ، وعلى أثر تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 1967/12/11 التحقت الطلائع للجهاز العسكري للجبهة الشعبية، هذا وقد استطاعت اجهزة الاحتلال الصهيوني اكتشاف الجهاز العسكري للطلائع وقامت باعتقال 67 رفيقاً (من أصل 73) فجر يوم 25/يناير/1968، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال المسلح في قطاع غزة بإسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وفي 25 كانون الثاني / يناير (1968 م) اعتقل مسئول الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في القطاع، الذي كان بحوزته قوائم بأسماء الأعضاء، مما أدى إلى اعتقال (67) عضواً من أصل (73) عضو مجموع أعضاء الجهاز العسكري آنذاك.

وعلى أثر ضرب الجهاز العسكري، فإن "طلائع المقاومة الشعبية" سرعان ما أعلنت عن نفسها، باعتبارها فرعاً للجبهة الشعبية، التي تشكلت في ديسمبر 1967 من حركة القوميين العرب – شباب الثأر، "أبطال العودة" و "جبهة التحرير الفلسطينية – أحمد جبريل".

وفي نفس الوقت قام الشيوعيون الفلسطينيون بتوحيد صفوفهم من جديد وتأجيل كافة خلافاتهم الداخلية حيث أسسوا في آب (1967) "الجبهة الوطنية المتحدة" بالتحالف مع مجموعة صغيرة من البعثيين ومجموعة أخرى مشابهة من جبهة تحرير فلسطين (ج.ت.ف) وأصدرت الجبهة جريدتها الأسبوعية "المقاومة".

أما بالنسبة لجيش التحرير الفلسطيني وقيادة م.ت.ف ، فقد قاموا عبر عدد من ضباط صف وجنود جيش التحرير الفلسطيني بتأسيس خلاياهم السرية العسكرية تحت اسم "قوات التحرير الشعبية".

كما بدأت حركة فتح نشاطها العسكري منذ أوائل أكتوبر (1967) ، وفي هذا الجانب أشير إلى روح التعاون في المجال العسكري بين حركة فتح وطلائع المقاومة الشعبية وقوات التحرير الشعبية .

ورغم أن كافة القوى والفصائل الوطنية لم تتفق على تأسيس جبهة وطنية تضمهم جميعاً، إلا أن ذلك لم يشكل عائقاً أمام العلاقات الأخوية بين الجميع عبر التعاون الكامل، في كثير من المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية، إنها الروح الفلسطينية الواحدة التي لم تعرف الانقسام أو الفئوية طوال الأعوام الثلاثة الأولى للاحتلال، لأن مقاومة المحتل كانت الهدف الوحيد ولا مصلحة لأحد سوى هذا الهدف، وللأسف فإن تطور أوضاع الفصائل فيما بعد وبروز المصالح الشخصية والامتيازات ومظاهر البذخ والفساد البيروقراطي، على حساب الهدف الكبير دفع بنا جميعاً نحو الخراب الذي نعيشه اليوم.

ومن الجدير بالتسجيل هنا أن المقاومة الوطنية المسلحة في قطاع غزة طوال الفترة من حزيران (1967) وحتى عام (1972) ، استطاعت أن تفرض نفسها عبر المناضلين من أبناء العمال والفلاحين وصغار الموظفين الفقراء والكادحين، كإطار عَبَّر بكل صدق عن مشاعر الجماهير، واستحوذ على احترامها ومساندتها إلى أبعد الحدود، في الوقت الذي لم تستطع القوى التقليدية –التي هادنت الاحتلال– من أشباه الإقطاعيين وكبار التجار الوسطاء ووجهاء العشائر أن تعلن عن نفسها أو تطل برأسها في شوارع القطاع، وفقدت نفوذها واحترامها لحساب فصائل المقاومة والشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تقدمت الصفوف في مواجهة الاحتلال، فيما ظلت القوى الكومبرادورية وكبار الملاك والقوى التقليدية صامتة مترقبة حتى كانت أحداث أيلول (1970) السوداء، التي أدت إلى خروج المقاومة من الأردن في تموز (1971) وهبوط وتيرة المقاومة في الضفة والقطاع هبوطاً ملحوظاً، فبعد أن بلغ مجموع العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة (1967) خلال العام (1970) نحو

(2430) عملية هبطت إلى (755) عملية عام (1970) ، وإلى (433) عام (1972) [1]، وقد حظي قطاع غزة بأعلى نسبة من العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة، طوال الفترة منذ بداية الاحتلال حتى نهاية العام 1972 ، يؤكد على ذلك أن المحاكم الإسرائيلية في القطاع "أصدرت أحكامها في نحو سبعة ألاف قضية مقاومة، اتهم فيها زهاء عشرين ألف من سكان قطاع غزة" [2] .

وفي هذا الجانب ، أشير إلى الدور النضالي المتميز للجبهة الشعبية في قطاع غزة بقيادة الرفيق محمد الأسود (جيفارا) الذي خرج من السجن في شهر تموز 1970 ، وبدأ بتشكيل المجموعات المقاتلة التي قامت بالعديد من العمليات الفدائية الجريئة بحيث باتت الجبهة الشعبية آنذاك رمزاً رئيسياً من رموز المقاومة المسلحة، وحازت على ثقة واحترام والتفاف الجماهير حولها، في مقابل محاولات جيش الاحتلال المتواصلة للقضاء على هذه الظاهرة الكفاحية ، التي قال عنها موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي:

"إن الفدائين يحكمون غزة في الليل ونحن نحكمها في النهار" وفي يوم 1973/3/9 استطاع العدو الصهيوني اكتشاف مقر الرفيق محمد الأسود ورفيقه كامل العمصي وعبد الهادي الحايك ، وبعد مواجهة مسلحة شرسة ضرب فيها الرفاق أروع الأمثلة في القتال والتحدي والمواجهة استشهدوا على أثرها لتبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى من الهبوط في العمليات الفدائية داخل القطاع .

وبخروج المقاومة من الأردن تداعت القوى التقليدية (من العائلات المتنفذة والكومبرادور والمخاتير) في القطاع إلى تأسيس أول إطار "اجتماعي" لها في ظل الاحتلال تحت اسم "الهيئة الخيرية لقطاع غزة" برئاسة رشاد الشوا، وبدأت تعاونها مع الأردن منذ تأسيسها، وكان لهذا التعاون بعض الايجابيات الاجرائية خاصة فيما يتعلق بتسهيل سفر أبناء القطاع إلى الأردن، لإنهاء العديد من معاملاتهم، لكن هدفها السياسي مهادنة الاحتلال وتشجيع وتعزيز العلاقة مع النظام الملكي الرجعي في الأردن لم يكن خافياً عن الجميع.

ومع هبوط عمليات المقاومة التي "وصلت عام (1973) إلى (470) ، ثم عام (1974) هبطت إلى (375) عملية ، واستمرت في الهبوط عام (1975) حيث بلغت (370) عملية، وظل التراجع مستمراً طوال عام (1975) وما بعده بسبب الحرب الأهلية في لبنان"[3] من جهة وانشغال قيادة م.ت.ف بها، إلى جانب حالة الهبوط السياسي الذي أصابها بعد إعلان اتفاق كامب ديفيد، حيث "تدنت العمليات الفدائية في الضفة الغربية والقطاع إلى (164) عملية عام (1977) ، وبقيت حالة الهبوط في العمل المسلح

---

[1] محمد خالد الازعر–المقاومة في قطاع غزة 1967 – 1985 – القاهرة – دار المستقل العربي – 1987–ص144.

2 مجموعة باحثين – الفلسطينيون في الوطن العربي – معهد الدراسات العربية – 1977 – ص 561 .

3 عبد القادر ياسين – الحركة السياسية في قطاع غزة – صامد – حزيران 1991 – ص 44.

طوال عام (1978)، (180) عملية، ووصلت عام (1981) إلى (140) عملية"[1] ، ثم بعد حرب لبنان (1982) تراجع العمل المسلح حتى بداية الانتفاضة في الضفة والقطاع نهاية عام (1987).

بدأت إسرائيل في التعامل مع رموز كبار التجار الوسطاء الذين حصلوا على العديد من الوكالات التجارية الإسرائيلية لتسويقها داخل القطاع، كما أدى انفتاح سوق العمالة الإسرائيلي إلى تصاعد دخول العمال الفلسطينيين من أبناء غزة والضفة إلى السوق الإسرائيلية وارتفاع عدد العاملين داخل "إسرائيل" من (5900) في بداية عام (1971) ليصل إلى (42000) عامل في نهاية عام (1984) وإلى (53100) عامل[2] عام (1988). ورغم ذلك فقد كانت البطالة منتشرة في عام (1985) بنسبة تزيد عن (35%) خاصة بين الجامعيين الذين وصل عدد العاطلين منهم إلى (3296) خريج بسبب السياسة الإسرائيلية التي استهدفت تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني عموماً في الضفة والقطاع من جهة، ونتيجة عدم اهتمام (م.ت.ف) بتطوير الصناعات أو التجمعات الإنتاجية الاقتصادية الفاعلة، واكتفت بتقديم الدعم إلى عدد من رموز العشائر أو القوى التقليدية الرجعية لضمان تأييدها أو تحييدها، دون تطلع إلى تطور أوضاع جماهير المخيمات والمدن، التي كانت وستظل الوقود الحقيقي لكل نضال ثوري فلسطيني، هذه الجماهير التي فجعت بما جرى في لبنان عام (1982)، وما جرى من تشتت لأبنائها من كوادر (م.ت.ف) في المنافي العربية، وعندها عاودت من جديد نشاطها الثوري عبر عمليات فدائية منظمة وعفوية في قطاع غزة ليرتفع الرسم البياني إلى نسبة (24%) من إجمالي العمليات في الأرض المحتلة ويستمر التصاعد في عامي (1986 و 1987)، لتبدأ انتفاضة الشعب كله في 1987/12/8 من جباليا البطلة لتنتشر كالنار في الهشيم في كل أنحاء القطاع والضفة الفلسطينية، معلنة إدراك شعبنا الفلسطيني لوجوده المهدد بالزوال ووقفته الواحدة للتصدي ولمساندة المشروع الوطني، الذي جسدته آنذاك م.ت.ف في آن واحد.

هذه الانتفاضة التي أعطت عمراً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كاد الإحباط أن يفتك بها من جراء المؤامرات الصهيونية والأمريكية والعربية في آن واحد.

وبفضل الانتفاضة، وصلت العلاقة بين الأرض والشعب والمنظمة في ترابطها التاريخي إلى الذروة عام (1988) بإعلان الاستقلال، الذي جاء منسجماً تماماً مع تطلعات شعبنا وانتفاضته في الداخل من جهة، ومتوازناً بكل وضوح مع متطلبات الشرعية الدولية من جهة ثانية، إلا أن الترتيبات والخطوات السياسية اللاحقة التي جرت على الصعيد العملي بعد ذلك، أسهمت في اختلال التوازن أو الانسجام بين قرار الشرعية الفلسطينية الواضح في جوهره وبين تلك الممارسات السياسية التوفيقية

---

1 المصدر السابق – ص 44 .

2 غسان الشهابي– صامد عدد 84–حزيران 1991 – ص73

التي لجأت إليها قيادة (م.ت.ف) في محاولة منها للتكيف مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية والعربية الرسمية.

وجاءت مرحلة مدريد التي تميزت بإصرار دولة العدو الإسرائيلي في المطلق على الثوابت الأيديولوجية الصهيونية في مقابل حالة تقترب من الإحباط والتمزق في الصفوف الفلسطينية، بدءاً من الرموز القيادية في كافة الفصائل القابلة والمعارضة وصولاً إلى جماهيرنا العفوية في الداخل والشتات، لدرجة بات من الضروري إشعال الضوء الأحمر في وجه الجميع .

ومع بداية المفاوضات العبثية في واشنطن أصر رئيس الوفد الفلسطيني ، الراحل د. حيدر عبد الشافي ، على طرح وجهة نظر سياسية التزمت عموماً بالتوجيهات والثوابت الوطنية مثل:

1- عودة كافة المبعدين الفلسطينيين، والتزام الإسرائيليين بالتوقف عن هذه السياسية.
2- الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب وفق قراري (242) (338) وإنهاء الاستيطان.
3- حق العودة للفلسطينيين وفق قراري (227/194).
4- حق السيادة الفلسطينية على الأرض والمياه والموارد الفلسطينية عبر سلطة تشريعية وتنفيذية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.
5- القدس الشريف عاصمتنا.
6- تطبيق ميثاق جنيف لسنة (1949) والإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين.
7- الالتزام بتوفير الضمانات والحماية الدولية الواضحة التي تكفل أن تكون المرحلة الانتقالية حالة مؤقتة تخضع للإشراف الدولي والحماية الدولية والتنسيق مع القيادة الوطنية الفلسطينية في الداخل.
8- أن تتولى (م.ت.ف) رسمياً وفعلياً التفاوض باسم شعبنا الفلسطيني وفق الشروط أعلاه وألا تستجيب لأية ضغوط تسعى إلى إشراكها في حلول وسطية أو أوهام كاذبة لن تؤدي إلا لتدمير كيان (م.ت.ف) نفسها.

إلا أن القيادة المتنفذة في م.ت.ف لم تلتزم تماماً بهذه الشروط ، بل إنها استاءت من اصرار رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن، الراحل د.حيدر، عبد الشافي وتمسكه بثوابت الاجماع الفلسطيني ، ومن ثم قررت هذه القيادة برئاسة الراحل ياسر عرفات، البدء بعملية تفاوضية سرية مع مندوبي العدو الإسرائيلي في مدينة استوكهولم في السويد ، حيث تم التوصل إلى ما يسمى بـ"إعلان المبادئ في أوسلو" بتاريخ (13 أيلول/1993) الذي شكل من الناحية الموضوعية كارثة سياسية ووطنية ، ليبدأ شعبنا الفلسطيني مرحلة جديدة من المعاناة والنضال السياسي والاجتماعي في مجابهة حالة الهبوط والتراجع التي ترافقت مع انشاء "سلطة الحكم الإداري الذاتي الفلسطيني المحدود" .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانتفاضة وحتى بداية 1993

التركيبة السكانية في قطاع غزة :

لعل أبرز التغيرات التي طرأت على الضفة الغربية وقطاع غزة ، هي تلك التغيرات المرتبطة بتركيبتها السكانية والاجتماعية ، نتيجة اخضاعها لسلسة من الإجراءات والقوانين والممارسات، التي فرضها المحتل، والتي تحكمت في مسارها العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيهما، وضمن معطيات الشروط الإسرائيلية، وعليه، فإن خضوع المنطقتين للاحتلال الإسرائيلي، كان له انعكاساته، الفورية منها واللاحقة ، وعلى مختلف المجالات ، والمتعلقة بالتركيبة السكانية، وسوق العمل، وأنماط التشغيل ، والأوضاع الصحية ، والخدمات التعليمية ، وبشكل أكثر تحديداً ، انعكست على مستوى توزيع الدخل في الضفة والقطاع ، نظراً لما أحدثه الاحتلال من انهيار في البنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية[1] .

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال...الخ" .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة " الحالة السكانية " ، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من زاوية البشر أنفسهم، من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني، الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي" ، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا [2].

---

1 د. عبد الفتاح أبو شكر – التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة – صامد – العدد 96 – نيسان / أيار 1994 – ص 294–300

[2] المصدر: غازي الصوراني – كتاب "المشهد الفلسطيني الراهن" – الطبعة الثانية 2011– فلسطين / غزة – ص72 .

بلغ مجموع أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة عشية الانتفاضة الأولى 1987/12/9 وبداية عام 1988 حوالي (633)[1] ألف نسمة موزعين على أربعة عشر تجمعاً سكنياً مابين مدينة وقرية، إضافة إلى 8 مخيمات للاجئين، الذين يمثلون حوالي (70%) من مجموع سكان القطاع.

وقد طرأت تحولات على الخارطة الديمغرافية للقطاع تنطوي على خصائص تبرز ذلك التمايز الفلسطيني من الناحيتين القانونية والوطنية، وحسب التقديرات فإن (230) ألفاً من هؤلاء اللاجئين يقيمون خارج مخيمات القطاع الثمانية ، ولهذه الأرقام دلالات عميقة المغزى، فهي تعني أن عدد اللاجئين المقيمين في هذه المخيمات حوالي (200) ألف نسمة بينما يتوزع العدد الأكبر من اللاجئين على مختلف أنحاء القطاع، إلى جانب أبنائه الأصليين إذا جاز التعبير، أي أن هنالك حجماً هائلاً من التوحد في العلاقات الاجتماعية بين السكان ، يصعب معه فرز اللاجئ عن المواطن، بل ويمكن إيجاد مئات الأمثلة التي توضح التشابه في الأحوال الاجتماعية المتدنية بين المواطنين واللاجئين، دون أية فروق، إذ ان التوحّد في البؤس والفقر والمعاناة هو أمر مشترك بين اللاجئين في المخيمات وبين المواطنين في الأحياء الشعبية مثل، الشجاعية والزيتون والتفاح وفي رفح وخانيونس ناهيك عن الفقر المدقع في أوساط سكان القرى (بيت حانون وبيت لاهيا والنزلة وجباليا وخزاعة وعبسان وبني سهيلا)، هذا التشابه في المعاناة لم يعد يتيح إمكانية الفرز بين المواطن واللاجئ، رغم صحة الحديث عن تمايز المخيم على صعيد بروز دوره الوطني وخصوصيته النضالية.

وفي عام 1993 بلغ عدد سكان قطاع غزة (748)[2] ألف نسمة ، وبلغ حجم القوى العاملة آنذاك (148000) عامل موزعين على مختلف المهن منهم أكثر من (68) ألف عامل كانوا يعملون في "إسرائيل" عشية اندلاع الانتفاضة، أي ان حجم القوى العاملة يعتبر كبيراً بالنسبة إلى عدد السكان، كما تتميز القوى العاملة بارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة، وفي هذا السياق، فإن توزيع السكان في القطاع (1993) حسب السن كما يلي:

- من صفر – 14 سنة = 47.8%
- من 15 – 34 = 34.3%
- من 35 – فما فوق = 17.9%

إن الوضع العام للقوى العاملة في القطاع ، في تلك المرحلة، كان متميزاً من حيث تراجع نسبة البطالة بشكل ملحوظ خلال الأعوام 1983 ، حيث وصلت إلى أقل من واحد بالمئة وإلى حوالي (1%)

---

[1] فايز ساره – الانتفاضة بعد ثلاث سنوات– كتاب صامد – العدد 84 – إصدار م.ت.ف – عمان – حزيران 1991 – ص 60 (عدد سكان القطاع عام 1987 (615) ألف نسمة) وقد قام الباحث بإضافة 3 % ليصبح العدد عام 1988 (633) ألف نسمة .

2 د.يوسف كامل ابراهيم – البطالة وتحديات المستقبل في قطاع غزة – الانترنت – موقع نافذة الخير .

عـام (1984) ، و (1,2%) عـام (1985)، و (1,5%) عـام (1986)، و(1,6%) عـام (1987)، و(2,3%) عام (1988) حسب الجدول التالي :

نسب العاملين في المجالات الاقتصادية المختلفة

سنوات 1970 و 1980 و 1987 [1]

عام	مجموع العاملين من القطاع	زراعة	صناعة	بناء وتشييد	تجارة ومطاعم وفنادق	نقل ومواصلات	خدمات اجتماعية	قطاعات أخرى
1970	58,700	32,7	%11,8	%12,4	%16,2	%6	%15,3	%5,6
1980	80,900	18,5	%19,5	%23,1	%14	%6,6	%13	%5,3
1987	100,200	18,3	%18,1	%23,8	%15	%5,5	%12,7	%6,6

نسبة العاطلين عن العمل في قطاع غزة من عام 1980 – 1988

العام	مجموع السكان 14 سنة فأكثر بالآلاف	القوة العاملة منهم بالآلاف	الذكور من القوة العاملة	العاطلين عن العمل بالآلاف	نسبة العاطلين من القوى العاملة بالمئة
1980	242,7	81,3	75,8	0,4	0,5
1983	261,6	85,8	80,7	0,5	0,6
1984	264,9	88	83,4	0,8	0,9
1985	278,8	92	78	1,1	%1,2
1986	286,6	95,6	91,4	1,4	%1,5
1987	282,6	101,7	97,4	1,6	%1,6
1988	291,9	101,2	97,6	2,4	%2,3

والجدير بالذكر أن ما يقارب من (46% – 50%) من مجموع العمال في قطاع غزة، قد عملوا في السوق الإسرائيلي خلال تلك السنوات وما تلاها حتى عام (1993)، حيث بلغت مساهمة دخل هؤلاء العمال في الناتج الإجمالي لقطاع غزة نسبة (55%) [2].

وفي هذا السياق، "تلاحظ أن حوالي (97%) من العاملين في "إسرائيل" لم يكن لديهم بديل أو اقتصاد مساعد، زراعي مثلاً ، أو صناعي أو خدماتي، علاوة على ارتفاع الأجور في السوق الإسرائيلي ، الأمر الذي خلق نوعاً من الازدهار الاقتصادي الشكلي للطبقة العاملة، بعيداً عن أي

[1] غسان الشهابي – الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة – صامد 84 – حزيران 1991 – ص 71

[2] غسان الشهابي – المصدر السابق– ص 72

ارتباط تنموي حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني ، وهذا ما كان يهدف إليه الاحتلال الإسرائيلي من حيث ضرب التطور الاقتصادي عموماً ، وقطاعي الصناعة والزراعة خصوصاً.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن قيادة (م.ت.ف) لم تهتم بتحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية، خاصة قطاعي الصناعة والزراعة ، إلى جانب ضعف الأجور وتراجع فرص العمل ، وتزايد تفاقم الأوضاع الحياتية لفقراء القطاع ، الأمر الذي دفعهم إلى العمل في السوق الإسرائيلية ، وبالرغم من ذلك ظل عمالنا في الضفة والقطاع – كما كانوا دوماً– الوقود الحقيقي لحركة المقاومة الفلسطينية بعد عام (1967)، إذ قدموا أثناء الانتفاضة (1987–1990) (338) شهيداً وشهيدة وأكثر من (33) ألف جريح بلغ عدد المعتقلين في نفس الفترة (36) ألف معتقل[1].

توزيع الأراضي كما في عام 1993 :

إن أراضي قطاع غزة تنقسم إلى الأراضي التي يملكها الفلسطينيون والأراضي التي اغتصبتها سلطات الاحتلال بالإكراه والمصادرة، الأولى تنقسم إلى نوعين:

1. مناطق البناء أو السكن ومساحتها (50) ألف دونم.
2. المناطق الزراعية والطرق ومساحتها (200) ألف دونم، منها (50) ألف دونم تقريباً تستحوذ عليها العائلات الشبه إقطاعية أو التقليدية والتي لا يتجاوز عددها (30) عائلة، بينما مساحة المخيمات الثمانية لا يتجاوز (5500) دونم. ولا شك أن هذا الوضع يفتقر إلى الكثير من التوازن، ولابد من السعي لإيجاد حل وطني عادل لهذه الإشكالية المعقدة في المستقبل.

أما المساحة المتبقية والتي تبلغ (115) ألف دونم، فهي أراضي كانت تحت سيطرة الاحتلال وتتوزع على النحو التالي: أراضي تتبع المستوطنات الصهيونية العشرين وتبلغ مساحتها (32.5) ألف دونم، (1900 دونم) منها لمعسكرات الجيش الإسرائيلي، و(11.6) ألف دونم طرق للجيش والمستوطنات، و(58) ألف دونم مؤجرة لما يسمى بالمجلس الإقليمي، و(10) آلف دونم أحراش (المصدر هنا تقرير بنفنستي).

من ناحية أخرى لابد من الإشارة في هذا المجال إلى ممارسات الاحتلال الصهيوني، فيما يتعلق بمسألة توزيع المياه في القطاع، وهي مرتبطة بالأرض وبالكثافة السكانية في آن واحد، فالاحتلال كان يخصص للمستوطنات في القطاع حوالي (50) مليون متر مكعب من الماء سنوياً، بينما لا يتجاوز نصيب أبناء البلد الفلسطينيين (110) مليون متر مكعب، مع العلم أن عدد المستوطنين لا يتجاوز(4) آلاف نسمة، وهذا يعني بوضوح أن كل مستوطن صهيوني في القطاع كان يحصل يومياً على 27 متر

1 فايز ساره – الانتفاضة بعد ثلاث سنوات– كتاب صامد – العدد 84 – إصدار م.ت.ف – عمان – حزيران 1991 – ص 61

مكعب من مياه غزة، بينما تهبط حصة المواطن الفلسطيني من مياهه إلى نصف متر مكعب يومياً، للزراعة والاستعمال المنزلي وغير ذلك.

حول الوضع الطبقي (1967 – 1993) :

استناداً إلى التحليل الطبقي أو العلمي فإن أي مجتمع من المجتمعات لابد أن يتكون من عدة طبقات، لكن ظروف القطاع وأوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية في ظل الاحتلال البغيض جعلت منه حالة اجتماعية متميزة (دون أن تنفي كما قلنا في السابق ملامح الوضع أو التقسيم الطبقي داخله)، فمثلاً كان لتدهور الأوضاع الزراعية بفعل الأوامر العسكرية الإسرائيلية، التي تحول دون أي تطور حقيقي في هذا الجانب، وكذلك بقاء مساحة الأراضي الزراعية ثابتة تقريباً منذ عام (1967) حتى بداية عام (1993) حوالي (200 ألف دونم) ، في مقابل النسبة العالية جداً من الزيادة السكانية، هذا الوضع لا نستطيع معه التأكيد على وجود طبقة من الفلاحين بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين الفلاحين الأجراء والعمال، وليس من السهل الفصل بينهما، هذا بالطبع لا ينفي الحديث عن عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد، يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور) كما أسلفنا من قبل، بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة. ومن المعروف ان الزعامات التقليدية أو التاريخية في هذا التحالف قد ضعف دورها السياسي بعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1967) .

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا –وما زالوا – لأقسى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن. ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، الوسطى ، الفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعدداً ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والأممية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً، والانتفاضة التي عاشها أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع ديسمبر 1987.

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993 :

1. بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع، ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط، بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً، إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين"، وهو كذلك إلى يومنا هذا في كافة وثائق الجامعة العربية والأمم

المتحدة، ولهذا العامل ايجابيات كثيرة، لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع، من قبل النظام العربي الرسمي عموماً، فالشعور بالاغتراب، والحرمان من الإقامة والعمل، ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صوره... إلخ العراقيل التي تلاحق ابن غزة أينما ذهب.

2. المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.35%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.
3. الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات، وفي المقابل فإن هذه الكثافة تعني وجود قوة بشرية، يمكن توظيفها بشكل جيد، في حالة وضع خطط للتنمية تعمل لصالح ارتباط الناس بالمشروع الوطني الفلسطيني، عبر (م.ت.ف)، وبالترابط مع المشاريع المماثلة في الضفة من أجل توحيد العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما.
4. عزلة القطاع الثقافية، حيث لا توجد مؤسسات ثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة، وأشير في هذا الصدد إلى مسؤولية كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية التي ركزت اهتمامها منذ البدء على البعد العسكري – على أهميته وضرورته – في النضال مما أدى إلى تهميش البعد الجماهيري والنقابي طوال المرحلة (1967–1993)، الأمر الذي أسهم – مع عوامل عديدة أخرى – في تطور ونهوض حركات الإسلام السياسي واستمرار الصراع بينها وبين القوى الوطنية والديمقراطية .

حول الديمقراطية الليبرالية والصراع الطبقي والمجتمع المدني والثورة الاشتراكية

26 / 8 / 2013

الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي ، الذي يقتصر ويتوقف عند الجانب السياسي وتعدديته المحكومة بسقف النظام الرأسمالي وقوانينه. وهي حالة تطورية من الانعتاق السياسي الذي حققته الثورة البرجوازية في عصر النهضة ، لم يغفلها ماركس بل نظر اليها "كنقطة انعطاف مذهلة في التطور التاريخي "، وتقدما عظيما في إطار النظام الاجتماعي القائم ،وهو منعطف لابد لنا – في اطار اليسار العربي–، من أن نعمل على مراكمة عوامله الموضوعية والذاتية بما سيضمن – بوسائل ديموقراطية– تجاوز الرؤى الاحادية للقوى الليبرالية الرثةو لحركات الاسلام السياسي المستندة على المفاهيم الأصولية القديمة، لحساب مفاهيم النهضة والتنوير والحداثة، صوب آفاق مجتمع مدني ديمقراطي، يزيح أشكال الاستبداد والسيطرة والاستغلال ، دون أن يعني ذلك اغفالنا لعملية الصراع الطبقي والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي وكل مظاهر التبعية والتخلف بصورة ديمقراطية ، ذلك إن انعدام المساواة، ظاهرة موضوعية ، وسمة أساسية من سمات المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي ، فهو –في جوهره– مجتمع الصراع الطبقي والصراع السياسي في آن معا.

وهذا ما تنبه إليه الفيلسوف والمناضل الأممي "أنطونيو غرامشي" (1891–1937)الذي عالج موضوعات البنية الفوقية بوصفها تعبيرا عن إرادة جماعية وطبقية ، فالسيادة الطبقية التي تمارسها الطبقات الحاكمة في الغرب الرأسمالي لا تقوم على قمع الأجساد فقط ، بل على أسر العقول أيضا، من خلال إشاعة أنماط معينة من الثقافة والقيم ، وعلى هذا الأساس ، يمكن فهم اهتمام "جرامشي" بقضايا الثقافة والمثقفين ودور الحزب (الذي يطلق عليه صفة المثقف الجمعي) ، حيث يقول ، أن هدف العمل السياسي هو إخراج الجماهير من حالة الركود والاستنقاع التي تعيشها ، ولن يكون ذلك ممكنا ما لم يتم رفع هذه الكتلة الجماهيرية الى مستوى البنية الفوقية كميدان للفعل الجماعي والإدارة الخلاقة ، والطريق الى ذلك هو تفعيل البعد المعرفي–الثقافي داخل الحزب، بهدف إيجاد وبلورة العلاقة العضوية بين شعارات الحزب السياسية وأيديولوجيته الماركسية من ناحية، وبين قواعد وكوادر الحزب وجماهيره من ناحية ثانية، لتكوين مثقفين عضويين ، للوصول الى الوحدة بين القوى المادية والأيديولوجيا الكفيلة وحدها لخلق ما يسميه "جرامشي" بـ"الكتلة التاريخية" ، وهنا تكمن الأهمية القصوى لعملية التثقيف وأدواتها "للانتقال بوعي العمال (والكادحين) من حالة الوعي بالبنية التحتية (الوعي الاقتصادي العفوي) الى حالة وعي البنية الفوقية (الوعي السياسي والمعرفي والأخلاقي .

وبالتالي فإن قوى اليسار، تتحمل المسئولية الأولى في وعي مقولات هذا المفهوم، المرتبطة بالديمقراطية وحرية الرأي والحريات العامة، في إطار الصراع التناحري مع العدو الصهيوني الامبريالي من ناحية، وفي إطار الصراع الطبقي والسياسي الديمقراطي الداخلي من ناحية ثانية، إذ أن عملية النضال التحرري والديمقراطي هي في حد ذاتها في مواجهة الاحتلال والقوى الإمبريالي وأتباعها، تجسيد حقيقي لمفهوم المجتمع المدني في إطار الصراع الطبقي والثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

وفي هذا السياق نستذكر بعضا من ابداعات المفكر الماركسي الشهيد مهدي عامل... حول مفهومه لحركة التحرر الوطني ..يقول " ان حركة التحرر الوطني بما هي حركة عداء للامبريالية هي بالضرورة حركة عداء للرأسمالية، وتتحدد كجزء من الثورة الاشتراكية... اذن، يمكن القول ان العداء للامبريالية لا يكون بالفعل متسقاً الا بما هو عداء للرأسمالية، ومن حيث هو هذا العداء بالذات. ففي حقل علاقتها العضوية بأزمة الامبريالية، من حيث هي، بالدرجة الاولى، ازمة نمط الانتاج الرأسمالي نفسه، تتحدد حركة التحرر الوطني في ذلك الشكل التاريخي الذي يجعل منها جزءاً من العملية الثورية العالمية..... فلا سبيل الى تحرر وطني فعلي من الامبريالية الا بقطع لعلاقة التبعية البنيوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعي بنظام الانتاج الرأسمالي العالمي. بهذا المعنى وجب القول ان سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات الكولونيالية، هي هي سيرورة الانتقال الثوري الى الاشتراكية، ... هذا هو، بكل دقة، معنى ان تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية، ولا معنى آخر لمثل هذا القول. الا اذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في افق انتقالها التاريخي الى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للامبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للامبريالية تساوماً معها على قاعدة تأبيد علاقات الانتاج الرأسمالية وتأبيد علاقة ارتباطها التبعي بالامبريالي". ان هذه الحركة في ازمة، لأن الحركة الثورية (فصائل واحزاب اليسار العربي) فيها هي في ازمة. فمأساة الثورة ان تكون اداة الثورة عائقاً لها.

فهل ستكون الطبقة العاملة قادرة على تكوين حركة ثورية جديدة تقود السيرورة الثورية في الحركة التحررية الوطنية العربية؟

انها قادرة على ذلك، اما بقيادة احزابها الراهنة اذا استجابت هذه الاحزاب لضرورات هذه السيرورة الثورية؛ واما بقيادة اخرى، اذا استمرت قابعة في قصورها السياسي. فوجود تلك الحركة الثورية الجديدة بات ضرورة ملحة هي جديد المرحلة في كل بلد عربي.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها".

ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هرول إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حول شعار - الاسلام هو الحل-

3 / 9 / 2013

سؤال وجواب للنقاش الهادىء من الاصدقاء والرفاق حول شعار " الاسلام هو الحل" والسؤال هنا : هل تتوفر لهذا الشعار أي إمكانية واقعية للتحقق في بلادنا باسم الخلافة الإسلامية أو غير ذلك من الأنظمة الدينية في اللحظة المعاصرة من القرن الحادي والعشرين ؟ وجوابي كما يلي : إننا إذ نؤكد احترامنا لتراث شعوبنا الديني ، وللمشاعر الدينية، إلا أننا نرى أن هذه المنطلقات الدينية والتراثية ، خاصة في إطار الإسلام السياسي، لن تكون قادرة –وليست راغبة بالطبع – على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المستعصية في بلادنا، انطلاقاً من ضرورة التمييز بين الدين والدولة ، أو من منطلق الهوية القومية العربية أو حتى الهوية الوطنية والياتها الديمقراطية ، لأن تيار الإسلام السياسي (سياسيا وطبقيا)هو تيار نقيض للقومية العربية "لصالح هوية أكثر شمولاً لا حدود جغرافية لها ، هي الهوية الإسلامية ، وقد بنى أصحاب هذا التيار موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين ، وأن أواصر الجنس والأرض واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة ، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية ، ولم تكن قومية وإنما كانت عقيدية (سيد قطب) ، بينما اعتبر البعض الأخر موقفهم على أساس أن النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبي ، وأن نصارى الشام هم الذين روجوا لها (يوسف القرضاوي). وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حد اتهام الدعوة إلى القومية العربية بالكفر الصريح ، وفي كل الاحول ، يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا التي سرعان ما اكتشفت طبيعة حركات الاسلام السياسي ودورها النقيض للمصالح والتطلعات والاهداف الوطنية والقومية الديمقراطية للجماهير الشعبية التي بدأت انتفاضاتها ضد الجماعات الاسلامية بعد ان اكتشفت زيف برامجها وعدم تناقضها مع السياسات الرجعية والامريكية.

حديث عن إخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية ... بعد 20 عام على توقيع اتفاق اوسلو

14 / 9 / 2013

إن الرؤية الموضوعية للعلاقة بين (م.ت.ف) من جهة، وبين الجماهير الفلسطينية في الداخل والشتات من جهة أخرى ، تفرض علينا جميعا الوقوف أمام احد أهم مظاهر تلك العلاقة التي تتطور في هذه المرحلة باتجاه الهبوط أو الاستجابة للشروط الأمريكية – الإسرائيلية الهادفة إلى إفراغ م.ت.ف من محتواها الوطني ومن ثم تحطيم الجسر الممتد بين الشعب والأرض والمنظمة.

إخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية :

1- بسبب بنيتها الطبقية عموماً وبنية وسياسات حركة فتح خصوصاً لم تستطع م.ت.ف التمسك بمنطلقاتها واهدافها السياسية في تحرير كل فلسطين، وفق نصوص ميثاقها (هذه الاهداف سرعان ما تلاشت لمصلحة سياسة، قيل أنها تكتيكية، تهدف إلى الإفادة من الوضع الدولي الذي نشأ عن وجود المقاومة، من أجل القبول بما يمكن أن يسمى "الحدّ الأعلى" الذي يقبل به العالم، و"الحدّ الأدنى" للفلسطينيين. وهي السياسة التي قامت على قبول دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة) ... الواضح هنا أن طبيعة البنية الطبقية القيادية المتفردة لحركة فتح هي التي أدت إلى مسار الهبوط والتراجع في م.ت.ف بصورة تدرجية وبذرائع مختلفة عبر المحطات التالية :

أ- المحطة الاولى بدأت مع عقد الدورة (12) للمجلس الوطني الفلسطيني – القاهرة 1974/6/1، حيث نلاحظ التراجع عن بعض نقاط برنامج النقاط العشر التي أقرها المجلس الوطني في تلك الدورة، حيث وافق المجلس على مضمون رسالة ياسر عرفات إلى المستشار النمساوي كرايسكي التي تتضمن " إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لعقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل". وهنا أصبح الكلام صريحاً ومكشوفاً عن ضرورة السير بحثاً عن (حل سياسي) مع إسرائيل.

ب- استمر الهبوط في الدورة (17) للمجلس– عمان 22/ تشرين الثاني 1984، وكانت أهم قراراته: السير سياسياً ودبلوماسياً على إستراتيجية تعتمد على جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ثم بداية نهج التسوية.

ج- في شهر تشرين الأول / 1982 أرسلت قيادة م.ت.ف وفداً لزيارة القاهرة بعد خمسة أعوام من انقطاع العلاقات العربية بسبب اتفاقات كامب ديفيد. وفي 1984/1/18 دعا عرفات لإجراء محادثات مع دولة العدو الصهيوني ، وأعاد محاولته في 1984/4/24 بالتأكيد علانية على رغبته في "التفاوض مع إسرائيل وجها لوجه.

د- في الدورة (18) للمجلس – الجزائر 1987/4/20، أصدر المجلس بيانان "يؤيد عقد المؤتمر الدولي في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها". وفي هذه الفترة كانت قيادة عرفات قد فتحت عدة قنوات اتصال بالعدو الصهيوني منها قنوات كل من محمود عباس (أبو مازن) وسعيد كمال، وبسام أبو شريف، ونبيل الرملاوي، ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين.

هـ- الدورة (19) للمجلس– الجزائر 1988/11/13 (دورة الانتفاضة): كان قرار إعلان قيام الدولة ابرز القرارات، وتضمن الفقرة الهامة التالية : "كما تعلن (دولة فلسطين) في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وإنها ترفض التهديد بالقوة او العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسلامة أراضي أي دولة أخرى". وفي ضوء ذلك أكد الرئيس عرفات استعداده للقبول بالشروط الأمريكية، بما في ذلك الاستعداد للتفاوض مع (إسرائيل) على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 والتعهد بالعيش بسلام مع (إسرائيل) في حدود الأرض المحتلة عام 1967 ، وإدانة العنف والإرهاب وعدم ممارسته.

و- أما الدورة (20) للمجلس– الجزائر 1991/9/23 فقد تضمنت قرارات المجلس الوطني الموافقة على إجراء تسوية سياسية مع دولة العدو الصهيوني، تحت غطاء مؤتمر السلام، ثم استمرت عملية التفاوض العبثية منذ مدريد ثم واشنطن وصولاً إلى اتفاق أوسلو التي جسدت مخالفة القيادة المتنفذة في م.ت.ف لجميع الأسس المتفق عليها بين كافة فصائل المقاومة في مقابل قبولها بالشروط الأمريكية الإسرائيلية وانتهاج سياسية الاستسلام المستمرة حتى اللحظة .

2- الإخفاق الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأ مع مغادرة بيروت ، والذي توضح خلال فترة تونس، من العام 1982 إلى 1994 ، وتفاقم خلال مفاوضات أوسلو، وتجذر مع تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث رضخت قيادة م.ت.ف – للخروج من أزمتها – بقبولها الصيغة التفاوضية التي فرضها عليها جيمس بيكر في مدريد عام 1991 بطلب من الإسرائيليين، وهي صيغة خططت لأن يجري تناول قضية اللاجئين (وجميع القضايا المهمة) في وقت لاحق، عند التفاوض على الترتيبات المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة ، عبر ما يسمى بمفاوضات الوضع النهائي ، التي تأجلت لما يقارب العقد ، لحين انعقاد مؤتمر "كامب ديفيد" الاجهاضي عام

2000 ، وتأجل الآن إلى أيلول / سبتمبر 2010 لتبدأ جولة جديدة من المفاوضات المباشرة بالشروط الإسرائيلية الامريكية (وفق رسالة أوباما أواخر تموز الماضي) التي يبدو ان قيادة م. ت. ف يمكن أن توافق عليها مقابل الاعتراف بدولة شكلية أو قابلة للحياة بدون حق العودة ، وبدون سيادة حقيقية على أرضها ومواردها من ناحية وتكريس الاعتراف بيهودية دولة العدو الاسرائيلي من ناحية ثانية . من الواضح إذن، أن هذه السياسات ليست جديدة علينا ، سوى أنها في تقديرنا ، أسوأ وأكثر هبوطاً من تلك السياسات التي مارسها الراحل أبو عمار طيلة العقود الثلاث الماضية.

3- الفشل في تطوير دوائر منظمة التحرير إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة تمهد لترسيخ مشروع دولة فلسطين.

4- المحاباة ، والاستخدام التعسفي للسلطة ، والفساد، وعدم ضبط مختلف فئات منظمة التحرير أفسد أدائها بشكل خطير، وكل ذلك في إطار قيادة فردية مطلقة ، جعلت الحديث عن مسار حركة التحرر الوطني الفلسطينية بكل فصائلها غير ممكن دون تتبع دور وهيمنة القائد الفرد الراحل ياسر عرفات .

ورغم رفض أو معارضة بعض الفصائل الفلسطينية وخاصة الجبهة الشعبية ، إلا أن هذه السياسات جعلت المنظمة في وضعية يرثى لها، حيث جرى تغيير برنامجها بعد أوسلو لكي يتوافق مع الاتفاقات الموقعة، وبالتالي بات برنامجها هو برنامج أوسلو لا غير. بمعنى أن المنظمة لم تعد منظمة للتحرير، بل باتت "خيال مآتا" لا دور سياسي، ولا دور نضالي، ولا دور تمثيلي. وهي محتكرة من قبل قيادة السلطة، وليس فتح، لأن فتح تهمّشت كذلك، لهذا لم يبق سوى الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية. هل يفيد؟ الجواب متروك لكم !.

إنني لا استهدف من هذا الاستنتاج إلى الدعوة إلى شطب وتجاوز م.ت.ف أو إيجاد مرجعية بديلة على طريقة حركة حماس و الإسلام السياسي، فهي مازالت –رغم كل شيء – تمثل كإطار وبرنامج سياسي وصيغة تنظيمية جامعة وليس كقيادة ومؤسسات راهنا ، هي "أهم منجز حققته الثورة الفلسطينية المعاصرة" كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشعب وحقوقه الوطنية، وهو منجز تبلور وتطور عبر عملية صراعية تاريخية، جعلت من م.ت.ف الإطار الوطني الفلسطيني الجامع الذي استطاع من خلال نضالات شعبنا وقواه المنظمة من فرض ذاته كَمُعَبِّر سياسي قانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وهويته وشخصيته الوطنية وكيانه الوطني. استنادا إلى ذلك فان خيارنا كفلسطين يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً ووطنياً إطاراً جمعياً، ومُعَبِّراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، لان شعبنا لم يحقق استقلاله وسيادته بعد، فان الحفاظ على المنظمة يعتبر ضرورة ومصلحة وطنية عليا تستدعي ايلائها الأهمية التي تستحق الارتقاء إلى ما تفرضه من مهام ومسؤوليات، وجعل هذه المسألة قضية وطنية عامة أو

فكرة توحيدية مركزية يجري التحشيد والتأطير على نطاق شعبي واسع من اجل الالتفاف حولها وتطويرها وشطب كافة الاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي باسمها ، حيث بات اليوم أضر مما في أي وقت ماضي تأييد الصيغة المكرسة: "م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ارتباطاً بتلك الاتفاقات وخاصة اعترافها بالدولة الصهيونية، إذ إن هذه الصيغة لا علاقة لها بنضالات وتضحيات شعبنا طوال المئة عام المنصرمة من ناحية ، ولا تعبر بالمطلق عن أماني ومصالح شعبنا من ناحية ثانية ، بل هي بكل وضوح شيك على بياض تم تقديمه للعدو الإسرائيلي دون أي مقابل يمكن أن تدافع عنه قيادة منظمة التحرير .

وبالتالي فإن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتضمن أيضاً حقه في تعيين ممثليه بشكل حر وديمقراطي، من دون أن يمنح أحد نفسه، بالتعيين أو بحكم المصالح والمحسوبيات ، حق تقرير من هو الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا... وفي هذا السياق فإنه من حق الثوريين، بل من واجبهم،أن يقولوا لها أنها تخطئ وأن يكافحوا أوهامها ، انطلاقاً من أن تأييد نضال شعب مضطهد ضد مضطهديه تأييداً غير مشروط، يعني تأييد هذا النضال بمعزل عن طبيعة قيادته، إنه لا يعني بتاتاً تأييد قيادة م.ت.ف بدون شروط .

إن موقف الثوريين إزاء قيادة النضال يجب أن يستند إلي التمييز بين الخطوات التي ينبغي دعمها والخطوات التي ينبغي فضحها.

وهنا لابد لي من أن أوجه نقداً موضوعياً قاسياً إلى أبعد الحدود إلى كافة القوى الثورية اليسارية ، لأن الاقرار بهذا الواقع الهابط والمرير ، شبه المستسلم ، الذي وصلته قيادة م.ت.ف ، يحيلنا إلى سبب آخر ، ربما كان الأهم بالنسبة لاستمرار هيمنة القيادة اليمينية عليها ، او بالنسبة لما جرى من انقسام خطير في منتصف حزيران 2007 أدى إلى هيمنة اليمين الديني في قطاع غزة، وهذا السبب تحديداً هو تقاعس اليسار الفلسطيني عن أداء دوره وفق ما كان وما زال يتمناه القطاع الأوسع من جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات .

فقد كان دور بعض أطراف هذا اليسار ، وبالرغم من إنكار بعض قادته ، لا يتعدى دور شاهد الزور، كما حصل عشية اتفاق أوسلو ، أو دور ذريعة يسارية للسياسة الغارقة في يمينيتها التي تنتهجها قيادة "فتح" البورجوازية، وهذا يشير إلى أي حد الإجماع الوطني الذي يدعي هؤلاء أنهم يستندون إليه في مشاركتهم في هيئات م.ت.ف. هو إجماع وهمي، في مقابل مشاركتهم الحقيقية في حكومة رام الله ووزاراتها.

وفي هذا السياق نستذكر القائد الراحل جورج حبش الذي اعترف بطيبة خلق، في مقابلة مع مجلة الهدف: " كنا نربح المعركة نظرياً على الورق، إلا أن الجناح المهمين على قيادة المنظمة، وبحكم طبيعته البورجوازية، لم يكن يلتزم بما يجري الاتفاق عليه في ممارسته السياسية اللاحقة. وهذا السلوك السياسي هو الذي يفسر في الواقع معارضة هذا الجناح اليميني لإجراء إصلاحات تنظيمية

ديمقراطية جذرية في أطر ومؤسسات المنظمة، لأنها ستحد من حركته السياسية باتجاه طرق بوابات الحل الاستسلامي في بعض العواصم العربية الرجعية".

وعند هذه الملاحظة أود أن أشير إلى أن هيمنة "فتح" داخل م.ت.ف منذ عام 1969 إلى يومنا هذا، غير قابلة للزحزحة بأي شكل من الأشكال ، طالما بقيت أنظمة م.ت.ف وآلياتها على ما هي عليه، إذ أن هذه الأنظمة والآليات اعتمدت دوماً – عبر احتكار قرار التعيين – على حلقة مفرغة : مجلس وطني – لجنة تنفيذية – مجلس مركزي ، حيث تضمن هذه الهيئات كل واحدة للأخرى بالتوالي، إعادة الإنتاج البسيطة أو الموسعة، لهيمنة القيادة الفردية في حركة فتح ، وبالتالي فإن استمرار تمسك الفصائل والقوى بالمنظمة ، لا بد من أن يترافق مع مطلب أساسي يقوم على ضرورة تغيير هذه الأنظمة والآليات بما يضمن تحقيق التطبيق الأمثل للتعددية الديمقراطية في م.ت.ف .

من كل ما سبق، هل ينبغي استخلاص أنه كان يتوجب على اليسار الفلسطيني أن يمتنع، من حيث المبدأ، عن الانتساب إلى م.ت.ف؟ ليس بالضرورة. ولكن مفهومه بالذات لعضوية م.ت.ف. هو الذي كان يجب أن يكون مختلفاً جذرياً. بمعنى ان تكون عضويته في المنظمة لأغراض تكتيكية ، براية مشرعة وبدون مهادنة القيادة اليمينية، وهي السياسة التي اتبعتها –ومازالت– الجبهة الشعبية ، على النقيض من ممارسات بعض أطراف اليسار، إذ أن بوسع هذه الأطراف أن تستخدم المجلس الوطني كمنبر للتحريض السياسي، مع فضح نمط تركيبه اللاديموقراطي بصوت عال، ومع المطالبة بأن يكون الجسم الرئيسي لأعضاء المجلس منتخباً من قبل الجماهير الفلسطينية، وفي حال استمرار تعذر الانتخابات فلا بد من الاتفاق على تشكيل هيئة فلسطينية من جميع الأطراف والقوى السياسية والمجتمعية دونما أي تمييز فيها لفصيل أو أخر بحيث نضمن اختيار أعضاء مجلس وطني جديد بصورة تمثيلية وموضوعية إلى أبعد الحدود .

وبالتالي فإن نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف ، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين م.ت.ف باعتبارها كيانا معنويا، وتعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية، التي يجب أن ترتكز سياستنا لحمايتها كمنجز وطني، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ومن خارجه.

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، فإنني أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف ودورها وبرنامجها ومشروعها، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها .

وفي هذا الجانب لا يجوز تجاوز أو إغفال المتغيرات الحادة التي أصابت "النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى ، حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد

بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدّداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام ، ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الامبريالي في بلادنا، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة .

من هنا، وفي سياق الدعوة للحوار الوطني و لـ "الوحدة" الوطنية، والمصالحة، وهي دعوة نعتقد أن القسم الأكبر من جماهير شعبنا ، إلى جانب بعض القوى اليسارية من أصدق الحريصين عليها من أجل وحدة الصف الفلسطيني على ثوابت الحد الأدنى، لكننا لابد من أن نطرح هذا السؤال: هل هذه القوى معنية لأن تصبح طرفاً في حوار يستهدف التوصل إلى وثيقة تتضمن استجابتها للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، خاصة شروط نتنياهو وأوباما للدخول فيما يسمى بالمفاوضات المباشرة ؟ أم أنها معنية بالنضال من أجل إنهاء الانقسام والتمسك بالثوابت الوطنية والوحدة الداخلية التي تضمن حق الاختلاف والتعدد –كأولوية راهنة وعاجلة– خاصة وأنها تمتلك رؤية وبرنامجاً سياسياً يختلف جوهرياً عما تطرحه كل من حركتي فتح وحماس؟

لقد قامت صيغة م.ت.ف على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة فتح تعتبر أنها القائدة لأنها "فجرت المقاومة"، "أطلقت الرصاصة الأولى"، فقد انبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تتعايش مؤقتاً مع قيادة "البرجوازية". وبالتالي فقد قبلت قوى اليسار التعامل مع هذه القيادة، رغم أنها لم تستطع وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن ظل هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. رغم أن القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات "ميتشيل" و"تينيت" وصولاً إلى الشروط الاسرائيلية الأمريكية الراهنة، دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من التكيف مع بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية ، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيف بين قيادة م.ت.ف والبلدان العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً ، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل القيادة الحالية لـ م.ت.ف والأطراف النافذة فيها صحيحاً ؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إن الوضع الراهن يفرض إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة

السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، لأن مصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها ، وهي أيضاً على استعداد للتنازل عن مبدأ العودة كجوهر قضية اللاجئين، وهي مستمرة في سياسة التفاوض التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت –بوعي مع سبق الإصرار– بتشكيل الأجهزة الأمنية في خدمة سياسة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية.

أما بالنسبة لحركة حماس، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن حماس، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً ، أن تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية ، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية ، فهي إذن ، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما ، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً وبشكل مباشر، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً أو بشكل غير مباشر ، كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لها –إذا ما أقدمت على تلك التنازلات– تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب ما يسمى بـ "مشهد الإسلام السياسي المعتدل" إذا ما بقيت أوضاع القوى الديمقراطية واليسارية والقومية على ما هي عليه من جهة وإذا ما توفرت مقوماته وعناصره الخارجية وفق مقتضيات ومصالح النظام الإمبريالي من جهة ثانية.

وإذا كانت حماس قد لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، فقد أصبحت معنية اليوم بتعزيز سلطتها بعد أن أصبحت في الحكومة، وأن تجلب الاعتراف العربي والدولي والأمريكي والإسرائيلي بها كقوة سياسية مشروعة قادرة على فرض الاستقرار والأمن بعد أن قدمت البرهان في قطاع غزة .

نستنتج من كل ذلك ، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن ، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل .

لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك.

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان.

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لهذا بات السؤال هو: أية قضية هي قضية الفلسطينيين؟ الدولة المستقلة أو "سلطة الإدارة الذاتية؟ على فلسطين أو على حدود سنة 1967 أو على بضع كانتونات مغلقة بإحكام؟ وما هو وضع اللاجئين؟ وهل قضيتهم هي قضية حقوقية تتعلق بتطبيق القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة؟ وفلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 ما هو وضعهم ومصيرهم؟ هل هم فلسطينيون؟ وبالتالي لقد طغت التفاصيل وضاعت القضية. حيث يجري تناول فروع لقضية أساسية انطلاقاً من أنها قضايا مستقلة. وباتت تخضع لشرعية هي الداعم الأساس للدولة الصهيونية منذ أن قررت إعطائها شرعية الوجود.

لقد أوضحت تجربة التفاوض التي بدأتها م.ت.ف.، والتي توجت بقيام سلطة الإدارة الذاتية، أن ليس من حل جزئي للفلسطينيين، وأنه ليس من الممكن التعايش مع الدولة الصهيونية إلا بالقبول بكونها قوة مسيطرة، كما الإمبريالية، أو بالترافق معها.

وهو الأمر الذي يفرض التأكيد على أن الصراع مستمر حتى يتحقق التغيير في ميزان القوى الذي يسمح بإنهاء الدولة الصهيونية، وقيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، في إطار التغيير العميق في الوطن العربي.

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً – من وجهة نظري – الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج، الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً .

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية".

أما خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطيافها في فلسطين ، فهو يجمع –من منطلقه القومي– بين الخط التحرري المقاوم في المكان المناسب والظرف المناسب، الذي يحافظ على الاشتباك مع العدو بوتائر تتناسب مع إمكانيات الشعب ومتطلبات النضال الطويل الأمد، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعددي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم ببناء أسس مجتمع مدني تلتحم فيه الأهداف التحررية والديمقراطية عبر آليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصية على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي،

وعلى كل مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبوقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصية على فرض الحلول الاستسلامية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني .

إن استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد ، هي عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انه تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في الالتحام بالجماهير ، وثورة في التوسع التنظيمي وأساليب النضال الكفاحية والديمقراطية ، حيث ستفرض هذه الأهداف نفسها علينا كتحدي تاريخي ، كي نكون بمستوى التحدي والإدراك العميق لآليات التاريخ ونطابق بنانا الفكرية والعملية والعلمية معها، ونصبح بمستوى الغاية الحقيقية المحركة للطاقات والخبرات والضمائر ، وبأننا بمستوى وطن ننتمي إليه ونستحقه ونحن واعون لما نفعل ، بوعي وإرادة .

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية .

إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة.

20 عام على توقيع اتفاق اوسلو

23 / 9 / 2013

رفاقي اصدقائي ...اعتقد أنه آن الأوان لكي نتجاوز كل حديث عن حل مرحلي بوسائل تسووية بعد أن توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة .

ألم يكن أوسلو نفسه هو مرحلة المرحلية ..؟ والمناقصات السياسية التي تلته باعتباره انتقالي صار دائما وانتقائيا، ولا يستخدمه العدو إلا لمزيد من خلق الوقائع وتقادم الأمر الواقع ، كي تتحول المرحلية إلى نهائية في الأذهان، وتصبح الأجزاء المرحلية هي انجازات موهومه لدى أصحاب هذا الخيار. والاهم من كل هذا ان العدو بات في موقع إعادة رسم معالم الصراع ، بإيجاد الحل النهائي له وفق رؤيته .. بانتوستانات ومعازل وجدار ومستوطنات على كل الأرض الفلسطينية التاريخية .

الحل الصهيوني إذن ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية ، وليواجه مستقبل تجنيب "دولته" خطر ديموغرافي يضرب نقاوتها اليهودية ، تكون الكانتونات الفلسطينية في التجمعات الكبرى عبارة عن حكم محلي معزول أو حكم ذاتي شكلاني موسع يمكن أن يطلق عليه صفة "دولة" ، ولكن لا حق وطني جامع له ، بل كانتونات يتم تغذيتها بمخدر اغاثي تحت مسمى الرفاه والنماء وما أطلق عليه "نتانياهو" مؤخراً بالسلام الاقتصادي، حيث يتحول البحث عن الغذاء كغاية، وعن غاية البقاء الإنساني عند اللاجئين في مخيمات المنافي وبإعادة تأهيلها وليس عودتهم .

نستنتج من كل ما تقدم ، أن اللهاث وراء أوهام أوسلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم، فهناك شرائح ونخب فلسطينية تجد مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكي–الصهيوني، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية لرؤساء الولايات المتحدة وصولاً إلى بوش و أوباما ، التي تراكمت وتشابكت وتكررت بصور ممسوخة دون جدوى في مسار المفاوضات العبثية المبتذلة ، التي أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أوسلو والرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب ، خاصة لحق العودة والسيادة على الأرض والموارد.

أما خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطيافها في فلسطين ، فهو يجمع –من منطلقه القومي– بين الخط التحرري المقاوم ، الذي يحافظ على الاشتباك مع العدو بوتائر تتناسب مع إمكانيات الشعب ومتطلبات النضال الطويل الأمد، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعددي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم بآليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصية على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي، وعلى كل

مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبوقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصية على فرض الحلول الاستسلامية .

لذلك كله تتبدى فكرة مواصلة النضال حتى ازالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطين الديمقراطية باعتبارها الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي .

ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟

24 / 9 / 2013

إن الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث عن إشكاليتين:

1- الإشكالية الأولى: تتمثّل في تغييب الإستراتيجية الصهيونية، وتقزيمها إلى إستراتيجية تسعى للسيطرة على فلسطين فقط. وهذه قضية خطيرة لأنها تخفي الإستراتيجية الصهيونية الحقيقية، ووظيفتها المركزية من أجل السيطرة على بلدان الوطن العربي كله، وإعادة تجزئتها وتفكيكها بهدف حماية مصالح النظام الرأسمالي العالمي.

2- والإشكالية الثانية: هي في فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي، وفصل نشاط الجماهير الفلسطينية عن نشاط الجماهير العربية. وبالتالي تصبح قضية فلسطين هي قضية الفلسطينيين. وهي بهذه الصورة مهزومة مسبقاً، ولعل ما جرى خلال السنوات الماضية والنتائج الكارثية التي وصلنا إليها اليوم تؤكد هذه الحقيقة.

إن المشكلة الحقيقية هنا، ليست في دور الجماهير الفلسطينية والمناضلين الفلسطينيين، من أجل تحرير فلسطين، واختيارهم النضال بكل أشكاله لتحقيق ذلك، بل في الإطار الذي وُضع فيه النضال الفلسطيني والرؤية الأيديولوجية الرثة – كما عبرت عنها حركة فتح ثم لحقت بها كامل حركات وأحزاب القوى الفلسطينية– التي أوجدت تجمعاً متعصباً، مغلقاً، يعتبر نفسه متمايزاً عن محيطه العربي، ليس هذا فحسب، بل ومتفوقاً عليه .

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي عاشتها هذه القوى وتعثُّر مسارها، ثم تفتتها واستئثار أقسام منها بكل إمتيازات السلطة، وتحوّل هذه الأقسام إلى فئات كومبرادورية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي.

وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت بها إرتباطاً بأوسلو وما تلاها من ناحية وبما يسمى بالقرار الفلسطيني المستقل من ناحية ثانية.

إذن كيف نوحّد بين الأهداف القومية العامة والأهداف العملية (التي تسمى عادة قطرية، أو وطنية...)؟ ، وكيف نسقط المنطق القومي المجرّد والمنطق الإقليمي المتعصب؟

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط هذه بتلك، بمعنى آخر، ربط النضال القومي بالنضال الطبقي عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بالجماهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية، وفي هذا الجانب نشير بوضوح إلى أهمية إبراز دور

النضال التحرري والسياسي والديمقراطي في الإطار القطري وانتشاره وتوسعه في أوساط الجماهير كشرط أولي لتقدم المشروع القومي على مستوى الأمة، الأمر الذي يتطلب تعميق الوعي بالضرورة الموضوعية للخيار القومي الديمقراطي التقدمي كفكرة توحيدية ناظمة لكافة قوى اليسار العربي.

وفي هذا السياق علينا ان ندرك أن النضال القومي، بحاجة لأن يقف على أرجل حقيقية. ولكي يحقق ذلك يجب أن يرتبط بقضايا الجماهير، ولهذا فإن البرنامج القومي – المرتبط بوعي الفكرة والالتزام بها– من الضروري أن يترجم في الواقع من خلال مهام محلية محددة، يسهم تحقيقها في تحقيق البرنامج القومي (وهو ما يطلق عليه عادة بالمهام القطرية، أو البرنامج القطري). وبخصوص قضية فلسطين، يكون شعار تحرير فلسطين هو القضية الأساسية، التي توحِّد الجماهير الفلسطينية، كما توحِّد كل المناضلين التقدميين العرب الذين يعملون من أجل تغيير وتجاوز واقعهم القطري كهدف لا ينفصل مطلقاً عن نضالهم من أجل تحرير فلسطين.

وعليه، فلا خيار سوى خيار النضال القومي الديمقراطي، الذي يسعى لتحرير الأرض المحتلة، وأساسها فلسطين، وتحقيق الوحدة القومية، وتأسيس نظام عربي ديمقراطي بآفاقه الاشتراكية يساهم في تجاوز التخلف الاقتصادي الاجتماعي، ويلغي التبعية بما يحسِّن الظروف الاقتصادية العامة، ويسهم في تجاوز حالة الفقر لدى الجماهير الشعبية، ويوفر لها الحاجات الأساسية الضرورية.وحيث تلعب الجماهير العربية دوراً أساسياً في تحقيق هذا الخيار.

وهنا لا يكون مطلوباً من الجماهير الفلسطينية الانتظار، بل العمل من أجل تحرير فلسطين، ولا يكون مقدَّراً لها أن تكون معزولة عن النضال القومي، بل تصبح جزءاً أساسياً منه. مما يسقط المنطق القومي المجرد والمنطلق القطري المتعصب، ويتوحد النضال العربي من خلال تنوع أهدافه.

وهنا يجب أن نعرف أن النضال العربي، بكل تعقيدات الوضع العربي المهزوم الراهن، يفرض النضال على أكثر من جبهة، جبهة النضال السياسي والجماهيري والعسكري ضد الاحتلال الصهيوني، وجبهة النضال الديمقراطي الاقتصادي المطلبي والاجتماعي ضد كل أدوات ومظاهر الاستغلال وكذلك جبهة النضال السياسي من اجل التغيير الديمقراطي، كما أن كل ذلك يفرض تنوع أساليب النضال ذاتها.

وبالتالي فإن آفاق نضال قطري فلسطيني معزول عن مسار النضال العربي وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

بناء على ما تقدم فإن الدعوة إلى الحوار بهدف ايجاد آلية حوار فكري، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والإنسانية، إنما تهدف إلى بلورة البرنامج العام لقوى اليسار القومي العربي بكثير من الهدوء والتدرج والعمق– الهادفة إلى توفير العوامل المؤدية إلى ولادة واعلان حركة اليسار القومي العربي الموحد، في الزمان والمكان المناسبين، سواء في المرحلة الراهنة، أو في

المستقبل، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على امتنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات المنهج الجدلي والنظرية الماركسية وراهنيتها من جهة ثانية.

انسداد أفق النضال الفلسطيني الراهن ومستقبل اليسار

25 / 9 / 2013

في ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية، فقد بات واضحاً، ان التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الفلسطيني ، بمثل ما يفرض أيضاً على كافة القوى الثورية الديمقراطية العربية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، لابد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى مسخ وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" أو "دويلة مؤقتة، مفتتة، ناقصة السيادة" أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى آخر لا يرقى أيداً إلى مستوى الدولة ذات السيادة. ما يعني بالنسبة للقوى الرافضة لأوسلو مراجعة رؤيتها للحل المرحلي في ضوء نتائج العملية السياسية طوال السبعة عشر عاماً الماضية، والآثار السياسية والمجتمعية الضارة المترتبة عليها في أوساط شعبنا في الوطن والشتات، وذلك انطلاقاً من الرؤية الوطنية والقومية للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن تبين بوضوح صارخ الانحياز الإمبريالي الصريح والمباشر لحساب الشروط الإسرائيلية، إلى جانب الرضوخ والارتهان العربي الرسمي للشروط الأمريكية، في موازاة هشاشة طروحات سلطة الحكم الإداري الذاتي وقيادة م.ت.ف التي دأبت على تقديم مسلسل التنازلات منذ عام 1993 إلى اليوم، عبر مصيدة تفاهمات جديدة لن تخدم سوى المصالح الطبقية الخاصة للطغمة القيادية المتنفذة، ناهيكم عن استمرار الانقسام الوطني والمجتمعي الراهن بين حركتي فتح وحماس، الذي يعني استمرار غياب الإستراتيجية الوطنية التوحيدية .

إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في غزة، في ظل أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج – المتحكمان– بدرجة

واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / فتح أو اليمين الديني / حماس أو بكلاهما معاً في حال "المصالحة" بين طرفيهما، وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار الماركسي ، في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم – وهذا هو الأهم– العمل على استنهاض وبناء أوضاعنا الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين الهوية الفكرية لفصائل وأحزاب اليسار وسياساتها –الوطنية والقومية والأممية– ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً، بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والمجتمع، بعيداً عن كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية ثانية، والأهم هو التعبير عن جوهر القضية الفلسطينية في اطار التناقض التناحري مع المشروع الامبريالي الصهيوني.

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية، في ظل ما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية، وفي ظل الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي.

فبالرغم من تأكيد بعض فصائل اليسار ، وخاصة الجبهة الشعبية ، في سياق رؤيتها وقبولها للحل المرحلي، التي تقوم على أن هذا الحل لن يلغي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين .

إلا أن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فقط بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين فتح وحماس وآثاره الضارة على قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً، وهذا هو الأساس بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في المنطقة العربية والإقليم الشرق أوسطي.

ونتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام 1967 ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرأت – انطلاقاً من مصالحها الطبقية – السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال 17 عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً، وهنا بات شعبنا –في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط– في تناقض مع جوهر سياسات م.ت.ف بعد ان اعترفت رسمياً بإسرائيل دون أي مقابل، وهو أيضاً في تناقض مع السلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، بمثل ما هو في تناقض باتت تراكماته التدرجية واضحة للعيان مع حكومة حماس غير الشرعية في غزة، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن والشتات، باتوا يشعرون –في ظل حالة شبه يائسة تسود في أوساطهم– بأن الانقسام

والصراع الفئوي الراهن بين فتح وحماس قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي وشهداؤهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام 48 بات أكثر سوءاً بصورة غير مسبوقة.

لقد قامت صيغة م.ت.ف على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة فتح تعتبر أنها القائدة لأنها "فجرت المقاومة"، "أطلقت الرصاصة الأولى"، فقد إنبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تقتضي قيادة "البرجوازية". وبالتالي فقد قبلنا التعامل مع هذه القيادة، لكننا فشلنا في وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن ظل هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. وهذا ما أوصلنا إلى ما نحن فيه، لأن هذه القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات "ميتشيل" و"تينيت" وصولاً إلى " خارطة الطريق " و "رؤية بوش " و"باراك أوباما" دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيف بين قيادة م.ت.ف والبلدان العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئ من الأساس لأنه كان ينطلق من "ضرورة قيادة البرجوازية"، فإن الوضع الراهن يفرض –عبر النقاش والحوار الداخلي– إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة فتح/ السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها .

وهي أيضاً، على استعداد للتنازل عن قضية اللاجئين، وهي مستمرة في سياسة التفاوض العبثي التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت –بوعي مع سبق الإصرار– بتشكيل أجهزة أمنية هي في خدمة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، علاوة على قبول سلطة رام الله في سبتمر2010 على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة نتنياهو الأكثر يمينية وعنصرية في تاريخ دولة العدو الإسرائيلي ، دون أي مرجعيات تحفظ للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه ، بل على النقيض من ذلك ، وافقت السلطة الفلسطينية على مبدأ يهودية الدولة ، إلى جانب استعدادها القبول بحق اليهود التاريخي في فلسطين إذا ما تم الاعتراف بدولة فلسطينية على ما تبقى من أراضي الضفة والقطاع .

أما بالنسبة لحركة حماس، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن حماس، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، ان تخضع لمنطق

أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لها –بعد لي عنقها أو تقديم التنازلات المطلوبة منها– للتمدد في الضفة الغربية إذا ما أقدمت على تلك التنازلات تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات (حسب الشيخ القرضاوي) بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب مشهد الإسلام السياسي المعتدل الجديد.

وإذا كانت حماس قد لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، فقد أصبحت معنية اليوم بتعزيز سلطتها بعد أن أصبحت في الحكومة، وأن تجلب الاعتراف العربي والدولي والأمريكي والإسرائيلي بها كقوة سياسية مشروعة قادرة على فرض الإستقرار والأمن بعد أن قدمت البرهان في قطاع غزة، ولقد هيأت لذلك بالقبول في دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية.

وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر ثانوي، بل مرتبط بقوى الشعب. وعبر الترابط مع نضالات الشعوب.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

وبالتالي فإن المهمة الملحة هي إعادة بناء قوى اليسار، القوى الماركسية، الماركسية حقيقة وليست تلك التي لا تعرف من الماركسية سوى بعض الشعارات التي يتم استخدامها بصورة انتهازية

لحساب رام الله أو غزة، وهنا تتجلى أهمية وضوح الرؤية وفرضياتها الأساسية التي تقوم –من وجهة نظرنا – على ما يلي:

1) أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية.
2) أن لا حل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي.
3) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن تقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، وربما الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين في فتح وحماس أو كليهما صوب مزيد من التمدد والانتشار، ما يعني إمكانية توفير المزيد من عوامل التراجع التنظيمي والجماهيري، وهو أمر نرفضه بصورة كلية واثقين من إمكانية تجدد دور اليسار الطليعي في هذه المرحلة وفي المستقبل إرتباطاً بإلتزامنا بالأسس السياسية والفكرية والتنظيمية التي نؤمن بها ونناضل من أجل تحقيقها .

الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية

8 / 10 / 2013

تقديم :

رغم إن الفصائل والأحزاب الشيوعية والماركسية العربية، بحكم رؤيتها الفكرية وبرامجها السياسية ودورها النضالي التاريخي منذ تأسيسها وحتى اللحظة الراهنة، إلا أن سؤال الفلسفة عموما وسؤال ما هي الفلسفة الماركسية وعلاقتها بالدين خصوصا؟ ما زال متداولاً – بهذه الدرجة او تلك من الجدية والوعي أو التراجع أو الارتباك – بين معظم الرفاق أعضاء هذه الفصائل والأحزاب العربية، وما زال النقاش حول هذا السؤال محملولاً بالشكوك او اليقين العاطفي البعيد –بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك – عن امتلاك الوعي بالفلسفة، وبالنظرية الماركسية وقوانينها ومقولاتها وجوهرها المادي النقيض للفلسفة المثالية، ولكل الأفكار والمفاهيم الغيبية او الميتافيزيقية، ما يعني ان هذه الأحزاب والفصائل تعيش عموماً حالة من الارتباك الفكري او فوضى الأفكار، عززت وكرست – حتى اللحظة – نوعاً من التفكك او التراجع في هويتها الفكرية لحساب "هويات" أو أفكار طارئة توفيقية وملتبسة أو شكلانية ذات طابع وطني او قومي مبسط او مبتذل او ديني او ليبرالي مشوه ، على الرغم من ان الماركسية – هوية أحزابنا الفكرية – نظرية علمية لا تحتمل أي شكل من أشكال التوفيق مع "الهويات" الأخرى المشار إليها، لأننا سنقع في هذه الحالة في مستنقع التلفيق الذي سيؤدي بنا صوب حالة من التوهان والضياع الفكري، الذي سيؤدي بدوره إلى حالة من الهبوط السياسي ارتباطاً بغياب التحليل الطبقي الماركسي لمجريات الصراع والحركة، سواء على صعيد النضال الوطني التحرري ضد الوجود الإمبريالي/الصهيوني من ناحية، أو على صعيد النضال السياسي والصراع الطبقي الديمقراطي الداخلي في مجتمعاتنا العربية من ناحية ثانية.

وهنا تتبدى أهمية طرح السؤال مجدداً: ما هي الماركسية؟ وجوابنا الصريح والواضح ، ان الماركسية هي نظرية علمية، بمعنى انها تتكون من مجموعة من القوانين والمقولات والفرضيات، وهي أيضا – وهذا هو المهم– تنطوي على المنهج: أي الطريقة او الأسلوب، وهما الأداة الأساسية لكل علم من العلوم، وفي هذا الجانب نؤكد على "أن الماركسية ليست "علماً" بالمعنى المعتاد للكلمة، وإلا لكفى أي انسان –كما يقول الصديق جيلبير أشقر– أن يدرسها في مدرسة أو جامعة ما ويتخرج بشهادة في "الماركسية" وهو أبعد ما يكون عن الماركسية الجوهرية، على غرار بعض خريجي الجامعات السوفياتية في زمن ما قبل الإنهيار".

فالماركسية قبل أن تكون علماً ، ولكي يكون جانبها العلمي في خدمة غاياتها الأساسية إنما هي موقف أخلاقي بأعمق مفهوم الأخلاق ، فهي مبنية على منطلقات أخلاقية تعتبر الإنسان ومحيطه

الطبيعي أعلى الغايات والقيم، وبالتالي العمل لأجل تحرير البشر الجماعي والفردي من كل أنواع الإضطهاد وتحقيق المساواة بينهم على اختلاف اجناسهم وأعراقهم وألوانهم.

وهنا لا بد من التأكيد على الكيفية التي نتعاطى بها مع المنهج[1] الجدلي (الماركسي) في الممارسة الحياتية، ليس من أجل التخلص من الرواسب الاجتماعية الرجعية السائدة، بل أيضاً من أجل مراكمة ووعي منطلقات أخلاقية تتفاعل بصورة جدلية خلاقة مع إستراتيجية أحزابنا الثورية ورؤيتها من أجل التحرر الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية ، كاستراتيجية صوب التوحيد القومي العربي التقدمي الديمقراطي.

فالمنهج الماركسي أو الجدل المادي شأنه شأن منهج العلم، يهدف لتطوير النظرية لكي توجه الممارسة الحياتية التي بدورها تطور وتغني النظرية، وهذا بالضبط ما قصده "كارل ماركس" بقوله "إنني لم أضع إلا حجر الزاوية في هذا العلم " ما يؤكد على أن نظرية المعرفة الماركسية هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود او التوقف، ولا تعرف الحقيقة النهائية، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، بل يتوجب علينا ان نتعاطى معها كمنهج او بنية فكرية تتطور دوماً مع تطور المجتمعات والانجازات والاكتشافات العلمية في جميع مجالات الحياة وحقائقها الجديدة، إذ أن الماركسية تكف عن ان تكون نظرية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، وبالتالي علينا أن ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري كما هو نقيض لمنهجها وثقافتها ومشروعها الإنساني الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في العدالة الاجتماعية والاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان، من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية.

أما بالنسبة للحديث عن الموقف المادي الفلسفي للماركسية، فهذا يعني أن المادية الماركسية تعني أن العالم المادي موجود بشكل مستقل عن الوعي الإنساني أو غيره؛ وأن معرفة العالم الواقعي ممكنة وإن لم تكن مطلقة؛ وأن الفكر البشري هو الذي ينشأ من العالم المادي، وليس العكس.

ووفقا لفريدريك انغلز في كتابه "لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية": "إن المسألة الكبرى الأساسية لكل فلسفة، وخاصة الفلسفة الحديثة، هي العلاقة بين الفكر والوجود، وقد انقسم الفلاسفة حسب تبنيهم لهذه الإجابة أو تلك إلى معسكرين كبيرين. أولئك الذين يؤكدون أولوية الفكر على الطبيعة، ويعترفون بالتالي في نهاية المطاف، بحدوث العالم... وهؤلاء يشكلون معسكر المثالية، والآخرين الذين يعتبرون الطبيعة القوة الأصلية، وهم ينتمون إلى مختلف مدارس المادية" [2] .

فالمادية الماركسية، مختزلة في عناصرها الأساسية، تعني قبول القضايا التالية :

1. العالم المادي موجود بشكل مستقل عن الوعي الإنساني .

2. معرفة العالم الواقعي، حتى لو لم تكن كاملة أو مطلقة، ممكنة، وبالتالي فإن كل شيء يمكن معرفته.
3. البشر جزء من الطبيعة، لكنهم يشكلون جزءاً متميزاً.
4. العالم المادي لا ينشأ، في المقام الأول، من الفكر البشري؛ بل إن الفكر البشري هو الذي ينشأ من العالم المادي.

وفي هذا الجانب يقول ماركس وأنجلز في كتاب "الفلسفة الألمانية" إن "الناس هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم وهم أناس حقيقيون فاعلون ومشروطون بحد تطور قواهم الإنتاجية، ولا يمكن للوعي أن يكون أي شيء أبدا، سوى الوجود الواعي، وخلافا للفلسفة المثالية الألمانية التي تنزل من السماء إلى الأرض فإننا نصعد هنا من الأرض إلى السماء"[3].

الماركسية والدين :

الماركسية كنظرية علمية، فلسفية ، تاريخية، اجتماعية واقتصادية، تسعى إلى تفسير كافة الظواهر الطبيعية والمجتمعية، بمنهجية علمية وموضوعية من أجل تغييرها، وهنا يندرج الدين ضمن هذه الظواهر، فالماركسية تدعو إلى التفسير العلمي الموضوعي للدين، فلا يكفي النظر إلى الدين ككل، أو إلى أي دين، على أنه مجرد وهم أو إيمان بالقضاء والقدر أو موقف غيبي استحوذ على عقول الملايين من الناس لعدة قرون. فهي تتطلب تحليلا للجذور الاجتماعية للدين في العموم، ولمعتقدات دينية محددة بذاتها، وفهم الاحتياجات الإنسانية الحقيقية، الاجتماعية منها والنفسية، والظروف التاريخية الفعلية التي تطابق تلك المعتقدات والمذاهب.

فعلى الماركسي أن يكون قادرا على فهم كيف كان الايمان والاعتقاد الديني –وما زال في مجتمعاتنا العربية وفي البلدان المتخلفة– ملهماً للناس عموماً وللفقراء خصوصاً، في تمردهم على استعبادهم واضطهادهم أو في صبرهم على ظلمهم ومعاناتهم في انتظار الآخرة !!

انطلاقاً من فهمنا للماركسية ، فإننا نرى أنها طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته عموماً وبكل خصوصياته المرتبطة بالصراع الطبقي الاجتماعي من أجل انعتاق العمال والكادحين وكل الفقراء والمضطهدين في إطار العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة بين البشر ، إلى جانب انها لا تسعى –وليست معنية– بالإساءة إلى المشاعر الدينية الكامنة في أوساط الجماهير الشعبية، بل على العكس تؤكد على ضرورة احترام تلك المشاعر – على النقيض مما يروج له دعاة الإسلام السياسي والقوى الرأسمالية والرجعية والامبريالية – فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر وعي البشر في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل –في مراحل تاريخية معينة– تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع، وهي بهذا الموقف تتقاطع مع جوهر الأفكار التي أسست لانتشار المبادئ والقيم الناظمة لجميع الديانات التي ظهرت بعد مرور أكثر من مليون سنة

على وجود الإنسان في هذا الكوكب، انعكاساً لشعوره بالخوف، أو العجز، عن تفسير الظواهر الطبيعية وغيرها المحيطة به، ومن ثم قام بعبادتها ، فقد عبد النار أو الشمس أو القمر أو النهر أو بعض الحيوانات ، وصنع لها التماثيل أو قام برسمها ونحتها على الصخور التي أصبحت جزءاً من التراث الديني القديم، عبر آثارها الموجودة اليوم في مصر واليونان والصين والهند والمكسيك والعديد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث تميزت تلك المرحلة بما عرفته البشرية من تعدد الآلهة أو تعدد العبادات، جنباً إلى جنب مع الايمان بالأساطير التي سادت وانتشرت طوال أكثر من خمسة آلاف عام ، حتى ظهور فكرة الإله الواحد عند "اخناتون" في الحضارة الفرعونية في مصر، قبل ظهور الديانات التوحيدية، أو ما يعرف بالديانات السماوية، التي تتحدث عن إله واحد لهذا الكون، وكان أولها الديانة اليهودية التي ظهرت قبل حوالي 4298 عام، ثم المسيحية قبل 2013 عام ثم الإسلام قبل 1434 عام ، وهي أديان ظهرت كامتداد وتقاطع مع ما سبقها من خلفيات أسطورية وتراثية ، ولعبت دوراً مهماً في توضيح المعتقد الديني لهذا الدين أو ذاك، فهي دوماً جزء من الدين مرتبطة به، فالمسيحية نشأت على أرضية مكوَّنة من فلسفة أفلاطونية حديثة، من أفكار وثنية يونانية، كذلك الإسلام، ظهر في بيئة ثقافية كانت تضج بالمعتقدات والأفكار (الحنفاء والدهريون واليهود والنصارى والوثنية أو عبادة الأصنام) ؛ وكان ظهوره في فترة من أخصب فترات الفكر الإنساني: كانت الحضارات تتمازج، تتلاقح، تتفاعل، وتتحاور. "فلولا المسيحية واليهودية ووثنية الجزيرة العربية، مثلاً، وكذلك تأثير الزرادشتية والمانوية، لما ظهرت تعاليم الإسلام على الشكل الذي ظهرت عليه، فلو أخذنا مثال قصة هابيل وقابيل في التوراة وفي القرآن، نجد لها أصلاً، أو ما يشابهها، في الأسطورة السومرية، ما يعني أن هذه الكتب السماوية استلهمت بعض القصص من الأساطير"[4].

ومما لا شك فيه أن للأسطورة أيضاً، قيمة تاريخية ومعنوية، من ناحية تأثيرها في تشكل الوعي الإنساني في مراحله الأولى، وفي تأثيرها وإسهامها في صياغة نصوص الديانات التوحيدية التي ظهرت بعد أكثر من مليون عام على ظهور المجتمعات البشرية، حيث وجدت قبل حوالي خمسة آلاف عام في مصر الفرعونية (اخناتون)، ثم في بلاد الشام (اليهودية)، ثم اليونان والحضارة الاغريقية، ثم الامبراطورية الرومانية التي تخلت عام 335 عن دياناتها المرتبطة بالفلسفة الأفلاطونية المحدثة لحساب الديانة المسيحية الجديدة التي عززت بدورها مصالح النخب الطبقية الحاكمة في الامبراطورية.

أما عن تاريخ الديانة المسيحية ، فهو سابق على تاريخ الإسلام، إلا أن مسيرته لم تختلف عن مسيرة التاريخ الإسلامي من حيث انتشاره –في البداية– في أوساط الفقراء والعبيد ، فقد كانت المسيحية في الأصل حركة مضطهَدين، ظهرت للمرة الأولى على أنها دين للعبيد والمُعتَقين والفقراء والناس المحرومين من جميع الحقوق، وكذلك كل الشعوب التي قهرتها أو استبدت بها روما، وكان لا بد لانتفاضات الفلاحين والعبيد والمسحوقين، ولجميع الحركات الثورية في العصور الوسطى، أن

ترتدى قناع الدين بالضرورة، وقد بدت وكأنها استعادة للمسيحية الأولى إثر ما أصابها من انحطاط متزايد، ولكن التمجيد الديني كان يخفي بانتظام مصالح دنيوية ملموسة "[5].

وفي هذا السياق ، تؤكد جميع المراجع التي تناولت تاريخ نشوء ما يعرف بـ"الأديان السماوية" أن نشأة وظهور الأديان ارتبطت أساساً بالجماهير المسحوقة أو جماهير العبيد والفقراء لتحريضهم على واقعهم والثورة عليه وتغييره ، ولنا في ثورة العبيد بقيادة " سبارتاكوس" وثورات فقراء المسلمين في عهد عثمان ثم ثورة الزنج والقرامطة وغيرها تأكيداً لهذا التحليل، علاوة على أن الدعوة المحمدية الإسلامية، انطلقت في بداياتها وسنواتها الأولى في أوساط فقراء العرب في شبه الجزيرة العربية ، وكانوا بمثابة العنصر الرئيسي في حماية الدعوة والدفاع عن مضامينها ضد أثرياء وسادة قريش، لكن طهرانية الدعوة الإسلامية ومثاليتها، لم تستطع الصمود والديمومة سوى لفترة قصيرة، انتهت بوفاة الخليفة العادل عمر بن الخطاب، ومن ثم ولاية عثمان بن عفان الذي شارك في قيادة عملية التحول بالدعوة الإسلامية وتوجيهها لحساب مصالح أثرياء القبائل العربية عموماً وأثرياء قريش وبني أُمية على وجه الخصوص، وبعد وفاته تكرست هذه المصالح الطبقية والسياسية بصورة بشعة –في الدولة الأموية– عندما قرر معاوية ابن أبي سفيان –بعد انتصاره على علي بن أبي طالب– توريث الحكم إلى ولده يزيد، الأمر الذي يتناقض كلياً مع جوهر وشكل الدين الإسلامي، بحيث باتت عملية التوريث سمة أساسية لجميع الحكام أو "الخلفاء" في الدولة الأموية والعباسية وإلى يومنا هذا، لا لشئ سوى تأكيد المصالح العليا للطبقات والشرائح الثرية وضمان بقاءها واستمرار سيطرتها على حساب الاغلبية الساحقة من فقراء المسلمين الذين فُرِضَ عليهم الصبر على مظالمهم، انتظاراً للآخرة، وفق ما كان يروجه "مشايخ وفقهاء" السلطان أو الخليفة، الذين مازالوا في أيامنا هذه يروجون نفس الخطابات لحساب هذا الأمير أو الملك أو الرئيس أو الحاكم دفاعاً عن مصالح الأغنياء وضد مصالح ومستقبل الفقراء والمقهورين.

ولنا في مشهد الإسلام السياسي المنتشر اليوم في بلادنا عبر حركة الإخوان المسلمين والحركات الأصولية والسلفية الرجعية خير مثال على هذه الممارسات والمواقف التي لا تتناقض أبداً مع السياسات الإمبريالية في موازاة الدعوة إلى مهادنة دولة العدو الصهيوني من ناحية، والصمت الكامل على السياسات الاقتصادية الاستغلالية الرأسمالية التابعة التي أدت إلى تزايد الفجوات بين الأغنياء والفقراء دونما أي حديث أو مخرج للمحرومين وللمظلومين سوى اللجوء إلى السماء ووعد الآخرة!!

وهنا بالضبط علينا –كأحزاب وفصائل ماركسية وشيوعية– أن نبحث بوعي وعمق كبيرين عن الجذور العميقة للدين في بلادنا العربية، التي تتمثل في الظروف الاجتماعية المتردية للجماهير الكادحة، وعجزها عن مواجهة أنظمة الاستغلال والقمع والاستبداد والتخلف ، الأمر الذي يفرض علينا مزيداً من الاندماج والتوسع في أوساط هذه الجماهير ، ونشر مبادئنا وأفكارنا وبرامجنا السياسية

والاجتماعية عبر وسائل الدعاية والاقناع الديمقراطية للارتقاء بوعي الجماهير الشعبية الفقيرة وتطوير كفاحها ونضالها ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والتخلف.

وفي هذا الجانب ، نقول : إن الإنسان الفقير ، البسيط ، العفوي ، الذي يعيش في مجتمع متخلف (كما هو حال مجتمعاتنا العربية)، يتأثر سلبا بمعطيات وموروثات قيم التخلف الاجتماعي والغيبي تحديدا، وينشأ او يصبح أسيرا – بدون وعي – لهذه البنية الاجتماعية المتخلفة ، بل ويصبح (بتأثير الخطاب الديني، والثقافي والسياسي والاجتماعي للأنظمة الحاكمة)، قوة فاعلة ومؤثرة في بنية المجتمع المتخلفة، فهو يعزز هذه البنية ويدعم استقرارها بمقاومة تغييرها بصورة عفوية، نظرا لارتباطها ببنيته النفسية المرتبطة بالبنية الاجتماعية، المحكومة بدورها للأعراف والعادات والتقاليد والغيبيات الموروثة ، العلاقة إذن جدلية بين السبب والمسبب (البنية والنمط الإنساني الذي ينتج عنها) مما يحتم على المثقف الوطني المستنير عموما واليساري خصوصا ان يتحمل مسئوليته تجاه الانسان الفقير ومعايشته والاهتمام الشديد بقضاياه وهمومه ومعاناته وتوعيته وتحريضه ضد البنية المتخلفة ورموزها الطبقية ليقوم بدوره في صنع مستقبله .

التنوير وتطور العلم وأثرهما على الدين :

لقد لعب الوعي الديني، حسب كارل ماركس، أدواراً متناقضة، سلباً أو إيجاباً، فهو من جهة "زفرة المضطهدين" في التعبير عن احتجاج الجماهير على الواقع، ومن جهة أخرى يساهم في "صياغة الوهم"، بتوظيفه من جانب القوى الاستغلالية لإدامة استغلالها، ولعلّ هذا الجانب الثاني هو المفهوم الذي شاع عن رؤية ماركس للدين، لا سيّما أنّ الوعي الديني كان هو السائد على أشكال الوعي الأخرى من فلسفة وعلوم وأخلاق، وشكّل الدين آنذاك الشكل الخارجي للصراعات الاجتماعية.

وكان اكتشاف إسحاق نيوتن قوانينَ الفيزياء الحركية والميكانيك، صدمة مؤثرة لعالم الغيب الذي ظلّ الدين متمسّكاً به، الأمر الذي وضع هذه القوانين في إطار الدراسة والفهم والتطوير، ومع أنّ مثل هذه القوانين لا تلغي الحاجة إلى الدين وإلى الروحانيات لدى الجماهير العفوية، فقد أخذ نجم العلم يرتفع عالياً، وقد ترافق هذا الأمر مع نظرية داروين واكتشافاته، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي دعا فيها إلى اعتبار أنّ الكائنات البشرية قد تطوّرت من أصل واحد بسبب طفرات جينية ووراثية، الأمر الذي يتعارض مع الأطروحات الدينية التي تقول "كلّنا من آدم، وآدم من تراب"، وهكذا ارتفع رصيد العلم على حساب الدين في سياق تطور وتقدم المجتمعات الأوروبية ، حيث نظر أوغست كونت، مؤسس الفلسفة الوضعية، إلى الدين باعتباره استلاباً فكرياً أما فيورباخ، الذي تأثر به ماركس في موقفه من الدين، فاعتبره استلاباً أنثروبولوجياً (إنسانياً)، وذهب عالم النفس سيغموند فرويد إلى اعتباره استلاباً نفسياً، بل وهماً يُصنع في العقل الباطن مثل بقية الأوهام.

وبعد عصر التنوير والنهضة، حولت أوروبا الدين إلى مجرد تقليد ومحاكاة، وتم إضعاف دوره لحساب دور الدولة التي حاولت التأثير على المؤسسات الدينية لتتساوق مع مؤسسة الدولة العليا وانحسر الدين في إطار الخاص أو العلاقة الفردية للمواطن مع الدين أو الكنيسة .

لكن على الرغم من كل ذلك، فالدين لم ينقرض في الغرب، مثلما بشّرت بعض الأطروحات، وعاد بقوة –للدفاع وتبرير المصالح الطبقية الرأسمالية الجديدة– بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية، مثلما لعبت الكنيسة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية دوراً ايجابياً وديمقراطياً منحازاً للفقراء في إطار ما عرف بـ"لاهوت التحرير"، لكنه لعب دوراً سلبياً في الشرق ، خصوصاً في بلادنا العربية، نظراً لقوة انتشار وهيمنة التراث القديم والعادات والعرف والتقاليد المحكومة لمفاهيم القضاء والقدر وغير ذلك من المفاهيم القديمة في ظل تكريس التخلف الاجتماعي والاقتصادي، حيث المجتمعات ما زالت بعيدة، في الكثير من الأحيان، عن شروط التطور الاقتصادي الاجتماعي الديمقراطي النهضوي، لاسيّما حين تعجز الجماهير الفقيرة المضطهدة، عن إيجاد حلول لمشكلات الفقر والمرض والبطالة والعيش الإنساني والحرية، فلا بدّ ان تبحث عن معالجات لها في السماء، وبالوعد باليوم الآخر.

التفسير المغلوط لعبارة ماركس " الدين أفيون الشعوب" :

منذ "كتابة ماركس كتاب "أصول فلسفة الحق لهيغل"، فإنه يعترف بالمحتوى الآيديولوجي للدين وبدوره في الصراع الطبقي، وفي الوقت نفسه يعترف بمحتواه التحرري حين وصفه "روحاً لعالم بلا روح". كما قرأ ماركس وإنجلز المنجز الثوري للتقليد المسيحي، حيث تمثل المسيحية نتاجاً وهمياً لعالم معذّب وإسقاطاً ذهنياً لوعيٍّ مُستلب، ما يتطلّب إخضاعها للنقد لا التهجم عليها"[6]، وهذا هو المنهج الذي يجب أن نستخدمه في تعاطينا مع الدين الإسلامي في صراعنا السياسي الديمقراطي مع حركات الإسلام السياسي الرجعية ، لفضح إهدافها ومصالحها التي تخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة النظام الرأسمالي والمصالح الطبقية لأنظمة الاستبداد والاستغلال في بلادنا .

وفي هذا السياق ، فإن من المفيد الإشارة إلى المفكر الماركسي الإيطالي "جرامشي" الذي أكد في كتابه "دفاتر السجن" أن الدين هو أحد أركان البنيان الفوقي الآيديولوجي للتشكيلة الاجتماعية الملموسة، وهو متداخل مع بنيتها السوسيو–اقتصادية، وهنا يمكن التفريق في وظيفته من خلال مستويين أساسيين: الأول يتعلق بالمجتمع المدني، والثاني له علاقة بالمجتمع السياسي– الدولة التي تعتمد على وظيفة الهيمنة.

وقد حاول غرامشي، بعد ماركس وإنجلز، إعادة النظر في المسألة الدينية، لكنّ نهجه ظلّ بعيداً عن توجهات الماركسيين العرب، وقد استمدّ غرامشي نهجه من الممارسة الكفاحية العملية، ولم يستمدّه من الكتب والتعليمات.

وإذا كان ماركس قد قال في كتابه نقد فلسفة الحق لدى هيغل أنّ "الدين أفيون الشعوب" ، فإن هذه العبارة لم تُفهم في سياقها ، إذ أنه كان يقصد العلاقة بين الدولة البروسية والكنيسة البروتستانينه وموقفها من الدين باعتباره ضرورة لامتصاص ظلم ومعاناة العمال والفلاحين الفقراء، وضمان رضوخهم واستسلامهم تطبيقاً لمقولة "شيشرون" أن الدين شيء لابد منه للفقراء والعبيد لكي يقوموا بتنفيذ الاعمال الشاقة الموكولة إليهم وتَحمُّل عذابات الدنيا في مقابل أجرهم في السماء، وهنا بالتحديد يتجلى رفض ماركس للظلم الواقع على الفقراء باسم الدين، وتشبيهه بالأفيون الذي كان يستخدم علاجاً لتهدئة آلام المرض في زمانه .

فالأفيون في القرن التاسع عشر كان علاجاً طبياً وقانونياً يستعمل في الطب، وتتعامل به المستشفيات والمراكز الصحية، لا باعتباره مخدّراً ساماً أو مدمّراً لجسم الإنسان، وإنما هو مسكّن مؤقت من الآلام والأوجاع، ولم يكن النظر إليه كعمل إجرامي أو فعل مخالف للقانون، كما هو الحال في الوقت الحاضر، بل كان أمراً مرخصاً له ومسموحاً به ومفيداً .

وفي هذا الجانب، نشير إلى أنّ ماركس قد اقتبس عبارة "الدين أفيون الشعوب" من الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانط، حيث وردت هذه العبارة في كتابه "الدين في حدود الفعل البسيط"، لكن ماركس أضاف قائلاً : "الدين هو روح عالم بلا روح" ويقصد بذلك تحديداً الطبقات الارستقراطية والبورجوازية الحاكمة التي تعيش عالماً بلا روح، وبلا أخلاق وبلا ضمير، انه عالم الاستغلال البشع للعمال والفقراء ، "لكنّ إسهام ماركس بالذات كان في البحث في وظيفة الدين وأسباب حاجة البشر إليه باعتباره "الزهرة الوهمية على قيد العبد" أو "زفرة المقهور". وقد استفاد ماركس من رؤية فيورباخ إزاء الدين، ولم يكن له موقف عدائي مسبق"[7].

إن عبارة "الدين هو روح عالم بلا روح" هي ردٌّ على الفكرة المادية المبتذلة، من أنصارها أو من خصومها، التي تعتبر الماركسية تهتم بالماديات فقط، وهي نقيض الروح التي تجسّد القيم الأخلاقية والإنسانية والمثل العليا، ففي استخدام ماركس يرى أنّ الحضارة الرأسمالية هي التي سلبت البشر روحهم، أي قضت على دينهم الحقيقي، ولأنه يريد القضاء على الاستغلال فإنّه يريد تحرير الروح من الهيمنة الرأسمالية من جهة، ومن جهة أخرى منع استغلال تلك الروح من قِبل المؤسسات الدينية التي توظفها بالضدّ منها. وكم هي صحيحة هذه اللفتة للتأمل في الردّة الحالية نحو التديّن تحديداً بسبب خواء رأسمالية عصر العولمة القيمي وفسادها الأخلاقي وفقرها الروحي"[8].

وبالتالي فإن ماركس بهذه العبارة، "الدين هو روح عالم بلا روح" أراد أن يبين فيها ان الإنسان البسيط الفقير المظلوم المضطهد ، يلجأ إلى السماء ويتمسك بالدين لكي يُهَوِّن على نفسه معاناته ومآسيه الحياتية، فالدين هنا ليس عزاء وسلوى لما هو فيه من فقر وبؤس وحرمان ، بل أيضاً ، يرى فيه المظلوم عزاءه وتعويضه عن انتفاء آدميته الناجمة عن الظلم الطبقي ، وهنا تتجلى عبقرية ماركس المعرفية الثورية في استخدامه لهذه العبارة، لكي يوضح أنّ الحضارة الرأسمالية هي التي

سلبت البشر روحهم، أي قضت على دينهم الحقيقي، ولأنه يريد القضاء على الاستغلال، فإنّه يريد تحرير الروح من الهيمنة الرأسمالية وكل أشكال الظلم والقهر من جهة، ومنع استغلال تلك الروح من قِبل الطبقات الرجعية والبورجوازية الحاكمة، ومن المؤسسات الدينية التي توظفها بالضدّ منها من جهة أخرى. وكم هي صحيحة هذه اللفتة للتأمل في الردّة الحالية التي تتعرض لها مجتمعاتنا وشعوبنا العربية من خلال حركات الإسلام السياسي صوب مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال، لخدمة مصالح الطبقات والشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية والعشائرية ، تحت ستار ديني، يهدف إلى تكريس العلاقات الرأسمالية الرثة في سياق الخضوع للنظام الامبريالي المعولم وفساده الأخلاقي والسياسي وفقره الروحي والمعنوي.

وكان المؤرخ الفرنسي مكسيم رودنسون قد أحسن التعبير عن هذه الظاهرة قبل أكثر من ربع قرن. بقوله "لا أعرف إلى متى ستستمر الحركة الأصولية، فقد يصل ذلك إلى ثلاثة أو حتى خمسة عقود من الآن. لكنها في جوهرها حركة عابرة. وهي ستبقى، طالما كانت خارج الحكم، نموذجاً مثالياً تغذيه الإحباطات والمظالم الاجتماعية الدافعة إلى التطرف"[9]. أما نبذ الحكم الديني، فلن يحصل الا بعد تجربة طويلة من المعاناة في ظله. باختصار: الأصولية الإسلامية ستواصل سيطرتها على المرحلة الحالية لفترة زمنية مرهونة بنهايتها لتوفر البديل الشعبي الديمقراطي وقدرته على استقطاب الجماهير الشعبية من ناحية، وعندما يفشل النظام الأصولي بشكل لا يقبل الشك ويقود الى طغيان واضح ومجتمع تراتبي خانع، أو يعانى نكسات من المنظور الوطني من ناحية ثانية، "سيقود ذلك الكثيرين إلى السعي نحو البديل. لكن هذا يتطلب وجود بديل يتمتع بالمصداقية ويثير الهمم ويعبىء الشعب. إنه بالتأكيد ليس بالأمر السهل"[10] .

وهاهم تجار الدين الذين يجعلوه أفيوناً للشعوب ، أو حركات الإسلام السياسي قد وصلوا إلى السلطة. "ومن شأن ذلك حتماً أن يُضعف المفعول المنوِّم لوعودهم، كما هو الحال في مصر وتونس اليوم، خصوصاً حينما لا يتوفَّر لهم – بخلاف زملائهم الإيرانيين – ريعٌ نفطي كبير يتيح لهم شراء رضا قطاع عريض من السكان أو رضوخهم"[11]، لذلك فإن قوى الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين التي تتصدر المشهد السياسي في اللحظة الراهنة، تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا من مضمونها الطبقي –الاقتصادي والاجتماعي– الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات الشباب الثوري والعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها الاستبدادي

عن طبيعة الأنظمة المخلوعة، من اجل تكريس تخلف وتبعية بلدانها واحتجاز تطورها.... لذلك كان من الطبيعي ان تنفجر الثورة الشعبية من جديد، معلنة رفضها للديكتاتورية والتفرد والقمع والاستبداد والاستغلال بعد أن اكتشفت الجماهير حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف – في جوهرها– عن سياسات النظام المخلوع، ما يعني أن نظمة الاسلام السياسي بقيادة جماعة الاخوان المسلمين تعمل على تحويل الديمقراطية من مهد للتغيير والتقدم الى لحد تدفن فيه كل طموحات الجماهير الشعبية.

حول الدين والدولة والموقف من التدين الشعبي:

في هذا الجانب يقول عالم الاجتماع التقدمي العراقي علي الوردي : "إن الدين والدولة أمران متنافران بالطبيعة فإذا اتحدا في فترة من الزمان، كان اتحادهما مؤقتاً، ولا مناص أن يأتي عليهما يوم ويفترقان، وإذا رأينا الدين ملتصقاً بالدولة، علمنا أنه دين كهان لا دين انبياء ، فالناس لم يثوروا على الطغاة الذين سفكوا دماءهم وجوّعوهم وضربوا ظهورهم بالسياط، ذلك لأنّ الناس قد اعتادوا ذلك وألفوه جيلاً بعد جيل، لكنّهم يثورون ثورة عارمة عندما تنتشر مبادئ اجتماعية جديدة فتبعث فيهم الحماس وتمنحهم ذلاقة البيان وقوّة النقد".

وفي هذا السياق ، نشير إلى المفكر الديني الشيخ عبد الرحمن الكواكبي الذي أكد في معظم كتاباته وخطبه على رفض كل أشكال الاستبداد ، وطالب بفصل الدين واستقلاله عن الدولة والحكم واستبعاد السلطة عن التدخل في أمور الشريعة .

إننا إذ نؤكد على أن الاسلام قد لعب دوراً تاريخياً مهماً في صيرورة تطوّر العرب، لكن طابعه الدنيوي تحوّل إلى تصوّرات مبسّطة ساذجة وأسطورية، خاصة في مراحل الانحطاط التي بدأت مع الدولة الأموية وتكرست في الدولة العباسية وما تلاها حتى المرحلة الراهنة ، وأصبحت الرؤى التي سادت في ضوء التصوّر المثالي الغيبي الذي طرحه "أبوحامد الغزالي" ضد عقلانية " ابن رشد" مجرد جملة طقوس بسيطة، من دون عقل أو معادية للعقل، فقد رفض الغزالي كلّ مجالات العلم والعقل والفلسفة، كما عبر عنها الفيلسوف ابن رشد، وحَصَر «العلم» في «علوم الدين» الأمر الذي لم يقره ولم يوافق عليه علماء الدين المستنيرين – في العصر الحديث والمعاصر– من أمثال جمال الدين الافغاني ، ومحمد عبده وأحمد أمين والشيخ علي عبد الرازق ثم الشيخ محمود شلتوت والشيخ محمد أبو زهره وجمال البنا ومحمد سعيد عشماوي وغيرهم .

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية كتاب الشيخ الأزهري علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم"، "الذي يناقش فيه مجموع الآراء والمواقف من مسألة الخلافة في الإسلام، انطلاقا من السؤال الرئيسي حول دينية أو عدم دينية منصب الخلافة[12]، فإذا كان البعض يعتبرها منصبا دينيا، وضرورة دينية، فإن علي عبد الرازق في رده على هذا القول ومن أجل تفنيده، يعود إلى المصادر الأساسية للإسلام:

الكتاب والسنة والإجماع، يبحث عن شرعية أو عدم شرعية هذا القول. ليخرج بنتيجة مفادها أن لا الكتاب ولا السنة ولا الإجماع يعطيه الشرعية.

وإذا كانت الخلافة بالنسبة لعبد الرازق لا تستند لا على الكتاب ولا على السنة ولا على الإجماع. فإنها لا تستند في رأيه إلا على القوة والقهر والعنف بحد السيف من أجل فرض نفسها على المسلمين، وفي هذا الإطار يستعين المؤلف بالتاريخ الإسلامي من خلال بعض اللحظات التاريخية، ومن بعض الذين مارسوا الحكم للاستدلال على القوة والقهر.

"لقد طالب الشيخ علي عبد الرازق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" بإلغاء نظام الخلافة، حيث رأى "أن مؤسسة الخلافة ليس لها أي سند أو أساس فقهي من الأصول والمصادر المعتمدة للدين عند المسلمين، ومن ثم يجب نزع وإسقاط أية صفة قداسة كانت تنسب للخلافة، وبالتالي يصبح لكل أمة إسلامية الحق والحرية في اختيار نوع الحكم الملائم لها، وفي اختيار من تريده حاكماً عليها، وفي خلعه، ما يؤكد على أن مضمون دعوة الشيخ علي عبد الرازق هو أن الإسلام دين لا دولة، ومن ثم يجب الفصل بينهما، واعتماد العقد الاجتماعي والديمقراطية أساس للحكم"[13].

لكن تزايد عمق التخلف والتبعية في بلادنا العربية، في هذه المرحلة بالذات من القرن الحادي والعشرين، مع تزايد حالة الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي والهبوط السياسي ، أدى كل ذلك إلى بروز الظاهرة الأكثر خطورة المتمثلة في بعض الشعارات التي تستغل "الوعي الديني" لدى البسطاء من الناس ، وتجعل منه نقيضاً للعقل والفكر والتقدم العلمي والديمقراطية من ناحية ونقيضاً لمفهومي الوطنية والقومية بذريعة انهما مفهومان علمانيان من ناحية ثانية ! ! ؟ وللأسف فإن ما يدعو إلى مزيد من الحزن والأسى والألم ان "المؤسسات الدينية" أصبحت تعيد انتاج "الثقافة" والطقوس الدينية الشكلانية المعادية للعلم والعقل عبر ملايين "الكتب" التي تقوم دول الخليج والسعودية خصوصاً، بدفع تكاليف طباعتها وتوزيعها لترويج الأفكار التي تعزز عوامل التخلف بما يخدم مصالح أولئك الحكام وغيرهم من امراء وأصحاب المال والثروة من الشرائح الرأسمالية الرثة، الكومبرادورية والطفيلية والبيروقراطية .

والمفارقة هنا تتبدى في أن هذه الأنظمة و "المؤسسات الدينية" تميل إلى تكريس الوعي العامي العفوي الموروث عبر الحرب على كلّ التطوّر الحداثي، بما في ذلك الحرب على كل منطق عقلاني أو نضال وطني أو قومي وتقدمي، لتكريس هيمنة الأنظمة الرجعية على عقول الجماهير، لكنها كذلك تكرّس الليبرالية على الصعيد الاقتصادي، وما يستدعيه ذلك من غياب أي شكل من التناقض مع الإمبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالي المعولم .

هنا سنجد أن الماركسية –من خلال احزابها– في صراع مع هذه التيارات من هذه الزوايا، وهو – في حقيقته– صراع ضد الإمبريالية والصهيونية ، كما هو صراع ضد كل اشكال الاستغلال والتخلف والاستبداد والفقر من أجل حرية شعوبنا واستنهاضها.

وبناء على ذلك ، فإننا نرى أن الخطوة الضرورية الأولى على هذا الطريق النضالي والديمقراطي النهضوي، هي في تحقيق الفصل بين الدّين والدولة، وهذا يعني التركيز على تعميم الفكر الحديث الديمقراطي العقلاني العلماني، إذ أن هذه العملية هي التي سوف تقود إلى تحقيق ذاك الفصل، انطلاقاً من إدراكنا –بصورة موضوعية خالصة – إلى أن ميْل الطبقات الشعبيّة إلى الحركات الأصوليّة لا ينبع من الوعي الدّيني، وفق ما يظنّ البعض ، بل نابع من دورها السّياسي، وفي هذا يجب أن يكون دور الماركسيين، أي دورهم في تقديم وممارسة تطبيق برنامج نضالي سواء ضد الإمبريالية والحركة الصهيونية ودولتها، أو في مواجهة النظم الكومبرادورية التابعة والمتخلفة، وأن يطرحوا بديلاً ثورياً واقعياً ، قادراً على تغيير الوضع الراهن وتوليد مقومات المستقبل.

إن أسلمة الدولة عند الحركات والجماعات الإسلاموية تستهدف هيمنة هذه الجماعات على المجتمع من خلال سيطرتها على الدولة، وإلغاء الفرد والمواطن، وتعطيل أو إسقاط مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، والانتقال إلى النشأة المستأنفة للقهر الدموي العنصري الطائفي كما يجري الآن في سوريا والعراق ومصر وغيرها، إنها تحاول أن تمارس دورا قريبا مما سماه مهدي عامل، الاستبدال الطبقي ارتباطاً بمصالح الشرائح الكومبرادورية والطفيلية والبيروقراطية ، حيث تحاول جماعة الإخوان المسلمين بناء دولتها بمنهج تفكيكي يقوم على "نظام طائفي هو، بالضبط، نظام سيطرتها الطبقية الذي فيه، وبإعادة إنتاجه، يعاد، باستمرار، إنتاج تفكك المجتمع"[14]، لأن الدولة الطائفية هي العائق الأساسي أمام توحيد المجتمع، لأن الجماعات الدينية أو حركات الإسلام السياسي لا تملك حدّا أدنى من المصداقية التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية من مفهوم الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، بل هي ضدها وذلك لأنها ليست معنية بتطلعات الشعوب في النهوض والتقدم والثورة، بقدر ما هي معنية بترسيخ سطوتها وسيطرتها نحو الدولة الإسلامية الواسعة التي تدعو لها وهو ما يعني إجهاض الثورات وعدم الوصول بها إلى أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية ، ووقف المد الثوري الذي فجرته الشعوب ضد الاستبداد القهري. لهذا هي ليست معادية للإمبريالية ، بل إنها تتحالف ذاتيا وموضوعيا، ماديا وسياسيا وإعلاميا، مع البلدان الأكثر رجعية وعمالة في بلادنا مثل قطر والسعودية وغيرها، ويعود السبب في ذلك، إلى "أن جماعة الإخوان المسلمين وعقيدتهم الاقتصادية القائلة بالاقتصاد الحرّ ولكن التابع والرث، يمثلون الكومبرادور النقي، إذا صح التعبير، في إطار من اقتصاد المحاسيب أو "الإخوان" غير المقيَّد بتدخل الدولة، وهي أكثر انسجاماً مع المذهب النيوليبرالي من واقع الرأسمالية السائدة في ظل مبارك. ويعبِّر عن تلك العقيدة خير تعبير خيرت الشاطر[15]، الرأسمالي الكبير والرجل الثاني في الإخوان بعد المرشد وممثل أكثر أجنحة الجماعة محافظةً، وكذلك حسن مالك، العظيم الثروة والعضو البارز في الإخوان"[16].

لكن موقفنا النقيض والمعادي لموقف القوى البورجوازية والرجعية من الدين واستخدامه كسلاح فكري أساسي لتكريس سطلتها، لا يعني أبداً موقفاً مضاداً لمشاعر الجماهير الشعبية من الدين، إذ لا

يمكن، في مجتمع مثل مجتمعاتنا العربية، لأيِّ حركة يسارية ثورية أن تتجاهل الظاهرة الدينية، لا سيّما أنها ظاهرة مجتمعية، وإلاّ فإنها، هي ذاتها، سوف لا تكون ثورية، وإذا ما فعلت ذلك فلن يعود بإمكانها القيام بالتغيير الاجتماعي الحقيقي للمجتمع.

لذا علينا أن نتعلم من دروس وتجارب الحركات الثورية اليسارية في أمريكا اللاتينية، التي تفاعلت ايجابياً مع لاهوت التحرير المسيحي واستخدمته في مقاومة الظلم الطبقي والنضال التحرري آخذين بعين الاعتبار الفارق بين لاهوت التحرر المسيحي وطابعه الديمقراطي وبين المذاهب والحركات الإسلامية الرجعية، في العلاقة مع مظاهر التدين الشعبي.

فالتديّن الشعبي هو أحد معطيات الواقع الاجتماعي الذي ينبغي أخذه بنظر الاعتبار، ولذلك فإنّ من يعتبر نفسه طليعة الشعب، لا بدّ وأن يعمل على كسب هذا السند الشعبي بما فيه من معطيات تاريخية وتراثية سلبية وإيجابية، الأمر الذي يستوجب احترام الدين واتخاذ موقف إيجابي منه، لا سيّما القيم الإنسانية المشتركة التي تمثل، إلى حد كبير، قيماً للماركسية" كالدعوة للمساواة والعدالة والحرية وانهاء كافة مظاهر الاستغلال والاستبداد .

لعلّ ذلك يجعلنا نؤكد على أن الظاهرة الدينية ظاهرة ترتبط بالوعي والثقافة الشعبية، وهي تعبير عن الإحساس المشترك الذي كان علينا – كفصائل واحزاب ماركسية عربية– إدراكه والتعامل معه من موقع نقدي، وليس من موقف نفي سلبي، وكان علينا الاستفادة منها بدلاً من صدمها أو التصدّي لها، أو ممارسة بعض المظاهر الضارة التي لا تحترم المشاعر الدينية للجماهير الشعبية الفقيرة ، مثل المواقف العدائية للدين أو الاستهزاء بتدين الجماهير واتهامها بالرجعية والتخلف ، والاستهزاء بالتقاليد التراثية الدينية أو التفاخر بالإفطار في شهر رمضان، وغير ذلك من الممارسات التي تؤكد على ضحالة الوعي من جهة، وتؤدي إلى انفضاض الجماهير من حولنا، بل واستجابتها للدعاية الرجعية والامبريالية المغرضة ضد احزابنا ومبادئها من جهة ثانية، الأمر الذي يكرس عزلتنا وخسارتنا للقطاع الواسع من جماهير الفقراء الذين يمكننا كسبهم لصالح قضية النضال التحرري الثوري والنضال الديمقراطي والصراع الطبقي الاجتماعي في آن واحد ، انطلاقاً من ضرورة وعي كل رفيق من رفاقنا – في جميع الأحزاب والفصائل العربية – بأن الآيديولوجيا الدينية، بذاتها ولذاتها، ليست رجعية أو ثورية، وإنما هي حمالة أوجه، تتلون باللون الذي تعطيه إياه القوى الاجتماعية الحاملة لذلك الوعي وتكييفها لمضامينها لمصالحها. ولعلّ النقد لا ينبغي أن يوجّه إلى العقيدة الدينية والإيمان الديني والرؤية الوجدانية والروحية، وهذه جزء من منظومة متكاملة، وخاصة للكون والطبيعة والمجتمع، ولهذا ينبغي أن يَنْصَّب النقد بشدّة ضد المواقف السياسية الليبرالية الهابطة والاستسلامية ، وضد الرؤى الفكرية والاقتصادية والاجتماعية اليمينية والرجعية، وضدّ دور بعض رجال الدين، لا سيّما أولئك الذين يستغلون المشاعر الوجدانية والإيمانية الروحانية لتخدير الناس والتأثير في وعيهم وتوظيفه بالوجهة التي تريدها السلطة والأنظمة الرجعية .

"وإذا كانت المسألة الدينية في العالم العربي من أعقد المشكلات، بل وأخطرها، وقد ازدادت اشتباكاً والتباساً منذ أواسط السبعينيات، فقد ارتبطت هذه المسألة، أولاً، بصعود التيار الديني، وبشكل خاص الإسلامي أو الإسلاموي، وثانياً، الأمر له علاقة بالمواقف الانتهازية للغالبية الساحقة من السلطات الحاكمة التي حاولت مداهنة الإسلاميين، بل وحتى تملّقهم، عسى أن يرضوا عنها، وقدّم الحكام التنازل تلو الآخر لها على الصعيد الدستوري أو القانوني أو على الصعيد العملي، أما ثالثاً فيتعلّق بفشل اليسار، لا سيّما الماركسي، في برنامجه الفكري والسياسي، وتراجعه عن مواقعه، إضافةً إلى بقائه على هامش وعي الجماهير ومعتقداتها اليومية"[17].

وبالتالي فإنّ بحث المسألة الدينية من منظور ماركسي يستهدف فهم العلاقة بين الدين كخطاب وتراث ومحطات تاريخية ، من جهة، وبينه وبين الممارسة الاجتماعية عبر تداخل الدين وتأثيره في عملية الصراع الطبقي الجارية في بلادنا من جهة أخرى.

لذلك "فإن تناولنا لموضوع الإسلام و الماركسية، و معالجتنا لعلاقة الالتقاء و الاختلاف، إنما يهدف إلى تجديد التفكير فيهما سعيا إلى زحزحة ما اصبح أو ما أريد له أن يكون من الثوابت، وهو العداء القائم بين الماركسية والإسلام الذي لا يعبر عن العداء المطلق بقدر ما يعبر عن عداء مؤدلجي الدين الإسلامي للماركسية باعتبارها منهجا علميا يسعى إلى تحليل الواقع، و الكشف عن التناقضات القائمة فيه، ومجابهتها، والتسريع بتجاوزها في أفق تحقيق المجتمع الاشتراكي، و هو ما لم يسع إليه الإقطاعيون و أشباههم البورجوازيون و كل من يتطلع إلى أن يكون كذلك" [18].

وفي هذا الجانب، نقول، إن مهمة الكشف عن خلفيات تكريس عداء "الإسلام السياسي" لمفاهيم العقل والتنوير والديمقراطية والاشتراكية والماركسية، تقع بالدرجة الأساسية على عاتق الأحزاب الطليعية الثورية اليسارية والديمقراطية، وهي أيضاً مهمة المثقفين الثوريين الذين تقتضي الأمانة العلمية أن يكونوا على معرفة عميقة بالإسلام و بالماركسية معا، من اجل البحث العميق في العلاقة بينهما، فالإسلام إسلام، و الماركسية ماركسية، و شروط ظهور كل منهما مختلفة، و أهدافهما مختلفة، مع إمكانية التقاطع بينهما، ما يدفعنا إلى القول بأن العداء بين جوهر "الإسلام" و الماركسية عداء مفتعل، و هو ما يستلزم التصدي لهذا الافتعال، لإرجاع الصراع إلى وضعه الحقيقي كصراع بين الطبقات الموجودة على ارض الواقع، لا بين السماء و الأرض، لأن صراعا من هذا النوع هو تحريف للحقيقة، و ظلم للواقع، وفقدان للعلم، و ابتئاس للمنهج. ولذلك فإن من واجبنا تناول الموضوع بصورة تاريخية وموضوعية ، لكي يساهم في النقاش الذي يجب استرجاعه إلى الساحة النظرية بصفة عامة و الفكرية بصفة خاصة حتى تتم إعادة النظر في المقولات الجاهزة عند مؤدلجي الدين الإسلامي من جهة وعند كل من يسعى إلى تحويل الماركسية إلى عقيدة من جهة أخرى .

وبما أنّ الدين أوسع من الآيديولوجيا، فضلاً عن توجّهه لمخاطبة فئات واسعة من السكان، لا سيّما الفئات الشعبية، فإنه يصبح سلاحاً ذي حدين بيد الحاكم والطبقات الرجعية والبورجوازية ، من

أجل تكريس الاستغلال، وكذلك بيد الجماهير الفقيرة للثورة على أنظمة الاستغلال وإسقاطها، وفي هذه الحالة ، هل يصبح هدف محاربة الدين في حد ذاته هدفاً ثورياً ؟ الجواب لا بالقطع، لان الدين والتراث الديني "حَّمال أوجه" وملئ بالمقولات التي تُحَرّض على المساواة بين البشر، بمثل ما نجد فيه أيضاً مقولات تستخدمها القوى الطبقية ضد مصالح الجماهير الشعبية ، فأيّ ماركسية إذن، تلك التي تتوجه إلى معارضة دين ومعتقدات الغالبية الساحقة من السكان، لا سيّما الفئات الشعبية؟ إن في ذلك ضربٌ من الصبيانية وعدم الشعور بالمسؤولية، ناهيكم عن الجهل، إلاّ إذا كان ناجماً عن وعي وسبق إصرار، فإنه –في هذه الحالة– يبقى يدور في نخبوية نظرية خارج الماركسية وليس مهمة نضالية تغييرية كما هي الماركسية" .

وبالتالي فإن موقفنا الواضح من هذه المسألة ، يقوم على أننا في صراعنا مع حركات الإسلام السياسي ، وفي علاقتنا مع الجماهير الشعبية، لسنا في وارد تناول موضوعة الدين من زاوية فلسفية، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية ، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة هامة وحساسة ، فأن يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه، وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والاستقلال والديمقراطية، وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين كما يروج دعاة الاسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية.

فالماركسي الذي ينظر إلى الفكرة التي تكوّنت خارج الواقع لا يمكنه أن يكون ماركسياً؛ فالماركسية نظرية لفهم الواقع والصراع الطبقي وفضح كل مظاهر الاستغلال والاضطهاد ، وبالتالي العمل على تغييره، "ولعلّ الكثير من الماركسيين، بمن فيهم العرب والعالمثالثيين، عند بحثهم المسألة الدينية لم يخضعونها للمنهج الجدلي، وهو موقف غريب، ولذلك كانت استنتاجاتهم غريبة أيضاً، لأنها نقيض للماركسية، لا سيّما عدم إدراك طبيعة التناقضات في الظاهرة الدينية"[19].

إذ لا يمكن، في مجتمع مثل مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، لأيِّ جماعة ثورية أن تتجاهل الظاهرة الدينية، لا سيّما أنها ظاهرة مجتمعية، وإلاّ فإنها، هي ذاتها، سوف لا تكون ثورية. وإذا ما فعلت ذلك فلن يعود بإمكانها التوسع في أوساط الجماهير الفقيرة والقيام بالتغيير الاجتماعي الحقيقي للمجتمع. فالتديّن الشعبي هو أحد معطيات الواقع الاجتماعي الذي ينبغي أخذه بنظر الاعتبار، ولذلك فإنّ من يعتبر نفسه طليعة الشعب لا بدّ وأن يعمل على كسب هذا السند الشعبي بما فيه من معطيات، الأمر الذي يستوجب احترام الدين واتخاذ موقف إيجابي منه، لا سيّما القيم الإنسانية المشتركة التي تمثل، في الوقت نفسه، قيماً للماركسية.

ولعلّ انتشار حركات الإسلام السياسي في بلادنا اليوم، بحاجة إلى دراسة سوسيوثقافية بعد هزيمة مشروع اليسار، بشقيه الماركسي والعروبي (القومي)، خاصة وان غالبية المناقشات حول المسألة الدينية اكتسبت طابعاً عاطفياً وراهنياً، دون النظر إليها كبعد إستراتيجي، فضلاً عن غياب الرؤية الموضوعية لدى قوى اليسار في التعاطي مع الظاهرة الدينية ، الأمر الذي راكم في تعقيد المسألة، ناهيكم عن استخدامها من جانب القوى الرجعية والإمبريالية.

فبدلاً من أن توجه بعض قوى اليسار (في كل البلدان العربية) النقد إلى الأنظمة المستبدة، وإجراءاتها القمعية ضد الجماهير الفقيرة المؤمنة بعفويتها، وإلى بعض رجال الدين الفاسدين، قامت بتوجيه نقدها أحياناً – بطرق مباشرة أو غير مباشرة – إلى الدين والإيمان الديني والجماهير المؤمنة واتهامها بالرجعية، بل وسخرت من بعض الممارسات الدينية، أو أهملت التعاطي معها، من موقع متعالٍ ومترفّع، وهو ما عملت على استثماره جماعة الإخوان المسلمين والحركات الدينية الأصولية، ووظفته لاحقاً ضدنا على نحو مسيء.

ومع اقرارنا بهذا القصور من جانب الحركات الماركسية والشيوعية العربية، إلا اننا نؤكد بالمقابل ان أحزاب وقوى اليسار الفلسطيني، لم ترفض التعاون في إطار النضال التحرري مع الحركات الدينية ، خاصة في ظروف الانتفاضة الفلسطينية 1987-1992، لكن الحركات الدينية، وحركة حماس تحديداً، رفضت أي شكل من التحالف مع قوى اليسار ارتباطاً برؤيتها الدينية والطبقية من ناحية ، وانعكاساً لشعورها بكثير من التعالي والغرور والتفرد في قيادة الجماهير من ناحية ثانية (حزب الله وحركة أمل وحماس والجهاد وبعض حركات المقاومة في العراق) ، وهي اليوم مازالت مصره على هذا الرفض بعد وصولها إلى الحكم في تونس وليبيا واليمن والعراق ، ما يعني بوضوح حرص حركات الإسلام السياسي على التفرد بالسلطة والحكم لحساب رؤيتهم السياسية الاجتماعية التي تعكس بوضوح المصالح الطبقية للكومبرادور والعلاقات الرأسمالية التابعة في ظل انفتاحها وقبولها بالسياسات الأمريكية ومهادنتها للدولة الصهيونية .

وهنا بالضبط، نؤكد على أن حركات الإسلام السياسي الرجعية والمهادنة، لا تعارض أبداً السياسات الاقتصادية الرأسمالية المرتبطة بحرية المنافسه والاقتصاد الحر والملكية الخاصة والتفاوت في الدخل والثروة وكل أشكال الاستغلال في إطار اقرارها بالطبقات والتمايز الطبقي ، وبالتالي يتخذون موقفاً متطابقاً مع النظام الامبريالي العالمي ليس في سياسته الاقتصادية فحسب، بل أيضاً في العديد من القضايا السياسية والمجتمعية.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى ادعاءات الحركات السياسية الإسلامية بدورها في "تخفيف " معاناة الجماهير الفقيرة من خلال المؤسسات و"الجمعيات الخيرية" الدينية، لتقديم المساعدات المالية أو العينية باسم الإحسان إلى الفقراء !، وهذا لا يعدو ان يكون "أفيوناً" أو وهماً مثالياً غيبياً وديماغوجياً يستهدف امتصاص غضب الفقراء ونقمتهم وانتفاضهم ضد مظاهر استغلالهم ومعاناتهم وبؤسهم من

جهة، وللحفاظ على أوضاع التفاوت والاستغلال الطبقي الرأسمالي وكافة السياسات والممارسات الرأسمالية البشعة من جهة ثانية .

وهنا يتجلى الفرق الجوهري بين طروحات اليسار الماركسي الثوري، التي تلتزم بالنضال ضد اتظمة التبعية والاستبداد وكل أشكال الاستغلال والتفاوت الطبقي من أجل مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة ، وبين حركات الإسلام السياسي والقوى الطبقية الرجعية التي تستخدم مفهوم "الإحسان والصدقات" بالمعنى الديني، لتضليل الجماهير الشعبية واستغلال بساطتها وعفويتها حفاظاً على المصالح الطبقية للسلطة الحاكمة والطبقات المتحالفة معها، كما هو الحال الآن في كل بلدان النظام العربي .

الموقف المطلوب من الأحزاب والفصائل الشيوعية والماركسية تجاه الجماهير الشعبية المتدنية :

في هذا السياق علينا ان ندرك جيداً ، حرص أحزابنا والتزامها – في كل الظروف– باحترام المشاعر الدينية لدى الجماهير الفقيرة، وأن العلاقة بينها وبين العمال وجموع الفقراء المتدينين في مجتمعاتنا، باعتبارهم مادة وهدف النضال الثوري ببعديه التحرري الوطني، والاجتماعي الديمقراطي ، هي علاقة تستند بالأساس على تحريضهم وتوعيتهم ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والظلم التي يعيشونها، دون أي تدخل في معتقداتهم الإيمانية، فإذا كان لهذه الجماهير أن تتخلص من أوهامها الدينية، فإن ذلك لن يكون من خلال البراهين والكتب والكراسات فحسب، ولكن أيضاً ، بالدرجة الأساسية من خلال المشاركة في النضال الثوري التحرري والديمقراطي الاجتماعي في إطار الصراع الطبقي، وفي مثل هذه الحالة، يجب على رفاقنا في جميع هذه الاحزاب ، ضمان ألا تكون الاختلافات الدينية، أو الاختلافات بين المتدينين وغير المتدينين، عقبة في طريق وحدة نضال جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، فبقدر ما يصبح كل حزب أو فصيل من أحزاب اليسار العربي حزباً جماهيريا حقيقياً ، يقود العمال وجماهير الفقراء في أماكن العمل وفي المجتمع، بقدر ما سيكون في صفوفه فئة من العمال والفقراء الذين لا يزالون متدينيين، أو شبه متدينين. وسيكون رفض هؤلاء العمال بسبب أوهامهم الدينية موقفاً مرفوضاً ومضادا للماركسية.

لكننا في نفس الوقت، نحذر من سقوط بعض أحزابنا في مستنقع الغيبيات أو تبنى المنطلقات الدينية أو أن يقوم توجه الحزب السياسي واستراتيجيته وتكتيكاته على اعتبارات دينية، ذلك ان مستقبل أحزابنا الماركسية العربية وانتصارها يعني أن يسترشد كل رفاقنا بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، بما يضمن التجسيد الثوري في التعبير عن المصالح الجماعية، وعن نضال الطبقة العاملة وجماهير الفقراء.

ولذلك يجب على كل كادر من هذه الأحزاب والفصائل في هذا المجال أن يكون واثقا من أنه هو من يثقف أعضاءه المتدينيين ويؤثر عليهم، وليس العكس، انطلاقاً من موقف واضح وصريح ، يتجلى في أن تعاملنا مع المسألة الدينية بصورة موضوعية وعلمية ، يجب أن لا يقتصر على مجرد إبداء

رأي أو تعامل مرحلي معها، أو حتى مسألة انتهازية انتخابية مثلاً، بل يتجاوز ذلك عبر الوعي العميق لبعض جوانب التراث الديني الثوري المنحاز للفقراء من ناحية، وعبر فهم الأفكار الأساسية والأهداف الاجتماعية والسياسية للماركسية في تطبيقها على واقعنا من ناحية ثانية .

وبالتالي، فإن أحزابنا وفصائلنا اليسارية العربية، إذ تعتمد الماركسية، كنظرية علمية لدراسة التطورات الاجتماعية من منظور ثوري نقيض للمنظور الرأسمالي الطبقي، فلا بد لنا من استخدام طريقة الماركسية ومنهجها الجدلي الذي يجسد شكل ومضمون المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي والاشتراكية من أجل تحليل وتغيير الواقع الاجتماعي والسياسي المتخلف والتابع السائد اليوم في مجتمعاتنا العربية، وان هذا المنهج بما هو اداة لكشف وتحليل الظواهر الاجتماعية والطبيعية، يفرض على كل رفاقنا عموماً ، والكوادر الحزبية خصوصاً، أن يتابعوا بروح نقدية استكشافية عقلانية كافة التطورات والصراعات الاجتماعية، لتقديم الرؤى والبرامج واليات العمل الهادفة الى تغيير وتجاوز الواقع المحكوم من قبل الطبقات المستغلّة في مجتمعنا لحساب تحقيق أهداف المضطهدين وكل الكادحين والفقراء في الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

وفي هذا السياق ، فإننا نشير إلى أن أياً من فصائل وأحزاب وحركات اليسار العربي، لم تنجح تاريخياً –وبدرجات متفاوتة– بتعميم وتكريس منهاجها الأيديولوجي ومنطلقاتها التربوية الأخلاقية، وثقافتها العقلانية على قواعدها التنظيمية من الناحية الجوهرية، وبالتالي ظلت الايديولوجيا بوجه عام، غير ممأسسة تنظيمياً ومتناثرة ومحصورة أو محاصرة او هامشية مهملة ، ولم ترتق بأفضل أحوالها لتشكل منهجاً رئيسياً ناظماً للحياة التنظيمية او حالة فكرية جماعية أو قاعدة واسعة لوعي نظري منظم، الامر الذي يستدعي من هذه القوى والأحزاب الماركسية العربية، أن تبدأ جدياً بتفعيل البعد الأيديولوجي باعتباره أحد أهم مرتكزات حزبها وصيرورته الراهنة والمستقبلية، عبر الالتزام بمأسسة النشاط الفكري في اذهان رفاقها بما يضمن إحياء وتجديد إطار التفاعل الجاري بشأن إعادة الاعتبار للنشاط التثقيفي لمنظمات حزبها القيادية والكادرية والقاعدية، كبوصلة ومرجعية اولى لمسيرة نضالنا وتحقيق اهداف شعوبنا وجماهيرنا الفقيرة في التحرر الوطني والديمقراطي على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية .

ووفق هذه الرؤية ، فإننا نرى في طروحات ومفاهيم وبرامج حركات الإسلام السياسي الرجعية طروحات نقيضه للحداثة والتطور والديمقراطية والتحرر والنهوض، وهي أيضاً تكريس للتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي ولكل مظاهر الاستبداد والقهر ، وبالتالي فإن نضال فصائلنا وأحزابنا الثورية، ضد القوى الرجعية والظلامية هو نضال سياسي ديمقراطي مجتمعي في إطار التناقضات الداخلية، جنباً إلى جنب مع نضالها وتناقضها الرئيسي التناحري ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني في بلادنا ... وفي هذا الجانب، نؤكد على أن قناعتنا بأهداف التحرر الوطني والديمقراطي، يعني في أحد جوانبه،

النضال من أجل تطبيق الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي في بلادنا ، لكن هذه العملية لا يمكن تحققها بدون الرؤية الموضوعية لمفهوم العلمانية، الذي نفهمه ونتعاطى معه كشرط من شروط الديمقراطية، وباعتباره مفهوماً لا يتناقض مع الدين، وليس منافساً له ، فالعلمانية، ليست مذهباً أو تياراً فلسفياً وليست نظرية معرفية، ولا هي نظرية في علم من العلوم، كما ان العلمانية بالنسبة لنا ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة، ولا تقييد الحريات الدينية ، انها تعني حياد الدولة ومؤسساتها تجاه الاديان والعقائد حتى تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم.

ومن ذلك المنطلق الثوري بإمتياز ، تتبنى الماركسية مصالح وتطلعات كافة المضطهَدين عموماً والطبقة العاملة خصوصاً، بوصفها الطبقة المنتِجة غير المالكة، وكذلك النساء باعتبارهنّ الجنس المضطهد، إلى جانب دفاعها عن قضايا ومستقبل تحرر الأمم والشعوب المقهورة، وهذه نقطة أساسية في التثقيف الثوري لسبب بديهي هو التالي: قبل أن يتعلّم المناضلون الماركسية كعلم، ولكي يستوعبونها حقاً، لا بد لهم باديء ذي بدء أن يتلقنوا منطلقاتها الأخلاقية ويجعلونها منطلقاتهم، وإلا فما قيمة "المناضل" الذي حفظ "قرآن" الماركسية عن ظهر قلب ولا تزال عادات التعالي الاجتماعي إزاء الأتعس منه حظاً، والذكورية والعنصرية والقومجية العنصرية والشوفينيه تخيّم على أطباعه. فما نفع "المادية الديالكتيكية والتاريخية" إذا درسها ذاك "المناضل" وهو لم يتخلص من رواسب سلبيات تربيته الاجتماعية التي تتناقض مع مبادئ ومفاهيم الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

إن المنطلقات والمفاهيم التربوية والأخلاقية الماركسية لا يمكن دراستها كأي"علم" بل فقط كمبادىء أخلاقية يجب التحقق من فهمها ليس عن طريق التثقيف فحسب، بل في الممارسة داخل الحزب، وعلى مستوى الحياة اليومية .

وفي هذا السياق ، فإننا نجدد تأكيد التزامنا باحترام المشاعر الدينية السائدة في أوساط الجماهير، بمختلف مذاهبها وطوائفها ، وذلك انطلاقاً من اعتبارنا للدين أحد أهم مكونات الثقافة العربية الإسلامية، علاوة على أنه مسألة خاصة ، شخصية وضميرية بين الإنسان والسماء، وبالتالي لا بد من فصله –بالمعنى الموضوعي– عن الدولة، وفق ما أكد عليه العديد من علماء وشيوخ المسلمين أمثال عبد الرحمن الكواكبي وعلي عبد الرازق ومحمد عبده وطه حسين وأحمد لطفي السيد وغيرهم ممن رفعوا شعارات التنوير والديمقراطية وحرية الرأي والمعتقد في إطار رؤيتهم العلمانية الهادفة إلى اثراء الجدل للعلاقة بين الدين والدولة، بما يتجاوز الفهم السطحي لمقولات ماركس حول الدين من جهة ولمفهوم العلمانية من جهة ثانية.

العلمانية والديمقراطية :

العَلْمانية هي : مفهوم يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس فيه أية سلطة دينية، كما أن المراجع الدينية لا تمارس أية سلطة سياسية، بمعنى الفصل بين الزمني والروحي، بين الدولة والدين ، أي بين الاختصاصات الدنيوية والاختصاصات الدينية، كما أن الدولة العلمانية ليست دولة لا دينية ، بل هي دولة لا طائفية ، فالدولة العلمانية الديمقراطية ليست هي الدولة التي تنكر الدين ، بل هي الدولة التي لا تميز دينا على دين ، ولا تقدم أبناء طائفة على أبناء طائفة أخرى، ولا تخص بعض وظائف الدولة بأبناء طبقة بعينها دون سائر الوظائف .

هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية الفلسفية و المعرفية ، فإن أقصى ما تعنيه العلمانية ليس الإلحاد أو نفى وجود الله بل " تأسيس حقل معرفي مستقل عن الغيبيات و الافتراضات الإيمانية المسبقة".

و بكلمة واحدة ، إن العلمانية ليست نفيا للاعتقاد ، بل هي تحرير له من القيود و الإكراهات الخارجية. ولا غرو بالتالي أن يكون الفكر الديني الحديث قد عرف في ظل العلمانية تطورا في العمق ما أتيح له أن يعرفه في ظل الأنظمة الثيوقراطية .

ووفق هذه الرؤية، فإن موقفنا الموضوعي تجاه مفهوم العلمانية يقوم على الأسس التالية:

1- **تامين الحرية الدينية.**
2- **فصل الدين عن الدولة.**
3- **اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر التشريع و القوانين .**
4- **تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات.**
5- **عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية وفق آلاليات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية.**
6- **تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.**

فالعلمانية بالنسبة لنا كماركسيين تعني أيضاً، على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، او تحرير الفكر من الاوهام والخرافات وتحرير الانسان من العبودية التي تمتد جذورها الى تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة وتركز الثروة وظهور الطبقات (تحريره من نظام الاستغلال) ... العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، فالعلمانية عملية تاريخية او سيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، وهي لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي ندعو رفاقنا إلى وعي جوهر حركتها

اللانهائية من ناحية، ووعي سماتها الرئيسية المرتبطة –كما يقول الصديق د.هشام غصيب – باكتشافين جوهريين هما:

- اكتشاف الطبيعة بوصفها كياناً مادياً مستقلاً.
- واكتشاف الإنسان بوصفه فرداً خلاّقاً وتاريخاً ومجتمعاً.

هكذا نفهم أن مفهوم الدّولة الإسلاميّة الذي ترفع شعاره قوى الإسلام الطّائفي السّياسي، لا علاقة لها بمعتقد الشّعب المقهور المسلم، أي لا علاقة لهذه القوى بالإيديولوجيّة الدّينية، بل هي ممارسة سياسيّة تستهدف فرض التّمثيل السّياسي بأقنعة دينيّة، كالحاكميّة والشّريعة والخوف من الله، على الفئات الشّعبيّة التي دفعتها ظروفها الاجتماعيّة الصّعبة، وأوضاعها الاقتصاديّة المزرية، وإلغاء وجودها السّياسي وتطلعها إلى الثّورة والتّغيير. وكما يقول المفكر الراحل مهدي عامل " إن ما تهدف إليه الطّبقة البرجوازيّة: أن تظلّ هذه الطّبقات الكادحة بلا قوّة سياسيّة، من غير أن تعي ذلك، أي من غير أن تكتشف بوعيها انعدام وجودها السّياسي الذي يُوَلدِّ عند تلك الطّبقات الكادحة الوهم الطّبقي بأنّ لها قوّة سياسيّة"[20].

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه –مع حركات الإسلام السياسي– ظروفا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديموقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين .. وغيرهم، بحيث نحرص على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا –عبر الحوار الديمقراطي– رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

وفي كل الأحوال ، يجب أن تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي ، علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقية الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من العدو الامبريالي الصهيوني ، دون أن نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض بصور أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية للعمال والفلاحين ، والشباب، والمرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها .إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها

بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية (بدون شرط التحالف معها) يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية:

أولا: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية ، والالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

ثانيا: رفض التبعية للقوى الامبريالية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ثالثا: رفض الاعتراف أو التطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

رابعا: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية، والالتزام بقواعد الحوار الديمقراطي ، والاحتكام للجماهير، مع نبذ استخدام العنف وكل وسائل وآليات الجبر والإكراه في إدارتها .

ففي مشهد الإسلام السياسي الراهن، نلاحظ بوضوح كيف استطاعت جماعة الإخوان المسلمين، بعد أن نجحت في قطف ثمار الانتفاضات الثورية في تونس وليبيا واليمن ومصر (قبل وبعد سقوطها في 2013/6/30 على يد الجماهير)، تعمل لإثارة النزعات الطائفية ، وتعمل أيضاً على تغييب الاقتصادي الاجتماعي بإعطاء الصّراع بعدا نمطيّا دينيّا، من خلال التنكّر للوجود السّياسي للشّعب كقوّة سياسيّة مستقلّة ونقيضة في ممارستها السّياسيّة للطبقة البرجوازيّة بكلّ أقنعتها الطّائفيّة السّياسيّة، مهما أخذت من أشكال دينيّة و اثنيّة ومذهبيّة. هذه القوى الطّائفيّة الإسلاميّة في ممارستها السّياسيّة ليست مسلمة دينيّا –كما تريد أن توهم– بتضليل إيديولوجي، الفئات الاجتماعيّة المسلمة الكادحة لتسلب منها حقّها في التّنظيم السّياسي المستقل، وتأسرها في تبعيّة سياسيّة طبقيّة للبرجوازيّة الكولونيالية.

صحيح بأن الممارسة الاجتماعية الإنسانية تجعلنا نقول بنوع من الحس التاريخي بأن الحل الوطني الديمقراطي العلماني الحديث، يحتاج إلى مسيرة معقدة ومركبة من التضحيات الجسام، في وجه حل التفتيت و التجزيء الطائفي الفاشي الدموي الذي ينتصب في أفق التناقض المأزقي الطائفي السياسي، المدعوم من قبل القوى والطبقات الرجعية وسيدها الإمبريالي.

إن الحديث من قبل حركات الإسلام السياسي عن أسلمة الدولة والمجتمع، وسقوط الدولة وتفكك المجتمع، لا يمكن أن يخفي عداء هذه الحركات وقوى الإسلام الطائفي الصريح لشعوبها حتى للفئات المسلمة منها، لأنها في نظرها مدانة كافرة ، أو ما تطلق عليه "جاهلية القرن العشرين" ، كما لا تخفي عداءها لمفهوم الدولة الوطنيّة الديمقراطية الحديثة التي تتفاعل فيها كل المكونات السوسيو–ثقافية، والانقسامات العمودية اللغوية والدينية والاثنية والمذهبية. فمشروعها ماضوي نكوصي يعود إلى ما قبل الدولة.

والمفارقة هنا أنها تمارس الضحك على الذقون، إذ تحلم بالخلافة من خلال سياسة القروض الأجنبية، أي الخضوع للمؤسسات المالية التي تفرض اختياراتها وتوجهاتها التي تتناقض وأهداف

وتوجهات واختيارات الطموحات الشعبية من ثوراتها، والغنيمة واضحة هنا هي شعوبها وأوطانها، لأنها بذلك تتنازل مجانا عن حقها في امتلاك سيادة قراراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي بذلك تتكامل مع المشاريع الاستعماريّة التي تهدد وجود الدولة والكيانات الوطنية، من خلال إعلان فتوحات في شكل حروب أهلية عنصرية طائفية داخلية، و تدمير لحمة التنوع والتعدد واختلاف النسيج المجتمعي، وتفتيت الوحدة الوطنية، كما جرى في العراق والسودان وكما يجري الآن في سوريا، ويزحف تدريجياً في مصر .

الخاتمة:

تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعلمانية والثورة الديمقراطية ، من كل رفاقنا في كافة الفصائل والاحزاب الشيوعية والماركسية العربية ، في مجابهة استقطاب القوى اليمينية بشقيها، الليبرالي الرث والتابع المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، واليميني الديني السلفي المتمثل في قوى وحركات الإسلام السياسي، إلى جانب المجابهة الثقافية والفكرية والسياسية ، لكافة الجوانب السلبية والرجعية في تراثنا، إذ لا يمكن انضاج وتوليد مفاهيم العقلانية والعلمانية والديمقراطية من أوضاع تابعة ومستبدة من ناحية، ومن هيمنة قوى ماضوية سلفية جامدة ، بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معها من جهة ، ومع كل مظاهر التبعية والتخلف السائدة في بلادنا من جهة ثانية .

بمعنى آخر، لا يكون العقل ثورياً، ولا يُجسَّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل والتفاعل مع احتياجات وتطلعات الجماهير الشعبية والاندماج في مساماتها، وخضوعنا لمنطقها ومستقبلها، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال وتجاوز أوضاع الاستبداد والاستغلال الطبقي، واستبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر، حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية والتواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة، ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة والحديثة او الرأسمالية الرثة التابعة من جهة ثانية، وهو تواصل حَرِصَت عليه الطبقات الحاكمة في مجتمعاتنا العربية بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الشرائح البيروقراطية الكومبرادورية والطفيلية الحاكمة، عبر دور متميز لحركات الإسلام السياسي –كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهناً .

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أن مجتمعاتنا العربية مازالت في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان ما قبل الرأسمالية، وبالتالي غربة مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والمواطنة عن هذه المجتمعات ، وذلك يعود إلى رثاثة العلاقات الرأسمالية في بلادنا وتبعيتها وطابعها التجاري الوسيط – الكومبرادوري والخدمي غير المنتج ، علاوة على أن معظم شرائح "البورجوازية" في بلادنا هي وليدة الطبقة شبه الإقطاعية وامتداد لمصالحها، وهي بحكم تبعيتها وطابعها التجاري، حرصت على تكريس مظاهر التخلف الاجتماعي عبر تكيفها مع الأنظمة الاوتوقراطية والثيوقراطية الحاكمة ، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات، يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للتطور أو التبلور الطبقي، الآمر الذي أدى إلى إضعاف الوعي بالظلم الطبقي لدى جماهير العمال والفلاحين الفقراء واستمرار هيمنة أوضاع التخلف الاجتماعي في أوساطهم ، وتعطيل إدراكهم بوجودهم الطبقي المتميز، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى القطري أو على المستوى العربي العام، ولعلنا نتفق أن السبب الرئيس لهذه الإشكالية الكبرى، يكمن في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التاريخية والمعاصرة، باعتبارها نتاج وامتداد لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية/الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، والمتخلفة، والتابعة .

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن مفاهيم العلمانية والديمقراطية والمجتمع المدني ، والنضال من أجل تطبيقها وتوعية الجماهير بها ، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن تعاطينا مع هذه المفاهيم وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، ويتم استخدام مضامين هذه المفاهيم في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الطبقية ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه من جهة ثانية.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهماتها النضالية، السياسية والمجتمعية، باتجاه تغيير وتجاوز هذا الواقع ، وان تتحمل مسؤلياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل الاجتماعي الديمقراطي الثوري على طريق النهوض والتقدم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، شرط أن تبادر أولاً إلى نشر وتعميق الوعي داخل تنظيماتها، بمفاهيم

التنوير والعلمانية والديمقراطية والحداثة، والثورة والفكر الماركسي المتجدد واستخدامه من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه.

هوامش

[1] تعريف المنهج : المنهج هو الطريق الذي يؤدي بنا إلى الهدف، والمرتكز على مجموع القواعد الثابتة المنبثقة من التجربة الحياتية والمعارف العلمية ، فالمنهج الجدلي للمعرفة يتطلب تناول كل الظواهر في العالم المحيط بنا في ترابطها وتفاعلها وتطورها الدائم ، أما المنهج الميتافيزيقي فيتناول كل ظاهرة بصورة منفردة وبمعزل عن ترابط وتفاعل الظواهر فيما بينها، وعند تناول التغير والحركة يغفل المنهج الميتافيزيقي أبعاد التطور الحقيقي الموضوعية، ويفسر العمليات أو الحركة في الطبيعة والمجتمع تفسيراً غيبياً." الدائرة الثقافية"

[2] جون مولينو – عن الماركسية والدين– ترجمة محمد الحاج سالم – الحوار المتمدن – الانترنت – 2013/1/4 .

[3] جون مولينو – عن الماركسية والدين – ترجمة محمد الحاج سالم – الحوار المتمدن – الانترنت – 2013/1/4 .

[4] حوار مع فراس سواح – الأسطورة مكون أساسي من مكونات الدين – الانترنت

[5] جون مولينو – عن الماركسية والدين– ترجمة محمد الحاج سالم – الحوار المتمدن – الانترنت – 2013/1/4 .

[6] عبد الحسين شعبان – الماركسية والدين – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – العدد 409 – مارس 2013– ص 618

[7] عبد الحسين شعبان – الماركسية والدين – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – العدد 409 – مارس 2013– ص 216

[8] عبد الحسين شعبان – الماركسية والدين – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – العدد 409 – مارس 2013– ص 618

[9] جلبير الأشقر، "المستشرق الفرنسي الراحل مكسيم رودنسون وشؤون الإسلام السياسي والأصولية"، الحياة، 5 سبتمبر/أيلول 2004.

[10] جلبير الأشقر، المصدر السابق .

[11] جلبير الأشقر – الرأسمالية المتطرفة – للإخوان المسلمين –الحوار المتمدن الانترنت – 2013/2/8 .

[12] الحداثة السياسية في فكر النهضة – (علاقة الدين بالدولة) – مراد زوين

[13] ملخص كتاب "الدين والصراع الاجتماعي في مصر" 1970– 1985 – د. عبد الله شلبي – كتاب الأهالي رقم 67 – القاهرة – أغسطس – 2000

[14] مهدي عامل في الدولة الطائفية – دار الفارابي ط3 – 2003 – ص 94.

[15] كان السيد الشاطر هو المرشّح الأول للإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية. وبعد رفض ترشيحه استُبدل بالسيد مرسي.

[16] جلبير الأشقر – الرأسمالية المتطرفة – للإخوان المسلمين –الحوار المتمدن الانترنت – 2013/2/8 .

[17] عبد الحسين شعبان – الماركسية والدين – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – العدد 409 – مارس 2013– ص 219

[18] الإسلام/الماركسية علاقة الالتقاء والاختلاف – محمد الحنفي – الانترنت

[19] عبد الحسين شعبان – الماركسية والدين – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – العدد 409 – مارس 2013

[20] مهدي عامل مدخل إلى نقض الفكر الطائفي دار الفارابي ط3 س 1989 ص 137

مدخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية

2013/10/13

المحتويات

تقديم..... 308
الفصل الأول..... 311
الفلسفة وتطورها التاريخي..... 311
تعريف الفلسفة..... 311
ما هي الفلسفة..... 311
نشأة الفلسفة 312
الفلسفة اليونانية(الاغريقية) القديمة..... 313
فلسفة العصر الاقطاعي..... 314
مجابهة الفلسفة الاقطاعية 315
المقدمات المادية والفكرية التي دفعت نحو ولادة عصر النهضة 316
الفلسفة الأوروبية الحديثة : عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر..... 317
المسار الفكري التاريخي لعصر النهضة..... 318
التنويـر الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر..... 321
أولاً : التنوير الفرنسي..... 321
ثانياً : الفلسفة الألمانية..... 322
المقدمات الأيديولوجية لظهور الماركسية 323
مصادر الفلسفة الماركسية..... 324
أولاً : الفلسفة الألمانية..... 324
ثانياً : الاقتصاد السياسي الانجليزي 324
ثالثا : الاشتراكية الطوباوية..... 324
الفصل الثاني..... 326
ظهور الفلسفة الماركسية ومصادرها ومكوناتها 326
تمهيد..... 326
المادية الجدلية..... 327

المنهج الديالكتيكي الماركسي..... 327
أيهما أسبق الوعي أم المادة؟..... 328
أهمية القول بأولوية المادة..... 329
المادة وأشكال وجودها..... 330
– المادة..... 330
– الحركة شكل لوجود المادة..... 332
– الحركة مطلقة والسكون نسبي..... 332
مقولات المادية الجدلية..... 333
الخاص والعام..... 335
– ما هو الخاص والعام..... 335
– جدلية الخاص والعام..... 336
المضمون والشكل..... 336
– ما هو المضمون والشكل..... 336
–التناقض بين الشكل والمضمون..... 336
الجوهر والظاهرة..... 337
– ما هو الجوهر والظاهرة..... 337
– جدلية الجوهر والظاهرة..... 338
– أهمية مقولتي الجوهر والظاهرة..... 338
السبب والنتيجة..... 338
– ما هو السبب والنتيجة..... 338
الضرورة والصدفة..... 339
– ما هي الضرورة والصدفة ؟..... 339
– جدلية الضرورة والصدفة..... 340
– أهمية مقولتى الضرورة والصدفة..... 340
الامكانية والواقع..... 340
– ما هي الامكانية والواقع..... 340
الفصل الثالث..... 342
نظرية المعرفة في المادية الجدلية..... 342
تمهيد :..... 342
– ما هي المعرفة ؟..... 343

– الممارسة نقطة انطلاق عملية المعرفة وأساسها..... 344
– وحدة النظرية والممارسة..... 344
– من التفرج (أو التأمل) الحي إلى التفكير المجرد..... 345
– المعرفة الحسية 345
– المعرفة المنطقية 346
المذهب الماركسي عن الحقيقة 346
– موضوعية الحقيقة..... 346
– من الحقيقة النسبية إلى الحقيقة المطلقة 347
– الحقيقة الموضوعية : ديالكتيك الحقيقة المطلقة والنسبية 347
– الممارسة محك الحقيقة..... 348
الممارسة كأساس للمعرفة ومقياس للحقيقة..... 349
المكان والزمان..... 350
– المفهوم الفلسفي عن المكان والزمان 350
الدور الحاسم للعمل في ظهور الوعي..... 351
اللغة والتفكير 352
نظرية التطور الديالكتيكية..... 353
الفصل الرابع..... 354
قوانين الديالكتيك..... 354
تمهيد..... 354
– قانون الانتقال من التبدلات الكمية إلى التبدلات النوعية..... 355
– وحدة شكلي التطور: الشكل الارتقائي والشكل الثوري – القفزات 357
– قانون وحدة وصراع المتناقضات..... 358
– الخطوط الرئيسية للديالكتيك الماركسي عن قانون وحدة وصراع المتناقضات 359
قانون نفي النفي..... 364
– الأحكام الأساسية لهذا القانون..... 364
الديالكتيك كنظرية للمعرفة..... 368
– المنطق الديالكتيكي والمنطق الشكلي..... 368
الفصل الخامس..... 369
المادية التاريخية..... 369
موضوع بحث المادية التاريخية..... 369

– مقدمات ظهور المادية التاريخية..... 371
1– المقدمات الاجتماعية – الاقتصادية..... 371
2– المقدمات الفكرية النظرية..... 371
– المقولات الأساسية للمادية التاريخية..... 372
التشكيل الاجتماعي – الاقتصادي..... 372
الإنتاج المادي كأساس لوجود المجتمع وتطوره..... 374
1) مفهوم الإنتاج..... 374
2) قوى الإنتاج في المجتمع..... 376
3) علاقات الإنتاج..... 377
ديالكيتك تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج..... 378
قانون توافق علاقات الإنتاج ومستوى تطور القوى الإنتاجية:..... 379
أثر علاقات الإنتاج على تطور قوى الإنتاج..... 380
القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي..... 381

تقديم...

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية حدثاً طارئاً في تاريخ البشرية المعاصر، بل حمل في طياته مقدمات وعوامل انهياره عبر تراكمات بدأت مفاعيلها طوال عقود طويلة سبقت لحظة الانهيار.

لقد جاء ذلك الانهيار في لحظة تطورية علمية واقتصادية واجتماعية وثقافية هائلة من لحظات التطور المعاصر لكوكبنا تم تتويجها في نظام العولمة الذي جاء بدوره انعكاساً لوصول النظام الرأسمالي الإمبريالي مرحلة الذروة في تطوره ومحاولاته الهيمنة على مقدرات شعوب العالم عموماً والشعوب الفقيرة في بلدان العالم الثالث ومن بينها بلدان وطننا العربي خصوصاً.

وفي مثل هذه الظروف والمتغيرات خلال العقدين الماضيين ، كان من الطبيعي أن تتعرض القوى والأحزاب الشيوعية واليسارية العالمية إلى حالة من التراجع والارتباك الذي وصل إلى شكل من أشكال الفوضى الفكرية ، خاصة تجاه الموقف من الماركسية ، لكن بشاعة الاستغلال الرأسمالي في مرحلة العولمة الراهنة، أكدت من جديد على عودة الماركسية ليس فقط كنظرية ثورية تلبي تطلعات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، بل أيضاً عودتها كنظرية علمية متجددة قابلة للتطور وفق ظروف عصرنا الراهن ومتغيراته بما يخدم خصوصية هذا الواقع الاجتماعي الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك ، من هنا يبرز أمامنا سؤال ما هي الفلسفة الماركسية ؟ الذي ما زال متداولاً – بهذه الدرجة أو تلك من الجدية والوعي أو التراجع أو الارتباك – بين معظم رفاقنا في جميع أحزاب وفصائل اليسار العربي ، وما زال النقاش حول هذا السؤال محمولاً بالشكوك او اليقين العاطفي البعيد – بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك– عن امتلاك الوعي بالفلسفة وبالنظرية الماركسية وقوانينها ومقولاتها وجوهرها المادي النقيض للفلسفة المثالية ولكل الأفكار والمفاهيم الغيبية أو الميتافيزيقية، ما يعني ان أحزاب وفصائل اليسار العربي تعيش عموماً حالة من الارتباك الفكري أو فوضى الأفكار، عززت وكرست – حتى اللحظة – نوعاً من التفكك أو التراجع في هويتها الفكرية، لحساب "هويات" أو أفكار طارئة توفيقية وملتبسة أو شكلانية ذات طابع وطني أو قومي مبسط أو مبتذل أو ديني أو ليبرالي مشوه ، على الرغم من ان الماركسية ، نظرية علمية لا تحتمل أي شكل من أشكال التوفيق مع "الهويات" الأخرى المشار إليها.

ولذلك فإن دروس وعبر الالتزام الخلاق بالماركسية ، كهوية فكرية ناظمة لأحزابنا وفصائلنا، تتجلى في ضرورة الوعي بالنظرية والتفاعل معها من خلال وعي مكونات الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والثقافي في هذا البلد العربي أو ذاك ، كعملية جدلية في إطار المنظومة الفكرية والسياسية والتنظيمية المتكاملة، بحيث لا يجوز للكادر أن يكتفي فقط بقراءة العديد من الكتب الماركسية دون أن يتعاطى مع القضايا الأخرى ، السياسية والتنظيمية ، والمجتمعية ، والجماهيرية برؤية شمولية مترابطة ،

فالقراءة أو التثقيف الحزبي ، على أهميته وضرورته وأولويته القصوى ، إلا أنه يظل طريقاً أو بعداً أحادياً لا يمكن ان يحقق تأثيره أو نتائجه المأمولة بدون التفاعل مع كافة القضايا الأخرى بصورة شاملة ومترابطة ، بحيث يمكن عندئذ الحديث عن تحول النظرية الماركسية إلى منهج عمل ، وإلى سياسات وأوضاع وهياكل تنظيمية متلائمة ومتطلبات وأهداف هذا الحزب أو الفصيل أو ذاك، وبدون ذلك تظل الماركسية مجرد لافتة حمراء أو شعاراً مرفوعاً محكوماً للشكل أو المظاهر بعيداً عن الجوهر الحقيقي الذي توخته أو استهدفته.

وهنا تتبدى أهمية طرح السؤال مجدداً: ما هي الماركسية؟ وجوابنا الصريح والواضح رغم كل ما يدور من نقاشات موضوعية او مقترحة حول هذا الموضوع، ان الماركسية هي نظرية علمية، بمعنى انها تتكون من مجموعة من القوانين والمقولات والفرضيات، وهي أيضا – وهذا هو المهم– تنطوي على المنهج: أي الطريقة أو الأسلوب ، وهما الأداة الأساسية لكل علم من العلوم، وفي هذا الجانب نؤكد على "أن الماركسية ليست "علماً" بالمعنى المعتاد للكلمة، وإلا لكفى أي انسان –كما يقول الصديق البروفيسور جيلبير الأشقر– أن يدرسها في مدرسة أو جامعة ما ويتخرج بشهادة في "الماركسية" وهو أبعد ما يكون عن الماركسية الجوهرية".

ومن ذلك المنطلق الثوري بامتياز تتبنى الماركسية وجهة كافة المضطهَدين: الطبقة العاملة بوصفها الطبقة المنتِجة غير المالكة، والنساء باعتبارهنّ الجنس المضطهد والأمم والشعوب المقهورة، وهلمّ جرّا... وهذه نقطة أساسية في التثقيف الثوري لسبب بديهي هو التالي: قبل أن يتعلّم المناضلون الماركسية كعلم، ولكي يستوعبونها حقاً، لا بد لهم بادىء ذي بدء أن يتلقنوا منطلقاتها الأخلاقية ويجعلونها منطلقاتهم، وإلا فما قيمة "المناضل" الذي يدعي الثورية وحفظ الشعارات الماركسية عن ظهر قلب ولا تزال عادات التعالي الإجتماعي إزاء الأتعس منه حظاً، والذكورية والعنصرية والشوفينيه تخيّم على أطباعه. فما نفع "المادية الديالكتيكية والتاريخية" إذا درسها ذاك "المناضل" وهو لم يتخلص من رواسب سلبيات تربيته الإجتماعية التي تتناقض مع مبادئ ومفاهيم الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة ؟

إن المنطلقات والمفاهيم التربوية والأخلاقية الماركسية لا يمكن دراستها كأي"علم" بل فقط كمبادىء أخلاقية يجب التحقق من فهمها ليس عن طريق المسابقات الخطّية، بل في الممارسة داخل الحزب أو الفصيل، وعلى مستوى الحياة اليومية .

وهنا لا بد من التأكيد على الكيفية التي نتعاطى بها مع المنهج[1] الجدلي الماركسي في الممارسة الحياتية، ليس من أجل التخلص من الرواسب الاجتماعية الرجعية السائدة، بل أيضاً من أجل مراكمة

[1] **تعريف المنهج : المنهج هو الطريق الذي يؤدي بنا إلى الهدف، والمرتكز على مجموع القواعد المنبثقة من التجربة الحياتية والمعارف العلمية ، فالمنهج الجدلي للمعرفة يتطلب تناول كل الظواهر في العالم المحيط بنا في ترابطها وتفاعلها وتطورها الدائم ، أما المنهج الميتافيزيقي فيتناول كل ظاهرة بصورة منفردة وبمعزل عن ترابط وتفاعل الظواهر فيما بينها، وعند تناول التغير والحركة يغفل المنهج الميتافيزيقي أبعاد التطور الحقيقي الموضوعية، ويفسر العمليات أو الحركة في الطبيعة والمجتمع تفسيراً غيبياً." الدائرة الثقافية"**

ووعي منطلقات أخلاقية تتفاعل بصورة جدلية خلاقة مع إستراتيجية أحزابنا وفصائلنا اليسارية في الوطن العربي، ورؤيتها الثورية التغييرية من أجل التحرر الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية الوطنية والقومية والأممية ، ما يستدعي بالضرورة تعميق الوعي في صفوف الرفاق بالنظرية الماركسية وأدبياتها ومسارها التطوري المعرفي والسياسي منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا .

فالمنهج الجدلي المادي شانه شأن منهج العلم، يهدف لتطوير النظرية لكي توجه الممارسة الحياتية التي بدورها تطور وتغني النظرية، وهذا بالضبط ما قصده "كارل ماركس" بقوله "إنني لم أضع إلا حجر الزاوية في هذا العلم " ما يؤكد على أن نظرية المعرفة الماركسية هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود او التوقف، وهو ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، بل يتوجب علينا ان نتعاطى معها كمنهج او بنية فكرية تتطور دوماً مع تطور الانجازات والاكتشافات العلمية في جميع مجالات الحياة وحقائقها الجديدة، إذ أن الماركسية تكف عن ان تكون نظرية جدلية إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة.

إذن الماركسية لها منهجها ، الذي هو اداة لكشف وتحليل الظواهر الاجتماعية والطبيعية، يفرض على كل ماركسي ان يتابع بروح نقدية استكشافية عقلانية كافة التطورات والصراعات الاجتماعية، لتقديم الرؤى والبرامج وآليات العمل الهادفة الى تغيير وتجاوز الواقع المحكوم من قبل الطبقات المستغلّة في هذا البلد او ذاك لحساب تحقيق أهداف المضطهدين وكل الكادحين والفقراء في الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أياً من قوى اليسار العربي، لم تنجح تاريخياً بتعميم وتكريس منهاجها الأيديولوجي ومنطلقاتها التربوية الأخلاقية، وثقافتها العقلانية على قواعدها التنظيمية من الناحية الجوهرية، وبالتالي ظلت الايديولوجيا بوجه عام غير ممأسسة تنظيمياً ومتناثرة ومحصورة أو محاصرة او هامشية مهملة ، ولم ترتق بأفضل أحوالها لتشكل ناظماً للحياة التنظيمية او حالة فكرية جماعية أو قاعدة واسعة لوعي نظري منظم، الامر الذي يستدعي من هذه القوى ، أن تبدأ جدياً بتفعيل البعد الأيديولوجي باعتباره أحد أهم مرتكزات الحزب وصيرورته الراهنة والمستقبلية، عبر الالتزام بمأسسة النشاط الفكري في الاذهان بما يضمن إحياء وتجديد إطار التفاعل الجاري بشأن إعادة الاعتبار للنشاط التثقيفي لمنظمات الحزب القيادية والكادرية والقاعدية، كبوصلة ومرجعية اولى ومترافقة ضمن مسيرة النضال الشاملة ولتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبية التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في كل بلدان وطننا العربي.

غازي الصوراني

اكتوبر 2013

الفصل الأول

الفلسفة وتطورها التاريخي

تعريف الفلسفة :

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة ، وهي قبل كل شيء موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان لا يستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي في شكله العفوي أو الطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر ، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها.. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع ..من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، وفي هذا السياق ، نقول ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى... جنب مع الحديث عن البدايات ، إذن فكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر.... أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة ...وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي من أجل تعميق معارفهم في خدمة ممارساتهم من اجل التغيير ، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

ما هي الفلسفة

إن التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

- إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود).

• هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً).

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي : 1 – مستوى عفوي – اعتيادي 2– مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي).

الأول : المستوى العفوي(الاعتيادي):

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية .

الثاني : المستوى الطليعي (الثقافي الايديولوجي):

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيديولوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية (إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق).

أخيرا ..الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

نشأة الفلسفة :

• نشأت الفلسفة القديمة وتطورت في ارتباط وثيق بالتصورات الأسطورية والخيالية حول الوسط المحيط بالإنسان (أصل العالم نار –ماء–فراغ) هيراقليطس – طاليس وغيرهم .

*** وجها الفلسفة:**

الوجه المثالي ، والوجه المادي:

كل منهما يحاول الإجابة عن المسألة الأساسية في الفلسفة!!..

علاقة الفكر بالوجود أو علاقة الروح بالطبيعة ... إنه السؤال الخالد أيهما أسبق إلى الوجود ؟

عبر الإجابة على هذا السؤال يتحدد موقفنا مع المثالية أم مع المادية ومنهجها.

*** المفكر المادي:**

هو الذي ينظر إلي العالم المحيط بالإنسان (شمس ونجوم وأرض وبحار وكائنات حية) على أنها أشياء موجودة موضوعياً ،أي أنها غير مرهونة في وجودها بالوعي البشري ، من ناحية أخرى ترى المادية أن العالم الموضوعي هو عالم سرمدي ، غير مخلوق وأنه هو علة وجود الوعي ،لا العكس (أي أنه سبب الوعي).

*** المفكر المثالي:**

يقول بأن الوعي (أو الفكر أو الروح أو الإله لافرق) هو الأسبق على الوجود . إنه ينكر أن يكون وعي الناس انعكاساً للواقع الموضوعي .(مثالية ذاتية ، وموضوعية) . بالرغم من موضوعية الرؤية المادية للعالم، إلا أننا لا ندعو إلي الوقوف أمام هذه المسألة التي قد تثير كثيراً من الجدل و التساؤلات والخلافات دون أي طائل في هذه المرحلة بالذات ،نحن مع المنهج العلمي الجدلي ومع الموقف الموضوعي تجاه كل ما تتعرض له مجتمعاتنا العربية في كل جوانبها الحياتية من أجل الوصول عبر هذا المنهج إلي المواقف والتطبيقات التي نتطلع إليها فيما يتعلق بالتحرر السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والنهوض بإعتبار هذه القضايا إطارنا العملي المباشر في مواجهة الواقع من حولنا وفي تطبيق وعينا الفلسفي أو المنهجي أو السياسي على هذا الواقع ، هذا هو المقياس.

الفلسفة اليونانية(الاغريقية) القديمة

برزت الفلسفة اليونانية في القرنين السادس والخامس ق.م و إستمرت حتى القرن الرابع ق.م ثم برزت بعدها الفلسفة الرومانية في أواخر القرن الثاني ق.م حتي القرن السادس الميلادي .

إن افضليه الفلسفة الإغريقية إنها كانت الرائده في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الوقع وحقيقة العقل و العديد من القضايا ذات الطابع المعرفي الشمولي ، و بقدر ما كانت عظمة الاغريق قائمه على ضوء الفكر ، إستندت روما– التي وضعت فلسفه موازيه للفلسفه اليونانيه الى " عظمة القوة ".

في تعرضنا للفلسفة اليونانية يبرز كل من افلاطون و ارسطو كمحور اساسي لهذه الفلسفة ، آخذين بالاعتبار و التقدير دور العديد من الفلاسفة الاغريق الذين وضعوا الاسس التي إنطلق منها كل من افلاطون و ارسطو ، من هؤلاء " طاليس " الذي قال إن جميع الموجودات صدرت عن مادة رطبة (الماء البارد) ، وتلميذه " انا كسمندر " الذي كان ماديا إهتم بحقائق الكون وأصل الحياه ، ثم فيتاغورث – المولود في إيطاليا (580–500ق.م) الذي آمن بتناسخ الارواح ، و إشتغل بالحساب و الهندسة ، و هو القائل بان " هذا العالم كرة ناريه حية " و هيراقليطس " ذلك الفيلسوف المادي الذي اعلن ان " بداية هذا الكون من النار وان هذا العالم سيظل ناراً حية تنطفئ بمقدار و تشتعل بمقدار " و" انا كساغور" الذي قال "ان الشمس جسم مادي و أن العالم يتألف من عدد لا متناه من الدقائق الصغيره و ان الحياه

عمليه دائمه و متصلة و مستمرة ، "إتهمه" ديمقراطيو اثينا الارستقراطيين بالإلحاد و طردوه منها، بعد ذلك برزت "السفسطائيه" كظاهرة فلسفيه لعصر ديمقراطية العبيد في اثينا ، حيث كان الانسان عند السفسطائيين" معيار الأشياء جميعاً ، وشككوا في التصورات الدينية " ثم " ديمقريطس " الفيلسوف المادي الذي قال " ليس في هذا العالم الا الخلاء والذرات تتألف منها كل الموجودات "، وارجع ظهور الكائنات الحية الى الظروف الطبيعية عبر توحد الذرات ، كان نصيراً للديمقراطية العبودية ، بعكس " سقراط " رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في اثينا بإعتبار انها تؤدي –كما يقول– الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية ، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير ، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " أليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ، وجاء افلاطون (427–347ق.م) من بعده كتلميذ نجيب لأستاذه ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطية وفق اسس مغايره ، انه فيلسوف الفردية الأرستقراطية الذي نشأ في جو ارستقراطي مريح.

"ان التغير عند افلاطون معناه الاضمحلال ، بينما الكمال معناه انعدام التطور " لقد اراد مجتمعاً ثابتا (اسبرطيا لا يتحرك بالديمقراطية كما في اثينا) يتولى ادارته نخبة مختارة من الارستقراط الذين يمتلكون القدره على التفكير و التأمل للإشراف على ضبط "المجتمع الثابت " الذي يجب ان تقتلع منه تلك القوى التى تعمل من اجل التغيير ، هذه الافكار طبقتها الأرستقراطية الاوروبية فيما بعد طوال اكثر من الف عام تحت راية الكنيسة او النخبة اللاهوتيه ، وهذه الافكار موجودة نسبيا في تراثنا العربي حيث نلاحظ تعايش الوعي العفوي مع مفهوم "حالة الثبات " عبر امثلة كثيرة منها " الذي ينظر الى اعلى تقطع رقبته " و " العين لا تعلو على الحاجب " و العديد من الامثال التي تدعو الى تكريس حالة الثبات ضد التغير.

فلسفة العصر الاقطاعي

• ظهرت هذه الفلسفة بعد استقرار وتفعيل دور الكنيسة في الغرب خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين ، وتعاظمت هيمنتها في القرن السادس بعد الغاء الافلاطونية واعلان المسيحية دين الدولة الرسمي عام 529م(يوستينيانوس).

• هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في هذا العصر حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني .

ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين (205–270م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به.

اوغسطين (354–430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد ، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بإرادة مسبقة من الله"، "الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي"، " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالإعراض عن التفكير" ، هذه المواقف تم تطبيقها عمليا في هذا العصر بما يخدم الكنيسة والامراء ، بحيث تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر.

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية scholasticism) خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر المتأثرة بالافلاطونية المحدثة ومثلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبنة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225–1274م) الذي خاض صراعا حادا ضد الرشدية حينما كان أستاذا في جامعة باريس، قال ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد ، "الصورة عند توما الأكويني توجد بدون المادة ، اما المادة فلا يمكن ان توجد بدون الصورة (بدون الله) ، وان الوحي الإلهي لا يتضمن أي خطأ وفي حالة وجود التناقض فان المخطىء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

مجابهة الفلسفة الاقطاعية

بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214–1294م.)؛ الذي طرح فكراً نقدياً " للفلسفة الاقطاعية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: "رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة".

لقد كانت هذه الآراء المعول الأول في هدم المعطيات الفكرية لهذا العصر بالرغم من أنها كانت سبباً في سجنه، وكانت أيضاً أحد مقومات المذهب البروتستنطي الذي يرفض القديسين والعذراء والملائكة الموجودة لدى الكاثوليك والأرثوذكس، حيث أكد أصحاب هذا المذهب أن " النعمة الإلهية تصل إلى الإنسان من عند الله دون وساطة الكنيسة " هذا الموقف جعل من الكنيسة والبابا – فيما بعد – شيئاً شكلياً وساهم في تحرير الإنسان من الأغلال الفكرية للعصر الإقطاعي.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في امكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية المتردية في وطننا العربي التي

تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها:

1. انطلقت من فرضيات مذهبية جامدة لا يمكن إثباتها بالتجربة أو بالملاحظة .
2. لم تهتم بالعلوم أو الوقائع الحياتية .
3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع .

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما **بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة وللديمقراطية البرجوازية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.**

المقدمات المادية والفكرية التي دفعت نحو ولادة عصر النهضة

قلنا ان الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والحركة الصاعدة ، ولم تسفر تلك المرحلة (التي ما زلنا نعاني من رواسبها في وطننا العربي حتى اللحظة) عن نتائج إيجابية تذكر سواء في الفلسفة أو في العلم ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين .

كان بداية ذلك التشكل عبر إطارين كان لابد من ولادتهما مع اقتراب نهاية تلك المرحلة وهما : إطار التعاونيات ، وإطار المانيفاكتوره التي كانت البدايات التمهيدية نحو ولادة المجتمع الرأسمالي حيث ظهرت المانيفاكتورات في المدن الإيطالية أولاً ثم انتقلت إلى باقي المدن الأوروبية .

في هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية ودورها في صناعة التعدين واختراع الأسلحة النارية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر .

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي الصاعد والمنتشر في أوروبا، وارتبطت هذه النجاحات بعناوين كثيرة ضمن محورين أساسيين:

1. الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر ، خصوصاً اكتشاف أميركا والطريق البحري إلى الهند ورحلة " ماجلان " حول الأرض وبالتالي إرساء أسس التجارة العالمية اللاحقة .

2. ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " وإخفاق وتراجع نفوذ الكنيسة الاقتصادي والسياسي ، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية " HUMANISM"،) وهو مصطلح نورده هنا لأهميته إذ أنه دل آنذاك على الثقافة الزمنية في مواجهة الثقافة اللاهوتية أو السكولائية الرجعية) وقد أخذ هؤلاء المثقفون من أصحاب النزعة الإنسانية على عاتقهم معارضة ونقض المفاهيم والعلوم الدينية الكنيسية عبر نشر علومهم الدنيوية التي كانت بالفعل أقرب إلى التعبير عن مزاج البرجوازية الصاعدة آنذاك. ....

الفلسفة الأوروبية الحديثة : عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر

ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى. إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي إلاَ بعد أربع قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية التي أنجزت كثيراً في هولندا في مطلع القرن السابع عشر، وفي بريطانيا من 1641 _1688 ، ثم الثورة الفرنسية الكبرى 1789 _ 1815 ، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر .

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية " انتقال موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم وبين العقل والمادة.

وفي هذا الجانب ، نشير الى أن الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والحركة الصاعدة ، ذلك **أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين.**

كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم مع بدايات تشكل أسلوب أو نمط الإنتاج الجديد في أحشاء المجتمع الإقطاعي ما بين القرنين الرابع والخامس عشر، وقد كانت بداية ذلك التشكل عبر إطارين : إطار التعاونيات ، وإطار المانيفاكتوره[1] .

ففي هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر .

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ضمن محورين أساسيين :

1. **الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر.**
2. **ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " .**

وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية "HUMANISM".

المسار الفكري التاريخي لعصر النهضة :

---

1 المانيفاكتورة هي الشكل الكلاسيكي للتعاون القائم على أساس تقسيم العمل، وقد كانت سائدة من سنة 1550 وحتى 1770، وهي تنشأ:

1. **إما بتجميع حرف مختلفة يؤدي كل منها جزءا تفصيليا من العمل (مثال صنع العربات) حيث يفقد الحرفي المنفرد قدرته، شيئا فشيئا، على ممارسة حرفته برمتها، ويكتسب من جهة ثانية مهارة أفضل في عمله الجزئي. وهكذا تنقسم كامل العملية إلى مكوناتها الجزئية.**
2. **أو بأن يقوم العديد من الحرفيين بأداء أعمال متشابهة، أو القيام بنفس العمل على شكل جماعة موحدة في المعمل نفسه، ولكن عوضا عن إنجاز الأعمال الفردية واحدة بعد أخرى من قبل شغيل واحد، يتم تجزئتها بشكل تدريجي إلى أن يجري تنفيذها من قبل عمال متعددين في وقت واحد (صناعة الإبر..الخ) وبدلا من أن يكون المنتوج نتاج حرفي واحد، يصبح الآن نتاج عمل مجموعة من الحرفيين الذين لا يؤدي أحد منهم سوى جزء تفصيلي من العملية.**

إن كل مجموعة من العمال، في المانيفاكتورة، تجهز المجموعة الأخرى بالمادة الأولية، وينجم عن هذا شرط أساسي، إذ يتوجب على كل مجموعة أن تنتج كمية معينة في وقت معين، فنحصل بذلك على استمرارية وانتظام وتناسق وشدة عمل من نوع مختلف تماما عما يخلقه التعاون في الحرفة المستقلة. وهكذا نحصل على القانون التكنيكي لعملية الإنتاج: أن يكون العمل هو العمل الضروري اجتماعيا.

ظهرت الآلات بشكل مبكر في مانيفاكتورة متفرقة –مطاحن الحبوب ومصانع الورق..الخ.. ولكن الآلة كانت شيئا ثانويا. إن الآلة الرئيسية في المانيفاكتورة هي العامل الجماعي المندمج الذي يمتلك درجة من الكمال أعلى من العامل الحرفي المنفرد القديم. إن كل نواقص الحرفي التي تزداد وتتطور بالضرورة عند تقسيم العمل، تصبح في المانيفاكتورة الكمال بعينه.

وتخلق المانيفاكتورة فروقات بين العمال الجزئيين وتقسمهم إلى عمال ماهرين وعمال غير ماهرين، بل إنها تؤسس نظاما للمراتب وسلما متدرجا للأجور.

البدايات الأولى مع ميكافيلي (1469–1527) وهو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة: "أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق.

نيقولا كوبرنيكس (1473 م. _ 1532 م.): ساهم هذا المفكر في تحطيم الأيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس Helio Contricism التي قام على أساسها علم الفلك الحديث؛ وهذه النظرية من أهم منجزات "كوبرنيكس" على الإطلاق وهي تستند إلى مبدأين:_

أولاً: ليست الأرض ثابتة في مركز الكون بل تدور حول محورها الخاص؛ وقد استطاع من خلال ذلك تفسير تعاقب الليل والنهار. **ثانياً:** الأرض تدور حول الشمس مركز الكون.

–جوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م.): فيلسوفاً وعالماً فلكياً، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، بدأ حياته راهباً وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداً على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله". لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

ليوناردو دافنشي (1452–1519)، وضع العديد من التصاميم للأجسام الطائرة .

جاليليو (1564–1642) ، صمم تلسكوب بنفسه كان لاكتشافاته في علوم الفلك دوراً كبيراً.

يعتبر جاليلو من أبرز مفكري ذلك العصر الذين صاغوا النظرة الديئية deism إلى الطبيعة التي إعتنقها عدد من فلاسفة ومفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أسهمت هذه النظرة إلى جانب أصحاب النزعة الإنسانية والفلسفة البانتيئية (وحدة الوجود) في تعزيز وتطور الفلسفة العقلانية والمنهج المادي العلمي كمنطلقات أساسية لعصر النهضة.

ثانياً: المرحلة التاريخية الثانية أو تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر :– أدى تفسخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي إلى تغيير كبير في الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع.

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار

العلم من أجل العلم.. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها:

- صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن (1643 – 1727) .
- تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء_ ديكارت ولايبنتز.
- اكتشاف الدورة الدموية– هارفي – " تأكيد اكتشاف ابن النفيس".
- قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي_ بويل.
- ميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي_ تورشيللي (أحد تلامذة جاليليو).

لم يكن سهلاً لهذه الاكتشافات العلمية وغيرها أن تكون بدون تطور الفلسفة عموماً والمذهب التجريبي على وجه الخصوص ، في سياق الحراك والتناقض والصراع الاجتماعي الدائم والمستمر بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم والجديد ، إذ أنه بدون هذه الحركة والتناقض لم يكن ممكناً بروز الدعوة من أجل التغيير والتقدم التي عبر عنها فلاسفة عصر النهضة في أوروبا أمثال فرنسيس بيكون، ديكارت، هوبس، لايبنتز، سبينوزا.

– **فرنسيس بيكون (1561 م _ 1626 م)** : فيلسوف انجليزي "أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يرتكز إلى الفهم المادي للطبيعة وظواهرها" ؛ وهو مؤسس المادية الجديدة والعلم التجريبي وواضع أسس الاستقراء العلمي؛ فالغرض من التعلم عنده زيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم الذي يكشف العلل الخفية للأشياء.

لقد شك بيكون في كل ما كان يظن "أنه يقين حق" غير أن الشك عنده لم يكن هدفاً بذاته بل وسيلة لمعرفة الحقيقة؛ وأول خطوة على هذا الطريق تنظيف العقل من الأوهام الأربعة "أوهام بيكون"

– **رينيه ديكارت (1596 م _ 1650 م):** وهو فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا، كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس.

– **توماس هوبز (1588 م _ 1679 م):** أحد فلاسفة القرن السابع عشر ، تأثرت فلسفته المادية بالثورة البرجوازية الإنجليزية ضد الأرستقراطية الإقطاعية في تلك المرحلة؛ رفض هوبز في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع.

– **جوتفريد فيلهلم لايبنتز (1646م – 1716م)** : وصل من خلال اللاهوت "Theology" إلى مبدأ الترابط المحكم (الشامل والمطلق) بين المادة والحركة"بعكس "ديكارت" الذي يقول: بجوهرين مستقلين مادي وغير مادي؛ إلتزم بمبدأ التجريبية في المعرفة التي تعتبر الأحاسيس شيئاً لا غنى عنه للمعرفة.

في مؤلفه "العدالة الإلهية".. حاول أن يبرهن فيه على أن عالمنا الذي خلقه الله هو بالرغم مما فيه من شرور، أحسن العوالم الممكنة، فما نراه من شرور هو شرط ضروري في رأيه للتناسق في العالم ككل ، في رأينا إن جوهر هذه الفلسفة هو الاستسلام للأمر الواقع ، وهو يقترب من فلسفة " ليس في الإمكان أبدع مما كان"، وهذه المقولة لا تختلف في جوهرها عن المقولة التراثية الإسلامية " لو اطلعتم في الغيب لاخترتم الواقع".

– **باروخ سبينوزا (1632م – 1677م)** : وهو يهودي هولندي.. تشكل فلسفته أحد الاتجاهات الرئيسية في مادية القرن السابع عشر؛ وقد أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن "قدم التوراة" وأصلها الإلهي.. فهي ، أي "التوراة" كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا وهي تتلاءم مع المستوى الأخلاقي للعصر الذي وضعت فيه.. وأنها "سمة لكل الأديان" حول الحكم يعتبر "سبينوزا" أن الحكم الديمقراطي هو أرفع أشكال الحكم بشرط أن يكون تنظيم الدولة موجهاً لخدمة مصالح كل الناس.

– **جون لـوك (1632م. – 1704م.)** : من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، وقد برهن على صحة المذهب الحسي المادي الذي يرجع جميع ظروف المعرفة إلى الإدراك الحسي للعالم الخارجي.

رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس :"لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة".

– جون ستيوارت مل (1632–1704): قال بأن جميع أشكال المعرفة تعود إلى الإدراك الحسي المادي للعالم الخارجي .

التنوير الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر:–

أولاً : التنوير الفرنسي : شهدت فرنسا قبيل الثورة البورجوازية الفرنسية (1789) بأربعة عقود حركة فكرية واسعة وقوية عرفت "بحركة التنوير" ، وضع رجالها نصب أعينهم مهمة نقد ركائز الأيديولوجية الإقطاعية، ونقد الأوهام والمعتقدات الدينية والنضال من أجل إشاعة روح التسامح الديني وحرية الفكر والبحث العلمي والفلسفي وإعلاء شأن العقل والعلم في مواجهة الغيبية.

– **شارل مونتسكيو (1689–1755)** : **صاحب كتاب "روح القوانين"**.. يرى أن الضمانة الأساسية للحرية في المؤسسات الدستورية التي تحد من العسف وتكبحه ، يرى في التفاني وإخلاص كل فرد وتضحيته من أجل المصلحة العامة ، القوة المحركة في النظام الديمقراطي وأساس ازدهاره .

ومن أهم آرائه ، رأيه في الحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً مناقضاً للطبيعة الإنسانية ومناقضاً للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها.

– **فرانسوا فولتير (1694م. – 1778م.)** : عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛ رفض فولتير جميع تعاليم الديانات _الإيجابية_ في صفات الله لكونها تفتقر إلى البرهان.

– **جان جاك روسو (1712 – 1778)** : من الذين نادوا بالمصالح البرجوازية ضد الإقطاع ، فقد ناضل روسو ليس فقط ضد السلطة الإقطاعية بل كان مستوعباً لتناقضات المجتمع الفرنسي أكثر من غيره؛ فقد وقف مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة "الراديكالية" والفلاحين والحرفيين.. وكان موقفه أكثر ديمقراطية من معاصريه.

ففي كتابه "العقد الاجتماعي" يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون.

– **ديني ديدرو (1713 – 1784):** من أبرز وجوه الماديين الفرنسيين على الإطلاق.. ينطلق في أفكاره من القول بأزلية الطبيعة وخلودها فليست الطبيعة مخلوقة لأحد ولا يوجد سواها أو خارجها شيء مطلق؛ وقف ضد التفسير المثالي اللاهوتي للتاريخ الإنساني ليؤكد مع زملائه الماديين الفرنسيين أن العقل الإنساني وتقدم العلم والثقافة هي القوة المحركة لتاريخ البشرية.

يرى أن الطريق إلى الخلاص من عيوب أشكال الحكم القائم لا يمر عبر الثورة بل من خلال إشاعة التنوير في المجتمع.

ثانياً : الفلسفة الألمانية :

– **عمانويل كانت (1724 – 1804):** من مؤلفاته انطلق من نظريته عن "الأشياء في ذاتها" والظواهر؛ إلى القول: أن هناك عالم مستقل عن الوعي (الحواس ، الفكر) ، وهو عالم الأشياء التي يسميها "الأشياء في ذاتها" والعالم المستقل عن الوعي هو العالم الموضوعي.

عارض مزاعم الإقطاع الألماني في "أن الشعب لم ينضج بعد للحرية؛ مبيناً أن التسليم بصحة هذا المبدأ يعني أن الحرية لن تأتي في يوم من الأيام".

إن "كانط" يفهم الحرية المدنية على أنها حق الفرد في عدم الامتثال إلا للقوانين التي وافق عليها مسبقاً واعترف بمساواة جميع المواطنين أمام القانون.

– **جورج ويلهلم فريدريك هيجل** (1770 – 1831) : تكمن مأثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور. لقد صاغت فلسفة "هيجل" بشكل منظم النظرة "الديالكيتكية" إلى العالم.

– **نقطة الانطلاق في فلسفة "هيجل"** : إن الوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري للعالم هي: "وحدة الوجود والفكر" ، يرى "هيجل" أن الفكر "يغير" وجوده إلى شكل مادة، طبيعة.. وهي وجود آخر

لهذا الفكر القائم موضوعياً والذي يسميه هيجل "بالفكرة المطلقة"؛ وهكذا إن العقل ليس ملكة خاصة بالإنسان بل هو الأساس الأوَّلي للعالم، ولذا فان العالم يتطور وينمو وفقاً لقوانين الفكر أو العقل.. وبهذا يكون الفكر أو العقل عند هيجل هو الجوهر المطلق _المستقل عن الإنسان والإنسانية_ للطبيعة والإنسان والتاريخ العالمي؛ وأن هذا الفكر كماهية جوهرية موجودة لا خارج العالم بل في العالم ذاته بوصفه المستوى الداخلي لهذا العالم.

إن المساهمات الرئيسية للديالكتيك الهيغلي يمكن تلخيصها في:

1. ترابط الأشياء فلا يمكن قبول أي حدث بمعزل عن الأحداث الأخرى.
2. رفض المنهج الميتافيزيقي الذي ينظر إلى الأشياء بعزلها عن بعضها البعض، فعلى سبيل المثال ليس هناك شيء اسمه "الطبيعة الإنسانية" في حد ذاتها _أي موجودة في خارج الإنسان_ بل هناك طبيعة إنسانية في هذا الموقف أو ذاك.
3. يدعونا إلى النظر إلى الأشياء كافة لا كأشياء جامدة لا تتحرك ولكن أن ننظر إليها كأشياء سبق أن كانت أشياء أخرى وستكون في المستقبل شيئاً جديداً مختلفاً فليس هناك من شيء دائم؛ كل شيء في مرحلة انتقال وفي تطور دائم .. هذه هي عظمة المنهج الجدلي عند هيجل.

بعد هيجل اختلف الكثيرون حول فلسفته وبرز تيارين رئيسيين انعكاساً لها أو دفاعاً عنها؛ تيار يميني دعي ممثلوه بالهيغليين الشيوخ الذين تمسكوا بالأيديولوجية الإقطاعية/ المسيحية ضد التيار اليساري أو الهيغليون الشباب.

حركة الهيغليين الشباب التي لعبت دوراً تقدمياً في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وكان ماركس أحدهم.

– **لودفيج فيورباخ (1804 – 1872):** كان هدف فيورباخ تحرير الإنسان من الوعي الديني؛ وفي مؤلفه "نقد فلسفة هيجل" أعطى حلاً مادياً للمسألة السياسية في الفلسفة وهذا الحل يرتكز على اعتبار الطبيعة، أو الوجود، أو المادة واقعاً ينشأ عنه بالضرورة العقل المفكر. اقترب في أواخر حياته من الاشتراكية العلمية خصوصاً بعد أن قرأ رأس المال.

وفي رأيه إذا كان الدين يعد الإنسان بالنجاة بعد الموت فإن الفلسفة مدعوه لتحقق على الأرض ما يعد به الدين في عالم الغيب.. أي أن على الفلسفة أن تلغي الأوهام الدينية لتوفر وتعطي الإنسان القدرة على معرفة إمكانياته الحقيقية في بلوغ السعادة.

المقدمات الأيديولوجية لظهور الماركسية :

كان ديكارت وبابيف وديدرو وفولتير من أبرز أسلاف الفلسفة الماركسية، باعتبارهم من أهم رموز عصر النهضة الذين مهدوا أيديولوجياً للثورات البرجوازية في أوروبا في القرنين 17 و 18 ، كذلك فإن المفكرين الاجتماعيين مثل هوبز / لوك / مونتسكيو / وروسو ، كانوا جميعاً من هؤلاء الأسلاف العظام،

فقد كانوا رموز عصر التنوير وأنصار العقلانية الذين وجهوا نقداً عنيفاً للأنظمة الإقطاعية ، وأعلنوا ضرورة إشاعة الحريات المدنية والمساواة بين الناس .. لقد زرعوا بذور التغيير وساهموا في إنضاجها.

مصادر الفلسفة الماركسية :

أولاً : الفلسفة الألمانية:

• هيجل : (1770 – 1831) أبرز رجالات الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ، وقد بلغت هذه الفلسفة ذروتها في مذهبه الذي تكمن مأثرته التاريخية في أنه كان أول من نظر إلى العالم ، الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية ، أي في حركة دائمة ، في تغير وتطور ، إنها عملية ديالكتيكية ، وهو أول من أعطى صياغة دقيقة لقوانين الديالكتيك الأساسية ، لكنه رغم ذلك وقف على أرضية المثالية الفلسفية الخاطئة .

• لودفيج فيورباخ (1804 – 1872) لعبت فلسفته المادية دوراً هاماً في وضع ماركس وانجلز للرؤية المادية ، لقد وجه فيورباخ نقداً عنيفاً للمثالية الهيجلية ، لكنه عموماً ظل مادياً ميتافيزيقياً ، بسبب أن ماديته لم تتفهم القيمة العلمية لديالكتيك هيجل ، كذلك لم يدرك حق الإدراك ماهية الإنسان ، فاعتبره كائناً بيولوجياً فقط ، ولم يتبين الجانب المادي من العلاقات الاجتماعية .

ثانياً : الاقتصاد السياسي الانجليزي :

من المصادر أيضاً النظريات الاقتصادية التي وضعها كل من آدم سميث (1723 – 1790) وديفيد ريكاردو (1772 – 1823) وخاصة نظرية القيمة – العمل التي كان لها أهمية بالغة في تكون المذهب الفلسفي الماركسي ، إن نظريتهما أوضحت ولأول مرة أهمية الأساس الاقتصادي لنشاط الناس ، كما بينا أن تطور المجتمع يرتكز إلى التفاعل الاقتصادي بين الناس، لكنهما (سميث وريكاردو) كونهما من المدافعين عن الرأسمالية ، عملا على تبرير استغلال الرأسماليين للعمال ، وصورا هذا الاستغلال تفاعلاً بين شريكين متكافئين في إطار علاقات السوق ، أما الربح فاعتبراه مكافأة للرأسمالي على تنظيم الانتاج وإدارته ، المهم أن مذهبهما الاقتصادي كان منطلقاً للبحث اللاحق للعلاقات الاقتصادية وللكشف عن التناقض بين العمل والرأسمال من حيث هو التناقض الأساسي في المجتمع البرجوازي .

ثالثا : الاشتراكية الطوباوية :

من المصادر أيضاً ، الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، وأهم الرموز : سان سيمون (1760 – 1825) وفورييه (1772 – 1837) وروبرت اوين (1771 –1858) ، وقد لعبت هذه الأفكار دوراً هاماً في التمهيد لظهور الفلسفة الماركسية ، وخاصة المادية التاريخية ، لقد ارتكزت أفكار هؤلاء الرواد على مطالبتهم بضرورة انتشار الملكية العامة (الجماعية) والعمل الجماعي ، بما يسمح بالقضاء على بؤس الجماهير ، لكنهم لم يروا السبل المؤدية إلى التحول الاشتراكي وأنكروا دور الثورة والصراع الطبقي أو لم يفهموه ، واعتبروا أن الطريق إلى الاشتراكية يمر عبر التنوير وتعاون الطبقات ، وهو أمر مستحيل ، تلك هي مثاليتهم.

على ضوء الانجازات النظرية لأبرز رجالات الفلسفة والاقتصاد السياسي ، والاشتراكية الطوباوية، وضع ماركس وانجلز نظرية فلسفية جديدة كل الجدة تجمع لأول مرة في تاريخ العلم بين المادية الفلسفية والمنهج الديالكتيكي ، وتعطي تفسيراً علمياً لحياة المجتمع البشري ، وبفضلهما تحول العلم الفلسفي ليصبح أداة بيد الطلائع المثقفة والقوى الكادحة والبروليتاريا في نضالها لتغيير العالم.

الفصل الثاني

ظهور الفلسفة الماركسية ومصادرها ومكوناتها

تمهيد

إن الفلسفة الماركسية هي علم عن قوانين علاقة الوعي بالعالم الموضوعي ، وعن القوانين العامة للحركة في الطبيعة والمجتمع والفكر البشري .إن ظهور الماركسية في أربعينيات القرن التاسع عشر ترافق مع تطور الرأسمالية وتَكَشُّف طبيعتها التناحرية وجوهرها القائم على الاستغلال والقهر كما نشاهده ونلمسه ونعاني منه يومياً عبر همجية وتوحش العولمة الامريكية وحليفها الصهيوني وتوابعها من انظمة الاستبداد والتخلف في بلادنا.

كارل ماركس : (1818 – 1883) مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي ، " ولد في تريير – بألمانيا ، حيث أنهى الثانوية عام 1835 ، والتحق بجامعة بون ، وبرلين " تأثر بأفكار هيجل وفيورباخ وآدم سميث ، نال درجة الدكتوراه في الفلسفة عن رسالته بعنوان " الاختلاف بين فلسفة ديموقرطيس الطبيعية وفلسفة إبيقور " عام 1841 ، ومن خلال دراسته للاقتصاد السياسي ومشاركته في الأحداث الثورية في المانيا وفرنسا ، اكتشف لأول مره الدور التاريخي للبروليتاريا وتوصل إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة ، كما وضع نظرية فائض القيمة التي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي وتكشف بوضوح عملية الاستغلال الرأسمالي ، أصدر العديد من الأبحاث والكتب أهمها " المخططات الاقتصادية والفلسفية " (1844) و " العائلة المقدسة " (1845) و " الايديولوجيا الألمانية " (1846) و"بؤس الفلسفة " (1847) " و"إطروحات حول فيورباخ " بالتعاون مع زميله " إنجلز " ثم أصدرا معاً " البيان الشيوعي " (1848) " الذي وضع الخطوط العريضة لتصور جديد للعالم ، وهو المادية المتماسكة ونظرية صراع الطبقات والدور الثوري للطبقة العاملة ، وبعد أن وضع عدداً من الكتب الهامة حول الثورة في فرنسا وأوروبا والصراع الطبقي ، أصدر في عام 1867 المجلد الأول لكتابه الرئيسي البالغ الأهمية " رأس المال " والذي تم استكماله فيما بعد على يد رفيقه " فريدريك انجلز" 1885 و 1894 .

إلى جانب كل ذلك ، فقد كان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال ، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Constructionالمستقبل ، ولا وَضَع نظريات تصلح لجميع العصور والدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم ، نقد لا يرحم بمعنيين ، لا يهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام

الاصطدام بالسلطات القائمة ، هكذا طرح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم ، " حب الحكمة " أو " علم العلوم"، إنه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي ، ولاسيما حركة الكادحين والفقراء التحريرية ، فهو يقول " لاشئ يمنعنا أن نربط ممارستنا بنقد السياسة ، بموقف حزبي معين في السياسة ، أي أن نربط ونقرن نقدنا بالنضال الواقعي .. إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري لمجتمعاتنا نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية، رغم كل ما يتبدى اليوم من مظاهر القوة والعدوان للتحالف الامبريالي الصهيوني في بلادنا من ناحية ورغم كل عوامل وأدوات ورموز الهبوط السياسي والتبعية والقهر والتخلف السلفي الرجعي والليبرالي الهابط من ناحية ثانية.

المادية الجدلية:

لا شك أن الاكتشافات العلمية المذهلة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، قد أكدت على انتصار وتغلب المفاهيم العلمية المادية الجدلية على كافة المفاهيم الغيبية ، إذ أن العلم الحديث (في علوم الهندسة الوراثية والاستنساخ والجينات والفيزياء والليزر، والهندسة (النانو) والفامتو Famto Second والكومبيوتر وعلوم الفضاء والاتصال...إلخ) أكد على استبدال مفهوم المادة الضيق بمفهومها الديالكتيكي الواسع، بما يكرس مصداقية الفلسفة المادية الجدلية التي تُعرّف المادة بأنها " واقع موضوعي قائم بغض النظر عن الوعي البشري الذي يعكسه" . ان التعريف العلمي للمادة يتضمن ثلاثة جوانب: 1) المادة هي ما يوجد خارج الوعي وبغض النظر عنه. 2) المادة هي ما يُولّد الأحاسيس لدينا؛ وهي ما تعتبر أحاسيسناً ووعيناً على العموم انعكاساً لها.

وهذا يفتح على مسألة هامة هي أن الفكر جزء من الواقع المادي أيضاً. فهو نتاج الإنسان الواعي، أي الإنسان الساعي إلى صوغ واقعه في تصورات وأفكار. والفارق بين الواقع والمادة هو هنا، حيث تخضع المادة لفعل الإنسان ولكن لـ "عقله " أيضاً. هذا الفعل وذاك العقل يسهمان في وعي المادة، وبالتالي، في السيطرة عليها وتطويرها كذلك.

المنهج الديالكتيكي الماركسي :

يتميز هذا المنهج عن المنهج الميتافيزيقي بميزات أربع هي تباعاً:

أ.النظر إلى الطبيعة بوصفها كلاً موحداً ومتماسكاً ترتبط فيه الموضوعات والظاهرات ارتباطاً عضوياً فيما بينها ويشترط بعضها بعضاً.

ب. النظر إلى الطبيعة بوصفها في حالة حركة وتبدل مستمرين، وتجدد ونمو لا ينقطعان إذ ثمة دائماً شيء ما يولد وينموا وآخر ينحل ويزول.

ج. النظر إلى سيرورة النمو بوصفها إنتقالاً من التبدل الكمي الخفي إلى التبدل الجذري الكيفي، والنظر إلى التبدل الكيفي بوصفه تبدلاً ضرورياً يحصل بقفزات ويسير أبداً إلى أمام من القديم إلى الجديد ومن البسيط إلى المركب ومن الأدنى إلى الأعلى.

د. النظر إلى موضوعات الطبيعة وظاهراتها من زاوية تناقضها الداخلي، أي النظر إلى جانبها السالب وجانبها الموجب، إلى ماضيها ومستقبلها، إلى ما يختفي فيها ويظهر، لأن مضمون النمو الداخلي هو صراع الأضداد ولأن كل شيء يخضع للظروف والزمان والمكان.

أما المادية الفلسفية الماركسية فتنطلق من مبادئ ثلاثة يعارض كل منها مبدأ في المثالية الفلسفية:

أ. المبدأ القائل أن العالم مادي بطبيعته، وأن مختلف ظاهراته ليست سوى أوجه مختلفة من أوجه المادة المتحركة وذلك على عكس المثالية – التي يختصرها هيغل هنا على ما يبدو – التي تنظر إلى العالم بوصفه تجسيداً للفكرة المطلقة أو الروح الكلي – لكن إثبات مادية العالم لا يتوقف هنا، بل يقترن بالقول إن حركة المادة والعالم تحصل بموجب قوانين ضرورية، وهي القوانين التي يثبتها المنهج الديالكتيكي في علاقات الظاهرات وتشارطها.

ب. المبدأ القائل أن العالم المادي هو واقع موضوعي قائم خارج وعينا به وبمعزل عنه. وأن المادة او الكون أو الطبيعة، هي المعطى الأولي في حين ان الوعي أو الفكر هو المعطى الثاني المشتق لانه نتاج للمادة ولدرجة عليا من درجات تطورها وكمالها.

ج. المبدأ القائل إن العالم، وقوانينه، قابل لأن يعرف معرفة كاملة. وإن معرفتنا بقوانينه هي معرفة مقبولة عندما تؤكدها التجربة والممارسة[1].

أيهما أسبق الوعي أم المادة؟

يتضح مما تقدم أن جوهر المسألة الفلسفية يتجلى في السؤال التالي: أيهما أسبق الوعي أم المادة؟

يعتبر السؤال عن أولوية الوعي أو المادة سؤالا مركزيا في الفلسفة ، ولو أردنا ان نصوغه بطريقة سلسة ومبسطة لقلنا : أيهما يسبق الآخر هل يسبق الوعي المادة أم تسبق المادة الوعي؟ في واقع الامر أهمية هذا السؤال تنبع من التركيب الاكثر وضوحا وأهمية وهو : هل يوجد تفكير أو وعي خارج المادة وهل توجد مادة خارج الوعي وبدونه؟

للوهلة الاولى قد نتسرع بوضع إجابات اعتباطية تنزع إلى طبيعة التكوين الذاتي الثقافي لكل منا ، ولذا فنحن نحتاج لشيء من الصبر للحكم على الموضوعة أو اختيار إجابة.

---

[1] الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – المجلد الثاني– الطبعة الأولى –ص1193–1194.

قبل أن نتعرف على الخلاف في جذوره حول أولوية المادة أو الوعي علينا أولا أن نعي مقصود المادة ومقصود الوعي في ضوء دراستنا ونقاشنا وفهمنا للماركسية وفلسفتها، فبالنسبة للمادة هي الموجود المادي بكل ابعاده مستقلا عن الروح ومستغن عنها ، أو المادة هي الوجود الموضوعي القائم بذاته خارج وعينا. أما كيف هي المادة؟ فهذا سؤال يجيبنا عليه العلم عن طبيعة المادة وخواصها....الخ. إذن ما هو الوعي الآن؟ يتلخص الوعي فهماً بكونه الإدراك، والإدراك الموضوعي تحديداً ، لأن الإدراك الحسي المباشر ظاهرة توجد لدى الإنسان والحيوان على السواء بينما يتميز الإنسان بإدراك موضوعي يؤهله للتفكير المنطقي أي القدرة على ربط الأسباب بالمسببات ، أو التفكير المنتظم بلغة مهما بلغت درجة بدائية هذه اللغة.

اتخذت المادية إذن كفلسفة موقفا مبدئيا علميا من مسألة أولوية المادة ؛ ذلك أن عمليات الإدراك والتفكير وتكوين الوعي لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة مادية ، وبالتالي فوجود المادة شرط أساسي لا غنى عنه في عملية الوعي ، تدلنا القوانين العلمية الناظمة للوجود المادي على استحالة تكوين وعي بدون مادة ، أي أن الفرض القائل بإمكانية تحقق وعي بدون زمان أو مكان أو حركة فرض غير ممكن التحقق، فالوعي إذن مظهر من مظاهر وجود المادة.

أهمية القول بأولوية المادة:

أن القول بأولوية المادة معناه رفض كل أطروحات الفلسفة المثالية التي تحاول تفسير العالم والوجود الانساني انطلاقا من ما ورائيات أو أي وعي سبق المادة، وبالتالي فهي دعوة لفهم واقع الانسان ووجوده إنطلاقا من وعي ما هو مادي ، ووعي ما هو مادي إنما يستند للعلم ، فالعلم هو الذي يجيبنا عن ماهية المادة ، وبالتالي فإن الفلسفة المادية إنما تبني مقولاتها كلها منطلقة من الوعي العلمي الذي يكون موضوعه الأساسي الوجود المادي للكون والإنسان والمجتمع، وقد إتخذ ماركس موقفا أبعد من ذلك عندما طالب بإنتقال الفلسفة من تفسير العالم إلى تغييره ، جوهر هذا الكلام المطالبة بتوظيف القوانين المادية التي تحكم الوجود في تغيير الوجود نفسه ، وبالتالي إخضاع الوجود الموضوعي للإنسان وتمكينه من خلال فهمه المادي للوجود من تغيير هذا الوجود في مصلحته نحو واقع أكثر تطورا.

تعرف المادية الجدلية في معظم المراجع على النحو التالي: انها قوانين ومبادئ ومقولات تعمل في جانبين ، جانب المعرفة العلمية (العلوم المختلفة) ، والجانب الآخر هو الحركة المجتمعية وتطور المجتمع تبعا لهذه القوانين . أي أنها تطبق في العلوم المعرفية وعلم الاجتماع على حد سواء، إذن يمكننا القول، إن المادية الجدلية هي ذلك العلم الفلسفي الذي ينطلق من أولوية المادة مستخدما قوانين الجدل المادي لفهم الوجود وتطوره.طبعا ليس بمقدورنا أن نقف على المعنى المراد في التعريف المتقدم إلا عندما نقف على قوانين الجدل المادي ونفهمها جيدا ، إلا أن الانطلاق من دقة التعريف الذي سنعود لفهمه

بدقة أكبر مع فهمنا لقوانين الجدل يوفر لنا مساحة التفاعل الجدلي أيضا مع التعريف نفسه وبالتأكيد سنجد أنفسنا ونحن نعود إليه نعيد صياغته أو فهمه بشكل أكثر نضجا .

المادة وأشكال وجودها[1]:

إن نقطة انطلاق المادية الديالكتيكية هي الإعتراف بالوجود الموضوعي للمادة، للطبيعة، المتطورة، المتحركة، بشكل خالد. لهذا لابد، في البداءة، من دراسة المادة وأشكال وجودها.

– المادة:

يحيط بنا عدد لا حصر له من الكائنات المتباينة أعظم تباين في خصائصها بعضها يحشر في عداد الكائنات الحية. وبعضها لا يتوفر فيه أي دليل على الحياة. بعضها قاس وبعضها طري أو سائل. بعضها متناه في الصغر وخفيف، وبعضها ذو أجسام هائلة وثقيلة جداً. بعض الأجسام مشحونة بالكهرباء، وبعضها غير مشحون بها.... إلخ. كل هذا بمجموعه يشكل ما يدعى بالطبيعة.

ومهما تباينت أجسام الطبيعة وتمايزت عن بعضها، فالخاصة الجامعة بينها هي إنها موجودة خارج وعي الإنسان، واحساسه ونفسه وبشكل مستقل عنه.

ولم ينشأ الإنسان ووعيه الا في درجة معينة من تطور الطبيعة كنتاج رفيع لها، في حين وجدت الطبيعة ذاتها بشكل خالد، ولم يوجد ولا يمكن أن يوجد أي "وعي ما فوق الإنسان" أو "وعي مطلق"، وعلى هذا فالفلسفة المادية تعلم أن الطبيعة، أن المادة، هي السابقة؛ وأن الروح، أن الوعي هو اللاحق، وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع.

إن الفلسفة المادية، إذ تعمم حصيلة التطور التاريخي الطويل تصوغ ، شيئاً فشيئاً، مفهوم المادة العلمي.

يقول لينين: "إن المادة هي مقولة فلسفية للدلالة على الواقع الموضوعي الذي تعرفنا عليه إحساساتنا، الواقع الذي تنسخه هذه الإحساسات وتصوره وتعكسه، ويوجد بشكل مستقل عنها".

في هذا التعريف ينعكس جوهر النظرة المادية عن العالم، وانتصاب المادية ضد المثالية وضد نظرية استحالة المعرفة.

إن آفاقاً لا تحد تتكشف أمام العلم في استقصائه اعماق المادة، مهما صغرت ومهما تعقدت، إن العقل البشري لا يتوقف عن الحدود التي عرفها بل يحاول أن يتعداها ليتعمق في معرفة جوهر المادة

---

[1] المصدر : المادية الديالكتيكية – مجموعة من المفكرين السوفييت – ترجمة فؤاد مرعي/ عدنان جاموس/ بدر الدين السباعي ...دار الجماهير –دمشق – 1973 – ط3 – ص74.

وجزئياتها، ذلك أن الحقائق التي عرفناها، يستقر خلفها حقائق أخرى لم نعرفها بعد، وهذه تمهد لاكتشاف حقائق ثالثة وهكذا إلى ما لا نهاية.

ثم أنه لا ينبغي الخلط بين سؤالين اثنين: أولهما هو هل للأجسام الطبيعية كيان خارج وعينا ومستقل عنه؟ وثانيهما: ما هي بنية هذه الأجسام، وما هي العناصر الفيزيائية التي تتكون منها؟ وما هي الصفات الفيزيائية لهذه العناصر؟ السؤال الأول فلسفي ويتعلق بنظرية المعرفة، أما الإجابة على الثاني فمن مهمات العلوم الطبيعية، ولا سيما الفيزياء. بيد أننا حين نؤكد على الفارق بين السؤالين، لا نستطيع الفصل بينهما. إن العلوم الطبيعية تدرس العالم الواقعي والأجسام المختلفة في هذا العالم، كما تدرس بنية هذه الاجسام وخواصها، وارتباط بعضها ببعض، والقانونيات الملازمة لها. بيد أن هذه العلوم لا يمكن وجودها من غير الاعتراف بالواقع الموضوعي للعالم المحيط بنا. ومفهوم المادة هو انعكاس لهذا الواقع الموضوعي. ولهذا فمفهوم المادة، بالمعنى الفلسفي الماركسي، يتمتع بأهمية كبرى بالنسبة إلى العلوم الطبيعية.

إن المفاهيم الأساسية التي أوجدتها العلوم الطبيعية، للدلالة على مواضيع هذه العلوم: كالصغيرة الأولية، والذرة، والجزيء والعنصر الكيماوي والتشكيلة الجيولوجية، والمنظومة الفضائية ....إلخ، إن هذه المفاهيم ترتبط حتماً بمفهوم المادة الفلسفي، ويعبر عنها من خلاله.

لقد لاقى مفهوم المادة هجوماً أعنف من أي هجوم تعرضت له الفلسفة المادية. ولا عجب في ذلك لأن هذا المفهوم هو حجر الزاوية في المفهوم المادي عن العالم، لذا يهاجمه أعداء المادية باستمرار. لقد أكد المثاليون مراراً وتكراراً أن مفهوم المادة الذي يعني الواقع الموضوعي إنما دحض أو شاخ؛ غير أن تطور العلم، ومعطيات ممارسة النشاط العملي أثبتا، بشكل لا يدحض، عكس ما ذهبوا إليه.

كل شيء في تبدل وتغير وذو نهاية. ولكن إذا ما اختفى شيء برز مكانه شيء آخر، بحيث أن أية صُغَيرة مادية لا تختفي من غير أثر، ولا تتحول إلى لا شيء، وبالمقابل فليس هناك من صغيرة مهما كان شأنها، تخلق من لا شيء. وحيث تنتهي حدود أحد الأشياء المادية تبدأ حدود أشياء مادية أخرى. ولا نهاية لهذا التعاقب الذي لا حد له، ولا للتأثير المتبادل بين الأجسام المادية. فالمادة، فالطبيعة خالدة، لا نهاية لها ولا حدود.

ليست المادة شيئاً وحيد الصورة ومن نوعية واحدة. إنها تبرز في أجسام متباينة لا حصر لتباينها، متميزة نوعاً وكماً، وهي تشكل جماعات من الأشياء الأقارب، من حيث خصائصها، وهي ما نسميها بالأنواع المتباينة للمادة.

وهذه الأنواع المتباينة للمادة تتميز بالتعقيد إلى هذا الحد أو ذاك، وهي مواضيع بحث مختلف العلوم من الفيزياء إلى الكيمياء، والبيولوجيا....إلخ. أما الأنواع البسيطة نسبياً منها فهي الصغيريات الأولية كالفوتون، والالكترون، والبوزيترون، والبروتون، والميزون، والأنتي بروتون والنترون والانتي نترون....إلخ.

أما التعقيد الواسع فهو من نصيب الذرات والجزيئات ثم تليها في التعقيد الغازات والسوائل والأجسام الصلبة التي نحتك بها في حياتنا اليومية. وكذلك الأجرام السماوية المختلفة كالكواكب والنجوم والمجموعات النجمية.

وتتميز أجسام الطبيعة العضوية، وخاصة الإنسان، ثمرتها العليا، بدرجة عالية من التعقيد. ويعتبر المجتمع الإنساني موضوعاً مادياً خاصاً تدرس علوم كثيرة جوانبه ومظاهره المختلفة: من هذه العلوم المادية التاريخية، والتاريخ والاقتصاد السياسي، والاحصاء الاقتصادي....إلخ.

– الحركة شكل لوجود المادة [1]

المادية الجدلية لا تحصر تعدد أشكال الحركة في شكل واحد منها، ميكانيكي، مثلاً أو أي شكل واحد آخر، بل تربط الحركة بالتغير، بتطور الاجسام، بمولد الجديد واندثار القديم ، لا توجد المادة إلا في حركة وهكذا فإن الحركة شكل من أشكال وجود المادة وهي خاصية ملازمة لها. "إن الحركة هي أسلوب لوجود المادة . ولم توجد في أي مكان مادة دون حركة ولا يمكن أن توجد".

– الحركة مطلقة والسكون نسبي

حركة المادة مطلقة وابدية ، وخلافاً لكون الحركة مطلقة فإن السكون نسبي. ولكنه لا يجوز تصوره حالة جامدة متحجرة. فالجسم لا يمكن أن يكون ساكناً إلا بالنسبة لجسم آخر، لكنه بالضرورة يشترك في الحركة العامة للمادة. وفوق ذلك فحتى حين يكون الجسم في حالة سكون فإن عمليات فيزيائية أو كيميائية أو عمليات أخرى تجري فيه طيلة الوقت.

فإن حركة المادة ابدية مطلقة ، في حين أن السكون وقتي نسبي، أنه مجرد لحظة من لحظات الحركة.

ذلك إن كل ما يولد الأحاسيس لدينا مادي، ولكن ليس كل الظواهر المادية تولد لدينا أحاسيس: فالأشعة ما فوق البنفسجية والعمليات الجارية وسط الشمس وعدد لا يحصى من الظواهر الأخرى ليس بمقدورنا أن نحس بها. وبالرغم من كل أهمية السمتين الثانية والثالثة للمادة فالأمر الرئيسي الذي يميز المادي عن غير المادي هو وجوده خارج الوعي.

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص42

إن هذا الفهم للمادة يتسم بأهمية كبرى في الوقت الحاضر وتؤكده كلياً الاكتشافات العلمية الحديثة والمعاصرة. وعلى ضوء التصورات العلمية الحديثة يمكن أن نشير إلى المجموعات التالية لأشكال حركة المادة[1] :

1- الأشكال الميكانيكية: وهي تنقل الأجسام مكانياً بالنسبة إلى بعضها البعض.
2- الأشكال الفيزيائية: وهي التغيرات في الواقع المكاني والسرعة والكتلة والطاقة والشحنة الكهربائية ودرجة الحرارة والحجم وغير ذلك من صفات الأشياء المادية، وهي أيضاً مجموعة أشكال الحركة التي تدرسها الفيزياء كالعمليات الحرارية والكهرطيسية بما فيها الظواهر الضوئية والتجاذب المتبادل وكافة العمليات التي تجري داخل الذرة وداخل النواة.
3- الأشكال الكيميائية: وهي تحول بعض المواد إلى بعضها الآخر، وتكوين تراكيب الذرات وإعادة تكوينها (اتحادها وانفصالها).
4- الأشكال البيولوجية: وهي كافة التغيرات أو الحركة في الحياة العضوية.
5- الأشكال الاجتماعية: وهي التغيرات الجارية موضوعياً في المجتمع البشري وحدهُ والملازمة له دون غيره، أو هي العمليات الاجتماعية (التناقضات والصراعات الطبقية ...إلخ) وتاريخ المجتمع الإنساني.

إن أي شكل من أشكال الحركة المذكورة أعلاه إنما هو موجود موضوعياً بعض النظر عن وعي البشر، وهو يمثل عملية مادية. أما حركة أحاسيسنا وأمزجتنا وأفكارنا فهي موجودة في أذهان البشر فقط. وبديهي أن الأحاسيس والأفكار لا يمكن أن توجد بدون حاملها المادي، نعني الدماغ.

مقولات المادية الجدلية :

يعتبر البحث في مسألة المقولات جزءاً من البحث في مشكلة المعرفة. وشرط المعرفة اليقينية سلامة الاستنتاج أو سلامة التسلسل المبني على قياس صحيح، أي من يفيد البرهان وكانت مقدماته صحيحة. والقسم الذي يتولى هذا النمط من التفكير هو المنطق بالشكل الذي وضع فيه أرسطو أول مبادئه . إذ ان معيار الحقيقة قبل أرسطو لم يكن بالضرورة صحة القياس المبني على المقدمات اليقينية[2].

و المقولات بتحديد أرسطو لها هي اعم المحمولات التي يمكن إسنادها إلى الموجود. لذا تدعى أحياناً بالمسندات، كما دعيت أيضاً بالأجناس العامة. والمقولات كما حددها أرسطو عشرة. وهي : الجوهر، الكم، الكيف ، النسبة ، المكان ، الزمان ، الوضع ، الحال ، الفعل والانفعال.

---

[1] المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – مجموعة من المؤلفين – دار التقدم – موسكو – 1975– ص82.

2 الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – المجلد الأول – الطبعة الأولى – ص 776 – 777

والجوهر بتحديد أرسطو هو الموجود الذي تضاف إليه جميع المحمولات الأخرى. وبتحديد آخر له يقول: هو ما يقوم بنفسه ولا يحتاج في قوامه إلى شيء آخر خارج عنه. وفي "ما بعد الطبيعة" ميز أرسطو بين الجوهر المادي والصوري وبذلك قد يكون الجوهر عبارة عن الشكل او عن ماهية الشيء. أو قد يكون الجسم المركب من مادة وصورة. ومن ميزات الجوهر الأخرى أنه قد يكون حاملاً للأضداد. أي محلاً للأعراض دون أن يلحقه من جراء ذلك أي تغير.

والكم هي المقولة التي تعبر عن كل ما يمكن قياسه أو عَدُّه. وقد ميز أرسطو وكذلك الفلاسفة العرب بين الكم المتصل كالسطح مثلاً والكم المنفصل كالأعداد.

والكيف. هي المقولة التي تبحث في هيئة الشيء كما تبحث أيضاً في ما يحدث للجسم من عوارض كالصلابة أو الليونة مثلاً أو من عوارض نفسية تدخل على الجسم الانساني كالانفعال والخجل. أما مقولة النسبة أو الإضافة والمضاف كما يقول الفارابي فمدار بحثها الطريقة التي ترتبط بها الأشياء ببعضها بعضاً. كالكثير بإضافته إلى القليل.

والمكان والزمان مقولتان تبحثان في الموضع وفي الوقت الذي يحدث فيه الفعل.

المقولات في فلسفة كانط [1]:

ربما شكل رأي كانط في المقولات شيئاً مميزاً عما هي عليه في الفلسفة المشائية. جعل كانط همه البحث عن طريق المعرفة. وهذه الطريق يجب أن تبحث أولاً في شروط المعرفة. والمعرفة لا تتم إلا بواسطة المفاهيم، أداة الاتصال والتواصل.

فعلى الذهن إذن، ليتحقق من سلامة المعرفة، أن يضبط الشكل الذي تصاغ فيه هذه المفاهيم بوضع المقولات.

والمقولات هي المعاني الذاتية التي تربط بين الأحكام أي بين ما يصادف في الزمان والمكان من ظواهر.

إن كل علم – مهما كان مجال الواقع المادي الذي يدرسه– ليس عبارة عن نظام من القوانين فحسب بل عبارة أيضاً عن مقولات محددة، أي أعم المفاهيم التي تصاغ خلال تطور كل علم ، وتشكل أساسه. فهذه المقولات في الميكانيكا ، مثلاً ، هي الكتلة والطاقة والقوة، وفي الاقتصاد السياسي – السلعة والقيمة والنقود وما اليها[2].

وإذ لخصت الفلسفة إنجازات العلم ونشاط الناس العملي ، فقد كونت نظامها الخاص من المقولات .

---

1 الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – المجلد الأول – الطبعة الأولى – ص 776 – 777

2 افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص121

"إن المقولات الفلسفية "مفاهيم تعكس ما هو عام لدى الواقع من سمات وارتباطات وجوانب وخصائص، فقد عرفنا عددا من أهم المقولات عند دراستنا للمادية الفلسفية ،ونعني بها أولاً مقولات المادة والوعي ثم الحركة والمكان والزمان ، وسندرس خصيصاً في هذا الفصل مجموعة أخرى من المقولات هي: الخاص والعام، والمضمون والشكل، والجوهر والظاهر، والسبب والنتيجة ، والضرورة والصدفة والامكانية والواقع"[1].

الخاص والعام

– ما هو الخاص والعام [2]

لكل شيء عدد من السمات الخاصة التي تلازمه وحده، فلنأخذ، مثلاً، شجرة الحور، ان لها حجمها وعدد فروعها المنظمة بطريقة خاصة، والتكوين الخاص لجذورها وغير ذلك من السمات.

ولكل انسان تكوينه الخاص وقدراته واهتماماته وميوله وطريقة سيره وحديثه، وهذا ما يميزه من مئات الملايين من الناس.

وشجرة الحور المعنية والانسان المعني والشيء أو الظاهرة المفردان في العالم المادي هي بالذات الفردي أو الخاص.

غير انه لا يوجد شيء خاص، فردي بذاته، بدون الارتباط بغيره من الأشياء والظواهر، فالانسان المعني يعيش على الأرض حيث يعيش الكثيرون حوله، ولديه الكثير مما هو مشترك معهم إذ أنه يرتبط بهم بآلاف الوشائج، ان لديه مهنة وهذا يعني أن لديه سمات تلازم كل ممثلي هذه المهنة، وهو ينتمي إلى طبقة محددة وأمة محددة، ومن هنا فتلازمه سمات قومية وطبقية معينة.

أما فيما يخص التركيب الفسيولوجي التشريحي، والقدرة على الشعور والتفكير وعلى العمل والكلام إلخ. فإن هذه السمات ملازمة لجميع الناس، وبالمثل فإن لكل شيء، إلى جانب سماته الخاصة الفردية، سمات مشتركة مع غيره من الأشياء.

والعام هو ما يلازم الكثير من الأشياء المفردة الخاصة، ولئن كانت السمات الفردية تميز الشيء المعنى عن غيره فإن العام كأنما يقرب بينه وبين الأشياء الأخرى ويجعلها مترابطة فيما بينها ومنتمية إلى صنف معين من الأشياء المتجانسة .

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص124

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص124

– جدلية الخاص والعام [1]

ليس الخاص والعام مترابطين فحسب، بل هما يتغيران على الدوام، فالحدود بينهما متحركة، ويحدث خلال التطور في ظروف معينة أن ينتقل الواحد منهما إلى الآخر فيصبح الخاص عاماً والعكس بالعكس.

المضمون والشكل

– ما هو المضمون والشكل [2]

المضمون هو مجمل العناصر والعمليات التي تشكل الشيء أو الظاهرة المعنية ، والشكل هو تركيب وتنظيم المضمون ، وهو ليس شيئاً خارجياً تجاه المضمون ، بل هو كامن فيه .

المضمون والشكل يلازمان الظواهر الاجتماعية، فإن القوى المنتجة (وفي المقام الأول أدوات الانتاج والناس الذين يستخدمونها) تمثل مضمون أسلوب انتاج محدد تاريخياً، أما علاقات الانتاج (ترابط الناس خلال عملية الانتاج والذي يقوم على علاقاتهم بهذه الأدوات) فتمثل شكل أسلوب الانتاج.

وتنطلق المادية الجدلية من وحدة المضمون والشكل، من كونهما لا ينفصمان، فكلا من الشكل والمضمون كامن في الشيء المعني، ومن هنا لا يمكن فصل الواحد عن الآخر. فلا مضمون بوجه عام وانما يوجد مضمون متشكل أي مضمون له شكل محدد، وبالمثل لا شكل خالص دون أي مضمون، فللشكل دائماً مضمون، وهو يفترض مسبقاً مضموناً محدداً يمثل هذا الشكل بنيته أو تنظيمه.

المضمون شديد النشاط، وهو بفضل تناقضاته الداخلية يتطور ويتحرك باستمرار. ثم مع تغير المضمون يتغير الشكل أيضاً، فالمضمون يحدد الشكل.

لا يجوز استصغار دور الشكل وأهميته في التطور . إننا نعلم أن اعداء الماركسية، الانتهازيين ، سعيا منهم لمنع تأسيس حزب ثوري جديد الطراز انكروا دور الأشكال التنظيمية للحزب زاعمين أن الشكل سلبي ساكن ولا يؤثر في مضمون النضال الثوري اطلاقاً.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا كذلك، عند تحليل التفاعل بين الشكل والمضمون ، انه تبعاً للظروف يمكن أن يتطور نفس المضمون في أشكال مختلفة .

–التناقض بين الشكل والمضمون [3]:

وبغية تكوين فكرة اكمل عن العلاقة بين الشكل والمضمون من المهم إدراك الطابع المتناقض لهذه العلاقة. لقد سبق واوضحنا ان الشكل أكثر ثباتاً واقل تحركاً من المضمون. وهذا هو السبب في أنه

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص125

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص130

[3] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص133

يتخلف عن تطور المضمون، ويصبح عتيقاً ويدخل في تناقض معه. وعادة ما ينتهي التناقض بين الشكل القديم والمضمون الجديد إلى طرح الشكل القديم والاستعاضة عنه بشكل جديد، الأمر الذي يكسب المضمون مجالاً رحبا من أجل التطور لاحقاً.

الجوهر والظاهرة

– ما هو الجوهر والظاهرة [1]:

مفهوم الجوهر قريب من مفهوم المضمون ولكنه لا يتطابق معه. ولئن كان المضمون مجمل جميع العناصر والعمليات التي تشكل الشيء المعني فان الجوهر هو الجانب الرئيسي الداخلي الثابت نسبياً من الشيء (أو مجموع جوانبه وعلاقاته) . ويحدد الجوهر طبيعة الشيء، وتتبع منه كل جوانبه الأخرى وسماته .

ويعبر الجوهر في الظواهر الاجتماعية كذلك عن الجانب الداخلي، الرئيسي للعمليات. فعندما وصف لينين الامبريالية – أعلى مراحل الرأسمالية– عرفها بأنها رأسمالية احتكارية . فإن سيطرة الاحتكارات التي حلت محل المزاحمة هي جوهر الامبريالية. ومن سيطرة الاحتكارات تتبع كل السمات الأخرى للامبريالية، وفي المقام الأول حصول الرأسماليين المنضمين إلى الاتحادات الاحتكارية على الربح الفاحش الاحتكاري.

ولثورات التحرر الوطني وجوهرها الخاص أيضاً. وهو يتلخص في احراز الاستقلال الوطني والتخلص من التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية وتطوير الاقتصاد والثقافة الوطنيين وبناء الدولة الديمقراطية الشعبية .

أما جوهر المجتمع الاشتراكي فهو سيادة الملكية الاشتراكية وتخطيط الاقتصاد وعدم وجود الاستغلال وتحقيق التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفراد المجتمع وتلبية احتياجات الناس على أكمل وجه على طريق تطوير الانتاج وتحسينه على أساس التكنيك المتقدم.

فما هو الظاهرة ؟ ان الظاهرة هي التعبير الخارجي المباشر عن الجوهر وشكل تجليه

ويتجلى جوهر الامبريالية في شنها الحروب العدوانية (العالمية والمحلية) وفي سباق التسلح وفي الازمة العامة (الاقتصادية والسياسية والاخلاقية) للرأسمالية التي تتفاقم باطراد وفي تشديد استغلال الجماهير الكادحة وفي ازدياد البطالة وانخفاض مستوى حياة الشعب وفي تزايد الاجرام وفي تشديد استغلال الدول الضعيفة والتابعة .

أما جوهر الاشتراكية فيتجلى في والمساواة وإلغاء كل مظاهر الاستغلال والاستبداد وامتلاك الدولة للثروة وبناء المصانع الجديدة والتقدم التكنيكي في مختلف فروع الاقتصاد الوطني والوتائر الرفيعة لبناء

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص134

المساكن والمؤسسات الثقافية، وتخفيض ساعات عمل الشغيلة، وزيادة الأجور وتحسين الضمان الاجتماعي والخدمات المعيشية وما إلى ذلك .

– جدلية الجوهر والظاهرة [1]:

ليس ثمة جوهر "خاص" أي جوهر لا يتجلى في شيء فكل جوهر يعبر عن ذاته في عدد كبير من الظواهر. فجوهر الاشتراكية يعبر عن ذاته من خلال كثير من أحداث ووقائع نمط الحياة الاشتراكي .

وليس الجوهر والظاهرة وحدة فحسب، لكنهما أيضاً ضدان، فهما لا يتوافقان كلياً أبداً ، والتناقض بينهما مظهر لكون أشياء الواقع ذاتها متناقضة داخلياً، فالجوهر غير مرئي على السطح، بل هو مخفي وغير قابل للمراقبة المباشرة، ولا يمكن كشفه الا في مجرى الدراسة الشاملة الطويلة للشيء .

– أهمية مقولتي الجوهر والظاهرة [2]:

ان معرفة جدلية الجوهر والظاهرة بالغة الأهمية في الحياة الاجتماعية والعلم والنشاط العملي، فهذه المعرفة تعطي العلماء ثقة في أنه مهما كان تعقد عملية معرفة الظواهر التي يدرسونها، ومهما كان عمق اختفاء الجوهر خلف هذه الظواهر فإن هذا الجوهر سيعرف في آخر المطاف.

وان معرفة الجوهر ضرورية بخاصة لأن الظاهرة غالباً ما تعطي فكرة زائفة عن طبيعة عملية ما، فيبدو لنا ، مثلاً ، ان الشمس تدور حول الأرض، في حين اننا نعرف أن الأرض في الواقع هي التي تدور حول الشمس. وقد يبدو انه ثمة ديمقراطية واسعة في العالم الامبريالي: ففيه يعلن عن الحق الانتخابي العام وحرية الكلام والصحافة وحرية تكوين الاحزاب والجماعات السياسية والخ، لكن الواقع ان الديمقراطية في ظل الامبريالية ليست سوى خدعة، فهي ديمقراطية محدودة ، ديمقراطية للاغنياء وحدهم.

ان المعرفة القائمة على الظاهري فقط ، على مظاهر الجوهر ، عاجزة عن ان تقدم صورة صحيحة للعالم، ولا يمكن أن تكون مرشداً للعمل، ويؤدي العجز عن تميز الظاهرة عن الجوهر إلى اخطاء خطيرة في النظرية والممارسة .

السبب والنتيجة

– ما هو السبب والنتيجة [3]

والظاهرة أو مجموعة الظواهر المتفاعلة التي تسبق ظواهر أخرى وتولدها تسمى السبب، أما الظاهرة التي يولدها فعل السبب فتسمى النتيجة .

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص136

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص137

[3] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص140

والسبب يسبق النتيجة دائماً ، لكن التتابع الزمني ليس علامة كافية للسبب، فالنهار ، مثلاً ، يتلو الليل، لكن الليل ليس سبب النهار، ويتم تتابع الليل والنهار نتيجة دوران الأرض حول محورها، فالعلاقة السببية بين ظاهرتين توجد فقط حين لا تسبق أحداهما الأخرى فحسب بل تولدها بالضرورة.

ولا يجوز الخلط بين السبب وبين الدافع، فالدافع حدث يسبق النتيجة مباشرة، لكنه ليس بحد ذاته سبباً لها ، وانما يحفز مفعول السبب.

"إن السبب والنتيجة مترابطان ترابطاً لا ينفصم، فلا نتيجة دون سبب والعكس بالعكس، وللترابط بين السبب والنتيجة طابع داخلي حتمي، وهو ترابط تتبع في ظله النتيجة من السبب وتكون نتاجاً لفعله، غير أن النتيجة بعد أن يولدها السبب لا تظل غير مبالية بسببها بل تمارس تأثيراً عكسياً عليه، وهكذا فإن العلاقات الاقتصادية بين الناس في مجرى الانتاج هي سبب، مصدر الافكار السياسية والفلسفية وغيرها من الأفكار، لكن هذه الأفكار بدورها تؤثر على تطور العلاقات الاقتصادية .

ويتجلى الترابط بين السبب والنتيجة كذلك في ان ظاهرة عينها يمكن ان تكون سببا في حالة ما ونتيجة في حالة أخرى، فاحتراق الفحم في موقد الغلايات في المحطات الكهربائية هو سبب تحول الماء إلى بخار ، أما البخار كنتيجة لاحتراق الفحم فهو نفسه سبب دوران المولد، فبنتيجة دورانه يولد الكهرباء التي هي مصدر، سبب حركة الكثير من الآلات والاجهزة، وتعطي الناس الحرارة والضوء الخ.

ويمكن أن توسع هذه السلسلة من التدليلات ، فإن السببية بالذات تفسر هذه السلسلة اللامتناهية من الترابطات ، أي التفاعل الشامل بين أشياء وظواهر العالم حيث كل حلقة هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه"[1].

الضرورة والصدفة

– ما هي الضرورة والصدفة ؟ [2]

بغية تسهيل فهم ما هي الضرورة والصدفة لنجب أولاً على السؤالين التاليين: هل يجب أن تقع جميع الأحداث من كل بد في الظروف المعنية؟ وهل يجب أن تجري جميعاً في تلك الظروف بهذا النحو بالذات وليس بنحو آخر ؟

اننا جميعاً نعرف جيداً انه إذا زرعت بذرة فستنبت إذا ما توفرت الرطوبة والحرارة. لكن النبتة الصغيرة قد تهلك نتيجة لهطول أمطار غزيرة ، فهل يجب أن يقع هذان الحدثان (استنبات البذرة وهلاك النبات) من كل بد ؟

"ليس الحدثان معا واجبي الوقوع، فخبرتنا اليومية تدلنا على ان استنبات البذرة في ظروف معينة، أي عند توافر الحرارة والرطوبة الملائمتين، ضروري . فتلك هي طبيعة النبات ذاتها، لكن هطول الأمطار

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص143

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص145

الغزيرة شيء قد يحدث أو لا يحدث، وهو قد يدمر النبات أو يلحق الضرر به فقط، وهو لا ينبع اطلاقاً من طبيعة النبات، فهو ليس ضرورياً البتة في الظروف المعنية .

والظاهرة أو الحدث الذي يقع من كل بد إذا ما توفرت ظروف معينة يسمى ضرورة (وفي مثلنا كان استنبات البذرة ضرورة)، فالنهار يتبع الليل بالضرورة ، والفصول تتابع بالضرورة ، ومولد ونمو الحركة الشيوعية للطبقة العاملة في ظل الرأسمالية ضرورة، إذ ان هذه الحركة وليدة ظروف حياة هذه الطبقة ومكانتها في المجتمع، والمهام التي طرحها التاريخ أمامها"[1].

– جدلية الضرورة والصدفة [2]

الضرورة والصدفة مترابطتان ترابطاً جدلياً، فالحدث ذاته يمكن أن يكون ضرورياً وصدفياً في نفس الوقت – ضروري من ناحية وصدفي من ناحية أخرى، فإن الامطار بصفتها صدفة بالنسبة لهلاك النبات هي نتيجة ضرورية للأحوال الجوية في المنطقة التي تهطل فيها.

– أهمية مقولتى الضرورة والصدفة [3]

من المهم جداً في النشاط العلمي والعملي مراعاة الجدلية الموضوعية للضرورة والصدفة .

إن معرفة القوانين والضرورة الموضوعية تساعد الإنسان على ان يخضع العديد من ظواهر الطبيعة والحياة الاجتماعية لمصالحه، ويجب على كل علم ان يستهدف بالدرجة الأولى معرفة الضرورة، فإن مهمة علم الاجتماع، مثلاً، هي معرفة الضرورة الموضوعية لتطور المجتمع ومن ثم ، على أساس هذه الضرورة المدركة، تغيير النظم الاجتماعية لصالح الانسان الكادح.

وطالما أن الصدفة شكل لظهور الضرورة فإن على العلم الا يتجاهل الصدف. وبما أن الصدف توجد وتمارس تأثيرا على الحياة فإن على العلم أن يضع في اعتباره دورها في التطور وأن يحمي الانسان من الصدف غير المؤاتية.

الامكانية والواقع

– ما هي الامكانية والواقع [4]

ان الجديد ، أي الذي يتطور هو ضروري، لكنه لا يظهر دفعة واحدة. ففي البدء تنشأ مقدمات، عوامل محددة لظهوره، ثم تنضج هذه المقدمات وتتطور ،ويظهر ، بفعل القوانين الموضوعية، الشيء الجديد أو الظاهرة الجديدة، وهذه المقدمات اللازمة لظهور الجديد والكامنة في الموجود تسمى امكانيات.

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص146

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص146

[3] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 147-148

[4] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص150

وهكذا فإن كل جنين لديه امكانية التطور، التحول إلى كائن بالغ، والكائن البالغ الذي نمى عن هذا الجنين هو الواقع، فالواقع هو الامكانية المتحققة .

"ولما كانت أشياء العالم وظواهره متناقضة فإن الامكانيات بدورها متناقضة أيضاً، ويجب أن نفرق بين الامكانية التقدمية (الايجابية) والرجعية (السلبية)، فكل ثورة اجتماعية ، مثلاً ، تحوى امكانية ايجابية هي انتصار القوى التقدمية وإمكانية سلبية هي انتصار القوى الرجعية، ولكن بحكم مفعول قوانين التاريخ الموضوعية تنتصر الامكانيات التقدمية في آخر المطاف في حين أن انتصار الامكانيات الرجعية، وان كان يحدث في بعض الحالات، ليس سوى انتصار مؤقت عارض" [1].

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص151

الفصل الثالث

نظرية المعرفة في المادية الجدلية

تمهيد :

إن المعرفة بالنسبة لنا لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا ، إدراكاً عقلانياً يمكننا من فهم الأسباب التي تحول دون تحقيق مهام الثورة التحررية الوطنية والقومية الديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز واقع الهزيمة والتبعية والتخلف والاستبداد ، وهنا تتجلى "الأيديولوجيا" أو الرؤية الماركسية – المتطورة والمتجددة ابدا – كمفهوم جراحي تستطيع فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في فلسطين والوطن العربي أن توفر لأعضائها وكوادرها ، ثم لجمهورها من خلالها، وعيا بحقيقة الصراع الوجودي ضد دولة العدو الصهيوني من جهة وبحقيقة الصراع الطبقي (السياسي والاجتماعي والاقتصادي) الداخلي من جهة ثانية ، لكي يشتركوا في مباشرته، وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالثورة التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية على الصعيدين الوطني والقومي ، والملتزمة – سلوكا وتطبيقا – بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والنهوض والارتقاء والتطور، والمتسلحة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية وجمود الأفكار، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي وتخليصه من كل رموز وأنظمة الدكتاتورية والعمالة "ملوكاً " و "رؤساء" و "أمراء" كشرط للقضاء على مظاهر التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد وقمع الحريات، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، مدركين أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم، يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم النهضوية الحديثة والمعاصرة التي تقوم على أن للعقل الثوري الجمعي (الحزب) دوراً أولياً ومركزياً في تحليل وتغيير الواقع والتحكم في صيرورة حركته لحساب مصالح الجماهير الشعبية.

إن المعرفة الإنسانية مطلقة، مستقلة، ذلك لأنها قادرة على إعطاء الحقيقة الموضوعية، وعلى عكس الأشياء عكساً صحيحاً. وليس هناك من حدود لمعرفتنا وليس هنا من أشياء لا تمكن معرفتها، بل توجد أشياء لم تعرف بعد ولكنها يمكن أن تعرف خلال تطور العلم، إن بنية الذرة والطاقة التي في

داخلها ظلتا مدة طويلة "شيئاً في ذاته" غير معروف، ولكنهما أصبحتا الآن بفضل جهود العلماء والمهندسين "شيئاً من أجلنا".

إن المعرفة محدودة ونسبية (ليست مطلقة) في كل مرحلة من مراحل تطورها لدى جيل معين من الناس. إن الحقيقة الموضوعية في شكلها التام والكامل تسمى الحقيقة المطلقة، ونعني بهذه الأخيرة تلك المعرفة التي لا يمكن أن تدحض خلال التطور التالي للعلم والتطبيق.

فهل هناك وجود للحقيقة المطلقة؟ إن الماركسية تجيب عن هذا السؤال بالإيجاب دون أي تردد، يقول لينين: "إن الاعتراف بالحقيقة الموضوعية أي بالحقيقة المستقلة عن الإنسان وعن الإنسانية يعني الاعتراف بالحقيقة المطلقة على هذا الشكل أو ذاك".

إن المعرفة مطلقة عندما تتحرك في طريق الحقيقة الموضوعية، ولا يمكنها أن تكون مطلقة إلا في حركتها هذه، فالحقيقة المطلقة لا وجود لها خارج حركة المعرفة، والحقيقة ليست مطلقة إلا من حيث مصدرها ومن حيث نزعة الحركة. ولذا فإن جميع فروع المعرفة العلمية تحتوي على نظريات صحيحة بشكل مطلق، لا يمكن أن تدحض خلال التطور التالي للعلم، وفي كل حقيقة موضوعية توجد بعض عناصر وجوانب المطلق. وهكذا نجد أن مجمل ما نعرفه عن البنية الفيزيائية للمادة ليس كاملاً ومطلقاً ولكن توجد فيه عناصر كثيرة من المطلق (كقولنا مثلاً أن الذرة قابلة للتقسيم وأن الإلكترونات والبروتونات والنيترونات هي عناصر الذرة، إن هذا القول صحيح بشكل مطلق).

– ما هي المعرفة ؟ [1]

المعرفة هي الانعكاس الفعال الهادف للعالم الموضوعي وقوانينه في مخ الانسان، ومصدر المعرفة هو العالم الخارجي المحيط بالانسان، فهو يؤثر على الانسان ويثير لديه الاحاسيس والتصورات والمفاهيم المعنية. فالانسان يرى الغابات والحقول والجبال، ويشعر بالحرارة ويدرك ضوء الشمس، ويسمع تغريد الطيور ويشم عبير الزهور، ولو لم تؤثر عليه هذه الأشياء الموجودة خارج وعي الانسان لما كان لديه أقل تصور عنها.

الاعتراف بالعالم الموضوعي واشيائه وظواهره باعتبارها المصدر الوحيد للمعرفة الانسانية هو المسلمة الأساسية لنظرية المعرفة الماركسية المادية الجدلية.

" إن السمة المميزة الأساسية لنظرية المعرفة الماركسية هي انها وضعت عملية المعرفة على أساس من الممارسة ومن نشاط الناس المادي الانتاجي، ففي مجرى هذا النشاط بالذات يعرف الانسان الاشياء والظواهر، والممارسة في الفلسفة الماركسية هي نقطة انطلاق، أساس عملية المعرفة ومعيار صحة المعارف على حد سواء.

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص155

ففي النشاط العملي للناس والانتاج المادي بالذات تظهر الفعالية والتوجه للمعرفة الانسانية. فالانسان لا يمارس تأثيرا فعالا على العالم المحيط به وحيدا ، بل بالتعاون مع غيره من الناس ، مع المجتمع ككل. وهذا يعني أنه إذا كان العالم المادي هو موضوع المعرفة ومصدرها فإن المجتمع الانساني هو الذات بالنسبة للمعرفة وحاملها، والاعتراف بالطبيعة الاجتماعية للمعرفة سمة مميزة هامة لنظرية المعرفة الماركسية.

فالمعرفة من وجهة نظر المادية الجدلية هي العملية اللامتناهية لاقتراب التفكير من الموضوع الجارية معرفته ، وهي حركة الفكر من الجهل إلى المعرفة، ومن المعرفة غير الكاملة وغير الدقيقة إلى معرفة أكثر كمالاً ودقة، وتسير المعرفة إلى الأمام كاشفة عن جوانب جديدة متزايدة للواقع ومستبدلة النظريات البائدة بنظريات أخرى جديدة، ومضيفة مزيداً من الدقة على النظريات القديمة" [1] .

– الممارسة نقطة انطلاق عملية المعرفة وأساسها [2]

الممارسة هي النشاط الفعال للناس في تحويل الطبيعة والمجتمع، وأساس الممارسة هو العمل، الانتاج المادي، كما تشمل الممارسة كذلك النضال السياسي، الطبقي وحركة التحرر الوطني والتجارب العلمية. والممارسة اجتماعية من حيث طابعها، فهي ليست نشاط افراد معزولين بل نشاط جماعات كبيرة من الناس، نشاط جميع الشغيله، أي أولئك الذين ينتجون الخيرات المادية، إلى جانب نشاط الأحزاب والحركات الثورية.

والممارسة هي نقطة انطلاق المعرفة وأساسها

"إن الممارسة ليست فحسب أساسا للمعرفة بل هي كذلك هدف للمعرفة، فإن الانسان لا ينكب على معرفة العالم المحيط به وكشف قوانين تطوره الا بغية استخدام نتائج المعرفة هذه في نشاطه العملي " [3].

– وحدة النظرية والممارسة [4]

المعرفة أحد أشكال نشاط الناس، انها نشاطهم النظري، غير ان النظرية بذاتها عاجزة عن تغيير الواقع، هذا ما يميزها عن الممارسة. فالنظرية انما تعكس العالم فحسب، تعمم خبرة البشرية العملية، ولكنها إذ تعمم الممارسة تترك تأثيراً معاكساً عليها وتسهم في تطورها، فالنظرية دون الممارسة عديمة المعنى، والممارسة دون النظرية عمياء، فالنظرية تهدى الممارسة إلى الطريق وتشير إلى اكفأ وسائل تحقيق الأهداف العملية .

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 156 – 157

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 157

[3] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص158

[4] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 159

فالوحدة بين النظرية والممارسة هي المبدأ الأعلى للماركسية .

– من التفرج (أو التأمل) الحي إلى التفكير المجرد [1]

المعرفة لا تقف ساكنة، بل تتحرك وتتطور على الدوام، وبحد تطور المعرفة تعبيراً عنه في حركتها من التفرج الحي المباشر إلى التفكير المجرد. يقول لينين: "من التفرج الحي إلى التفكير المجرد ومنه إلى الممارسة – هذا هو الطريق الجدلي لمعرفة الحقيقة، لمعرفة الواقع الموضوعي".

– المعرفة الحسية [2]

تبدأ المعرفة دائماً بالإطلاع على أشياء العالم الخارجي عن طريق الحواس ، فالحواس أشبه بنافذة "ينفذ" منها العالم الخارجي إلى ذهن الإنسان، وتمكن الحواس الإنسان من معرفة ألوان وروائح وأصوات الطبيعة ومذاق مختلف ثمارها وإلخ.

والإحساس هو الشكل الرئيسي للمعرفة الحسية، والإحساس ، هو انعكاس لمختلف الخصائص والسمات والجوانب للشيء، فالاشياء قد تكون ساخنة أو باردة، معتمة أو فاتحة، ناعمة أو خشنة – وكل هذه الخصائص وغيرها تولد احاسيس معينة بتأثيرها على حواسنا.

والأمر الذي يجعل الاحاسيس ذات أهمية هائلة في عملية المعرفة هو انها تعطينا المواد التي تمكننا من الحكم على الشيء، وتقوم كل عملية المعرفة اللاحقة على المعلومات التي تقدمها لنا احاسيسنا عن الشيء.

"ان خبرة الانسان اليومية ومعطيات العلم تبين أن الحواس لا تخدعنا ، فإذا ثار لدينا شك في بيانات احد هذه الحواس فإننا نلجأ إلى غيرها من الحواس، فإذا لم يصدق الانسان عينيه فإنه يلجأ إلى استخدام اصابعه، وإذا لم تكن هذه كافية فإن في خدمته اعين واصابع الاخرين، وإذا لم يكن هذا كله كافياً فإن الانسان يلجأ إلى الأدوات والتجارب والخبرة العملية.

وهكذا فإن الحواس إذ تتم مراجعتها ببعضها البعض وباحاسيس الآخرين وبالخبرة والتجربة والممارسة تقدم لنا بشكل عام فكرة صحيحة عن الأشياء المتاحة لنا.

ومن أشكال المعرفة الحسية، إلى جانب الإحاسيس ، المدركات والتصورات، فالادراك شكل أرقى من أشكال المعرفة الحسية، وهو يعكس الشيء في كليته الحسية المباشرة وفي مجموع جوانبه الخارجية وسماته المميزة.

أما التصور فهو استرجاع في ذهن الانسان لما تم إدراكه سابقاً، فنحن نستطيع ، مثلاً، أن نسترجع في ذهننا، ان نتصور، هيئة معلمنا القديم رغم اننا لم نشاهده منذ سنوات طويلة" [3].

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 160

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 160-161

[3] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 162

– المعرفة المنطقية [1]

ان الصورة التي تقدمها حواسنا غنية متنوعة للغاية ورغم ذلك فإنها محدودة بعيدة عن الكمال. فالمعرفة الحسية لا تعطينا الا فكرة عن الجوانب الخارجية للاشياء، فمن الممكن بواسطة الحواس ان نرى مصباحاً كهربائياً مثلاً ، ولكن لا يمكن أن نتصور ان الكهرباء تيار من الاليكترونات التي تتحرك بسرعة معينة. كما انه من غير الممكن ان ندرك عن طريق حواسنا سرعة الضوء الهائلة وحركة الدقائق الأولية في الذرة وكثيراً غيرها من ظواهر الطبيعة والحياة الاجتماعية المعقدة.

"وباختصار فإن المعرفة الحسية لا تستطيع ان تكشف عن الطبيعة الداخلية للأشياء ، عن جوهرها، عن قوانين تطورها، في حين أن هذا هو الهدف الرئيسي للمعرفة.

ومن المعلوم جيداً أن معرفة القوانين وجوهر الأشياء هي وحدها التي تصلح كمرشد للانسان في نشاطه العملي، وهنا يهب لنجدته التفكير المجرد أو ، كما يسمى أيضاً، التفكير المنطقي.

ان التفكير المنطقي هو مرحلة جديدة كيفياً وأرقى في تطور المعرفة، ودوره ان يكشف عن خواص الشيء وسماته الرئيسية، ففي مرحلة التفكير المنطقي تتحقق معرفة قوانين تطور الواقع الضرورية جداً للانسان في نشاطه العملي" [2].

المذهب الماركسي عن الحقيقة

– موضوعية الحقيقة [3]

تقصد المادية الجدلية بالحقيقة تلك المعارف عن الشيء التي تعكس هذا الشيء بشكل صائب، أي تتفق معه، على سبيل المثال فإن التأكيدات العلمية بان "الاجسام تتكون من ذرات" وأن "الأرض وجدت قبل أن يوجد الانسان" وان "الشعب هو خالق التاريخ" إلخ. هي تأكيدات صحيحة.

على أي شيء تتوقف الحقيقة ؟ هل تتوقف على الانسان الذي تنشأ في عقله هذه الحقيقة أو على الموضوع الذي تعكسه؟ .

يرى المثاليون ان الحقيقة ذاتية، أي انها تتوقف على الانسان الذي يحدد بنفسه صحة معرفته بغض النظر عن الحالة الواقعية للأمور .

وعلى عكس المثالية ، فإن المادية الجدلية التي تعتمد على منجزات العلم وخبرة الانسان طوال قرون، تؤكد ان الحقيقة موضوعية، وبما ان الحقيقة تعكس العالم الموجود موضوعيا، فإن مضمونها لا يتوقف

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص162

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 162-163

[3] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 169

على وعي الانسان. ان الحقيقة الموضوعية، كما كتب لينين ، هي مضمون معرفتنا الذي لا يتوقف على الانسان ولا على البشرية. ان مضمون الحقيقة تحدده تلك العمليات الموضوعية التي تعكسها.

– من الحقيقة النسبية إلى الحقيقة المطلقة [1]

ان المادية الجدلية باعترافها بموضوعية الحقيقة تحل كذلك مسألة أخرى هامة في المعرفة، وهي كيف يعرف الانسان الحقيقة الموضوعية: في الحال وبشكل كامل، وبلا شروط، وبشكل مطلق أو على وجه التقريب وبشكل نسبي؟ ان هذه المسألة، هي مسألة التناسب بين الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية.

ان الفروق بين الحقيقة المطلقة والنسبية تعود إلى أن درجة تطابق المعرفة مع الواقع ودرجة نفاذ عقل الانسان إلى هذا الواقع غير متماثلتين، وتتطابق بعض المعارف تماماً مع الواقع ، بدقة مطلقة، بينما تتطابق معارف أخرى جزئياً. فإن الحقيقة المطلقة هي الحقيقة الموضوعية بكاملها، وهي انعكاس دقيق اطلاقاً للواقع.

فهل يمكن معرفة الحقيقة المطلقة بكاملها ؟ من حيث المبدأ ، نعم ، إذ أنه لا يوجد شيء لا يمكن معرفته ، كما ليس هناك حدود لقدرة العقل الانساني على المعرفة .

ولهذا السبب كانت معرفة الانسان نسبية في كل مرحلة من مراحل التاريخ، وتتخذ بالضرورة طابع الحقيقة النسبية، والحقيقة النسبية هي التطابق غير الكامل بين المعرفة والواقع.

"إن الحقيقة النسبية تحتوي من كل بد بعضاً من الحقيقة المطلقة، ان معرفة الانسان مطلقة ونسبية سواء بسواء، فهي نسبية لانها ليست معرفة مكتملة، بل معرفة تتطور وتتعمق على الدوام كاشفة عن جوانب جديدة وجديدة من الواقع، وهي مطلقة لانها تحتوي عناصر من المعرفة الأبدية والدقيقة اطلاقاً"[2].

– الحقيقة الموضوعية : ديالكتيك الحقيقة المطلقة والنسبية :

إن المسألة الرئيسية في الديالكتيك ، بصفته نظرية للمعرفة ، هي مسألة : الحقيقة، فما هي الحقيقة ومم تتألف وهل يمكن الوصول إلى المعرفة الحقيقية؟ وكيف تحدث حركة المعرفة نحو الحقيقة وما هو مقياس صحة معارفنا؟ هذه هي المسائل الأساسية في نظرية المعرفة.

إن الاعتراف بالحقيقة الموضوعية[3] يعني أن العالم وقنوناته متاحة للمعرفة كما هي موجودة بنفسها وباستقلال عن الوعي.

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 170

[2] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 171

[3] يسمى شكل مضمون معارفنا وتصوراتنا هذا، الذي لا يرتهن لا بإنسان بعينيه ولا بالبشرية عموماً بالحقيقة الموضعية . يسمى شكل التعبير عن الحقيقة الموضوعية، الذي يتوقف على الظروف التاريخية الملموسة، والذي يميز مستوى دقتها وصرامتها واكتمالها المحقق على

إن جوهر الحقيقة، إن المعرفة لا تكون حقيقية موضوعياً إلا إذا عكست بأمانة ما هو موجود باستقلال عن الوعي العاكس. ولذا فإن النظرية تظل، موضوعياً، حقيقة بغض النظر عن عدد من يأخذ بها من الناس (كثيرون أم قليلون) وعن شخصياتهم.

ونحن، من ناحية أخرى، نعلم أن النظريات الخاطئة والعقائد البالية يمكن أن تسيطر على عقول جماهير واسعة من الكادحين لمدة طويلة، كالعقائد الدينية وبعض الأفكار التي تروجها الدعاية البرجوازية، ولكن الزيف يبقى زيفاً بغض النظر عن عدد الناس الذين يأخذون به.

كيف نصل إلى الحقيقة: أنحيط بها بتمامها دفعة واحدة أم بالتدريج؟ إن هذا السؤال يتطلب للإجابة عليه تبيان العلاقة المتبادلة بين الحقيقة الموضوعية والنسبية.

إن الاعتراف بوجود الحقيقة المطلقة غير كاف بالنسبة للإنسان المادي – الديالكتيكي، إذ ان من الضروري اكتشاف الطريق الموصل إليها، والوصول إليها لا يتأتى للإنسان دفعة واحدة، وذلك لأن هذه الحقيقة تتألف من حقائق نسبية.

إن الحقيقة النسبية هي المعرفة التي تعكس الواقع بشكل صحيح من حيث الأساس، ولكن ليس بشكل تام، بل ضمن حدود معينة، وفي ظروف وعلاقات معينة، وخلال التطور التالي للعلم تزداد هذه المعرفة دقة وكمالاً وعمقاً وحسية.

إن الحقيقتين المطلقة والنسبية هما عنصرا الحقيقة الموضوعية، وهما تتباينان لا من حيث المصدر بل من حيث درجة الدقة ومن حيث تطابقهما مع الواقع ودرجة الكمال التي يعكسانه بها. فالحقيقة المطلقة تتألف من حقائق نسبية، وكل درجة في سلم تطور العلم تضيف عنصراً إلى الحقيقة المطلقة.

– الممارسة محك الحقيقة :

"إن الممارسة هي ذلك المحك الوحيد للحقيقة" [1] ، حيث يمكننا أن نناقش بلا نهاية عن صحة هذه الفكرة أو النظرية العلمية أو تلك ، لكنها هذه المناقشة يمكن حسمها فقط عن طريق الممارسة النضالية أو التنظيمية أو السياسية أو التجربة العملية والعلمية .. إلخ.

الممارسة كأساس للمعرفة ومقياس للحقيقة:

تنشأ المعرفة على أساس حاجات الممارسة العملية للإنسان ومن أجل سد هذه الحاجات في خضم النشاط الثوري او الاجتماعي في اوساط الجماهير، وبالتالي فإن للممارسة دوراً هاماً وأساسياً في إنتاج

مستوى المعرفة المعنى بالحقيقية النسبية. وتسمى المعرفة الدقيقة، الشاملة، الوافية، والكاملة تماماً لظاهرة ما من الظواهر بالحقيقة المطلقة. " الدائرة الثقافية".

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص 175

المعرفة، إذ أن أهم نوع من انواع النشاط البشري هو الممارسة، وهي عبارة عن نشاط حسي مادي يرمي إلى تغيير واقع التخلف والقهر والاستغلال المحيط بنا ، ويتدرج في أساس كل الأنواع الأخرى من النشاط الاجتماعي والروحي بما فيه عملية المعرفة. إذن فالممارسة تنطوي ليس على عملية العمل فحسب بل على كل نشاط البشر الاجتماعي والتحويلي والثوري فالممارسة هي التي تدل على الوعي بالنظرية.

إن أهم أسهام ثوري للمادية الجدلية في نظرية المعرفة هو إدراك الدور الأساسي للممارسة في النشاط المعرفي واكتشاف أن الممارسة هي التي تجعل هذا النشاط ممكناً وتتيح تمييز المعرفة الحقيقية عن المعرفة الكاذبة.

وبالتالي من المستحيل عملياً ونظرياً أن نفهم واقعنا الاجتماعي وأن نحوله ثورياً إذا لم نعتمد في هذه العملية الواحدة المزدوجة على الفكر الماركسي ، فهذا الفكر هو شرط إمكانية فهم مجتمعنا وبالتالي تحويله ثورياً، فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية، وانطلاقاً من هذه العلاقة البنيوية بين النشاط النظري والنضال العملي – كما يقول مهدي عامل – يمكن أن نفهم كذلك شكل الممارسة الفلسفية او الصراع الايديولوجي ، ففي كل فلسفة أيديولوجية وكل أيديولوجية تعكس واقعاً طبقياً معيناً وصراعاً طبقياً معيناً، وذروة التضليل في الفكر الفلسفي أن يظهر وكأنه بعيد غريب عن الأيديولوجية، بعيد غريب عن الصراع الطبقي الواقعي.

إن الممارسة الفعلية الفلسفية هي صراع أيديولوجي، ضد الأيديولوجيات الرجعية والبرجوازية التي تختفي وراء قناع الفلسفة المجردة، لأن الصراع الأيديولوجي كما فهمه لينين على حقيقته شكل من أشكال الصراع الطبقي، والصراع الطبقي في أساسه، صراع سياسي، إلا أنه يتخذ أشكالاً متعددة كصراع أيديولوجي مثلاً، وهنا بالضبط يتجلى دور الممارسة في اكتساب المعرفة وتطويرها وتجديدها وفق حركة الواقع والصراع الطبقي والوطني والفكري ضد اعدائنا. فالممارسة هي أهم نوع من انواع النشاط البشري ، وهي تنطوي ليس على عملية العمل فحسب بل على كل نشاط البشر الاجتماعي التغييري التحرري والديمقراطي والثوري.

المكان والزمان :

– المفهوم الفلسفي عن المكان والزمان [1]

حين ننظر باهتمام إلى الأشياء التي تحيط بنا نجد أن كلا منها ليست فحسب متحركاً لكنه كذلك يمتد في المكان، وقد تكون الأشياء كبيرة أو صغيرة لكن لها جميعاً طولها وعرضها وارتفاعها، وهي تشغل مكاناً محدداً ولها حجم.

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص49

والأشياء في الطبيعة لا تمتلك حجماً فحسب لكنها موضوعة بطريقة ما بالنسبة لبعضها البعض، فبعضها يقع أبعد أو أقرب لنا من بعضها الآخر أو أعلى أو أدنى أو على اليسار أو اليمين.

ويعكس المفهوم الفلسفي عن المكان خاصية شاملة للأجسام المادية هي الامتداد في المكان، أي انها تشغل مكاناً محدداً وتقع على نحو خاص وسط غيرها من أشياء العالم.

ولا توجد الأشياء في المكان فحسب، لكنها تتتابع في تسلسل زمني محدد، وتحتل بعض الأشياء مكان بعضها الآخر، ثم تحل أخرى مكان هذه الأخيرة وهلمجرا، فلكل شيء مدة وجود معينة، أي ان له بداية ونهاية .

ويعكس المفهوم الفلسفي عن الزمان خاصية شاملة للعمليات المادية بحيث تتبع بعضها البعض في تسلسل محدد وتمتلك الاستمرار، وتتطور على مراحل وأطوار .

والزمان والمكان شكلان شاملان لوجود المادة، ومن أهم خواص المكان والزمان موضوعيتهما، أي كونهما مستقلين عن وعي الإنسان، وهذا طبيعي لانهما هما الشكلان الأساسيان للوجود ، للمادة الموجودة موضوعياً.

إن الخاصية الملازمة للمكان كشكل لوجود المادة هي ثلاثية ابعاده، وهذا يعني أن كل جسم مادي له ابعاد ثلاثة: الطول والعرض والارتفاع ، وبالتالي فإن الجسم يستطيع أن يتحرك في إطار الاتجاهات الثلاثة التي هي عمودية بالنسبة لبعضها البعض.

وعلى عكس المكان ليس للزمان سوى بعد واحد، وهذا هو السبب في أن كل الاجسام تتطور في الزمان باتجاه واحد فحسب، أي من الماضي إلى المستقبل، وان الزمان لا يعود إلى الخلف وانما هو يتحرك إلى الأمام فحسب ومن المستحيل إعادة حركته واستعادة الماضي.

وهذه الحقيقة الطبيعية لا يريد الموافقة عليها الساسة الرجعيون الذين يسعون إلى إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء تلك السيطرة التي ولى زمانها ولن تعود مطلقاً . وإن عالم القرن الحادي والعشرين يستحيل عودته إلى القرن التاسع عشر، فالزمن تغير الآن .

مهما كان الشيء المادي الذي نتناوله فهو دائماً ذو امتداد ما: إنه طويل أو قصير، عريض أو ضيق، عالٍ أو منخفض، ولا وجود لشيء خالٍ من امتداد على شكل طول أو عرض أو ارتفاع، خالٍ من أي حجم كان. إن كل شيء في هذا العالم المحيط بنا قائم في مكان ما بين أشياء أخرى.

إن كل شيء من أشكال حركة المادة مرتبط، بالضرورة، بالتنقل المكاني الذي نقوم به، لأجسام صغيرة أو كبيرة، أي أن المكان هو الشرط الأساسي لحركة المادة، وعلى هذا فالمكان هو الشكل الحقيقي موضوعياً لوجود المادة المتحركة.

ثم إن العمليات المادية لا تتم فقط في أماكن مختلفة وفي أزمان متباينة، وإن كون المراحل المتباينة للعمليات ذات أزمان متباينة، أي أنها مفصولة عن بعضها بفترات ما، يعتبر الشرط الأساسي لوجود هذه

العمليات، فلولا هذا الامتداد الزمني، لولا هذا التباين الزمني بين المراحل المختلفة لعملية واحدة، لما وجدت هذه المراحل ذاتها، وبالتالي لما حدثت أية تبدلات تنقل الظواهر من مرحلة إلى أخرى، ولما أمكن تطور الظواهر والعمليات، وانتقالها من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا، وهذا يعني أن حركة المادة غير ممكنة خارج الزمن وبشكل مستقل منه .

وعلى هذا فالزمن هو الشكل الحقيقي موضوعياً لوجود المادة المتحركة، ولا تستطيع هذه المادة المتحركة أن تتحرك من غير إطار من الزمان والمكان ."

إن أي شيء مادي لا يمكن أن يوجد في المكان فقط دون أن يكون في الزمان، أو أن يوجد في الزمان دون أن يوجد في المكان، وأي جسم كان هو دائماً وفي كل مكان موجود في المكان كما في الزمان. ورغم أن الزمان والمكان هما شكلان لوجود المادة على حد سواء إلا أنهما شكلان متباينان لوجود المادة، فبالرغم من أنهما يتمتعان بخصائص مشتركة متعددة، إلا أنهما يتباينان عن بعضهما كثيراً، إن ما يجمع بينهما هو أنهما: موضوعيان، موجودان بشكل مستقل عن وعينا، خالدان بسبب خلود المادة، لقد كانا موجودين، وهما موجودان، وسيظلان موجودين، لأن المادة لا يمكن أن توجد من دونهما، انهما غير محددين وغير نهائيين، إن اللا محدودية واللا نهائية هما ميزتان متباينتان للمكان والزمان.

إن مكان الكون ليس غير محدد فحسب، بل هو غير متناه أيضاً، وليست هناك أية معطيات تثبت، بشكل لا يقبل الجدل، أنه مكان مغلق.

لنقل على سبيل المجاز أنه لو قدر لنا السير في الكون في اتجاه واحد لما رجعنا أبداً إلى نقطة انطلاقنا، وسنستمر في سيرنا، دائماً على أماكن كونية جديدة.

الدور الحاسم للعمل في ظهور الوعي [1]

يختلف وعي الانسان كيفياً عن نفسية الحيوانات، فما هو مبعث هذا الفارق؟ يرجع هذا الفارق إلى ان نفسية الحيوانات هي نتاج للتطور البيولوجي وحده في حين أن وعي الإنسان نتاج للتطور التاريخي، الاجتماعي.

ويقول ماركس ان حواس الانسان الخمس هي نتاج لكل تاريخ العالم، فأُذُن الانسان الموسيقية وعينه التي تتأمل جمال الطبيعة، وتذوقه الرفيع، وغيرها من الحواس قد تطورت على أساس الخبرة الاجتماعية التاريخية.

والعمل أي انتاج القيم المادية هو العامل الحاسم في ظهور الانسان، وفي تطور وعيه. ويؤكد انجلس ان "العمل خلق الانسان نفسه"، فبفضل العمل تحول سلفنا القديم، الشبيه بالقرد، إلى الانسان المعاصر–

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص64

Homo Sapiens، ووفر العمل للانسان الطعام والملبس والمأوى، ولم يحمه فحسب من القوى الطبيعية العاتية، بل مكنه من اخضاعها ووضعها في خدمته.

وخلال العمل تغير الانسان نفسه إلى حد يفوق التصور، كما غير كذلك معالم كوكبنا، فالعمل هو اثمن ما يمتلكه الانسان، وهو شرط لا غنى عنه لحياته وتطوره.

وقد توفرت لدى القرد الشبيه بالانسان مقدمات للعمل ، فكانت القردة تستخدم العصى والاحجار وغيرها من الأشياء البسيطة للحصول على الطعام، لكنها كانت تفعل ذلك بطريقة عرضية غير واعية، فليست القردة ولا أي حيوانات أخرى بقادرة على صنع ابسط أدوات العمل، أما الإنسان فيصنع أدوات الانتاج ويستخدمها بصورة واعية، الأمر الذي يشكل الخاصية الكيفية لعمله.

ولكن تعلم الانسان فعل ذلك استغرق مئات الآلاف من السنين التي جرت طوالها عملية معقدة للغاية هي عملية تكون الانسان وتشكل وتطور وعيه .

اللغة والتفكير [1]

كانت للغة والكلام المنطوق أهمية كبيرة في تكون وعي الانسان، فقد كانت اللغة التي ظهرت مع الوعي على أساس العمل قوة جبارة مكنت الإنسان من الخروج من ملكوت الحيوان وتطوير تفكيره وتنظيم الانتاج المادي.

وقد سمى ماركس اللغة الواقع المباشر للفكر، وقد فعل ذلك لأن الفكر لا يمكن ان يوجد الا في الغلاف المادي للكلمة أو الاشارة والرمز اللذين يحلان محلها، فسواء فكر الانسان في نفسه أو عبر عن أفكاره بصوت مسموع، أو كتب هذه الأفكار ، لأن الأفكار تتجلى وتتجسد ويتم نقلها وإدراكها عبر الكلمات المنطوقة، ولولا اللغة المنطوقة والكتابة لكانت الخبرة القيمة للاجيال العديدة ستضيع، ولاجبر كل جيل جديد على ان يبدأ من جديد عملية شاقة للغاية لدراسة العالم .

نظرية التطور الديالكتيكية:

إن قوانين العالم الموضوعي – وفق الرؤية الفلسفية الماركسية– هي قوانين الحركة والتطور ولا يمكن فهم الأشياء والظواهر فهماً صحيحاً، ولا تفسيرها تفسيراً صائباً إلا إذا درست في سير عملية نشوئها وتطورها.

إن المادية الديالكتيكية تفهم التطور فهماً متلائماً مع الواقع القائم موضوعياً، تفهمه على أنه حلول الجديد محل القديم، على أنه موت القديم ونشوء الجديد، وهي تكشف التناقضات الداخلية التي تحدث في الأشياء المتبدلة، وترى في حل هذه التناقضات وتطورها القوة الرئيسية المحركة للتطور.

---

[1] افاناسييف – كتاب: أسس المعارف الفلسفية – دار التقدم – موسكو – 1979 – ص66

نظرية التطور الديالكتيكية تدلنا على الطريق الصحيح للمعرفة، وبالتالي، على الطريق الموثوق للسيطرة على قوانين وقوى الطبيعة والمجتمع.

الفصل الرابع

قوانين الديالكتيك

تمهيد

إن قوانين الديالكتيك الأساسية هي :

- قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات كيفية .
- قانون وحدة المتناقضات وصراعها (صراع الاضداد).
- قانون نفي النفي .

وكل قانون من هذه القوانين يعكس ناحية جوهرية ما من نواحي التطور الموضوعي، وحدّه، وشكله، وعامله. والى جانب هذه القوانين يوجد عدد وافر من المقولات أمثال العلاقة العامة للظواهر، والسبب والنتيجة، والمحتوى والشكل، والعرضية والضرورة، والجوهر والظاهر ... الخ.

إن قوانين الديالكتيك ومقولاته هذه لم تخترع اختراعاً، بل استخلصت من الطبيعة والحياة الاجتماعية، إنها تعكس القوانين الموضوعية القائمة بشكل مستقل عن وعي الإنسان.

إن الديالكتيك ليس مجرد أداة لإثبات الحقائق الجاهزة، بل هو مرشد للبحث في الظواهر والعمليات الحقيقية، هو طريقة معرفة الحقيقة الموضوعية.

إن قوانين الديالكتيك تعمل في جميع الميادين: في الطبيعة العضوية وغير العضوية، ففي الطبيعة العضوية تعمل في عالمي النبات والحيوان، كما تعمل في المجتمع في مختلف المراحل التاريخية، وهي عبارة عن قوانين التفكير في جميع مجالات المعرفة، كالرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والبيولوجيا، والاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع ... الخ.

إن التطبيق الحسي للديالكتيك كطريقة على الظواهر الحسية، هو وحده الذي يُؤَمّن النجاح في المعرفة والنشاط العملي، لهذا كان مطلب التحليل الحسي للواقع إحدى أهم خصائص الديالكتيك الماركسي وأكثرها تأثيراً ولهذا بالذات نجد أن أهم مبدأ للديالكتيك يقول: لا وجود للحقيقة المجردة والمطلقة، والحقيقة هي دائماً حسية ونسبية. ..

– قانون الانتقال من التبدلات الكمية إلى التبدلات النوعية [1]:

يصاغ هذا القانون وفق الأسس التالية:

1– إن كل ظاهرة أو عملية هي عبارة عن وحدة كمية وكيفية، بعبارة أخرى، إنها تتسم بتعين كيفي وكمي يميزها هي وحدها.

2– إن التغيرات الكمية تجري بصورة تدريجية، رتيبة متواصلة إلى حد معين، وفي نطاق هذا الحد لا تسبب تغيرات في الكيفية المعنية، كما أن التغيرات الكمية تتسم بالحجم والدرجة والكثافة ويمكن قياسها والتعبير عنها برقم معين بواسطة وحدات قياس مناسبة.

3– عند وصول التغيرات الكمية الى حدها الأقصى (ويسمى حد القطع) ، فانها تؤدي الى تغيرات وتحولات كيفية/ نوعية جذرية تفضي إلى تشكل كيفية جديدة.

4– تجري التغيرات الكيفية بشكل قفزه، أي انقطاع في التدرج، وليس لزاماً أن تجري القفزات بشكل انقطاع خاطف، بل يمكن أن تستغرق فترة زمنية طويلة أو قصيرة (حسب الحالة في المجتمع أو الطبيعة أو الإنسان).

5– تتسم الكيفية الجديدة الناشئة نتيجة القفزة بخواص أو ثوابت كمية جديدة، وكذلك بحد جديد من وحدة الكمية والكيفية.

6– إن مصدر تحول التغيرات الكمية إلى كيفية والكيفية إلى كمية هو وحدة وصراع المتناقضات اوالأضداد وتنامي التناقضات وحلها.

ويسري مفعول قانون الجدلية (حول التغيرات الكمية إلى الكيفية والكيفية إلى كمية) على الطبيعة والمجتمع والفكر، وهو يتجلى تجلياً خاصاً في كل حالة بعينها، ولهذا يتطلب استخدامه فيما يتعلق بتنفيذ المهمات التطبيقية المتسمة بتفرد كبير القدرة على استخدام الموضوعات العامة للجدلية مع مراعاة المواصفات الفردية لكل حالة بعينها وكل مهمة بعينها.

إن الجدلية تؤكد بالاستناد إلى تجربة التطور التاريخي ، وبالتطابق التام مع معطيات العلم الحديث، أن التغيرات الكمية التدريجية لأية ظاهرة أو عملية تؤدي بالضرورة وبحكم قوانين التطور، إلى المرور عبر حد معين إلى تغيرات كيفية جذرية تنشأ في نتيجتها كيفية جديدة وظاهرة أو عملية جديدة.

ولذلك ، لابد لفهم قانون انتقال التغيرات أو التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية ، من معالجة مفهومي الكم والنوعية، فعندما ندرس شيئاً ما يتبدى لنا، قبل كل شيء كيانه المحدد الذي يميزه عن الأشياء الأخرى، وهذا بالذات ما يكوّن نوعيته.

---

[1] **المصدر : المادية الديالكتيكية – مجموعة من المفكرين السوفييت – ترجمة فؤاد مرعي/ عدنان جاموس/ بدر الدين السباعي ...دار الجماهير –دمشق – 1973 – ط3 –– ص230.**

إن التحديد النوعي أمر ملازم لجميع الظواهر الاجتماعية، فالرأسمالية، مثلاً، عبارة عن نوعية معينة، عن مجموع عدد من السمات والصفات والنواحي الجوهرية بالنسبة لهذا النظام: كوجود طبقة ملاكي وسائل الإنتاج، وطبقة العمال المأجورين، واستثمار العمال من قبل الرأسماليين ... الخ، أما الاشتراكية، باعتبارها تشكيلة اجتماعية جديدة نوعياً، فتتمتع بصفات أخرى، من ملكية جماعية لوسائل الإنتاج، وانعدام العمل المأجور، والقضاء على استثمار الإنسان للإنسان.

هذان المثلان يتيحان لنا فهم أن النوعية هي، قبل كل شيء، ما يحدد الأشياء والظواهر، وبينها هي وحدة سماتها ونواحيها الأساسية التي تجعل منها هذه الأشياء والظواهر بالذات، لا غيرها.

وليست هنالك أية ظواهر أو أشياء مجردة من التحديد النوعي، فالكائن المجرد من كيانه النوعي غير ممكن الوجود.

إن النوعية تظهر من خلال الخواص، ورغم أن مفهومي النوعية والخاصية غالباً ما يستعملان بمعنى واحد، إلا أن بينهما اختلافاً. ولا يمكننا أن نعرف شيئاً عن كيفية موجود ما (أي عن الكيان المحدد الداخلي لهذا الشيء) إلا من الصفات الملازمة لهذا الشيء التي تتجلى فيها تركيبته.

فخواص الشيء يمكن أن تتغير تبعاً لتغير علاقاته مع العالم المحيط، كما يمكن أن تختفي أو تظهر بعض خصائص الشيء بدون أن يتغير هو نفسه أو نوعيته الأساسية.

مثال ذلك أن بعض خصائص الرأسمالية تتبدل في مرحلة الرأسمالية العليا، الإمبريالية (الاحتكار)، فتتحول المزاحمة الحرة إلى نقيضها، وبدون أخذ هذا التحول الهام بعين الاعتبار لا يمكن فهم الامبريالية المعاصرة وتحولها الى مرحلة العولمة.

إن مفهوم الكمية هو أيضاً مقولة عامة تعكس ناحية من النواحي الهامة لأي شيء أو ظاهرة أو عملية، وتبرز الكمية أيضاً كتحديد للأشياء، إلا أنها، خلافاً للنوعية، تميز الشيء من ناحية درجة تطور خصائصه: كمقداره، وحجمه وعدده، وسرعة حركته، وبهر لونه ... الخ، فالطاولة، مثلاً، يمكن أن تكون كبيرة أو صغيرة، والصوت يمكن أن يكون طويلاً أو قصيراً، شديداً أو خافتاً ... الخ.

إن التحديد الكمي للظواهر الاجتماعية لا يعبر عنه دائماً، بمثل المقادير الدقيقة التي يعبر بها عن ظواهر الطبيعة اللاعضوية، ولكن لكل ظاهرة، وكل عملية تتمتع هنا أيضاً لا بناحية نوعية فقط، بل وبناحية كمية أيضاً، مثال ذلك مستوى تطور إنتاجية العمل، والقوى المنتجة، ووتيرات تطور الإنتاج في البلدان الرأسمالية ومقارنتها مع البلدان التابعة ، وغير ذلك من نواحي الحياة الاجتماعية، وعدد الناس العاملين عملاً منتجاً ودرجة استثمار العمال من قبل الرأسماليين ... الخ.

فالكمية يمكن أن تنقص أو تزيد، دون أن يفقد الشيء حالته النوعية، فالكمية هي صفة تحدد الشيء من الخارج أكثر مما تحدده من الداخل، وتبدو للوهلة الأولى وكأنها منفصلة عن النوعية، فإذا تبدل الشيء كمياً فإنه لا يتحول إلى شيء آخر ما دام التبدل لم يتجاوز حداً معيناً.

إلا أن تأثير التبدلات الكمية على الشيء يتبدى، بوضوح، عند زيادة هذه التبدلات، فخلال سير التبدلات الكمية تبرز بروزاً واضحاً، اللحظة التي يؤدي فيها أصغر تبدل في الكمية إلى تبدل نوعي جذري، يؤدي إلى نشوء نوعية جديدة (لحظة الغليان ...او الثورة).

– وحدة شكلي التطور: الشكل الارتقائي والشكل الثوري – القفزات[1]

إن تحليل التبدلات الكمية والتبدلات الكيفية للأشياء يدل على أن هذين الشكلين من التبدلات عبارة عن شكلين مختلفين للحركة رغم أنهما مرتبطان ببعضهما، ولكل منهما خصائصه.

فالتبدلات الكمية عبارة عن شكل ارتقائي للتطور[2]**، أما التبدلات النوعية فهي على العكس، شكل ثوري له.**

وبما أن التبدلات الكمية والكيفية مرتبط بعضها ببعض، لذا نستنتج أن التطور هو وحدة التبدلات الثورية والارتقائية، وهو أمر له أهميته المبدئية الكبيرة، ويشكل إحدى النواحي الهامة في نظرية التطور الديالكتيكية.

التطور الارتقائي هو التبدل الذي يطرأ، بسببه على الكائن تبدل كمي تدريجي، أما التطور الثوري فهو تبدل الكائن تبدلاً نوعياً جذرياً ، بمعنى وصوله الى حد القطع . التبدل الثوري عبارة عن قفزة، عن توقف التبدلات الكمية التدريجية عن انتقال من نوعية إلى أخرى، وكل تبدل نوعي يتم بشكل قفزة.

ورغم جميع الفوارق القائمة بين الحركة الارتقائية والحركة الثورية، بين الحركة المتواصلة والحركة القافزة، فإن كلتيهما تشترط الأخرى، وتشكل طرفاً في عملية تطور واحدة: فالتبدلات الكمية تحضر القفزات، تحضر انقطاع تدرج التبدلات الكمية، والقفزة تخلق شروط التبدلات الكمية التالية.

لهذا كان تطور الطبيعة، والمجتمع، والفكر الإنساني يحدث لا وفق خط متواصل لا انقطاع فيه، بل وفق خط تنقطع فيه التبدلات الكمية التدريجية بقفزات، وبالانتقال من القديم إلى الجديد، وبنشوء تشكيلات جديدة نوعياً.

إن أهمية هذا القانون الطرائقية تكمن في أنه أولاً، يشير إلى طريق التطور العام الشامل لجميع ظواهر العالم الموضوعي، كما تكمن ثانياً، في أن هذا العام يتطلب للقيام بالعمل بنجاح أعظم، أن نجد، ونلتقط، ونفهم، بشكل محسوس، أشكال الانتقال النوعية الخاصة التي تعود لكل حادثة على

---

[1] المصدر : المادية الديالكتيكية – مجموعة من المفكرين السوفييت – ترجمة فؤاد مرعي/ عدنان جاموس/ بدر الدين السباعي ...دار الجماهير –دمشق – 1973 – ط3 — ص241.

[2] غالباً ما تستعمل كلمة ارتقاء في معنيين. يراد بالمعنى الأول مفهوم الارتقاء الذي يرادف مفهوم "التطور". إن نظرية "دارون" عن نشوء الاجناس تسمى، مثلاً، نظرية الارتقاء، وذلك لانها تنطلق من أن الأجناس العضوية ليست ثابتة بل هي في تطور. والإرتقاء بهذا المعنى يشمل التبدلات الكمية والتبدلات النوعية معاً. ويراد بالمعنى الثاني، الارتقاء الذي هو أحد أشكال التطور، وهو على وجه التحديد، التبدلات الكمية التدرجية للأشياء، تميزاً لها عن التبدل النوعي الثوري الذي يحدث على شكل قفزة. وكلمة "الارتقاء" هنا تستعمل دائماً بمعناها الثاني (المادية الديالكتيكية –ص241).

انفراد (وهنا يتجلى دور العامل الذاتي/الحزب في زيادة التراكمات الكمية (التوسع التنظيمي) بصورة واعية وثورية من أجل توفير ظروف التحول النوعي).

إن قانون انتقال التبدلات الكمية إلى كيفية، يعكس ناحية من نواحي التطور الهامة، ويكشف عن سير التحولات النوعية للأشياء.

إلا أن نظرية انتقال التبدلات الكمية لا تجيب على سؤال ما هو مصدر كل تطور، بما فيه انتقال التبدلات الكمية إلى كيفية.

يجيب على هذا السؤال قانون ديالكتيكي آخر، هو قانون وحدة وصراع المتناقضات، قانون التناقضات كمصدر للتطور.

– قانون وحدة وصراع المتناقضات [1]:

قانون وحدة وصراع المتناقضات، هو قانون التناقضات كمصدر للتطور. **فالتناقضات هي نواة الديالكتيك الماركسي التي هي مفتاح فهم جميع نواحي وعوامل التطور.**

وفي هذا السياق، يمكن أن نضع صيغة لهذا القانون على النحو الآتي:

1– أن كل ظاهرة أساسية (جوهرية) في الطبيعة والمجتمع والفكر تنطوي على جوانب وصفات ومميزات ومنظومات ثانوية (عناصر) متضادة تتفاعل أو تترابط فيما بينها ترابطاً ضرورياً، أي أنها تندرج في وحدة.

2– هناك علاقة تناقض جدلي بين الاضداد المندرجة في وحدة.

3– إن مصدر الحركة، أياً كانت، ولاسيما مصدر التطور هو نشوء التناقضات الداخلية الأساسية واستفحالها وحلها، ويعتبر حل التناقضات العامل الحاسم والسبب الرئيسي للتطور.

4– يجري في سياق التطور انتقال بعض الأضداد إلى بعضها الآخر انتقالاً جدلياً. ويجري تصادم الأضداد وتفاعلها وتداخلها.

5– في نتيجة صراع الأضداد وتحولها المتبادل وتناقلاتها المتبادلة، وفي حصيلة حل التناقضات تنشأ ظواهر أو عمليات أو مميزات جديدة لا ارتدادية، لم يكن لها وجود من قبل.

ويرتدي قانون وحدة وصراع الأضداد طابعاً عاماً متعدد الأغراض، ولفهم هذا القانون أهمية فائقة ، منهجية وأيديولوجية كبيرة. فالتناقضات هي "نواة" الديالكتيك الماركسي و هي مفتاح فهم جميع نواحي وعوامل التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية.

---

[1] المصدر : المادية الديالكتيكية – مجموعة من المفكرين السوفييت – ترجمة فؤاد مرعي/ عدنان جاموس/ بدر الدين السباعي ...دار الجماهير –دمشق – 1973 – ط3 –– ص257.

لهذا فقانون وحدة وصراع المتناقضات[1] يحتل مثل هذا المكان الرئيسي في الديالكتيك الماركسي، وليتحدد دوره وأهميته في أنه يكشف عن الدوافع والمصادر الداخلية للتطور لهذا يعتبر هذا القانون المحك الذي يكشف مدى علمية وحيوية هذه النظرية أو تلك من نظريات التطور.

– الخطوط الرئيسية للديالكتيك الماركسي عن قانون وحدة وصراع المتناقضات:

1. الأشياء والظواهر لوحدة المتناقضات ....صراع المتناقضات هو مصدر التطور [2]:

إن كثيراً من الفلاسفة البرجوازيين، في زماننا هذا، يضطرون إلى الاعتراف بحقيقة التناقضات، ولكنهم يحاولون القول بأن التناقض والتناحر القائمين مثلاً في الحياة الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي، هما خالدان، ولا حل لهما، وبأن جوهر العلاقات المتبادلة بين الطبقات كأنه مستقر في عدم إمكانية التغلب على التناقضات الاجتماعية.

وهناك آخرون، يرون المتناقضات، بل ويشيرون إلى أهميتها أيضاً، ولكنهم يعتبرون أن حلها ممكن فقط في ميدان الدين، (كما هو الحال عندنا بالنسبة لحركات الاسلام السياسي) .

الديالكتيك الماركسي ينطلق من المعطيات العلمية الموضوعية، والتجربة التاريخية للإنسانية، ويؤكد على أن جميع الأشياء والظواهر ذات تناقضات داخلية، وأن كل شيء هو وحدة متناقضات، وإن كل أشياء العالم المحيط بنا، وظواهره تتمتع بناحية إيجابية، وأخرى سلبية، لها ماضيها ولها مستقبلها، وصراع هذه الاتجاهات المتناقضة التي تحتويها الأشياء وظواهر العالم الموضوعي، هو مصدر التطور، وهو القوة المحركة له.

لو أنه لم يكن هناك تناقضات داخلية في الأشياء والظواهر، لو أنه لم يكن صراع بين الاتجاهات المتناقضة، لبقيت الأشياء والظواهر غير متبدلة، ولما أمكن حدوث التطور، والتبدل النوعي، ولبقي كل شيء في حالة الجمود. لو لم تقم، مثلاً، الطبقات البورجوازية في المجتمعات الاوروبية بنضال ضد الطبقات الاقطاعية الارستقراطية التي انقضى زمانها، لما انحلت التناقضات القائمة بين الطرفين، ولما ظهر عصر النهضة ، **لهذا فالماركسية تبقى غريبة عن الأفكار الانتهازية القائلة بانسجام الطبقات المتعادية.**

إن صراع المتناقضات هو عملية معقدة لنشوء وتطور وحل التناقضات، ولهذه العملية درجاتها ومراحلها، وطابعها الخاص في كل درجة من هذه الدرجات، وبتعبير آخر، إن التناقضات الحسية ذات امتداد يطول أو يقصر، فيه بداية واستمرار ونهاية. لكن التناقض لا يكون مصحوباً دائماً بحدة مباشرة،

---

1 للمزيد من الإطلاع على مفهوم التناقض انظر كراس في الممارسة العملية والتناقض – ماوتسي تونغ– اصدار الدائرة الثقافية المركزية – أيار 2006

[2] للمزيد من الإطلاع على مفهوم التناقض انظر كراس في الممارسة العملية والتناقض – ماوتسي تونغ– اصدار الدائرة الثقافية المركزية – أيار 2006– ص260.

فهو عادة، يتمتع في المراحل الأولى، بطابع فارق فقط، وهو الشكل الأولي للتناقض، ثم يتحول الفارق في سير التطور، إلى تضاد، أي تناقض أكثر تطوراً، وذلك عندما تعمد كل ناحية من نواحي التناقض إلى نفي الناحية الأخرى بحدة.

إن نمو التناقض على أساس صراع المتضادات يؤدي، بالنتيجة، إلى الازدواجية المتعاظمة للوحدة (الشيء) وهو، في النهاية يبلغ درجة في تطور التناقض، لا تستطيع معها المتضادات البقاء في الوحدة، عندئذ يحين زمن حل التناقض. ليس من حل للتناقضات إلا في الصراع، وعن طريق الصراع. إن التناقضات لا تتهادن او تعيش حالة من السلم والهدوء، لكنها تتصارع، وعملية التطور، هي عبارة عن عملية تعاظم المتناقضات والصراعات الطبقية والسياسية والفكرية التي تستمر في تراكماتها الكمية حتى تصل الى لحظة التحول النوعي لحل هذه التناقضات وبداية مرحلة جديدة من التطور.

إن حل التناقضات الأساسية، الجذرية إنما يعني القضاء على القديم، ونشوء الجديد، ثم أن مرحلة حل التناقضات هامة جداً في التطور، فعندما يستنفذ القديم ذاته، ويصبح لجاماً، عائقاً في طريق الجديد، فإن التناقض بين القديم والجديد ينبغي أن يحل عن طريق انعدام القديم وظفر الجديد.

إن نسبية وحدة المتضادات هي التعبير عن أن تواصل الشيء أمر مؤقت، وأن الشيء له بداية ونهاية، وبهذا تفسر الصيغة الديالكتيكية الشهيرة القائلة بأن التناقض يدفع إلى الأمام.

نستخلص من كل ما تقدم ، صياغة جوهر قانون وحدة وصراع المتضادات كما يلي : **إن وحدة وصراع المتضادات هي القانون الذي بموجبه تصبح الاتجاهات والنواحي المتناقضة داخلياً، والكائنة في حالة الصراع، ملازمة لجميع العمليات، والظواهر، والأشياء.**

إن صراع المتضادات يعطي الدافع الداخلي للتطور، ويؤدي إلى نمو التناقضات، التي تجد حلها في فترة معينة، عن طريق القضاء على القديم، ونشوء الجديد.

2. التناقضات الداخلية والخارجية[1]:

إن ما قيل عن التطور عن طريق نشوء التناقضات الداخلية في الأشياء، والتغلب عليها يعطينا صورة عن طابع الحركة، أو التطور. فالحركة أو التطور، هو حركة ذاتية للمادة، أو تطورها الذاتي، والكلام لا يجري هنا عن أن التطور في الحياة الاجتماعية، يتم بنفسه، وبدون تدخل الناس، وبدون نشاطهم الفعال، أو أن الطبيعة تستطيع أن تتحول لصالح الناس بدون تأثيرهم عليها.

إن الطبيعة نفسها تتطور حسب قوانينها الخاصة من الأشكال الدنيا إلى العليا، إن الطبيعة غير الحية خلقت، عن طريق الحركة الذاتية، الشيء المغاير لها، نقيضها، أي الطبيعة الحية، والأمر كذلك في المجتمع أيضاً ليست القوى الخارجية، بل القوانين الخاصة بتطور التشكيلات الاجتماعية هي التي تؤدي

[1] المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – مجموعة من المؤلفين – دار التقدم – موسكو – 1975– ص272.

إلى نشوء قوى داخل المجتمع المعين، تدفعه إلى حتفه وتحوله إلى نقيضه. أما أسباب أو مصادر هذه الحركة الذاتية والتحول، فهي التناقضات الداخلية، وتطورها، وحلها، والقضاء عليها، على أساس صراع المتناقضات، **إلا أن الديالكتيك لا ينفي الدور الهام، للتناقضات الخارجية، في سير عملية التطور.**

فعلى الناس، لتأمين حياتهم أن يعملوا، والعمل هو تأثير الناس على الطبيعة بهدف إنتاج وسائل المعيشة الضرورية، إن عملية حل التناقضات بين المجتمع والطبيعة، هي، من حيث الجوهر، عملية لا نهائية، وتشكل أحد المصادر الهامة لتطور المجتمع، ولكن بين التناقضات الداخلية والخارجية يوجد اختلاف موضوعي، لا يمكن عدم أخذه بعين الاعتبار. إن التناقض الداخلي هو تناقض في جوهر الشيء بالذات، بحيث أن الشيء لا يمكن أن يوجد بدون هذين الضدين.

التناقض الخارجي هو تناقض بين الأشياء المختلفة، أو الجواهر المختلفة، فالنبات والشمس التي تعطيه الدفء، هما جوهران مختلفان، لكل منهما تناقضاته الداخلية، كما أن المجتمع والطبيعة هما عبارة عن تناقض جواهر مختلفة. إن الأضداد الخارجية، كالداخلية، مرتبطة فيما بينها، ولكن لا يوجد بينها مشروطية متبادلة وثيقة كما في التناقضات الداخلية، إن الطبيعة، أحد طرفي التناقض، يمكن أن توجد من دون المجتمع، كذلك الشمس يمكن أن توجد من دون النبات ... الخ.

إن التمييز بين التناقضات الداخلية والخارجية أمر هام، لأن دور كل منهما في التطور ليس واحداً، ومن الطبيعي أن هذا التمييز غير مطلق بل نسبي، إن التناقض الخارجي هو، على الغالب، تعبير عن وجود التناقضات الداخلية وشكل هذا الوجود وهكذا فالتناقض بين السلعة والنقد يسميه ماركس "تناقضاً خارجياً، وتعبر السلعة فيه عن التناقض الكامن فيها (أي الداخلي) بين القيمة الاستعمالية والقيمة".

بين التناقض الداخلي والخارجي توجد علاقة، التناقضات الداخلية لا توجد، ولا تعمل، خارج علاقتها مع التناقضات الخارجية، أما تأثير التناقضات الخارجية على تطور الشيء فلا يمكن فهمه بدون اعتبار تناقضاته الداخلية.

إن المادية الجدلية عندما لا تتجاهل قط أهمية التناقضات الخارجية تؤكد أن التناقضات الداخلية تلعب دوراً رئيسياً أولياً في التطور. أما التناقضات الخارجية فتلعب دوراً ثانوياً غير رئيسي. إن التناقضات الداخلية والخارجية توجد في عملية التطور في وحدة، في علاقة، ولكن من الخطأ الفادح تبديل الأولى، القائدة، بالثانية.

لذلك يناضل الديالكتيك ضد النظرية المنتشرة في الفلسفة البرجوازية والإصلاحية أو ما يعرف بالمواقف التوفيقية الليبرالية . إن جوهر هذه النظرية يكمن في نفي التناقضات الداخلية للتطور وفي الاعتراف بالأهمية الحاسمة للتناقضات الخارجية ، وإن أنصار نظرية التوازن، عندما يطبقونها على المجتمع يعتبرون أن المصدر الرئيسي للتطور الاجتماعي لا تناقضات المجتمع الداخلية بل التناقضات

بين المجتمع وعوامل خارجية ، وهذا الفهم للقضية غير صحيح نظرياً، ويؤدي سياسياً إلى استنتاجات رجعية او هابطة .

3. خصائص التناقضات المختلفة:

إن تناقضات أسلوب الإنتاج في المجتمع الطبقي تنعكس في صراع الطبقات، ولصراع المتناقضات في هذا المجتمع شكل صراع اقتصادي وسياسي وأيديولوجي.

كما أن الصراع الأيديولوجي ينعكس في شكل صراع النظريات الفلسفية والاقتصادية والسياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية ... الخ كما هو الحال في الصراعات بين قوى اليسار من جهة والقوى الليبرالية والاسلام السياسي من جهة ثانية .

وفي هذا الجانب يجب تمييز نوعين من التناقضات: التناحرية واللاتناحرية.

إن قضية التناقضات التناحرية واللاتناحرية قضية لها ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة، فالصراع مع العدو الصهيوني الامبريالي يندرج تحت مفهوم التناقضات التناحرية التي لا يمكن حلها الا بالغاء وانهاء الوجود الصهيوني والامبريالي.

فالتناقضات التناحرية هي عبارة عن تناقضات القوى السياسية والاجتماعية المتعادية، والمصالح والأهداف والميول المتضاربة، التي تنتج عن تناقض مصالحها الجذرية. وإن التغلب عليها يتم، كقاعدة، في النضال الثوري السياسي والكفاحي والطبقي الضاري.

ومثالنا الصارخ على التناقضات التناحرية يتجلى في الصراع بين شعبنا الفلسطيني/ العربي وبين دولة العدو الصهيوني والتحالف الإمبريالي، كما يتجلى ايضا ، بين البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية في البلدان العربية وبين الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والمضطهدين ، بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية. وكذلك فإن التناقضات بين النظام الامبريالي وبلدان المحيط من أجل مزيد من السيطرة ، ومناطق النفوذ والمواد الخام (النفط) ، وأسواق البيع، هي تناقضات تناحرية، من هنا نرى أن التناقضات التناحرية متعددة الأشكال ونتيجة ذلك، فدرجة حدتها مختلفة.

ونظراً لوجود طبقات تدافع بجميع الوسائل عن القديم المهترئ، وتقاوم إقامة نظم اجتماعية جديدة تسودها العدالة الاجتماعية والديمقراطية ، فإن النضال الطبقي الحاد والثورات الاجتماعية، هي وسيلة حل هذه التناقضات المتناحرة.

أما التناقضات اللا متناحرة فهي خلافاً للمتناحرة، تعبر عن تناقضات أضداد سياسية غير تناحرية، تعبر عن تناقضات تلك القوى الاجتماعية والسياسية والميول التي يجمع بينها جذرياً، كما يجب أن تكون عليه العلاقة في بلادنا بين الجبهة الشعبية وحركتي فتح وحماس وبقية القوى السياسية اليمينية.

على أي حال لا بد أن نشير إلى أنه مهما إختلفت التناقضات التناحرية واللا تناحرية فإنها تُحَل في النضال، وعن طريق نضال الجديد ضد القديم، عن طريق النضال التقدمي ضد الرجعي، المحافظ،

الجامد، البيروقراطي، البالي، لأنه من الخطأ اتخاذ خصائص حل التناقضات اللا تناحرية على أنها خصائص مسالمة، وانسجام. فلحل هذه التناقضات لابد من شن نضال مستمر للتغلب عليها، للتغلب على كل ما هو مهترئ، بالٍ، وجامد، وكل ما يعيق تطور الجديد والتقدمي.

إن الفارق بين أشكال ونماذج التناقضات لا يكمن فقط في كون التناقضات المختلفة لها طبيعة مختلفة، وبالتالي أساليب وطرق مختلفة لحلها، بل المهم هو أن نميز بين التناقضات الرئيسية وغير الرئيسية، بين الأساسية وغير الأساسية في الشبكة المعقدة للتناقضات[1].

لذلك فمن المهم جداً – وخاصة في الحياة الاجتماعية، واستراتيجية وتكتيك نضال الطبقات والأحزاب الاجتماعية – عدم الخلط بين التناقضات الرئيسية وغير الرئيسية، الأساسية وغير الأساسية، بل رؤية الفارق بينها، وفرز تلك التناقضات التي تلعب، في المرحلة التاريخية المعينة، دوراً حاسماً، ثم تخطيط النشاط العملي حسب ذلك.

التناقضات الأساسية، هي التناقضات التي تحدد التناقضات النوعية وتنشأ عنها، مثال التناقض الرئيسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي هو التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين طابع الحيازة الرأسمالية الخاصة، أنه يحدد جميع التناقضات الأخرى التي هي مشتقة من التناقض الأساسي. وهكذا فالتناقض بين تعاظم الإنتاج في المجتمع البرجوازي وبين قدرة الجماهير الشرائية المختلفة هو تناقض مشتق من التناقض الرئيسي، ويبرز كمظهر وتعبير عن التناقض الرئيسي للرأسمالية.

إن التناقض الأساسي للتطور الاجتماعي العالمي الحديث هو التناقض بين الامبريالية المعولمة والشعوب التابعة والمضطهدة.

إن تمييز التناقضات الرئيسية وغير الرئيسية، والمقدرة على رؤية سير تعاظم تناقضات جديدة، وتحول التناقضات الرئيسية إلى غير رئيسية والعكس بالعكس، كل ذلك يُمكِّن من السيطرة على الحلقة الحاسمة في الشروط الحسية المعينة.

اخيرا نود الاشارة الى التناقض بين المحتوى الجديد والشكل القديم الذي يستدعي صراعاً بينهما، هذا الصراع هو من أهم مظاهر مفعول قانون صراع المتضادات في الطبيعة والمجتمع والتفكير. وهذا الصراع لا يتوقف ما لم يستبدل الشكل القديم بآخر جديد، يتلاءم والمحتوى المتبدل.

مثلاً في المجتمع التناحري (كما هو حال الانظمة العربية في مرحلة الانتفاضات الثورية) تدافع الطبقات والأحزاب الحاكمة عن الأشكال الهرمة التي يهمها المحافظة عليها والدفاع عنها. ومهما استمرت مقاومة الشكل القديم الليبرالي او الديني/ الاسلام السياسي، لابد له، مع تطور المحتوى الثوري ،

[1] لمزيد من الاطلاع ، انظر كراس "في التناقض" ماوتسي تونغ–اعداد الدائرة الثقافية .

من التخلي عن مكانه للشكل الجديد، لذلك كان الصراع بين الشكل القديم والمحتوى الجديد، مصدراً للتطور.

قانون نفي النفي[1] **إنه قانون تطور الطبيعة والتاريخ والفكر" إنجلز"**

مقولة النفي ليست مقولة حديثة، وإذا كانت قد ارتبطت بشكل خاص بفلسفة، فإنه يمكن العثور عليها في الفلسفات القديمة، **وإذا كان هيغل أقام مقولتي النفي ونفي النفي في إطار المنطق، فإن ماركس قد أعاد بناءهما وربطهما بالوعي الاجتماعي وبالتحولات الاجتماعية، حيث تنتقل المقولات من "المضمون المجرد" إلى "المضمون المادي" لأن النفي لا يحيل الشيء إلى مجرد ، بل إلى شيء له مضمون محدد، أي أن النفي له مضمون محدد ومشخص ومميز ونمطه يعتمد على طبيعة كل ظاهرة، فكل شيء له شكل نفيه الخاص به.** ولقد عممت الماركسية مقولة نفي النفي على جميع الظواهر الطبيعية والاجتماعية. فقانون نفي النفي يجد تحققه في المملكة الحيوانية وفي عالم النبات وفي حقل الجيولوجيا، مثل ما يجد تحققه بين البشر وتطور المجتمعات عموما ، وفي ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي خصوصا، حيث تتزايد بشاعة الاستغلال الطبقي وتتزايد معها تراكمات الوعي بالظلم الطبقي والاضطهاد بما يمهد للثورات شرط توفر ونضوج العامل الذاتي / الحزب الماركسي الثوري .

– الأحكام الأساسية لهذا القانون:

1- **في عملية التطور، ينشأ باستمرار شيء جديد لم يكن له وجود في الماضي، وهذه العملية تسمى النفي الجدلي للقديم.**

2- **في عملية النفي يبقى كل ما هو قيم وحيوي ويندرج في الجديد بشكل محول، ولا يتعرض للفناء إلا جزء معين من القديم هو الجزء الذي بات يعرقل التطور.**

3- **ينطوي التطور على ما يشبه العودة إلى المراحل المقطوعة وتكرارها (نفي إثبات نفي) ولكن على مستوى جديد أكثر رقياً، ولهذا يتسم التطور بطابع لولبي وليس دائري أو مستقيم.**

4- **في عملية التطور يوجد دائماً، وبصورة موضوعية، نزعات تقدمية وأخرى تقهقرية عند الانتقال من القديم إلى الجديد، ويتحدد النمط التقدمي أو التقهقري بحسب التغيرات الجارية في الظاهرة المعنية عموماً تبعاً للنزعة التي تكون لها الغلبة في هذه العملية التطورية المترابطة جدلياً.**

---

[1] المصدر : المادية الديالكتيكية – مجموعة من المفكرين السوفييت – ترجمة فؤاد مرعي/ عدنان جاموس/ بدر الدين السباعي ...دار الجماهير –دمشق – 1973 – ط3 –– 296

إن تحليل قانون انتقال التبدلات الكمية إلى تبدلات كيفية، وقانون وحدة وصراع المتضادات يبين لنا أنه نتيجة لعمل هذين القانونين تتم عملية لا نهاية لها، عملية استبدال بعض الظواهر والأشياء بأخرى، في هذا الصراع المتواصل بين الجديد والقديم، بين المولود والفاني ، هذه الناحية من التطور، الناشئة إلى حد كبير عن قوانين الديالكتيك المذكورة أعلاه، تجد تعبيرها الأعمق في قانون نفي النفي.

إن مكان وأهمية هذا القانون في منظومة قوانين ومقولات الديالكتيك المادي، يتحدد في اعطائه أعم وأشمل مفهوم عن طابع التطور.

1. جوهر ودور النفي الديالكتيكي في عملية التطور[1]:

إن التطور يتضمن في نفسه عاملاً قانونياً، إلزامياً، هو النفي فالتبدلات النوعية تعني نفي النوعية القديمة، ثم إن صراع المتضادات يتم بظفر متضاد على آخر ، فالنفي بالتالي ليس عاملاً ثانوياً مرتبطاً بعملية التطور من الخارج، بل هو مشروط قانونياً بجوهر التطور ذاته.

وللنفي دور هام في جميع عمليات الطبيعة والمجتمع والتفكير، وهو يتبدى بأشكال مختلفة تبعاً لاختلاف العمليات، فتحول الأورانيوم إشعاعياً إلى راديوم هو مظهر "نفي" أحد العوامل الكيماوية، وتشكل عامل كيمياوي آخر منه، كما أن نفي البرعم بالزهرة، والزهرة بالثمرة هما العاملان الضروريان لنمو النبات.

وتاريخ المجتمع لا معنى له من دون نفي الأنظمة الاجتماعية القديمة من قبل الجديدة، المجتمع، من دون عامل النفي، يتحول إلى مستنقع راكد.

إلا أن الاعتراف بعامل النفي، في التطور، غير كافٍ، لابد من الفهم الصحيح لطبيعة النفي، لطابعه الديالكتيكي.

لا ينبغي فهم أحد عوامل التطور، وهي النفي، كنفي مطلق، أي كنفي لا يحتوي في ذاته أي شيء إيجابي، فلو أن الأمر كذلك لما أمكن التطور، لو أن نفي البرعم، في دورة نمو النبتة، كان نفياً فقط، لما حدث انتقال من البرعم إلى الزهرة. فهذا أيضاً نفي، ولكنه نفي تهديمي، ولا يخلق الشروط لنمو النبتة الطبيعي، مثل هذا النفي لا يشكل شرط التطور.

إن قانون نفي النفي الديالكتيكي هو قانون التطور، فهو لا يقصد أي نفي كان، بل يقصد النفي الذي يستخدم كمقدمة، كشرط للتطور، يقول إنجلز "النفي في الديالكتيك لا يعني قول "لا" ببساطة، أو التصريح عن شيء بأنه غير موجود أو القضاء عليه بأية وسيلة كانت، إن النفي المفهوم ديالكتيكياً والمعبر عنه تعبيراً صائباً هو هذه الـ "لا" التي تحتوي في الوقت ذاته على "نعم" أي وحدة النفي والإثبات.

---

[1] المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – مجموعة من المؤلفين – دار التقدم – موسكو – 1975– ص297.

وبالإضافة إلى أن النفي شرط التطور، فهو أيضاً تعبير عن مواصلة التطور وتواليه، بين ما يُنفي، وبين ما ينفي، هذه أهم ناحية في النفي. إن النفي الدياكتيكي لا ينبغي فهمه كانقطاع في التطور، كنفي للصلات بين القديم والجديد، إن الصلات بينهما قائمة بفعل أن الجديد لا يولد من لا شيء، بل من القديم فقط، والصلة تجد تعبيرها في أن الجديد يتمسك بكل ما هو إيجابي في القديم.

لقد نشأت الفلسفة الماركسية كنفي للفلسفة السابقة، ولكنها بعد تغلبها على الخاطئ الذي لم يتحمل وطأة تجربة الزمن، احتفظت بكل ما تضمنته هذه الفلسفة السابقة من حقائق.

2. الطابع التصاعدي للتطور وأشكاله[1]:

إن تحليل الدور الذي يلعبه النفي يؤدي إلى استنتاج التطور التقدمي للواقع، تطوراً تصاعدياً. فالتطور التصاعدي هو نتيجة حتمية لقضية إن كل جديد يمتص في نفسه كل ما تم التوصل إليه سابقاً ويجعل منه أساساً للحركة المقبلة.

وفي هذا السياق من الممكن طرح السؤال التالي: لماذا يسمى هذا القانون الذي ندرسه بقانون نفي النفي؟ أو لا يمكن الاكتفاء بمفهوم النفي وحده ..؟ جوابنا هو ان التطور الموضوعي ذاته، يحتوي على هذا النفي المزدوج، ومفهوم "نفي النفي" يعكس فقط العمليات التي تتم بشكل مستقل عن وعينا.

ولتوضيح ذلك نتصور نزاعاً بين طرفين حول قضية علمية ما، إن الطرف الأول يقدم فكرة معينة (نظرية) والطرف الثاني يقدم نفي هذه الفكرة (ضد النظرية). إن كلا من الطرفين المتعارضين يمكن أن يصيب بعض الحقيقة، ولكنهما يعارض أحدهما الآخر من جانب واحد ويقف أحدهما من الآخر بصفته نافياً له. وتنشب بين الطرفين معركة فكر تنتهي بظهور فكرة جديدة تنفي الفكرتين السابقتين المتصارعتين فيما بينهما.

تاريخ العلم ملئ بأمثلة من هذا النوع، تبين حركة المعارف الإنسانية نحو الحقيقة المتصارعة.

ففي القرن السابع عشر سادت نظرية تؤكد ان الضوء يتكون من جزيئات صغيرة جداً تنتشر وفق قوانين حركة الجزيئات، وفي هذه الفترة نفسها ظهرت نظرية تقول بأن للضوء طبيعة تموجية وهو ينتشر وفق التموج، وبدا آنذاك أن النظرية الثانية قد انتصرت على الأولى في هذا الصراع، ولكن العلم في القرن العشرين اكتشف الطبيعة الكوانتية للضوء وبرهن عليها، وقد ظهر أن انكسار الضوء وحركاته الاهتزازية تشهد على طبيعته التموجية، أما تأثيره في التصوير الكهربائي ومفعوله الكيميائي وغير هذا من الصفات فتدل على أن الضوء يتصف في الوقت نفسه بصفة الجزيئات. وهكذا عمدت النظرية الحديثة للضوء بصفتها نفياً للنفي، إلى جمع وتركيب العناصر الإيجابية في النظريتين السابقتين وحررتهما من وحدة الجانب.

---

[1] المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – مجموعة من المؤلفين – دار التقدم – موسكو – 1975– ص303.

إن التطور في كل مكان يحدث على النحو التالي: كل درجة عليا من دورة التطور هذه أو تلك، تبرز كتركيب للحركة السابقة كلها.

وهكذا فالتطور يمر في درجة تثبت وجود الظاهرة، ثم في درجة نفيها، وأخيراً في درجة نفي النفي. وبفضل ذلك فإن التطور بمجموعه يسير في خط صاعد، من البسيط إلى المعقد، من الأدنى إلى الأعلى، لهذا يتمتع قانون نفي النفي بأهمية عظمى في توضيح الاتجاه الأساسي في التطور.

ونرى في المجتمع أن كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية جديدة هي عبارة عن درجة تطور أعلى، وعملية الصعود من الأدنى إلى الأعلى لا تشمل البنيان الاجتماعي بمجموعه فقط، بل وتشمل كل ناحية منفصلة من نواحي المجتمع: مثل التكنيك، الانتاج، العلم، الفن، حياة الناس.

إن طريق تطور المعرفة هو الانتقال من التصورات الأولية البسيطة المحشوة كثيراً بالأوهام، عن العالم، إلى الذري المشرقة التي توصلنا إليها بفضل العلم الحديث.

في كل مكان، وفي أي ميدان طرقناه، نرى الاتجاه الأساس ذاته، نرى التطور وفق خط صاعد.

إن الحركة الصاعدة هي عملية معقدة لا يمكن فهمها ببساطة فالتطور الصاعد في الطبيعة والمجتمع يتحقق، على أرضنا، في كتلة من الأشكال والظواهر التي يستبدل بعضها بعضاً، وكل منها عابر غير ثابت.

ولا ينبغي أن نفهم أمر التطور على أن كل شكل من أشكال النبات أو الحيوان يتطور دائماً وفق خط صاعد.

إن بعض أجزاء خط التطور، في اتجاه الحركة التقدمي العام، يمكن أن تتوجه لا إلى الأمام، بل إلى الوراء، يمكن أن تعبر عن فترات الحركة الراجعة، عن التأخر، ففي المجتمع مثلاً لا تظفر القوى الطليعية الجديدة دفعة واحدة، فكثيراً ما تفشل أمام قوى القديم التي تكون اكثر قوة من الجديد الناشيء. ففي المجتمع يدور صراع بين الطبقات والأحزاب المتناحرة، وسير هذا الصراع متعلق بنسبة القوى.

إن قانون نفي النفي، كأي قانون دياليكتيكي آخر، يشير فقط إلى الاتجاه الاعم في التطور وهو، كأي قانون، يتبدل، ويغير شكله عند التنفيذ، حسب طبيعة الشيء والشروط التي يتم فيها تطور هذا الشيء. وقد نبه انجلز بشكل خاص قائلاً بأن طريقة النفي "تتعلق بالطبيعة الخاصة بكل ظرف على حدة".

لقد سخر انجلز ولينين من أولئك الذين يتهمون الماركسية وكأنها تشير إلى حتمية موت الرأسمالية وظفر الاشتراكية بالاعتماد على نفي النفي، و"المراحل الثلاث". إن ماركس محّص في جبال الوقائع، واكتشف قوانين تطور الرأسمالية، وظفر الاشتراكية، ولم يتوصل إلى النتيجة القاضية في حتمية موت الرأسمالية، وظفر الاشتراكية، إلى على أساس العمليات الموضوعية(دون إغفال العامل الذاتي/ الحزب). ولم يكن الديالكتيك، بما فيه قانون نفي النفي، الا طريقة تمحيص تلك الوقائع.

إن النشاط العملي يبرز كبدء، كنقطة انطلاق للنظرية، والنظرية تجيب على أسئلة ومتطلبات النشاط العملي. وهذا النشاط وحده هو القادر على تبيان حقيقة النظرية وفي نشاط الناس العملي وحده تتحقق منجزات النظرية.

الديالكتيك كنظرية للمعرفة[1]

– المنطق الديالكتيكي والمنطق الشكلي:

إن المعرفة انعكاس للواقع وهي عملية ديالكتيكية معقدة ينفذ فيها العقل إلى جوهر الأشياء. وتتم المعرفة من خلال نشوء التناقضات وحلها وتحمل طابعاً فعالاً خلاقاً.

كتب لينين يقول "**في نظرية المعرفة، كما في كل مجالات العلم الأخرى يجب أن نفكر تفكيراً ديالكتيكياً، أي يجب أن لا نفترض أن معرفتنا جاهزة ولا تتبدل بل أن ندرس الطرق التي نشأت بها المعرفة من اللا معرفة، وبأي شكل تصبح المعرفة غير التامة وغير الدقيقة معرفة أكثر كمالاً وأكثر دقة**".

وتنطلق الفلسفة الماركسية من أن ما يسمى بالديالكتيك الذاتي (تطور تفكيرنا) هو انعكاس للديالكتيك الموضوعي (تطور ظواهر العالم المادي) .

إن وحدة قوانين التفكير وقوانين الواقع لا تعني عدم وجود فارق بينهما، أنها قوانين واحدة من حيث المحتوى فحسب، ولكنها مختلفة من حيث أشكال وجودها، فقوانين الواقع موجودة وجوداً موضوعياً أما القوانين الأخرى فموجودة في وعي الإنسان كانعكاس للأولى ذلك "**ان قوانين المنطق هي نتاج انعكاس ما هو موضوعي في وعي الإنسان الذاتي**" .

إن مضمون المنطق الديالكتيكي هي دراسة العلاقات بين المفاهيم والتحولات والتناقضات فيها .

إن المسألة الرئيسية التي يهتم بها المنطق الديالكتيكي هي مسألة : الحقيقة ، فهو ينظر في أشكال التفكير على أنها أشكال ذات مضمون ويبين لنا كيف نتوصل إلى المعرفة الحقيقية عن العالم في هذه الأشكال .

[1] المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – مجموعة من المؤلفين – دار التقدم – موسكو – 1975– ص317.

الفصل الخامس

المادية التاريخية

موضوع بحث المادية التاريخية

تدرس المادية التاريخية القوانين التي تحكم تفاعل المادة والوعي والقوانين الكونية للوجود فيما يتعلق بالحياة في المجتمع**1**.

لكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن المادية الديالكتيكية لا تدرس مظاهر القوانين الكونية لحركة المادة وتطورها في المجتمع، فالمادية الديالكتيكية التي تواجه مهمة دراسة القوانين الكامنة في كل مجالات الوجود لا يمكنها أن تتفادى تقصي كيف تؤدي هذه القوانين وظيفتها في الحياة الاجتماعية، لكنها وهي تدرس تعبيرات هذه القوانين في المجتمع فهي تركز اهتمامها فقط على تلك العناصر والجوانب والعلاقات المشتركة في كل مجالات الوجود الأخرى.

تدرس المادية التاريخية وظيفة القوانين الكونية في الحياة الاجتماعية من اجل ان تكشف عن مضمونها الخاص المحدد، المشروط بخصوصيات الشكل الاجتماعي من حركة المادة.

وعن طريق اثبات الطبيعة الخاصة للقوانين (التي درستها المادية الديالكتيكية) في الحياة الاجتماعية، تكتشف المادية التاريخية القوانين العامة التي تحكم وظيفة وتطور المجتمع الانساني.

هكذا... فعلى حين تثبت المادية الديالكتيكية قوانين الترابط الداخلي بين المادة والوعي على العموم بتقديم الحل للمشكلة الأساسية في الفلسفة، فإن المادية التاريخية، وهي تتعامل مع المشكلة نفسها في تطبيقها على المجتمع، تكشف قوانين الترابط الداخلي بين الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي، بين الحياة المادية والحياة الروحية في المجتمع. هذه الانماط التي تحكمها القوانين– رغم انها تعبير عن القوانين العامة التي تنطبق على الواقع كله – لها مضمونها الخاص، ومن ثم فهي قوانين مستقلة تحكم عمل الكائن الاجتماعي.

وفي سياق المادية التاريخية، فإن قانوناً عاماً مثل وحدة و"صراع" الاضداد يأخذ شكل الصراع الطبقي في مجتمع معاد، والترابط الداخلي بين الانتاج والاستهلاك وغيرهما من قوانين التطور الاجتماعي. وقانون تحول التغيرات الكمية إلى كيفية حين يطبق على المجتمع يأخذ شكل الثورة الاجتماعية وشكل قوانين أخرى للتغير الكيفي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

---

[1] ا.ب. شبتولين – النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة – دار الفارابي – بيروت – 1981 – ص149.

وقانون نفي النفي يأخذ شكل إبدال التكوينات الاجتماعية – الاقتصادية في عملية التطور التاريخي وتكرار الاحداث الماضية في مرحلة أرقى، وهو ما يحدث في كل مجالات الحياة الاجتماعية، وهكذا.

إذن فالمادية التاريخية تدرس قوانين العلاقة الداخلية بين المادة والوعي، والقوانين العامة للوجود في تعبيراتها الخاصة بالحياة الاجتماعية. وتكشف – على هذا الأساس – القوانين العامة التي تحكم وظيفة وتطور المجتمع كشكل خاص من حركة المادة. إذن فموضوع بحث المادية التاريخية هو القوانين العامة التي تحكم وظيفة المجتمع وتطوره.

وإذا كانت المادية الديالكتيكية هي الفلسفة الماركسية بالمعنى العام للكلمة، هي العلم الذي يدرس اعم قوانين حركة الطبيعة والمجتمع والفكر الإنساني، فإن المادية التاريخية هي نظرية المجتمع الماركسية، هي العلم الذي يبحث في القوانين العامة والقوى المحركة لتطور المجتمع البشري. ولا يقتصر موضوع المادية التاريخية على دراسة تاريخ المجتمعات، تاريخ ظهور وتطور وتغير التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، بل يشمل أيضاً دراسة قانونيات الحياة المعاصرة لمختلف البلدان (الرأسمالية، الاشتراكية، المتخلفة) وقانونيات الحياة الاجتماعية للإنسانية بوجه عام.

إن المادية التاريخية بوصفها علماً عن قوانين التطور الاجتماعي هي نظرية فلسفية، منهجية، سسيولوجية في الوقت نفسه.

فهي تجيب عن المسألة الأساسية في الفلسفة، مطبقة على المجتمع، إجابة مادية، بتأكيدها، أن حياة المجتمع المادية، وبخاصة عملية الإنتاج المادي، تشكل أساس تفاعل جميع الظاهرات الاجتماعية، وتحدد في نهاية المطاف الميدان الروحي من حياة المجتمع وكذلك جميع ظاهراتها الأخرى. وهذا هو مبدأ المادية.

لكن هذه النظرية الاجتماعية العامة هي مرشد لدراسة المجتمع، وليس وسيلة لرسم مجرى التاريخ، وليست مفتاحاً سحرياً يعفي من دراسة السير الواقعي الملموس لحركة التاريخ في كل زمان ومكان عموماً وفي تاريخ التطور الاجتماعي الاقتصادي الفلسطيني والعربي على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق يؤكد انجلس على " أن المنهج المادي ينقلب إلى نقيضه كل مرة يستعمل فيها لا كدليل موجه للبحث التاريخي بل كنموذج جاهز لنحت وإعادة نحت الوقائع التاريخية" ونصح "بإعادة دراسة كامل مراحل التاريخ ... وبإخضاع شروط عيش مختلف التشكيلات الاجتماعية إلى بحث مفصل قبل أن يحاول أن يستخلص منها التصورات السياسية والقانونية والفلسفية والدينية التي تطابقها". كما دقق انجلس بقوة، في "إن العامل المحدد حسب التصور المادي للتاريخ هو في آخر التحليل إنتاج الحياة الواقعية وتجديد إنتاجها، ولم يقل ماركس أبداً ولا أنا أكثر من ذلك. فإن شوه أحدهم هذا الرأي بأن جعله يدل على أن العامل الاقتصادي هو المحدد الوحيد فقد حوله إلى كلام أجوف ومجرد وغير معقول". أبرز إنجلس في هذا النص الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها مكونات البناء الفوقي: فأشكال الصراع الطبقي السياسي ونتائجه والدساتير والصيغ القانونية والنظريات القانونية والفلسفية

والتصورات الدينية وتطورها إلى انظمة دوغمائية في كثير من الحالات، كل ذلك يحدده بصفة كبيرة جداً شكل التطور التاريخي: "فكل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها وتتوصل الحركة الاقتصادية في آخر الأمر إلى شق طريق لها في صلب هذا التفاعل، من خلال عدد لا متناه من الأحداث الجائزة، ويكون ذلك بمثابة الضرورة"[1].

– مقدمات ظهور المادية التاريخية[2]:

1– المقدمات الاجتماعية – الاقتصادية:

لم يكن ممكناً أن تظهر الماركسية، والمادية التاريخية كجزء مكون لها، قبل نضج الظروف الاجتماعية الموضوعية اللازمة لظهورها.

فمع تطور الرأسمالية زالت العزلة التي كانت قائمة بين مختلف البلدان والشعوب، ويتبين أكثر فأكثر، أن تاريخ البشرية بأسرها واحد، وأن كل شعب يمر خلالها بمراحل تحكمها قوانين تاريخية حتمية.

ولم يكشف تطور الرأسمالية إمكانيات جديدة للمعرفة الاجتماعية فحسب، بل خلق الحاجة الاجتماعية إلى بناء علم عن المجتمع.

وكان العامل الحاسم في ظهور المادية التاريخية هو اكتمال تكون الطبقة الاجتماعية، التي يعبر هذا العلم عن مصالحها. لقد كانت الطبقة العاملة (البروليتاريا) وحدها، هي الطبقة الاجتماعية التي لا يعنيها استمرار النظام الاجتماعي القائم على استغلال الإنسان للإنسان، بل تتلخص مصلحتها في إنهاء هذا النظام، وإقامة المجتمع اللاطبقي. إن هذه الطبقة لم تظهر وتتكون، في البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولا تصل إلى درجة كافية من الوعي السياسي، بحيث تشكل طبقة اجتماعية جديدة، تلعب دوراً مميزاً في التاريخ إلا في أواسط القرن التاسع عشر.

لقد كان ظهور الماركسية تعبيراً عن النضج السياسي والفكري لطلائع الطبقة العاملة، وإشارة إلى حلول دورها التاريخي في النضال ضد الرأسمالية، وضد جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والروحي، وفي بناء المجتمع الخالي من الطبقات.

2– المقدمات الفكرية النظرية:

لم يكن ظهور المادية التاريخية خارجاً عن إطار تطور الفكر العلمي بوجه عام، ذلك "إن تاريخ الفلسفة، وتاريخ العلم الاجتماعي، يبينان بكل وضوح أن الماركسية لا تشبه البدعة في شيء، بمعنى المذهب المتحجر المنطوي على نفسه، الذي قام بمعزل عن الطريق الرئيسي لتطور الحضارة العالمية. على العكس من ذلك، فإن عبقرية ماركس كلها تتجلى بالضبط في كونه أجاب عن الأسئلة التي طرحها الفكر الإنساني التقدمي.

---

[1] معجم الماركسية النقدي – مجموعة مؤلفين بإشراف الفيلسوف جورج لابيكا – دار الفارابي – بيروت – 2003 – ص1142.

[2] معجم الماركسية النقدي – مجموعة مؤلفين بإشراف الفيلسوف جورج لابيكا – دار الفارابي – بيروت – 2003 – ص1164.

وتجدر الإشارة إلى العيوب الرئيسية للنظرات السسيولوجية التي كانت سائدة قبل ماركس وانغلز:

أولاً: كان المفكرون السسيولوجيون قبل ماركس يعالجون الأحداث التاريخية من وجهة نظر الدوافع المثالية لنشاط الناس بالدرجة الأولى، دون النظر في الأسباب العميقة التي تحدد تلك الدوافع.

ثانياً: كانت النظرات السسيولوجية المثالية قد حفرت هوة عميقة بين المجتمع والطبيعة المحيطة به. أما ماركس فقد بين أن الإنسان، والمجتمع الإنساني، هو جزء من العالم المادي المحيط به، وإن كانت له خصائصه المميزة.

ثالثاً: تتجاهل السسيولوجيا المثالية الدور الحاسم الذي تلعبه الجماهير الشعبية في صنع التاريخ، وترجع تاريخ المجتمع البشري إلى تاريخ نشاط الشخصيات العظيمة.

وأخيراً: اعتبر المؤرخون وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد قبل ماركس أن الرأسمالية هي النظام الطبيعي الأبدي غير القابل للتجاوز.

– المقولات الأساسية للمادية التاريخية[1]:

نستطيع أن نستخلص المقولات الأساسية التالية، التي صارت تشكل أحجار الزاوية في الفهم المادي للتاريخ، وفي المنهج المادي التاريخي لدراسة الظواهر الاجتماعية:

- الوجود الاجتماعي (الواقع الاجتماعي).
- الوعي الاجتماعي.
- التشكيل (التشكيلة) الاجتماعي – الاقتصادي.
- البناء الفوقي.
- قوى الإنتاج (القوى الإنتاجية، القوى المنتجة).

التشكيل الاجتماعي – الاقتصادي:

التشكيل الاجتماعي – الاقتصادي أحد المقولات الأساسية، التي تستخدمها المادية التاريخية لتحديد المرحلة التي يعيشها المجتمع في تطوره التاريخي، وللتأكيد على الوحدة والترابط الديالكتيكيين بين مختلف ظاهرات الحياة الاجتماعية في كل مرحلة من التاريخ.

---

1 الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – المجلد الثاني– الطبعة الأولى – ص1169.

ويمكن تعريف التشكيل الاجتماعي على النحو التالي:

"هو عضوية اجتماعية – إنتاجية في حالة تطور دائم، لها قوانين خاصة بظهورها، وقيامها بوظائفها، وتطورها ثم تحولها إلى عضوية اجتماعية – إنتاجية أخرى أكثر تعقيداً. وفي كل عضوية من هذه العضويات نمط خاص للإنتاج، وشكل معين من العلاقات الإنتاجية، وطابع خاص للتنظيم الاجتماعي للعمل، وطبقات خاصة، وأشكال خاصة للاستغلال الطبقي (في التشكيلات الطبقية)، وأشكال خاصة، محددة تاريخياً، من تجمعات الناس والعلاقات بينهم، وطرائق معينة في الإدارة والتنظيم السياسي، وأشكال متميزة في تنظيم الأسرة والعلاقات الأسرية، وأفكار اجتماعية خاصة".

هذا التعريف يعني أن التشكيل الاجتماعي هو المجتمع كله في مرحلة معينة من تاريخه، وأن هذا المفهوم يشمل كل الظواهر الاجتماعية في وحدتها العضوية، وتأثيرها المتبادل في مرحلة معينة من تاريخ مجتمع ما.

في مقدمة كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، يعرض ماركس ما يعتبر الصياغة الكلاسيكية للأسس المادية التاريخية، ويضم أهم مقولاتها، فهو يقول: إن النتيجة العامة التي توصلت إليها، والتي أصبحت بمثابة خيط هام في أبحاثي اللاحقة، إنما يمكن صياغتها بإيجاز على النحو التالي:

"إن الناس، أثناء الإنتاج الاجتماعي لحياتهم، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم. هي علاقات الإنتاج التي تلائم درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية، ومجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلف البنية الاقتصادية للمجموع، أي القاعدة الفعلية التي يقوم عليها بناء فوقي حقوقي سياسي، تلائمه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي". ثم يضيف ماركس بقوله " إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط سيرورات الحياة الاجتماعية السياسية والفكرية بصورة عامة، فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس من ذلك وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم". وعندما تبلغ قوى المجتمع الإنتاجية المادية درجة معينة من تطورها، تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة، أو مع علاقات الملكية – وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك– التي كانت حتى ذلك الحين تتطور ضمنها. وتصبح هذه العلاقات قيوداً لقوى الإنتاج بعد أن كانت أشكالاً لتطورها، وعندئذ يحل عهد الثورة الاجتماعية، ومع تغير القاعدة الاقتصادية يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل، بهذه السرعة أو تلك.

إن أي تشكيل اجتماعي لا يموت قبل أن يكتمل تطور جميع القوى الانتاجية –في التشكيل الجديد– التي تفسح لها ما يكفي من المجال، ولا تظهر أبداً علاقات إنتاج جديدة أرقى، قبل أن تنضج شروط وجودها المادية في قلب المجتمع القديم بالذات، ولهذا لا تضع الإنسانية أمامها إلا المسائل التي تستطيع حلها. إذ يتضح دائماً، عند البحث عن كثب، أن المسألة نفسها لا تظهر إلا عندما تكون الشروط المادية لحلها موجودة، أو على الأقل، آخذة في التكون وبوجه عام يمكن اعتبار أنماط الإنتاج الأسيوي، والقديم، الإقطاعي والبرجوازي الحديث، بمثابة عهود متصاعدة من التشكيلات الاجتماعية

الاقتصادية. وإن علاقات الإنتاج البرجوازية هي الشكل التناحري الأخير لعملية الإنتاج الاجتماعية التناحري لا بالمعنى الفردي، بل بمعنى التناحر الذي ينمو من الشروط الاجتماعية لحياة الأفراد، ولكن قوى الإنتاج المتنامية في قلب المجتمع البرجوازي تخلق في الوقت نفسه الشروط المادية لأجل حل هذا التناحر.

في ضوء ما تقدم ، نستطيع أن نستخلص المقولات الأساسية التالية، التي صارت تشكل أحجار الزاوية في الفهم المادي للتاريخ، وفي المنهج التاريخي لدراسة الظواهر الاجتماعية.

الوجود الاجتماعي (الواقع الاجتماعي) – الوعي الاجتماعي – التشكيل (التشكيلية) الاجتماعي – الاقتصادي القاعدة الاقتصادية البناء التحتي – البناء الفوقي – نمط الإنتاج (أسلوب الإنتاج) – قوى الإنتاج (القوى الإنتاجية، القوى المنتجة) – علاقات الإنتاج (العلاقات الإنتاجية).

الإنتاج المادي كأساس لوجود المجتمع وتطوره:

1) مفهوم الإنتاج[1]:

كما سبق أن أشرنا فإن المجتمع على عكس القطيع الحيواني لا يوجد فقط بالتوافق مع البيئة الطبيعية واستخدام الوسائل المادية التي يخلقها، لكنه أيضاً يطوع الوسائل الطبيعية لتلبية احتياجاته عن طريق تغيير خصائص الأجسام المادية التي خلقتها الطبيعة وتحويلها إلى ادوات مادية تحقق مطلب الإنسان في البقاء. وتحويل المواد الطبيعية إلى وسائل يحقق بها الناس الوفرة المادية يتم عن طريق العمل في الطبيعة بأدوات مصممة لهذا خصيصاً هي أدوات العمل أو وسائله، هذا التأثير الهادف على الطبيعة وتحويل خصائصها لصالح المجتمع هو الإنتاج، وأهم عناصر الإنتاج هي: (1) النشاط الهادف، (2) مواد العمل، (3) وسائل العمل.

وفي عملية العمل يتم التحكم في النشاط الإنساني بوعي ويخضع لهدف بدقة، ولتوضيح الاختلاف بين النشاط الإنتاجي والأفعال الغريزية للحيوان أشار ماركس إلى هذه الصفة نفسها أي الطابع الواعي والهادف لعمليات العمل، كتب ماركس: "إن الإنسان لا يؤثر فقط في شكل المادة التي يعمل عليها، لكنه أيضاً يحقق هدفاً خاصاً به هو يحدد قانون أسلوب عمله، وعليه أن يخضع إرادته له...".

ومادة العمل هي ذلك الجزء من الطبيعة الذي يؤثر عليه الإنسان في عملية الإنتاج ويحوله إلى موضوع قادر على تلبية بعض احتياجات المجتمع، فالحديد والفحم والبترول التي تستخرج من الأرض وتمر بعمليات معينة هي مواد العمل.

---

[1] ا.ب. شبتولين – النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة – دار الفارابي – بيروت – 1981 – ص167.

والمواد سواء كانت موجودة في صورتها الطبيعية (المعادن في الأرض والأسماك في المساحات المائية الطبيعية والغابات والأراضي العذراء...إلخ) أو مرت بعمليات تصنيع أولية بتطبيق العمل (الحديد في المسبك، القطن في المغازل، القمح في المطاحن، الدقيق في المخابز...إلخ) يمكن اعتبارها جميعاً مواد العمل، ومواد العمل التي مرت ببعض عمليات المعالجة وتتضمن قدراً من العمل الإنساني تعرف بالمواد الخام، أي مادة خام إذن هي "مادة للعمل، ولكن ليس كل شيء للعمل هو مادة خام، إنما هو يصبح كذلك إذا مر ببعض التغيرات عن طريق العمل...".

والشيء أو مركب الأشياء الذي يضعه الإنسان بين نفسه وبين مادة العمل والذي يقوم بدور الموصل لتأثير الإنسان على هذا الشيء هو أدوات العمل أو وسائل العمل.

فالادوات الآلية والماكينات ومختلف المعدات وأبنية الإنتاج ووسائل النقل الضرورية لخدمة المشروعات الصناعية وما إلى ذلك، هي جميعاً ادوات العمل في الصناعة، وبالنسبة للزراعة فهناك الآلات الزراعية وكافة الأدوات التي تستخدم في زراعة الأرض وفي الحصاد وفي إعداد الأرض قبل الزراعة، من حيث هي جميعاً جزء من كل الشروط الضرورية للبذور كي تنبت وللنبات كي ينمو وينضج، كذلك أيضاً وسائل النقل التي تستخدم لنقل البذور والمحاصيل ومخازن الحبوب والمستودعات لحفظ المحاصيل وما إلى ذلك. وفي تربية المواشي تشمل أدوات العمل الحيوانات التي تربي من أجل الصوف واللبن والزبد وغيرها من المنتجات والحظائر التي توضع فيها هذه الحيوانات، وآلات صيانتها واستغلالها... إلخ.

وأدوات العمل (instrunments) فئة مستقلة من وسائل العمل، فأدوات العمل هي وسائل العمل التي تستخدم كموصلات مباشرة لتأثير الإنسان على موضوع العمل والتي تحدث فيه تغيرات مماثلة عن طريق خصائصها (الآلية أو الفيزيقية أو الكيميائية)، فكل أنواع الآلات والعدد مثل المخارط وآلات تصنيع المعادن وآلات الغزل والنسيج وما إليها، كذلك المحراث ومسجاة التربة وماكينة الخياطة وآلة الحصاد... هذه كلها أمثلة لأدوات العمل، وأبسط أدوات خلقها الإنسان في المراحل الأولى من تطور المجتمع الإنساني هي المدية والفأس والمطرقة والجرافة ... الخ .

موضوعات العمل ووسائل العمل هي معاً وسائل الإنتاج :

تلعب وسائل العمل دوراً هاماً في إنتاج الوفرة المادية، ومستوى تطورها يجدد طابع النظام الاقتصادي للمجتمع ودرجة سيطرة الإنسان على الطبيعة، كتب ماركس: "إنها ليست الأدوات التي صنعت، ولكن كيف صنعت وبأي أدوات أخرى هو ما يمكننا أن نميز بين الحقول الاقتصادية المختلفة...".

2) قوى الإنتاج في المجتمع[1]:

(أ) جوهر قوى الإنتاج هي عبارة عن:

وسائل العمل والناس الذين يضعونها في التطبيق وينتجون الوفرة المادية بفضل خبرة الإنتاج المحددة ومهارات العمل تمثل قوى الإنتاج في المجتمع.

وإنتاج الوفرة المادية يتم عن طريق الناس، فالكائنات الإنسانية هي التي تؤثر في الطبيعة وتحول المواد إلى وسائل لإنتاج ضرورات الحياة، وواضح بالتالي أن الناس الذين يسهمون في الإنتاج يجب إدراجهم ضمن قوى الإنتاج، فضلاً عن ذلك فالناس هم قوة الإنتاج الأساسية في المجتمع، فهم مصدر الإبداع والجانب الحي من النشاط الإنتاجي.

ويؤثر الناس في الطبيعة لا بأيديهم العارية بصورة غير مباشرة، ولكن عن طريق وسائل العمل، وتعتمد الدرجة التي تتغير بها الطبيعة وكمية الوفرة المادية التي يتم إنتاجها اعتماداً أساسياً على وسائل وأدوات العمل المستخدمة، إذن فوسائل العمل أيضاً تمثل جانباً من قوى الإنتاج في المجتمع.

وفي حين أن وسائل العمل عنصر أساسي بين قوى الإنتاج فيجب أن نؤكد أنها قوى إنتاج لا بذاتها، ولكن فقط عن طريق اتحادها العضوي مع الإنسان .

واستخدام حتى أبسط وسائل العمل في العملية الخلاقة يفترض معرفة كيفية استخدام هذه الوسائل ومهارة وخبرة خاصة في استخدام وسائل العمل المحددة، وكلما زادت الخبرة في استخدام أي وسائل للعمل كلما أصبحت أفعال الناس أفضل وأكثر كفاءة، وتعاظمت قواهم الإنتاجية.

إذن فقوى الإنتاج في المجتمع تعتمد ليس فقط على الناس الذين يشاركون في إنتاج الوفرة المادية ووسائل العمل التي يستخدمونها ولكن أيضاً على الخبرة في استخدامها ومهارة العاملين.

والتنظيم التكنيكي أو التقني للعمل، أي وضع الناس أثناء عملية الإنتاج وتقسيم الوظائف بينهم عوامل تؤثر في قوى المجتمع الإنتاجية وكلما تقدم تنظيم العمل واستخدامه استخداماً عقلانياً والانتفاع بوسائل العمل وقوة العمل كلما تعاظمت قوى الإنتاج في المجتمع .

(ب) القوى الإنتاجية في المجتمع والعلم[2]:

في المراحل المبكرة من تطور المجتمع حين كان العلم لا يزال في مهده وأدوات العمل على مستوى بسيط بدائي ومصمم من أجل العمل اليدوي كان الناس قانعين –فيما يتعلق بإنتاج الوفرة المادية– بالمعرفة التجريبية التي جمعتها الأجيال السابقة في صراعهم ضد الطبيعة وراكموها في وسائل العمل التي انتجوها وفي خبرات الإنتاج التي نقلوها من جيل لجيل، ومع التحول التدريجي مع العمل اليدوي إلى

---

[1] ا.ب. شبتولين – النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة – دار الفارابي – بيروت – 1981 – 169.

[2] ا.ب. شبتولين – النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة – دار الفارابي – بيروت – 1981 – 170.

الإنتاج الآلي فليست المعرفة التي اكتسبها المنتجون مباشرة من عمليات العمل والتدريب فقط بل والاكتشافات العملية أيضاً بدأت تندمج في وسائل العمل التي تنتج وفي وسائل استخدامها. إن تصميم وتشغيل الآلات قام على أساس الاستخدام المنظم لقوانين الطبيعة التي اكتشفها العلم، وقد أتاح هذا وضع عناصر الطبيعة في خدمة الإنتاج وإبدالها بالعمل الإنساني.

وفي المراحل الأولية كان استخدام العلم في الإنتاج محدوداً بعض الشيء، والقوانين العلمية كانت توضع في الاعتبار فقط في خلق الوسائل الميكانيكية للعمل في حين كانت تكنيكات الإنتاج غائبة عن اهتمام العلم، وعلى أي حال فالثورة الصناعية التي بدأت مع بداية القرن التاسع عشر سرعان ما أثرت في تطور الصناعات الأخرى، وبدأ العلم يلعب دوراً متزايداً في الإنتاج، فإلى جانب تحسين تكنيكات الإنتاج فقد بدأ يفسح الطريق أمام نشوء صناعات جديدة، وعلى حين كانت الميكانيكا النظرية في الماضي هي التي ترتبط أساسياً بالإنتاج، الآن جاء دور علوم الفيزياء والكيمياء لتنفذ بفعالية إلى مجال الإنتاج، فالاكتشافات في الكهرباء مثلاً كالتأثير الكهرومغناطيسي وأشعة الكاثود والنظرية الكهرومغناطيسية في الضوء قد أدت إلى إعادة البناء التكنيكي للإنتاج، واعدت الاكتشافات الكبيرة في الكيمياء إلى قيام الصناعة الكيميائية والى التراكيب الصناعية للعديد من المواد اللازمة لعملية الإنتاج.

وفي مرحلة العولمة الراهنة تطور العلم بصورة غير مسبوقة خلال العقود الثلاثة الماضية وأصبح بالفعل قوة إنتاجية هائلة إلى جانب وسائل الإنتاج ورأس المال، تتجسد هذه القوة من خلال الاكتشافات العلمية المعاصرة في علوم الذرة والفيزياء والهندسة الوراثية والاستنساخ والفضاء ...إلخ.

3) علاقات الإنتاج :

تعبر القوى الإنتاجية للناس عن علاقتهم بالطبيعة، ومستوى تطورهم يتضح في الدرجة التي تستجيب بها الطبيعة لمصالح المجتمع، أي المدى الذي يحققه الإنسان في السيطرة على عناصرها، وعلى أي حال ففي عملية الإنتاج يدخل الناس في علاقات محددة لا بالطبيعة فقط ولكن كل بالآخر. إن هذه العلاقات والترابط الداخلي المحدد بينها هي الشرط الرئيسي لوظيفة الإنتاج وتطوره، وتحول الطبيعة لخدمة مصالح المجتمع لا يبدأ إلا من داخل هذه العلاقات بفضل الروابط الاجتماعية القائمة بين الناس، هذه الروابط والعلاقات هي الشكل الاجتماعي الذي في ظله يمارس الإنسان تأثيره على الطبيعة ويحولها ويطوعها أو يلائمها.

وبالتالي فإن العلاقات التي تتشكل بين الناس في عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع المادية هي علاقات الإنتاج.

كما أن العلاقات التي تتشكل في عملية تبادل أنشطة معينة بين أعضاء المجتمع هي كذلك علاقات إنتاج، وهي على وجه الخصوص العلاقات بالنقود او بالسلع في مقابل النقود.

وحسب ما إذا كانت وسائل الإنتاج ملكية عامة أو خاصة تقوم العلاقات إما على أساس التعاون والمساعدة المتبادلة وإما على أساس السيطرة والخضوع. وإلى جانب هذين النمطين الأساسيين من علاقات الإنتاج، فثمة علاقات إنتاج انتقالية تظهر في مراحل معينة من التطور التاريخي تقوم على الملكية الخاصة والعامة معاً، وتمتزج فيها عناصر من التعاون والمساعدة المتبادلة بعناصر من السيطرة والخضوع.

وثمة أنماط ثلاثة من علاقات الإنتاج تمثل السيطرة والخضوع ، وتتفق مع أشكال من الملكية الخاصة ظهرت وسادت في فترات محددة من تطور المجتمع، تلك هي علاقات إنتاج ملكية العبيد ثم الإقطاعية فالرأسمالية.

وحيث أن علاقات الإنتاج هي الشكل الاجتماعي الذي يؤدي فيه الإنتاج وظائفه ويتطور فهي لا توجد معزولة عن قوى الإنتاج ولا خارج أدوات العمل والبشر الذين يقومون على تشغيلها أو مستقلة عنهم، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هما جانبان مختلفان – وإن كان بينهما ترابط عضوي– من عملية الإنتاج، هما معاً يمثلا نمط الإنتاج.

ونمط الإنتاج ليس سوى نمط نشاط الناس الذي يحول مختلف المواد الطبيعية إلى وسائل للحياة، ويعيد بالتالي إنتاج الوجود الفيزيقي للناس، لكن تأثير نمط النشاط على حياة الناس لا يقتصر على ذلك، بل هو يحدد طريقتهم في الحياة ذاتها، وقد أشار ماركس وأنجلس إلى أنه "حين يعبر الناس عن حياتهم فإنهم يحددون من هم..."، ومن هم هذه تعتمد على ما ينتجه الناس وكيف ينتجونه.

ونمط إنتاج البضائع المادية هو أساس كل الحياة الاجتماعية من حيث أنه يحدد بناء الكيان الاجتماعي وعمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والروحية، كذلك العلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية، فانقسام المجتمع إلى طبقات والعلاقات بين الطبقات وشكل العائلة والأخلاقيات السائدة في المجتمع والعلاقات القانونية والرؤى الدينية والجمالية – إنما تعتمد جميعاً على نمط الإنتاج، وحين يتغير هذا النمط يتبعه تغير كل العلاقات الاجتماعية وبناء كل الكيان الاجتماعي.

وتبدأ التغيرات في نمط الإنتاج بالتغيرات في قوى الإنتاج في المجتمع "فحين يكتسب الناس قوى إنتاج جديدة يغيرون من نمط الإنتاج، وحين يغيرون طريقة كسبهم ما يقيم حياتهم فإنهم يغرون كل علاقاتهم الاجتماعية...".

ديالكيتك تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج [1]:

اعتماد علاقات الإنتاج على مستوى تطور قوى الإنتاج:

تمثل قوى الإنتاج مضمون الإنتاج، وتمثل علاقات الإنتاج شكله الاجتماعي، وحيث أن قوى الإنتاج هي مضمون الإنتاج فهي في حركة مستمرة دائمة، في حالة من التغير والتطور.

[1] ا.ب. شبتولين – النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة – دار الفارابي – بيروت – 1981 – ص174.

وحين تبلغ القوى الإنتاجية مستوى معيناً من التطور فإنها تحدث تغييراً في علاقات الإنتاج، وإحلال شكل معين من علاقات الإنتاج محل شكل آخر يعني الانتقال إلى مرحلة أرقى من التقدم التاريخي، إلى تكوين اجتماعي – اقتصادي جديد. على هذا النحو حل نظام ملكية العبيد محل المشاعية البدائية، والإقطاع محل ملكية العبيد، والرأسمالية محل العلاقات الإقطاعية، وتحل العلاقات الاشتراكية محل العلاقات الرأسمالية.

كتب ماركس: "إن الناس ليسوا أحراراً في اختيار قواهم الإنتاجية – التي هي اساس تاريخهم كله– لأن كل قوة إنتاجية هي قوة مكتسبة نتيجة نشاط سابق، القوى الإنتاجية هي بالتالي نتيجة طاقة إنسانية مطبقة تطبيقاً عملياً، لكن هذه الطاقة نفسها متضمنة في الشروط التي وجد الناس أنفسهم فيها، في القوى الإنتاجية المكتسبة بالفعل في الجيل السابق والتي يستخدمونها كمادة خام لإنتاج جديد، هكذا يحدث التماسك في التاريخ الإنساني ويتشكل تاريخ الإنسانية... وينتج عن هذا بالضرورة أن التاريخ الاجتماعي للناس هو تاريخ تطورهم الفردي، سواء كانوا واعين بهذا أو لم يكونوا، فعلاقتهم المادية أساس كل علاقاتهم، والعلاقات المادية هي فقط الأشكال الضرورية التي يتحقق فيها نشاطهم المادي والفردي."...

قانون توافق علاقات الإنتاج ومستوى تطور القوى الإنتاجية:

جوهر هذا القانون أن القوى الإنتاجية المحددة تتطلب على التحديد علاقات إنتاج خاصة تتوافق ومستوى تطورها، وأن التغير في القوى الإنتاجية يحدث في النهاية تغيراً مناسباً له في علاقات الإنتاج، ذلك أن توافق علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية شرط أساسي لوظيفة الإنتاج الاجتماعي وتطوره.

وقد لاحظنا فيما سبق أن كل علاقات الإنتاج الخاصة تتشكل على أساس مستوى محدد من تطور القوى المنتجة وتحت تأثيرها المباشر، وإذا كان الأمر هكذا فكيف يحدث ألا تتوافق علاقات الإنتاج أحياناً والقوى المنتجة؟.

حيث أن القوى الإنتاجية التي تمثل مضمون الإنتاج في حالة من التغير الدائم، وعلاقات الإنتاج – من حيث هي الشكل الاجتماعي للإنتاج– تمثل نظاماً على درجة نسبية من الثبات للعلاقات بين الناس، يتم داخله تبادل المواد بين المجتمع والطبيعة وتبادل الأنشطة بين الناس (الذين يكونون المجتمع)، ففي مرحلة محددة من تطورها، ورغم أن علاقات الإنتاج كانت شكل وشرط تطور القوى الإنتاجية في المرحلة الأولى حين كانت متوافقة وهذه الأخيرة، فهي في المرحلة الثانية حين يظهر التباعد بين علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية ويحدث الصراع بينهما فإن علاقات الإنتاج تصبح عائقاً أو كابحاً لتطور القوى الإنتاجية .

وخلال التطور التالي للإنتاج يزداد هذا التناقض حدة ويصبح صراعاً يحتم الضرورة التاريخية في إبدال الأشكال القديمة من علاقات الإنتاج ونشاط الناس بأشكال أخرى جديدة تتوافق ومستوى القوى الإنتاجية.

وأنماط علاقات الإنتاج التي يحل احدها تدريجياً محل الآخر "تشكل في مجملها تطور التاريخ كسلاسل متماسكة من أشكال التفاعل، ويتمثل تماسكها في أن مكان شكل قديم من التفاعل أصبح عائقاً يقوم شكل جديد يتفق والقوى الإنتاجية الأكثر تطوراً، ويتوافق من ثم والنمط المتقدم من النشاط الذاتي للأفراد، وهو شكل سيصبح عائقاً بدوره فيستبدل بشكل جديد."...

وديالكتيك التحول من توافق علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية إلى الاختلاف بينها في مسار التطور التاريخي، والذي يصحبه تحول علاقات الإنتاج في شكل يدفع القوى الإنتاجية إلى قيد على هذا التطور، يمكن ملاحظته بيسر خلال استعراض تاريخ المجتمع الإنساني، ولنحاول أن ننظر باختصار في عملية إحلال شكل من علاقات الإنتاج محل شكل آخر في عملية التطور التاريخي.

أثر علاقات الإنتاج على تطور قوى الإنتاج:

اذا كانت علاقات الإنتاج تعتمد على قوى الإنتاج ، إلا أن علاقات الإنتاج – وهي تتغير بتأثير قوى الإنتاج – لا تبقى سلبية، بل هي تستجيب بفاعلية وتؤثر على قوى الإنتاج التي خلقت وجودها.

فقد خلقت علاقات الإنتاج الرأسمالية دافعاً أكثر قوة لتطور الإنتاج عند المستغلين(بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين) جميعاً، فالهدف الرئيسي للإنتاج الرأسمالي هو أن يوفر للبرجوازية قدراً كبيراً متزايداً من فائض الإنتاج، ومن ثم فهناك رغبة غير محدودة في مراكمة الثروة والتوسع في الإنتاج، وتلك سمة لم تكن موجودة لا في المجتمع الإقطاعي ولا في مجتمع ملاك العبيد، فالهدف الرئيسي عند سادة الإقطاع وملاك العبيد هو استهلاك الناتج، وليس مصادفة ان كانت نسبة التوسع في الإنتاج في هذين المجتمعين نسبة لا تكاد تذكر.

ولا شك في أن للعامل مصلحة أكبر في رفع إنتاجية العمل أكثر ما كان للقن، فعمل العامل لمصلحته الخاصة لا ينفصل عن عمله لمصلحة الرأسمالي، وكل عمل يعمله وكل دقيقة عمل تحمل الفائدة له وللرأسمالية معاً، وحين يعمل العامل بنظام القطعة تصبح مصلحته أكبر في رفع الإنتاج، وربما لا تكون هذه المصلحة ذات نسبة مرتفعة، فالعامل يوقن أنه يعمل لصالح الرأسمالي ومن أجل ثرائه.

إن علاقات الإنتاج الإشتراكية هي فقط التي تخلق –للمرة الأولى– مصلحة شاملة من جانب العمال في تطوير الإنتاج، ففي ظل الاشتراكية يعي العمال أنهم يعملون لمصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم، ويثير هذا الوعي لديهم الرغبة في رفع إنتاجية العمل وتحسين التكنولوجيا وتطوير الإنتاج شرط توفر العلاقات الديمقراطية بين العمال واجهزة الدولة الاشتراكية بعيدا عن العلاقات القائمة على الاستبداد البيروقراطي كما كانت تجربة الاتحاد السوفياتي التي ادت الى انهيار وفشل التجربة الاشتراكية.

القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي[1]:

تنطلق المادية التاريخية من أن علاقات الإنتاج السائدة هي التي تشكل البناء التحتي للتشكيل الاقتصادي والاجتماعي ، بينما تشكل الأيديولوجيا والدولة والمنظمات السياسية والدينية وغيرها بناءه الفوقي.

إن العلاقات في القاعدة (علاقات الإنتاج) هي علاقات مادية، موضوعية يدخل فيها الناس بغض النظر عن إرادتهم ووعيهم، أما العلاقات في البناء الفوقي فيدخل فيها الناس عن معرفة ووعي، فالعلاقات الاقتصادية في كل مجتمع معني تتجلى كمصالح، كما يقول انغلز. وفي سياق نشوء هذه المصالح، وفي غمرة النضال الطبقي، يتشكل وعي المصالح الطبقية المشتركة، وتعارضها مع مصالح الطبقات المعادية، هذا الوعي يدفع ويُحَرّض على إنشاء أحزاب وحركات ثورية ومنظمات تعبر عن مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة ، وتحميها، وتدافع عنها.

إن الأيديولوجية السائدة ليست دائماً الأيديولوجية الوحيدة التي توجد في التشكيل، ففي سياق التطور التاريخي، ومع تأزم التناقضات الاجتماعية، تنبثق أيديولوجية جديدة تعكس مصالح الطبقات الثورية، وتعارض الأيديولوجية السائدة، وتكسب تدريجياً إلى جانبها جماهير أكبر فأكبر من الناس. وبتجسيدها في الجماهير تتحول الأيديولوجية إلى قوة مادية تعمل على هدم النظام القائم، وهنا تتجلى فعالية الأحزاب والنقابات والمؤسسات السياسية والثقافية الأخرى التي تعتبر جزءاً من البناء الفوقي، من أجل مواصلة النضال لتحقيق الهيمنة السياسية والثقافية في اوساط الجماهير الشعبية تمهيداً للثورة على أنظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

أخيراً .. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه من نصوص مكونة لهذه الدراسة، ليس فقط للفهم والتأمل العقلاني والمعرفي في اوساط رفاقنا فحسب، بقدر ما هي أيضاً دعوة لمزيد من الحركة النضالية والمجتمعية على جميع المستويات، ومزيد من التوسع التنظيمي لحزبنا في أوساط الجماهير الشعبية التي يتوجب علينا الالتحام في صفوفها بكل ما فينا من مصداقية الثوري وتواضعه، انطلاقاً من حرصنا الشديد على استيعاب هويتنا الفكرية .. النظرية الماركسية في صيرورتها وتطورها الدائمين بعيداً عن كل أشكال ومظاهر الثبات أو الجمود أو العقائدية من ناحية، والوعي العميق بكل مكونات واقعنا الفلسطيني والعربي بما يمكننا من الإسهام بصورة واضحة في تطبيق شعاراتنا وسياساتنا على طريق النضال من أجل تغيير هذا المشهد السوداوي الذي نعيشه اليوم.

---

[1] الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – المجلد الثاني– الطبعة الأولى – ص1178

على هامش الموقف الايجابي المتضمن في خطاب الأخ اسماعيل هنية

19 / 10 / 2013

بكل موضوعية أقول : لا بد من تداعي كافة الفصائل الوطنية لحوار جدي وقراءة موضوعية لموقف الاخوة في حركة حماس من المصالحة كما قدمها الأخ اسماعيل هنية ، بالرغم من تحفظنا على اتفاقات مكة والقاهرة ، وبهدف البناء على المنطلقات الايجابية لانهاء هذه الحالة الانقسامية التي باتت عقبة كأداء تحول دون تحقيق أي من أهداف شعبنا التحررية او الديمقراطية .

ففي ظل استمرار الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء ، تتواصل الممارسات العدوانية العنصرية للكيان الصهيوني ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .

أتوجه من هنا من قطاعِ غزةَ ..سفينة نوحِ الفلسطينية الى كل أبناءِ شعبِنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء ان يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو "انهاءُ الانقسامِ" والعودة الى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية من اجل تكريس الوحدة الوطنية التعددية أساسا وحيدا لصمود شعبنا والارتقاء بنضاله السياسي والكفاحي من اجل اهدافه وثوابته الوطنية في التحرر والعودة وتقرير المصير، اذ لا معنىً ولا قيمةً أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، أيضا لا معنى او مصداقية أو امكانية لتحقيق أي هدفٍ وطني فلسطيني دون الخلاص من هذه الحالة الانقسامية التي كرست عوامل القلقِ والاحباطِ واليأس في صفوف أبناءِ شعبنا في كل أماكن تواجدِه مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني ، حيث يعيش شعبنا الفلسطيني اليوم في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين فتح وحماس–حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها

في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد،فعالياته النضالية وأفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق.

عن مسلسل هبوط قيادة م.ت.ف

21 / 10 / 2013

يمكن متابعة البدايات العلنية الأولى لعملية الهبوط السياسي لقيادة م.ت.ف بعد الدورة (12) للمجلس الوطني الفلسطيني – القاهرة 1974/6/1، حيث نلاحظ التراجع عن بعض نقاط برنامج النقاط العشر التي أقرها المجلس الوطني في تلك الدورة، حيث وافق المجلس على مضمون رسالة الراحل ياسر عرفات إلى المستشار النمساوي كرايسكي التي تتضمن " إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لعقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل". وهنا أصبح الكلام صريحاً ومكشوفاً عن ضرورة السير بحثاً عن (حل سياسي) مع إسرائيل، ثم استمر الهبوط في الدورة (17) للمجلس– عمان 22/ تشرين الثاني 1984، وكانت أهم قراراته : السير سياسياً ودبلوماسياً على إستراتيجية تعتمد على جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ثم بداية نهج التسوية، ففي ، شهر تشرين الأول / 1982 أرسلت قيادة م.ت.ف وفداً لزيارة القاهرة بعد خمسة أعوام من انقطاع العلاقات العربية بسبب اتفاقات كامب ديفيد. وفي 1984/1/18 دعا عرفات لإجراء محادثات مع دولة العدو الصهيوني ، وأعاد محاولته في 1984/4/24 بالتأكيد علانية على رغبته في "التفاوض مع إسرائيل وجها لوجه. الدورة (18) للمجلس – الجزائر 1987/4/20، أصدر المجلس بيانان "يؤيد عقد المؤتمر الدولي في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها". وفي هذه الفترة كانت قيادة عرفات قد فتحت عدة قنوات اتصال بالعدو الصهيوني منها قنوات كل من محمود عباس (أبو مازن) وسعيد كمال، وبسام أبو شريف، ونبيل الرملاوي، ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين. الدورة (19) للمجلس– الجزائر 1988/11/13 (دورة الانتفاضة): كان قرار إعلان قيام الدولة ابرز القرارات، وتضمن الفقرة الهامة التالية : "كما تعلن (دولة فلسطين) في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وإنها ترفض التهديد بالقوة او العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسلامة أراضي أي دولة أخرى". وفي ضوء ذلك قام ياسر عرفات بتوظيف كل التطورات في اتجاه التسوية، وراح يسابق الزمن ليسرع في عقد تسوية مع دولة العدو خشية بروز قيادة فلسطينية بديلة، مستفيداً من قرار فك الارتباط الذي أعلنه الملك حسين. راح يجري اتصالات سرية بالإدارة الأمريكية عن طريق (وليام كوانت) و (استيفن كوهن)، معلناً استعداده للقبول بالشروط الأمريكية، بما في ذلك الاستعداد للتفاوض مع (إسرائيل) على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 والتعهد بالعيش بسلام مع (إسرائيل) في حدود الأرض المحتلة عام 1967 ، وإدانة العنف والإرهاب وعدم ممارسته. وفي 14 كانون الأول / ديسمبر 1988 وهو اليوم التالي لإعلان ياسر عرفات قبول الشروط الأمريكية كما ورد في خطابه أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة / جنيف، أعلن الرئيس الأمريكي (ريغان) انتهاء الحظر الأمريكي الرسمي على التعامل مع المنظمة. أما الدورة (20) للمجلس– الجزائر 1991/9/23 فقد تضمنت قرارات المجلس الوطني في هذه الدورة الموافقة على إجراء تسوية سياسية مع دولة العدو الصهيوني، تحت غطاء مؤتمر السلام، ثم استمرت عملية التفاوض العبثية منذ مدريد ثم واشنطن وصولاً إلى اتفاق أوسلو التي جسدت مخالفة القيادة المتنفذة في م.ت.ف لجميع الأسس المتفق عليها بين كافة فصائل المقاومة في مقابل قبولها بالشروط الأمريكية الإسرائيلية وانتهاج سياسية الاستسلام المستمرة حتى اللحظة عبر مفاوضات عبثية محكومة للواقعية الرثة التي ميزت – وما زالت تميز – قيادة م.ت.ف ورئيسها ابو مازن.

خواطر من وحي الانتفاضات العربية والصراع مع قوى التخلف والرجعية والاسلام السياسي

27 / 10 / 2013

(1)

منظور للعلاقة بين أحزاب وفصائل اليسار وحركات الإسلام السياسي

في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل –في مراحل تاريخية معينة– تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

أما بالنسبة للعلاقة الخلافية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند – من وجهة نظري – إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه أسيراً وتابعاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين وللسياسات الأمريكية .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه –مع حركات الإسلام السياسي– ظروفا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال

الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين .. وغيرهم، بحيث نحرص على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها– عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

(2)

بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، ، فهما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لان استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي والطوائف، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن وسوريا .الأمر الذي يؤكد على أن النضال التحرري الثوري والديمقراطي ، في إطار الصراع الوطني والطبقي ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى أحزاب ثورية توفر الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية.

(3)

عن أوهام الربيع العربي وضرورات التواصل الثوري ..بمناسبة مرور عامين على الانتفاضات العربية في تونس ومصر.....

بعد حوالي عام من فوز جماعة الإخوان المسلمين ووصولها إلى سدة الحكم في مصر وتونس ، بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة والبيروقراطية العسكرية والمدنية (المدعومة من الامبريالية الأمريكية) يتحركون داخل حلقة دائرية تعيد إنتاج التبعية والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده بأساليب وشعارات ديماغوجية، والعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، وبالتالي ، فإن ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف ، لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، رجال الأعمال والكومبرادور وبقية أشكال الرأسمالية الطفيلية المعادية لتطلعات الشباب الثوري و جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المضطهدين، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، إذ أن هذه القوى الطبقية كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل و تبهيت الصراع الطبقي ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الاشتراكية والصراع الطبقي الثوري، ما يؤكد استعداداها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ...لكن صيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة .

(4)

انظمة الاسلام السياسي بقيادة جماعة الاخوان المسلمين تعمل في مصر وتونس وغيرهما من بلدان الوطن العربي على تحويل الديمقراطية من مهد للتغيير والتقدم الى لحد تدفن فيه كل طموحات الجماهير الشعبية....

ان قوى الإسلام السياسي التي تتصدر المشهد السياسي في اللحظة الراهنة، تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية في مصر وتونس من مضمونها الطبقي –الاقتصادي والاجتماعي– الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة والعدالة وتحديد الحد الأدنى والاقصى للاجور ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت

الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات الشباب الثوري والعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها الاستبدادي عن طبيعة النظام المخلوع... من اجل تكريس تخلف وتبعيةمصر وتونس واحتجاز تطورهما .... لذلك كان من الطبيعي ان تنفجر الثورة الشعبية معلنة رفضها للديكتاتورية والتفرد والقمع والاستبداد بعد اكتشفت الجماهير حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها– عن سياسات النظام المخلوع، وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية والوطنية والقومية، يجب أن تتوحد في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها في أوساط الجماهير لكي تستمر في النضال الديمقراطي لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

(5)

المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير ...

المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين لم تدخل بعد الى عصر التنوير..بسبب استمرار سيطرة وهيمنة الانظمة الرجعية التي تجسد أبشع المصالح الطبقية وتفرز يوميا أبشع الافكار الغيبية المتخلفه في اطار من القهر والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية الفقيرة التي بدأت في الانتفاضة والتمرد ومواصلة الثورة من اجل الحريه والانعتاق والعد...الة وسيادة مفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية بعد ان تكشفت زيف مشهد الاسلام السياسي ومحاولاته في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد والقهر، النقيضة لمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي يستحيل انتشارها وتكريسها طالما بقيت مفاهيم وأدوات التخلف وثقافته الرجعية سائدة مهيمنة على مجتمعاتنا .... وهنا تتبدى الحاجة الى وعي مفاهيم التنوير ودمجها مع مفاهيم الثورة التحررية الديمقراطية ...تلك المفاهيم التي انتشرت في القرن الثامن عشر في اوروبا فيما عرف بعصر التنوير الذي لم يكن مجرد حقبة متميزة أو تغير حاسم في التاريخ الإنساني فحسب ، بل كان حركة سياسية وعلمية ، وأخلاقية هائلة ...قادها صفوة رواد عصر النهضة من الفلاسفة والمفكرين : فولتير ، ومونتسكيو ، وديدرو ، وروسو ، وهولباخ، ودالمبير، وديفيد هيوم .... جون لوك ، وفرانسس بيكون، وتوماس هوبز ، وقبل هؤلاء جميعا اسحاق نيوتن .

كان التنوير– كما يقول ليود سبنسر وزميله كروز في كتابهما " عصر التنوير" – تياراً عقلياً حرك أوروبا كلها إبان القرن الثامن عشر ، وتركز في باريس ، ثم انتشر منها في كل أرجاء أوروبا ومنها

إلى المستعمرات الأمريكية فكانت هناك شبكة من الكتاب والمفكرين ، أعطيت للقرن الثامن عشر تماسكاً عقلياً ملحوظاً مهد لانتشار الثورات الديمقراطية والاجتماعية الاشتراكية .

(6)

المذاهب والفلسفة الإسلامية

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً شجاعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الرابع عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات : 1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة – 2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم –3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا. ويتوصل إلى أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد (وكذلك جميع الحرف) ، أما السادة فهم من نوع " أعلى "ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف" وهي قيود يتم الآن اعادة صياغتها في مشهد الاسلام السياسي الراهن.

(7)

عن تخلف المجتمعات العربية وتقييم حركات الاسلام السياسي...

منذ القرن الرابع عشر : " دخل الفكر الإسلامي – كما يقول المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد – في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي " وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، " عندما راح الإعلان الرسمي للمذاهب يفرض بالتدريج ممارسة " أرثوذكسية " للفكر الديني بعيداً عن العلوم الدنيوية ، واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن

التاسع عشر ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ولم تفلح –كما يقول الجابري– في " بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة " ، كما لم تفلح الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي ، في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، المادية والتنويرية التي عبر عنها أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل ، وفرح أنطون وسلامة موسى وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد .

والسؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟ يرى المفكر جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات " ، أماالمفكر الراحل د. هشام شرابي ، فيرى أن " ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذرياً " ، ويضيف د. هشام شرابي "أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها " مثالية " ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيدلوجية غيبية دينية . أما وجهة نظر المفكر الماركسي د.سمير أمين فتتلخص في أن حركات الإسلام السياسي ، "تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيدلوجي شمولي محلها (ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي .

(8)

نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات الشباب الثوري والعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها الاستبدادي عن طبيعة النظام المخلوع... من اجل تكريس تخلف وتبعيةمصر وتونس واحتجاز تطورهما .... لذلك كان من الطبيعي ان تنفجر الثورة الشعبية من جديد معلنة رفضها للديكتاتورية والتفرد والقمع والاستبداد بعد اكتشفت الجماهير حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها– عن سياسات النظام المخلوع، وبالتالي فان القوى

الديمقراطية اليسارية والوطنية والقومية، يجب ان تتوحد في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

(9)

رفاقي واصدقائي .....ان رفضنا لمنطق ما يسمى بأطر المعارضة وقياداتها من امثال ما يسمى الجيش الحر والمجلس والشيخ معاذ الخطيب رئيس ما يسمى الائتلاف الوطني وغيرهم من العملاء امثال غسان هيتو او رموز الليبرالية الرثة أوالاخوان المسلمين والاسلام السياسي هو في جوهره رفض للقوى اليمينية التي لجأت الى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وحلف الناتو وركيزته تركيا في بلادنامن اجل تفكيك الدولة السورية بذريعة البحث عن الديمقراطية .. وارتمت في احضان ابشع رموز الاستبداد والتخلف والعمالة ملوك وامراء السعودية وقطر والخليج .. ، انه رفض ينبع من قناعتنا وإدراكنا بصورة موضوعية ، بأن ذلك المنطق بكل تحالفاته الطبقية ، لن يؤدي في بلادنا سوى الى مزيد من الخضوع للتحالف الامبريالي الصهيوني ، والى اعادة تهميش الجماهير الشعبية وفقدانها لتحررها الذاتي والسياسي على المستويين الوطني والقومي ، والى مزيد من اعادة انتاج التبعية والاستبدادوالاستغلال والمعاناة والحرمان في صفوفهم بما يدفع الى الاعتراف الاكراهي بمشروعية اللامساواة ، وغياب مفاهيم وآليات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحريات الحقيقية. وبالتالي فان الموقف ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف والقمع في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء ومشايخ ،وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية قوى المعارضة الوطنيةالديمقراطية الثورية في قلب نضال جماهير الانتفاضات العربية من اجل اسقاط انظمة العمالة والاستغلال والاستبداد....

(10)

الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم

أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا. ، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية .

(11)

السمات الرئيسية للمرحلة على الصعيد الفلسطيني.....

أولا : السمة الاولى على الصعيد الوطني تتمثل باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له في داخل الوطن وخارجه، الى جانب تراجع حركة حماس عن جوهر ثوابتها الوطنية وتقاطعها بمساحة واسعة مع برنامج ابو مازن والسلطة بعد فوز الاخوان المسلمين في مصر وبروز مشهد الاسلام السياسي .

ثانيا : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات السياسية والمجتمعية والثقافية التي سيكون لها دورا مباشرا في صياغة اتجاهات الصراع (مع استمرار الانقسام جوهريا رغم المصالحات الشكلية في القاهرة او الدوحة !!) ، ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال:

أ- دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه وتفكيك بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع والشتات اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا الى مجتمعين او عدة مجتمعات، ونشر ثقافة قيم الهبوط والتطبيع والخضوع او الاستسلام للامر الواقع ، جنبا الى جنب مع ثقافة NGO,s وقيم الاستهلاك الباذخ ، الطفيلي ، من ناحية واستمرار مظاهر الافقار والبطالة من ناحية ثانية ، في اطار تكريس ربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال .

ب- تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة ومواثيق م.ت.ف بأكثر من اتجاه، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر والامساك بمقدمات النهوض ، وجزء سيعتبر ان هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له .

ت- الميل لإنشاء وولادة أحزاب وحركات سياسية، ذات طابع طبقي يميني انتهازي تابع ومشوه ، تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكاستجابة لمحاولات

التدجين للحركة السياسية ولتطبيع العلاقة مع الاحتلال والقوى الرجعية العربية العميلة في الخليج وقطر والجزيرة العربية " السعودية ".

إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي ـ الطبقي في المجتمع الفلسطيني، والى إعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية...اخيرا، إن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التمسك مجددا بثوابتنا في الصراع والتناقض التناحري ضد العدو الصهيوني من جهة والتوقف أمام عنوان هام وهو ما بات يعرف بالإسلام السياسي– في اطار التناقض الديمقراطي – الفكري والاجتماعي والسياسي – لتحديد رؤية واضحة موضوعية وعلمية منه من جهة ثانية.

(12)

رؤية يسارية حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية 3/1

لا شك أن الحديث عن دولة مدنية ديمقراطية أو مجتمع مدني، في أي بلد عربي في ظل استمرار بقاء أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف أو في ظل مشهد الاسلام السياسي من جهة ، وفي إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من "الجماعات" ما قبل الحداثة أو المدنية في المجتمعات العربية من جهة ثانية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي من ارضية الصراع الطبقي وفق رؤية وبرامج ماركسية واضحة، ونقيضة لمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية الذي تروج له بعض القوى السياسية والمنظمات غير الحكومية، عبر " نخب" تخلى رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، ولم تنجح في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، مثل : "التمكين في المشاركة" "الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق"، "تنمية قدرات الإنسان"، "تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!" "تنمية المبادرات المحلية"، " والتنمية المستدامة"، "دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص"، "التنمية البشرية من منطلق الأطفال"، "الجندر"، "عمليات التشبيك"، "الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق".. الخ حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والاشتراكية، وأضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الرأسمالي المعولم الجديد، أسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة ، بما يؤكد تقويم المفكر العربي سمير أمين لهذه المنظمات بقوله "إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب الى حد كبير مع استراتيجية

العولمة، الهادفة الى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة".

تابع /رؤية يسارية حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية 3/2

إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجبنا –كأحزاب وفصائل يسارية عربية– في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية من جهة ثانية ، الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطليعي ، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي– على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً– بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها .

تابع /رؤية يسارية حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية 3/3

في هذا المشهد الملتبس داخلياً، في إطار النظام العربي المأزوم والمهزوم، وخارجياً على الصعيد العالمي، وخاصة في ظل مشهد الاسلام السياسي الراهن وما يعنيه من تكريس التبعية واعادة انتاج التخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي في مجتمعاتنا العربية يصبح الحديث عن الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية عنوانا رئيسيا وأولويا في برامج قوى واحزاب اليسار العربي في هذه المرحلة ، انطلاقا من ادراكنا أن الحديث عن الدولة المدنية والمجتمع المدني العربي، هو حديث عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بعد، ولم نتعاطَ مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل

الأدوات والمعطيات المتخلفة الموروثة ، وبالتالي فان مجتمعنا العربي اليوم، هو "مجتمع بلا مجتمع مدني"، فطالما كانت بلادُنا في زمنٍ غير حداثيٍّ / حضاريٍّ ولا تنتسب له، بالمعنى الجوهري، فإن العودة إلى القديم أو ما يسمى بإعادة إنتاج التخلف سيظل أمراً طبيعياً فيها،خاصة في ظل مشهد الاسلام السياسي.

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن الدولة المدنية والمجتمع المدني وضروراتهما في سياق النضال من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بافاقها الاشتراكية ، بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية الكومبرادورية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية –تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص..... من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى احزاب اليسار الماركسي، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي –الاقتصادي–الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق "المثقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية .

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

(13)

عن التنوير وموقف حركات الاسلام السياسي.....

يقول الفيلسوف العربي صادق جلال العظم ..."بعد فشل المشروع القومي الشعبوي واليساري سنحت الفرصة لحركات الاسلام السياسي لاسترجاع الخسارة التاريخية التي لحقت بهم و استعادة المواقع التي ما زالوا يظنون انها من حقهم وحق أمرائهم ومشايخهم. من هنا رفضهم أعظم شعار رفعه التاريخ العربي الحديث:"الدين لله والوطن للجميع". ويضيف قائلا في تفسيره للهجوم الذي لا يهدأ، في هذه الأيام على أفكار التنوير وعلى المفكرين التنويريين " أعتقد أن مصدر المشكلة ليس الأفكار التنويرية نفسها بالضرورة. يكمن مصدر المشكلة في ارتباط أفكار التنوير بمشروع سياسي اجتماعي تحرري كبير الذي نسميه بالمشروع القومي أو النهضوي أو حركة التحرر العربي أو الثورة العربية وما شابه، وانتهاء هذا المشروع إلى أزمة وانهيار وانسداد وإخفاق. أعتقد أن هذه الواقعة هي التي تجعل حركات الاسلام السياسي تتجرأ على مهاجمة المشروع كله أحياناً، والأفكار التي رافقته أو أتت معه أو ارتبطت به بشكل من الأشكال في أحيان أخرى.

كنا في الستينات، كتيار يساري، لا ننتقد أفكار التنوير ذاتها وإنما أوجه القصور في عصر النهضة. وذلك من مواقع بدت لنا يومها أكثر راديكالية وتقدماً وتقدمية. أي أننا كنا نرى أن عصر النهضة لم يكن جذرياً كفاية، ولم يكن ثورياً تماماً، وننتقد التعلق المرضي به. كنا نضيق بهذا الترداد الدائم لأسماء محمد عبده والكواكبي والأفغاني وغيرهم وكأن شيئاً مهماً لم يطرأ على حياتنا منذ أيامهم ، وكنا نطالب بانتاج فكر ملائم ومطابق وأكثر تقدماً من فكر عصر النهضة. تبين أننا كنا ضحية تفاؤل كاذب إذ دمرت هزيمة حزيران 1967 الفرضية التي أوهمتنا بأننا تجاوزنا، أو تمكنا من تجاوز، عصر النهضة ومشكلاته وأفكاره. الآن، يبدو لي أن هناك تراجعاً إلى خط الدفاع الثاني أمام الهجوم الآتي من اليمين، وخصوصاً اليمين الديني. علماً بأن هجوم أعضائه لا يتركز على التنوير وقيمه فقط وإنما على عصر النهضة برمته. وهم صريحون في التعبير عن هذا النقد ويعتبرون أن مصائبنا كلها أتت بسبب عصر النهضة ومعه ومنه، وكان يجب ألا يكون هناك نهضة ولا من ينهضون. والغلاة منهم يمجدون الحقبة العثمانية " ويضيف قائلا " أنا أجد نفسي الآن، مع آخرين كثيرين، في موقع الدفاع عن عصر النهضة وإنجازات عصر النهضة وأفكار التنوير. كما أعتقد أن قيم التنوير جديرة بأن يدافع عنها، ويدافع عنها بقوة، ولا سيما أن هناك خطأ آخر ارتكبه اليسار يتمثل في إهماله القيم المرتبطة كلاسيكياً بالتنوير. أعني استخفاف الخطاب اليساري والممارسات اليسارية بأمور مثل المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن والحريات العاملة والعلمانية ... إلخ. وكلها أصبحت موجودة الآن على جدول أعمالنا بقوة. لم يدرك المشروع اليساري (وأصحابه) بأنه كان عليه أن يستوعب هذه الأفكار والقيم والممارسات بحيث تصبح جزءاً من حياتنا الفكرية والعملية إذا كان جاداً حقاً في تجاوزها إلى ما هو أرقى. وهنا أقول أن ياسين الحافظ كان المفكر اليساري الأبرز الذي

سبق الجميع وأشار إلى هذه المسألة ووعي أهميتها ونبه إلى خطورتها، في الوقت الذي كان اليسار يعتبرها إما مسائل جانبية أو إنها ستأتي بشكل عفوي مع انتصار الثورة.

(14)

من اقوال المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد :حول الاستخدام النفعي للاسلام

من أهم التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا العربية الآن، ذلك الاستخدام الإيديولوجي النفعي للإسلام لتحقيق مصالح وغايات ذات طبيعة فئوية محلية عاجلة. وسواء تم هذا الاستخدام من جانب جماعات سياسية بعينها، أو من جانب أنظمة وسلطات سياسية فاقدة للمشروعية الاجتماعية والسياسية والقانونية، فالنتيجة واحدة، هي تحويل الإسلام إلي أداة من الأدوات واختزاله في وظائف وغايات ذات طبيعة دنيوية متدنية. ولننظر مثلا في مقولة أن الإسلام دين شمولي، من أهم أهدافه ووظائفه تنظيم شئون الحياة الإنسانية الاجتماعية والفردية في كل صغيرة وكبيرة، بدءا من النظام السياسي ونزولا إلي كيفية ممارسة الفرد لنظافته الذاتية في الحمام. هذه المقولة تفترض أن دخول الفرد في الإسلام بالميلاد والوراثة أو بالاختيار الواعي يعني تخلي الإنسان طواعية أو قسرا عن طبيعته الإنسانية الفردية التي تسمح له باتخاذ القرار بشأن كثير من التفاصيل الحياتية التي من شأنها أن تتضمن اختيارات عديدة ، وهذا يتناقض كليا مع حديث نبي هذا الدين – الذي لم يجد غضاضة، حين لم ينجح اقتراحه في تأبير النخل – أن يعلن موقفه الصريح والصحيح قائلا أنتم أدري بشئون دنياكم ...وهو حديث يتوافق مع مفاهيم وشعارات التطور والتقدم بما فيها شعار " فصل الدين عن الدولة وليس عن المجتمع. وبالتالي فان خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" يكمن في ذلك الفهم السقيم للإسلام، الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية، لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات. ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا. فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون، عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية، فالواقع الفعلي يؤكد وجود هذه السلطة، بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا. والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة، فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة، وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين، وتختزل الدين في الوطن. وهنا يختزل الوطن في الدولة، وتختزل الدولة في نظامها السياسي، ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن. إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع، أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها، والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء!

(15)

التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري وديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الإسلام السياسي وكل أنظمة الاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة ، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن.

(16)

المشهد الراهن والصراع ضد قطبي اليمين الليبرالي والإسلام السياسي

في فلسطين كما في بلدان وطننا العربي، في هذه المرحلة، يبدو أننا أمام مشهد معقد، ومأزوم، يكاد يصل بنا إلى أفق مسدود، بسبب تعمق وتكريس مظاهر التبعية والتخلف والخضوع لشروط آليات العدو الأمريكي/الصهيوني عبر النظام العربي الرسمي –بدرجاته المتفاوتة، وبسبب الانحسار الشديد في بنيان الحركات الوطنية والقومية واليسارية وتراجع دورها السياسي في الشارع العربي، بصورة غير مسبوقة في كل تاريخنا الحديث، وفي مقابل هذه الصورة، تتجلى حركات التيار الديني عبر تنوعها عبر ما يسمى ب "الإسلام السياسي" لتشكل العنوان الأبرز في الشارع السياسي العربي كما في الذهنية الشعبية العربية، إلى جانب العنوان الرئيسي الآخر، المتمثل في الأنظمة العربية بمختلف درجات استبدادها وتبعيتها وتخلفها سواء فيما يسمى ببلدان الصحراء المحكومة حتى اللحظة لأكثر مظاهر التخلف والانحطاط المجتمعي عبر العشيرة أو القبلية أو المشيخات .

وفي ظلال هذا المشهد المأساوي المهين، عبر قطبيه المتصارعين، اللذان لا يمكن لأي منهما أن يحمل أو يشتق برنامجاً مستقبلياً لمجابهة هذا الوضع المأزوم والخروج منه صوب التحرر والنهوض والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، لذلك فان وعينا في كل حركات اليسار العربي –بدورنا، ورؤيتنا صوب إعادة بناء الحركة الماركسية القومية العربية، كمخرج وحيد لكل أزماتنا، يجعلنا نؤكد على أهمية إعادة عملية البناء التنظيمي والفكري والسياسي لاحزابنا كأولوية تعلو على ما عداها، انطلاقا

من أن هذه المرحلة السوداء، المحكومة لقطبي الصراع في فلسطين والبلدان العربية، ليست مرحلتنا من حيث المشاركة أو التحالف مع أي منهما، دون أن يعني ذلك تغييب حضورنا وفعالياتنا في النضال الوطني والديمقراطي في اوساط الجماهيرمن جهة ودون أن تغيب عبر أذهاننا رؤيتنا وبرنامجنا المستقبلي من ناحية ثانية.

رفاقي وأصدقائي في احزاب وفصائل اليسار الماركسي العربي...

8 / 12 / 2013

ان الأخلاق الثورية تبرز في الحزب كقوة تتجسد في سلوك الجماهير، ولكن اذا ما تعرض الحزب الثوري أو اليساري الماركسي إلى عوامل وتراكمات الازمة الداخلية في صفوفه ، فإن الأزمة الأخلاقية الفعلية ، تبلغ ذروتها بسبب استمرار مفاعيل و تراكمات هذه الازمة(عبر رموزها) طالما بقي الحزب عاجزا عن الخروج منها ، حيث تتراجع المبادئ وتختل أسس الحوار الديمقراطي الداخلي مما يؤدي الى اختلال قواعد التنظيم وتراجع الوعي ومن ثم تراجع الاهداف والمبادىء وكل معاني الالتزام والانتماء والمصداقية والاحترام والعلاقات الرفاقية الدافئة، ويسود منطق الشللية و التكتل والنفاق وانزلاق بعض الرفاق إلى مستنقع الانتهازية التي تتجلى في كسب الأنصار بأية طريقة كانت ، فتتراجع النظرة الموضوعية، كما تتراجع الثقافة النظرية، والهوية الفكرية للحزب ، ويصبح الانجرار وراء الأشخاص، لا التمسك بالمبادئ، هو السائد، ويغيب النقد والنقد الذاتي. ولذلك فان المهمة الأكبر التي تواجه الحزب المأزوم هي الكيفية التي يواجه بها هذه النزعة الخُلُقية الشائنة المتفشيه في صفوفه . وفي مثل هذا الوضع ، يصبح المطلوب من هذا الحزب أو الفصيل أن يكون أكثر قدرة وأكثر حزماً في التصدي لمظاهر الازمة وادواتها رغم الظروف الصعبة التي يمكن ملاحظتها ليس فقط فيما يتعلق بقضايا الاختلاف السياسي والفكري فحسب بل في تلك الممارسات الشللية والتكتلات الانتهازية واللاأخلاقية التي تعزز دوما بقاء ازمة الحزب بكل تراكماتها ورموزها التي تسد الطريق على خروجه من الازمة صوب النهوض . وبالتالي فإن كل هذه المؤشرات والمظاهر والممارسات السيئة تفرض على كافة اعضاء وكوادر وقيادة الحزب أن يعملوا على إعادة ترسيخ القيم الثورية المبدئية والاخلاقية (السياسية والفكرية والتنظيمية) التي بني الفصيل او الحزب على اساسها ودرج عليها بما يتوافق مع روحه الكفاحية العالية ومع مواقفه المبدئية الثابتة ، وبدون ذلك العلاج تشتد مفاعيل المرض وتتفاقم الأزمة المشخصنة تمهيدا للسقوط واسدال الستار .

عن الاستبداد والمصالح لدى حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين .....

16 / 12 / 2013

ان منطق الاستبداد والهيمنة في ظل النظام الأبوي، الفردي شبه المطلق في السلطة الفلسطينية منذ قيامها، أدى بدوره إلى تشجيع بروز أشكال مماثلة من التفرد والهيمنة والفساد في مؤسسات وأجهزة السلطة، وذلك بالاستناد إلى مجموعات الولاء الشخصي أو الاستزلام التي تضخمت تراكماتها حتى لحظة انفضاض اغلبية الجماهير الفلسطينية عنها وصولا الى فوز حركة حماس يناير 2006 تحت شعار " التغيير والاصلاح" (في ظل عجز او ضعف وتراجع تأثير القوى اليسارية) ،آخذين بعين الاعتبار أن الترجمة الدينية للتناقضات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها– بصورة عفوية بسيطة– قطاعات واسعة من الشرائح الاجتماعية الفلسطينية، توافقت مع المنطلقات الدينية لحركة حماس– وهي منطلقات سياسية في جوهرها، حيث عمدت "حماس" إلى استغلال هذا الالتفاف الشعبي – الوطني في جوهره و الديني في مظهره – وتعبئته معنوياً فقط، دون أن تملك _ولن تملك_ القدرة على بلورته كحركة اجتماعية سياسية اقتصادية وفق مشروع أو برنامج محدد.

إن هذا الاحتكار من قبل حركة حماس للتدين الشعبي العفوي، تطور –كما يقول د.علي الكنز – "كرد فعل بالأساس حول نسيج اجتماعي متفكك بسبب الأزمة الاقتصادية والعنف المتعدد الأشكال، وكذلك بسبب نظام فكري يستند إلى تصور ماضي تاريخي مجيد، قد يكون ناضجاً على المستوى المعنوي، ولكنه لا يتمتع بأدنى فعالية أمام المشاكل الراهنة" .

لكن حركة حماس فشلت في تطبيق شعارها عبر تعزيز الانقسام والصراع الفئوي على السلطة ، الأمر الذي ادى الى اعادة انتاج الاستبداد الذي اصبح برأسين وبمسميات مختلفة عبر حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين دون أي اعتبار أو التزام حقيقي من "الحكومتين" بتفعيل عملية التحرر الوطني ، و بمبادىء الديمقراطية والتعددية وجوهر القوانين والنظام الأساسي، وفي مثل هذه الأوضاع، كان طبيعياً انتشار وسيادة منطق الاستبداد والولاء ألمصلحي أو الديني الشكلي إلى جانب انتشار مظاهر القلق والإحباط والخوف، الأمر الذي مهد لإثارة المزيد من الأزمات الداخلية ذات الطابع الديني ألعدمي المتطرف أو الانتهازي، وبدرجات متفاوتة، وهي أزمات بدأت بالانتقال من الحيز التنظيمي الضيق إلى الحيز الاجتماعي والسياسي العام، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تداعيات خطيرة على مجمل نسيج الحركة الوطنية، ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، خاصة في ظل تراخي او عجز جميع القوى وانتهازية بعضهاعن الإسهام بدورها في انهاء الانقسام وإطفاء الصراع الداخلي

ووقف أسباب الأزمة على قاعدة وضوح الرؤية والإستراتيجية الوطنية أو العقد الاجتماعي الناظم للجميع.

إن استعراضنا لهذه المظاهر والتداعيات الاجتماعية يظهر مجموعة من الحقائق و المفاهيم و المؤشرات الدالة على الظروف والعوامل الموضوعية والذاتية (الداخلية والخارجية) التي أدت إلى انتشار هذه المظاهر، وأبرزها طبيعة الخارطة أو التركيبة الطبقية الفلسطينية ، التي لم تتبلور بصورة نهائية بعد ، و التي ما زالت تملك دوراً و تأثيراً ملموسا في عملية توزيع الدخل و الثروة و السلطة ، و لنا في تجربة الأعوام الماضية أن نستنبط العديد من الأمثلة على هذه العلاقة التي ينجم عنها ما نسميه بإعادة إنتاج العلاقات المتخلفة بما فيها ظاهرة الولاء الشخصي والاستزلام، خصوصاً في أوساط الجماهير الفقيرة، حيث يتم استغلال هذه العلاقة ضمن أبعادها الخاصة أو الحياتية بعيداً عن الرؤى الوطنية والمجتمعية التوحيدية، بحيث يمكن توصيف العلاقات السائدة عندنا اليوم، على أنها تأكيد لمجتمع ما قبل الحداثة أو الرأسمالية ، حيث تمتزج و تنصهر فيها علاقات الإنتاج الاقتصادية من ناحية و علاقات التبعية و الولاءات ذات الطابع الفردي أو الجهوي من ناحية أخرى ، و كما هي الحال عندنا في الضفة و القطاع، فإن هذه العلاقات الاستزلامية –لهذا المسئول أو القيادي أو ذاك– تأخذ شكل العلاقات الشخصية القائمة على المصالح الاقتصادية الآنية والمباشرة، عبر "النخب" السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها الانقسام الراهن في حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين، والذين تتجلى قوتهم الأساسية – كما هو الحال لدى كل من قيادة م.ت.ف وحركة فتح – لحماية مصالحهم الفئوية بوسائل الاستبداد والقهر عبر الجهاز البيروقراطي المدني والعسكري والأمني من ناحية أخرى، نستنتج من كل ما تقدم على أن الجوهر والمصالح الطبقية لكل من حماس وفتح هي واحدة على الرغم من اختلاف الشكل بينهما ، الأمر الذي يفرض على كافة القوى اليسارية الديمقراطية العربية مزيداً من الوحدة والنضال الديمقراطي لتثبيت أسس وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ارتباطاً بمنظور الثورة القومية التحررية والديمقراطية.

بروباجندات الحكام الدينية والسياسية

16 / 3 / 2014

فاطمة الفلاحي في حوار مع غازي الصوراني

بعنوان :

بروباجندات الحكام الدينية والسياسية

1.هل تختلف أدوار الأوجراء بين الشعوب لتمرير بروباجندات الحكام الدينية والسياسية باختلاف الأزمنة ؟

نعم تختلف أدوار الأوجراء بين الشعوب لتمرير برامج الحكام باختلاف الأزمنة من جهة وباختلاف خصوصية تطور المجتمعات من جهة ثانية، إذ أنني لا استطيع الاقرار بصحة قوانين عامة تتحدث عن مسار موحد وسمات مشتركة لشعوب العالم في سياق تطورها التاريخي.

وعلى الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي– لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا ، بدءاً من النمط المشاعي ثم العبودي والاقطاعي وصولاً إلى النمط الرأسمالي ثم الاشتراكي، إلا أنني أرى أن هذه السلسلة من انماط التطور التي تنطبق على المجتمعات الأوروبية بحكم طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصوصيات المشتركة فيما بينها، إلا أنها بالتأكيد لا تنطبق على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عموماً ، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.

فالتطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد مجتمعاتنا نمطاً عبودياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية ، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الأسيوي للإنتاج ، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم (ق.م.) في مصر والعراق، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية عبر تكريس مظاهر التفرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري).

لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه .. والمجتمع المتعدد الانماط...الخ. وهنا أستلهم تحليل المفكر العربي عالم الاجتماع العراقي علي الوردي.

واليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، على الرغم من مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، (أو الأوجراء حسب السؤال) بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتكيفه حسب مصالحها ومصالح الحكام في البلدان العربية ، بما ادى إلى إعاقة أيَّ تحول ديمقراطي حقيقي في مجتمعاتنا التي اندمجت أو تم إلحاقها بصورة ذيلية تابعة للنظام الرأسمالي المعولم من جهة، من ثم تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي والطائفي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، ما يعني بكل وضوح أن كافة الرموز والشرائح الطبقية السائدة في مجتمعاتنا العربية، تختلف جذرياً عن الشرائح الطبقية السائدة في المجتمعات الرأسمالية، لكنها بالمقابل تتفق أو تتقاطع مع مثيلاتها في أوساط الشعوب المتخلفة والتابعة في البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا من حيث تبريرها وتمريرها لبروباجندات الحكام الدينية والسياسية والثقافية انعكاساً للمصالح الاقتصادية المشتركة بين الشرائح البورجوازية العليا عموماً والشرائح الكومبرادورية والطفيلية خصوصاً.

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي من خلال أولئك الأوجراء أو الشرائح الطبقية السائدة، عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه مجتمع مرحلي، انتقالي، تراثي، شديد التخلف وعميق التبعية ، مع استمرار تزايد انتشار مظاهر الفقر والبطالة والجهل والأميه، الأمر الذي عزز دور الأوجراء في ركوب موجة السلفية الرجعية التي قامت بدورها المرسوم في تمرير بروباجندات الطبقة الحاكمة ومصالحها الطبقية عبر خطاب ديني شكلاني نجح في تفكيك وحدة المجتمع وتفتيته وانقسامه إلى مذهبيات وطوائف دينية وعشائرية محكومة للصراعات الدموية والارهاب البشع كما هو الحال في معظم الدول العربية بدرجات متفاوتة ، عبر شرائح طبقية أو أوجراء لا هَمَّ لهم سوى الحفاظ على مصالحهم الطبقية الأنانية، واستمرار مراكمة ثرواتهم غير المشروعة في إطار تحالفهم واندماجهم وحرصهم في الدفاع عن النظام أو الطاغية (ملكاً

أو رئيساً أو أميراً أو شيخاً)، وتمرير بروباجنداته بأشكال ديماغوجية مزيفة ومخادعة تخاطب عفوية الجماهير الشعبية وبساطتها وايمانها الشديد بالغيب والقضاء والقدر.

من هنا ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الأوجراء واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد. فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

وبالطبع فإن هؤلاء الأوجراء أو الشرائح الطبقية العليا، بحكم تبعيتهم للخارج، ليسوا معنيين أبداً البحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفوا فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي في موازاة تدعيم السلطة الاستبدادية ، شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة بروباجندات الحكام "الجدد" لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

وهذا يدفعني إلى الحديث عن القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن، حيث تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مُسَيْطَر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية العسكرية والمدنية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى

لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي، في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

2. إن التاريخ هو سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل بحسب الفيلسوف الإيطالي جيانتيريزو، وما التاريخ بحسب المفكر السياسي غازي الصوراني ؟

اعتقد أن وصف التاريخ على أنه "سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل" يندرج تحت ما أسميه نزوة رغبوية ذاتية في تفسير التاريخ، وكأنه العنصر الرئيسي المباشر في إدارة العملية التطورية للبشر في كوكبنا الأرضي، وهي نزوه ارادوية تلغي او تتجاوز المفاهم المُؤَسِّسة أو الصانعه للتاريخ ، وأقصد بذلك ، القوى المنتجة وانماط وعلاقات الانتاج ، وقبل كل شيء الصراع الطبقي والتناقضات التناحرية وغيرها ، الكامنة في اطاره ضمن البنى التحتية (المادية والانتاجية) والبنى الفوقية الفكرية والقانونية المنعكسة عنها.

وإذا كان السياق التطوري للمجتمعات البشرية في المنظور العام على هذه الشاكلة، فإن خصوصية التطور في كل مجتمع من المجتمعات عموماً ، وبين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات التابعة والمتخلفة خصوصاً، تفرض مساراً وسيرورة للتاريخ تختلف باختلاف تطور المجتمعات ، بحيث يمكن القول، إن إبراز حركة التاريخ وسيرورته رهن بطبيعة تطور المجتمع ، أو هي بالأحرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع تقدم أو تخلف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والفكرية التي تحدد أو تصنع معالم التاريخ وسيرورته في هذا المجتمع أو ذاك.

وهنا أشير إلى ان الفيلسوف الايطالي جيانتيريزو (المعروف بـ "فاتيمو") يُعَرِّف التاريخ (حسب السؤال المطروح أعلاه) من منظور أيديولوجي بحيث يصبح التاريخ ملحقاً للأيديولوجيا ، على النقيض من رؤية كارل ماركس التي أنهت الحاق التاريخ بالأيديولوجيا ، عندما انطلق من الأسس المادية العلمية (الاقتصادية الاجتماعية) لتطور التاريخ، وبذلك صاغ ماركس القواعد الأساسية لميدان كان قد بقي حتى ذلك الوقت موضع حلم أو تفسير ذاتي او ارادوي، بدل أن يكون موضع استكشاف فعلي من قلب العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات في مرحلة زمانية محددة، وهذا ما حصل بالفعل على أثر تراجع ثم اضمحلال قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية ومن ثم العلاقات الاجتماعية في المرحلة الاقطاعية في أوروبا التي امتدت تقريباً منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن السابع عشر،

وبزوغ عصر النهضة أو ما يعرف اليوم بالحداثة من قلب العلاقات الرأسمالية الجديدة انعكاساً قوياً لمصالح البورجوازية الناهضة منذ نهاية القرن السابع عشر.

فعلى الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

ولا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي فاتيمو التي تنتمي – في قسم منها– إلى الفكر الحداثي عموماً والفلسفة الماركسية خصوصاً، لكنني اختلف بالتأكيد مع طروحاته الفكرية التي تنتمي إلى ما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة . خاصة وأنه يربط بين العدمية وحقيقة التاريخ، معتبراً أن التاريخ هو مسيرة علمنة وخيبة أمل، لكنه يرى "أنها مسيرة تفترض قراراً بنبذ العنف"، وهو قرار ينطلق من دعوة ارادوية ذاتية ومثالية في آن واحد ، على الرغم من أنها تحمل ابعاداً ومضامين انسانية الطابع، لكنها تتجاوز طبيعة الصراعات السياسية والطبقية المتفاقمة انعكاساً لمصالح الرأسمالية العالمية في الظروف الراهنة، والدور الامبريالي المتحكم في موازين القوى العالمية حتى اللحظة ، وتأثيره الفعال – المباشر وغير المباشر– في التخطيط والتنفيذ لعمليات عدوانية عنيفة تكريساً لضمان "ديمومة" مصالحه في بلادنا ، إلى جانب دوره المعروف في إثارة واشعال أبشع مظاهر العنف الدموي، الطائفي والاثني والمذهبي، التي باتت اليوم عنواناً بارزاً في

العديد من البلدان العربية بديلاً عن الصراع الطبقي ، وبديلاً عن الصراع العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

وهنا بالضبط يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية، وعند ذلك فقط يمكن الحديث عن نبذ العنف وفق رؤية وممارسة واقعية ثورية بعيداً عن الأوهام المثالية أو العدمية المنسجمة مع أفكار "ما بعد الحداثة"، وهي عندي ليست سوى نوع من الانحراف عن مجرى فلسفة الحداثة ومسارها التطوري اللانهائي .

وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي –الراهن و المستقبلي– للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي –بالمعنى الجمعي، العضوي، الحزب– لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة تقوم على القطيعة المعرفية والسياسية مع مفاهيم التاريخ الماضي من خلال القطيعة الثورية مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي ، و النظام الرأسمالي أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية هي في ذات الوقت رؤية تاريخية حداثية تقدمية راهنة يتوجب أن تنطلق بداية من الغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والافقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الامبريالي، هو شرط أول يتوازى ويندمج تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بضرورة العمل على مراكمة العوامل الموضوعية والذاتية لتحقيق هذه الرؤية الثورية الهادفة إلى تغيير مجمل العلاقات الاجتماعية القديمة وتحطيمها على طريق بلورة علاقات وقوى انتاجيه وبنى فوقية تكون قادرة على اشتقاق مسار وسيرورة تاريخنا المعاصر بعيداً عن كل خيبات الأمل أو سيرورات التراجع والاضعاف .

3. هل هناك في عُرف دول العالم المتقدمة من عقد قران بين النظامين الرأسمالي والديموقراطي؟

لاشك أن انتصار الثورات السياسية البورجوازية الديمقراطية في أوروبا نهاية القرن الثامن عشر دشّن ميلاد عصر جديد في هذا الكوكب، هو عصر النهضة والتنوير والديمقراطية والمواطنة ، حيث انتقلت أوروبا من مجتمع الطبيعة المحكوم لنظرية الحق الالهي إلى المجتمع المدني أو مجتمع الديمقراطية.

ويبدو أن هذه النشأة التاريخية المتفاوتة لكل من الديمقراطية الحديثة والبورجوازية كرّست لدى العديد من المفكرين تلك الثنائية أو عقد القران بين النظام الرأسمالي والديمقراطية، وهذا صحيح جزئياً ، لأن الديمقراطية الليبرالية في النظام الرأسمالي ، منذ ولادته إلى يومنا هذا ، كانت –ولا تزال– شرطاً من شروط السوق الحر والمنافسة بين الأقوياء لضمان عملية التوسع الرأسمالي كما عبر عنها "آدم سميث" في مقولته "دعه يعمل .. دعه يمر"، إلا أن هذه العملية الديمقراطية لم يكن ممكناً تطبيقها بصورة كليه على كافة الشرائح والطبقات الاجتماعية بوتائر متساوية ، لأن جذر الديمقراطية الرأسمالية ينمو ويكبر من خلال المنافسة بين الرأسماليين، او المنافسة بين الأقوياء ، في إطار قانوني أو دستوري يغلق الأبواب في وجه أي برنامج نقيض للمصالح الرأسمالية، ما يجعل من امكانية تطبيق الديمقراطية على جميع أفراد المجتمع مسألة نسبية بالغة التعقيد، مثالي على ذلك تجربة الديمقراطية الليبرالية الغربية عبر المجالس أو البرلمانات المنتخبة التي جاءت دوماً تجسيداً لمراكز القوى الرأسمالية عبر المنافسة بين الأقوياء عبر حزبين رئيسيين –غالباً– كما هو حال المجتمعات الغربية الرأسمالية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، انها إذن برلمانات القوى الرأسمالية ، التي لا تتيح المجال لأي سلطة في هذه البلدان بعيداً عن سلطة وقوة رأس المال.

وهنا بالضبط نلاحظ ان عقد القران بين النظام الرأسمالي والديمقراطية هو في حقيقته عقد قران بين شرائح الرأسمالية العليا المتنفذة أو نسبة 10% من مجموع السكان على الأكثر، وبين الديمقراطية الليبرالية، إذ أن وجود البرلمان المُعَبِّر عن مصالح الشريحة الرأسمالية العليا، ليس ضمانة في حد ذاته على وجود وانتشار الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي في المجتمع، حيث يمكن – والأمثلة كثيرة على ذلك– ان يستخدم البرلمان أداة لطمس جوهر الديمقراطية الاجتماعية والحفاظ على شكلها السياسي فقط .

لكن على الرغم مما تقدم ، لا أستطيع انكار أو تجاوز تطور انتشار وتكريس الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الأوروبية المعاصرة، كما لا أستطيع – وهذا هو الأهم– انكار إقراري واقتناعي – بالمعنى الموضوعي– بمعاني ومضامين العقلانية والحرية الفردية والتعددية السياسية والفكرية وحق الاقتراع والانتخابات التي تجلت وتفتحت في التجربة الديمقراطية الغربية، في موازاة الهيمنة البورجوازية الرأسمالية والملكية الخاصة والاستلاب في إطار المجتمع المدني البورجوازي والصراع الطبقي والتفاوت الهائل بين الثروات والدخل أو بين الطبقات الرأسمالية والطبقات الفقيرة ، بما يكرس

شكلانية الديمقراطية الليبرالية، ويعري التناقض بين المساواه المواطنية وبين الصراعات والتناقضات الطبقية التي لا يمكن حلها إلا بإلغاء تلك التناقضات وتحقيق الانعتاق الاجتماعي عبر الثورات الشعبية الديمقراطية.

وفي هذا السياق لابد من اقرارنا بأن النظام الرأسمالي الذي استطاع الخروج – حتى اللحظة– من كل أزماته التي تعرض لها في التاريخ الحديث والمعاصر، ونجح في إعادة مراكمة شروط الرأسمالية من جديد عبر توفير الفرص الجديدة من خلال استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة ، ومن خلال التطور العلمي الهائل، إلا أن هذا النظام بعد أن تعرض لأزمته الكبرى عام 1929 بدأ في تطبيق العديد من القوانين والأنظمة التي تحد من بشاعة الاستغلال وفق مقترحات وأفكار عالم الاقتصاد الانجليزي "جون مينارد كينز"، الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد ، والبدء بتطبيق العديد من الامتيازات والضمانات التي تكفل حداً معيناً من العدالة الاجتماعية للعمال والعاطلين عن العمل ، مما أدى إلى خلق ما يسميه الفيلسوف الأمريكي "هربرت ماركيوزه" الانسان ذو البعد الواحد عبر التطور النوعي لقوى الانتاج وارتفاع الدخل في أوساط العمال ، والآثار الناجمة عن ذلك في التغيير التدريجي التراكمي الذي عزز استقرار البنية التحتية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي انتجت بدورها بنية فوقية موازية على صعيد الثقافة النخبوية والشعبية في المجتمعات الرأسمالية استطاعت – بتأثير وسائل الإعلام وضعف أحزاب اليسار– وإضعاف التناقضات الطبقية الحادة والصراع الطبقي ، وخاصة في الدول الاسكندنافية (النرويج والسويد والدنمرك) ، الأمر الذي أدى – لدى البعض– بتكريس عقد القران بين النظامين الرأسمالي والديمقراطي بصورة شموليه بكل مكونات المجتمع ، وهو استنتاج خاطئ، يقفز ويتجاوز عن الحقيقة الموضوعية التي تؤكد –عبر الوقائع– على أنه عقد قران بين الطبقة السائدة والنظام ضمن سقف محدد لا يسمح أبداً بتطوير الديمقراطية والحريات – في أوساط العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة– من شكلها السياسي إلى مضمونها الاجتماعي والطبقي.

وفي هذا السياق علينا أن نتوقف ونتأمل بوعي نتائج المتغيرات النوعية في بنية النظام الرأسمالي العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وآثارها ليس على قوى الانتاج المادي والسلعي فحسب، بل آثارها العميقة على تحويل العلم والمعرفة والتكنولوجيا إلى قوه انتاجية هائلة، حيث لم تعد الأصول الرأسمالية التقليدية عاملاً رئيسياً وحيداً في البنية الرأسمالية في ظل بروز دور تكنولوجيا العلم والمعلومات كقوة انتاجية استطاعت أن تفرض نفسها على مجمل الأوضاع الاجتماعية والطبقات والمفاهيم في المجتمعات الرأسمالية بما يزيد من تعزيز "عقد القران" بين الديمقراطية والرأسمالية بعد أن بدأت التغيرات في بنية الطبقة العاملة، الصناعية التقليدية (البروليتاريا) لصالح أنواع جديدة من الأعمال والتخصصات لدى ذوي الياقات البيضاء من المهندسين والعاملين في قطاعات الانتاج الإلكتروني ، والمعلومات والاتصالات.

أخيراً .. إن الديمقراطية تفترض إلغاء جميع المطلقات ، وفي المقدمة منها عقود "عقد القران"، وإحلال محلها مطلق وحيد هو حرية الفكر والرأي في جميع الميادين، فالديمقراطية ليست سوى تحرير الذهن من أحكام مسبقة مهما كانت، وبالتالي فإن العلمانية شرط لا مفر منه ولابد من أن يترافق معها، هذه العلمانية تفترض فصل شؤون الدين كعقيدة فردية عن شؤون الدولة، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي ذي طابع اجتماعي... مدني بحت ، مع التأكيد على ان الديمقراطية بدون تأمين وتطبيق مضمونها الاجتماعي لمصلحة الفقراء ، فانها تتحول الى ديمقراطية ليبرالية تسخدم جسرا لتكريس التبعية، ولا تتجاوز الحرية فيها حرية قبول قواعد الرأسمالية المعولمة وشروطها، وفي هذه الحالة ستؤدي هذه الديمقراطية الليبرالية الى مأزق اجتماعي حاد تخطى "عقد القران" المؤقت بينها وبين النظام الرأسمالي .

على أي حال ، إن كل ديمقراطية كشكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع تخدم الانتاج في النهاية، وتتحدد في النهاية بالعلاقات الانتاجية في مجتمع معين ، ومن ثم فمن الجوهري تقدير التطور التاريخي للديمقراطية الاجتماعية وعلى طابع الصراع الطبقي ومدى حدّته.

والأهم من ذلك أن الديمقراطية في الأنظمة الرأسمالية لا يكون لها وجود في الحقيقة إلا بالنسبة لأعضاء الطبقة المسيطرة، القادرين على الدخول إلى ملعب المنافسة الرأسمالي . فالديمقراطية في المجتمع البورجوازي – مثلا – شكل من أشكال السيطرة الطبقية (وليس عقد قران) من جانب البورجوازية. وتريد البورجوازية أن تكون الديمقراطية – حتى حد معين – أداة لحكمها السياسي. فهي تضع دستورا، وتشكل برلمانا وغير ذلك من الأجهزة النيابية، والحريات السياسية الشكلية. ولكن مكاسب الجماهير الشعبية للاستفادة من كل هذه الحقوق والمؤسسات الديمقراطية تُنْتَقَصْ بشتى الطرق، حيث يمارس الجهاز البيروقراطي – الأمني– "الديمقراطي" لجمهورية بورجوازية أسلوباً معينا يشل النشاط السياسي للعمال وجماهير الفقراء والكادحين، ويقصيه عن الشؤون السياسية. وليست هناك ضمانات للحقوق السياسية المعلنة رسميا. ومما يميز الديمقراطية البورجوازية النظام البرلماني – أي فصل السلطتين التشريعية والتنفذية – مقرونا بنمو متميز نسبيا للأخيرة منهما، من هنا حرصنا –كمثقفين وقوى يسارية عربية– على تطوير مفهوم الديمقراطية ونقله من طابعه السياسي البرجوازي الشكلي ، إلى جوهره الحقيقي الذي تتوحد فيه الحريات السياسية جنباً إلى جنب مع قضايا التوزيع العادل للثروة والدخل وتكافئ الفرص والمساواة وكافة اوجه العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

4. لماذا العمل السلعي ينشأ الإستلاب ؟ وهل هو من ضروريات استمرار الرأسمال وتوسعه؟

سأتعاطى في اجابتي على هذا السؤال من تشابك وتداخل مفهوم الاستلاب (وكذلك مفهومي الاغتراب والتشيؤ) مع مفهوم الاستغلال حيث يؤدي كل منهما إلى نفس المعنى والمضمون، وبالتالي

فإن تعريف الاستلاب أو الاستغلال هو : الاستيلاء على فائض القيمة، وهي عملية تتم ضمن وسائل متنوعة من أهمها عملية الانتاج (العمل) السلعي .

يقول ماركس:"إن فائض القيمة يجب أن يفهم على أساس افتراض أن السلع تتبادل بقيمتها وإلا فلن يفهم أبداً. لكن ماهي السلع؟ هي منتجات العمل التي تتبادل في الأسواق. هذه المنتجات نافعة، فهي ذات قيمة استعمال، وهي قابلة للتداول،فهي ذات قيمة مبادلة.

نشأ الإنتاج السلعي الرأسمالي تاريخياً من الإنتاج السلعي البسيط، ليصبح الإنتاج لسلع أي لمنتجات معدة للبيع في السوق، وليس للاستهلاك الشخصي، وبالتالي فإن أساس الإنتاج السلعي الرأسمالي هو العمل المستأجر مقابل أجر، كما يفترض الإنتاج الرأسمالي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل. وبقدر تطور التقسيم الاجتماعي للعمل سعة وعمقاً يتطور الاقتصاد السلعي الرأسمالي وفق الصيغة التالية : نقود– سلعة– نقود أكثر، من خلال تراكم الاستيلاء على فائض القيمة، أو الاستغلال أو الاستلاب الناشئ عن الانتاج السلعي.

إن الاستغلال أو الاستلاب الرأسمالي يتحقق من خلال حقيقة بسيطة، هي كون العامل قادراً على خلق قوة عمله، وعلى تجديدها، وعلى العمل مدة أطول مما تسمح قوته فعلاً.وهكذا تعتبر قوة العمل سلعة ممتدة، تجعل الرأسمالي (خاصة في مجتمعاتنا الفقيرة) ، يطيل ساعات العمل أو يزيد من حدة وكثافة العمل ليحصل على إنتاج أكبر بنفس الأجر. والفرق بين ما يحصل عليه العامل من أجر فعلاً وما أنتجه من قيمة فعلاً هو فائض القيمة، يذهب إلى جيوب الرأسمالي وحده.

وإذن فالعامل يقدم نوعين من العمل: عملاً أصلياً يتلقى عنه أجره بالكامل وهذا هو العمل الضروري– وعملاً إضافياً لا يتلقى عنه أجراً، وهذا هو العمل الفائض الناجم عن الاستلاب.

بهذا أتوصل إلى البديهية التي تقول : إن الطابع الفردي للملكية، والطابع الاجتماعي للانتاج ، سمة رئيسه من سمات المجتمع الرأسمالي، وهي تستند بدرجة أساسية إلى الانتاج أو العمل السلعي وملكية وسائل الانتاج، التي تحدد بدورها مجمل العلاقات الاجتماعية في إطار ثنائية تناقض رئيسي بين الملكية الخاصة من جهة، وبين كل العاملين المنتجين للسلعة من جهة ثانية، وهذه الثنائية المتناقضة في المجتمعات الرأسمالية بما تفرزه من شعور لدى العامل بالظلم والاضطهاد وتحول دون تملكه لانتاج عمله، ودون تملكه لحريته واستقلاله الذاتي، أدت إلى توليد وخلق الظروف التي يترعرع وينشأ فيها الشعور بالاستلاب، وطالما استمرت هذه العلاقة بين مالك وسائل الانتاج والعمال المنتجين، ستظل ظاهرة الاستلاب قائمة في جوهرها، على الرغم من تباين اشكالها الخارجية وممارستها المختلفة في ظروف القرن التاسع عشر عن القرن العشرين عن القرن الحادي والعشرين في إطار تطور الرأسمالية بتأثير التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا والاتصالات أو ما يعرف بثورة المعلومات، التي أفرزت بدورها (في البلدان الرأسمالية المتقدمة) مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الزراعة ، ومجتمعاً مختلفاً عن مجتمع الصناعة، تمثله الثلاثية التاليه : مجتمع المعلومات، ومجتمع المعرفة

كأهم مورد للتنمية الاقتصادية ، ومجتمع التعلم والذكاء البشري، ومازالت هذه "المجتمعات" محصورة ضمن ما يعرف بالدول الصناعة الثمانية (G 8).

لكن على الرغم من تقدم دور التكنولوجيا والاختراعات العلمية والمعرفة في تراكم وتوسع رأس المال المالي العالمي ، إلا أن الانتاج السلعي يظل أحد أهم سمات النظام الرأسمالي عموماً، وفي البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلادنا العربية خصوصاً، ويظل بالتالي مصدراً رئيساً للاستلاب والاستغلال ليس على صعيد الاستغلال أو الاستيلاء على القيمة الزائدة من العامل/البروليتاري من قبل صاحب العمل فحسب، بل انتشار ظاهرة الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب الفقيرة والاستيلاء على ثرواتها ومقدراتها كما هو حال الأوضاع الاقتصادية لهذه الشعوب في مرحلة العولمة الراهنة.

فطبقاً لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العالم (أو ما اسميه ظاهرة الاستلاب المعولم)، فإن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالي لسكانها عام 2012 نحو 2500 مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 7 مليار نسمة ، وفى المقابل ، بلغت القيمة الكلية للناتج الإجمالي للمجموعة حوالي 2.7 تريليون دولار فقط، من الناتج العالمي المقدر(عام 2012) بنحو 65 تريليونا .

وهنا، من المهم التوقف أمام مظاهر الرأسمالية المتوحشة بالأرقام لكي نجسد ابشع معاني الاستلاب:

1- الفقراء يزدادون فقراً: 1.2 مليار نسمة هو عدد الجوعى في العالم، ينضم إليهم 75 مليون سنويا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود ، وهذه الزيادة في اعداد الجوعى تقابلها زيادة هائلة في ثروات، الأثرياء الذين ازداد عددهم ليصل عام 2012 الى 11.5 مليون شخص مجموع أموالهم تقدر بحوالي45 تريليون دولار .
2- وعلى صعيد المناطق الجغرافية لا تزال أميركا الشمالية تحتكر القسم الأعظم من الثروات وعدد المليونيرات، حيث يوجد فيها 4 مليون شخص مليونير يملكون نحو 15.5 تريليون دولار. تليها في المركز الثاني أوروبا بعدد مليونيرات بلغ 3.5 مليون شخص تقدر ثرواتهم بنحو 14 تريليون دولار.
3- تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 39.4 تريليون دولار عام 1995 إلى 58.6 تريليون دولار عام 2006 الى 62 تريليون دولار عام2011 يتوزعون على خمسة شرائح كما يلي :

الشريحة الأولى : أغنى 20% (1.4 مليار نسمة) يمتلكون 82.7% من دخل العالم، ما يعادل 51.274 تريليون $ بمعدل 36624 $ للفرد سنوياً، تضم هذه الشريحة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان.

الشريحة الثانية : أل 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم، ما يعادل 7.254 تريليون $ بمعدل 5181 $ للفرد سنوياً.

الشريحة الثالثة: أل 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم، ما يعادل 1.426 تريليون$ أو 1018$ للفرد سنوياً.

الشريحة الرابعة: أل 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم ، ما يعادل 1.178 تريليون$ أو 841$ للفرد سنوياً.

الشريحة الخامسة : أفقر 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم ، ما يعادل 0.868 تريليون$ أو 620$ للفرد سنوياً !!!!.

4- 110 دولة فقيرة هو عدد الدول التي يضمها "نادي الفقراء" إذ ارتفع عددها من 25 دولة في عام 1971 إلى 48 دولة في عام 1999 وصولاً إلى 110 دولة عام 2010. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية وسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام في الدول الفقيرة مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

5- هناك مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم .ويعيش اليوم 1.3 مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و3 مليارات شخص بأقل من دولارين. وهناك 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري وملياران لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامة 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك 500 مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها...بالاضافة الى(27) مليون شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل 200 عام.

في ضوء هذه الوقائع ، أصبح من غير الممكن التعاطي مع هذه المتغيرات أو فهمها أو الاقتراب منها دون فهم واستيعاب ظاهرة التخلف والتبعية من جهة، وظاهرة العولمة الرأسمالية باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الاستغلال والاستلاب والهيمنة من جهة ثانية.

أخيراً ، إن رأس المال لا يعرف السكون، وإذا ما تعرض لأي شكل من أشكال التوقف أو السكون، فإنه يكف عن كونه رأسمالاً، إذ أن الحركة والنشاط الدائمين من خلال عملية الانتاج المادي السلعي، يشكلان المصدر الأساسي الوحيد لتراكم رأس المال عبر مراكمة القيمة الزائدة أو فائض القيمة والاستيلاء عليها، ومن ثم تبلور وتحقُّقْ عملية الاستغلال (أو الاستلاب) الذي يتلخص تعريفه في كافة الموسوعات العلمية كما يلي: الاستغلال هو الاستيلاء على فائض القيمة.

بناءً على ذلك، فإن الاستلاب أو الاستغلال يمكن تحديده علمياً حسب كارل ماركس في أنه يتيح فصل معسكرين فصلاً بيّناً: المستغِلّين الذين ينهبون فضل القيمة (القيمة الزائدة) ، والمستغَلَين (بفتح الغين) الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى قوة عملهم.

ولكن بالرغم من الدور المباشر للاقتصاد في نشوء الاستلاب أو الاستغلال الطبقي، إلا أن الماركسية تتحدث عن أشكال متعددة من الاستلاب الاجتماعي والديني والسياسي ، وهي أشكال فرعية من الأصل الاقتصادي أو الاستلاب الأساسي الذي تتعرض له الطبقة العاملة في سياق نمط الانتاج السلعي أو الرأسمالي، حيث يرى ماركس بحق أن العمل يتحول من قوة مُحَرِّرة للإنسان إلى نشاط مستلب أو مُشتَغَلْ في ظروف الانتاج الرأسمالي .

إن مفهوم الاستلاب – عند ماركس– يرتبط ويتحدد بالتشويه الذي يصيب فكرة حرية العمل التي تتحول إلى عملية بيع إجباري من العامل إلى صاحب العمل، حيث يتحول العمل هنا إلى وسيلة للعيش ويفقد مفهوم الحرية الفردية معناه الحقيقي بعد أن أصبح الاستلاب أو الاستغلال هو سيد الموقف، بعد ان يتجرد العامل من نتاج عمله، بل على العكس يصبح نتاج عمل العامل بمثابة قوة معادية تسيطر تماماً عليه، لأن منتوجه السلعي بات ملكاً لصاحب العمل – الرأسمالي الذي قام بشراء قوة عمل العامل، وفي هذه المعادلة يتضح فقدان العامل حريته وسلوكه ونشاطه اثناء العمل لحساب تلبية احتياجاته وأسرته لكي يستمروا أحياء.

إذن الاستلاب ضرورة من ضرورات استمرار الرأسمال وتوسعه، ففي النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتحقق التراكم أو الحصول على فائض القيمة، إلا من خلال عمل العامل، وهذا في حد ذاته ابشع مظاهر الاستلاب، حيث يصبح العمل أ، الشغل وسيلة وأداة لاستلاب الذات وقهرها وإذلالها في ظل شروط الانتاج الرأسمالي التي تقوم على شراء قوة عمل العامل، وهنا تجلت عبقرية كارل ماركس حين أكد أن مملكة الحرية لا يمكن أن تبدأ في الواقع إلا حين تنتهي تلك العلاقة الاستغلالية أو الاستلابية بين العامل ورأس المال، من خلال الثورة الاشتراكية والقضاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية ديمقراطية ومؤنسنة ، تضمن أن يكون العمل والانتاج ، خاضعاً للحاجات الإنسانية ومعبراً عنها وعن كرامة الانسان.

5. ما الوسائل الناجعة للتمرد الثوري في مقاومة الحكومات المستبدة واسقاطها؟

الثورة هي نتاج تراكمات بطيئة ومتسارعة وصلت إلى حد القطع أو لحظة الثورة ، أو التغيير السريع بعيد الاثر في هذا الكيان الاجتماعي أو ذاك، بهدف تحطيم أسس وبنية نظام الاستبداد والاستغلال، وإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً وفق الأسس الثورية الديمقراطية الجديدة.

وقد ذهب كارل ماركس (1818–1883) الى ابعد من ذلك، فاعتبر الثورة هي القانون العام لسير

الطبيعة والمجتمع، وهي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلاته ولاسيما الجانب الاقتصادي الذي يستند عليه، وينبثق عنه نظام المجتمع في الوجوه الاخرى، السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والأخلاقية والفلسفية وغيرها، وذلك انطلاقاً من وعي ماركس للدولة الرأسمالية باعتبارها مؤسسة ظالمة اوجدتها الطبقة المستغِلة (بكسر الغين) وهي الطبقة التي تمثل الأقلية المهيمنة (عبر المؤسسات الحكومية البيروقراطية والأمنية والجيش) لحماية مصالحها الاقتصادية على حساب اكثرية الشعب عموماً والشرائح والطبقات الفقيرة خصوصاً ، حفاظاً على الوضع القائم المبني على الاستغلال والاستبداد ، ومنع مطالبتها بحقوقها المشروعة اقتصادياً وسياسياً، وما ينتج عن ذلك من اتساع الشعور بالظلم والاستغلال في أوساط الأغلبية الساحقة.

من ناحية ثانية ، فإن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي ووحدتهما معاً، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع –بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب الثوري الديمقراطي المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجلها ، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته وتحقيق الاهداف التي تأسس من أجلها .

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أنه بدون توفر الإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري، يصبح خوض التمرد الثوري بالعنف الشعبي والمسلح أو بوسائل الضغط الجماهير الديمقراطي لأي حزب أو فصيل نوعاً من المغامرة، لان الجماهير منفضة من حوله، خاصة وان الطليعة لا تناضل نيابة عن جماهيرها، بل بها، وفي مقدمتها، فهي من يرعى المناضلين، ويمدهم بالعون والدعم المادي والمعنوي، ويخفيهم ويحميهم عند الضرورة، كما يمدهم بالدماء الجديدة، ما يجعل انفصال الأحزاب الثورية الديمقراطية عن الجماهير الشعبية – كما هو حالها في مجتمعاتنا– سمة من سمات هبوط وتفكك هذه الأحزاب وتراجعها السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري ، لذلك فان التأييد الجماهيري مسألة أساسية، إذ إننا – على سبيل المثال– لن نستطيع تنظيم وإنجاح إضراب أو اعتصام أو مظاهرة شعبية لا يقتنع الجمهور بأهدافها أو بالأسباب الداعية لتنظيمها.

وفي هذا السياق ، أشير إلى أسباب عجز أحزاب وفصائل اليسار العربي عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

اولا: عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك ، الأفكار الوطنية الديمقراطية ، الحداثية العقلانية المستنيرة ، استرشاداً بالفكر الماركسي ومنهجه الجدلي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانيا: عجزت عن تشخيص ووعي مكونات واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول او صياغة البديل الديمقراطي الشعبي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين.

ثالثا: عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها، ليس بهوية حزبهم الفكرية، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب، بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والصراع الطائفي والمذهي، وقضايا التنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة....الخ) فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معاً) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية، وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها صوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها .

وفي هذا السياق ، لابد أن تنطلق الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا العربية، من منظور يساري يضمن تفعيل العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية ، وذلك على أساس أن الثورة الوطنية الديمقراطية هي ثورة معادية ومقاومة للوجود الامبريالي الصهيوني ولكل مظاهر التبعية والتخلف، وكافة قوى اليمين الليبرالي او الاسلام السياسي ، انها ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء ضمن احزاب يسارية ثورية، بما يضمن تطبيق أسس ومفاهيم الحداثة والديمقراطية والتقدم، وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الادنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل، وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن ثلاثة اضعاف دخل العامل المنتج، الى جانب تطوير الاوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية للجماهير الشعبية وتحقيق مبادىء واليات العدالة الاجتماعية الثورية...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية في الطريق إلى الاشتراكية.

6.يقول يوسف القعيد :" المثقف الآن، وردة حمراء في عروة بدلة النظام".

هل أن ارتجاليات المتحذلق المثقف والمتثاقف السياسي ، التي وصلت حد الإعياء في المنظومات الإعلامية، هي من أجل الترويج لمنابرية الساسة ، مدفوعة الثمن؟

أود في البداية أن اتوقف أمام مفهوم المثقف المتعدد المضامين أو التعريفات، فالمثقف –وفق منظوري الفكري والسياسي– هو الحامل لرؤية نظرية ثورية وديمقراطية تلتزم بمصالح وتطلعات الجماهير الشعبية الفقيرة ومستقبلها ، بما يمكنه من صياغة رسالته وبرنامجه في إطار الحزب المنظم

من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي بالمعنى الجرامشي، الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المُشَكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

ولعلنا نتفق على ان هذا المفهوم (كما ورد أعلاه) ليس مفهوماً مجرداً،وليس عنواناً او فرضية، بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة، تحققت تاريخياً عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، وأدت او أسهمت في تغيير العديد من الأنماط والأنظمة السياسية عبر دور فعال على مدار التاريخ البشري ، خاصة في عصر النهضة الاوروبية حيث لاحظنا الدور الاول والرئيسي للفلاسفة والمفكرين في نشر مبادئ العقلانية والتنوير والحداثة والثورة ... الخ، وهذا ما يتوجب أن يمارسه – وبوعي– المثقف العربي الملتزم بقضايا العقلانية والتقدم والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا.

أما بالنسبة لانحيازي لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي، أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير.

أما الزاوية التي أقصدها، فهي تتمحور عند الموقع الطبقي بالتحديد ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية، وفي ضوء ذلك تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية، في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، وفي مجابهة الجوانب السلبية لتراثنا، إذ لا يتولد مفهوم العقل من ماضوية أو جمود التراث بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معه، وذلك شرط للعقل كعقلانية، فالعقل هنا، حسب هذا المفهوم، هو العقلانية التي تمثل مؤشر ورمز المجتمع الحديث وليس غير ذلك. بمعنى آخر، لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسَّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية التراثية الرجعية تحديداً التي تمظهرت وترسخت في مجتمعاتنا منذ القرن الرابع عشر الميلادي، حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة والتواصل الحياتي

مع الأنماط والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حَرِصَتْ عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها الاقتصادية الريعيه المتخلفة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف المرتبط بالعشيرة أو الشيخ أو الأمير أو الطائفة أو الرئيس الفرد القائد، بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، –كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهنا.

وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة .

لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية الطبقية التي ينطلق منها المثقف،وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم، بحيث باتت القيم السياسية الهابطة، والقيم الانتهازية المصلحية، وقيم النفاق والاستسلام، والقيم الفردية الانانية، والقيم الاستهلاكية التي أصبح لها منظروها من المثقفين الانتهازيين الذين استمرأوا كونهم مجرد وردة صفراء في عروة بدلة النظام/الأنظمة.

إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من حد الاعياء والمرض في المنظومات الإعلامية من أجل الترويج لمنابريه الساسة، مدفوعة الثمن ، والشاهد على ذلك ، انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا، على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال ، وهو انحسار مريع ومقلق في هذه المرحلة التي –على ما يبدو– تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية، وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s أو المحتل الأجنبي، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في تبرير احتلال بلاده بذريعة الديمقراطية والسلام، ومن ثم تمهيد الطريق للاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية وتوسعها وتزايد عدوانيتها في مقابل تفكيك الدولة الوطنية العربية.

على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة، لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة

الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح الليبرالي الرَّث، و التراجع والهبوط السياسي ما بعد اتفاقات كامب ديفيد واوسلو ووادي عربه، وانهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة العولمة الامريكية وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

وهنا أود التأكيد – بلا كلل او يأس – على أهمية انحياز المثقف الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، فاما الاشتراكية او البربرية ، إذ أن هذا الانحياز الواعي للاشتراكية ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية ، الأمر الذي يفرض –كضرورة تاريخية راهنة ومستقبلية – أن تبادر قوى وأحزاب اليسار لإعادة بناء أحزابها او بناء احزاب ماركسية ثورية جديدة ، كمدخل وحيد لاستعادة دورها وقيادتها لحركة التحرر الوطني الديمقراطي في بلدانها، من أجل تجاوز وتغيير هذا الواقع المهزوم صوب مستقبل النهوض القومي الديمقراطي، النقيض –بصورة كلية– لأفكار ومصالح البورجوازية الشوفينية من ناحية، والمحمول بتطلعات وأماني الجماهير الشعبية العربية الفقيرة صوب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

في الذكرى الثامنة والثلاثين ليوم الأرض

29 / 3 / 2014

الثلاثون من آذار، ذكرى لها دلالتها في تاريخ الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، في ذلك اليوم من عام 1976، هبت الجماهير الفلسطينية في الجليل والنقب ومناطق الاحتلال1948 وشاركتها الجماهير الفلسطينية في باقي الأراضي المحتلة عام 1967 ضد عملية وسياسة المصادرة للأراضي التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ، ووقف الشعب الفلسطيني يدافع عن الأرض التي أنجبته واحتضنته عبر آلاف السنين ، أعطاها دمه وعرقه وعقله وأودعها أحلامه، وأعطته مأواه وخبزه ووطنه وهويته الإنسانية...

في هذه المناسبة الخالدة ، أدرك كما يدرك معظم ابناء شعبنا ، أن قضيتنا اليوم باتت محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء في فلسطين ، وفي ظل الصراع الدموي الهادف الى تفكيك وتجديد تخلف وتفتيت سوريا وليبيا ومصر والعراق وغيرها، يتحول "الربيع " العربي الى ربيع امريكي اسرائيلي ، ويرقص عدونا الإسرائيلي طربا بهذا المصير الذي لم يستطع تحقيقه في كل حروبه ضدنا ؟؟!!!، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في الذكرى الثامنة والثلاثين ليوم الأرض ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

لكن على الرغم من كل محطات التراجع والهبوط بالثوابت والأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية لشعبنا الفلسطيني ، إلا أن قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها، تشكل جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. إنها تجسيد سياسي ، ثوري وإنساني وأخلاقي باعتبارها جوهر الصراع الفلسطيني في إطار الصراع العربي الصهيوني . وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطاً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية

الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره .

وبالتالي ، إذا كان صراعنا نحن الفلسطينيون ضد الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، فهو أيضاً من أجل فتح أفق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل قطر عربي على طريق التوحيد القومي و التطوّر و الحداثة و الدمقرطة والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية. الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمّنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح ومستقبل الجماهير الشعبية العربية.

وضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينعزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري والديمقراطي العربي كله.

وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور .

انطلاقاً من ذلك يمكن أن يصاغ الحل، على أساس أن فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شُرِّدوا منها بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض أن الجماهير الشعبية الفلسطينية التي رسمت بالدم – آلاف المرات – خارطة الوطن عبر نضالها وتضحياتها من أجل حق العودة هي جماهير قادرة – من خلال طليعة ثورية – على تحقيق حلم الانتصار ....

مراحل تطور الرأسمالية الى الامبريالية وصولاً إلى مرحلة العولمة المتوحشة الراهنة

23 / 4 / 2014

مراحل تطور الرأسمالية الى الامبريالية وصولاً إلى مرحلة العولمة المتوحشة الراهنة
(بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الامبريالية)

تمهيد

منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي – في العقد التاسع من القرن العشرين– لمرحلة تمركز الانتاج والاستقطاب والصراع من أجل التوسع في اطار الثنائية القطبية، وانتقاله الى مرحلة سيادة العولمه وتعمقها لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي قادتها وحددت مسارها الولايات المتحدة الامريكية، عبر هيمنتها الاحاديه على نظام العولمة الرأسمالي طوال العقود الأربعة الماضية حيث برز النظام الانتاجي المعولم ساعياً الى مزيد من الهيمنة لكي يفرض نفسه بديلاً للنظم الانتاجية، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي بدأت – ولأسباب داخلية وخارجية– تفقد القدرة على توفير احتياجات شعوبها، اضافة الى عجزها في مواجهة متطلبات او شروط الاقتصاد الراسمالي المعولم، وقد ترافق مع هذا التحول الاقتصادي، تغيرات نوعية، سياسية واجتماعية وايديولوجية في بلدان الأطراف او العالم الثالث بوجه خاص، عززت انقسامها –كما يقول د. سمير أمين– الى بلدان توفرت لديها امكانات التصنيع في حدود معينه، بما يسمح بادخالها الى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقاءها ضمن دائرة العالم الثالث مثل بعض دول امريكا اللاتينية وآسيا، وبلدان عجزت عن توفير هذه الامكانيات، خرجت من اطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلدان العالم الرابع (أو أكثر)، تتوزع على قارتي افريقيا وآسيا عموماً، ومعظم بلدان الوطن العربي خصوصاً.

كما شهدت العقود الأربعة الماضية، إنتشاراً واسعاً لافكار الليبرالية الجديدة ، وقد كشفت الأزمة المالية الراهنة ، أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، ستجعل وجه الولايات المتحدة الأمريكية في نظر شعوب العالم في بلدان الأطراف خصوصاً، أكثر بشاعة من وجه النازية في أحط درجاتها وممارستها، وذلك عبر سياسة "عولمة السلاح" وإرادة القوة الباغية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد شعوب العالم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا واسيا وفي بلداننا العربية، عبر وكيلها الامبريالي الصغير دولة العدو الصهيوني التي تقوم في هذه المرحلة بممارسة أبشع أدوارها الوظيفية في خدمة المصالح والسياسات الامبريالية الأمريكية في بلادنا.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانونا ملازما للرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ،كما هو حال التطور التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها " آدم سميث " (1723–1790) وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" أو سياسة حرية السوق دون أية قيود، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام 1929 عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء "جون مايناردكينز" (1883–1946) التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وتحمل مسئولية التخلص من حالات الركود الاقتصادي خلافاً للنظرية الليبرالية/الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ حرية السوق وعدم التدخل،وإلغاء كافة الرسوم ومفهوم اليد الخفية.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية – ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار أيدلوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي ويتفاعل معه ويعبر عنه في الممارسة العملية من جهة ، وإلى الاشتراكية والفكر الماركسي كضرورة تاريخية للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي من جهة أخرى ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها – بشكل مباشر – المثقف التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي ، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر ، لا خيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسئوليته – في المراحل الأولى – منفرداً ، وهذا يستلزم – كخطوة أولى – من كافة الأحزاب والقوى والأطر اليسارية الثورية ، أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة .

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية والمنهج العلمي استخداماً جدلياً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيدلوجي من جهة والالتزام بالديمقراطية كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومأسستها على الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى .

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في أوساط الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل مشروع النهضة القومي الوحدوي كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، بما يمكن من تغيير وتجاوز الواقع الراهن .

ولادة الرأسمالية من احشاء النظام الاقطاعي في مرحلة تفككه التاريخي :

بدأ تفسخ النظام الاقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مع تطور الانتاج السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي .. الخ ، وكان من أوائل أيدلوجيي البرجوازية ميكافيلي (1469 – 1527) الذي ذهب إلى أن المجتمع لايتطور تبعاً لارادة خارجية وميتافيزيقية ، وإنما وفقاً لاسباب طبيعية ، تضرب جذورها في التاريخ وفي النفسية البشرية والوقائع الملموسة .

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكر الاجتماعي بحركة الإصلاح المناوئة للكنيسة الإقطاعية الكاثوليكية ، ومن زعماء هذه الحركة مارثن لوثر (1483 – 1546) وتوماس مونزو (1453 – 1525) اللذان أكدا على فكرة الإتصال المباشر بالله دون واسطة الكنيسة .. أيضاً ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، ومن مفكريها توماس مور (1478 – 1535) الذي أكد في كتابه (الأوتوبيا – أو الكتاب الذهبي) إلى أن أصل ويلات الشعب هو الملكية الخاصة التي لابد من القضاء عليها في رأيه ، وجاء بعده المفكر الإيطالي (توماسوكمبانيلا 1568–1639) ليؤكد ويطور نفس الأفكار الطوباوية في كتابه " مدينة الشمس " ولكن هذه الأفكار لم يقدر لها أن تنتشر بسبب الظروف الموضوعية السائدة في القرن السادس عشر .

ومع تطور انتاج البضاعة والسلع الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي لسلطة الاقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين من أبرزهم سبينوزا(1632–1677) الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس ، وجون لوك (1632–1704) الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

وفي القرن 18 تطورالفكر الاجتماعي في اوروبا تحت راية التنوير في فرنسا ، وكان فولتير (1694 – 1778) من أبرز مفكري التنوير ، أكد على الحق الطبيعي في نقده للنظام الإقطاعي ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حراً ولايجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة.

ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712–1778) الذي رأى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد فهو

القائل " إن العداء والكراهية والأنانية بين البشر، بدأت حينما وضع أول إنسان سياجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة " .

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723– 1789) فنادى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانط 1724– 1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون ، ثم ساهم هيجل (1770 –1831) بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع وافترض أن في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي خلقت العالم كله – الطبيعة والإنسان ، والمجتمع .

ان أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، يكمن في توفير المرجعية المعرفية العقلانية والليبرالية النقيضة للمرجعية المعرفية الارستقراطية ومجمل افكار المجتمع الاقطاعي ، ومن ثم شق الطريق للبورجوازية الصاعدة آنذاك وبداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية ، كطبقة مالكه لوسائل وأدوات الانتاج ، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي (السلعي) في أواخر التشكيلة الاقطاعية ، السبب الرئيسي (عبر الانتاج والتجارة والمرابين والتراكم النقدي) في نشوء العلاقات الرأسمالية .

ومع تطور الرأسمالية ، تتطور قوى الانتاج باستمرار ، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد أحياناً بينها وبين علاقات الانتاج القديمة ، وهذا لايعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها ، فبالرغم من كل مانلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع " ، إلا أن ذلك لايلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وامتداده إلى عصرنا الراهن حيث اصبحت العولمة الرأسمالية هي السمة الاساسية للإمبريالية في طورها الجديد ، إن العولمة " صيغة تهدف إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم ، بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة ، إنها انفتاح عالمي بلا حدود ، وهيمنة بلا حدود ، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ، وفي العولمة ستصبح دول العالم الثالث ، والوطن العربي تحديداً (في ظل انظمة الكومبرادور الديني الاسلام السياسي أو الليبرالي الرث) ، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ، ولكن كما أن للعولمة مخططاتها ومقوماتها، فإن لبديل العولمة أو نقيضها مقوماته ، المسألة إذن مرتبطة باللحظة التاريخية الراهنة ، وتطور تراكمات النقيض ،العامل الذاتي ، الحزب الماركسي الثوري (في مجتمعاتنا العربية ودول العالم الثالث) وماستحمله هذه التراكمات من متغيرات نوعية لن تقتصر على الصراع الاقتصادي فحسب ، بل ستمتد للصراع السياسي والايديولوجي " بشكل متجدد ومستمر سيدفع بالضرورة إلى كسر اندفاعة العولمة الرأسمالية ومقوماتها ، وهذا يستدعي بالضرورة رؤية وإطاراً جديدين ، على الصعيد الوطني أولاً والقومي ثانياً

والأممي ثالثاً دون أي انفصام بين هذه العناصر، لمواجهة هذه الهيمنة المتوحشة، وتجاوز رموزها وأدواتها الطبقية في كل أرجاء الوطن العربي .

المراحل التاريخية (الأساسية) لتطور الرأسمالية:

من هنا تأتي أهمية الوعي بالمراحل التاريخية لتطور الرأسمالية. وسوف نميز هنا بين خمسة مراحل أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

1- مرحلة الكشوف الجغرافية .
2- المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية).
3- مرحلة الثروة الصناعية.
4- مرحلة الاستعمار.
5- مرحلة الإمبريالية.
6- مرحلة العولمة الأحادية الرأسمالية .

المرحلة الأولى: مرحلة الكشوف الجغرافية: وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية ، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد. عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال..) إلى البحار والمحيطات الواسعة لكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية.

ومن هنا، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين:-

- الأول، هو كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية.
- الثاني، هو البحث عن الذهب ومصادره.

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين، (فاسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها. وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم. وخلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات

الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ.

ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية، كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والابادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

المرحلة الثانية : المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية): وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية. فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تُخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشوف الجغرافية. وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية.

والحقيقة ان تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية. وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري، الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.

المرحلة الثالثة : مرحلة الثورة الصناعية : بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها.

فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين.

ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية.

وقد لعبت "ثورة المواصلات" –النقل البحري والسكك الحديدية– وما أتاحته من اتصال بأبعد مناطق العالم، دورا خطيرا في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وتشير بعض المصادر، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820–1900 بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعي، إذ تضاعفت واحدا وثلاثين مرة في تلك الفترة.

وعند هذه المرحلة أُرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في افريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجي متنوع، أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعا لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.
المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار : بدات هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية.

فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي للجماعة، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج ، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية.

وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره. والفائض هنا نسبي وليس مطلقا، بمعنى أنه لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن هذه البلاد أصبحت تعج بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل في الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعني هنا، أنه إذا استثمر في الداخل، فإنه سيؤدي إلى تدهور معدل الربح. وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل.(وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً)

ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقا محموما، ولكن غير متكافئ، بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. فقد أصبح البحث – في هذه المرحلة– عن مغانم جديدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة افريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أجج صراعا محموما فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

على أن تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية، كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية. وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في إدخال نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، وإلغاء نظام المقايضة والتوسع في استخدام النقود، وإنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي آنذاك (قاعدة الذهب)، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لها بمستوى الإنتاجية.

وفوق هذا وذاك، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية موالية، ترتبط مصالحها مع المستعمر. كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية (حالة مصر وتونس والجزائر...)، لإحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ، وفرض الاحتلال العسكري عليها فيما بعد. ومن المؤكد ان تلك التغيرات الجذرية وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية

واجتماعية وسياسية ، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها.

كان لهذه التغيرات نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة، فقد تم تشويه بنيانها الإنتاجي من خلال نمط التخصص الذي فرض عليها وتم "شفط" فائضها الاقتصادي وحرمانها ، ومن ثم من مصادرها الذاتية للتراكم، عبر آليات الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسيما لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالي، وانعكاسا للتناقض الشديد الذي تفجر بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية.(على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح)

وما يعنينا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها، نشأت وتطورت حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، لتؤدي في النهاية إلى الحصول على الاستقلال السياسي وخروج المستعمر، أو بعبارة اخرى الى إزاحة نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة في المستعمرات وشبه المستعمرات.

المرحلة الخامسة: مرحلة الإمبريالية: لقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت ان إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم. وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدءوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، لأمكننا رصد الأدوات التالية:

1. سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة.

2. استخدام سلاح ما سمي "بالمعونة الاقتصادية" : المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية.
3. خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية (من الاقطاعين من كبار الملاك والتجار ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات والمخاتير .. الخ) ورجال الحكم من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العيا) حتى يمكن المحافظة على الوضع القائم.
4. استخدام أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الاستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل.

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الصناعية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحا للاستثمارات الأجنبية، ومصدرا غنيا ورخيصا للمواد الخام ولم تتحقق فيها تنمية ذات بال في مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجي في سياق تكريس مظاهر وأدوات التخلف والتبعية كما هو حال بلدان النظام العربي الرسمي في هذه المرحلة من تحول الرأسمالية إلى طور العولمة، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقية الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية – الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم.

سادساً: مرحلة العولمة الرأسمالية الاحاديه:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ، النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت –حتى تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر 2008– استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد ، و

بالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة .

تطور مفهوم العولمة وآثاره الضارة :

في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا ، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكييف السلبي ، بل والمشاركة أحيانا من البلدان الأوروبية واليابان وروسيا الاتحادية ، شجعت على تطبيق شروط العولمة ، إضافة الى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف ، الذي أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية ، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة لأنظمة فقدت في غالبيتها الساحقة وعيها الوطني أو كادت ، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي " الجديد " تحت عناوين تحرير التجارة العالمية ، إعادة الهيكلة ، والتكيف ، والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو العولمة ، كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية –دولية وإقليمية– مواتية ، وليس كحتمية تاريخية كما يدعي أو يتذرع أصحابها أو المدافعين عنها الخاضعين لشروطها المذلة ، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري ، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو ، المتسارع والبطيء ، منذ مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر ، الى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر ، ومن ثم تطورها الى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى –استنادا الى منطق إرادة القوة المتوحشة– الى العودة بشعوب العالم الى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلادنا كما في بلدان الأطراف جميعا ، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنة ، ولضمان عملية التوسع الاكراهي –بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والخضوع أو كلاهما معا– ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة ، ومشهد الإسلام السياسي في المرحلة الراهنة تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان ، هدفه الضغط على دول العالم عموما ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول

د.رمزي زكي "أول مشروع أممي ، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة".

هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد الأوروبي واليابان (الثالثون المعولم حسب د.سمير أمين) ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة.

وبنشوء هذا الفراغ ، السياسي ، الاقتصادي ، الأيديولوجي ، أصبحت الطريق ممهدة أمام المخططات التوسعية للرأسمالية صوب المزيد من السيطرة ، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الأربعة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة القائمة على استغلال فائض القيمة لشعوب العالم الفقيرة ، ضد كافة القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة ، كما في الثقافة والفكر والحضارة ، وذلك بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن ، وهي :

1. صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية ، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي ، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية .
2. منظمة التجارة العالمية WTO وهي أهم وأخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ، تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع ، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية .

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليان من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم ، شأنا دوليا ، أو معولما ، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعين عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن النتائج الناجمة عن اندماج بلدان العالم الثالث في هذه الإجراءات ، تشير الى تكريس مظاهر التبعية السياسية والمالية

والتجارية والتكنولوجية، مع تزايد مظاهر الإفقار والبطالة وتراجع النمو وإعاقة عمليات التنمية في هذه البلدان وفقدانها لجوهر استقلالها السياسي والاقتصادي.

لكن تطور التناقضات الناجمة عن سياسات إقتصاد السوق والمنافسة الحرة والانفتاح بلا قيود أمام حركة رأس المال المالي والسلعي، ادى إلى نشوء وتراكم عوامل الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في سبتمبر/ أيلول 2008 ، الأمر الذي يؤذن ببداية مرحلة جديدة _ في إطار النمط الرأسمالي _ تقوم على حساب أحاديه الهيمنة الأمريكية على كوكبنا، وإزاحتها صوب نظام قطبي تعددي في الاقتصاد والسياسة العالمية عبرة ادوار جديدة ونسبية للاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان والهند والبرازيل في إطار كتل سياسية اقتصادية وقواعد جديدة للعلاقات الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأزمة.

أخيراً، لقد أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي ، شرط كشف بشاعة الاستغلال الرأسمالي وممارسة عملية التحريض الثوري في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة والكادحة من العمال والفلاحين وكافة المضطهدين والمظلومين ، وذلك عبر المسارعة إلى التقاط لحظة نضوج الظروف الموضوعية للثورة على كل مظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي وكل أشكال الاستبداد والتبعية والتخلف ، وذلك كله مرهون بتوفير عناصر ومقومات الحزب الماركسي الثوري في كافة أقطار العالم عموماً ، وفي أقطار ومجتمعات العالم الثالث وبلدان الوطن العربي خصوصاً ، إذ أنه بدون توفر العامل الذاتي / الحزب الماركسي الثوري الممتلك للرؤية السياسية والطبقية الواضحة إلى جانب التحامه واندماجه في أوساط جماهير الكادحين ، لن يكون هناك أي امكانية لانتصار الانتفاضات الشعبية ضد أنظمة الاستغلال والاستبداد ، بل ستنجح قوى الثورة المضادة والقوى اللبرالية الرثة وقوى الإسلام السياسي في قطف ثمار الانتفاضات العفوية والوصول إلى السلطة وتغيير شكل النظام المستبد بشكل آخر لا يختلف في جوهره ومضامينه ومصالحه الطبقية عن النظام المخلوع كما جرى في مصر وتونس واليمن وليبيا في المشهد الراهن .

يوميات صمود غزة ومقاومتها لحرب الابادة الصهيونية

16 / 7 / 2014

(1)

رسالة من قطاع غزة..... 2014/7/16

فيما يستمر العدوان الصهيوني على غزة لليوم العاشر، ويتزايد عدد الشهداء ليصل الى اكثر من 200 شهيد و1500 جريح ومئات البيوت والمؤسسات المدمرةوينتشر الدمار والرعب ورائحة الموت والدم في شوارعها ، يستمر قطاع غزة (بمخيماته ومدنه وقراه) عنيداً في اصراره على رفع راية هويته الوطنية بيد ، وسلاح الصمود والمجابهة والتحدي باليد الاخرى .. ثم يلتقط انفاسه فقط لكي يدفن شهدائه وينهض من جديد مملوءً بروح الحقد على الصهاينة والامريكان وحكام العرب .. ولا غرابة في ذلك فغزة سفينة نوح الفلسطينية ، لكنها عاتبه وحزينه من وعلى الفصائل والاحزاب والمثقفين وما يسمى بالمستقلين وعلى كافة الحركات السياسية الفلسطينية والعربية بمختلف اطيافها من اليمين والوسط واليسار .. وتسألهم جميعا .. ايها الفصائل والاحزاب : يا من تصدحون بشعار "المقاومة الشعبية"او شعار " التضامن " .. ما الذي تنتظرونه لكي تطبقوا شعاركم هذا في مخيمات ومدن وقرى الضفة الغربية وفي مخيمات سوريا وفي مخيمات لبنان والاردن ؟ اين هي المظاهرات الشعبية في العواصم العربية ؟ واين هذه المظاهرات للتضامن مع اخوتكم في غزة الجريحة ... اين هي احتجاجاتكم واعتصاماتكم وتنديداتكم ..؟ ام انكم تنتظرون الجمعة لكي تؤدوا صلاة الغائب على غزة ؟ يبدو واضحا ان عزلتكم عن جماهيركم في الضفة ومخيمات الشتات باتت فجوتها على درجة من الاتساع تحول دون دوركم النضالي ، ودون ممارسة شعار "المقاومة الشعبية" او كما اسميه اضعف الايمان إن لم يكن –هذا الشعار– مؤشرا على مزيد من هبوطكم وتراجعكم وفقدانكم لمصداقيتكم....في كل الاحوال اقول عاش كفاح ونضال شعبنا الفلسطيني من اجل حريته وعودته ودولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة.....ويا غزة ...كوني مرآة للنور وكوني أبدية.....

(2)

2014/7/16.

إن استعادة هدف الصراع ومواصلته ضد الوجود الصهيوني بكل اشكال ووسائل النضال وصولا الى تحقيق اهداف شعبنا في الحرية والعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة ، هي عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا

للمزايدات ، انه تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في الالتحام بالجماهير ، وثورة في التوسع التنظيمي وأساليب النضال الكفاحية والديمقراطية ، حيث ستفرض هذه الأهداف نفسها علينا كتحدي تاريخي ، كي نكون بمستوى التحدي والإدراك العميق لآليات التاريخ ونطابق بنانا الفكرية والكفاحية والعلمية معها، ونصبح بمستوى الغاية الحقيقية المحركة للطاقات والخبرات والضمائر ، وبأننا بمستوى وطن ننتمي إليه ونستحقه ونحن واعون لما نفعل ، بوعي وإرادة . ..

(3)

2014/7/15

الحديث عن صمود قطاع غزة الفلسطيني بكل مخيماته ومدنه وقراه في مجابهة العدوان الصهيوني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الأهداف أو النضال فيه عن أي موقع آخر في مخيمات الدهيشة واليرموك وخان الشيح والنيرب ومار الياس وعين الحلوة وصبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ونهر البارد والبداوي ونور شمس والامعري وشعفاط وقلنديا والثوري والوحدات والبقعة ، ولا يختلف عن اي موقع آخر من المدن الفلسطينية اللد والرملة وحيفا أو النقب أو الخليل او نابلس أو القدس وبيت لحم.. بل هو امتداد تاريخي عضوي ومعنوي لتلك التجمعات والأهداف النضالية التي توحد شعبنا في الوطن كما في المنافي مدركا ان الامال والاهداف العظيمة تولد من الالام العظيمة ، وها هو قطاع غزة في اليوم التاسع لصموده ومقاومته الباسله للعدوان يضم في حضنه الدافيء كل المناضلين من ابناءه الذين توحدوا في أتون المعركة ضد العدوان الصهيوني مؤكدين بعزائم لا تقهر شعار شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي أنه لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهدافنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.. ففلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً ، وبدون ذلك سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

(4)

2014/7/14

من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني...

– إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعبث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات واللاءات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه وثوابته. هل استطاعت أوسلو ووثائقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق

الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاءاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاءات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاءات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية .

– أن الصراع مع عدو، كالصهيونية – وإسرائيل – والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحريته القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

(5)

2014/7/14

القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن.....

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية)المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة).وكلاهما لا يتناقض مع التحالف الامبريالي الصهيوني، أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب ، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف

والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط يتجلى دور اليسار الثوري عبر المبادرة الى تشكيل البديل الديمقراطي الشعبي القادر على اثبات وجوده وفعاليته في مجابهة مخاطر هذا الاستقطاب الثنائي وازاحته ...

(6)

2014/7/14

المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره . وبالتالي ، إذا كان صراعنا نحن الفلسطينيون ضد الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، فهو أيضاً من أجل فتح أفق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل قطر عربي على طريق التوحيد القومي و التطوّر و الحداثة و الدمقرطة والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية. الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمّنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح ومستقبل الجماهير الشعبية العربية. وضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينعزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري والديمقراطي العربي كله.

(7)

2014/7/14

هل يمكن لليهودي ان يكون يساريا وصهيونيا في آن واحد ؟

ان الإنسان اليساري الملتزم بمبادئه، لا يمكن ان يدافع عن الظاهرة ونقيضها في آن واحد، بمعنى أنه لا يمكن أن يكون صهيونياً ويسارياً في آن، الا اذا كان انتهازياً كما هو حال الأغلبية الساحقة من لوحة اليسار اليهودي في إسرائيل ، اذ ان اليهودي اليساري (من مختلف الاصول والجنسيات) هو فقط من يرفض المساهمة في اغتصاب فلسطين واضطهاد شعبها من ناحية ويرفض الدور الوظيفي لدولة إسرائيل في خدمة النظام الامبريالي الرأسمالي من ناحية ثانية، وهو أيضا من يرفض الإقرار بوجود قومية يهودية او شعب يهودي، ما يعني بوضوح ان دولة "إسرائيل" نشأت وتأسست وفق مشروع

رأسمالي امبريالي توسعي حدد لها وظيفتها منذ البدايات الأولى للفكرة الصهيونية التي تلفحت او تذرعت – كما تذرع النظام الرأسمالي أيضاً– بالفكرة الدينية او "التوراتية" لتضم في إطارها فسيفساء واسعة من أجناس بشرية، من أصول غربية وشرقية، من أوروبا وأمريكا وروسيا واسيا وإفريقيا، لا وجود لأي رابط اجتماعي او تاريخي بينهم، ويستحيل انصهارهم في مجتمع متجانس او قومية واحدة، لكنهم التقوا جميعاً بدوافع ومنطلقات وأهداف تعددت فيها الدرجات والوسائل والغايات، لخدمة المشروع الرأسمالي العالمي الذي حدد هدفه الاستراتيجي من إقامة هذه الدولة: "إسرائيل" تحقيقاً لوظيفة استهدفت وما زالت، اغتصاب بلادنا فلسطين أولاً، ثم الإسهام في إبقاء تطور شعوبنا العربية محتجزاً في اطار من التبعية والتخلف والخضوع كما هو حالنا اليوم، حفاظاً على المصالح الامبريالية في وطننا العربي بما يضمن استمرار الهيمنة على مقدراتنا وثروات شعوبنا ويحول دون تطورها او استنهاضها، ذلك هو الدور الوظيفي لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم الى دولة امبريالية صغرى تغذيها وتدعمها الامبريالية الأم ... الولايات المتحدة الأمريكية ... ذلك هو هدف عملية التطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية على أبناء شعبنا الفلسطيني عشية 15/ايار/1948 او النكبة الأولى، التي تؤكد مقدماتها ونتائجها ان الصراع منذ اللحظة الأولى كان صراعاً عربياً صهيونياً.

(8)

2014/7/13

غزة – سفينة نوح الفلسطينية –الصامدة المقاومة تتلقى ضربات العدو الصهيوني وتكتم احزانها وتودع شهداؤها وتحنو على جرحاها وتحتضنهم وحدها لكن كبرياؤها يمنعها من الصراخ ..يا وحدي ...وتسأل – والألم يعتصر فؤادها – ما الذي جرى لانتماؤكم ولثقافتكم الوطنية يا اهلي ..يا اخوتي ..فلسطينيين وعرب ...أما آن لكم ...لبعضكم ...لفصائلكم ...لاحزابكم ...لجامعاتكم وجمعياتكم ونواديكم ان تخرجوا عن صمتكم ..تضامنا مع غزة وشهدائها وجرحاها واهلها الصامدين في وجه الالة العسكرية الصهيونية ...

(9)

2014/7/13

قطاع غزة يتعرض الان – ومجددا – لقصف صواريخ وطيران العدو الصهيوني الذي يحاول يائسا ان ينال من صموده .. خسئتم ايها الصهاينة فالقطاع هو سفينة نوح الفلسطينية التي تحتضن ابناء شعبنا من كل قرى ومدن وبادية فلسطين ، وهو الأم الولادة للهوية الوطنية المتجددة ابدا ..المصقولة بنار الصمود والتضحيات والشهداء والمقاومة.. غزة الصامدة المقاومة تتلقى ضربات العدو الصهيوني

وتكتم احزانها وتودع شهداؤها وتحنو على جرحاها وتحتضنهم وحدها لكن كبرياؤها يمنعها من الصراخ ..يا وحدي....عاشت فلسطين حرة عربية...

(10)

2014/7/13

من هو الإرهابي؟

هل هو الفلسطيني الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وعودته وحياته الكريمة الآمنة ؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الاطلاق ، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات في ظل متغيرات واوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية ، وادت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني من كل جانب رافضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وقرار محكمة لاهاي الاخير بخصوص الجدار التوسعي ، من اجل تحقيق هدفه في اذلال شعبنا وفرض الاستسلام عليه عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال المقاومة كحق وواجب وطني أقرته مواثيق الشرعية الدولية، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية من أجل الحرية والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

(11)

2014/7/13

عن النظام العربي....

ان تحول النظام العربي إلى حالة –غير مسبوقة– من العجز والتخاذل والخضوع عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أداوت النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعَرَّته بضمور الغاية وغيابها .

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته الثورية ،القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما

يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية .

(12)

2014/7/12

طوال ما يقرب من مائة عام مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، يواجه شعبنا في قطاع غزة في هذه الايام العدوان الصهيوني ، بروح عالية من التحدي لن تعرف الاستسلام او الاذعان على الرغم من تزايد عدد الشهداء الى اكثر من 155 شهيد واكثر من الف جريح واكثر من 280 منزل مدمر، فمع كل هذه التضحيات الغالية يتجدد الجرح الفلسطيني، لكن تتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوراع المخيمات في النصيرات والبريج ورفح وخانيونس وجباليا ومن بين أزقة الشجاعية والزيتون والتفاح، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام همجية العدو رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية،البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة شعبنا في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة حتى تحقيق الاهداف التي ضحى شهداء شعبنا من اجلها .

(13)

201/7/12

واهم كل من يعتقد ان ارادة شعبنا الفلسطيني ستنكسر ....

ها هو قطاع غزة في اليوم السادس لصموده ومقاومته الباسله للعدوان يضم في حضنه الدافىء كل المناضلين من ابناءه في كتائب القسام وسرايا القدس وابو على مصطفى وشهداء الاقصى والمقاومة الوطنية وغيرهم الذين توحدوا في أتون معركة الصمود والمقاومة ضد العدوان الصهيوني مؤكدين بعزائم لا تقهر شعار شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي أنه لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهدافنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.. ففلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

(14)

2014/7/12

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس حل الدولتين، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة –غير مسبوقة– من العجز والتخاذل والخضوع عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أداوت النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعَرَّته بضمور الغاية وغيابها .

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته الثورية ،القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية .

(15)

2014/7/12

الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟ الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وحياته الكريمة الآمنة ؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الاطلاق ، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات في ظل متغيرات واوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية ، وادت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي ، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني من كل جانب رافضا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وقرار محكمة لاهاي الاخير بخصوص الجدار التوسعي ، من اجل تحقيق هدفه في اذلال شعبنا وفرض الاستسلام عليه عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال

المقاومة كحق وواجب وطني أقرته مواثيق الشرعية الدولية، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية من أجل الحرية والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

(16)

2014/7/11

رؤية استراتيجية.....

يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على مواصلة حصاره وعدوانه ، ورفضه لمرجعيات الشرعية الدولية، واستفراده بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت – وما زالت – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الامريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور .

(17)

2014/7/11

ستة وستون عاما مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه وديارة، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير

حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

(18)

2014/7/11

واهم كل من يعتقد ان ارادة شعبنا الفلسطيني ستنكسر ....

ها هو قطاع غزة في اليوم الخامس لصموده ومقاومته الباسله للعدوان يضم في حضنه الدافىء كل المناضلين من ابناءه في كتائب القسام وسرايا القدس وابو على مصطفى وشهداء الاقصى والمقاومة الوطنية وغيرهم الذين توحدوا في أتون معركة الصمود والمقاومة ضد العدوان الصهيوني مؤكدين بعزائم لا تقهر شعار شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي أنه لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهدافنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.. ففلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.. وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

(19)

2014/7/11

من الخطاب الوداعي للقائد المؤسس الراحل جورج حبش في المؤتمر السادس للجبهة(تموز /يوليو 2000).....

في هذا الخطاب الوداعي قال الحكيم حول الوضع السياسي الفلسطيني والعربي : "إن الساحة الفلسطينية والعربية فيها خندقان واضحان لمن يريد أن يرى ذلك: خندق أمريكا، أي خندق الإمبريالية والصهيونية و(إسرائيل)، ويؤسفني هنا القول أن القيادة الرسمية لـ م.ت.ف قد انضمّت لهذا الخندق بعد اتفاق أوسلو، مع إدراكي ووعيي للتناقضات القائمة بين تلك القيادة الرسمية و(إسرائيل)، ولكنها تناقضات أخذت شكل التعارضات الثانوية، التي يمكن حلها والتعامل معها تحت السقف والرعاية الأمريكية. يقابل ذلك الخندق الذي يعبر عن مصالح أهداف الجماهير الفلسطينية والعربية، خندق

الصمود والمقاومة، خندق قوى الثورة التي تواصل طريق الحرية والاستقلال لتحقيق أهدافنا العادلة. الخندق الذي يسعى لتحقيق مصلحة كل طبقات الشعب الفلسطيني، الخندق الذي يعرف حقيقة (إسرائيل) والصهيونية وحقه في النضال المستمر حتى دحر الصهيونية بالكامل الخندق الذي يؤمن بأن الدولة وتقرير المصير والعودة أهداف مرحلية وليس نهاية المطاف أو الصراع، وبالتالي فإنه يواصل النضال لتحقيق دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية،التي ستكون جزء من مشروع إقامة المجتمع العربي الديمقراطي الجديد، لكي نقدم حلاً إنسانياً وديمقراطياً للمسألة اليهودية".

(20)

2014/7/11

الحديث عن صمودقطاع غزة الفلسطيني بكل مخيماته ومدنه وقراه في مجابهة العدوان الصهيوني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الأهداف أو النضال فيه عن أي موقع آخر في مخيمات والدهيشة واليرموك وخان الشيح والنيرب ومار الياس وعين الحلوة وصبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ونهر البارد والبداوي ونور شمس والامعري وشعفاط وقلنديا والثوري والوحدات والبقعة ، ولا يختلف عن اي موقع آخر من المدن الفلسطينية اللد والرملة وحيفا أو النقب أو الخليل او نابلس أو القدس وبيت لحم.. بل هو امتداد تاريخي عضوي ومعنوي لتلك التجمعات والأهداف النضالية التي توحد شعبنا في الوطن كما في المنافي مدركا ان الامال والاهداف العظيمة تولد من الالام العظيمة.

(21)

2014/7/10

شعبنا الفلسطيني على العهد.....

ان شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت من جهة وممارسات دولة العدو الصهيوني العنصرية النازية العدوانية الهمجية المتواصلة من جهة أخرى أثبت في كل محطات الصراع، أنه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر من محاولات التصفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والحرية في فلسطين التاريخية، لم تنجح أبدا في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، أنها راكمت وبعمق مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان، التي تعرض لها من العدو

الإسرائيلي، و ضد قطبي الانقسام ، وضد مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف الجغرافيا أو أماكن اللجوء والشتات.

(22)

2014/7/9

في اليوم الخامس للعدوان الصهيوني ....غـــزة رغم جراحها وشهدائها تنتصر للمســـتقبل .....

إن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين، لن تنطفئ ولن تتوقف مهما تزايدت عدوانية الدولة الصهيونية وحليفها الإمبريالي، ومهما تزايدت عمالة ما يسمى بامراء وملوك العرب الخونة واسيادهم الامريكان والصهاينة الذين يتوهمون انهاء القضية الفلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين او فصل غزة عن الوطن الفلسطيني وشطب هويتنا الوطنية أو وقف نضال شعبنا الوطني التحرري ...وها هو قطاع غزة في اليوم الخامس لصموده ومقاومته الباسله للعدوان يضم في حضنه الدافيء كل المناضلين من ابناءه في كتائب القسام وسرايا القدس وابو على مصطفى وشهداء الاقصى والمقاومة الوطنية وغيرهم الذين توحدوا في أتون المعركة ضد العدوان الصهيوني مؤكدين بعزائم لا تقهر شعار شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي أنه لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهدافنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.. ففلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.. وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

(23)

2014/7/8

قطاع غزة يتعرض الان – ومجددا – لقصف صواريخ وطيران العدو الصهيوني الذي يحاول يائسا ان ينال من صمود هـ .. خسئتم ايها الصهاينة فالقطاع هو سفينة نوح الفلسطينية التي تحتضن ابناء شعبنا من كل قرى ومدن وبادية فلسطين ، وهو الأم الولادة للهوية الوطنية المتجددة ابدا ..المصقولة بنار الصمود والتضحيات والشهداء والمقاومة..عاشت فلسطين حرة عربية.

دروس وعبر نضال وصمود قطاع غزة ...

21 / 7 / 2014

دروس وعبر نضال وصمود قطاع غزة ...بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية.....

بعد أسبوعين على العدوان الصهيوني وقصفه الهمجي من البر والبحر والجو ، قطاع غزة يجسد بصموده ومقاومته ارادة وتطلعات شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي رغم تزايد التضحيات ودماء الشهداء الذين وصل عددهم الى 450 بينهم 70 مواطنا من حي الشجاعية في هذا اليوم (الاحد الدامي) الأكثر دموية وبشاعة منذ بدء العدوان الإسرائيلي ورغم تزايد عدد الجرحى الى اكثر من 3500 جريح...لكن قطاع غزة سرعان ما يحتضن جرحاه ويحنو عليهم ، وسرعان ما يودع الشهداء بفخر واعتزازوكبرياء حاقد على العدو، ويدفنهم ليبدأ من جديد في مواصلة صموده ومقاومته واضاءة شموع الثورة لينير الطريق لكل الثوار والمناضلين الفلسطينيين والعرب المؤمنين بأن لا مستقبل لشعوبنا العربية عموما وجماهيرنا الشعبية الفقيرة خصوصا سوى مواصلة النضال والصراع الثوري والطبقي ضد الوجود الامبريالي الصهيوني ، وضد انظمة التبعية والتخلف والاستبداد واجتثاثها عبر تفعيل واشعال الثورات الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ،ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية.

الموت لعملاء الأمريكان والصهاينة... عاشت فلسطين حرة عربية... المجد والخلود لشهداء فلسطين والأمة العربية ... نعم لمقاومة ودحر الوجود الامريكي الصهيوني ... نعم للثورات الشعبية العربية من أجل اجتثاث أنظمة التخلف والتبعية والاستبداد على طريق تحقيق أهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية...

وجهة نظر حول مفهوم الثورة الوطنية/الشعبية الديمقراطية

31 / 8 / 2014

في مجابهة اوضاع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال والافقار السائدة في كافة الانظمة /المجتمعات العربية المحكومة سياسيا وطبقيا من قبل التحالف الكومبرادوري والرأسمالي الرث والبيروقراطي المدني والعسكري في المرحلة الراهنة ، تتجلى الضرورتين الموضوعية والذاتية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وخروجها من أزماتها وصراعاتها الداخلية لتلبية حاجة الجماهير الشعبية من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، في إطار الرؤية القومية التحررية الديمقراطية والتقدمية الأشمل ، والانتشار والتوسع في اوساط جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين والكادحين لمراكمة عوامل الثورة لاسقاط هذه الانظمة وادواتها الطبقية .

فمنذ اكثر من ثلاثة عقود ، تتصدر الساحة السياسية العربية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة الحركات الاسلاموية . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة ، وهى الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الشكل أو الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي ، الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار الثوري في بلادنا تفعيل جوانب النضال الوطني والصراع الطبقي وصولا الى مرحلة نضوج عوامل البديل الشعبي ارتباطا بمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية من منظورنا اليساري الماركسي لهذا المفهوم ، ووفقا لذلك فان هذه الثورة هي استمرار لثورة التحرر الوطني من جهة وهي استمرار لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية .

فالثورة الوطنية الديمقراطية ترتكز إلى تحالف واسع من الجماهير يضم القوة الرئيسية للتحالف الثوري المكونة من العمال والفلاحين الفقراء، الى جاتب الشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة ، (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ويخطئ كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأسا نحو"الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود. فهي تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي ، كما وترمي إلى القيام

بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل اشكال التبعية للامبريالية وانهاء هيمنة الكومبرادور والراسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والقطاع العام والمختلط ، وهذا يعني أن مهامها :

1. تصفية البنية الاقتصادية التابعة وتصفية البنية الاقتصادية الكومبرادورية ، والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي .
2. تصفية البنى اليمينية الليبرالية وبنى الاسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفكيك وازاحة هيمنتها في البناء الفوقي ، وهذا يعني اعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لالغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
3. اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في كل قطر عربي ارتباطا بمبدأ الاعتماد الجماعي العربي.

وانطلاقا من وعينا بان مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية هو مفهوم علمي يرتبط – ارتباطا وثيقا – بتناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني ، فهي ثورة تحرر وطني مناضلة ومقاومة للوجود الامبريالي الصهيوني من اجل اجتثاثه من بلادنا.. وهي في نفس الزمان والمكان ثورة ديمقراطية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية تستهدف اسقاطها ومواصلة النضال من اجل استكمال التحرر والسيادة الوطنية في الاقتصاد والسياسة والثقافة وكافة قضايا المجتمع برؤية طبقية تستهدف اساسا مصالح الشرائح الفقيرة وكل الكادحين المضطهدين ، وبرؤية تنموية تقوم على مبدأ التنمية المستقلة والاعتماد على الذات ، فالثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية – في اوضاعنا العربية الراهنة –هي الثورة التي تلتزم برؤية وبرامج تجسد مصالح واهداف العمال والفلاحين الفقراء وكافة الشرائح الجماهيرية الفقيرة والمضطهدة ، بقيادة الحزب الماركسي الثوري لضمان انجاز المهام الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتنموية الاقتصادية وتكريس اسسها وبنيتها التحتية وقاعدتها الانتاجية ، وفي هذه المرحلة سيتمتع المجتمع بالمعاني الحقيقية للمساواة وتطبيق مفهوم المواطنة والديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي طالما أن الجماهيرالشعبية تشارك بشكل ديمقراطي ثوري ملموس من خلال مندوبيها في هذه العملية ، بما يمكنها أن تتولى بشكل مباشر – عبر الدور الطليعي للحزب الماركسي الثوري في اطار الائتلاف الجبهاوي التقدمي الاشتراكي– إدارة شئون المجتمع عموما وبما يؤكد على مراكمة عوامل التطور النهضوي للبنية المادية التحتية في جميع القطاعات الانتاجية (خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والاقتصاد والتقدم التكنولوجي وقطاع الخدمات) بما يعزز تنمية وتوافق البنية الفوقية مع البنية التحتية ، حيث سيكون التوسع المستمر في الإنتاج وتحقيق العدالة

في التوزيع كفيلين بالقضاء على القاعدة المادية للراسمالية والاقتصاد الحر ولكل اشكال المنافسة والخوف والعوز تمهيدا للانتقال الى المجتمع الاشتراكي.

ووفق هذه الرؤية فان الثورة الوطنية الديمقراطية هي باختصار ثورة وطنية وطبقية مناضلة ضد كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ، وضد كافة قوى اليمين الليبرالي او الاسلام السياسي ، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة احزاب يسارية ماركسية ثورية، بما يضمن تطبيق اسس ومفاهيم الحداثة والتنوير العقلاني والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الادنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل، وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن خمسة اضعاف دخل العامل المنتج الى جانب تطوير الاوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية والرفاه للجماهير الشعبية وتحقيق مبادىء واليات العدالة الاجتماعية الثورية .

بهذا التوجه في الرؤية والبرامج ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها ، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية ، بما يضمن توفير اسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا الى جنب مع خطط محو الأمية، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء الى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والانساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية . اخيرا ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل

مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

عن ابناء الشهداء والجرحى واصحاب البيوت المدمرة ، وعن خطة اعمار قطاع غزة وتعثر ولادة حكومة الوحدة الوطنية رغم الشروط المذلة للدول المانحة .....

6 / 9 / 2014

عن ابناء الشهداء والجرحى واصحاب البيوت المدمرة ، وعن خطة اعمار قطاع غزة وتعثر ولادة حكومة الوحدة الوطنية رغم الشروط المذلة للدول المانحة .....

الاثنين 2014/8/26 توقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة بعد 51 يوما من صموده ومقاومته الباسلة في مواجهة القصف الهمجي التدميري الذي ادى الى استشهاد اكثر من 2100 شهيد واكثر من 11 ألف جريح ، وتدمير اكثر من عشرة الاف منزل وشقة ومنشآت مدنية ، منها حوالي 5000 منزل تدمير كلي ، وأكثر من 350 مصنع ومزرعة وورشة تدميرا كليا وجزئيا....ومنذ ذلك التاريخ لم يلمس ابناء الشهداء أو المتضررين أي خطوة تبشر بقرب تطبيق ما تم الاتفاق عليه من فتح المعابر وازالة الحصار وتوفير اسس مصالحة حقيقية بين قطبي الصراع فتح وحماس وتشكيل حكومة وحدة وطنية وبداية خطة الاعمار من الدول المانحة (الاجنبية والعربية) دون ان يدرك البعض (في الفصائل)الثمن السياسي الذي سيدفعه شعبنا ومشروعنا الوطني مقابل المبالغ المخصصة للاعمار ، وهو ثمن سيكون في حده الادنى مشروطا من كل الدول المانحة بالتأكيد على ان دفع الاموال ليس موقفا انسانيا على الاطلاق، بل مقابل تكريس وضمان التهدئة الفلسطينية–الاسرائيلية ووقف كافة " الاعمال العدوانية "؛ وتثبيت اسس المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس بما يضمن سيطرة السلطة الفلسطينية؛ ودعم حكومة الرئيس محمود عباس وشرعيتها واتفاقاتها المعقودة مع الدولة الصهيونية ، كما سيفرض مؤتمر المانحين – المنوي عقده في 2014/10/8 – الشروط والاليات التي تحظى بثقة الولايات المتحدة والدول المانحة ؛ بما في ذلك رفض أية حلول مستندة الى المقاومة المسلحة في غزة او في الضفة الغربية؛ انطلاقا من الموقف الامريكي والدولي والعربي الرسمي أن لا حل إلا الحل السياسي وبالعودة الى التفاوض مع" إسرائيل"؛ على قاعدة دعم ما يسمى بحل الدولتين للصراع؛ وضمان عدم دخول أسلحة غير شرعية لقطاع غزة؛ ودعم رعاية مصر للحوار والمصالحة والتهدئة؛ وتشكيل حكومة فلسطينية تحترم الالتزامات والاتفاقات مع دولة العدو الاسرائيلي الى جانب الالتزام بالاتفاقات الدولية؛ وكل تلك الشروط وغيرها تجسد الثمن السياسي الذي يجب ان يدفعه الفلسطيني (من وجهة نظر امريكا والدول المانحة) مقابل الوعد بتقديم الاموال اللازمة لاعادة إعادة إعمار قطاع غزة.!!!

وها هم ابناء وذوي الشهداء ينتظرون – بقلق وحسرة وألم – تطبيق الخطة الكفيلة بتقديم المعونات والتعويضات الطارئة والمصاريف الدائمة لهم وسبل رعاية ابناء الشهداء بضمان كل مستلزمات الحياة الكريمة لهم ولأسرهم وضمان التعليم المجاني بكل مراحله لهم ، كما ينتظر اصحاب البيوت المدمرة – بكل مشاعر الأسى والحزن – البدء الفوري بتطبيق خطة الطوارىء لتوفير منازل مستأجرة او كرافانات مؤقتة تأويهم لحين تطبيق " خطة اعادة الاعمار والتعويضات"، وفي قائمة الانتظار يتطلع ايضا اصحاب الورش والمصانع والمزارع المدمرة – بنفس المشاعر – الى خطة التعويض والاعمار ليبدأوا اعمالهم ودوراتهم الانتاجية من جديد ، والاسهام في تخفيف مظاهر الفقر والبطالة التي ارتفعت اليوم في قطاع غزة الى ما لا يقل عن 60% من مجموع القوى العاملة (حوالى ربع مليون عاطل عن العمل في قطاع غزة يعيلون اكثر من مليون شخص) وكذلك الأمر بالنسبة لابناء شعبنا في قطاع غزة الذين طال انتظارهم منذ 7 سنوات لاعادة التيار الكهربائي من خلال اصلاح وتقوية طاقة شركة الكهرباء واقامة محطات لتحلية المياه بعد ان اصبح أكثر من 90% من المياه الجوفية في قطاع غزة لا تصلح للاستخدام الادمي يسبب شدة ملوحتها ومرارتها، وينتظرون ايضا اعادة اعمار المباني والمؤسسات الحكومية والمساجد والكنائس والمراكز الثقافية...الخ ، كما ينتظرون اصلاح شبكات صرف المياه العادمة التي تصب يوميا في بحر غزة ما لا يقل عن 100 ألف متر مكعب يوميا ادت الى تلويث الشاطىء وقتل أو هروب الاسماك داخل البحر وحرمان الاهالي من السباحة.، ...فهل تبادر الفصائل والاحزاب والحركات والشخصيات والفعاليات الوطنية الى ممارسة كل اشكال االتحريض في أوساط الجماهير في الضفة وقطاع غزة والشتات بهدف الضغط السياسي الديمقراطي على قطبي الصراع فتح وحماس لانهاء كل رواسب الانقسام وذيوله صولا الى الاتفاق على صيغة وطنية ديمقراطية جامعة تضمن رفض الاستسلام للشروط المذلة المطروحة من الولايات المتحدة والدول المانحة ، بمثل ما تضمن بناء النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يوفر اسس مواصلة النضال بكل اشكاله من اجل حرية شعبنا واقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على ارضها وسمائها ومياهها وبحرها ومواردها ومعابرها كحل مرحلي لن يلغي حقوق شعبنا التاريخية في ارض وطنه.

عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة واستحقاق البديل الديمقراطي الآن وفورا.....دعوة للحوار.....

8 / 9 / 2014

تجلى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية سجلتها الوثيقة السياسية – الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية كما يلي:

(1) استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي – الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الواقعية المهزومة.

(2) أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن من كبح اندفاعة القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي والجماهيري ارتباطاً بتحولات الصراع، فازدادت عزلتها وتراجعت مصداقيتها بعد ان عجزت او تراخت عن تفعيل البرنامج المطلبي الديمقراطي المعبر عن هموم وتطلعات جماهيرها.

ما تقدم،– كما تضيف الوثيقة – "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل.لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته. صراع يديره التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي، بكل ما يملك من قوة .

ما يعني أن طبيعة الصراع الموضوعية، والذي نجد انعكاساً له في استمرار مظاهر الصراع، واحتدام التناقضات مع العدو، تشير على أن الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية، هي تعبير عن قصور وعجز العامل الذاتي عن الارتقاء برؤيته وأدائه وممارسته السياسية والفكرية إلى مستوى استحقاقات وشروط الصراع" .

"هنا تقع مكانة الحالة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية والدور التاريخي الذي ينتظرها في هذه المرحلة الدقيقة حيث سيتقرر غير شأن مصيري ، وتملأ المساحة الفارغة التي ما زالت تنتظر إطارها التاريخي، القادر على تقديم الرؤية وتقدير اللحظة والدور والمكانة ومؤهل ليعبر عنهما .

في ضوء المعنى الدقيق المشار إليه، يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة

هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة .

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية وتأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني بشقيه الليبرالي الرث والاسلام السياسي، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركاً الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطاً بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ .

وبالتالي فإن الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة .

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى" .

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم– كما تؤكد الوثيقة –، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية"العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره.

وبالتالي فإن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها

كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي .

رؤية راهنة ومستقبلية عن رؤية ودور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية

15 / 9 / 2014

انطلاقا من ان فكرة المقاومة (بكل اشكالها) الهادفة إلى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية أقدم رؤية راهنة ومستقبلية عن دور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ورؤيتها ومواقفها المطلوبة تجاه الوضع العربي وفق الاسس التالية:

1- **الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها "وجدت لتبقى" أو أنها "دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد"، فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية.**

2- **انطلاقا من أن التناقض الأساسي التناحري مع العدو الصهيوني، دون تجاوز التناقض مع أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف الرجعية العربية باعتباره تناقض سياسي رئيسي، ولا يعني ذلك أن تقوم القوى الثورية الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية الثورية الديمقراطية لإسقاط أي نظام رجعي أو تابع للحلف الإمبريالي الصهيوني.**

3- **ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي الديمقراطي النهضوي العربي: فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية المشار إليها، ولكنه يصبح شعاراً ضارّاً إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني.**

4- **المساهمة في إسقاط نهج التفريط الخيانة، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ إمبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كامل أهداف الشعوب والجماهير الشعبية العربية في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأشتراكية والوحدة.**

5- المهمات التنظيمية المركزية الأستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي :

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري .

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري.

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

نظرة تحليلية لواقع التخلف العشائري والنمط شبه الرأسمالي التابع والرث وانتشار الفساد في مجتمعاتنا العربية....

25 / 9 / 2014

من المهم والضروري في اطار عملية النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور في البلدان العربية عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ، وغابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...وبالتالي لا خيار أمام احزاب اليسار الديمقراطي الثوري سوى الاندماج في حركة السيرورة الثورية الجماهيرية لتحقيق اهداف العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية بافاقها الاشتراكية .

عن عملية الاعمار واستمرار الحصار ، وعن السكان والقوى العاملة والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما في منتصف 2014

25 / 10 / 2014

استناداً الى كراس مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بتاريخ ابريل2014، فقد بلغ اجمالي عدد السكان في الضفة وقطاع غزة منتصف عام 2013 (4,421) مليون نسمة، وبإضافة نسبة النمو السنوي للسكان ومقدارها 3% يصبح عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف عام 2014 (4.55) مليون نسمة ، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61.5% ما يعادل 2,798,250 شخص، وقطاع غزة بنسبة 38.5% ما يعادل 1,751,750 شخص. أما نسبة القوى البشرية ، ضمن سن العمل (15 سنة فأكثر) فقد بلغت في الضفة وقطاع غزة 59.9% من مجموع السكان فيهما، ما يعادل 2,725,450 شخص، منهم في الضفة 1,734,915 شخص بنسبة 62% من مجموع سكان الضفة الغربية، مقابل نسبة 56.5% في قطاع غزة ، ما يعادل 989738 شخص .

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2014، فيبلغ 1,188,296 شخص بنسبة 43.6% من مجموع القوى البشرية (15 سنة فأكثر)، يتوزعون بنسبة 45% في الضفة الغربية ،ما يعادل 780700 شخص ، مقابل نسبة 41.2% في قطاع غزة ، ما يعادل 407596 شخص.

هذا وقد بلغت نسبة العاملين بالفعل في الضفة والقطاع منتصف عام 2013 (75.6%) ما يعادل 885 ألف عامل، مقابل نسبة العاطلين عن العمل التي بلغت 23.4% ما يعادل 270 ألف عاطل عن العمل ، أما عدد العاملين بالفعل في الضفة الغربية (منتصف 2013) فقد بلغ 618 ألف عامل بنسبة 81.4% من مجموع القوى العاملة مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل ما يعادل 141 ألف شخص، في مقابل نسبة 67.4% عاملين بالفعل في قطاع غزة ، ما يعادل 267 ألفاً، ونسبة 32.6% عاطلين عن العمل، ما يعادل 129 ألف عاطل عن العمل.

وفي منتصف هذا العام 2014، فإن نسبة العاملين في الضفة الغربية تصل إلى حوالي 81% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 632367 عامل، مقابل نسبة بطالة لا تزيد عن 19% ما يعادل 148333 عاطل عن العمل ، اما في قطاع غزة ،فقد استمرت نسبة العاملين فيه حتى منتصف عام 2014 أو بداية العدوان الصهيوني عليه أول شهر تموز/يوليو 2014 عند نسبة 67.4% عاملين

بالفعل، أي ما يعادل 274720 عامل، مقابل نسبة 32.6% عاطلين عن العمل، ما يعادل 132876 عاطل عن العمل في قطاع غزة حتى منتصف عام 2014.

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 حيث تم تدمير أكثر من 150 مصنع تدميراً كلياً وجزئياً وأكثر من 200 منشأة زراعية وأكثر من عشرة آلاف منزل ومنشأة سكنية ومحلات تجارية وورش صغيرة، الأمر الذي ادى إلى شلل الحياة الاقتصادية بعد أن تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة منذ اول آب 2014 حتى تاريخ اعداد هذه الورقة إلى حوالي 60% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 244557 عاطل عن العمل ينتظرون انهاء الحصار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية ارتباطاً باعادة إعمار قطاع غزة ارتباطاً بالدعم المالي من المانحين الذين وعدوا عبر مؤتمر القاهرة 2014/10/12 ، بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ خطة الاعمار، الأمر الذي يستوجب تشكيل هيئة وطنية من كافة القوى المتابعة ومراقبة تنفيذ خطة إعمار غزة ، أما اذا استمرت كل من حركتي فتح وحماس على مواصلة حالة الصراع الانقسامي بينهما ، فإن مصر لن تلتزم بتطبيق اتفاقية التهدئة أو بفتح معبر رفح ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول المانحة ، التي لن تلتزم بتقديم الدعم المطلوب للاعمار بدون الاستجابة لشروطها السياسية. ما يعني تزايد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الكارثية ليس بالنسبة للعاطلين عن العمل فحسب، بل ايضاً بالنسبة لأكثر من اربعماية ألف من سكان القطاع الذين تشردوا بسبب دمار بيوتهم، وكذلك الأمر بالنسبة لأسر الشهداء والجرحى، إلى جانب تزايد حالة الاحباط واليأس في صفوف الشباب وارتفاع نسبة الراغبين منهم للهجرة من قطاع غزة رغم كافة المخاطر التي تعترض طريقهم بما في ذلك الموت غرقاً، ما يعني بوضوح تفاقم أوضاع الاحباط والتذمر والانحطاط مع ارتفاع نسبة البطالة وانتشار المظاهر والسلوكيات الاجتماعية المتردية (تعاطي المخدرات والحشيش والسرقات والانحلال الاخلاقي.. الخ) بسبب انتشار واتساع أحوال الفقر المدقع الى جانب تفاقم الاوضاع الصحية وانتشار الامراض (الجرب / والتفوئيد / والسحايا / امراض سوء التغذية / " ابو دغيم") علاوة على احتمال انتشار امراض الكلى الناجمة عن شدة ملوحة المياه في قطاع غزة الذي انخفض مخزونه من المياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشرى الى اقل من 10 % من المخزون، الامر الذي يفرض على كافة القوى الوطنية مطالبة السلطة الفلسطينية والجامعة العربية والدول المانحة باقامة محطات تحلية المياه بما يضمن انتاج ما لا يقل عن مائة مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنويا.

أخيراً ، إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية أو إعادة إعمار قطاع غزة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي

الإسرائيلي .. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني ، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها بحيث تكون المحدد الرئيس لأية وثيقة تفاوضية للحل المرحلي .

وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكننا لن نقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبولنا هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضنا هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض على شعبنا إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ، والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا .. هذا هو الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة .

غازي الصوراني

2014/11/1

عملية إعمار قطاع غزة... شرعنة الاحتلال أم إعمار؟

عرض وتحليل وملاحظات نقدية

(النص الكامل للورقة المقدمة إلى ندوة الحوار المفتوح المنعقدة في مطعم لاتيرنا – غزة – 2014/10/27)

ارحب بكل الأخوة والرفاق الحضور آملاً ان نتوصل عبر حوار هادئ إلى مجموعة توصيات أو مقترحات حول "خطة الأعمار" انطلاقاً من حرصنا على ضرورة الإسراع بتطبيقها في إطار رؤية تنموية وطنية بعيداً عن شروط الدول المانحة، بما يضمن معالجة آثار الحرب والعدوان الإجرامي الذي تعرض له قطاع غزة لمدة 51 يوماً منذ السابع من تموز لغاية السادس والعشرين من آب 2014، حيث اعتمد خلالها العدو سياسة التدمير الممنهج، ليس لقدرات وإمكانيات المقاومة فحسب، بل بشكل أساسي استهدف مقدرات وإمكانيات شعبنا الفلسطيني في القطاع، من خلال ايقاع أكبر عدد من الشهداء والجرحى – 40% منهم باتوا اصحاب اعاقات دائمة– وتدمير للمنازل وللبنية التحتية والمنشآت الصناعية والزراعية والخدماتية، بحيث يمكن القول بأن العدو الصهيوني تفوق على النازيه في هجماته من البر والبحر والجو التي لم تترك بشراً أو حجراً أو شجراً إلا وكانت هدفاً بالنسبة له.

صحيح أن العدو اعتمد تلك الممارسات النازيه أيضاً خلال حربيه السابقتين 2008–2009 و 2012 وفي كل حروبه السابقة، إلا أن هذه الحرب (تموز 2014)، كانت خسائرها أكبر مما كان عليه في الحربين السابقتين، وبمقارنات سريعة سنجد الفرق واضحاً، فعلى صعيد الخسائر البشرية، فإن مجموع ما استشهد خلال الحربين السابقيين 1742 وأصيب 7488 ، أما نتيجة العدوان الهمجي في تموز2014، فقد بلغ عدد الشهداء 2147 منهم 530 طفلاً، و302 امرأة، و23شهيداً من الطواقم الطبية، و16 صحفياً، و11شهيداً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبلغ عدد الجرحى طوال فترة الحرب 11100 جريحاً، تراوحت إصاباتهم بين متوسطة وطفيفة وخطيرة، منهم 3,303 طفلاً و2,101 امرأة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن ألف طفل على الأقل سيعانون من إعاقات دائمة[1].

وعلى صعيد المنازل المدمرة عامي 2009 و 2012 بلغ مجموعها 35,550 بين كلي وجزئي ، وخلال حرب 2014 نلاحظ تزايد الهمجية النازية الصهيونية التي قامت بتدمير أكثر من 60 ألف من الوحدات السكنية / بين كلي وجزئي . أما على صعيد تقدير الخسائر المادية، فبلغ خلال حرب 2012

[1] المرصد الأورومتوسطي، حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة، 2014/8/28.

ما يقرب من 2,8 مليار دولار، في حين أنه خلال حرب 2014 بلغت التقديرات أكثر من 6 مليار دولار.

وللوقوف على حقيقة الوضع في قطاع غزة وحجم الخسائر التي تكبدها نورد بالأرقام والاحصائيات حسب العديد من المصادر والجهات الرسمية وغير الرسمية الموثقة:

أولاً: الخسائر البشرية :

المنطقة	عدد الشهداء	عدد الجرحى
شمال قطاع غزة	358	3055
مدينة غزة	462	3719
الوسطى	292	1673
خان يونس	613	1663
رفح	422	990

ثانياً: قطاع المباني والمنشآت الصناعية:

الوحدات السكنية المهدمة والمتضررة حسب المحافظة [1] :

نوع الضرر	تدمير كامل	ضرر كبير	ضرر جزئي	مجموع الوحدات السكنية
الوصف	منازل مدمرة تدميرًا كاملا لا يمكن إصلاحها، وهي بحاجة إلى هدم وإعادة بناء.	أضرار جسيمة في أجزاء من المنزل، ولا تصلح هذه المنازل للسكن حتى يتم إعادة تأهيلها	أضرار صغيرة في جزء من المنزل، ويمكن السكن في المنزل لكنه يبقى بحاجة إلى ترميم.	
شمال غزة	2,300	2,300	8,000	12,600
غزة	2,900	2,900	15,000	20,000
وسط غزة	1,500	1,500	6,000	9,000
خان يونس	2,000	2,000	7,000	11,000
رفح	1,300	1,300	4,000	6,600
المجموع	10,000	10,000	40,000	60.000

[1] المصدر: الخطة الوطنية لاعمار غزة المقدمة إلى مؤتمر الدول المانحة في القاهرة 2014/10/12– ص36

1- البيوت :

تدمير كلي	تدمير جزئي غير صالح للسكن	تدمير جزئي	المجموع
8238	7374	29388	45,000 وحدة سكنية

2- المنشآت الصناعية :

تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
150 منشأة صناعية بين كبيرة وصغيرة	410 بين كبيرة وصغيرة	560

3- المدارس والجامعات :

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	مراكز إيواء (غير صالحة للدراسة)	المجموع
المدارس	22	119	25	141
الجامعات	-	2	-	2
كليات متوسطة	-	4	-	4

4- الأماكن المقدسة والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
المساجد	63	160	223
الكنائس	2	-	2
المقابر	-	10	10
جمعيات خيرية	22	-	22
مؤسسات مالية	19	-	19

ثالثاً: قطاع المياه والصرف الصحي والكهرباء :

التصنيف	تدمير كلي وجزئي
المياه	أكثر من 150 بئر مياه تدمير كلياً و جزئي
الكهرباء	22 بين كلي وجزئي منهم محطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة
محطات مياه وصرف صحي	9 بين كلي وجزئي

رابعاً: قطاع الزراعة والثروة السمكية :

1- بلغت خسائر القطاع الزراعي بالدولار الأمريكي 251 مليون دولار موضحة في الجدول التالي:

التصنيف	المبلغ بالدولار
الانتاج النباتي	131 مليون دولار
التربة والري	36 مليون دولار
الانتاج الميداني	55 مليون دولار

2- الثروة السمكية

مركب صيد	ماتور	مولد كهرباء	غرف
50 مركب تدمير كلي	100 ماتور تستخدم في سحب السفن والشباك	70 مولد كهربائي	30 غرفة صيد تدمير كلي

خامساً: القطاع الصحي:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
مستشفى	1	12	13
مراكز رعاية	-	12	12
سيارات اسعاف	16	-	14

الأخوات والإخوة والرفاق الحضور .. كلنا ندرك الحاجة الملحة لتمويل عملية الإعمار ، ارتباطاً بإدراكنا للآثار التدميرية الناجمة عن العدوان في تموز 2014 وأثره على الاقتصاد بكل قطاعاته (الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات) وتأثيره المباشر على أوضاع البطالة والفقر والقوى العاملة في قطاع غزة التي يبلغ مجموعها حوالي 400 ألف شخص منهم 60% عاطلين عن العمل بسبب الدمار الشامل، علاوة على معاناة أبناء الشهداء وذويهم، ومعاناة الجرحى وأكثر من 80 ألف عائلة شردت بعد أن دمرت بيوتها كلياً أو جزئياً، منهم حوالي 15 ألف عائلة بلا مأوى حتى اللحظة .

في ضوء ما تقدم، فإنني اعتقد ان قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 6 مليارات دولار للإغاثة والاعمار، وللأسف فإن مؤتمر الدول المانحة هو الجهة الوحيدة التي بادرت وقررت تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع.

لكننا بالمقابل ندرك أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، فهي أموال مشروطة بتدفيع شعبنا ثمناً سياسياً مقابلها في محاولة من هذه الدول –بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية– الوصول إلى تسوية مذلة تحت عناوين:التهدئة الدائمة ووقف أعمال العنف ومواصلة عملية التسوية السياسية للصراع وفق الشروط الإسرائيلية / الأمريكية، مقابل أموال الاعمار، بحيث يمكن وصف عملية الاعمار بأنها عملية ابتزاز، تسعى واهمة فرض استسلام شعبنا الفلسطيني لشروطها ارتباطاً بالموقف السياسي الهابط للسلطة الفلسطينية ورئيسها من جهة، وبموافقة مبدئية من حركة حماس على شروط الدول المانحة والأمم المتحدة من جهة ثانية، واستغلال ظروف معاناة شعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً من جهة ثالثة.

وفي هذا السياق أشير –بأسف وحزن شديدين– إلى نتائج الحرب العدوانية ، والمفاوضات غير المباشرة التي لم تحقق أي مطلب من مطالب الفصائل الفلسطينية بالنسبة لرفع الحصار، وبداية الاعمار، وزيادة مساحة الصيد وتحرير الأراضي الزراعية الممنوع استخدامها على الشريط الحدودي لقطاع غزة بطول 55 كم وعرض 300 متر ، حوالي (17) ألف دونم، والغاء التعقيدات والاغلاقات لمعبر رفح، ناهيكم عن البدء بإنشاء الميناء وإصلاح وتشغيل المطار، إلى جانب عدم البدء بالتمويل بصورة جدية.

وهنا أود التنبيه إلى أن المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، لدينا في غزة أكثر من 30 مؤسسة دولية، كلها متفقة على عدم تنفيذ أية مشاريع اعمارية للمصانع أو المزارع أو البيوت التي تقع على مسافة كيلو متر واحد من الحدود شرق الأسفلت الشرقي في انتظار موافقة دولة العدو الإسرائيلي!!؟

ما يدفعني إلى القول بصراحة مؤلمة: لقد انتهت الحرب وعقدت المفاوضات غير المباشرة ، ولم يرفع الحصار، وبدلاً من ذلك، تم التوصل إلى اتفاق ثلاثي (السلطة وإسرائيل والأمم المتحدة –ما يسمى خطة روبرت سيري) يتضمن صراحة الموافقة على شروط العدو الإسرائيلي التي ستطبق من

خلال مئات المراقبين الدوليين، ومن خلال الكاميرات التي تم تثبيتها بالفعل –بموافقة السلطة وحركة حماس– في مخازن تجار مواد البناء لمراقبة عملية تسليم الأسمنت بما يتوافق مع الكشوف المرسلة مسبقاً إلى "إسرائيل" من خلال وزارة الأشغال، وكذلك مراقبة كل ما يتعلق بآليات توريد مواد البناء اللازمة لعملية الإعمار!!؟

إن خطة "روبرت سيري" –حسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية– تقضي بانتشار مفتشي الأمم المتحدة في مواقع بناء المشاريع الكبرى، كما أنهم سيراقبون –من خلال الكاميرات– المواقع التي سيتم تخزين مواد بناء فيها ، مثل الإسمنت والباطون ومواد مثل الأنابيب الفولاذية أو قضبان حديدية".

وقد أكد حسين الشيخ وزير الشئون المدنية في السلطة على تلك الخطة بقوله : "سيتم تسليم كوبون لكل متضرر لاثبات تضرر منزله وكاميرات مراقبة على المستودعات، وتثبيت أنظمة مراقبة متطورة، تتضمن جهاز لتحديد المواقع (GPS)، على كل المعدات الثقيلة، والتي تشمل الجرافات والكسارات ومعدات الحفر، لمعرفة تحركاتها داخل القطاع، حتى لا يتم توجيهها للعمل في حفر الأنفاق"!!؟[1]

بالنسبة لكميات مواد البناء اللازمة لعملية الأعمار، تؤكد الإحصائية شبه النهائية الصادره عن وزارة الأشغال العامة في غزة، أن إجمالي كميات مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار غزة، تبلغ 1.5 مليون طن إسمنت (125 ألف طن شهرياً) و (4166 طن يومياً)، و227 ألف طن حديد، وخمسة ملايين طن حصى، ما يعني توفير أكثر من 600 شاحنة يومياً على مدار العامين القادمين لتأمين وصول هذه الكميات من مواد البناء إضافة إلى أكثر من 400 شاحنة يومياً لتأمين مستلزمات قطاع غزة في حين أن معبر كرم أبو سالم لا يستوعب أكثر من 600–700 شاحنة يومياً!!

علاوة على ما تقدم، وحسب المعلومات، فإن كل المؤسسات الدولية في قطاع غزة، رتبت أوضاعها لتنفيذ برامج ومشاريع الاغاثة والانعاش لمدة 18 شهراً من أول شهر 2014/10 بعيداً عن مشاريع الاعمار للبيوت المدمرة وغير ذلك من المشاريع الواردة في الخطة.

ما يعني بوضوح أن شروط عملية إعادة الاعمار هي تكريس وتشريع للحصار والاحتلال، الأمر الذي يستدعي مراجعة كل ما جرى برؤية نقدية وطنية، بعيدة عن مبررات وذرائع كل من حركتي فتح وحماس وموافقتهما على هذه الشروط المذلة، الأمر الذي يستدعي من كافة القوى الوطنية المبادرة إلى الدعوة من أجل تشكيل هيئة وطنية بالتعاون مع مؤسسات "المجتمع المدني" والقطاع الخاص وبمشاركة فعاله من أصحاب المصانع والمزارع والبيوت المدمرة، لمتابعة ومراقبة تنفيذ عملية الاعمار.

[1] المصدر: وكالة سما الاخبارية – 2014/10/23.

وفي هذا السياق أؤكد على قصور القوى الوطنية عموماً واليسارية خصوصاً التي لم تبادر إلى توعية وتحريض أصحاب البيوت والمصانع والمزارع المدمرة بهدف تأسيس جمعيات ولجان شعبية تقود جماهير المتضررين لضمان تحقيق مطالبهم في إعادة الاعمار برؤية وطنية وأولويات تنموية.

أما عن تقديرات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش (إعداد وزارة الاقتصاد / رام الله) فقد تحددت بمبلغ 4 مليار دولار للاعمار بالإضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014-2017) ما مجموعه 8,504 مليار دولار ، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار – القاهرة 2014/10/12- وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي –حسب الخطة- 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقب دولي بما يزيد عن مائة مليون دولار، بالإضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للاعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1216 مليون دولار للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

وفي ظل الوضع الراهن، من المتوقع قيام "إسرائيل" بتوريد أكثر من 70% من مستلزمات عملية الاعمار من داخل المصانع في "إسرائيل" والمستوطنات، في مقابل غياب أي خطة تطالب بتوريد مواد البناء من الدول العربية المجاورة!؟.

المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها ، هي حديثي عن المفارقة التالية، للتأمل والحوار: فعلى الرغم من إدراك الجميع لحجم الدمار المضاعف الناجم عن عدوان 2014 مقارنة بعدوان 2009 إلا أن المؤتمر وخطة الاعمار (وزارة الاقتصاد والسلطة) طالبوا بنفس المبلغ 4 مليار دولار دون مراعاة الفرق الهائل في الدمار والشهداء والجرحى بين 2014 و 2009 !!؟

وهذا يعيدنا إلى الموقف الرسمي العربي، خاصة السعودية والخليج القادر على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 1/2 % (نصف بالمائة ما يعادل ستة مليارات دولار) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، لكن بلدان النظام العربي عموماً، والسعودية والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الامبريالي، الأمر الذي يجعل من هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا الجانب، نلاحظ ان حصة الدول العربية في وعودات الاعمار تتجاوز النصف، إلا إن التأثير العربي اضعف من قيمته الفعليه ، فالدول العربية تدفع والولايات المتحدة وإسرائيل توجه وتجني، وذلك ارتباطاً بخضوع وارتهان هذه الدول (الأنظمة العربية) للسياسات الأمريكية.

وفي هذا السياق، لابد لي من أن أشير –بكل ألم– إلى تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات بالنسبة لدعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن مصالح هذه الشريحة أو معظمها من رجال الأعمال الذين يتذرعون شكلياً بالهوية الوطنية أو بهوية الإسلام السياسي، حالت دون تقديم أي مبادرة منهم لدعم عملية الاعمار في قطاع غزة، ما يؤكد على أن مصالحهم الأنانية الانتهازية أهم من شكل مظهرهم الوطني او الديني، وهي مصالح مرتبطة برأس المال المالي المعولم من ناحية وبالقوى الرأسمالية الكومبرادورية الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية الرجعية من ناحية ثانية، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد" الذي قام بتقديم أكثر من نصف أمواله لدعم الحركة الصهيونية بداية القرن الماضي، لكن يبدو ان معاناة شعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال لم يحرك عواطف أو مشاعر رجال الأعمال الفلسطينيين قيد أنمله!؟[1]

علاوة على كل ما تقدم، وعلى الرغم من كل هذه الوقائع المريرة، إلا أن أحداً لا يعرف متى وكيف ستتم عملية التمويل؟ والسؤال الأهم هل ستستمر حالة الانقسام أم أن المصلحة الوطنية تفرض على فتح وحماس انهاء هذه الحالة بالاحتكام إلى وثائق المصالحة الوطنية والقانون الأساسي؟ خاصة وأننا ندرك أن دولة العدو الاسرائيلي التي اكتفت اليوم باشتراط الإعمار بالحفاظ على وقف إطلاق النار والهدوء القائم، إلا أنها لا تخفي نواياها اشتراط نزع سلاح القطاع بخطوات مستقبلية كشرط لاستمرار تطوير القطاع وإعماره.

على أي حال، هناك أسئلة عديدة وكبيرة تحتاج إلى إجابة من نوع: كم من الموارد سوف يصل فعلا؟ وبأي وقت؟ وكم منه فعلا سينفق على الإعمار؟ وكم ستكون نصيب المؤسسات الدوليه وموظفيها ومندوبيها ومراقبيها من الكعكه؟ ثم كم سيكون نصيب الوسطاء واللجان والمكاتب الاستشارية والفنية ؟ وكم سيبقى لأصحاب البيوت المدمرة والمشردين؟ وكم سيبقى لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين؟ وكم سيبقى لأصحاب المصانع والورش والمزارع المدمرة؟ ناهيكم عن أولويات التنمية في مواجهة الفقر والبطالة.

السؤال الأهم هنا هو، كيف ستتصرف القوى والهيئات والفعاليات الوطنية تجاه طرفي الصراع والانقسام فتح وحماس؟ وهل ستجد الطريق الملائم للتوافق على برنامج يستهدف متابعة ومراقبة وتقييم عملية الإعمار ارتباطاً برؤية وطنية فلسطينية ؟؟ بحيث تستطيع هذه الرؤية أن تقدم برنامجاً واضحاً يجيب على أسئلة جماهير المتضررين، المحكومة في هذه اللحظة بعوامل القلق ومظاهر

[1] نشرت الفضائيات –قبل أيام– خبراً مفاده ان الباكستانية "ملالا يوسف" الحائزة على جائزة نوبل تبرعت بملغ (50) ألف دولار لإعمار غزة في حين لم نسمع عن فلسطيني أو عربي بادر إلى تقديم أي تبرع !!.

الاحباط السائدة في أوساطهم (معظمهم من الشرائح الفقيرة سكان الشريط الحدودي)، إلى جانب تفاقم مظاهر الفقر والبطالة واستمرار الحصار وبقاء مظاهر الانقسام والصراع بين فتح وحماس واستمرار إغلاق معبر رفح وما ينتج عن ذلك من مظاهر العنف والجريمة، بعد أن يعجز الجميع عن أنهاء معاناة الناس وانهاء الحصار الصهيوني.

نحن إذن، أمام أوضاع معقدة في مجابهة شروط العدو الاسرائيلي وشروط الدول المانحة من ناحية وفي حرصنا على ايجاد الحلول الكفيلة بإنهاء معاناة أبناء شعبنا الذين دمرت بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم من ناحية ثانية، إلى جانب النضال من أجل انهاء حصار قطاع غزة الذي بات سجناً كبيراً بلا سقف من ناحية ثالثة.

أخيراً... إن الاشراف الوطني على عملية الاعمار ومراقبتها من خلال هيئة وطنية لمتابعة خطة الاعمار يكون مقرها الرئيسي في غزة، بمشاركة المتضررين من القطاع الخاص وأصحاب البيوت المدمرة وأبناء الشهداء والجرحى، بما يضمن تنفيذ عملية الاعمار بصورة صحيحة، مشروطة بالضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتطبيق خطوات المصالحة بصورة جادة وسريعة بعيداً عن الصراع الفئوي والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، عبر شعار وطني ديمقراطي توحيدي لكل أبناء شعبنا يؤكد على الضرورة العاجلة لتكريس نظام سياسي ديمقراطي كمخرج وحيد لأوضاعنا المنقسمة والمأزومة الراهنة، يضمن مواصلة النضال التحرري والديمقراطي من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة كاملة السيادة ، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية بما قد يجعل من قطاع غزة مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة التي تفتح الأبواب واسعة أمام "داعش" وغيرها من الحركات الأصولية المتطرفة.

أقدم فيما يلي ملخص التكاليف حسب القطاع والقطاع الفرعي كما ورد في "الخطة الوطنية للانعاش":

ملخص التكاليف حسب القطاع والقطاع الفرعي[1]

(بالمليون دولار)

القطاع	القطاع الفرعي	الإغاثة	الإنعاش المبكر	إعادة الإعمار	الإجمالي
الاجتماعي	الحماية الاجتماعية	230	8	80	317
	الصحة والدعم النفسي الإجتماعي	14	159	45	218
	التربية والتعليم العالي	1	45	75	121

[1] المصدر: كراس الخطة الوطنية للانعاش وإعادة الاعمار في غزة – وزار الاقتصاد – رام الله – تشرين أول 2014 – ص69.

	المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية	0	4	41	45
	المجموع الفرعي	245	215	241	701
البنية التحتية والبيئة	إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار	0	20	14	34
	الطاقة	0	32	153	185
	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	40	80	116	236
	السكن والمأوى	130	143	910	1182
	المباني الحكومية والبنية التحتية العامة الأخرى	0	51	97	149
	المعابر الحدودية	0	5	50	55
	الطرق	0	0	70	70
	البيئة	0	1	0	1
	المجموع الفرعي	169	332	1410	1911
الإقتصادي	الزراعة	0	194	257	451
	الصناعة والتصنيع	0	75	284	359
	التجارة والخدمات	0	130	77	207
	التشغيل	0	62	7	69
	تشجيع الاستثمار	0	20	130	150
	المجموع الفرعي	0	481	754	1235
الحوكمة	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المركزي	0	113	0	113
	القدرات التشغيلية لمؤسسات الحكم المحلي	0	31	0	31
	سيادة القانون وحقوق الإنسان	0	1	6	7
	التنفيذ والتنسيق	0	12	20	32
	المجموع الفرعي	0	157	26	183
المجموع		414	1184	2432	4030
المبلغ المطلوب لدعم ميزانية السلطة (2014-2017)					4504
المجموع الإجمالي					8534 مليون دولار

الامطار خير وبركة ولكنه وبال على المشردين واصحاب البيوت المدمرة في قطاع غزة....!؟

28 / 11 / 2014

المنخفض والامطار الشديدة في غزة اصاب بالضرر والغرق العديد من البيوت والشوارع...فما بالكم بحجم الاضرار والمعاناة من العراء والفقر والبرد وصقيع الليل لدى لكثر من 80 ألف من المشردين حتى اللحظة بلا مأوى سوى المدارس ، ولدى أكثر من 40 ألف عائلة اصحاب البيوت المدمرة ، ومعظمهم من فقراء قطاع غزة القاطنين شرق القطاع في المنطقة الممتدة بطول 45 كم من رفح الى بيت حانون في انتظار اعمار لم يبدأ بصورة جدية كريمة ومحترمة تشعرهم ليس بالتضامن والتكافل معهم فحسب ، بل وبالاعتزاز والفخر بدورهم النضالي في مجابهة العدو الصهيوني الذي قام بتدمير بيوتهم وتشريدهم ، وها هم جميعا مع عائلاتهم واطفالهم يترحمون على شهدائهم بصمت وكبرياء ... تحملوا ومازالوا كل اشكال البؤس والمعاناة من المرض والفقر والتشرد...وها هي امطار الخير تنزل عليهم لتفاقم معاناتهم وبؤسهم ..صبروا ويصبرون لكن لكل صبر حدود ونهاية ...ولئلا نصل الى تلك النهاية المفجعة ، يجب أن تبدأ عملية التنفيذ الفوري للاعمار بصورة سريعة دون توقف تصل الليل بالنهار ..قد يقول البعض لقد بدأت عملية الاعمار ! نعم بدأ الاعمار ولكن بصورة أحادية للبيوت المدمرة جزئيا ..كما بدأ بطيئا ومحدودا ومشروطا بشروط الرقابة التي صاغتها الدولة الصهيونية ويتم تطبيقها من خلال ما يسمى مندوب " الامم المتحدة" ! روبرت سيري ووكالة غوث اللاجئين/ الاونروا من خلال المدعو " تيري" حيث تتم الان عملية الرقابة من خلال الكاميرات التي تم تثبيتها بالفعل – بموافقة السلطة وحركة حماس !؟– في مخازن تجار مواد البناء لمراقبة عملية تسليم الأسمنت وحديد البناء والحصمة بما يتوافق مع الكشوف المرسلة مسبقاً إلى "إسرائيل" من خلال وزارة الأشغال، وكذلك مراقبة كل ما يتعلق بآليات توريد مواد البناء اللازمة لعملية الإعمار!!؟ والمعروف ان خطة "روبرت سيري" –حسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية– تقضي بانتشار مفتشي الأمم المتحدة في مواقع بناء المشاريع الكبرى، كما أنهم سيراقبون –من خلال الكاميرات– المواقع التي سيتم تخزين مواد بناء فيها ، مثل الإسمنت والباطون ومواد مثل الأنابيب الفولاذية أو قضبان حديدية".

والأدهى والاكثر مرارة وبدون استغراب او اندهاش من ممارسات السلطة ، فقد أكد حسين الشيخ وزير الشئون المدنية في السلطة على تلك الخطة بقوله : "سيتم تسليم كوبون لكل متضرر لاثبات تضرر منزله وكاميرات مراقبة على المستودعات، وتثبيت أنظمة مراقبة متطورة، تتضمن جهاز لتحديد المواقع (GPS)، على كل المعدات الثقيلة، والتي تشمل الجرافات والكسارات ومعدات الحفر، لمعرفة

تحركاتها داخل القطاع، حتى لا يتم توجيهها للعمل في حفر الأنفاق"!!؟؟؟ ما يعني بوضوح أن شروط عملية إعادة الاعمار هي تكريس وتشريع للحصار والاحتلال، الأمر الذي يستدعي رفض ومراجعة كل ما جرى برؤية نقدية وطنية، بعيدة عن مبررات وذرائع كل من حركتي فتح وحماس وموافقتهما على هذه الشروط المذلة.بحيث تستطيع هذه الرؤية أن تقدم برنامجاً واضحاً يجيب على أسئلة جماهير المتضررين، المحكومة في هذه اللحظة بعوامل القلق ومظاهر الاحباط السائدة في أوساطهم (معظمهم من الشرائح الفقيرة سكان الشريط الحدودي)، إلى جانب تفاقم مظاهر الفقر والبطالة(حوالي ربع مليون عاطل عن العمل في قطاع غزة اليوم بنسبة 60% من القوى العاملة فيه) واستمرار الحصار وبقاء مظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس واستمرار إغلاق معبر رفح وما ينتج عن تلك الاوضاع المتردية من مظاهر العنف والجريمة، بعد أن يعجز الجميع عن أنهاء معاناة الناس وانهاء الحصار الصهيوني.

غازي الصوراني
2014/12/7

الإعمار ... حقائق وأرقام

(ورقة مقدمة الى ندوة اللجنة الثقافية في جمعية الهلال الاحمر لقطاع غزة)

لعلنا نتفق على أن اللحظة الفارقة الراهنة في مسيرة النضال الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني تتميز بأنها تحمل في طياتها مخاطر شديدة التأثير ، ارتباطاً بوصول الوضع الفلسطيني إلى مأزق عميق ، ليس بسبب ممارسات العدو الصهيوني فحسب ، بل أيضاً بسبب استمرار هذا الانقسام البشع ، واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين حركتي فتح وحماس ، وعجز قوى المعارضة الفلسطينية عن ممارسة الضغط الشعبي المطلوب لإنهاء هذا الانقسام على طريق استعادة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني الموحد كمخرج وحيد من المأزق الراهن .

على أي حال ، طالما أن حديثنا اليوم عن عملية الاعمار، فإنني أؤكد على أنه بالرغم من هذا المأزق ، الا اننا ندرك الحاجة الملحة لتمويل عملية الإعمار وتفعيلها والاسراع بخطوات تنفيذها ، ارتباطاً بإدراكنا للآثار التدميرية الناجمة عن العدوان في تموز 2014 وأثره على الاقتصاد بكل قطاعاته (الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات) وتأثيره المباشر على أوضاع البطالة والفقر والقوى العاملة في قطاع غزة التي يبلغ مجموعها حوالي 400 ألف شخص منهم 60% عاطلين عن العمل بسبب الدمار الشامل، علاوة على معاناة أبناء الشهداء وذويهم، ومعاناة الجرحى وأكثر من 80 ألف عائلة شردت بعد أن دمرت بيوتها كلياً أو جزئياً، منهم حوالي 15 ألف عائلة بلا مأوى حتى اللحظة .

أرقام عن السكان والقوى العاملة والبطالة في الضفة وقطاع غزة :

– عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف عام 2014 (4.55) مليون نسمة ، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61.5% ما يعادل 2,798,250 شخص، وقطاع غزة بنسبة 38.5% ما يعادل 1,751,750 شخص.(الناتج المحلي نهاية 2013 يبلغ 11,906.9 دولار ، أما الناتج المحلي للفرد بلغ 2,855.1 دولار.

– أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2014، فيبلغ 1,188,296 شخص ، يتوزعون بنسبة 45% في الضفة الغربية ،ما يعادل 780700 شخص ، مقابل نسبة 41.2% في قطاع غزة ، ما يعادل 407596 شخص.

– وفي منتصف هذا العام 2014، فإن نسبة العاملين في الضفة الغربية تصل إلى حوالي 81% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 632367 عامل، مقابل نسبة بطالة لا تزيد عن 19% ما يعادل

148333 عاطل عن العمل ، اما في قطاع غزة ،فقد استمرت نسبة العاملين فيه حتى منتصف عام 2014 أو بداية العدوان الصهيوني عليه أول شهر تموز/يوليو 2014 عند نسبة 67.4% عاملين بالفعل، أي ما يعادل 274720 عامل، مقابل نسبة 32.6% عاطلين عن العمل، ما يعادل 132876 عاطل عن العمل في قطاع غزة حتى منتصف عام 2014.

– وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة منذ اول آب 2014 إلى حوالي 60% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 244557 عاطل عن العمل ينتظرون انهاء الحصار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية ارتباطاً باعادة إعمار قطاع غزة ارتباطاً بالدعم المالي من المانحين الذين وعدوا عبر مؤتمر القاهرة 2014/10/12 ، بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ خطة الاعمار.

خطة السلطة للاعمار:

من المعروف أن الخطة قامت بتقسيم عملية الاعمار إلى ثلاث مراحل :

1. **مرحلة الاغاثة العاجلة، وتشمل التدخلات السريعة والقصيرة. وقد خصص لها مبلغ 414 مليون دولار.**
2. **مرحلة الانعاش المبكر، وهي تدخلات متوسطة المدى، من شهر إلى 12 شهراً. وقد خصص لها مبلغ 1.184 مليار دولار.**
3. **مرحلة إعادة الاعمار والتنمية ، وتستمر لسنوات عدة. وقد خصص لها مبلغ 2.432 مليار دولار!!!؟؟**

– بالنسبة للبيوت المدمرة ، فقد طرحت الخطّة مثلاً إعادة ترميم60.000 وحدة سكنيّة وبنائها، وهي موزّعة على الشكل التالي: 10.000 منزل (تدمير كامل)، و 10.000منزل (تدمير جزئيّ كبير) و40.000 منزل (تدمير جزئيّ بسيط)، لكن من دون التطرّق إلى النتائج المتوقّعة على الاقتصاد الكلي.

في ضوء ما تقدم، فإنني اعتقد ان قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 6 مليارات دولار للإغاثة والاعمار، وانشاء محطتي تحلية للمياه في القطاع بطاقة لا تقل عن 50 مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، إلى جانب إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة ، ومحطة للكهرباء وتوريد محولات جديد بما يضمن تلبية حاجة القطاع من التيار الكهربائي البالغة 350 ميغاوات وبالتالي الاستغناء عن التيار الكهربائي الوارد من دولة العدو الاسرائيلي ، لكن مؤتمر الدول المانحة لم يأخذ بعين الاعتبار أولويات القطاع وحاجته للمياه العذبة والتيار الكهربائي ومعالجة المياه العادمة ، وقرر تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع، علماً بأن نصف هذا المبلغ سيذهب إلى تغطية عجز السلطة الفلسطينية .

بالطبع ، إنني أدرك –كما تدركون – أن مؤتمر الدول المانحة ليس معنياً بمعاناة شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب ادراكنا أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، بل هي مشروطة سياسياً بالتوافق مع مصالح الدولة الصهيونية انعكاساً للموقف الأمريكي .

نظرة تحليلية ونقدية سريعة للمبالغ المقترحة لاعمار غزة:

من المعروف أن تقديرات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش (إعداد وزارة الاقتصاد / رام الله) قد تحددت بمبلغ 4 مليار دولار للاعمار بالإضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014–2017) ما مجموعه 8,504 مليار دولار ، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار – القاهرة 2014/10/12– وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي –حسب الخطة– 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقب دولي بما يزيد عن مائة مليون دولار، بالإضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للاعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1216 مليون دولار للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

وفي ظل الوضع الراهن، من المتوقع قيام "إسرائيل" بتوريد أكثر من 70% من مستلزمات عملية الاعمار من داخل المصانع في "إسرائيل" والمستوطنات، في مقابل غياب أي خطة تطالب بتوريد مواد البناء من الدول العربية المجاورة!؟.

المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها ، هي حديثي عن المفارقة التالية، للتأمل والحوار: فعلى الرغم من إدراك الجميع لحجم الدمار المضاعف الناجم عن عدوان 2014 مقارنة بعدوان 2009 إلا أن المؤتمر وخطة الاعمار (وزارة الاقتصاد والسلطة) طالبوا بنفس المبلغ 4 مليار دولار دون مراعاة الفرق الهائل في الدمار والشهداء والجرحى بين 2014 و 2009 !!؟

وهذا يعيدنا إلى الموقف الرسمي العربي، خاصة السعودية والخليج القادر على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 1/2 % (نصف بالمائة ما يعادل ستة مليارات دولار) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، لكن بلدان النظام العربي عموماً، والسعودية والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الامبريالي، الأمر الذي يجعل من هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، لابد لي من أن أشير –بكل ألم– إلى تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات بالنسبة لدعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد".

هل انتهى الحصار ؟

لقد انتهت الحرب وعقدت المفاوضات غير المباشرة ، ولم يرفع الحصار، وبدلاً من ذلك، تم التوصل إلى اتفاق ثلاثي (السلطة وإسرائيل والأمم المتحدة –ما يسمى خطة روبرت سيري) يتضمن صراحة الموافقة على شروط العدو الإسرائيلي التي ستطبق من خلال مئات المراقبين الدوليين، ومن خلال الكاميرات التي تم تثبيتها بالفعل –بموافقة السلطة وحركة حماس– في مخازن تجار مواد البناء لمراقبة عملية تسليم الأسمنت بما يتوافق مع الكشوف المرسلة مسبقاً إلى "إسرائيل" من خلال وزارة الأشغال، وكذلك مراقبة كل ما يتعلق بآليات توريد مواد البناء اللازمة لعملية الإعمار!!؟

إن خطة "روبرت سيري" –حسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية– تقضي بانتشار مفتشي الأمم المتحدة في مواقع بناء المشاريع الكبرى، كما أنهم سيراقبون –من خلال الكاميرات– المواقع التي سيتم تخزين مواد بناء فيها ، مثل الإسمنت والباطون ومواد مثل الأنابيب الفولاذية أو قضبان حديدية".

ما يعني بوضوح أن شروط عملية إعادة الاعمار هي تكريس وتشريع للحصار والاحتلال، الأمر الذي يستدعي مراجعة كل ما جرى برؤية نقدية وطنية، بعيدة عن مبررات وذرائع كل من حركتي فتح وحماس وموافقتهما على هذه الشروط المذلة، الأمر الذي يستدعي من كافة القوى الوطنية المبادرة إلى الدعوة من أجل تشكيل هيئة وطنية بالتعاون مع مؤسسات "المجتمع المدني" والقطاع الخاص وبمشاركة فعاله من أصحاب المصانع والمزارع والبيوت المدمرة، لمتابعة ومراقبة تنفيذ عملية الاعمار.

أرقام احصائية عن كميات مواد البناء اللازمة للاعمار :

بالنسبة لكميات مواد البناء اللازمة لعملية الأعمار، تؤكد الإحصائية شبه النهائية الصادره عن وزارة الأشغال العامة في غزة، أن إجمالي كميات مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار غزة، تبلغ 1.5 مليون طن إسمنت (125 ألف طن شهرياً) و (4166 طن يومياً)، و227 ألف طن حديد، وخمسة ملايين طن حصى، ما يعني توفير أكثر من 600 شاحنة يومياً على مدار العامين القادمين لتأمين وصول هذه الكميات من مواد البناء إضافة إلى أكثر من 400 شاحنة يومياً لتأمين مستلزمات قطاع غزة في حين أن معبر كرم أبو سالم لا يستوعب أكثر من 600–700 شاحنة يومياً!!

مواد البناء الوارده لعملية الاعمار خلال الفترة من 2014/10/19 – 2014/12/3 حسب الاتفاق /البرنامج بين السلطة وإسرائيل والأمم المتحدة

المادة	عدد الشاحنات	الكمية (بالطن)	الكمية المطلوبة يومياً لتغطية حاجة الاعمار ولمدة عام/أو عامين
أسمنت (إجمالي الكمية المطلوبة لاعمار البيوت والمنشآت المدمرة 1,5 مليون طن)	146	5840	4166 طن يومياً × 365 يوم= 1,5 مليون طن (حوالي 100 شاحنة حملة 40 طن يومياً) أو 50 شاحنة يومياً على مدار عامين. (كميات الأسمنت التي كانت تدخل القطاع قبل الحصار (3500) طن يومياً..)
حديد بناء	12	480	620 طن يومياً × 365 يوم= 227 ألف طن (15 شاحنة يومياً) أو 8 شاحنات يومياً لمدة عامين.
حصمة	74	2960	13 ألف طن يومياً × 365 يوم= 5 مليون طن (300 شاحنة يومياً) أو 150 شاحنة يومياً لمدة عامين.
بيس كورس/ للمشاريع القطرية	1308	52320	
بيتومين للأسفلت	88	540	منحه من مصر

– توفير الكميات المذكورة أعلاه ، يتطلب إزالة كل المعوقات مع توسيع معبر كرم أبو سالم والسماح بالتوريد والاستيراد من الدول العربية عن طريق معبر رفح ، وبدون ذلك فإن عملية الاعمار ستتأخر لسنوات طويلة.

– بالنسبة للمشاريع الدولية (مشاريع undp و الأونروا واليونيسيف ومشاريع سلطة المياه والمشاريع التركيه، فكل مواد البناء الواردة هي خارج آلية الاعمار، ويتم التنسيق بادخالها عبر الأونروا والهيئات الأخرى).

– هدد عدد من أصحاب المصانع الإنشائية في قطاع غزة بالقيام بخطوات تصعيدية اعتبارَ من يوم الأحد12/7.

– تم عقد اجتماع يوم الأحد الماضي بتاريخ 30 نوفمبر في الغرفة التجارية في مدينة غزة، بحضور الغرف التجارية الخمس الممثلة عن كافة محافظات القطاع بالإضافة إلى تسع شركات للإسمنت وعدد من التجار، وأكدوا رفضهم لخطة "روبرت سيري" ، وطالبوا عدم حرمان فئة كبيرة من المواطنين والتجار الراغبين بالاستفادة من مواد البناء".

– لم تبدأ حتى تاريخه أي خطوة لتعويض أصحاب المصانع والمزارع والمحلات التجارية والصيادين .. وكل ما جرى هو تسجيل أسماء المتضررين!

السؤال الأهم هنا هو، كيف ستتصرف القوى والهيئات والفعاليات الوطنية تجاه طرفي الصراع والانقسام فتح وحماس؟ وهل ستجد الطريق الملائم للتوافق على برنامج يستهدف متابعة ومراقبة وتقييم عملية الإعمار ارتباطاً برؤية وطنية فلسطينية ؟؟ بحيث تستطيع هذه الرؤية أن تقدم برنامجاً واضحاً يجيب على أسئلة جماهير المتضررين، المحكومة في هذه اللحظة بعوامل القلق ومظاهر الاحباط السائدة في أوساطهم (معظمهم من الشرائح الفقيرة سكان الشريط الحدودي)، إلى جانب تفاقم مظاهر الفقر والبطالة واستمرار الحصار وبقاء مظاهر الانقسام والصراع بين فتح وحماس واستمرار إغلاق معبر رفح وما ينتج عن ذلك من مظاهر العنف والجريمة، بعد أن يعجز الجميع عن أنهاء معاناة الناس وانهاء الحصار الصهيوني.

نحن إذن، أمام أوضاع معقدة في مجابهة شروط العدو الاسرائيلي وشروط الدول المانحة من ناحية، وفي حرصنا على ايجاد الحلول الكفيلة بإنهاء معاناة أبناء شعبنا الذين دمرت بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوة على معاناة ذوي الشهداء والجرحى والمعوقين من ناحية ثانية، إلى جانب النضال من أجل انهاء حصار قطاع غزة الذي بات سجناً كبيراً بلا سقف من ناحية ثالثة.

أخيراً... إن الاشراف الوطني على عملية الاعمار ومراقبتها من خلال هيئة وطنية لمتابعة خطة الاعمار بالتنسيق مع الاخوة في اللجنة الشعبية ، وبمشاركة المتضررين من القطاع الخاص وأصحاب البيوت المدمرة وأبناء الشهداء والجرحى، بما يضمن تنفيذ عملية الاعمار بصورة صحيحة.

لكن هذه العملية مشروطة بالضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتطبيق خطوات المصالحة بصورة جادة وسريعة بعيداً عن الصراع الفئوي والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، عبر شعار وطني ديمقراطي توحيدي لكل أبناء شعبنا يؤكد على الضرورة العاجلة لتكريس نظام سياسي ديمقراطي كمخرج وحيد لأوضاعنا المنقسمة والمأزومة الراهنة، يضمن مواصلة النضال التحرري والديمقراطي من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة كاملة السيادة ، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية بما قد يجعل من قطاع غزة مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة التي تفتح الأبواب واسعة أمام "داعش" وغيرها من الحركات الأصولية المتطرفة.

المحتويات

الرقم	الموضوع	التاريخ	الصفحة
.1	غازي الصوراني – مفكر يساري وماركسي – في حوار مفتوح مع القارئات والقراء حول: معارك ماركسية فكرية حول قضايا راهنة ومستقبلية	2013/1/13	3
.2	رفض التطبيق الميكانيكي لمفهوم –المركزية الديمقراطية –	2013/1/18	18
.3	مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة	2013/1/30	22
.4	حول طبيعة التطور الاجتماعي العربي المشوه ودور المثقف الثوري العضوي..	2013/2/4	24
.5	طروحات في الفلسفة	2013/2/20	25
.6	عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر	2013/2/23	37
.7	إلى رفيقي أحمد سعدات في عيده السّتين	2013/2/23	51
.8	الاقتصاد الفلسطيني وسبل الخروج من أزماته المستعصية	2013/3/4	52
.9	مقارنة سريعة بين الرفيق هوجو شافيز ...وبين ما يسمى بزعماء الدول الاسلامية والعربية....!!!!	2013/3/7	77
.10	الفلسفة الماركسية موقف أخلاقي قبل أن تكون علماً	2013/3/12	79
.11	أُمَّهات .!	2013/3/23	81
.12	مداخلة حول –الحملة الإسرائيلية لنزع صفة لاجئ عن ابناء وأحفاد اللاجئين–	2013/3/30	83
.13	هنيئا للعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في فنزويلا بفوز الرفيق مادورو	2013/4/16	86
.14	السيرورات الثورية للانتفاضات العربية وتأثيرها على القضية الفلسطينية	2013/5/12	89
.15	المقاييس الفكرية والتنظيمية والعملية والطبقية والنضالية والقيادية والمسلكية والعلميةالمطلوب تطبيقها ومتابعتها وتطويرها في احزاب اليسار العربي	2013/5/30	97
.16	الوضع العربي بعد 46 عاماً على هزيمة حزيران 1967.. مزيد من تراجع الهويتين القومية والوطنية لحساب مشهد الاسلام السياسي	2013/6/5	101
.17	موجز رحلة لم تنته بعد	2013/6/9	103
.18	مقتطفات من كتاب رأس المال – تأليف د. فؤاد مرسي – اعداد غازي الصوراني	2013/6/12	105
.19	خمسة وستون عاماً من النضال واللجوء .. أما آن أوان المراجعة	2013/6/13	150
.20	مصر العربية في خطر	2013/6/14	158
.21	قطاع غزة 1948 – 1957 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية	2013/6/19	160
.22	على موعد مع انتصار الثورة الشعبية الديمقراطية في مصر	2013/7/1	180
.23	لحظة النهوض الثوري والديمقراطي لمصر وللوطن العربي كله	2013/7/2	182

.24	الثورة الوطنية الديمقراطية من منظور يساري	2013/7/2	183
.25	من وحي الثورة الشعبية في مصر العربية ... القوى اليسارية الثورية هي القوى الوحيدة المؤهلة لقيادة هذه المرحلة ومستقبلها	2013/7/3	185
.26	رؤية أولية حول موقف القوى اليسارية والديمقراطية العربية من حركات الإسلام السياسي..	2013/7/6	187
.27	في مفهوم الاغتراب وبؤس فصائل واحزاب اليسار العربي	2013/7/12	191
.28	المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....	2013/7/19	195
.29	الحالة الثورية في مصر وتداعياتها على حركة حماس والوضع الفلسطيني	2013/7/23	197
.30	الانتفاضات الثورية ومشهد تفكك وسقوط انظمة الاستبداد والتخلف والاستغلال في مجتمعاتنا العربية	2013/7/24	204
.31	ورقة اولية حول نشأة وتطور الحركة الشيوعية في فلسطين وموقف الجبهة الشعبية	2013/7/25	206
.32	كيف ترى تطور الهوية لفلسطيني 48؟	2013/7/26	212
.33	عن –ازمة الماركسية– وأزمة احزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض	2013/7/28	214
.34	الموقف الثوري المطلوب من فصائل واحزاب اليسار العربي تجاه قوى اليمين الليبرالي والاسلام السياسي..	2013/8/11	219
.35	قطاع غزة 1957 1993 – القسم الثاني	2013/8/24	220
.36	حول الديمقراطية الليبرالية والصراع الطبقي والمجتمع المدني والثورة الاشتراكية	2013/8/26	255
.37	حول شعار – الاسلام هو الحل–	2013/9/3	258
.38	حديث عن إخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية ... بعد 20 عام على توقيع اتفاق اوسلو	2013/9/14	259
.39	20 عام على توقيع اتفاق اوسلو	2013/9/23	269
.40	ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟	2013/9/24	271
.41	انسداد أفق النضال الفلسطيني الراهن ومستقبل اليسار	2013/9/25	274
.42	الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية	2013/10/8	279
.43	دخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية	2013/10/13	304
.44	على هامش الموقف الايجابي المتضمن في خطاب الأخ اسماعيل هنية	2013/10/19	382
.45	عن مسلسل هبوط قيادة م.ت.ف	2013/10/21	384
.46	خواطر من وحي الانتفاضات العربية والصراع مع قوى التخلف والرجعية والاسلام السياسي.....	2013/10/27	386
.47	رفاقي وأصدقائي في احزاب وفصائل اليسار الماركسي العربي...	2013/12/8	401
.48	عن الاستبداد والمصالح لدى حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين	2013/12/16	402
.49	بروباجندات الحكام الدينية والسياسية	2014/3/16	404
.50	في الذكرى الثامنة والثلاثين ليوم الأرض	2014/3/29	422

.51	مراحل تطور الرأسمالية الى الامبريالية وصولاً إلى مرحلة العولمة المتوحشة الراهنة	2014/4/23	424
.52	يوميات صمود غزة ومقاومتها لحرب الابادة الصهيونية	2014/7/16	437
.53	دروس وعبر نضال وصمود قطاع غزة ...	2014/7/21	449
.54	وجهة نظر حول مفهوم الثورة الوطنية/الشعبية الديمقراطية	2014/8/31	450
.55	عن ابناء الشهداء والجرحى واصحاب البيوت المدمرة ، وعن خطة اعمار قطاع غزة وتعثر ولادة حكومة الوحدة الوطنية رغم الشروط المذلة للدول المانحة	2014/9/6	454
.56	عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة واستحقاق البديل الديمقراطي الآن وفورا.....دعوة للحوار.....	2014/9/8	456
.57	رؤية راهنة ومستقبلية عن رؤية ودور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية	2014/9/15	459
.58	نظرة تحليلية لواقع التخلف العشائري والنمط شبه الرأسمالي التابع والرث وانتشار الفساد في مجتمعاتنا العربية....	2014/9/25	461
.59	عن عملية الاعمار واستمرار الحصار ، وعن السكان والقوى العاملة والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما في منتصف 2014	2014/10/25	462
.60	عملية إعمار قطاع غزة... شرعنة الاحتلال أم إعمار؟ .. عرض وتحليل وملاحظات نقدية	2014/11/1	465
.61	الامطار خير وبركة ولكنه وبال على المشردين واصحاب البيوت المدمرة في قطاع غزة....!؟	2014/11/28	475
.62	الاعمار حقائق وأرقام	2014/12/7	477